

جامعة السلطان قابوس
المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية



مجتمع المعرفة : التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي .. حاضرا ومستقبلا

٢ - ٤ ديسمبر ٢٠٠٧
مسقط - سلطنة عُمان

المجلد الثاني
Second Book



جامعة السلطان قابوس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

المؤتمر العلمي الدولي الأول
لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية

مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية
واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً

المجلد الثاني

تحرير ومراجعة: أ.د/ عبد الرحمن صوفي عثمان
تصميم: د. محمد مختار ساطور

منشورات جامعة السلطان قابوس

مسقط - سلطنة عمان

٢ - ٤ ديسمبر ٢٠٠٧

مجتمع المعرفة «الزمان معركتنا والمعرفة سلاحنا»

وأنا أتابع الملف الذي أعدته كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس، حول مؤتمرها الدولي الأول «مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا»، والذي انعقد في رحاب الجامعة، خلال المدة من ٢ - ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، تذكرت مقولة إدوارد سعيد في هذا الشأن، والتي تلخص أهمية المؤتمر من ناحية، وضرورة التفكير استراتيجيا في قراءة متطلبات مجتمع المعرفة، والتحديات التي تواجهه في العالم العربي من ناحية أخرى. إذ يقول إدوارد سعيد إن «الزمان معركتنا والمعرفة سلاحنا». ويؤكد أن المعرفة التي ننشدها في مجتمعنا العربي هي المعرفة التي تتأسس على الفهم، وهذا يتطلب منا أن نعرف كيف نفكر ونحلل ونبنى قدراتنا النقدية بدلا من الإنتاج الآلي للمعرفة، الذي لا يستند إلى جديد بل يبقى أسير حالة التلقين والتكرار.

إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقرر بناء سياساته واستراتيجياته المستقبلية واتخاذ قراراته استنادا إلى حالة معرفية أصيلة، وهو المجتمع الذي يسعى بكل جدية إلى إنتاج المعرفة، ونشرها وتوظيفها، للإفادة منها في المجالات كافة، وبخاصة المجالات الحياتية. أما المعرفة فهي محصلة المعلومات والأفكار والنظم الرمزية المتفق عليها، والتي تهدف في الأساس إلى تنظيم حياة الناس وتوجيهها بشكل رشيد. فالمعرفة يجب أن تسخر في تحسين حياة الناس ومعيشتهم، وتنعكس آثارها على حاضرهم ومستقبلهم. المعرفة المفيدة هي التي تقدم تشخيصا للواقع، واستشرافا للمستقبل، وهي ذات الوقت القادرة على تقديم الحلول وبدائلها في ضوء ما هو ممكن.

لقد أصبحت مصطلحات ثورة المعلومات، وثورة التقنية وغيرها- مثل مجتمع المعرفة والمجتمع المعلوماتي ومجتمع الحاسوب ومجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الحداثة، ومجتمع اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي وغيرها من المصطلحات والمفاهيم المشابهة- العلامة البارزة، والسمة المميزة للحقبة التاريخية الحالية من تاريخ الإنسانية. ويعد عصرنا الحالي بحق هو عصر المعرفة القادرة على تفجير الطاقات الإبداعية، وتشكيل النماذج الابتكارية، ومنح الإنسان قدرات وإمكانات إضافية للكشف عن المجهول والتعامل مع الغامض والتعمق في الاستكشاف والتحليل واستشراف المستقبل. فقد كان التوجه نحو المعرفة من أهم سمات الكائن البشري على مر العصور، لكنها اليوم تبدو أكثر دفعا من أي وقت مضى بسبب ما هيأته تقنية المعلومات من إمكانيات يصعب وصفها، غير أن المطلوب ألا ننجرف وراء مسار ضبابية، تستخدم المصطلح لتدمير الهوية والثقافة، ويصبح مجتمع المعرفة أسير السوق ولاعبه ومتطلباته، وبالتالي تسطح المعرفة، وتصبح أداة في خدمة أهداف من يملك على حساب من لا يملك. وفي الوطن العربي يجب أن نخرج أنفسنا من

مازق استيراد المعرفة أو ما يسمى «استخدامها بكفاءة»، والتصميم على إنتاجها والتعامل معها بوصفها قيمة ابتكارية تحدد قدرة الأمم والحضارات والثقافات على التنافس.

ويتفق معظم الباحثين على أن مجتمع المعرفة لا يمكن أن ينهض دون قيام أركانه الأساسية وهي: الاتصال والإعلام، وثقافة مجتمع المعرفة وعلومه وأركانه، ورأس مال بشري، ومستوى تعليمي راق. وعلينا أن نأخذ بالاعتبار أن مجالات المعرفة جميعها مهمة وتقوم بأدوار أساسية في خدمة المجتمع، ولهذا مطلوب منا أن نهتم في إطار مجتمع المعرفة بالعلوم التي تبني الفكر وتشكل القدرة على النقد والتحليل وبناء الذات، وألا نؤخذ بصورة ارتجالية ومن خلال رد الفعل في الذهاب بعيدا إلى إجراءات تسهم في الارتكاز على ما هو تقني وإهمال ما هو فكري أو فلسفي، بل يجب الموازنة بين هذا وذاك لنتمكن من إنتاج معرفة أصيلة تخدم الناس وتسهم في ترشيد توجهاتهم والمحافظة على بنائهم الثقافي والحضاري. وقد انعكس مجتمع المعرفة وطبيعته المعلوماتية على الأهداف التربوية التي حددتها منظمة اليونسكو في أربعة أهداف أساسية هي: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للكينونة، والتعلم للمشاركة. وبذلك لا يمكن أن نضع كل ثقلنا وراء هدف واحد على الرغم من أهميته وهو التعليم من أجل العمل، بل علينا أن نحقق توازنا بين الأهداف التربوية الأربعة لنتمكن من تحقيق رؤية شاملة تمكننا من أن نجعل التعليم مقوما أساسيا من مقومات مجتمع المعرفة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات مدرسة المستقبل وحاجاتها من تدعيم وبناء «ثقافة التقنية» التي أضحت قضية جوهرية في العملية التعليمية بكل أبعادها من تدريس وإدارة وتقويم وبحث وتواصل مع الآخرين.

وختاما، ها نحن نقدم لكم الملف الكامل للأوراق التي تمت مناقشتها في هذا المؤتمر، مسجلين تقديرنا لكل من أسهم في الإعداد أو التخطيط أو دعم انعقاد هذا المؤتمر، إدارة الجامعة ممثلة بسعادة رئيس الجامعة ونوابه الأكارم، الزميل الدكتور عصام بن علي الرواس عميد الكلية السابق، الزميل الدكتور عبدالله الكندي مساعد العميد السابق للدراسات الجامعية، الجهات الممولة، اللجنة التحضيرية، والشكر والتقدير موصول لكل المشاركين من داخل السلطنة أو من خارجها الذين أثرت إسهاماتهم ومشاركاتهم جلسات المؤتمر المتعددة. ونسأل الله تعالى أن يحفظ عمان وطننا عزيزا كريما في ظل قيادة باني نهضته الحديثة جلالة السلطان قابوس بن سعيد حفظه الله ورعاه.

أ.د محمد نجيب الصرايرة

عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

كلمة رئيس الجامعة

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في حفل افتتاح المؤتمر الذي تنظمه كلية الآداب والعلوم الاجتماعية حول مجتمع المعرفة (التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا) والذي يعكس بلا شك أهمية الموضوع المطروح للبحث من ناحية وضرورة التفكير استراتيجيا في قراءة متطلبات مجتمع المعرفة والتحديات التي تواجهه في العالم العربي من ناحية أخرى.

وتعد المعرفة المحور الأساس في عملية التنمية الإنسانية والاجتماعية التي تستهدف الارتقاء بالذات وبناء القدرات على مستوى الفرد والمجتمع في آن معا ، أما مجتمع المعرفة فيمكن النظر إليه باعتباره المجتمع الذي يقرر بناء استراتيجياته وسياساته المستقبلية استنادا إلى حالة معرفية أصلية وهو كذلك المجتمع الذي يسعى بجدية وحرفية إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها للإفادة منها في المجالات كافة وبخاصة المجالات الحياتية ولا يقف عند حدود استيراد هذه المعرفة أو استهلاكها وإن الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي يمثل إطارا مشتركا ليس في دائرة العلوم الإنسانية والاجتماعية وحسب بل يمتد ذلك إلى فروع المعرفة الأخرى دون أي استثناء.

ويرتبط ظهور مجتمع المعرفة بنتائج التقدم غير المسبوق الذي تعيشه الإنسانية في مجال تقنية الاتصال والمعلومات هذا الوضع الجديد فرض تحولات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة وربما مغايرة عما كان مألوفا في الماضي في مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جانب دوره المؤثر في إحداث تغييرات واسعة النطاق على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة، إن هذا المجتمع يتقدم في مختلف جوانب الحياة من خلال استخدامه للتقنية الحديثة التي تتراكم بتسارع مذهل.

لا بد لي من الإشارة هنا إلى حقيقة ماثلة تكمن في سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات العالمية فهناك زيادة واضحة في عدد من يستفيدون من هذه المصادر ومع ذلك فإن الفجوة المعرفية سوف تتعمق وتتسع بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال إنتاج المعرفة حيث لا يملك العالم النامي الإمكانيات المادية أو العلمية لإنتاج المعرفة مقارنة مع العالم المتقدم وحتى إذا امتلكها فإن تسويقها يعد عقبة أساسية.

إن هذا الوضع يستدعي منا تفكيراً جدياً وعميقاً في بناء استراتيجيات واضحة للتعامل مع واقع مجتمع المعرفة ومستقبله ورسم مساراتنا استناداً إلى تحديد ما الذي نستطيع فعله وما هي أولوياتنا من أجل استغلال الأبعاد المتشابهة لهذا المجتمع بطريقة رشيدة وحكيمة تنعكس بالفائدة على حياة الناس بحيث نستطيع أيضا الوقوف في وجه التحديات التي جلبها هذا التطور الجديد بمختلف أبعادها واتجاهاتها.

لقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم سمات هذا المجتمع الذي لم يعد مقتنعا باستخدام المعرفة لإغراض توجيه مسارات النشاطات في المجالات المختلفة وحسب بل تجاوز ذلك ليعمل بشكل دءوب على إنتاج المعرفة وتسويقها باعتبارها قيمة أبداعية وابتكارية تحدد قدرة الأمم والحضارات والثقافات على التنافس.

إن عصرنا الحالي يعد بحق عصر المعرفة التي تعمل على بناء النماذج الإبداعية من خلال توفير قدرات وإمكانات إضافية للكشف عن الغامض والتعمق في الاستكشافات والتحليل والنقد واستشراف المستقبل.

إن كافة مجالات المعرفة مهمة وجوهرية ومؤثرة وهذا يتطلب منا أن نهتم في إطار مجتمع المعرفة بالعلوم التي تبني الفكر وتشكل القدرة على النقد والتحليل وبناء الذات وهنا أدعو إلى الحذر من أن نأخذ بردات الفعل في الذهاب بعيدا إلى إجراءات تعزز ما هو تقني وإهمال ما هو فكري أو فلسفي بل يجب علينا الموازنة بين هذا وذلك لنتمكن من إنتاج معرفة أصلية ومفيدة تخدم الناس وتسهم في ترشيد توجهاتهم والمحافظة على بنائهم الثقافي والحضاري.

إن اهتمام جامعة السلطان قابوس بهذه الملتقيات العلمية نابع من رسالتها التي أنشئت من أجلها فالجامعة مهتمة ببناء حالة من التوازن بين نشاطها الأكاديمي من ناحية وتشجيع البحث العلمي وتوفير فرص عقد الملتقيات العلمية لمزيد من التفاعل بين الباحثين إلى جانب اهتمامها بخدمة المجتمع من ناحية أخرى.

أكرر ترحيبي بكم جميعا وأسأل الله العلي القدير أن يوفقكم في مؤتمركم هذا الذي نتوقع أن يقدم المفيد في هذا المجال من خلال الأوراق العلمية التي ستناقش خلال الأيام الثلاثة القادمة.

وختاماً فإنني أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لمعالي الدكتور /جمعه بن علي آل جمعه الموقر وزير القوى العاملة على تفضله برعاية حفل افتتاح المؤتمر والشكر موصول لأصحاب المعالي والسعادة والأساتذة الكرام المتحدثين الرئيسيين والمشاركين والمشاركات في أعمال هذا المؤتمر وإلى أعضاء اللجنة المنظمة على حسن الإعداد والتنظيم وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ عمان في ظل قائد مسيرتها المباركة مولاي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سعود بن ناصر الريامي
رئيس جامعة السلطان قابوس

كلمة عميد الكلية

في زحمة إعصار العولمة ومع أزمة تراجع العلوم الإنسانية، كما يراها البعض من خارج المشتغلين بها، كان لابد من إعادة النظر في مجمل ما استقرت عليه تلك العلوم بغية تجاوزها، والإفادة من المنجز الجديد، ومع اشتداد اجتلاب القلاقل، واصطناع الحبائل، وصراع الدول على الهيمنة وتراجع التعليم المواكب لهذه الطفرة الجديدة كان لابد من دعوة إلى تأسيس نظرة جديدة في التعليم، وفي تقديم رسالة العلوم الإنسانية في قالب جديد وحلة قشبية تجلب الأنظار وتبهر الأبصار.

وليس غريبا أن ينهد الزملاء إلى التعمق في هذا الموضوع نظرا لأهميته، وحساسيته الشديدة لارتباطه الوثيق بقيم المجتمع وأعرافه.

نرحب بكم باسم كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس نبع العلم ومنطلق التنوير التي لا يخبو لها نشاط، ولا يعدم لها حراك ولا يهدأ لها تفاعل مع نسيج نفسها ومجتمعها العماني ومع العالم المحيط بها.

إن مجتمع المعرفة هو الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يتطلب منا استيعاب تكنولوجيا العصر، وإمكانياتها، وتسخيرها لبناء مجتمع المعرفة من خلال تأصيل جذورنا العربية في الحضارة المعاصرة، وانطلاقا من هذه المفاهيم، تعمل كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس على تنظيم مؤتمرها الدولي الأول (مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا). لقد واجهنا عند التطوير في برامج كلية الآداب والعلوم الإنسانية خلال الحقبة الماضية صعوبات جمة ومعوقات متعددة، وكان لا بد من الجراءة في التغيير والأتيان بالجديد، حيث وجدنا بأن لا مناص من ذلك حيث فرض مجتمع المعرفة وأدواته نفسه على خططنا بكونه واقعا لا يمكن تجاهله ومطلبا للفرد والمجتمع من الصعب تجاوزه.

ومن نافلة القول إن التحدي الحقيقي الذي يواجه العلوم الإنسانية يكمن في مدى تواصلها مع الجديد المستجد دون تغيير لونها أو تبديل عبقها أو فقدان لهويتها.

إن التداخل بين العلوم بات ضرورة وواقعا، ضرورة لأهمية الاستفادة من العلوم لمصلحة الكون بمن يسكنه، آخذين في الاعتبار بأن التأثير على الأرض ربما يهدد كل شيء إذا لم يكن التوازن موجودا حتى لا يطفئ وجهه على وجه.

إن محاولة الفصل بين العلوم القديمة والعلوم الحديثة عن طريق وضع الحواجز ومن أجل إعاقه التواصل وتغيب الأمم ذات الإنجاز الحضاري هو كمن يفصل اليوم بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة .

إن مجتمع المعرفة له إنجازاته ويحق للإنسانية جميعاً أن تفخر به ولكن إنجازات العلوم الإنسانية كم متراكم من المعرفة قائم على أنقاض حضارات وتواصل عطاءات على ضوء رسالات سماوية كانت الأساس في تفجير الطاقة العلمية الخيرة، وفي إذكاء روح الإبداع، وإيقاد التفكير العلمي الخلاق، ولسنا هنا في معرض الدخول في قضايا خلافية، أو محاولة تقديم المبررات، بل لتقديم واقع معيش بنظر جديد.

إن مطمئنا ومطمئنا في الكلية من هذا المؤتمر يتجلى في عملية المواءمة بين القديم والحديث، واستخدام الثقافة لتمكين العلوم الإنسانية من أدوات المعرفة، لتعطي الإنسان متطلبات العصر تعلمه متطلبات الوجود الذي يحتاجها ليشق طريقه بكل ثقة واقتدار وفي الوقت عينه نحافظ على مستلزمات الأصل وما تركه لنا من أجل البناء على ما بنوا والإضافة إلى ما أضافوا حتى نبقي التميز للهوية ونرسخ من مفهوم قدرة الإنسان العربي على الدخول في قلب العصر والإفادة من منجزاته بلا ذوبان أو تبعية.

وبالرغم من أن العلوم الإنسانية بشكلها القديم وأسلوبها التقليدي المحافظ في التلقي والعطاء إلا أنه لا يعني من أنه لا بد من نقلة ناجزة على صعيد العطاء فكان هذا التلاقح بين القديم الجديد، والجديد المتطور لاستخدامه في نقل المعرفة ببسر وسهولة وانفتاح ومرونة وجعل الخاصية الإنسانية دائماً في مركز الاهتمام الدائم، فأى شيء يسهم في بناء العقل ويهذب النفس، فهو خاص بالإنسان وحده مع احترامنا للعلوم التجريبية الأخرى التي تركز على تسهيل الحياة للإنسان ولا تعنى بجوانب الإنسان روحاً وفكراً وعقلاً وتوجهاً. ومع إيماننا المطلق بأهمية رسالة العلوم الإنسانية على ضوء مجتمع المعرفة الذي نعيشه، لا بد من ترجمه هذه الرسالة التي تحن في أمس الحاجة إلى ما تحمله من قيم وأخلاق وتواصل إنساني حضاري، واعتراف بإنجازات الحضارات السابقة ومن بينها الحضارة العربية الإسلامية،

فإنه من الأهمية بمكان أخذ الحذر دائماً من التقانة وثورة عولمتها التي غيبت في طفرتها الكثير من المبادئ الإنسانية السامية في مختلف الأصقاع والأرجاء فتراجعت كما نلاحظ بذلك براءة الإنسان بسببها أمام براءة الاختراع.

وختاماً فإنني أود أن أؤكد على الثقة الكاملة من أن الكلية ببرامجها المتعددة واخذها بالواقع الجديد تسير سيرا على أسس ثابتة نفخر ونعتز بها، وتسعى الكلية بما لديها من طاقات علمية وخبرات متوافرة إلى إكساب مسيرتها تطوراً وآمالها إنجازاً والمسيرة بإذن الله مشرقة والآمال عريضة والسواعد مشمرة نسعى إلى الأفضل دائماً وأبداً بحول الله وتوفيقه.

أسمحوا لي ثانية أن أتوجه لكم بخالص الشكر وعظيم الامتنان على قبولكم دعوة الجامعة لشمول هذا المؤتمر برعايتكم وأنتم من يخوض من خلال مهمتكم الجليلة في وزارتك الموقرة هذا الواقع فأنتم معنيون أكثر من غيركم بعملية التحول العلمي القائم على أسس صلبة وأفكار مدروسة لرفع كفاءة الإنسان العماني ليؤدي حاجات سوق العمل دون فقدان لهويته منطلقاً من الاعتزاز بعمانيته وخدمة لوطنه وسلطانه، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى سعادة الدكتور رئيس الجامعة على اهتمامه الشخصي في نقل تجربة العلوم الإنسانية والخروج بها من قوقعة التراواح المستمر إلى انطلاقة تعود بالنفع والفائدة على طلابنا وهم يواجهون حاجات سوق العمل وهم على ثقة كاملة بعون الله من الحصول على الفرص. باقتدار وامتيان، وأرحب بكل الزملاء المشاركين من داخل وخارج السلطنة وعلى رأسهم معالي الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد، وهو قامة علمية شامخة غني عن التعريف نعتز بوجوده معنا في هذا المؤتمر على رأس المتحدثين الرئيسيين

وإلى كافة الزملاء المشاركين بالأوراق العلمية، وأتوجه إلى الزملاء أعضاء اللجنة التحضيرية وإدارات الجامعة المختلفة الذين عملوا ليلاً ونهاراً من أجل الإعداد لهذا المؤتمر من أجل تهيئة المناخ العلمي لانعقاده، وتحقيق بالتالي كل أهدافه، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لتلك الشركات التي ساهمت في رعاية هذا المؤتمر وهي مجموعة سهيل بهوان وشركة عمان موبايل و عمان تل و بنك مسقط، نأمل أن تفعل الأوراق المشاركة من الحراك نحو المزيد من الاستفادة من عالم التقنية وتفعيل الأفكار الحميدة وتجسيدها في سياسات ثابتة ومدرسة لتعزز مسيرة العلوم الإنسانية في مرحلة تحولها المستمر.

والمورد العذب كثير الزحام.

دمتم ومرحب بكم في جامعة السلطان قابوس، واللّه من وراء القصد.

د. عصام بن علي الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية سابقاً
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر

يسعدني أن أقف أمامكم اليوم متحدثاً بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء اللجنة التحضيرية الرئيسية لهذا المؤتمر العلمي الدولي، معرباً عن التقدير العميق لتجاوبكم وتفاعلكم مع هذا المؤتمر، الذي بدأت كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بالجامعة التخطيط له منذ نهاية العام المنصرم ٢٠٠٦، سعياً منها للإسهام في تنمية البحث العلمي الذي توليه الجامعة اهتماماً خاصاً ومتزايداً.

تعرف بعض الموسوعات والمعاجم مجتمع المعرفة بأنه «مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة يحاولون الاستفادة من جميع معرفتهم سوياً بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة، وبالتالي تصبح المعرفة هي الناتج العقلي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير، وهي أيضاً أهم مكونات ذلك المجتمع بمختلف أنشطته. (موسوعة ويكيبيديا). لكن هذه المكانة التي تحتلها المعرفة ليست بدعةً معاصرة، فالمعرفة -على مدار التاريخ- قوة وحكمة، لكن الجديد اليوم أن التكنولوجيا الحديثة تخترق الزمان والمكان وتسهل انتقال المعرفة وتقاسمها وحفظها واستعادتها.

وبناءً على هذه الرؤية حددت كلية الآداب والعلوم الاجتماعية رسالة هذا المؤتمر في إتاحة الفرصة المناسبة للعلماء والخبراء والباحثين لبحث التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية التي تحول دون الاستفادة الكاملة من تطبيقات مجتمع المعرفة في العالم العربي. وإلى جانب ذلك حددت الأهداف الرئيسية التالية لهذا المؤتمر:

- تشجيع البحث العلمي في مجال مجتمع المعرفة
- تبادل المعلومات العلمية حول مجتمع المعرفة بين الدول العربية
- تشخيص التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية التي تواجه العالم العربي في ظل مجتمع المعرفة
- اقتراح الحلول المناسبة لمواجهة التحديات

لقد نظمت كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في الفترة السابقة عدداً من المؤتمرات والندوات وحلقات العمل المحلية والإقليمية والدولية، لكنها كانت جميعها متخصصة في مجال واحد من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، أما هذا المؤتمر فهو الأول من نوعه في صفته الشمولية لمختلف مجالات العلوم الاجتماعية، وسوف تعمل الكلية على ترسيخه تقليداً يتكرر كل عامين على الأقل.

لقد تلقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر عدداً كبيراً من البحوث وأوراق العمل بلغت قرابة المائة بحثاً، وبعد تقييم أولي لها تمت الموافقة على تقديم أربعين بحثاً منها، إلى جانب مداخلات المتحدثين الرئيسيين الأربعة. وسوف تنطلق جلسات المؤتمر بعد هذا الحفل الافتتاحي مباشرة، بجلسة رئيسية أولى يتحدث فيها

معالي الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد أستاذ شرف بالجامعة الأردنية، والدكتور عامر بن عوض الرواس المدير التنفيذي لشركة عمان للاتصالات المتنقلة (عمان موبايل). وينظم المؤتمر جلسة رئيسية ثانية في اليوم الأخير-الثلاثاء ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، يتحدث فيها الأستاذ الدكتور طارق جلال شوقي خبير الاتصالات في اليونسكو، والأستاذ الدكتور نبيل علي أحد أبرز الباحثين العرب اهتماماً بقضية مجتمع المعرفة. وبين الجلستين الرئيسيتين الأولى والثانية، سيقدم المشاركون في المؤتمر أوراق عمل تتناول مختلف محاور المؤتمر وعلى شكل جلسات متزامنة تعقد في قاعة المؤتمرات وقاعة المعارض القريبة منها. وفي محاولة منها لتعريف المشاركين بالتطبيقات العملية لمجتمع المعرفة على المستوى المحلي، نظمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر زيارة إلى واحة المعرفة بمسقط يوم غد الاثنين ٣ ديسمبر ٢٠٠٧.

لقد تكاثفت العديد من الجهات والجهود في سبيل الإعداد لهذا المؤتمر الذي سيبدأ فعالياته هذا اليوم ويستمر حتى يوم الثلاثاء القادم ٤ ديسمبر ٢٠٠٧. حيث قدمت إدارة الجامعة -كعادتها- جهوداً مقدرة في دعم هذا المؤتمر منذ بداية انطلاقه فكرة ومشروعاً وإلى يومنا هذا، ويسرني في هذا المقام أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لإدارة الجامعة ووحداتها المختلفة، وإلى شخص سعادة الدكتور سعود بن ناصر الريامي المحترم رئيس جامعة السلطان قابوس، كما أخص بالشكر والتقدير شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تفضلت بدعم هذا المؤتمر وهي مجموعة سهيل بهوان، وشركة عمان موبايل، وشركة عمانتل، وبنك مسقط، والشكر موصول إلى الأساتذة الأجلاء المشاركين في هذا المؤتمر من الباحثين والمهتمين بقضايا مجتمع المعرفة، وخاصة ضيوف المؤتمر الرئيسيين؛ إلى جانب ثلة من الأساتذة والخبراء المختصين، الذين سيكون لإسهاماتهم ولأطروحاتهم في هذا المؤتمر فضل تنويع أعماله بالمزيد من الروى والتصورات العملية لمواجهة التحديات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من تطبيقات مجتمع المعرفة في العالم العربي.

في الختام ... يسعدني أن أتقدم باسم جامعة السلطان قابوس وباسم كلية الآداب والعلوم الاجتماعية واللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بالشكر والتقدير إلى معالي الدكتور جمعة بن علي بن جمعة وزير القوى العاملة الموقر على تفضله برعاية حفل افتتاح هذا المؤتمر، متمنياً لضيوف عمان الأعزاء طيب الإقامة، ولجميع المشاركين التوفيق والنجاح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد الله بن خميس الكندي
مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر

الرؤية .. الرسالة .. الأهداف .. المحاور

المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً

رؤية المؤتمر

بتطور تقنية المعلومات أصبح العالم يعيش مجتمع المعرفة بكل أبعاده، حيث أضحت هذا المجتمع أمراً واقعاً نعيشه كل يوم، وقد عكس هذا التطور تحديات عديدة على الأصعدة كافة، ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية واللغوية، أو على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومدى استجابتها للمتغيرات العديدة التي حملها معه مجتمع المعرفة، سواء من حيث رصدتها وتحليلها والتعامل معها من خلال رؤى واستراتيجيات واضحة، أو على صعيد تطوير منهجيات وأساليب بحثية تمكن من تحديد الأطر الإجرائية المنظمة لدراسة الظواهر المستجدة.

والعالم العربي كغيره من مناطق العالم الأخرى، يتطلع إلى الاستفادة من المعرفة المتراكمة التي وفرتها مجتمع المعرفة بكل إمكانياته والتي هيأت بيئة صالحة لاستثمار المعرفة في المجالات كافة.

رسالة المؤتمر

تكمن رسالة هذا المؤتمر في إتاحة الفرصة المناسبة، لعقد ملتقى علمي يجمع العلماء والباحثين والخبراء والمهتمين، لبحث التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي، وتقديم الدراسات والبحوث العلمية إلى جانب تقديم النماذج والتجارب المناسبة، في إطار منهجية فتح النوافذ على مجتمع المعرفة، لرصد متطلباته وتحدياته وتحليلها والبحث عن سبل علمية منظمة للتعامل معها، وفتح قنوات الحوار والمناقشة حول أبعادها وآثارها. وتأتي هذه الرسالة منسجمة مع الأهداف التي رسمتها جامعة السلطان قابوس لنفسها، لتنشيط حركة البحث العلمي، وفتح المجال لعقد الملتقيات الفكرية والعلمية للتعامل مع المتغيرات المختلفة، وتأثيراتها على الإنسان والمجتمع.

أهداف المؤتمر

١. تشجيع البحث العلمي في مجال مجتمع المعرفة.
٢. تبادل المعلومات العلمية حول مجتمع المعرفة بين أقطار العالم العربي.
٣. تشخيص التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية التي تواجه العالم العربي في ظل مجتمع المعرفة.
٤. اقتراح الحلول والبدائل والخيارات المناسبة لمواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي.
٥. عرض التجارب والنماذج المتميزة في مجال مجتمع المعرفة في العالم.

المحاور والأبعاد

أ. مجتمع المعرفة وقضايا الأسرة والمجتمع والتنمية

١. مجتمع المعرفة بين التراث الحضاري للمجتمع وتطوره التقني.
٢. آفاق العمل الاجتماعي وطموحاته في إطار مجتمع المعرفة.
٣. مجتمع المعرفة وتحديات التنمية الاجتماعية والإنسانية.
٤. الأسرة العربية وتحديات مجتمع المعرفة.
٥. آفاق البحث الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة.
٦. مؤسسات المجتمع المدني في ظل مجتمع المعرفة.

ب. مجتمع المعرفة وقضايا اللغة والأدب والتعليم

١. تحديات اللغة العربية في ظل العولمة.
٢. دور الجامعات اللغوية في تطوير اللغة العربية المعاصرة.
٣. جسور الاتصال في ظل مجتمع المعرفة بين الشرق والغرب عن طريق الأدب.
٤. تطوير مناهج التعليم في ظل مجتمع المعرفة.
٥. تحديات التعليم الرقمي في العالم العربي.
٦. واقع الترجمة وتحدياتها المستقبلية.

ج. مجتمع المعرفة وقضايا التاريخ والجغرافيا والآثار

١. تحديات التنمية البشرية في ظل مجتمع المعرفة.
٢. مجتمع المعرفة وآليات الرصد المكاني.
٣. حفظ التراث وصيانه رقمياً.
٤. الاستشعار عن بعد في البحث الأثري.
٥. تكنولوجيا المعلومات وأثرها في تعليم التاريخ في الجامعات العربية.
٦. الشبكة العالمية للمعلومات وأثرها في المعرفة التاريخية.

د. مجتمع المعرفة وقضايا الإعلام والمعلومات والسياحة

١. مجتمع المعرفة وإشكالية الغزو والاتصال الثقافي.
٢. مجتمع المعرفة ووسائل الإعلام الجديدة.
٣. مجتمع المعرفة وأنماط السياحة الحديثة.
٤. نظم المعلومات في إدارة السياحة والضيافة.
٥. الإنسان العربي وحاجته المعلوماتية في البيئة الرقمية.
٦. إنتاج ونشر المعرفة وقياس جودتها في العالم العربي.

هـ. مجتمع المعرفة وقضايا الفلسفة والثقافة والفنون

١. نظرية المعرفة وتطوراتها في مجتمع المعرفة المعاصر.

٢. التفكير الفلسفي في ظل مجتمع المعرفة.

٣. مجتمع المعرفة وإشكاليات الثقافة المعاصرة.

٤. مجتمع المعرفة والثقافتان الأصيلة والاستهلاكية.

٥. مجتمع المعرفة ومستقبل المسرح.

٦. مجتمع المعرفة وتقنيات الفن الحديث.

و. مجتمع المعرفة: مشاريع وتجارب

يسلط هذا المحور الضوء على المشاريع والتجارب العربية المتميزة في مجال مجتمع المعرفة، وتلك التي في طريقها إلى التنفيذ.

برنامج المؤتمر

برنامج المؤتمر

اليوم الأول

٢ ديسمبر ٢٠٠٧

التسجيل ٨:٠٠ - ٩:٠٠

إفتتاح المؤتمر ٩:٣٠ - ٩:٠٠

- القرآن الكريم

- كلمة سعادة الدكتور/ سعود بن ناصر الريامي - رئيس الجامعة

- كلمة الدكتور/ عصام بن علي الرواس - عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

- كلمة د. عبد الله بن خميس الكندي - مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر

إستراحة ٩:٣٠ - ١٠:٠٠

الجلسة الرئيسية الأولى (قاعة المؤتمرات) ١١:٣٠ - ١٠:٠٠

تحت رعاية سعادة الدكتور/ سعود بن ناصر الريامي - رئيس الجامعة

رئيس الجلسة: د. عصام بن علي الرواس - عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

المتحدثون:

١. مداخلة الأستاذ الدكتور/ طارق شوقي - خبير ومتخصص في مجال تقنيات المعلومات

رئيس قسم تطبيقات المعلومات والاتصالات في التربية والثقافة والعلوم

منظمة اليونسكو - باريس

٢. مداخلة الدكتور/ عامر بن عوض الرواس - المدير التنفيذي لشركة عمان موبايل

مناقشات

إستراحة ١١:٣٠ - ١١:٤٥

جلسات ومناقشات البحوث وأوراق العمل

الجلسة الأولى ١١:٤٥ - ١١:٤٥

المسار الأول (قاعة المؤتمرات)

رئيس الجلسة: د. الحواس مسعودي

١. د. يحيى فرغل

(دور التعريب في تطوير اللغة العربية المعاصرة)

٢. أ.د. عمر عطاري

(The adaptations of text in translation: A blessing or a threat)

٣. د. عبد الله السقاف

(مقترح لرموز صوتية مبنية على أساس الحرف العربي: الصوامت)

المسار الثاني (قاعة المعارض)

رئيس الجلسة: د. أنور بن محمد الرواس

١. د. محمود محمد قلندر

(Radio Sawa: Mission accomplished? An investigation into the Impact of Radio Sawa on the audience)

٢. د. حسني محمد نصر

(المدونات الإلكترونية ودورها في دعم مجتمع المعلومات في العالم العربي)

٣. د. محمد مجاهد الهلالي - أ. محمد ناصر الصقري

(دور المكتبات الخاصة في مجتمع المعرفة)

٤. د. سيف عبد الله الجابري

(المكتبة الرقمية ودورها في بناء وتطوير مجتمع المعرفة)

غذاء ٠٢:٠٠ - ٠٣:٠٠

الجلسة الثانية

٠٣:١٥ - ٠٥:١٥

المسار الأول (قاعة المؤتمرات)

رئيس الجلسة: د. يحيى بن بدر المعولي

١. سعادة المكرمة د. شيخة بنت سالم المسلمية

(المشكلات الاجتماعية للمرأة المطلقة في ظل مجتمع المعرفة)

٢. أ.د. كوثر إبراهيم رزق

(رؤية سيكولوجية تشخيصية لواقع الأسرة العربية في ظل مجتمع المعرفة)

٣. د. منال فاروق سيد

(تقييم عائد التدخل باستخدام التعلم الإلكتروني - برنامج الموديل)

المسار الثاني (قاعة المعارض)

رئيس الجلسة: د. عبد المجيد بو عزة

١. د. علي عقلة عبد الرحمن نجادات

(مستقبل الصحف التقليدية في ظل ثورة المعلومات والمعرفة)

٢. د. بلقيس الشرعي
(التعليم الرقمي في البلاد العربية: تحديات وآفاق مستقبلية لمجتمع المعرفة)
٣. د. نعيم جرجي الروادي
(التعليم الرقمي: طريق إلزامي للتنمية في القرن الحادي والعشرين)

اليوم الثاني ٣ ديسمبر ٢٠١٧

الجلسة الأولى ١١:٠٠ - ٠٩:٠٠

المسار الأول (قاعة المؤتمرات)

رئيس الجلسة: د. عبد الله الحراصي

١. أ. د. أسهمان سعيد الجرو - د. بدر بن هلال العلوي
(التراث العربي القديم بين الرؤية الإسلامية والتجديد)

٢. Dr. Rosalind Buckton

(Literature and Cultural Interchange: A Window to the West)

٣. د. فخرية بنت خلفان اليحيائية
(موقع التراث في الفن التشكيلي في ظل التحديات الثقافية)

٤. أ. د. محمد الخولي - د. محمد أحمد سلامة
(أثر التوليف والخامات على التصميم الرقمي والزخرفي)

المسار الثاني (قاعة المعارض)

رئيس الجلسة: د. محمد بن علي البلوشي

١. د. عبد الله محمد علي الفلاحي
(مشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر - بين جدلية النهضة والحداثة ومتغير مجتمع المعرفة وتحدياته الراهنة)

٢. د. حاتم سليم العلاونة
(مقروئية الصحف الإلكترونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية)

٣. د. وليد محمود خالص
(اللغة العربية والعولمة)

٤. د. مصطفى عدنان
(اللغة العربية في عصر العولمة بين الواقع والمسؤولية)

١١:٠٠ - ١١:١٥ إستراحة

الجلسة الثانية ١١:١٥ - ١١:٥٥

المسار الأول (قاعة المؤتمرات)

رئيس الجلسة: أ.د. فاروق عمر فوزي

١. د. فيصل محمود غرابية

(دخول الشباب العربي إلى مجتمع المعرفة)

٢. د. عائدة فؤاد عبد الفتاح

(الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة)

٣. أ.د. عبد الرحمن صوفي عثمان - د. محمود عرفان

(تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة)

المسار الثاني (قاعة المعارض)

رئيس الجلسة: د. سالم بن مبارك الحتروشي

١. د. لطفي كمال عزاز

(آفاق وإمكانات استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS والنشر الإلكتروني)

٢. د. عبد الوهاب جودة

(سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي)

غذاء ١١:٥٥ - ١٢:٥٥

جولة (واحة المعرفة) ١٢:٣٥ - ١٣:٣٥

جولة مفتوحة في مسقط ١٣:٣٥

اليوم الثالث

٤ ديسمبر ٢٠٠٧

الجلسة الرئيسية الثانية (قاعة المؤتمرات) ١٠:٣٥ - ١٠:٥٥

رئيس الجلسة أ.د. محمد نجيب الصرايرة

نائب رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

المتحدثون ١. مداخلة الأستاذ الدكتور نبيل علي

خبير وباحث في مجال التكنولوجيا للأغراض العلمية

مناقشات

إستراحة ١٠:٣٥ - ١٠:٤٥

جلسات ومناقشات البحوث وأوراق العمل

١٠:٤٥ - ١٢:٣٠ (قاعة المؤتمرات)

رئيس الجلسة: د. ماجد فهمي نجم

١. د. عصام يحيى الفيلاي

(تجربة جامعة الملك عبد العزيز في الدخول نحو مجتمع المعرفة)

٢. د. عبد الجبار الشرفي

(Information Literacy and University Language Education Programs)

٣. د. عبد المجيد بو عزة - د. نعيمة حسن جبر

(دراسة تقييمية للمواءمة بين الإعداد الذي توفره كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس لخريجها في عصر المعرفة وإحتياجات سوق العمل العماني. تحديات ومنافذ المستقبل)

١٢:٣٠ - ١:٣٠ الجلسة الختامية (قراءة البيان الختامي للمؤتمر)

أ.د. عبد الرحمن صوفي عثمان - عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر

١:٣٠ - ٢:٣٠ غداء

البيان الختامي للمؤتمر

البيان الختامي للمؤتمر

تحت رعاية «معالي الدكتور جمعة بن علي آل جمعة» الموقر وزير القوى العاملة بسلطنة عمان، وبدعم كريم من «سعادة الدكتور/ سعود بن ناصر الريامي» رئيس الجامعة عقد المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس بعنوان مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً في رحاب جامعة السلطان قابوس خلال الفترة من الثاني إلى الرابع من ديسمبر ٢٠١٧م بمشاركة العديد من الجامعات العربية والأجنبية.

وقد تركزت رسالة هذا المؤتمر في إتاحة الفرصة المناسبة؛ لعقد ملتقى علمي يجمع العلماء والباحثين والخبراء والمهتمين، لبحث التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي، وتقديم الدراسات والبحوث العلمية إلى جانب تقديم النماذج والتجارب المناسبة، في إطار منهجية فتح النوافذ على مجتمع المعرفة، لرصد متطلباته وتحدياته وتحليلها والبحث عن سبل علمية منظمة للتعامل معها، وفتح قنوات الحوار والمناقشة حول أبعادها وآثارها. وتأتي هذه الرسالة منسجمة مع الأهداف التي رسمتها جامعة السلطان قابوس لنفسها، لتنشيط حركة البحث العلمي، وفتح المجال لعقد الملتقيات الفكرية والعلمية للتعامل مع المتغيرات المختلفة، وتأثيراتها في الإنسان.

ومن هذا المنطلق فقد تحددت أبعاد المؤتمر ومحاوره التي دارت حولها الدراسات والبحوث العلمية وأوراق العمل المقدمة على النحو التالي:

- أ. مجتمع المعرفة وقضايا الأسرة والمجتمع والتنمية.
- ب. مجتمع المعرفة وقضايا اللغة والأدب والتعليم.
- ج. مجتمع المعرفة وقضايا التاريخ والجغرافيا والآثار.
- د. مجتمع المعرفة وقضايا الإعلام والمعلومات والسياحة.
- هـ. مجتمع المعرفة وقضايا الفلسفة والثقافة والفنون.
- و. مجتمع المعرفة: مشاريع وتجارب.

وقد تضمن المؤتمر جلستين رئيسيتين:

كانت الجلسة الرئيسية الأولى تحت رعاية سعادة الدكتور/ سعود بن ناصر الريامي رئيس الجامعة وبرئاسة الدكتور/ عصام بن علي الرواس عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية وقد اشتملت على مداخلتين لكل من الأستاذ الدكتور/ طارق جلال شوقي خبير ومتخصص في مجال تقنيات المعلومات، رئيس قسم تطبيقات تقنيات المعلومات والاتصالات في التربية والثقافة والعلوم - منظمة اليونسكو بباريس- بعنوان/ «استخدامات تقنيات المعلومات والاتصالات لبناء مجتمعات المعرفة»، ومداخلة أخرى للفاضل الدكتور/ عامر بن عوض الرواس المدير التنفيذي لشركة عمان للاتصالات المتنقلة (عمان موبايل) بعنوان «تحديات مجتمع المعرفة».

بينما كانت الجلسة الرئيسية الثانية برئاسة الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب الصرايرة - نائب رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر وقد اشتملت أيضاً على مداخلة للأستاذ الدكتور/ نبيل على عبد العزيز - خبير وباحث في مجال التكنولوجيا للأغراض العلمية بعنوان «لحاق العرب بمجتمع المعرفة: التحديات والفرص».

كما تضمن المؤتمر أيضاً خمس جلسات لمناقشة البحوث العلمية وأوراق العمل المقدمة من المشاركين من الدول العربية والأجنبية من داخل السلطنة وخارجها وقد تفرعت كل جلسة إلى مسارين كان المسار الأول بقاعة المؤتمرات والمسار الثاني بقاعة المعارض في رحاب جامعة السلطان قابوس وقد تضمنت كل جلسة مناقشة ثمانية أبحاث وأوراق عمل بواقع أربعة أبحاث وأوراق عمل في كل مسار في نفس الوقت منذ اليوم الأول وحتى اليوم الثالث للمؤتمر.

وقد بلغ عدد الأوراق المقبولة المقدمة إلى المؤتمر وتم مناقشتها اثنتين وثلاثين مداخلة وبحثاً علمياً وورقة عمل من المشاركين الآتي أسماؤهم:

١- د. يحيى فرغل - جامعة السلطان قابوس.

وسائل مساهمة اللغة العربية لمستحدثات العصر

٢- أ.د. عمر عطاري - جامعة السلطان قابوس.

The Adaptations of Text in Translation: A Blessing or a Threat?

٣- د. عبد الله حسن السقاف - جامعة السلطان قابوس.

مقترح لرموز صوتية مبنية على أساس الحرف العربي: الصوامت.

٤- د. محمود قلندور - جامعة قطر.

Radio Sawa: Mission Accomplished? An Investigation into the Impact of Radio Sawa on the Audience

٥- د. حسني محمد نصر - جامعة السلطان قابوس.

المدونات الالكترونية ودورها في دعم مجتمع المعلومات في العالم العربي

٦- د. محمد مجاهد الهلالي، أ. محمد بن ناصر الصقري - جامعة السلطان قابوس.

دور المكتبات الخاصة في مجتمع المعرفة

٧- د. سيف عبد الله الجابري - جامعة السلطان قابوس.

المكتبة الرقمية ودورها في بناء وتطوير مجتمع المعرفة

٨- المكرمة د. شيخة بنت سالم المسلمية - جامعة السلطان قابوس.

المشكلات الاجتماعية للمرأة المطلقة في ظل مجتمع المعرفة

٩- أ.د. كوثر إبراهيم رزق - جامعة المنصورة - جمهورية مصر العربية.

رؤية سيكولوجية تشخيصية لواقع الأسرة العربية في ظل مجتمع المعرفة.

١٠- د. منال فاروق سيد - جامعة السلطان قابوس.

تقييم عائد التدخل باستخدام التعلم الإلكتروني (برنامج الموديل)

١١- د. بلقيس الشرعي - جامعة السلطان قابوس.

التعليم الرقمي في البلاد العربية: تحديات وأفاق مستقبلية لمجتمع المعرفة

١٢- د. نعيم جرجي الروادي - جامعة البلمند - لبنان.

التعليم الرقمي: طريق إلزامي للتنمية في القرن الحادي والعشرين

١٣- أ.د. أسمهان سعيد الجرو، د. بدر بن هلال العلوي - جامعة السلطان قابوس.

التراث العربي القديم بين الرؤية الإسلامية والتجديد

١٤- Dr. Rosalind Buckton - جامعة السلطان قابوس.

Literature and Cultural Interchange: A Window to the West

١٥- د. فخرية بنت خلفان اليحيائية - جامعة السلطان قابوس.

موقع التراث في الفن التشكيلي في ظل التحديات الثقافية

١٦- أ.د. محمد الخولي ، د. محمد أحمد سلامة - جامعة المنصورة - جمهورية مصر العربية.

أثر التوليف والخامات على التصميم الرقمي والزخرفي

١٧- د. عبد الله محمد علي الفلاحي - جامعة إب - اليمن.

مشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر (بين جدلية النهضة والحداثة ومتغيرمجتمع المعرفة وتحدياته الراهنة).

١٨- د. وليد محمود خالص - جامعة السلطان قابوس.

اللغة العربية والعولمة

١٩- د. مصطفى عدنان - جامعة السلطان قابوس.

اللغة العربية في عصر العولمة بين الواقع والمسؤولية

٢٠- د. فيصل محمود غرايبة - جامعة البحرين.

دخول الشباب العربي إلى مجتمع المعرفة

٢١- د. عايدة فؤاد عبدالفتاح - جامعة السلطان قابوس.

الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة

٢٢- أ.د. عبد الرحمن صوفي عثمان، د. محمود عرفان - جامعة السلطان قابوس.

تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة

٢٣- د. لطفي كمال عزاز - جامعة السلطان قابوس.

آفاق وإمكانات استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والنشر الإلكتروني

٢٤- د. عبد الوهاب جودة - جامعة السلطان قابوس.

سياق الابداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي

٢٥- د عصام يحيى الفيلاي - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية.
تجربة جامعة الملك عبدالعزيز في التحول نحو مجتمع المعرفة

٢٦- د. عبد الجبار الشرفي - جامعة السلطان قابوس.

Information Literacy & University Language Education Programs

٢٧- د. عبد المجيد بوعزة ، د. نعيمة حسن جبر - جامعة السلطان قابوس.
دراسة تقييمية للمواءمة بين الإعداد الذي توفره كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس لخريجها في عصر المعرفة واحتياجات سوق العمل العماني. تحديات ومنافذ للمستقبل

٢٨- د. على عقله عبد الرحمن نجادات- جامعة اليرموك - الأردن
مستقبل الصحف التقليدية في ظل ثورة المعلومات والمعرفة.

٢٩- د. حاتم سليم علاونة - جامعة اليرموك - الأردن
مقروئية الصحف الإلكترونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية.

كما شارك بالحضور عدد من الباحثين والمهتمين بموضوع المؤتمر من دولة الكويت وهم:

١- د. فاطمة راشد الراجحي

٢- د. سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن

٣- د. نسيمة الغيث

ومن جمهورية السودان:

١- أ. امتثال الطيب عبد الرحمن

كما شارك أيضاً بالحضور ممثلين من الوزارات والهيئات والمؤسسات المحلية العمانية المختلفة بلغ عددهم حوالي ١١٦ مشاركاً ومشاركة وكذلك العديد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بمختلف كليات جامعة السلطان قابوس.

وفي إطار التعاون بين جامعة السلطان قابوس والقطاع الخاص في السلطنة فقد أسهمت المؤسسات التالية في رعاية فعاليات هذا المؤتمر وهي:

١- مجموعة سهيل بهوان راعياً ماسياً.

٢- عمان موبايل راعياً ماسياً.

٣- عمانتل راعياً ذهبياً.

٤- بنك مسقط راعياً فضياً.

وقد رفع المشاركون في المؤتمر البرقية التالية إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه:

يسر المشاركون في مؤتمر مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية الذي تستضيفه

جامعة السلطان قابوس والمنعقد في الفترة من ٢١-٢٣ من ذي القعدة ١٤٢٨ هجرية الموافق من ٢-٤ من ديسمبر ٢٠٠٧م يسرهم أن يرفعوا إلى مقام جلالكم السامي عظيم الشكر والامتنان على ما قدم لهم وللمؤتمر من عناية كريمة حضارية في ربوع هذا البلد العظيم المعطاء وعلى جميل الضيافة وكريم الوفادة.

لقد كان هذا المؤتمر فرصة طيبة للحوار والمناقشة مع صفوة من المعنيين في مجال مجتمع المعرفة الذين جاءوا من مختلف الدول للمشاركة فيه وقد حوى المؤتمر كمّاً كبيراً من التصورات الحديثة وتقنية المعلومات.

حضرة صاحب الجلالة

إن رعايتكم الكريمة وإهتمامكم الشخصي بالتراث والأصالة والخصوصية الثقافية مع الأخذ بأسباب التطور العصري كان له حضوره المتميز في هذا المؤتمر، ولعل التجربة العمانية التي تجمع الأصل على أسس العصر لخير شاهدٍ على ما لمسنه في أثناء تواجدها على هذه الأرض الطيبة، وفي صرح جامعة السلطان قابوس العتيقة.

والمؤتمر يدعو لصاحب الجلالة بطول العمر ولشعب عمان الكريم بالسعادة والرفي تحت قيادتكم الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

وبعد مناقشات أعضاء المؤتمر ومداولاتهم في مختلف الجلسات والمسارات واللجان المختلفة يوصي المؤتمر بما يأتي:

أولاً: في مجال قضايا الأسرة والمجتمع والتنمية:

أ- تعزيز الدور التربوي للأسرة العربية من خلال إنجاز خطاب جديد يستوعب المتغيرات التي جاءت بها المعلوماتية ومجتمع المعرفة، ليكون أكثر انفتاحاً وعلمية ومرونة بما يلبي الحاجات المطلوبة للنشء والمحافظة على الثقافات الوطنية.

ب- ضرورة الاهتمام بتنمية المعرفة العلمية بصفة عامة والتطبيقية بصفة خاصة الموجهة لحل مشكلات المجتمع في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية.

ج- ضرورة أن تستند خطط التنمية المستدامة في الدول العربية علي معرفة أصيلة تخدم التوجهات المستقبلية في إطار علمي وعلمي منظم.

د- تحويل المعرفة إلى وسيلة للتبادل التجاري من خلال ربطها بسوق العمل، وجعلها أداة أساسية في الإنتاج، بوصفها وسيلة لتوفير الدخل للفرد المنتج.

هـ- الربط الوثيق بين المعرفة والواقع، والسعي إلى توفير الأسس الواقعية التي تجعل من المنتج المعرفي صلب التفاعلات المجتمعية وتخليصه من الصورة النخبوية، والعمل على توسيع نطاقه ليشمل المجمل من التفاعلات والعلاقات العامة.

ثانياً: في مجال قضايا اللغة والأدب والتعليم:

- أ- تأكيد قدرة اللغة العربية علي تمثيل روح العصر، وتقديم البدائل اللغوية الأصيلة في عملية البناء الحضاري، وإعادة النظر في كثير من السلوكيات والممارسات والتصورات التي من شأنها تكريس التردّي اللغوي.
- ب- ضرورة الحفاظ على لغتنا العربية، من أجل تأكيد خصوصيتنا الحضارية والثقافية، بعيداً عن محاولات التغريب والتجميد والتأثير على الهوية العربية.
- ج- تشجيع التواصل الحضاري والثقافي على المستوى العالمي من خلال الأدب والانفتاح على الأعمال الأدبية التي تحقق تواصلاً حضارياً وإنسانياً بين الثقافات المختلفة.
- د- تطوير النظم التعليمية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة، ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الاساسي للجميع، واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مدى الحياة، وتحسين النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء عناية خاصة للتعليم العالي لاسيما في الجامعات.
- هـ- ضرورة إشراك مراكز البحوث والدراسات بالجامعات والمعاهد العليا وخارجها في صناعة المعلومات وإنتاج المعارف الحديثة، من خلال تأثيث بيئة مؤاتية لمواكبة عصر المعرفة والتفاعل معه.
- و- الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً محورياً للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة معقولة.
- ز- العمل على دعم الجهود الرامية إلى إرساء دعائم التكامل بين مختلف العلوم الإنسانية والتطبيقية، من أجل بناء مستقبل مجتمع المعرفة وتطويره.

ثالثاً: في مجال قضايا الإعلام والمعلومات:

- أ- العمل على وضع إستراتيجية عربية واضحة، للنهوض بواقع الإنتاج السمعيصري الموجه لأفراد المجتمع وفق أهداف مدروسة واقعية تسعى لترسيخ الهوية الثقافية والقيم العربية.
- ب- العمل على رفع مستوى كفاءة التلقي من خلال انتقاء البرامج التليفزيونية المناسبة لكل فئة عمرية، ومراعاة درجة الوعي والإدراك وتعويد المتلقي على مبدأ التحليل والفهم وإعادة إنتاج الدلالة والمشاركة في صياغة المعنى وليس استهلاكه دون نقد وتقييم.
- ج- تخفيض رسوم شبكة الانترنت لأن ارتفاعها يقلل من استخدام الشبكة ويحرم الجمهور من خدماتها المتعددة بخاصة إذا ما علمنا أن نسبة استخدام العرب لهذه الشبكة ما زال متواضعاً للغاية.
- د- تنمية المحتوى الرقمي العربي بما يحقق الكثير من الفوائد في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي من خلال تشجيع المبادرات التي يقوم بها الخبراء والمختصون من أجل تقديم الأفكار والمقترحات التي تسهم في تنمية المحتوى الرقمي العربي في شتى فروع المعرفة.
- هـ- توفير البيئة الحاضنة لتطبيقات التكنولوجيا والمشاريع المستندة عليها والتي تشمل تأهيل الموارد البشرية في مجال إنتاج المعرفة الثقافية الإبداعية، ورفع مستوى الوعي والثقافة المعلوماتية لدى شرائح

المجتمع وإنشاء بيئة اتصالية متكاملة.

و- ضرورة قيام المكتبات العامة والوطنية في العالم العربي بالاستفادة من الثورة المعلوماتية التي جاءت لتفتح باباً واسعاً أمام هذه المكتبات لتنشر ثقافتها وتوصل مقتنياتها وخدماتها إلى أفراد المجتمع وإلى سكان العالم أينما كانوا.

ح- التوعية بدور المكتبات الخاصة في مجتمع المعرفة لتفعيل هذا الدور في إطار شبكات المكتبات والمعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ط- تشجيع المبادرات والإبداعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات المختلفة مع ضرورة المحافظة على التراث الوطني من خلال أساليب تستخدم التقنية الحديثة ومتطلبات مجتمع المعرفة.

رابعاً: في مجال قضايا الفلسفة والثقافة والفنون

أ- إن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعارف وتداولها فحسب وإنما يحتاج إلى ثقافة تقدر وتحترم من ينتج هذه المعارف ويستغلها في المجال الصحيح علاوة على توفير نظم لرعاية المبدعين ودعمهم وتقدير إبداعاتهم.

ب- انفتاح الخطاب الثقافي المعاصر على صناعة الثقافة بوصفه مفهوماً وتطبيقاً وأداءً مؤسسياً، وذلك من خلال استحقاقات تتصل بأبعاد مستحدثة وبخاصة فيما يتصل بالاقتصاد وقوى المجتمع وقوى الإعلام وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات.

ج- رسم الاستراتيجيات في مجال صناعة الثقافة التي تدعم الإنتاج الثقافي وتقوى وتعزز المهارات والقدرات المنتجة للخطاب الثقافي بكل أشكاله ومن ثم يتحول الفعل الثقافي من فعل فردي إلى إطار من الأداء المؤسسي الذي يتعزز فيه دور المؤسسة والأفراد على حد سواء.

د- ضرورة إيجاد نوع من التوافق والتزاوج بين مقومات الفنون التشكيلية التقليدية والتراثية ومعطياتها وبين فنون ما بعد الحداثة للجمع بين أصالة المنتج الفني وحداثة الفكر والتطبيق، للوصول بخصوصية الفن التشكيلي العربي إلى العالمية.

خامساً: توصيات عامة

أ- إيقاف مسار تشرذم شبكات الاتصالات بين الدول العربية.

ب- التصدي لاستبعاد الدول العربية من صناعة البرمجيات.

ج- وضع استراتيجيات لتنمية المعلوماتية تتمحور حول المحتوى.

د- تدشين مشاريع عربية مشتركة في مجال التعليم والتعلم عن بعد.

هـ- التصدي للفجوة المعرفية بين الدول العربية وباقي دول العالم.

و- ضرورة لحاق اللغة العربية بالموجة الثانية لمعالجة اللغات الإنسانية.

- ز- توعية القيادات السياسية والاقتصادية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.
- ح- بناء مجتمع معرفة عربي يتمحور حول صناعة الثقافة بروافدها المختلفة اللغوية والتربوية والإعلامية والإبداعية والتراثية.
- ط- تحويل المنطقة العربية إلى منطقة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنية الحديثة للاتصالات والمعلومات.

لجنة صياغة البيان الختامي للمؤتمر

- ١- د.أ/ عبد الرحمن صوفي عثمان رئيساً
الاستاذ بقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس
- ٢- د. فيصل محمود غرايبة مقرراً
الاستاذ المساعد بقسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
- ٣- د.أ/ طارق جلال شوقي عضواً
خبير ومتخصص في مجال تقنيات المعلومات - رئيس قسم تطبيقات المعلومات والاتصالات في التربية والثقافة والعلوم - منظمة اليونسكو - باريس
- ٤- د. بلقيس الشرعي عضواً
الاستاذ المساعد بكلية التربية - جامعة السلطان قابوس

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

- د. عصام بن علي الرواس رئيساً
- أ.د. محمد نجيب الصرايرة نائباً للرئيس
- د. عبد الله بن خميس الكندي مقرر
- أ.د. عبد الرحمن صوفي عثمان
- أ.د. أمنية صادق
- د. منير بن زيد
- د. عبد الحميد بخيت
- د. محمد مختار ساطور
- الفاضلة/ زبيدة بنت سهيل المخيني
- الفاضل/ راشد بن سالم الحديدي
- الفاضل/ علي الفوري
- الفاضل/ خميس الحضرمي
- طالب بن علي العبري

المحتويات

- التقديم: أ.د. محمد نجيب الصرايرة - نائب رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر ١٣
- كلمة سعادة الدكتور/ سعود بن ناصر الريامي - رئيس الجامعة ١٥
- كلمة الدكتور/ عصام بن علي الرواس - عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ١٧
- كلمة د. عبد الله بن خميس الكندي - مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر ١١١
- الرسالة .. الرؤية .. الأهداف .. المحاور ١١٣
- برنامج المؤتمر ١١٧
- البيان الختامي ١٢٣
- اللجنة التحضيرية للمؤتمر ١٣٢
- المحتويات ١٣٣

أوراق اليوم الثاني ١

- د. عبد الله محمد علي الفلاحي ٣
- (مشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر - بين جدلية النهضة والحدثة ومتغير مجتمع المعرفة وتحدياته
الراهنة)
- د. حاتم سليم العلاونة ٤٥
- (مقرونية الصحف الإلكترونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية)
- د. وليد محمود خالص ٧١
- (اللغة العربية والعولمة)
- د. مصطفى عدنان ٨٩
- (اللغة العربية في عصر العولمة بين الواقع والمسؤولية)
- د. فيصل محمود غرابية ١١٥
- (دخول الشباب العربي إلى مجتمع المعرفة)
- د. عايدة فؤاد عبد الفتاح ١٥٧
- (الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة)
- أ.د. عبد الرحمن صوفي عثمان - د. محمود عرفان ١٨٣
- (تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة)
- د. لطفي كمال عزاز ٢١٧

(أفاق وإمكانات استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS والنشر الإلكتروني)

٢٢٩ د. عبد الوهاب جودة -
(سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي)

٢٨٩ أوراق اليوم الثالث

٢٩١ د. عصام يحيى الفيلالي -
(تجربة جامعة الملك عبد العزيز في الدخول نحو مجتمع المعرفة)

٣٠٧ د. عبد الجبار الشرفي -
(Information Literacy and University Language Education Programs)

٣٢٣ د. عبد المجيد بو عزة - د. نعيمة حسن جبر -
(دراسة تقييمية للمواءمة بين الإعداد الذي توفره كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس لخريجها في عصر المعرفة وإحتياجات سوق العمل العماني. تحديات ومنافذ المستقبل)

أوراق اليوم الثاني

مستشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر بين جدلية النهضة والحداثة ومتغير مجتمع المعرفة وتحدياته الراهنة

د. عبد الله محمد الفلاحي

الأستاذ المشارك - كلية الآداب - جامعة آب

الجمهورية اليمنية

المقدمة :

يعيش وعي الانسان العربي المعاصر حالة من التمزق والتناقض بين فكرين أحدهما تحرري اختياري بدأ بالتراجع والتقهر، وفكر جبري قهري بدأ بالتزايد يوما عن يوم، وذلك بسبب استمرار أزمات الأمة ونكباتها المتتالية، والتي لم تلح بوادر التخلص منها أو توقفها في الأقل، سواء أزماتها الداخلية، أو ما تتعرض له أمتنا العربية والإسلامية من هجمات شرسة من قبل أعدائها الجدد أو التقليديين، ليس آخر المستهدف منها احتلالها ونهب ثرواتها بصورة علنية ومباشرة أو غير مباشرة وتمزيق أو اصر روابطها ووحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل استهداف مكونات هويتها ومقومات نهضتها الحضارية، واعاقة تحولها نحو مجتمع المعرفة والتحديث المعاصر، وتهميش دورها في صناعة التقدم الإنساني المعاصر، ويراد لها أن تبقى في قبضة ذئاب أبطال الهيمنة الحضارية خارج سياق التحولات التاريخية الكبرى، ولم تخدمنا ظروف ونتائج هذه التحولات مثلما خدمت غيرنا، بل أثخنت جراحنا بسيوف التحديات الداخلية والخارجية، الأمر الذي أصاب مقومات الإستجابة الطبيعية بشلل فأعجزها عن الرد الطبيعي على وفق قانون الفعل ورد الفعل، أو التحدي والاستجابة منهجاً للنهوض والتطور - كما يعتقد أرنولد توينبي. وقد امتد هذا العجز من المقومات المادية إلى المقومات الفكرية أو المعنوية، بدأ بفشل المشاريع السياسية والإقتصادية والعسكرية، ونهاية بفشل المشاريع الثقافية والفكرية لدخولنا عالم التقدم وتحقيق النهوض الحضاري والخروج من دائرة التخلف المفروضة علينا من أنفسنا ومن غيرنا، منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة، من منتصف ق ١٩م وحتى دخولنا القرن الحادي والعشرين أو الألفية الثالثة، أو عصر التحولات العالمية نحو مجتمع المعرفة. وحتى لانسهب في استطراد مشكلاتنا المتعددة في هذه الأسطر - والتي ستظهر فيما بعد - بوصفها ضمن مسوغات هذه الدراسة أو البحث، فإن دراستنا هذه تعد ضمن الجهود التي تبذل من خلال المؤتمرات والندوات العلمية

أو الفكرية التي تستهدف الوقوف على واقعنا وتشخيص مشكلاته، ووضع الحلول العقلانية لمعالجة تلك المشكلات ومواجهة تحدياته، انطلاقاً من تشخيص مظاهر مشكلة البنية الفكرية أو الفلسفية وأزماتها مروراً بالتحديات الموضوعية المجتمعية (الداخلية والخارجية) التي تواجه التحول العربي نحو مجتمع المعرفة، وصولاً إلى انعكاسها في المشهد الفكري الفلسفي العربي من حيث بنيته في نسق المعرفة والثقافة العربية الحالية، وطبيعة اهتماماته، وموقعه أخيراً في اهتمامات برامج التنمية العربية في ظل مجتمع المعرفة المعاصر، من هنا وقع الاختيار على هذا الموضوع ضمن المحاور التي تبناها المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس الموسوم (مجتمع المعرفة، التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً) ضمن المحور الخامس: (مجتمع المعرفة وقضايا الفلسفة والثقافة والفنون) الفقرة: (٢) (التفكير الفلسفي في ظل مجتمع المعرفة)، بهدف إخضاع مشهد الفكري والفلسفي العربي المعاصر لعملية تحليل ونقد لواقعه وأزماته وعلاقة ذلك بجملة التحديات التي تعكس نفسها عوائق على دخول الأمة عصر الحداثة وتحقيق النهضة المنشودة في ظل مجتمع المعرفة بصفة عامة، وعلى واقع الثقافة والمعرفة بصفة خاصة والمشهد الفلسفي بصورة أخص.

منهج الدراسة وحدودها :

من عنوان هذا البحث أو الدراسة - إن صحت التسمية - تحدد موضوعه، وفقراته، وحصرت القضية التي يناقشها بجدلية أزمات الفكر الفلسفي العربي المعاصر والواقع العربي الراهن (أزمة الذات والموضوع)، وتحديات التحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر، وانعكاسات هذه التحديات في المشهد الفلسفي العربي المعاصر، من جهة واقع تناول الفلسفي كنه وكيفية، ومن جهة مكانته في نسق الثقافة والمعرفة في برامج التنمية العربية في ظل مجتمع المعرفة، ومن حيث علاقة الفكر الفلسفي ورؤيته واهتمامه بالواقع العربي ومشكلاته وتحدياته، وصولاً إلى خاتمة تمثل رؤية للنهوض بمشهد الفكر الفلسفي وتحسين موقعه في نسق الثقافة والمعرفة العربية في عصر المعرفة من جهة ودوره في تحديث المجتمع والإسهام الفكري في النهوض الحضاري من جهة أخرى. مستخدمين منهج تحليل المضمون بهدف تشخيص العلاقة بين مشكلات الفكر والواقع العربي وتحدياته، فضلاً عن المنهج التاريخي الذي حصر تشخيص المشهد الفلسفي العربي بثلاثة عقود= (من منتصف الثمانينات وحتى ٢٠١٥م تقريباً، كما استخدمنا المنهج المقارن، لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين طروحات ومشاريع عدد من المؤتمرات العامة، والبحوث والكتابات الفكرية والفلسفية الفردية المختلفة، تجاه جملة القضايا المطروحة للتناول والمناقشة، وحصرت تقريباً في جيل القرن العشرين من المفكرين والفلاسفة. وأما المنهج النقدي فقد تبين من خلال عرض نقد الفكر الفلسفي نفسه ونقد غيره له ، فهو وسيلتنا للتقويم والحكم على ما عرضناه من آراء قد لانحفي وجهة نظرنا نحوها إتفاقاً واختلافاً .

مصطلحات الدراسة :

يقصد بالمشهد الفلسفي العربي المعاصر: واقع النشاط في مجال وحقل المعرفة الفلسفية في الوطن العربي تدريجياً وتأليفاً وبحثاً وندوات ومؤتمرات علمية قطرية أو إقليمية أو قومية أو دولية خلال قرن من الزمن أو أقل وحدد هنا بثلاثة عقود من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين. كما يقصد بالفكر الفلسفي، جملة ما أنتجه مفكرينا من كتابات ومؤلفات تتصل بالعلم والمعرفة وقضايا الفكر

والثقافة، وما يتعلق بهوموم الأمة وقضاياها ومشكلاتها وتحدياتها عامة، وما أنتجته فلاسفتنا أوالمتخصصين والمشتغلين بالفلسفة في العالم العربي والإسلامي بصدد هذه القضايا بصفة خاصة خلال هذه المدة. ويقصد بالأزمة: انقطاع وانفصال عن حالة سوية، أو مألوفة، أو مستمرة من شأنه أن يجلب اضطراباً وألماً، والخروج عن المألوف، قد تجلب الاضطراب والقلق، لكنه في معظم الأحيان في أزمة العقل دليل على حيويته وفاعليته ونشاطه، وصحة العقل في تغييره وانتقاله على الدوام إلى مواقع جديدة، وإذا استمرت ولم تمثل حافزاً للإستجابة الإيجابية فإنها سلبية، وتمثل ارتداداً لا تقدماً، أما إذا اهتدت إلى وسيلة تعين العقل على تجاوز ذاته فهي إيجابية. وفي كلتا الحالتين تكون أزمة العقل أو الفكر أو الواقع في عصر أو في مجتمع معين مظهراً من مظاهر مرض هذا العصر أو المجتمع. كما يقصد بالتحديات: جملة العوائق الذاتية والموضوعية للتقدم والنهوض الحضاري بالمجتمع، بدأ بتحديات البنية المجتمعية، والحضارية والفكرية والثقافية، مروراً بالعلاقة بين الذات والآخر، وصولاً إلى آخر المشكلات المعاصرة، وهي العولمة بأشكالها وصورها المختلفة، وأساليبها السلمية أو العسكرية وما يتصل بها، من انعكاسات سلبية أو إيجابية على واقع أمتنا على المستوى الفردي أو الاجتماعي، القطري أو القومي. أما مجتمع المعرفة: فيقصد به النظام الاجتماعي الذي يقوم على إمكانية إنتاج المعرفة، ونشرها، ومن ثم توظيفها للإفادة منها في المجالات الحياتية كافة، في حين أن المعرفة تتكون من كل البيانات والمعلومات والارشادات والأفكار أو مجمل البنى والنظم الرمزية التي يحملها الانسان أو يملكها المجتمع في سياقها الدلالي والتاريخي، وتستهدف تنظيم الحياة البشرية، وتوجيهها في المجالات كافة، عبر التعليم الرسمي أو الخبرة المستفادة من الممارسة العملية والحياتية، والتعلم الذاتي منظوراً إليها بوصفها عملية ممتدة من الماضي الحضاري مستوعبة متغيرات الحاضر، مستشرقة المستقبل بمقدرة عالية. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ٣٦-٤٢)

١- جدلية أزمت الفكر الفلسفي والواقع العربي الراهن:

إن المعطيات التي تشير إلى أزمة الفكر الفلسفي العربي المعاصر والتي تعبر عن أزمة المجتمع العربي هي معطيات مهمة ومعقدة، تتضارب فيها الاتجاهات والمنطلقات حسب المرجعيات النظرية والخلفيات الأيديولوجية، وقد تجلت مسؤولية الفكر الفلسفي العربي المعاصر في تشخيص هذه المعطيات، وما نجم عنها من أزمت متعددة الوجوه والأشكال والصور أو المظاهر، وصولاً إلى وضع التصورات الممكنة لتجاوز هذه الأزمت، متجاوزاً بذلك الخلفيات، والأنماط النظرية الجاهزة لتشريع الواقع، وقراءته في بعده المكاني والزمني، حتى يظهر بقناعات جديدة تهئ الطريق للبديل المنشود للمشروع الثقافي أو الفكر التحديتي الذي يصلحنا مع هويتنا وتراثنا من جهة، ومع الثورة الحداثوية المعاصرة من جهة أخرى. (طالب، ١٩٩١: ٧٠)

وعود على بدء، فإن الأزمة التي تعيشها الثقافة العربية عموماً والفكر الفلسفي خصوصاً، هي أزمة الخروج من عجلة التاريخ، وهي أزمة الانظام في التطور التاريخي، وهي أزمة مفهوم الأمة، أزمة الانفصال!! مابين ذاكرة كينونة عربية إسلامية تفرض نفسها بالحاح عبر تواصل التراث بمكونات، والمجتمع بتشكيلاته - وأزمة واقع دولة حديثة بدون شروط الحداثة، دولة فقدت صلتها بالماضي والمستقبل، وغير قادرة على الرجوع إلى الماضي إلى مفهوم الأمة، ولا إلى المستقبل، لعجزها عن تحقيق شرط الحداثة، شروط مجتمع المعرفة. وهكذا أصبح الفكر أو الثقافة منقطعة عن شرطها التاريخي، وإذا أصبح الواقع غير قادر على إنتاج ثقافته، تحرك السياسي بدون قاعدة لثقافة المواجهة. فالثقافة أصبحت في عالمنا ليست عملاً إبداعياً ثورياً،

بل ملحقاتاً بواقع مشوه وعملاً تبريرياً، يقوم به المثقف بأحد وجوهه، فعجزت الدولة في تحقيق شروط الدولة الأمة الأساس، وعجزت كوحدة سياسية في تجاوز عتبة الثورة الصناعية الأولى التي أنتجت الأمة، وإزاء فشلها بالنهوض باقتصادها وغرقها في الديون الخارجية، بقيت البنى الاجتماعية منحسرة، في أزمة ماضي وحاضر لا يوفر البديل، ولا يحقق شروط ومكونات مجتمع المعرفة الذي وصل إليه العالم المعاصر. (حجازي، ١٩٩١: ٥٥-٥٦)

- ومن شواهد هذه الأزمة: عدم تمكن الثقافة والفكر الفلسفي العربي من الإجابة على ما لا حصر له من المعضلات وبخاصة معضلة الثقافة والفكر الوافد من العالم المتقدم، بسبب تدمير المثقف أو المفكر من غياب مقومات الدولة الحديثة وعوامل نهوضها، مثل: الحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ورجوع العقل الجماهيري على نحو متزايد نحو اللاعقلانية (ذات اليافطة الإسلامية أو القبلية الموعلة في البدوية المتخلفة) ورفض الدنيوية، وعدم تمكنه من توجيه الدولة نحو التحديث والإبقاء على البنى المجتمعية القديمة على حالها ونحن نلج القرن الواحد والعشرين من هذه البوابة.

- ومن شواهدا أيضاً، عجز الفكر الفلسفي والسياسي القومي وغير القومي عن تحريك الواقع العربي، (رسمياً وشعبياً)، من نحو: عدم التفريط بالقضية الفلسطينية والكرامة العربية، والوقوف بحيرة أمام تراجع الأمة في الدفاع عن وجودها، والصمود في مواجهة تحديات الآخر وطغيانه على أرضنا وحريتنا واستقلالنا، فضلاً عن فشل الدولة في التحديث. ولم يكن أمام المفكر أو المثقف من متطلبات الإبداع والتغيير، بعد أن مارست الدولة كل وظائفها، واختزلت دور المفكر والمثقف بالدفاع عنها، وتبرير سياستها، أو اغترابه عن واقعه، بالتقوقع على نفسه عندما لا يجد مهرباً آخر، أو الهجرة بحثاً عن العزة والكرامة المفقودة.

- كذلك بلغت الأزمة ذروتها، في استمرار تدهور القضية الفلسطينية وازدياد التآمر عليها إقليمياً ودولياً، وامتداد ذلك إلى ما خلفه تحالف العدوان الأنجلو أمريكي الأوربي والإقليمي والعربي على العراق ١٩٩١م، وتواصل فقدان الثقة في العلاقات العربية - العربية، التي توالى تفاقمها إلى الحد الذي ساعد على ضرب وغزو واحتلال أكبر قطر عربي مرة أخرى في بداية السنة الثالثة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (مارس ٢٠٠٣م). وظلت هذه القضية (الأزمة) صرخة مدوية في ضمير الأمة، وتحديات كبرى لتاريخنا العربي المعاصر - تاريخ الأمة المفقودة التي تصارع من أجل ولادة جديدة لهذا التاريخ والذي يشهد المزيد من الأزمات والنزاعات والتمزق والتشتت، والمزيد من التبعية للمستعمر الأجنبي، وغياب أدنى مقومات التوحد والتضامن على وجودها في مكونات الأرض والتاريخ - والثقافة والوجدان العربي، حتى وصلت إلى تمزق وتناحر أبناء البيت الفلسطيني الواحد (عام ٢٠٠٧م) فوجد المفكر العربي نفسه عاجز وأخرس لدرجة اليأس والإحباط، فشغل نفسه بقضايا هامشية ليست حتى في إطار قضايا العلم والمعرفة والفلسفة المعاصرة، أو لجأ إلى الصمت أو انكفأ احتجاجاً على ما يحدث في أحسن الأحوال. (حجازي، ١٩٩١: ٥٦-٥٩ بتصرف)

- ومن صور الأزمة وشواهدا: الشرعية الأيديولوجية للسلطة: ذلك أن الأيديولوجيا، وهي من صناعة الفكر والفلسفة والثقافة، تستخدم لتبرير شرعية النظم القائمة، أو لتحقيق مصالح فئات مهيمنة، كما وتلازمها شرعية تحرس تجسيداتا وسيطرتها، فلا يطاولها إصلاح، ولا يدنو من قدسياتها رفض، ولكن هذا كان لا بد أن يسقط، إذا فهمنا الأيديولوجيا كنتاج الإنسان للإنسان، وهي ليست نتاج نخبة المفكرين لحصر المثقفين، وليست أداة تظليل أو نتاج وعي مضلل، من هنا فكل إنسان أيديولوجيته، وأن الأيديولوجيا المنهجية هي

المهيمنة في المجتمع. وقد كانت أيديولوجية دينية، ثم تطورت لتصبح ليبرالية، ثم أيديولوجية اشتراكية، تناهض الليبرالية، ثم عولمية تناهض المذهبية الكبرى في الفكر والثقافة والفلسفة - وبحسب تعريف السلطة - بوصفها قوة أوقدرة، تتوزع بين الأفراد والفئات، وتحققها بإرادات متعددة، فإن الأيديولوجيا إحدى وسائل السلطة، أو عامل من عواملها، والتي لها قوة مجتمعية، مؤثرة في جميع البنى الاجتماعية، والقدرة على تغيير الواقع، لكن التغيير في الأيديولوجيا سيقوم مقام التغيير في الواقع المجتمعي = (الاقتصادي - السياسي)، أو أداة تنفيذ أهداف السلطة أي كانت. والسائد في علاقة الأيديولوجيا بالسلطة في الواقع العربي هو سيطرة الأيديولوجية على الأجهزة السلطوية، في حين أن المطلوب: إقامة سياسة للأيديولوجيا في المجتمع المدني، بهدف تحقيق حريته، وصولاً إلى اضمحلال سلطة الدولة على الأيديولوجيا، وبخاصة الثقافية. (الهنا، ١٩٩٨: ٢٦، ١٩، ١٣)

- ومن شواهدنا: أن أزمة الفكر العربي، مبررة بالأزمة السياسية التي يعيشها العالم العربي. فهذا (غرامشي)، يرى أن خلق ثقافة جديدة في ظل مجتمع المعرفة، لا يعني الاقتصار على الاكتشافات الفردية الأصيلة، بل البحث النقدي للحقائق المكتشفة، أي حتى تصبح حقائق علمية، وتحويلها إلى قاعدة اجتماعية للأعمال الحيوية وعنصر تنسيق ونظام فكري وأخلاقي، وأن يستطيع جمهور من الناس التفكير بانسجام وحدوي في الواقع الحاضر، وهو حدث فلسفي أكثر أهمية وأصالة من عثور عبقرية فلسفية على حقيقة جديدة تبقى ملكاً لمجموعة صغيرة مثقفة. (غرامشي، ١٩٧٥: ٢٠٦)

- ويرى (د. عبد الله العروبي): أن المفكر العربي عامة يعيش أزمة، ولكنها من نوع الأزمة الذاتية، إلا أنها - أيضاً - تدل على شعور الأمة بضرورة النهضة من سكونها، وللمجتمع القدرة على أن يخفف من الأزمة الاجتماعية بدراسة أسبابها، وإظهار سبل الخروج منها، وإما أن يصفها بأنها أزمة ذاتية تهمه وهو يلهي بها ذهنه، وأذهان قارئيه، فيعجز عن توظيفها، أو الخروج منها.

- وبعبارة (ناجي علوش) أن المثقف يملك قدراً من الإمكانيات الفكرية ما تؤهله للنظرة الشمولية، وقدراً من الالتزام الفكري والسياسي ما يجعله قادراً على الخروج من أزمته الحقيقية أو الوهمية. (العروبي، ب ت: ١٧٢)

- ومن شواهد الأزمة: (التصادم والتناقض بين دور المفكر ودور السلطة). فقد رأت (د. نهى حجازي): أن ما يقرر مدى فاعلية المفكر في المجتمع هو النظام السياسي المهيمن، وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، لكن الأنظمة العربية الراهنة، قدمت نفسها على أنها غنية عن دور المثقف أو المفكر، بل أنها ليست بحاجة إلى مثقف مبدع يعمل على تغيير المفاهيم، والبنى المختلفة، بل أنها تكرس القائم - حتى وهي تدعي العمل من أجل التقدم والتطور، ولا تختلف عن الأصولية التي تحاربها من حيث أنهما يعملان على تكريس ما هو قائم. فالسلطة عندما توطد بنيانها، تعمل بشراسة ضد أي تغيير، وتحتاج إلى مثقفين سياسيين، يروجون لسياستها، وتقلصت فرق المثقفين بين الموالين والاعتداليين والنقديين، والتبريريين والرافضين والمعارضين بتحفظ، إلى موالين وتبريريين أوصامتين. (حجازي، ١٩٨٩: ٢٨٢-٢٨٣)

- ويرى (د. هشام عجيطا): أن العلاقة بين المثقف أو المفكر والسلطة تتسم بطابع الازدواجية إلى حد كبير، ومبنية على كثير من المركبات أحياناً، والتمويه أحياناً أخرى. فهم في كثير من الأحيان يدينون الأنظمة القائمة، باسم قيم حقيقية، مثل: الديمقراطية، وغياب الديمقراطية، وباسم الشعور القومي، ويقدم الكثير منهم في الندوات، بالحكومات والنظم، ولكن من جهة أخرى فبعضهم مبهور بالسلطة إلى حد الهوس، وهو

جزء من الهوس الاجتماعي، فمن جهة، للبعض اعتباره في السلطة، ويحلوا له أن يعلب دوراً سياسياً، ومن جهة، يندد بالسلطة ويشجبها، لكن مع وجودها في ضميره.

ولما كانت السلطة السياسية هي المهيمنة على الساحة، وتأخذ تقريباً كل الفعاليات والمجد، وتستحوذ على كل شيء، وتضييق المجال على المثقف - المفكر، حتى لا يكاد يأمن على نفسه، من هنا خلقت هذه الحالة، أي حالة المقاومة منه للاستسلام، ويستمر بالالتزام بالقيم الفكرية والروحية في المجتمع فيصطدم بغلبة السياسة والسلطة، ويهمش إلى حد الشعور بأنه يصارع المجتمع نفسه.

- ويرى (د. هشام) أن هذه العلاقة تتباين بحسب طبيعة المجيب عن السؤال وموقعه، وليس بحسب الإشكالية ذاتها. فالمثقف (وهو المواطن العادي) له اهتمامات معرفية أو فكرية يستطيع أن يصوغ من خلالها موقفه: فالبعض يراها ندية: أو مواجهة للسلطة -، أو يجب أن تكون كذلك -، فحيث لا توجد معارضة، لا توجد ثقافة، = مواقف ثقافية، مع أو ضد السلطة. والبعض يراها (براجماتية): حيث يستطيع المثقف أن يكون وجوده (إجبارياً) في السلطة، ولكن يبقى مثقفاً يثبت وجوده الثقافي والفكري في مناخ ساهم هو في صنعه أو في إبرازه. وهناك من يراها متباينة: (سلباً وإيجاباً)، حيث أن هناك مثقفون: ضمن أناس لهم اختيارات مختلفة، فهم موجودون في الضفة الأخرى من مواجهة السلطة، أو هم فيها، ولكن القضية تصبح في النهاية حرية للثقافة. والأهم كذلك هو في حرية الفكر وحرية الثقافة، بوصفها العامل الذي يسمح بتحديد الموقع، وفي ذات الوقت تسمح بوعي تلك المواقع. (جعيظ، ١٩٨٨: ١٧٣، ١٨٢)

- ويصف د. الأطرش العلاقة بين المثقف والسلطة، بالمعضلة المزمنة في التراث السياسي العربي، وأن محاولة البعض حلها بطرق عدة، مثل الدعوة إلى الثورة في البداية، ثم تبني الفكر الانقلابي، ومساندة العسكر في تدمير الحكم المدني، ثم أخيراً الدعوة إلى تجسيد الفجوة بين المثقف والأمير قد باءت كلها بالفشل، فضلاً عن غياب المنهج العلمي الإمبريقي، أو الدراسة الميدانية، وعدم القدرة على تعبئة الشعب العربي عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني المكونة من الأطياف المختلفة بكل مظاهرها المتخلفة، وضعف إمكانياتنا في مواجهة أوضاعنا الحقيقية وظروف معيشتنا، وعلاقتنا بالآخرين بأحاسيس واعية. (النقيب، ٢٠٠٠: ٤٤٨ - ٤٤٩)

٢- تحديات التحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر :

أولاً : التحديات الداخلية:

- التحديات الاقتصادية:

رغم ما يبدو من تباين نسبي في اقتصاديات أقطار الوطن العربي، إلا أنه بالنظر إليه ككتلة اقتصادية واحدة في مواجهة الكتل الاقتصادية العالمية - يبدو متراجعاً إلى الحد الذي جعله عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي، بعد أن كان قد شهد تحسناً ملحوظاً مع نهاية الثمانينات إلى نحو ٨٠٪ من مستواه في روسيا، وأمريكا الشمالية، تراجعت نسبة المشاركة في قوة العمل، بعد أن حاولت الوصول إلى نسبة ٦٠٪. هذه الانتكاسة تدعو إلى اليأس، وأن حالة الخروج بالوطن العربي كوحدة تاريخية حضارية، كما حاول أن يرسخها الفكر القومي الودودي في وجدان الإنسان العربي منذ عشرينات القرن الماضي، وهذه الأزمة سببها غياب نظرة مستقبلية طويلة الأجل تستهدف غايات عربية موحدة. (سعد الدين، ١٩٨٥: ٢٤-٢٦، ٦١)

ويؤشر الاقتصاديون بعضاً من مظاهر التراجع والتخلف الاقتصادي بـ :

أ) تراكم التخلف وقصور التنمية. فنسبة العمل كما تؤثرها إحصائيات نهائية الثمانينات، لم تتجاوز ٢٦,٥٪، بسبب التركيب العمري، وضعف مساهمة المرأة، وضعف سلم المهارات الفنية والقصور النسبي في الحلقات الأعلى للإعداد النظري والعملي، وتركز العمالة في الزراعة والتجارة الداخلية، وتخلف الأوضاع الصحية، وانخفاض الأجور العملية للعمالة. فضلاً عن قلة المياه، وضعف الصناعات التحويلية، واختناقات في البنى الأساسية، واختلال توازن التنمية العربية، والأثر السلبي للإنفاق العسكري، والتوسع الحضري، وتكدس السكان في المدن، وضعف مردودات الهجرات وبخاصة الخارجية.

ب) ضعف مصادر الموارد المادية، وارتفاع كلفة إنتاجها: (الطاقة - النفط - المعادن)، وسوء استغلالها، وضعف مردوداتها، مقارنة بتزايد الطلب عليها، داخلياً وخارجياً، بخلاف الحال مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وعدم قدرة الزراعة على دعم الصناعات التحويلية، لقلة المياه، وزيادة التصحر، ومن ثم انخفاض نسبة المحاصيل. (سعد الدين، ١٩٨٥: ١٣٧، ١٤١)

ج) فشل بناء اقتصاد مستقل، بعد الحصول على الاستقلال السياسي النسبي. لأن الخطط التي رسمت (مع تحدياتها) في معظم أحوالها، لم تكن ذات توجهات تنموية حقيقية، بل كانت تجميع لبرامج متباينة، ركزت على النواحي الصناعية، واعتماد مبدأ الربح والخسارة أساسين لفلسفة الاقتصاد العربي. تلك الفلسفة التي أوجدها ظروف مختلفة على الدول الفقيرة تجلت بالديون الثقيلة، وخراب بنيتها الأساسية (إنتاجية وخدمية) واتساع رقعة المناطق الحضرية، والهجرة العشوائية والتقليدية للعمالة إلى المدن، ويأس الحكومات من إصلاح تدهور الخدمات إلى حد إهمالها كلياً. (عوض، ١٩٨٥: ٩-١٢)

د) تدهور أحوال السكان: [قوى عاملة - التوظيف - التنمية الإنتاجية]. وقد تأثر الوضع السكاني بالوضع الاقتصادي، الذي هو بدوره تأثر بالمتغيرات الثقافية والعلمية في البلدان الصناعية، من خلال ضعف أهمية العمالة، ومن ثم رخصها كعامل في الإنتاج، وإسقاط العديد من الوظائف الإنتاجية، بفعل الآلة، واشتداد المنافسة، والهجرات واستثمار الدول لهجرة العقول العربية وحرمان دولهم من خبراتهم. فضلاً عن الزيادة السكانية غير المعقولة في الأقطار العربية والتي لم تقابل بزيادة إنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى دخل الفرد وزيادة البطالة، لعدم توافر فرص جديدة في العمل. (زحلان، ٢٠٠٠: ١٤-٢٨)

هـ) ضعف العلاقات الاقتصادية العربية: (زراعية - تجارية - صناعية)، طوال القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فقد وصلت من الضعف إلى الحد الذي يلغي أن يكون مشروعاً، أو حتى التفكير به في المستقبل بين الدول العربية من خلال المدخل الاقتصادي. فكل تلك المشاريع القائمة باهتة لا تنطلق من المشروع التوحيدي، بل من آفاق قطرية أو جغرافية أو اقتصادية ضيقة، كما أن مجمل الدعوات التي تنصب على إقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى في العالم العربية - أسوة بأوروبا - لم تلق أذاناً صاغية، لا من النظام السياسي العربي، ولا من الجامعة العربية، ولا من رجال الاقتصاد والمال العرب بصفة خاصة، الأمر الذي أضعف القدرة العربية على المواجهة، وغايبها على المسرح الإقليمي، والدولي، لغياب أبسط صور الوحدة العربية، وهي السوق العربية المشتركة، التي لم تر النور إلى اللحظة، بوصفها أبسط صيغ القرار العربي في حل مشكلاتها المتواصلة. (الجابري: ١٦١)

و) الاستهلاك المتزايد للطاقة، والبيئة والمزيد من الخدمات، والتلوث البيئي. وهو نتاج لتركز الخدمات في المناطق الحضرية، السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من تركيز السكان فيها بسبب الهجرة من الريف، والذي نتج عنه - كذلك - انخفاض الفائض الغذائي المنتج في الريف، واعتماد سكان الحضر على الغذاء المستورد، فتضطر الحكومات إلى الاستدانة والقروض، وتتعرض لضغوط البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من أجل رفع الدعم الغذائي الذي يستفيد منه السكان، واتخاذ سياسات سعرية زراعية، تنشيط إنتاج الغذاء المحلي، ولكن لا تتحقق الجدوى منها، لاصطدامها بمشكلات الزراعة الداخلية. ويعد الدين الخارجي مصدراً من مصادر الخطر على الأمن الغذائي، لأن زيادة النقص في الغذاء، يزيد من تخفيض الدول نسبة الواردات بسبب المديونية، وما يترتب عليها من أرباح، وبالمقابل فشل هذه الدول في دعم مشاريع الريف للسيطرة على نمو المدن وتوفير فرص العمل فيه. (الستر، ١٩٩٠: ٢٢٦، ٢٣١)

ز) التنمية البطيئة في الوطن العربي: فقد أشرت الدراسات الاقتصادية طبيعة التنمية العربية المتباطئة خلال الفترة: (١٩٩١م - ١٩٩٦م)، في نسبة النمو الاقتصادي العربي، وتفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، والمتمثلة ببيع جزء كبير من القطاع العام، وتحرير القطاع الخاص من قيوده، تحت شعار: (الخصخصة)، والذي أدى إلى استفحال البطالة، والإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس، وارتفاع نسبة الفقر، والتبعية الاقتصادية والغذائية والأمنية في حقل المياه، وتعاضم الأنشطة الرأسمالية في السوق الاقتصادية والاجتماعية العربية والتي تعني: - المزيد من الخصخصة - حرية الأسواق الداخلية - ونشر وتعميق ثقافة السوق وقيمه. كما يشخص تقرير التنمية الانسانية العربية واقع البنية الاقتصادية: من حيث نمط الإنتاج - الاعتماد على استنزاف المواد الخام، وتركز ه في الأنشطة الأولية، وغلبة المشروعات الصغيرة والصغرى، وندرة الشركات المتوسطة، وضعف المنافسة. ومن حيث النمو والانتاجية وتوزيع الدخول: فالنمو الاقتصادي، رغم دعوى غنى العرب فإن حجم الناتج العربي في نهاية ق ٢٠م (٤٠٦ مليار دولار) يتعدى بالكاد ناتج أسبانيا (٥٠٩ مليار دولار) ولا يصل إلى ناتج إيطاليا (١٠٧٤ مليار دولار حسب الأمم المتحدة ٢٠٠٢). أما الانتاجية (للعامل) فيمثل انخفاضها تحد أساسي في مضمار النمو والتنمية فهي سالبة منذ الثمانينات وبدرجة ضخمة ومتزايدة في بلدان النفط بحسب البنك الدولي، ومعدلها القومي يقل عن الهند أو كوريا (٥٠,٦٪) واستمرار معدلات الفقر في تزايد من التسعينات بين ٨٠-٢١٪ من سكان الوطن العربي موزعة بين أعلى وأدنى. (الطرش، ٢٠٠٠: ٤٣٠-٤٣٣)

- التحديات السياسية :

لم يؤد غياب العقلانية والديمقراطية إلى الهزائم السياسية أمام الآخر فحسب، بل أدى - كذلك - إلى قصورنا الاجتماعي، وإلى هزائمنا التنموية داخل مجتمعاتنا العربية ذاتها. وفي الواقع أن الهزيمة أمام الآخر ليست سوى التجلي الخارجي للهزيمة مع الذات. لذا فالهزائم السياسية ليست سياسية محضة، بل أن السياسي منها ليس سوى المصفاة التي يتجمع فيها عناصر بنية اجتماعية فكرية كاملة، وسياق تاريخي حضاري كامل يختصر مرحلة برمتها. ورغم وجود بعض التجارب الديمقراطية العربية، إلا أن واقع الحال يظهر أن الديمقراطية ليست سائدة، بل نادرة، وغير راسخة من جهة، وأنها شكلية وهامشية من جهة أخرى، والعلاقة وثيقة بين الديمقراطية والعقلانية، فلا عقل متنور في ظل الاستبداد، وإجهاض الديمقراطية، يعني إجهاض التنوير والعقلانية، ولا يشجع السياق السياسي العربي الحالي على اكتساب المعرفة، بسبب العلاقة

بين الأنظمة السياسية والنخب المثقفة، وضعف تنميط بنى المعرفة ونشرها، وعدم استقلال السياسي عن المعرفي وعدم انتظام البناء القانوني لاكتساب المعرفة أو نشرها، وتراجع فاعلية مؤسسة القضاء، وغياب الحماية القانونية لحرية الفكر والنشر، وقمع الحريات بمقتضى المعركة والظرف الاستثنائي الدائم. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١٤٥-١٥٤) وقد حل الفكر الفلسفي العربي أزمتنا السياسية إلى الجوانب الآتية:

(أ) أن الأنظمة العربية لا تهرع إلى الديمقراطية، إلا مدفوعة بزلزال الآخرين، وليس بوصفها ضرورة داخلية لذاتها. فهي تلجأ إلى ممارسة الديمقراطية عبر أشكال معينة، خوفاً من انتقادات الدول الغربية والمنظمات الدولية لهذه الأنظمة والحكومات، وإذا مارستها، تعدها منة تمنحها للمواطنين، ثم تنزل أنصارها وجنودها ومرزقتها لانتزاعها والاستئثار بها عنوة، وعلى مرأى ومسمع من الجميع، بمن فيهم المنظمات الدولية والقوى العالمية، وبخاصة إذا لم تعارض مصالحها. وتتحجج عند التلؤك بممارستها، بالخصوصية والظروف الخاصة بأقطارها، ولا تتردد باتهام الدعوات الداخلية والخارجية بالخيانة والعمالة، والتأمر على الوطن والأمة، والهوية بحق أو بباطل. ولا تعلم أن الديمقراطية سمات السياسة المعاصرة، ولا تعلم - كذلك - أو تعلم وتتجاهل جذور الديمقراطية في تراثنا العربي الإسلامي (التاريخي - الفكري - السياسي)، حتى صار الاستبداد والإلغاء والتهميش، - ليس سمة السياسة العربية فحسب - ، بل سمة كافة أفعالنا الاجتماعية والثقافية، بل وفي كل صور علاقتنا ببعضنا، وصارت الديمقراطية والعقلانية الإنسانية، امتحان طويل يصعب علينا إجابته، وسؤال مستمر يورق كل دعوات النهوض والتحرر العربية، يستشرف الإجابة عليه. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١٣٣-١٣٦)

(ب) استمرار الانقسام والتفرقة والتجزئة، وانعدام الاستقلال. ففي واقعنا العربي يسيطر على عقول الناس حكماً ومحكومين، فكر التجزئة والانقسام، طبقاً للموقع الاجتماعي، والتوجه الأيديولوجي والسياسي لكل نظام سياسي عربي. وجوهر المشكلة!! أن الاستقلال كل لا يتجزأ. فالاستقلال الاقتصادي والسياسي، لا يمكن أن ينفصلان عن النظم الأخرى: (تربوية - إعلامية - ثقافية - فكرية .. الخ) إذا لا يمكن إنجاز المطالب والأمال في ظل نظم سياسية، تأتي مواقفها انعكاساً لمواقف القوى الخارجية، بصدد قضايا تهم الدول المتخلفة، ومنها عالمنا العربي. (المحمودي: ٣٣٦)

(ج) الحدود والعلاقات السياسية العربية: فالعلاقة السياسية بين النظم والحكومات العربية - وليس الجماهير العربية -، هي علاقة غامضة ومتوترة، بل وتأميرية في أغلب الأحيان على بعضهم البعض، ومسألة: (العراق - الكويت)، وتناقض العلاقات العربية بإزائها خير مثال. وهي في أحسن الأحوال أقل متانة حتى من علاقة هذه الدول مع الدول الأخرى، - رغم وجود الجامعة العربية -، وهذه العلاقة المتينة مع الدول الأخرى تستخدم في كثير من الأحوال في ضرب العلاقات العربية - العربية، والتأمر عليها. فضلاً عن مشكلة الحدود التي ظلت - وما تزال - تمثل قبلة موقوتة، انفجرت وتنفجر من حين لآخر، جعلت الأغلب يفضل السكوت عنها، تحاشياً لمزيد من ضرب العلاقات السياسية العربية، وحتى ضرب العلاقات الاجتماعية أيضاً وهذا جعل منهم - كذلك - وحتى الجامعة لا تصدع برأي، ولا توجه نصيحة، ولا تلوم أحد على تصرفه، فضلاً عن نقده. (الجابري: ١٦١)

(د) زيادة العنف والتطرف والتجزئة داخل العقول الاجتماعية والفكرية العربية في الوطن العربي: عنف بمقابل عنف. عنف السلطة والمعارضة، عنف بين الأقليات الدينية والعرقية، وحتى المذهبية - تجزئة مستمرة، بين عرب وبربر، وعرب وأكراد، وسنة وشيعة، ومسلمين وأقباط، ومسلمين ومسيحيين، وشمال

وجنوب، عرب وآسيويين، وطنيين ومهاجرين، علمانيين وسلفيين .. إلى آخر قائمة التجزئة الثنائية أو الثلاثية في الجسم العربي. (حنفي، ١٩٩٩: ٣٣)

هـ) تحول الدولة من موقع التفوق على المجتمع إلى موقع القيادة نحو التخلّف: ومن مظاهر هذه القيادة استخدام القوى القبلية العشائرية والدينية في السياسة، والعودة إلى المفهوم الاستتباعي للحكم، تمثل نموذج في رعاية الحركات الدينية - بحسن نية، أو بسوء نية - من قبل أنظمة عربية، مثل: (الجزائر - السودان - مصر - اليمن). وتتصدر السعودية القائمة من الراعيين والمصدرين لفكر هذه الجماعات، ظناً منها تسويق المشكلات خارج حدودها، ووقاية الداخل منها. فضلاً عن دول أخرى من خارج الوطن العربي، مثل: (إيران، باكستان، أفغانستان) والميل المتزايد نحو استخدام الخطاب الإسلامي أسوة بالخطاب القومي، بوصفه مضمون له، إلى أن تحولت هذه الرعاية إلى عبء ومشكلة على كثير من هذه الدول، مطلوب منها دولياً محاربتها ومواجهتها، على أنها إرهاب، وبخاصة بعد أحداث: (١١ سبتمبر ٢٠٠١م). (العظمة: ٢٦٨)

و) ضعف الثقافة السياسية وافتقارها لمقوماتها: ذلك أن الثقافة السياسية على صعيد الجماهير والتنمية في الوطن العربي، تنفقر إلى العناصر اللازمة للتوظيف الديمقراطي الفعال، بسبب التشوهات التي تكتنف الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتربوي، رغم أنها لا تبرر الإحجام عن التطبيق الديمقراطي، بوصفه ضرورة لإيجاد ثقافة مدنية، سيما وأن المشاركة ضلع أساسي في أي جهد تنموي عربي، وضمان لتحرير النسق الفكري والثقافي والتربوي من المفاهيم والميول الجامدة المتسلطة. (المنوفى: ٧١)

ز) غياب العدل الاجتماعي في النظام السياسي العربي:

فقد كان العدل سمة النظام السياسي في حضارتنا العربية الإسلامية، وبلغ الذروة في التعامل بين الإنسان والإنسان، ليس بوصفه ذات التقوى، بل أقرب للتقوى. وقد شمل العدل حتى غير المسلم، وفي التعامل مع الأعداء بدافع تقوى الله ومع عسكرة الدولة العربية الحديثة، وابتعادها عن روح الأمة، وسماحت حضارتها تراجع هذه السمة. فتراجعت الحكمة والعقلانية، وتراجعت العروبة أمام السيطرة العسكرية: (التركية، والغربية)، ثم تراجع العدل والإنصاف، ليحل محله الظلم والطغيان الذي توالى على الإنسان العربي حتى اللحظة، رغم عدم إخماد روح المقاومة في هذه الأمة بين حقبة تاريخية وأخرى. ساعد على ذلك الضعف الذاتي، وتراجع رهان التحرر على المستويين الجماهيري، والنخبة بأشكالها. (عمارة: ٢٧٨-٢٨٠) نجم عن ذلك تخلي الدولة عن مسؤوليتها في مواجهة التخلّف، وإصلاح الأوضاع الداخلية، لانشغالها بمشكلات الحفاظ على السلطة والاستمرار بها، عبر التفرد في اتخاذ القرار، وتغييب الجمهور، أو محاولة تأطيره ومن ثم تسخيره وتوجيهه وفق الهوى السلطوي. فضلاً عن ظهور أنماط متعددة من التطرف، كان جانبها السياسي، عدم وجود أرضية ديمقراطية صلبة، قوامها: تحقيق العدل، وتحقيق احترام الحق في الاختلاف، والحق في التعبير الديمقراطي الحر، كان من ملامح ذلك التصفيات الجسدية والتطهير العرقي الذي يمارس جهاراً أو بأغطية متعددة.

- إن السلطة في النظام السياسي العربي تسهم في التخلّف لا في التقدم، لأنها تفتقر إلى كل المعاني والقيم والمفاهيم المحورية للدولة لصالحة، والتي منها: (العدل، والحرية، والديمقراطية)، وتمتلك فقط ديمقراطية: (القوة، والمال، والإرهاب، والجهل، الأمية)، فتبدو بهذه العناصر، عاجزة عما ينتظر منها من دور أو جهد ملموس، للترقي الاجتماعي، والنهوض الاقتصادي والعسكري، والسياسي، والإداري، وسد الفجوة بيننا

وبين العالم، وأخذ زمام المبادرة، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار حتى فيما يتعلق بمحيطها أو داخله، بل تبدو مشلولة القوة والإرادة أمام الكيان الصهيوني والانسحاق وراء القوى العظمى والائتمار بأمرها وتنفيذ سياستها، حتى في تدمير أركان الدولة وقواعد المجتمع. (عبدالرحمن: ٢٨، ١٧)

- التحديات الاجتماعية :

لا تمثل هذه التحديات مشكلات مستقلة بذاتها بل هي من أسباب ونتائج المشكلات السابقة واللاحقة (سياسية، اقتصادية، فكرية، ثقافية، حضارية، .. الخ) لكن الخطاب الفلسفي يلخصها في جملة من المعضلات:

١) صلة المواطن بالدولة: فهناك هوة تفصل بين المواطن والدولة في علاقتهما التي تتسم بالتشكيك والخوف، والابتزاز ومحاولة الإقصاء، مع غياب العقل والحرية، والمسؤولية، وأثرها في بناء منظومة التربية الوطنية والقومية والثقافة والهوية.

٢) مشكلة الفقر والبطالة، والاستغلال السيئ للثروة ومقومات التنمية، ومدخلاتها الاقتصادية والتركيب الاجتماعي العربي التقليدي والموقف من المرأة، والموقف العام والخاص من الفئات والشرائح الاجتماعية، والطوائف العرقية والمذهبية والدينية، وما ينجم عنه من تمايز اجتماعي ينتهي في نهاية المطاف إلى الصراع المستمر بين هذه الفئات والشرائح والطبقات المختلفة وما يمارس على الكثير منها من القمع السياسي والفكري والاجتماعي الذي يمارس عبر التراتيب الاجتماعية في الوطن العربي، بدءاً من الأسرة، ثم المجتمع، ثم السلطة ومراكز القوى الاجتماعية.

٣) التناقض بين الحلم والواقع في الحياة العربية المعاصرة. ففي حين يحلم غالبية العرب بتحقيق الوحدة العربية الشاملة الفاعلة في التاريخ، وفي تنمية الإمكانات والموارد الإنسانية والمادية، حتى على مستوى التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي كحد أدنى: يستمر واقع التجزئة، والتشتت والنزاع الداخلي، والقمع السياسي، والاجتماعي والاقتصادي والثقافي .. وفي الوقت الذي تسيطر العروبة على مشاعر الجماهير، وتعلن الطبقات الحاكمة عن تمسكها بالهوية العربية في كل تصريحاتها، تقمع وتند كل محاولات النهوض، وكل صوت أو ضمير حي داخل المجتمعات، وتذللها. نجم عن ذلك شعور بالإحباط، ومزيد من الشعور بالعجز، والتراجع وفقدان السيطرة على المصير، وتفاقم الولاات التقليدية المتناقضة، وارتباط الكيانات العربية بالخارج أكثر مما ترتبط بنفسها. وتضاف إلى هذه الفجوة، فجوات عدة. (بين الجزء ونفسه، وبين الجزء والجزء، والأجزاء والكل، وبين الواقع الاجتماعي المتكامل، بين الأمة والدولة، بين الدعوة والممارسة، حتى تزداد صعوبة التمييز بين الواقع والوهم. كذلك يستمر المجتمع العربي في موقعه الهامشي، ساعياً بإحساس مأساوي لتجاوز حاضره الهزيل. هذا الإحساس العميق بالاغتراب - ربما- يعمل بدوره على توحيد الشعب العربي في نغمته، ورفضه للواقع الذي يعيشه، والكفاح المستمر - رغم خيبة آماله المتكررة -، وهذا مرهون بالرغبة في الخروج من حالة التجزئة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي السياسي بين الحكام والمحكومين على حد سواء. (بركات، ٢٠٠٠:)

٤) اغتراب المجتمع العربي عن واقعه، بكافة فئاته وطبقاته المختلفة، وهذا الاغتراب يحيل هذه الكيانات أو الفئات المحرومة إلى كيانات عاجزة، لا تقوى على مواجهة التحديات المعاصرة. فهو مغترب لعدم سيطرته

على موارده، ويتداعى من الداخل، فلا يملك إرادة ولا هدفاً ولا خطة، وتسيطر عليه مؤسساته ولا يسيطر عليها، وتستعمله ولا يستعملها لمصالحه، والشعب العربي عاجز تجاه الدولة والعائلة والدين، ومؤسسات العمل والتربية، ومحاصر داخل دوائره باستمرار. تسيطر الدولة على الشعب ولا يسيطر عليها، ويتصرف الحاكم مع الشعب ولا تحميه قوانينها، وانحرفت المؤسسات الدينية نحو تسويغ التقاليد المتخلفة، وتسويغ الواقع، وإحلال الماضي مكان المستقبل. فكان من أبرز مظاهر هذه الحالة : التفكك والخلخلة الاجتماعية، والتبعية البارزة، الطبقة الحادة، والسلطوية الإرهابية. (بركات: ٤٤٧-٤٤٨)

٥ (انتشار ظاهرة التطرف والعنف، داخل الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية بمسمياتها المختلفة في الواقع العربي. ويأخذ التطرف مسميات عديدة: (ديني - عرقي - طبقي - طائفي - مذهبي - فكري - سياسي - اقتصادي)، وهذا التطرف يقوم على معتقد ديني أو فكري أو اجتماعي، قد يكون متوافقاً مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي تمكنت الجماعة - أو الطبقة أو الدولة من ارتدائه في عصر سابق من تاريخها، وتعتقد أنها تمتلك حقيقة مطلقة، وتفرضها على من يعيش في كنفها أو تحت سيطرتها، بهدف تحقيق التبعية لها أو إنزالها.

وبعبارة أخرى: إن مناخ العلاقات الاجتماعية التسلطية، هي السائدة في مؤسسات البنى الاجتماعية، فضلاً عن الشكليات التي تقضي على الإحساس بالانتماء، وتصد المبادرة في آن واحد. وإلى جانب ذلك، نجد التمسك المفرط بمظاهر وطقوس الاحترام الاجتماعي، والتي تعيق انطلاق الجماعة، وكذا التمسك بالوظيفة التراتبية بين الأفراد، وفرض العلاقات التي لا تسمح بالتواصل إلا على المستوى الرسمي، ثم التصلب النفسي الذي يظهره بعض الأعضاء لضرورات دفاعية عن توازن مهدد. وتلجأ السلطة إزاء هذا التهديد إلى تعبئة قواها وفرض قيود على حرية السلوك والتعبير. ومن أشكال الرفض المعوق للتفكير النقدي: التمسك بالوضعية الراهنة للظواهر والأشياء وإبقائها بحال جمودها، والخوف من التجديد وما يحمله من الأخطار المجهولة. (حجازي، ١٩٨١: ٣٧٩-٣٨١)

- التحديات التربوية والعلمية والثقافية:

إن البرامج التربوية العربية الحالية، مهما أجرينا عليها من تعديلات، أو من عمليات تستهدف تطويرها في بنائها الفلسفي والفكري، أو مكونات أهدافها، أو وسائلها وبرامجها. تبقى في أساسها مدخلات موروث متخلف في الماضي، أو ما فرضه علينا المستعمر، وهي في أحسن أحوالها تقليداً أو نسخاً للبرامج المحلية للمستعمر. حيث الجو غير الجو، والتربة أو البيئة غير البيئة، وأن ما فيها ينص صراحة على استهداف تخريج أيدي عاملة ثانوية تشابه المستعمر في الأعمال التي يقتضيها حكمه للبلاد المستعمرة، حتى صار التعليم فقط: مطية يتوسل لها الناس للحياة المدنية، والحصول على المناصب الاجتماعية، وفقدت التربية والتعليم دورها الحضاري، وتفشي بدلاً من التعليم مرض (الدبلوما - الشهادة)، والتي أصبحت الخيار المفروض. وقد فسر هذا التدهور بالعاملين: الداخلي، والخارجي، الأول: الأسباب السياسية، وغياب فلسفة التقدم الجديدة في التربية، وانفصالها عن جذورها الحضارية. والثاني: المستعمر وأهدافه وآثاره السلبية على كل واقعنا العربي، ومنه واقع التربية والتعليم. (سعيدان: ٢٥)

ويشخص الخطاب الفلسفي مشكلات التربية والتعليم والتقانة في الوطن العربي وتحدياتها بجملة من الأمور منها:

أ) إن مؤسساتنا التربوية والتعليمية أو الأكاديمية، لا زالت تخطو خطأً بطيئاً في تلمس الطريقة العلمية، والتوظيف المنهجي العقلاني لطاقتنا. ومعركتنا الحالية ذات نطاقين: الأول: نطاق الطريقة العلمية، والثاني: تنمية الإمكانات الابتكارية، وكلا النطاقين ما زالا بعيدين عن نطاق حياتنا العملية، لا في الأهداف، ولا في المناهج، ولا في النظم والعلاقات السلطوية التي تحكه، وإنما تلقين لمعارف قديمة ومقطوعة الصلة باحتياجاتنا، وتدجين للناشئة في اتجاه عكس توجهات المستقبل. (حجازي، ١٩٨١: ٣٨٣)

ب) إن طبيعة النظام التعليمي في كافة مؤسساتنا التعليمية والأكاديمية والجامعية، وعلى مدى قرن من الزمن، استطاع أن يقدم رسالة عكسية، قوامها التبيد في عقول الطلاب ونفوسهم لكل الإمكانات العقلية، والروحية، والإنسانية، وهو يتسم بأنه تعليم متصلب ومتسلط، وتعليم بنكي يقهر العقل، ويفرض عليه المعرفة عن طريق الذاكرة، والتعليم الذي يغيب فيه الحوار، وكل إمكان التفكير الإنساني الحر. كما أصيب التعليم بمرض الطاعة التي تؤدي إلى مقتل العقل، وتكريس العبودية، والذي بمقتل العقل، تغيب كل إمكانات الإبداع، والمشاركة في بناء الحضارة. لأن الرفض هو الأصل وهو مبدأ السلوك الحي، لأنه يدل على نزعة عقلية، لا تقبل إلا ما يقع في دائرة العقل. (وطفه، ٢٠٠٠: ٢١٨-٢١٩)

- تحدي البحث العلمي في المؤسسات العلمية والأكاديمية العربية. إذ لا يساور أحد منا الشك في أننا في ميادين البحث العلمي متخلفون جداً مقارنة بأوروبا الشرقية، أو إحدى الدول الغربية، وأمريكا، وشرق آسيا، وأستراليا، وأمريكا اللاتينية، في كم البحث العلمي وكيفه ومؤسساته ووسائله، وأن هناك هوة تفصل بيننا وبين الأمم التي تملك مراكز البحث العلمي، خصوصاً إذا أدركنا خطورة العلم في التقدم أو صراع الحضارات والأمم. إذ أن طموح دوائر البحث العلمي في أقطارنا العربية، يكاد يقف عند هدف متابعة أبحاث الآخرين، والإلمام بأنباء فتوحاتهم في هذا الميدان أو ذلك، وليس الإسهام في الإبداع والابتكار، فضلاً عن السبق والتفوق. وأن القيود - كانت داخلية أم خارجية - معلنة، أم متوهمة، إنما تمثل مناخاً غير ملائم للبحث والإبداع، إذا لم يكن قاتلاً لهما. وأن من جملة هذه القيود وأهمها: فرض القيود على العقل العربي من الانطلاقة والتحرر. (عمارة: ٣٢٧-٣٣٠)

ومن ينظر إلى واقع البحث العلمي في الوطن العربي - على اختلاف بينها في النسب - يجده طفلاً يجبو، وفي بداياته الأولى، - لا من حيث عدد مؤسسات البحث العلمي، أو عدد البحوث والمؤلفات العلمية والثقافية المنجزة وحسب -، بل - كذلك - من حيث النظر إليه بوصفه عملاً مؤسسياً، يحتاج إلى مراكز بحثية ذات بعد استراتيجي، يحمل على عاتقه جملة الهموم والقضايا والمشكلات ذات الصلة بالبعد الإصلاحي أو التطويري للواقع العربي وتقدمه، أو ذات الصلة ببناء المشروع الحضاري العربي الذي يمكنه مقابلة المشاريع الحضارية العالمية، أو مواكبتها، ويواجه تحديات الواقع المعاصر ومتغيراته. فهو يفتقر إلى: [الإمكانات المادية والتقنية والفنية اللازمة، و صفة المشروعات الكبرى التي تتطلب تكاملاً علمياً ومؤسسياً، والمحتوى العلمي والمنهجي والبحثي السليم، في مناهج الدراسة الأولية والجامعية، والوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بأهمية البحث العلمي، وتوجيه البحث العلمي إلى قضايا التنمية والتطور الاجتماعي]. (الفلاحي، ٢٠٠١: ٨، ٩)

- تحدي التقانة العلمية والمعلوماتية: وتؤكد الدراسات والأبحاث المتخصصة بالعلم والتقانة المعلوماتية، غياب اهتمام الوطن العربي بوضع سياسات علمية وتقنية، وأسس لتنفيذها باعتماد استراتيجية مناسبة، مما يوحى بمستقبل قاتم. فحجم الاستثمار البالغ (٢٥٠٠ مليار دولار) في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

(٨٠-١٩٩٧م) تعطي متغيراً صفرياً في معدل دخل الفرد في الناتج الوطني الإجمالي العربي، توافقت مع استثمار في تعليمه بحوالي: (١٠ ملايين) خريج جامعي، وكل هذا لم يؤد إلى فرص للعمل تتناسب مع هذا الاستثمار، ويرجع أسباب ذلك إلى:

أ) اتباع صناع القرار سياسة تقنية تواكبية موروثية من الحكومات التي تركها الاستثمار، وبدون أهداف محددة لتطوير منظومة العلم والتقانة في تكوين الأطر البشرية العلمية والتقنية.

ب) تشوش موقف النخبة العربية السياسية والعلمية والثقافية فيما يخص العلم والتقانة، وإخضاعها لأيديولوجية سياسية ربحية في الاقتصاد أو العلم والتقانة .

ج) البيروقراطية والمحسوبية، واللذان تضعفان النشاط العلمي.

د) غياب التغطية الشعبية بالحوار حتى تحظى بالقبول. (زحلان، ٢٠٠٠: ١٤٤-١٤٥)

١- تباطؤ استقدام وإنتاج التقانة المعلوماتية، واستخدامها في مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي، أو توظيفها في جوانب التنمية المحلية العربية، إذا قورنت بأية مجموعة إقليمية أو دولية في مجال المعلوماتية، أو استخدامها أو توظيفها. - كما أشر ذلك (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣)، - لأن الأمر لم يعد مقصوراً على التطور الهائل الذي شهدناه في نهاية القرن الماضي، وبداية القرن الواحد والعشرين في مجال الاتصالات والمعلوماتية، والخدمات التي تقدمها، في مجالات الحياة المختلفة، ومنها: [التربية والتعليم، والبحث العلمي، والاتصالات والإعلام]، بل امتد الأمر إلى ظهور أنظمة اقتصادية مرتكزة على التقانة المعلوماتية، وأن مجتمع من دون منظومة علم وتقانة ومعلوماتية، لا يملك المحرك الذي يدير عملية التنمية برمتها. والتحدي الذي يواجهه العرب ليس فقط المزيد من شراء الحاسوب، والاشتراك في الإنترنت بل بإقامة بيئة تشجع الإبداع، والخلق، إذ لا ينفع شراء الحاسوب، ما لم يتوفر شرط بيئة الإبداع، وهذا الذي لم يخلق بعد في واقع البيئة العلمية والتنموية العربية (*).

- التحديات الفكرية والثقافية والحضارية :

أ) ففي المشكلة الفكرية: يشخص الفكر الفلسفي جوانبها بجملة أمور منها :-

١- هشاشة الفكر العربي واتصافه بالسطحية، وغلبة الخرافة والجمود والتقليد، في طرقه وأساليبه وأنماطه، وموضوعاته ومناهجه في رؤية الحقائق أو معالجة قضايا الواقع. كما ساد على أنماط الإنتاج الفكري العربي وبخاصة في عصر الانحطاط طابع التريديد، والشروح والتفاسير، واجترار الفكر الموروث وعناصره، ونصوصه المحافظة. كما شهد الفكر العربي المعاصر تراجعاً عن الهوية والعروبة بفعل توجهات العقل السياسي العربي نحو الانفتاح نحو العولمة والعالمية بوصفه الرابط الجديد والوحيد لها مع العالم الأمر الذي ينذر بتراجع العقلانية في الفكر العربي ومناهجه وموضوعاته. (عمارة: ٣٤٠-٣٤١)

٢- محاربة التفكير العقلاني والنهوض الفكري بطرق وأساليب شتى، أهمها: الاغتراب والهجرة، والتخدير، والتدمير. ففي الأولى: تسخير واحتضان الطاقات الفكرية والعلمية لخدمة التطور الحضاري الغربي. وفي الثانية: تسخير المهاجرين من المفكرين والعلماء لخدمة المؤسسات الغربية وإفراغ المؤسسات العلمية والفكرية والثقافية، لبلدانهم، وتحويل المؤسسات الأكاديمية العربية إلى مؤسسات طاردة عن طريق التشجيع (ترغيب)

ودفع السلطات المحلية لمحاربتهم (ترهيب). وفي الثالثة: إفراغ الطاقات العلمية والفكرية من اهتماماتها وإبدالها باهتمامات ثانوية أو جانبية، وفي الرابعة: استخدام أساليب الاغتيالات والاعتقالات والحروب لضرب مثل هذه الطاقات الفكرية أو العلمية داخل بلدانهم أو خارجها. (الجابري، ١٩٩٧: ١١٩)

٣- عدم الاعتراف بدور العلم والفكر والمعرفة، وذلك في حياتنا العامة أو الخاصة و حتى داخل المؤسسات العلمية والثقافية والفكرية والإعلامية والسياسية لم يعترف لها بدور كهذا، إلا في نطاق محدود، وبما ينسجم مع التوجهات الرسمية للنظم السياسية والاجتماعية، واستخدام قواميس الممنوعات والمحرمات، إزاء الفكر والمفكرين تحت مسميات: [الوطنية، والثوابت الدينية والاجتماعية والسياسية، والتهديد الخارجي]. (الجابري، ١٩٩٧: ١٢٠)

٤- التطرف الفكري. ذلك أنه رغم أن ديننا الحنيف قد رفض التطرف، ونهى عنه المسلمون ودعوا إلى الاعتدال والوسطية، فإن الخطاب الفكري الإسلامي، المتأسلم المعاصر - إن جازت التسمية -، قد تصدر قائمة التطرف الفكري، فهو يسيء إلى أي فكر نافع في حقيقته، سواء برفض الآخر، أو المبالغة في تطبيقه، والتشدد في التمسك بحرفية الأفكار والمبادئ، دون العناية بفهمها وفق ظروفها، الأمر الذي يشيع الصراع والعنف بدلا من روح التسامح والحوار ونماذج معروفة في الساحة الفكرية والسياسية والاجتماعية العربية. (طوالة، ٢٠٠٠: ٢٠-٢١)

٥- ضعف مكونات التفكير النهضوي ووسائله. وقد حصرها بعض الباحثين بستة خصال هي :
الذاكرة المفقودة وكثرة النسيان، والتربية والتعليم وعدم قيامها على أساس نهضوي حضاري وعدم تكاملها، الإعلام ودوره المفقود في التنمية الثقافية والفكرية، ومشكلة اللغة، وضيقها الذي يؤدي إلى ضيق الفكر، والوقوع في الوهم والتصورات الخاطئة، وإحاطتها بغلاف قوي مصطنع، وأخيراً الوعي القومي الموسمي، (في أوقات الأزمات والنكبات) (١).

ب) أما المشكلة الثقافية وتحدياتها: فقد شخصها تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣م بموقع التراث بين المعرفة والأيدولوجيا، وطبيعة العقلية العربية ومشكلة حوامل التراث الفكري بين الوجدانية الصوفية والعقلانية والعلمية، والناتج والأسس المعرفية للفكر العربي، وعلاقة الثقافة بأزمة اللغة، والنفاذ إلى مصادر المعرفة، واستيعاب متغير المعرفة وتوظيفه وتوليدها، فضلا عن الثقافة الشعبية بين الابداع والاتباع، وواقع التفاعل الثقافي. كما شخص الفكر الفلسفي المعاصر جوانب أخرى للمشكلة الثقافية ومنها :

١- ضعف العلاقات الثقافية العربية وانحصارها فقط بالتراث. ذلك أن العلاقات الثقافية العربية كانت - ولا تزال- تنتمي إلى ماضي الثقافة (التراث العربي) وفيما عداه، فلكل دولة برامجها التعليمية، ومجامعها اللغوية والعلمية الخاصة. ولم تكن علاقة أية دولة عربية مع أخرى عربية في المجال الثقافي والاقتصادي والسياسي، ترقى إلى ما كانت عليه علاقات الدول العربية منفردة بأمريكا أو فرنسا، أو إنجلترا، بل أضعف منها بكثير. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١٦١)

٢- موقف المثقف العربي المعاصر من ظاهرة المعلوماتية. حيث لم يجد المثقف العربي أمامه من مخرج إزاء هذه الظاهرة سوى الرحيل إلى ديار غيره، - عبر الإنترنت - بحثاً عن علاقة المثقف بتكنولوجيا المعلوماتية، عساه يجد زاداً يحمله معه إلى شاطئ إيايه. وما إن يرحل حتى فاجأته آلة البحث في مصادر معلومات الإنترنت

بعدد كبير من الوثائق التي تتناول قضية شبه غائبة عن ساحته الثقافية، ولا بديل أمامه، من أن ينتقي ويرشح ويخلص، مركزاً حديثه عن ثنائية مثقف الحداثة وما بعدها تلك الثقافة التي تفرق بين المثقف المهموم بكبريات السياسة وصغرياتهما، - كما عرفها (فوكو) -، وهي المهمة التي حددها (سارتر) بالمشاركة لساحة الرأي العام في الكتابة عن القهر، ومحاربة الظلم أين كان، وإقامة العدل، وحماية حقوق الإنسان والقيم الإنسانية الأخرى، وهذه ليست من مهام مثقف ما بعد الحداثة، لأنها وظيفة مثالية وعمومية، وتبحث عن قيم مجردة. (علي، ٢٠٠١: ٦١)

٣- غياب دور المثقف والقيادة الثقافية القدوة. ففي الوقت الذي غلبت فيه الأوزار على الأنظمة القومية وشعاراتها، وانسحاب ذلك على الفكر والثقافة اللذين يتبنيان هذه الشعارات كغايات مشروعة، ومع اللهث وراء الغرب الأمريكي، والقبول بكل المحرمات، بما في ذلك الإذعان للصهاينة، والتسابق إلى كسب وده والتصالح معه. فإن عدداً من المثقفين قد جرى هذا الطوفان وتنكر بعضهم لتوجهاته، وانقلب على نفسه، وأصبح منظرًا لعهد الرخاء الجديد الأمريكي والسلام الصهيوني. وبدا المثقفون الرافضون الذين شخصوا الخلل في الأنظمة - وليس في الشعارات التي تتسم قيمها بالثبات، وعدم وجود ما يدحضها من الحجج لمضامينها في تحقيق الغايات النبيلة والمصلحة العليا - كأنهم أقلية بجانب المنادين بالعهد الجديد، أكثر من المناداة بمحاصرة الظلم والفقر والبطالة، التي تطحن برحائها ظهر الإنسان العربي وبطنه ليل نهار. (عبدالرحمن: ٦٦)

ج (وأما المشكلة الحضارية: فيمكن اختزالها بثلاث تحديات حضارية هي: مسألة الوحدة والهوية، والثورة المعلوماتية، وضعف مقاومة الهيمنة الغربية، والدخول في مواجهة الحاضر عبر سلاح التغني بالماضي.

أما الأولى: فتظهر من خلال الصراع بين طرفي معادلة حضارية هما: مسألة الوحدة والهوية، ثورة المعلوماتية. وقد تمزقت الأفكار حول الوحدة والهوية، وصرنا نبحث عنها في قواميس المعرفة السياسية الغربية والأمريكية منها حصراً، بوصفها مصادر تحديث مضامين الوحدة والهوية الجديدة: (العربية الإسلامية). وأما ثورة المعلوماتية الإتصالية والإعلامية فقد وجدنا بعضاً من أصوات مثقفينا تنادي أو تبشر بثقافة عالمية تذوب فيها الثقافات المختلفة، وقد تجاوزت الثقافة التبشيرية الأمريكية بمسافات مصطلحات الغزو الثقافي، والتبعية الثقافية والحضارية، من خلال تهديدها بابتلاع الثقافات الإقليمية، عبر تقنياتها وأدواتها التوصلية المتقدمة، لتخترق الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، مما يؤشر - ليس بداية الصراع - بل الدخول في الصراع الحضاري أو الثقافي لتصفية حسابات قديمة، منها على الأقل، الانتقام من التفوق العربي الإسلامي في يوم ما. نتج عنها الدعوات إلى التخلي عن الانتماءات الموروثة: (الوطنية - القومية)، والدعوة إلى الانتماء إلى الكونية تحت مسوغ أن العالم أصبح قرية من خلال وسائل الاتصال، وثورة المعلوماتية وانتشار حركات منادية بحقوق الإنسان، وتحرير المرأة، ورعاية المعوقين بوصفها أداة التقريب بين عموم البشر وتقبلهم فكرة الكونية، بوصفها أفضل مظاهر الانتماءات وأرقاها. (الراوي: ٢٩٦-٢٩٧)

أما الثانية: فهي ضعف مقاومة الهيمنة الغربية. حيث عاش العرب طوال القرن الماضي على ثلاث قضايا أساسية، هي: [مقاومة هيمنة الغرب، محاولة تحقيق نوع من الوحدة بين أقطارهم، وتحرير فلسطين]. وهامهم اليوم يقفون أمام هيمنة الغرب بلا جدوى وبلا أمل في التحرر منها في المستقبل المنظور. وها هي دولهم القطرية تفرض نفسها كواقع يعاند أي تفكير في الوحدة تماماً، بل أنهم على أبواب مواجهة للمزيد من

التجزئة والتمزق على مستوى القطر الواحد بعد الحضور الغربي والصهيوني الأمريكي بالتحالف مع الاستعمار القديم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على هيئة حروب واعتداءات وتدخلات مباشرة في العديد من أقطار الوطن العربي: (العراق - السودان - سوريا ولبنان) مثلاً، والبقية تأتي .. وها هي الصهيونية ممثلة بدولة (إسرائيل) مستمرة بتمزيق الأراضي العربي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وحصلت أو انتزعت اعترافهم بها. في حين يواجه الفلسطينيون مصيراً مجهولاً، بل أنها تحاول تحقيق أطماعها القديمة في امتداد نفوذها إلى أرض الرافدين بعد غزو العراق، وإسقاط نظامه الوطني، مع مطلع القرن الواحد والعشرين، عبر الاستثمار والجاسوسية والشركات الاستثمارية التجارية والاقتصادية، عبر عملائها في شمال العراق، أو مع الحكومة العميلة التي نصبها الاحتلال الأمريكي في العراق، الأمر الذي يجعل المراجعة النقدية أمراً ملحاً لاستعادة الأمل واستئناف المسيرة مع التاريخ للمشاركة في صنعه، والتأثير في مجراه، والأمل معقود من جهة على صحة الشعب العربي، والمقاومة الوطنية العراقية والفلسطينية التي تحتاج إلى وقوف العرب جميعاً لدعمها، من جهة أخرى. (الجابري: ١١-١٥)

وأما الثالثة: وهي الدخول في المواجهة الحضارية بسلاح التغني بالماضي. ذلك أن الموروث القديم لم يتضمن فكرة الديمقراطية كنظرية واضحة وممارسة صحيحة، ولم يرث الحكم المتماusk، بسبب سوء تطبيق مبدأي الشورى والحرية، وعدم قيام نظام حكم رصين يحفظ للدولة تماسكها. وفي غضون القرن التاسع عشر بدأ الوطن العربي ينهض من سباته ويطالب الاستعمار بالخروج. وفي ذلك الحين، كان الوطن العربي متخلفاً فكرياً وعلمياً واجتماعياً واقتصادياً، قياساً بالعالم الغربي، وحين حاول استعادة تلك الأمجاد، كان الاستعمار ما يزال له بالمرصاد، يستنفذ طاقاته وإمكاناته، وثرواته الطبيعية والعلمية والعقلية، ويعيق انطلاقاته، ولكن بعد المقاومة والنضال استطاع العالم العربي أن يظفر باستقلاله، ولكنه منهك القوى، فيكتفي بالتغني بأمجاد سابقة، تلك الطريقة التي لم تعد سلاحاً قادراً على مواجهة التحديات المتسارعة والمتلاحقة، وفي ظل اعتماد مطلق على الغرب، وما يستورده منه من مستلزمات الحياة العصرية، ولم ينظر إلى تجارب الآخرين في المواجهة من أمثال اليابان وألمانيا ونحوهما، مرجعاً علمياً ومنهجياً، لمواجهة تحدياته القائمة. (سعيدان: ٢١)

ثانياً : التحديات الخارجية :

نظراً لتعدد صور ومظاهر التحديات الخارجية التي تواجه أمتنا العربية بصفة عامة والحضارة والثقافة والفكر الفلسفي العربي بصفة أخص، فقد تعددت الدراسات والبحوث التي ناقشت مثل هذه التحديات، لذا فإننا وفي ضوء ما هو متاح من المناقشة في هذا الحيز المحدود سوف نعرض باختصار لما هو مهم منها وتعد عائقاً أمام مشروع نهضتنا العربية المعاصرة من جهة، ولما لها من صلة بواقع خطابنا الفلسفي العربي المعاصر من جهة أخرى. ونجملها بأربع مشكلات هي:

- ١- الصهيونية ومشروع الهيمنة الأمريكية العالمية.
- ٢- متغيرات القرن الواحد والعشرين.
- ٣- العولمة وانعكاساتها المختلفة.
- ٤- الثورة المعلوماتية وأثرها الفكرية والحضارية والثقافية والعلمية.

١) الصهيونية ومشروع الهيمنة الأمريكية العالمية: تتمثل أولى التحديات في هذه القضية: بتباين طرفي

المعادلة .

الأول: الذي يمثل فشل مشروع التحرر الفلسطيني من الكيان الصهيوني عسكرياً أو سياسياً، عبر جملة من الاتفاقيات المتهاوية منذ ما بعد أكتوبر ١٩٧٣م وحتى اللحظة الراهنة، والثاني: الذي يمثل تزايد نشاط الحركة الصهيونية العالمية المطالبة بوطن قومي لليهود عبر انتزاع فلسطين من أبنائها، يساندها دعم أمريكي وصهيوني عالمي مستمر بلا حدود، منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم، الأمر الذي يتطلب من الخطاب الفلسفي وهو يتبنى مشروع النهضة العربية المعاصرة جهداً أوسع وأعمق وأخطر من الذي يتطلبه المشروع الصهيوني، وبزمن أطول ونفس أعمق. خصوصاً إذا عرفنا أن المشروع الصهيوني ذو بعد عالمي، تزايدت أخطاره مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، عندما قدمت أمريكا نفسها بديلاً أو حلاً للنظام الدولي الجديد، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أو المعسكر الشرقي برمتها، وفرض سياسة الأمر الواقع على العالم كله، وعالمنا العربي بصفة أخص، الأمر الذي جعل المشروع النهضوي العربي، في موقع المحاصر بين دعم لا محدود للصهيونية من جهة، وتغلغل المشروع الصهيوني في النظام الاقتصادي والثقافي، على مستوى أوروبا وأمريكا بخاصة، والعالم المتقدم كله بعامة، بمقابل ضعف نشاط مشروعنا النهضوي العربي داخل نطاقه الإقليمي، أو داخل النظام العالمي من جهة أخرى. (الجابري: ٣٤-٣٥)

وأما ثانيها: فيتمثل باستمرار الأطماع الصهيونية في اقتطاع الأراضي العربية داخل فلسطين وخارجها، وتطلع الصهاينة إلى تحقيق حلم (من الفرات إلى النيل) بمساعدة أمريكا ممثلة الصهيونية العالمية وحامي حماها في العالم، وهذا رغم العديد من الاتفاقيات، واستعداد النظام العربي السياسي للاعتراف بدولة الكيان الصهيوني، - بل واعتراف العديد منها فعلاً - إلا أن ذلك لا يؤشر إطلاقاً على إمكانية وقف الأطماع هذه، ولا إمكانية قبول الصهاينة التعايش مع الآخرين بسلام، لأن ذلك بنظرهم يفقدهم مقومات وجودهم الخاص، والشعور بعقدة الاضطهاد. لذا فهم يسيطرون - وما يزالون يسعون للمزيد من السيطرة - على القرار الأمريكي داخل البيت الأبيض وخارجه وبخاصة في الآونة الأخيرة بصورة أكبر. وقد اتضح هذا جلياً اليوم، باستعداد أمريكا والغرب على العراق بحجة تهديده للوجود الصهيوني في المنطقة العربية، كما يصرح بذلك قادتهم، والتهديدات المستمرة لسوريا ولبنان، وتهينة الرأي الغربي من جديد ضد العديد من الدول العربية والإسلامية، (إيران مثلاً) نتج عن هذا الاستعداد ضرب العراق واحتلاله، إصدار أمريكا قانون لمحاسبة سوريا وفرض العقوبة عليه بمسوغات كاذبة، والتدخل الأمريكي والغربي في القرار اللبناني، واختلاق مشكلة دار فور السودانية بعد مشكلة الجنوب السوداني، والتهديدات المستمرة لإيران بإيقاف نشاطها النووي ومحاولة أمريكا - وقد تفعل - تدويل الملف النووي الإيراني، رغم محاولة إيران التقرب من أمريكا والغرب، من خلال إسنادها اللوجستي والمادي للعدوان على أفغانستان ثم العراق، ولكن ربما قد لا تشفع لها مواقف كهذه من إخراجها من المخطط الأمريكي في المنطقة وهكذا. فضلاً عن هيمنة أمريكا، والعدوان على بقية منابع النفط الخليجي قبل العدوان على العراق وبعده، وبعد تطويع ليبيا وإخضاعها للرضوخ لمطالب أمريكا والغرب، كل هذا يصب في النهاية لصالح نجاح المشروع الصهيوني على مستوى العالم كله والعالم العربي بصفة أخص. (حنفي، ١٩٩٩: ٣٢-٣٣)

٢) متغيرات القرن الواحد والعشرين ونتائجها.

وقد حصرها (د. محمد عابد الجابري)، بمتغيرات سياسية، وعلمية، وفكرية، وطبيعية. نذكر منها: الطبيعية والسياسية، (الورود ذكر الأخريات في الصفحات السابقة).

أما الطبيعية: فقد تجسدت بتزايد السكان في الجنوب بمقابل الزيادة الصفرية والعقلانية في الشمال، ويرتبط بها ظواهر أخرى، مثل الهجرة، وعدم الكفاية الغذائية، ومشكلة المياه والتي تكاد تعصف بعالم الجنوب نحو حرب قادمة هي حروب المياه، ثم مشكلة التلوث البيئي، والتطورات البيولوجية والهندسة الوراثية، قد يكون لها من تطبيقات تطال تكوين الإنسان وقدراته واستعداداته.

وأما السياسية: الأيديولوجيا الدولية. فبعض منها انسحاباً على القرن الماضي مثل سقوط الاتحاد السوفيتي، وانسحاب الأيديولوجية الاشتراكية، وانفراد الحداثة الغربية الليبرالية بالريادة والقيادة، بما في ذلك ما بعد الحداثة، وبعضها امتداد للقرن الواحد والعشرين على الواقع العربي مثل: اعتراف العرب بدولة (إسرائيل) وانتهاء فلسطين القضية، هذه وغيرها لها الأثر في تشكل المستقبل العربي وهي تلك المحددات التي على الخطاب الفلسفي أن يحلها من جديد، لا على أساس وضعها في القرن الماضي، وإنما على ما هي عليه اليوم. (الجابري: ١٨٠-١٨١)

- وقد أضاف (محمد حسنين هيكل) متغير هام جداً للقرن الواحد والعشرين، يلقي بظلاله على واقعنا العربي، ألا وهو تحدي الوحدة، والذي ما يزال يمثل مشروعاً مفقوداً في الوقت الذي تحت فيه خطى الوحدة الأوربية متسارعة مع نهاية القرن الماضي بلغت ذروتها في الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية = (العملة - البرلمان الأوربي - الدفاع الأوربي - الخارجية الأوربية). والأمة العربية ترقب ما يدور بالغرب، ولم يحن الوقت لديها للإجابة الفعلية على تساؤلات مطروحة؟ من مثل: الثورة الديمقراطية، وحرية التعبير، وإعادة البناء، وكيف؟ ومتى يجيء دورها في إقامة وحدتها؟ وهي تملك من أسبابها ودواعيها، ما لا تملكه أوروبا الغربية نفسها، كما أنها إلى الآن لم تحدد زمن لدورها ووحدتها من أجل حضورها على المسرح الدولي والقدرة على مواجهة التحديات، بل مازالت تقوم بدور الصراف للسياسة الأمريكية والغربية داخل الوطن العربي، ولم تعد مشاريعها الإقليمية والثنائية الوحدية، قادرة على تحقيق أدنى متطلبات الوحدة، ولم تعد تشبع أو تستهوي الإنسان العربي مثقفاً أو عادياً، خصوصاً بعد فشل تلك المحاولات والمشاريع، والتي تحول بعضها للأسف إلى مصدر لضرب كل تجمع عربي أو التآمر عليه ووحدته وهويته وكيونته القومية. (هيكل: ١٦٠، ١٨١-١٩٥)

- ولا يمكن تجاهل الاستعمار الاقتصادي العالمي عبر الشركات العابرة القارات، والمتعددة الجنسيات والاتفاقيات الاقتصادية، والعقود والشروط التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين تملك معظم أسهمها الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، والتي اتخذت من هذين المصرفين الماليين وسيلة لتكبيد الدول الفقيرة ومنها أقطارنا العربية بالاتفاقيات والشروط التي تجعل هذه الدول عاجزة عن مواجهة متطلبات النمو والتنمية في حدها الأدنى، فضلاً عن إمكانها بناء المشروع النهضوي العربي المعاصر، بمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين وما بعده على الأقل في المنظور القريب.

٣) العولمة: كثيرة هي البحوث والدراسات والمؤتمرات العالمية والإقليمية التي كرسست لموضوع العولمة منذ تسعينات القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة، تناولت الجوانب المختلفة للعولمة وأثارها ومخاطرها على نظم الحياة في العالم عموماً والعالم الثالث بصفة خاصة، ومثلت في العديد منها، ردود أفعال عملية للعولمة في مختلف بلدان العالم، وحتى الدول الكبرى ومنها الولاية المتحدة - المستفيدة الأكبر والمروج

الأكثر للعولمة.

فقد شعر البعض أنه مهدد بوجوده منها، مثل: عمال المصانع الذين تهددهم الشركات العابرة القارات بإغلاقها، ثم نقلها إلى العالم الثالث، ومن المحتمل أن يستمر القلق لفترة. وأما العالم الثالث: فيشعر بخطر العولمة، وبخاصة الاقتصادي منها، بسبب النقص في السيطرة على السياسات الاقتصادية الوطنية. إلى جانب ضعف المنافسة مع الواردات الأجنبية، ولا تعوض خسائر العالم الثالث ما يخصص لها من حصتها في الاقتصاد العالمي. وإذا كان بالإمكان للأقطار العربية الاستفادة الملموسة، بفعل التعاون فيما بينها، واتباع طريق الوحدة الاقتصادية، إلا أن بقاء الوضع على ما هو عليه، يهدد بابتلاع الاقتصاديات العربية كل على حدة في نظام دولي لا وجه له حيث حسابها فيه قليل جداً، ومن صورها :-

أ) منظمة التجارة العالمية: وهي تمثل إحدى التحديات الجديدة للأقطار العربية خلال الخمسين السنة القادمة. بسبب غياب الرؤية الواقعية لمواجهة العولمة الاقتصادية! كيف تكون؟ هل بتفكيك أنظمتها الاقتصادية الرعوية الزراعية وإحلال سياسة اقتصادية صناعية بجانب منظومة العلم والتقانة الوطنية؟ أم تقابلها باستثمار اجتماعي اقتصادي؟ لأنه لا يمكن توقع مساعدات عالمية للإصلاح السياسات الداخلية والبنية التحتية، لتحقيق الإنعاش المنشود، والوصول إلى الكفاءة، وتجاوز هذه المشكلة، إلا بسياسية اقتصادية فاعلة، تستوعب الاقتصاديات العالمية ومتغيراتها. (زحلان: ١٤ - ٢٦)

ب) المقاييس والفساد، والمنافسة والعولمة.

وقد استخدمت (مقاييس الجودة) سابقاً، للحفاظ على المنتج المحلي للمنافسة، ومع ظهور المقاييس المشتركة ستقل فرصة الأقطار العربية - في الاستمرار بهذا الادعاء، كما أنه مطلوب نوع من الشفافية لتخفيض نفقات التبادل مما أضر بالكفاءة الاقتصادية، ونسبة النمو، والتجارة، والنشاط الاقتصادي، وهذا غير متحقق في أقطارنا العربية، إلا بتبني مقاييس عالية وتطبيقها. (زحلان: ٢٦) فضلاً عن أن العولمة الاقتصادية أتاحت للكيان الصهيوني تسويق منتجاته في دول العالم، ومنها الوطن العربي، في ظل عجز اقتصادي عربي عن المنافسة، وغياب الرؤية حول ما الذي يمكن إنتاجه وتسويقه.

ج) هيمنة الثقافة العالمية على الثقافات الوطنية والخاصة.

وقد ركز الخطاب الفلسفي المعاصر في تناولاته الفكرية والثقافية، على مناقشة أثر العولمة الثقافية في الهوية والثقافة الوطنية والقومية في ظل الصراع بين المتغيرين: (الداخلي والوافد)، بصورة كبيرة في السنوات الأربع عشر الماضية عبر الندوات والمؤتمرات والبحوث الفكرية والفلسفية والثقافية أكثر من أي جانب آخر وقد أسهم الكاتب ببحثين في هذا الجانب، الأول: خصص لمظاهر اختراق العولمة الثقافية للمفاهيم القومية عبر الفلسفة التربوية ومكونات الهوية والثقافة العربية المعاصرة، والثاني: خصص للبحث في طبيعة العلاقة بين العولمة الثقافية المعلوماتية والعالمية والهوية الثقافية العربية، بين منطق الصراع وجدلية الحوار، في ضوء ما هو واقع وما هو متاح من إمكانيات عربية قادرة على تحويل هذه العلاقة من الصراع إلى الحوار. وقد أشرت العديد من هذه الدراسات جملة من تحديات العولمة الثقافية أبرزها: - امتلاك العولمة الثقافية الهيمنة عنصرية: (التكامل، والتجانس)، فضلاً عن السرعة في التجارة - السفر - الاتصالات والابتكار، وسباق المائة متر قد يتكرر على الدوام، بغض النظر عن عدد المرات، وكذا التوازنات- التوازن التقليدي بين الدولة القومية

واستمراره، من مثل: احتواء العراق في الشرق الأوسط، وتوسيع حلف الناتو في أوروبا الوسطى، والتوازن بين الدولة القومية والأسواق العالمية، وبين الأفراد والدولة القومية، وبين الثقافات الوطنية والثقافات العالمية. (كونتير، ٢٠٠٠: ١٩-٢٠)

وهذه التوازنات تنطلق من مفهوم العولمة الحالية، بوصفها الوحدة المتناغمة للعالم، عن طريق مساهمة كل الثقافات كهدف أسمى لها. في الوقت الذي أشرت الانقسام المتنامي بين الشمال والجنوب الناتجة عن وحدة إمبراطورية مسطحة تطمح إلى القضاء على تنوع الحضارات وعطاءاتها، من أجل فرض جهالة المدعين السيادة على كوكبنا الأرض، من خلال: اقتصاد السوق اللامحدود الذي يستهدف الزيادة في الأرباح، واتساع الهوة داخل البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وهو ما أشرته الدراسات الاقتصادية أو الثقافية العربية والأجنبية والتي منها دراسة: (روجية جارودي). (جارودي: ١٥-٤٨) اختراق مكونات الهوية والثقافة العربية والإسلامية، من خلال وسائلها وعبر منافذ الفلسفة التربوية والمناهج الدراسية، والبرامج الثقافية، ووسائل الإعلام والاتصال والمنظومة المعلوماتية، ومن هذه المكونات التي تعرضت للاختراق: الشخصية العربية، الفكر السياسي العربي، الوعي القومي، الوعي الديني، التاريخ العربي وتزويره، تهميش الثقافة الوطنية، والتنشئة الاجتماعية، والفكر الوجودي العربي، وتشويه التراث العربي.. الخ. فضلاً عن محاولة تدمير القيم الاجتماعية والأخلاقية، ومحاولة إحلال القيم الاستهلاكية، القيم الفردية المادية، الشهوات الجسدية، الأنانية والفردية، النظام الاجتماعي، العلاقات الأسرية ونحوها. (الباحث الجامعي، ٢٠٠٤: ٢١٠-٢٤٥)

٤) تحديات الثورة المعلوماتية:

أ - وأولى تحدياتها: تطور التقانة الحيوية = (البيوتكنولوجي) ذات الصلة بتطور علم البيولوجيا الجزيئية، والمعالجات الجينية للأطفال والاستنساخ البنائي والحيواني، الذي بدأ يمتد إلى الإنسان، والهندسة الوراثية، التي مثلت ثورة في عالم الزراعة والنباتات، وزيادة الإنتاج وتحسينه، وسلامة الأغذية وحفظها والمنافسة الدولية فيها، والتنوع البيولوجي في البذور والنباتات المعدلة جينياً وخلافها. (زحلان: ٢٤-٢٢)

ب- وأما ثانيها: الانفجار الضخم لتقانة المعلوماتية، والاتصالات الجديدة، بوصفها الوجه البارز للعولمة المعلوماتية. ففي جانب منها يظهر النظام الإعلامي الجديد، حيث تؤكد الدراسات أن النظام الإعلامي العالمي الراهن يتسم بالاختلال الصارخ في تدفق المعلومات عبر شبكة المعلوماتية والاتصالية المتقدمة من الشمال إلى الجنوب، والعكس لصالح الدول المتقدمة، وعدم المساواة في موارد المعلومات، ونقص المعلومات عن البلدان النامية، وتحكم الدول المتقدمة في تدفق المعلومات، وعدم وجود قواعد دولية للسلوك المهني، وعدم التوازن في حقوق المؤلف والانتاج الإعلامي. (المحمودي: ٣٣٣)

وقد ارجع (جارودي) سبب الاختلال الثقافي والهيمنة الإعلامية إلى حصر مصادر الاخبار في المؤسسات الإعلامية الأمريكية بنسبة ٩٠٪ في عام ١٩٩٤م الأمر الذي جعلها مهيمنة على الإعلام والثقافة، على غرار منظمة التجارة العالمية، وتحويل الثقافة إلى دائرة تجارية بمقابل عجز الميزان التجاري الإعلامي لباقي دول العالم والتي نحن العرب نأتي في آخرها. (جارودي: ٤٧-٥٤)

ج - وأما ثالثها: فشبكة الحاسوب والإنترنت، ويتجسد التحدي في هذا الجانب باحتكار الدول الصناعية الكبرى ملكية هذه التقانة، واحتكار امكانات وخبرات إنتاجها، ومن ثم برمجتها واستثمارها بالشكل الذي ينسجم مع

مصلحتها، بمقابل ضعف نشاط الإنتاج العربي لهذه التقانة، أو استثمارها، أو المشاركة في برمجتها، وحتى اقتنائها وتعميمها على مناحي النشاطات العلمية والتربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كان من نتائجها عولمة أنماط حياتنا المختلفة على وفق ما ترسمه الدول والشركات الكبرى المالكة، واستثمار عائداتها من أموالنا من جهة، وطرحنا في مواجهة مشكلة حضارية شاملة، علينا أن نستعد للتعامل معها بأسلوب علمي متميز. وهو الذي لم يحن أوانه عندنا بعد، لعدم امتلاكنا القدرة على التعامل الجاد والسريع مع هذه الثورة، لا إنتاجاً، ولا مهارة تشغيل أو مشاركة فيها، ولا حتى اقتناءً وتوظيفاً لما توفر منها، في الوقت الذي تسير فيه هذه الثورة المعلوماتية بسرعة خاطفة ونحن ما زلنا بين الرفض، أو الاندفاع أو الإجماع في تعاملنا معها (١).

٣- نتائج الأزمات والتحديات في المشهد الفلسفي العربي الراهن.

(١) من جهة التناول أو البحث الفلسفي العام والخاص.

لسنا بصدد عرض واقع المشهد الفلسفي العربي الراهن برمته من البحث إلى الدرس ومؤسساتهما، إنما نقتصر هنا على عرض بعض من عناوين البحوث الفلسفية التي تجرى في الوقت الراهن واهتماماتها في ظل التحول نحو مجتمع المعرفة المعاصر من قبل المشتغلين بالفلسفة بصفة فردية، أو التي يتم إنجازها عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية الفلسفية العربية على المستوى القطري أو الإقليمي أو القومي بصفة عامة خلال العشرين السنة الماضية في الأقل (من ١٩٨٧م إلى ٢٠٠٧م) وذلك للتعرف على طبيعة الموضوعات التي تتجه إليها عناوين ومفردات الكتب والبحوث، وحتى عناوين المؤتمرات نفسها، للوصول إلى موجهات البحث الفلسفي والقضايا التي تترك المشتغلين بالفلسفة والفكر العربي المعاصر وتفرض نفسها بفضل الدوافع والتحديات الداخلية أو الخارجية، والتي منها قضايا التراث والحداثة والأصالة والمعاصرة، والعقل والعقلانية، ونتائج الانفجار المعرفي المعاصر، والعولمة بصورها المختلفة، وقضايا اللغة والتكنولوجية والهوية الثقافية في ظل الثورة التكنولوجية والتقانة المعلوماتية، ومشكلات المجتمع العربي وتحديات التنمية والتخلف، التربية والتعليم، البحث العلمي وعلاقة ذلك بالسلطة والسياسة والديمقراطية والحرية، والعدالة الاجتماعية، والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي من خلال منابر الفكر والمعرفة والاعلام الرسمية وغير الرسمية، والأداء المؤسساتي لنظم الحكم في الوطن العربي.. إلخ. وسوف يتحدد ترتيب هذه القضايا والمشكلات في نطاق مشهد البحث الفلسفي، وفي نطاق المدة المحددة آنفاً وفي ما هو متاح لنا في هذه الأوراق، وما بأيدينا من أعمال الندوات والمؤتمرات الفكرية والفلسفية أو المؤلفات الخاصة، - ليس منها بحوث ورسائل الماجستير والدكتوراة التي تخضع أغلبها للحاجة الأكاديمية التدريسية للأقسام الفلسفية في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العربية، فقط غير مأخوذ بنظر الاعتبار الحاجة المعرفية والعلمية أو متطلبات التنمية الاجتماعية في ظل التحول نحو مجتمع المعرفة المعاصر في طبيعة اهتمامات موضوعاتها وعناوينها ومنها على سبيل المثال لا الحصر :-

- بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية للفترة من ١٣-١٥ / ١٢ / ١٩٨٧م بعنوان: الفلسفة العربية المعاصرة (مواقف ودراسات)، (ط مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت)، وهو من أفضل المؤتمرات الفكرية العربية الوجدية، - بعد المؤتمر الفلسفي العربي الأول ١٩٨٣م - من حيث شمولية تمثيل المشاركين لأغلب أقطار الوطن العربي من جهة، وتنوع اتجاهات المشاركين ومذاهبهم ومدارسهم الفلسفية أو الفكرية من جهة أخرى، بلغ عددهم (٣٠) أستاذاً ومفكراً وباحثاً، منهم (٢٠) مشاركاً

ببحوث ودراسات، توزعت بين الإشكالية البنيوية والمنهجية للعقل الفلسفي العربي (المصريون)، وفلسفة العلم والاتجاهات العلمية والاجتماعية للفكر العربي، (المغاربة) والفلسفة والإيديولوجيا (لبنان والشام)، والتراث والفلسفة (مصر - سوريا - المغرب العربي).

- بحوث ومناقشات ندوة المعهد العالمي للفكر الاسلامي الموسومة (نحو فلسفة اسلامية معاصرة) والمنعقدة في شهر أغسطس ١٩٨٩م شارك فيها نحو ١٥ مفكراً وباحثاً في الفكر والفلسفة الاسلامية (أغلبهم من مصر) توزعت أوراقهم بين تحديد معنى الفلسفة الاسلامية والتأصيل اليوناني للفلسفة الاسلامية والمنهج في علم الكلام والفلسفة، وتطوير مناهج الدراسة الفلسفية في الجامعات العربية، وإسلامية المعرفة وعلاقة الفلسفة الإسلامية بالعلم.

- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمجمع العلمي العراقي الموسومة قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر، المنعقدة في ١،٢ شباط/فبراير ١٩٩٤م (ط. مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت)، شارك فيها ٦٧ أستاذاً وباحثاً ومهتماً في قضايا الفكر والفلسفة، معظمهم من العراق، (٩) منهم قدموا بحوث ودراسات، توزعت بين معوقات التفكير، وبعضاً من إشكالية الفكر العربي = (القومية في المفهوم الاسلامي والعلماني والتعصب العرقي والثقافي)، وإشكالية العقلانية في الفكر العربي والثقافة والتربية، والعلاقة بين المثقف والسلطة والجماهير، ودور المفكر العربي في صنع التاريخ، ومحاربة الجذور التاريخية للتعصب ودوافعه.

- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمجمع العلمي العراقي أيضاً المنعقدة في الفترة من ١٣-١٥ كانون أول ديسمبر ١٩٩٤م، بعنوان: مكانة العقل في الفكر العربي، (ط. مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت) شارك فيها (٢٤) مفكراً وأستاذاً وباحثاً ومهتماً في الفكر العربي وقضاياهم (معظمهم من العراق) منهم (١٥) شاركوا ببحوث ودراسات، توزعت بين بنية العقل والعقلانية في المجتمع العربي، وأصول العقل والعقلانية في الفكر العربي الإسلامي (في المشرق والمغرب - فترة الإزدهار)، والعقل العربي النهضوي وتحديات الأنا والآخر في عصر النهضة العربية الحديثة، وظاهرة تراجع العقلانية في منطف الألفية الثالثة، والعقل العربي ومشكلة التخلف والتجزئة والوحدة، ومشكلة الواقع (الحرية والعدالة)، والعقل العربي ومشكلة التبعية الفكرية (موضوع الأصولية والمعاصرة).

- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية - بيروت للفترة من ١٧-٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧م بعنوان العرب والعولمة، (ط. ٣ مركز الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م)، شارك فيها حوالي (٧٦) مفكراً وباحثاً من أغلب أقطار الوطن العرب ومن مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، وكان حضور المشاركين من المشتغلين بالفكر والفلسفة في الوطن العربي هو الأغلب مقارنة بغيرهم من الاختصاصات العلمية والمعرفية والثقافية، قدمت في الندوة أكثر من (١٠) أبحاث ودراسة، وأكثر من (٢٢) تعقيماً، توزعت موضوعات البحوث بين الإطار العام للعولمة (المفاهيم والمصطلحات)، والعولمة والتقانة والثورة المعلوماتية وتحدياتها، والعولمة والدولة الوطنية، والعولمة والهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وجدلية العولمة (إسرائيلياً)، والعولمة في الإطار العربي (العولمة والهوية الثقافية، وعولمة الثقافة)، والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية، والعولمة بين القدر المحتوم، والإمكانات المتاحة أمام الدول منفردة أو مجتمعة ونظمها المجتمعية المختلفة.

- وأشارت مجلة الفلسفة والعصر الصادرة عن لجنة الفلسفة في المجلس الأعلى للثقافة، مصر، في عددها

الأول / أكتوبر ١٩٩٩م ، ص ٢٧٧ - ٢٩٣. إلى ندوات لجنة الفلسفة في المجلس بين عامي ١٩٩٨م، ١٩٩٩م، تضمنت أعمالها : التعليم الفلسفي في مصر، واقع المنهج وأهدافه ومحتوياته، وتوصيات مؤتمر التعليم الفلسفي في مصر لمحمود أمين العالم وآخرون، وشخصية زكي نجيب محمود وثقافة العصر للدكتور عاطف العراقي وآخرون، وأحمد فؤاد الأهواني بين ثقافة اليونان والثقافة الإسلامية للدكتور عاطف العراقي وزينب الخضير، والنزعة الإنسانية في فلسفة نجيب بلدي والتعريف به للدكتور ماهر عبد القادر والدكتور حبيب الشاروني، وقراءة في الكتاب التذكاري عن زكي نجيب محمود، وحوار الأجيال للدكتور حسن حنفي ومحمود أمين العالم وآخرون، والفلسفة الراهنة والعولمة للدكتور صلاح قنصوة وآخرون، والفلسفة بين الخلاف والإختلاف للدكتور زينب الخضير وآخرون.

- ندوة بيت الحكمة العباسي / بغداد والمنعقدة في الفترة من ٢٣-٢٤ يونيو / حزيران ١٩٩٨م بعنوان: الفكر الفلسفي العربي المعاصر (اتجاهات ومذاهب ومناهج وشخصيات) شارك فيه (٢٢) مفكراً وباحثاً في الفكر الفلسفي، قدم (٩) منهم بحوث ودراسات، توزعت بين العقلانية والمنهج النقدي والتكاملي في الخطاب الفلسفي، والفكر الفلسفي العلمي المعاصر وبعضاً من أعلامه، والموقف من التراث والآثر (الحضارة الغربية) فضلاً عن الأدب الفلسفي، والمذاهب التربوية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر. وقد سبقتها ندوة أخرى في عام ١٩٩٧م تناولت المشهد الفلسفي في العراق خلال نصف قرن.

- جمع مركز دراسات الوحدة العربية حوالي (١٣) بحثاً ودراسة نشرت في أعداد متتالية في مجلة المستقبل العربي بدأ من ١٩٩١م وحتى ١٩٩٨م لمفكرين ومشتغلين في الفكر العربي المعاصر، يمثلون رؤى ومواقف فكرية متنوعة، معظمهم من المغرب العربي وبلاد الشام ومصر والعراق، دار أغلبها حول قضايا التنوير والنهضة، وتوزعت بين إشكالية الحداثة والتنوير لدى بعض التيارات الثقافية، والمنهج النقدي لتاريخية ومفاهيم الفكر العربي، وظاهرة التحديث في المجتمع العربي (الجانب النظري)، وموضوع الأصالة والمعاصرة (قصة النزاع بين التراث والتجديد أو الأصالة والمعاصرة)، وتصورات ورؤى حول المشروع العربي النهضوي المنشود، ومتطلبات النهضة وضرورتها.

- بحوث ومناقشات الندوة الفلسفية الثانية عشرة للجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، للفترة من ١٨-٢١ تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م بمناسبة مرور ربع قرن على الإصدار الثاني للجمعية (١٩٧٦-٢٠٠٠م) ألقى فيها حوالي (٣٥) بحثاً من أساتذة وباحثين ضموا سبع دول عربية هي (مصر- تونس - الجزائر - المغرب - العراق - الأردن - لبنان) توزعت على أربعة أقسام:

- ١- الإشكالات العامة (واقعهما في ١٠٠ عام - أزمة التوفيقية والحداثة - الحرية - أسئلة الفلسفة وتاريخها - العقل والشرع - الأخلاق - القومية والأممية - مشكلة العقلانية وتجديدها)
- ٢- الفلسفة في مصر (شخصيات ومذاهب وأفكار علمية وميتافيزيقية)
- ٣- الفلسفة في المغرب العربي (اتجاهاتها - مصادرها اهتماماتها وقضاياها = الحرية الحداثة الموقف من التراث السياسة - التاريخ وإشكالية المصير شخصيات فلسفية وجهودها)
- ٤- الفلسفة في الشام والعراق (النقد الحضاري - الإستقلال الفلسفي - تمثل النهضة - اتجاهات جديدة (المدرسية) - واقع الانجاز والمشهد الفلسفي في العراق (١٩٠٠-٢٠٠٠م) شخصيات مذاهب وتيارات - بحوث ودراسات أكاديمية في الفلسفة وقضاياها المختلفة في الجامعات والمعاهد والكلية العراقية.

- بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي العربي الثاني لبيت الحكمة العباسي المنعقد في الفترة من ١٦-٢٠ آذار مارس ٢٠٠١م بعنوان الفلسفة والإنسان العربي في القرن الحادي والعشرين، شارك فيه حوالي (٨٠) شخصية فكرية وفلسفية عربية، جمعت العراق وأقطار المغرب العربي كلها، وبلاد الشام كلها (سوريا - الأردن - لبنان - فلسطين) واليمن، والسودان، قدمت فيه حوالي (٥٦) بحثاً ودراسة وورقة، توزعت بين (١١) محورا هي: [السلطة والمعرفة - الفلسفة والمنهج - الفلسفة والسياسة - الفلسفة والعقيدة والأيدولوجيا - الفلسفة والاغتراب - الفلسفة والعلم - الفلسفة والعولمة - الفلسفة والحياة - الفلسفة والأخلاق والتربية - الفلسفة والنظم الاقتصادية - الفلسفة والإنسان].

- وأما ما يخص الأعمال الفردية للمفكرين والأساتذة والباحثين والمشتغلين بالفلسفة في الوطن العربي، فلا تختلف عن الأعمال الجماعية الصادرة عن الندوة والمؤتمرات الفكرية والفلسفية، إن لم تكاد تتقارب وتتفق معها في الموضوعات التي تتناولها، والاهتمام الذي يشغل مثل هؤلاء ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتابات الدكتور محمد عابد الجابري، وتتركز على قضايا العقل العربي تكوينه وبنائه وقضاياه المعرفية والسياسية والاخلاقية، ومشكلاته المنهجية والنظرية والايدولوجية وأزماته الأساسية، وطبيعة الفكر العربي المعاصر وإشكالياته، وقضايا التراث والمعاصرة وتحدياتهما وصراعهما، العلاقة بين الفكر والواقع، مشكلة النهضة، وأزمة الابداع في الفكر والثقافة والخطاب العربي المعاصر، الوحدة العربية والتقدم وكيف تتحقق على مستوى الوعي والواقع، الهم النهضوي العربي ومستقبله، أسباب الفشل، التوجه نحو المستقبل - الديمقراطية الحوار - الروحية - الوعي القومي وسائل مواجهة التحديات المستقبلية، والفكر المعاصر واهتماماته: العولمة - صراع الحضارات - الانهيار الاخلاقي - التسامح الفكري والاجتماعي والديني والمذهبي - الديمقراطية والقيم - الفلسفة والمدنية، فضلاً عن أعمال التحقيق في التراث العربي العقلاني من خلال نماذج (ابن رشد ابن حزم ..إلخ).

- يقترب من الجابري بالاهتمامات والموضوعات التي يتناولها الدكتور حسن حنفي - رغم التباين المنهجي والمذهبي بينهما - من مثل تجديد التراث الفقهي والكلامي العربي الإسلامي وتبديل موضوعاتهما القديمة بموضوعات معاصرة (نحو علم كلام معاصر - نحو توحيد متحرر - من العقيدة إلى الثورة) إلخ. فضلاً عن التشابه في المواقف بينهما من التراث وأهمية تجديده والبحث عن عناصر التقدم والعقلانية فيه، وإزالة الشوائب، ومحاربة مظاهر التخلف في التاريخ العربي الاجتماعي والسياسي والفكري والديني ويشترك في هذه الرؤية: (خالد محمد خالد - هشام جعيط - فهمي جدعان - هشام شرابي - حسام الألوسي - طيب تيزيني - محمد عمارة - أبو بكر السقاف) رغم تباين مرجعية كل منهم المنهجية والمذهبية والفكرية أو الايدولوجية.

- وبالقدر نفسه والتركيز على الالتقاء الحميمي والصلة الضرورية بين القومية والاسلامية وأهمية الحوار بين القوميين والاسلاميين، وإنهاء الخصومة والصراع القديمين بينهما، وإمكانية التراث الثقافي والديني والعلمي العربي الإسلامي في الاندماج والتفاعل العقلاني الخلاق مع المعاصرة والمستقبل، فضلاً عن المطالبة بالحرية السياسية والفكرية والعقائدية والمذهبية بوصفها حالة من التنوع والإختلاف في إطار الوحدة والائتلاف، والتجاوز والتثاقف بين أبناء الأمة بمختلفاتهم الفكرية والمذهبية والدينية والديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والعدالة الاجتماعية، بوصفها عنوان النهوض الأولي للأمة وتقدمها - المصير

العربي (هشام جعيط -جورج طرابيشي - محمد عمارة - فهمي جدعان -راشد الغنوشي).

- أما المشترك في الكتابات الفردية لرموز الفكر العربي المعاصر (محمد عابد الجابري -فؤاد زكريا -أمين هويدي - حسن حنفي - أحمد الإبراهيمي - فهمي جدعان - أنور عبد الملك - محمد جابر الأنصاري - محمود أمين العالم ... إلخ) فهو الموقف من الغرب أو الآخر، رغم الدعوة إلى مع الذات و الحوار والانفتاح على الآخر، إلا أن رؤيتهم لموقف الآخر منا هي الهيمنة - التآمر - الاستقواء بالقوة والمال والسلاح - احتلال العقل والعرض والأرض. (ينظر: مثلاً: كتاب العربي الإسلام والغرب) العدد ٤٩ لسنة ٢٠٠٢ م.

- تناول الباحث فادي إسماعيل بالقراءة النقدية (مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة) في الخطاب العربي المعاصر للفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٧ م ، تضمن إشكالية النهضة والتجربة التاريخية، وتجربة التقدم الراهنة (فتنة الحداثة)، فضلاً عن علاقة الحرية بالحداثة. نخلص من عرض النماذج السابقة والمراجع الأخرى التي استندنا إليها في هذا البحث أو الدراسة ، لبيان صورة المشهد الفلسفي وموضوعات أبحاثه إلى الاستنتاجات الآتية:

١- ضعف النشاط العلمي في الجانب الفلسفي تأليفاً ونشراً وترجمة ومناقشة مقارنة بجوانب المعرفة والثقافة الأخرى، يشهد بذلك قلة المؤتمرات والندوات وعدم انتظامها زمنياً وامتدادها جغرافياً على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى القطر الواحد، رغم أن هذا الضعف حالة عامة في إنتاج الوطن العربي في العلم والمعرفة والثقافة مقارنة بالدول الأخرى كما تؤشره تقارير التنمية البشرية الوطنية والقومية والدولية كما سنرى.

٢- تركّز نشاط التأليف والبحث والمشاركة في المؤتمرات والندوات الفكرية والفلسفية في مصر والمغرب العربي، والعراق وبلاد الشام(لبنان -سوريا - الأردن - فلسطين)، ويغيب عن هذا النشاط دول الخليج عدا حضور جزئي للكويت، ويضعف في السودان وموريتانيا ويندر جداً في اليمن.

٣- أن الاهتمام قد تركّز في هذه الاعمال والنشاطات البحثية الفلسفية على مدار (٢٠ سنة تقريباً) حول البحث عن هوية الفكر الفلسفي العربي، بين المرجعيات المغتربة زماناً (التراث العربي الاسلامي القديم) أو المغتربة مكاناً الفلسفة الغربية مذاهب ومناهج ومدارس، وتيارات ثقافية وأيديولوجية، وما يزال هذا البحث امتداداً للمئة السنة الماضية إن لم يكن أكثر .

٤- في خضم المرجعية الثنائية للفكر الفلسفي نشأت ظاهرة التناقض والصراع النفسي داخل الذات العربية الفكرية عكس نفسه في التناقض والصراع الفكري داخل مشهد البحث الفلسفي والباحثين أنفسهم، بين متعصب لمرجعية التراث بلا هوادة، ومنجر إلى الغرب بلا تردد أو تحفظ (التيار الأصولي الإسلامي + التراثيون بمقابل التيار العلماني +الحدثيون) نموذجاً بدأ بعصر النهضة العربية، وحتى نهاية الثمانينات.

٥- أن دراسات وبحوث المؤتمرات والندوات الفكرية المتأخرة منذ مطلع التسعينات وحتى اليوم سجلت تراجعاً في الصراع بين التيارات الفكرية التي كانت تعد متصارعة ومتناحرة فكرياً وأيديولوجياً وحتى سياسياً وعقائدياً في ما قبل ذلك، وبدأت تتجه نحو التقارب والتوافق إلى حد ما هو حاصل بين القوميون والاسلاميون (ليس السلفيون الأصوليون منهم) أو بين الماركسيون والقوميون والإسلاميون، واتفاقهم أكثر من اختلافهم، والسبب يرجع بنظرنا إلى توحيد التحديات الداخلية والخارجية التي تستهدف الجميع دون استثناء وبخاصة

الهيمنة الغربية الأمريكية [الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية والثقافية والتكنولوجية] = باسم العولمة، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار التوازن في العلاقات الدولية، وتخلى الغرب عن دعم الحركات الإسلامية واستخدام المسلح منها في مواجهة المد الشيوعي القادم عبر أفغانستان وأصدقاء السوفيت في الوطن العربي، بمقابل توقف المد الشيوعي وتوقف دعم الحركات التحررية اليسارية في العالم بعامه والوطن العربي والإسلامي خاصة.

٦- أن قضايا الإنسان العربي وهمومه وتحدياته ومشكلات التخلف والتنمية والتقدم الاجتماعي، لم تنل حظها الكافي والواضح في أعمال الندوات والمؤتمرات الفكرية العربية، ولاتوجد صورة واضحة للأولوية في البحث الفلسفي واهتماماته، ولا يوجد فصل واضح لمشكلات الفكر عن مشكلات الواقع، وما يزال التشابك والتداخل في المشكلات قائما بين الذات والموضوع، بين الغاية والوسيلة بين الوعي الاجتماعي والفعل الاجتماعي، بين التراث والتجديد أو الأصالة والمعاصرة، بين تحديات الأنا وتحديات الآخر (نموذج المؤتمر الفلسفي العربي الثالث / بيت الحكمة العباسي / بغداد ٢٠٠١م، الفلسفة والإنسان في (ق ٢١م)، ونوري الموسوي، قضايا المستقبل العربي - أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن - أنطون زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة - نبيل على، المعلوماتية والثقافة العربية المعاصرة).

٧- أن البحث الفلسفي الراهن متأثر بواقع العلاقة بين السلطة والمعرفة أو المثقف والسلطة في المجتمع العربي، كما يتضح من ظاهرة المد والجزر لقضايا الإنسان العربي المصيرية مثل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتعدد مرجعيات السلطة والقانون، وعودة قانون الغاب إلى حياته اليومية وانحسار دولة المؤسسات المدنية، كل هذه مرتبطة بمدى قبول السلطة أو رفضها لتناول مثل هذه القضايا أو التعريض بها على الأقل.

٨- انحسار البحث الفلسفي العربي عن متابعة التطورات العلمية والمعرفية المعاصرة في العالم المتسارع في التطور والتغير، لانشغاله بهوموم الخاصة، الأمر الذي ضيق الخناق على موضوعات الفلسفة المعاصرة المتجددة، ودورانها في حلقة الموضوعات الكلاسيكية القديمة، كما أبانت عنه العديد من موضوعات الندوات والمؤتمرات التي أشرنا إليها آنفاً، وخلق حالة من الشعور لدى المثقف العربي قبل الإنسان العادي بعدم جدوى المعرفة الفلسفية في الحياة المعاصرة، ومن ثم عدم جدوى الإنشغال بالفلسفة دراسة وبحثاً وتأليفاً واهتماماً ومناقشة.

٩- أخذ جدل الأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة، و الأنا والآخر أقصى مدى في اهتمام البحث الفلسفي من حيث طول المدة الزمنية في مناقشتها على مدى قرنين من الزمن، فضلاً عن أخذها حيزاً واسعاً في تناول المفكرين والفلاسفة العرب المعاصرين على مستوى الأعمال الفردية أو الأعمال الجماعية: ندوات ومؤتمرات على الأقل فيما تم عرضه من أعمال في هذا الحيز من هذا البحث، مقارنة بالموضوعات المتصلة بواقع المجتمع العربي وقضايا التنمية والتخلف والتقدم والتحديات الناجمة عن التغيرات والتحولات العالمية المعاصرة نحو مجتمع المعرفة التي تأتي في المرتبة التالية.

١٠- يعاني المشهد الفلسفي في الوطن العربي (تأليفاً وتديساً وأنشطة أخرى) من موقف مجتمعي رسمي وغير رسمي سلبي تجاهه بدعوى أولى: أن الفلسفة تتعارض مع الدين كما يطرح الإسلاميون السلفيون للجمهور العربي بل وصل الأمر إلى تكفير المشتغلين بالفلسفة وتبديعهم في منابر المساجد والإعلام

وكتب الفتاوى وأشرطة الكاست، والدعوى الثانية: أن الفلسفة ترف فكري في العصر الراهن لا يتصل بالحاجة الاجتماعية للتعليم، ولالتنمية الاجتماعية في ظل التحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر - رغم تأكيد التقرير الدولية والقومية على أهميتها في منظومة المعرفة المعاصرة - ولم تعد الفلسفة تغري المشتغلين أو المتعلمين في المدارس والجامعات العربية أمام إغراء التعليم التطبيقي التكنولوجي الفني الذي يوفر فرص العمل للمتخصص به في سوق العمل العربية، يؤكد هذا الاستنتاج قلة المؤتمرات والندوات الفكرية والفلسفية، فضلاً عن تراجع أقسام الفلسفة والملتحقين بها، بل وصل الأمر إلى إغلاق عدد منها في العديد من الجامعات العربية، وتحويل أسماء البعض الآخر منها إلى أسماء تقترب من الدراسات الإسلامية، وتعرض المقررات الفلسفية في الأقسام الباقية إلى التعديل والتغيير (الأردن - اليمن - ليبيا - تونس) ومحرمية في دول أخرى (السعودية مثلاً) وباستثناء الكويت تتواجد الفلسفة بدول الخليج الأخرى على أضيق نطاق.

د) من جهة مكانة الفكر الفلسفي في برامج التحول نحو مجتمع المعرفة. (تقارير التنمية الوطنية والقومية) في تقرير ين للتنمية البشرية كلاهما عن مجتمع المعرفة، الأول: وطني، والثاني قومي: الأول الوطني: تقرير التنمية البشري الثالث في اليمن لعام ٢٠٠٤م الخاص بمجتمع المعرفة بمثلثها (الثقافة - التعليم - المعلوماتية) غاب الفكر الفلسفي بمكوناته الثلاثة (علم الكلام - التصوف - الفلسفة التقليدية) عن محور الثقافة إن في السياق المرجعي التاريخي للثقافة وعلاقتها بالتنمية موضوع الفصل الثاني من التقرير - رغم أثر الفكر الكلامي الواضح في التاريخ الديني والاجتماعي والسياسي لليمن منذ القرن الثاني الهجري وحتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري، وتجليه في ظهور الدويلات المذهبية والصراع بين التيارات الفقهية والكلامية والصوفية، وصلته بالظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وبخاصة بين القرنين الثالث والعاشر الهجريين، فضلاً عن جهود اليمن في حفظ التراث المعتزلي بعد أن كاد يضيع في بغداد مع انقلاب العباسيين على المعتزلة ومحاربة أفكارهم، وكذا دور الفكر الفلسفي في تكوين الحركة التنويرية في اليمن في عقد الثلاثينات من القرن العشرين - (رغم أن كاتب السطور) - وهو من معدي الأوراق الخلفية للتقرير: (محور الثقافة والتنمية موضوع الفصلين الثاني والثالث) قد ضمن موضوعاً كهذا في المسودة الأصلية للمحور، ولكن حذف من قبل محرري التقرير بدعوى أن ذلك يجدد الصراع الفكري والمذهبي في اليمن من جديد، ويضع التقرير في فصله الثالث (السياسات الثقافية ومؤسساتها في اليمن) الانتاج الفكري في العلوم الاجتماعية والانسانية في آخر الفصل وبما لايزيد عن سبعة أسطر يعترف فيها أن أبحاث وكتب ومجلات الفلسفة في آخر قوائم التأليف والبحث والنشر في اليمن رغم وجود أقسام للفلسفة في جامعات صنعاء وعدن وحضرموت تحتضن عدداً لا بأس به من أساتذة الفلسفة، وأرجع التقرير سبب ضعف حضور الفكر الفلسفي وتراجعها في المشهد الثقافي والعلمي في اليمن في الوقت الراهن إلى الموقف السلبي للمجتمع والمثقفين والسياسيين تجاه الفلسفة والمشتغلين بها وتحت وطأة تأثير مواقف وفتاوى التيار الديني السلفي الوهابي الذي هيمن على الساحة الثقافية والفكرية من السبعينات وحتى نهاية التسعينات وبخاصة في المحافظات الشمالية، وتعمم فكر هذا التيار على المحافظات الجنوبية بعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م لرغبة سياسية في مواجهة الفكر القومي واليساري والإسلامي المتنور الذي ساد في اليمن من ثلاثينات القرن العشرين. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٤: ٢٥-٦٣)

أما الثاني القومي: وهو تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، لا يتضمن هو الآخر الفكر الفلسفي

بصورة واضحة أو مستقلة ضمن الحديث عن الانتاج العلمي في الانسانيات والعلوم الاجتماعية من بين الانتاج الأدبي والفني - القصة والرواية - السينما - المسرح - الموسيقى، ويعترف التقرير بأن البحوث في الفلسفة والاجتماع والتاريخ في الوطن العربي فردية رغم وجود بعض الجمعيات، ولاتوجد مؤسسة عربية رسمية تعمل على تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، وأن الباحث العربي غير مندمج في مجموعة عربية أو عالمية، مما أدى إلى إحباطه وانكفائه في مشاغله الحياتية الفردية، وظهور حالة من اللامبالاة لا بإزاء القضايا العامة فحسب، بل وإزاء المسائل المعرفية ذاتها. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ٧٤-٧٦) وفي سياق تعريف التقرير للثقافة لايضمن الفكر أو الفلسفة ضمن مكون الثقافة وإنما يتحدث عن التراث الفكري بوصفه يمثل قطاعاً أساسياً في المركب الشامل للمجتمع العربي، لكنه يظل ظاهرة تاريخية ترتد وقائعه إلى شروط تاريخية ذاتية أو موضوعية، موضحاً أن النظرة إلى هذا التراث باتت مشكلة حضارية وثقافية أمام الواقع العربي الحديث، وبه ارتبطت جملة من المواقف المتعلقة بالشخصية التاريخية، والذات والهوية والخصوصية والأصالة والمعاصرة، والإسلام والحداثة إلخ وارتبطت كذلك بواقعنا العربي الحديث وبأمر التقدم والترقي أو الخروج من حالة التخلف أو الهزيمة، وغير ذلك مما يتطلب استلهاً أفكار دافعة للنهضة والتقدم. لقد تحدث التقرير عن العلوم الفلسفية بوصفها العلوم العقلية التي تشمل المنطق والفلسفة والطبيعة والطبية والهندسية والرياضية المنحدرة من اليونان إلى العرب بوصفها علوم دخيلة بتسمية العرب لها، وأنها ذات منهج توفيقي بين مركب النقل والعقل نشطت ما بين نهايات القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ونهاية الدورة الحضارية العربية الإسلامية، مشيراً بذات الصدد إلى التجربة الصوفية الذوقية الوجدانية التي مثلت مع الفلسفة العقلانية مظهر الحياة الفكرية العربية ببعدها الإنساني والميتافيزيقي والوجودي الأصيل للإنسان في العالم. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١١٤-١١٧) ومن مراجعة موضوع حال المعرفة في البلدان العربية لا إشارة إلى الفلسفة في خارطة التعليم الحالي الأولي المدرسي والجامعي والعالي رغم إشارة التقرير إلى أثر العلوم العقلية والعقلانية الرياضية والتجريبية في الازدهار الحضاري العربي الاسلامي في العصر الوسيط، وبالقدر نفسه يعترف التقرير بأن النموذج المعرفي العربي الراهن (يقصد الفكر العربي الحديث) تتجاذبه تيارات شتى ومناهج متعددة ترتبط بعوامل متعددة وتتصف بالتعارض والتناحر والتوتر والتشدد في أغلبها بين إسلامية متشددة وإسلامية إصلاحية وتقدمية تنموية، وماركسية، وليبرالية، وتقانية ووضعية، وغيرها من الاتجاهات الفكرية المنعكسة في السياسة وفي التاريخ والاقتصاد وفي الفلسفة والعلم وفي المجتمع تتناول موضوعات مشتركة مثل التقدم والتخلف والأصالة والمعاصرة، والأنا والآخر وهي متواترة منذ مايزيد عن القرن، وتعكس دوران العقل العربي حول نفسه دون أن تتجاوز ذاتها، ومكتفية بالعناوين العريضة، وذات فحوى شعاري استنهاضي بكائي نادب للذات وللحظ العاثر معا وملقيا اللوم على الغير دون التوجه نحو فهم الواقع العربي ومعالجة أوضاعه، ويعزز التقرير السبب في ذلك إلى دخول الهم السياسي على العمل الفكري وعلى تلقيه. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ٤٣-٤٥)

ب) من جهة علاقة الفكر الفلسفي بالواقع العربي ومشكلاته.

- في عصر الأنوار الأوروبي (في ألمانيا) إبان التناول (الكانطي) للصراع بين الكليات الجامعية. بين كلية اللاهوت وكلية الفلسفة، حيث مثلت الأولى: السلطة الدينية والمدعومة من السلطة السياسية، والثانية: تمثل البحث والثقافة الحرة، والمتمثلة بالفلسفة المعتمدة على العقل وحده، وليس على سلطة الدين وسلطة

الحكومة أو الدولة التي تعتمد عليهما الأولى. فكانت وظيفتها - أي الفلسفة - الرقابة على تلك المؤسسات في الوقت الذي تريد كلية اللاهوت أو السلطة السياسية أن تجعل الفلسفة (العقل) خادمة مطيعة لها، حتى تجرأ ورائها، وتخفي نورها، فضلاً عن فاعلية قوانين السلطة السياسية في تقييد حرية الفكر وتكبيل أغلالها. وفي الوقت الذي نجد الفلسفة - بطبيعتها - لا تخضع نظرياتها إلى إرادة حاكم، وإذا خصصت عملياً لنظرية ما، فيستحيل اعتبارها حقيقية، لأنها مفروضة من إرادة الحاكم. وقد كان للفلسفة بعد ذلك ما أرادت أن تفرضت قوانينها على قوانين سلطة اللاهوت الكنسي وسلطة الدولة والمجتمع. (حنفي، ١٩٨١: ٢٤٩-٢٥١)

- وفي عصر الأنوار الأوربي (في فرنسا مثلاً)، أبان دفاع (فولتير) عن (كالاس) ومحاولة إثبات براءة (ريقوس)، عن نموذج لسلوك المثقف تجاه طغيان السلطة وسلطة الطغيان، واعتبرت نموذجاً لعلاقة المثقف بالسلطة، حين نزل إلى الساحة العامة مقراً للحق، ودافعاً لشبهه، وأن ما حدث في (ق ١٩م) في فرنسا كان أقوى من حيث المشاركة الواسعة للمفكرين في الحدث، أو من حيث حجم تأثير القضية، مما كان كافياً لخلق حدث ثقافي جديد في تاريخ الفكر الغربي. ففي نظر المفكر الفرنسي، لا يمكن للنظام السياسي أن يبدوا إلا استمراراً للنظام الكوني، إذ أن تكون هناك سلطة، يكون هناك استعداداً طبيعياً لعالمنا البشري، ومن الممكن أن تصبح السلطة عمياً، لو أن شأن الناس ترك للقدر، أو للرغبات والعواطف التي تعكس فوضى في الدولة وفي الفرد، وضد هذا كانت سياسة المثقف. وما استفادته الفلسفة السياسية الفرنسية من موقف المثقف، أن الفرد كقيمة أولى: في ذاته، في مواجهة سلب السياسة في ذاتها. والقيمة الثانية: هو السعي الحثيث إلى وضع خط فاصل بين الفرد والسياسة، المواطن والدولة، الشخص والمجتمع، على أساس أن ما هو اجتماعي سياسي، سلبي لما هو فردي وشخصي، أي تأسيس سياسة الفرد ضد سياسة السياسة، أو سلطة الفرد ضد سلطة الدولة والمجتمع، وأن قيمة الفيلسوف - كذلك - هو بناء تفكير لدى الأفراد، يقوم بإزالة الأوهام وتحطيم الأصنام، وقهر الظلاميات. وأول ما يحطمه الفكر عند الفرد، هو وهم السلطة، وأن يضل المواطن عنيداً في فكره، مسلحاً بالتحدي، والتشكك المستمر، وبخاصة تجاه نوايا ومشاريع وأهداف السلطة الحاكمة. (الشيخ، ١٩٩١: ٣٢-١٤) ذلك في الغرب - وفي عصر الأنوار بالضبط - هو سياق طبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة. فما هو حالها؟ وكيف تتحدد في تاريخنا الاجتماعي والسياسي العربي القديم أم الوسيط أو الحديث والمعاصر؟

- ففي العصر الأول من تاريخنا العربي الإسلامي = (القرون الثلاثة الهجرية) كان العلماء، والفقهاء، والمفكرون متحررين، يؤثرون في السلطة ولا يتأثرون، لأنهم لا يعملون موظفين مع السلطة، وكان هؤلاء يؤتون ولا يأتون، ويأمرون ولا ياتَمرون، لعظم رسالتهم في الأوساط جميعاً.

- لكن في عصر التراجع، تحول الكثير من أولئك إلى موظفين. يأخذون رواتبهم من الدولة، مقابل قيامهم بوظائفهم الفكرية والعلمية، وفي مؤسسات دينية رسمية بدأ بالمسجد، ونهاية بالقضاء، ولهذا نشأ تيار فكري يبرر مظالم السلاطين، ويدعو لهم بالنصر، رغم ما يرتكبون من أخطاء وخطايا عظيمة في حق الأمة. وينسحب هذا على واقعنا الفكري والاجتماعي الراهن. - فرغم التحولات الكبيرة - فقد تراجعت الدعوات المتحررة من أوهام السلطة واستبدادها، والرافضة للظلم والقمع، والتي بدأها الكواكبي، والأفغاني، والطهطاوي، والتونسي، وابن باديس. (عمارة: ٢٧٤-٢٧٥) ثم ظهرت أفكار وتيارات فكرية ذات طابع استحيائي - تراجعي مداهن، بحكم المحددات التي أوثقت الفكر والمفكرين، وقيدت عقولهم قبل ألسنتهم. فكانت علاقة الفكر والثقافة بالسلطة رهينة محددات لا يستطيع الفكر معها أن ينطلق إلى ما ورائها، ليجعل من الحقيقة هي

السلطة، المنبئة في كل مكان، وأن العقل منذ أن ولد، وهو يريد آلة تعذيب مسلطة على رقاب الأقليات، - كما يرى (فوكو، وسيرس) من فلاسفة الألمان. (الشيخ: ١٨٤) وأن فكرنا الديني أو الفلسفي المحافظ، أو الليبرالي عبر رموزه ما يزال يمارس أسلوب التبرير الذي كانت تمارسه الكنيسة للنظام الإقطاعي السائد في العصور الوسطى، بل ويشارك فكرنا - السلطة السياسية والدينية - الرأي تجاه الثائرين على الظلم، بأنهم مارقون وملعونون من عند الله، وتسوغ الرضوخ للظلم والرضاء به في الحياة الدنيا بأنه مفتاح رضوان الله بالآخرة - تماماً- كما فعلت المسيحية. (قطب، ١٩٩٣: ٧٤ بتصرف)

- وأول نتائج هذه العلاقة على الواقع الفكري والاجتماعي المعاصر، هي تلك العوامل التي تعيق خلق ضوابط تحدد مهمات كل من العقل العربي والسلطة، من مثل: تمزق أواصر الأمة، وتنازع الطائفية، والعصبية والعرقية، وحتى تمدن السلطة بكل أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، غير متوحدة في صدورها عن العقل العربي المتأثر بهذه السلطات. فالأوروبيون تمسكوا في القرون الوسطى بتراث اليونان واللاتين، تمسكاً جعل الفلاسفة يعيدون - من البداية - خلق ما فعله الفلاسفة الأقدمون، وهو ما لم نفعله نحن مع فلاسفة العرب والمسلمين، بل وجدنا أن الهوية عميقة بين الفلسفة العربية الإسلامية والفلسفة الأوروبية، وفات جميع المعنيين بالفلسفة، أن الفلسفة الأوروبية إنما هي وليدة تأليف جديد لقراءة التراث الأوربي القديم والوسيط على نحو يساق أحكام الصلة بين العقل والسلطة. (الاعسم، ١٩٩٩: ١٧-١٨)

- وثانيها: ترسيخ فكرة السلطة في إرثنا الثقافي والاجتماعي، ذلك أن مجتمعنا العربي في أصله: إما زراعي، وإما قبلي، وفي كلتا الحالتين يكون مجتمعنا تقليدياً، ميالاً إلى التقيد الحرفي بسلطة القديم الموروث والشائع والمشهور، وينظر إلى التجديد على أنه بدعة، وإلى تحدي التقاليد على أنه هرطقة، وبخلاف فقدان السلطة وانهارها في المجتمع الغربي الحديث حتى في الأسرة إلى حد ما، لكن في مجتمعنا العربي ما يزال للسلطة مجال في السياسة والاجتماع والفكر، ويزيد عما هو مطلوب في عصر يتسم بالتجديد والتغير السريع. (زكريا: ١١٧)

- وثالثها: (السلطة الفكرية للمشهورين)، فقد وقع خطابنا الفلسفي تحت تأثير نوع آخر من السلطة تعيق انطلاقه، وهي أشبه بالسلطة التقليدية التي لا تناقش، والذي تخضع له، بناءً على إيماننا بأن رأيه هو القول النهائي الذي يسمو على معرفتنا، وهو خضوع اتكالي ينم عن العجز والافتقار إلى الروح الإبداعية الخلاقة، وهو الذي حاربه عصر النهضة، وحارب معه كل سلطة عقلية سائدة تركزت عناصرها على الشهرة، مثلما كان فكر أرسطو سلطة ومصدر أساسي في المعرفة لمدة (خمسمائة عام) في أوروبا الوسيطة، وأن التقادم الذي يحتل مكانة في الفكر بحكم عمقه في التاريخ، والانتشار الذي يكسبه الثقة الزائدة بزيادة عدد المؤمنين به، عادة ما يدعم الرأي ويؤيده إذا اتفق مع رغباتنا ويتعارض إذا تصادم معها أو أحبط أمانينا. (زكريا: ٨١-٩٢)

- ورابعها: توحيد الموقف المعادي من الفلسفة. فإذا كانت الكتابة في حد ذاتها سجيئة شبكة معقدة من العلاقة السلطوية، فإن الفلسفة بخاصة تقوم على مصارعة عقلية لاستبداد هذه الشبكة من أجل البقاء، لأنها الحرية = (حرية الفكر - حرية الكلمة - حرية الحياة والموت)، والقاتل لها مجموعة من المعطيات المختلفة، تارة علمية وتارة سياسية وأخرى دينية، وترتدي ثوب معقولة الفكر، ومنطق الواقع، فباسم العلم الرياضي يتم إعدام الفلسفة، لأنها حديث لا طائل منه، وباسم السلطة السياسية أو الدينية يحاكم الفيلسوف، لأنه مفسد للشباب، والهدف من قتلها وإعدامها هو محاولة لإعدام الحرية. كما أن ماهية السلطة معضلة تؤثر

الخلاف، وحضورها في كل حقل اجتماعي، وكل نسيج عقلي داخل كل العلاقات. والسلطة متنوعة داخل مجموع المؤسسات البنى الاجتماعية، ومتشابكة داخل النسيج الاجتماعي، - وكما يرى (فوكو) - فهي ممارسة قبل أن تكون جهازاً أو مؤسسة، فتأخذ شكل الصراع المتقلب والمستمر في آنيته، وهذا الصراع ينتج أجهزة قمعية وعقلية تحاول السيطرة على هذه الصراعات وهي متنوعة داخل القبيلة، وداخل المجتمع، تقوم على القهر والرعب والعنف، وتمارس مع احترام القوانين الشرعية، وضد كل مبادرة لحرية الفرد في التعبير، والتفكير، والرأي، والتقدير، وتحويله إلى وسيلة أو أداة في أي مشروع يراد تمريره، دون استشارته أو معاملته، كفرد حر في تصرفاته، كما تقوم على جدلية الحرية والعنف والقسر بنوعيه الأيديولوجي، والعنيف. (التركي، ب.ت: ٥٦-٥٩)

وخامسها: ممارسة الوصاية على المثقف - المفكر، وذلك بوضع خطوط حمراء لا يمكن له أن يتجاوزها في تفكيره، فضلاً عن وضع مناهج وأيديولوجيات رسمية تفرض عليه الالتزام بها، حسب طبيعة الأيديولوجيا الرسمية القائمة. فبعد أن همشت الثقافة الدينية، وارتفع منسوب الفكر العلماني وازدهر، تراجعت الدولة عن القيادة الثقافية والفكرية للمجتمع، وارتبط المثقفون بالدولة وظيفياً، وخضعوا لتقلباتها السياسية وارتبط الفكر الجديد بثقافة النفط ووسائل اتصالها. (العظمة: ٢٦٨ بتصرف)

وسادسها: تراجع دور المفكر العربي بفعل التراجع الثقافي في المجتمع العربي. فقد رأى بعض الباحثين أن مثقف عربي أقدم على إحراق كتبه ونتائج دراساته، بحجة أن المجتمع الذي يعيش فيه بلغ درجة من الانحطاط الثقافي، تعذر معها على المفكر أن يلعب دوراً إيجابياً في توجيه الأمور، مما حدا بمناداة البعض بوجود مقاطعة المفكر العربي للسلطة، لأن السلطة (بنظره) ليست بالمفهومين الوطني والقومي جيدة، وانفرد آخر برأي مغاير لهم، وهو ضرورة مد الجسور بين المفكر والسلطة، ولكن وفق معايير الصدق والوضوح، وسلامة الهدف، وهذا ما لم يتوافر الآن في محدد هذه العلاقة، وستظل المشكلة مطروحة على أساس ميتافيزيقي يصعب شخصته في علاقة اليوم. (التير: ٢٧٢-٢٧٧)

وسابعها: اتساع الفجوة بين المفكر وصانع القرار، بسبب نظرة السلطة التبسيطية للمشكلات المجتمعية في المجتمع العربي. ذلك أن السلطة في كل قطر عربي تتخذ موقفاً من القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية يتسم بالبساطة، وعدم التعقيد، وتسهيل مهمتها، بحيث ترى عدم الحاجة إلى البحث والدراسة، لذلك تصدر قرارات حول المسائل المتعلقة بحياة الناس، دون أن تكون مبنية على معطيات ونتائج البحوث والدراسات العلمية، رغم قناعتها بأهمية البحث العلمي، ولكن أهمية متدنية. والسبب حصر الخيارات أمام الباحث العلمي من جهة، وانقسام الباحثين والتنازلات التي يقدمها بعضهم أسهمت في تهميش دورهم من جهة أخرى، ومن ثم لم يتمكن - لا أولئك المتعاونون مع السلطة، ولا الواقعون على الحياد خارج الأطر المؤسسية - من تضيق الفجوة التي تفصل بين الباحث = (المفكر - المثقف)، وبين صانع القرار في بلدانهم. (التير: ٢٧٤-٢٧٦)

وثامنها: أسبقية القرار على البحث العلمي، أو عدم الاعتماد عليه. - رغم تفاؤل بعض الباحثين - بالقول «لست أعرف مشكلة اقتصادية واجتماعية، عجز الخبراء العرب عن تقديم حل لها، وأحياناً أكثر من حل وأكثر من بديل، عبر المنات من الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على الساحة العربية سنة بعد سنة، تموج بالمقترحات، والمشاريع والقرارات، حول هوموم الوطن وقضايا الإنسان العربي المعاصر ومشكلاته، وتفرز الحلول والبدائل

بهذه المشكلات على مستوى من الموضوعية والنضج والواقعية. إلا أن اللائمة تلقى على عدم أخذ السلطات بهذه التوصيات والنتائج، ولا توظيفها لترشيد القرار، والسائد في الوطن العربي حالتين: حالة يسبق فيها البحث العلمي القرار، ولكن لا يؤخذ به كثيراً، وحالة يلحق البحث العلمي بالقرار، بحيث لا يفيد منه، وهي علاقة معكوسة. (عز الدين، ١٩٨٣: ١٢٧)

-وتاسعها: تقدم ردود الأفعال والمبادرات السياسية وال جماهيرية والشعبية والانفعالات الثورية على الفكر والمعرفة والثقافة رغم تخلفها عنه في الرؤى والطروحات (العقلانية - النقدية)، والتي شاعت في أوساط مفكري مشرق الوطن العربي ومغربه -، نتاج لأزمة العلاقة ومحدداتها والتي ألقت بظلالها على الفكر العربي المعاصر، وهي أزمة لا يمكن فصلها عن مؤثراتها الذاتية والموضوعية، التي انتهت بالتجارب السياسية، والأجوبة الفكرية معاً، إلى متاهات، أسهم البرنامج الغربي في استمرارها وإعاقة الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، فضلاً عن إعاقة العقل العربي عن تحمله مسؤوليته الفكرية والنقدية. (الجابري، ١٩٩٧: ٣٤٦)

-وعاشرها: تبدل المواقف، وتباين الرؤى بين المفكرين العرب داخل السلطة وخارجها. فالأحزاب ذات الرؤى الأيديولوجية، أو التي لديها نظرية في الحكم والسياسية = (الإسلامية - الماركسية - الليبرالية - القومية .. الخ) مثلاً، قد تجدها تدافع بحرارة عندما تكون في صفوة المعارضة عن حتمية اختلاف الآراء والتوجهات، من منطلق أن ذلك ضروري، لإثراء الديمقراطية، ولكنها تتراجع عن هذه الطروحات، أو تضرب بها عرض الحائط إذا ظفرت بالسلطة، أو فيما بينها، أو داخل أفرادها، وقد تنكل بالقوى والتيارات التي تختلف معها، إذا تمكنت من ذلك شبيه بما حدث في الماضي مع المعتزلة ومعارضهم في عهد المأمون والمعتصم. (المنوفي، ١٩٨٥: ٧٠)

ج (من جهة المواقف بين الفكر والسلطة من قضايا تحديث المجتمع العربي: حدد الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، أهم القضايا التي يختلف عليها المفكر مع السلطة، سواء قضايا الفكر والثقافة والسياسة، أو القضايا التي ما تزال محل جدل حول تبنيها من عدمه. وتتصل بمبادئ التحديث، ومقومات النهوض بالمشروع النهضوي الحضاري العربي المعاصر، ومنها:

أ (مسألة الديمقراطية وحضورها أو غيابها في الفكر السياسي العربي المعاصر. مثل: مفهومها - ومضمونها وهل تمنح أم تنتزع؟ - وكيفية ممارستها، وعلاقتها بالحرية تلك الحرية التي ليس للفلسفة من موضوع إلا هي، ولا غاية لها إلا التحرر، وهو ما يفتش عنه فكرنا الفلسفي المعاصر، - بحسب (د.حسن حنفي) -. والحرية التي يطرح مضمونها وأهدافها، وجوانبها، وكيفية ممارستها خطابنا الفلسفي، يتسم طرحة لها - بنظر (د. هشام غصيب) - بالتهويل، والعمومية، وعدم تحديد نوع الديمقراطية، وعدم تشخيص إمكانات المجتمع العربي المعاصر. فضلاً عن المتناقضات الجدلية التي تتخذ ألواناً من الديمقراطية، وتحاول أن تجعلها تتعايش مع أقسى أنواع الاستقلال، والاغتراب والشقاء، كما يتصل هذا الموضوع بالمحاولات المستمرة لإجهاض ما تبقى من الديمقراطية العربية في القرن العشرين، ومطلع القرن الواحد والعشرين، من مثل: تبني الديمقراطية الشعبية التي تعبر عن شعبية السلطة والحاكم، والتي لم يفسح لها المجال، بسبب ضغط العامل الخارجي، وفرضه البديل في التجربة الديمقراطية التي ترتبط بالليبرالية تدريجياً من جهة، والعولمة المزعومة من جهة أخرى. (الجابري، ١٩٩٧: ٣٥٦-٣٦٤)

ب (استقلال الفكر والثقافة عن السلطة، على الرغم أن القضية ليست في فصل العقل والحقيقة العقلية

والعلمية والفكرية عن السلطة، لكن ما يطرحه أويحاول طرحه الفكر الفلسفي هو: مقاومة كل إرادة للقوة التي ترمي إلى الهيمنة. وإذا كان اعتناق الحقيقة، وتحررها من كل سلطة أمر مستحيل - بنظر البعض - لأن الحقيقة سلطة، فإن الأمل في فصل سلطة الحقيقة عن أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتي تعمل الحقيقة حالياً في إطارها، حتى لا يلغى العقل، ويتحول النشاط الإنساني الفكري والذهني إلى أسطورة، وتصوف غيبي، وتفكير إيقاني، وتفكير فوق، تختلط فيه الأيديولوجيا بالنزعة الطائفية والعصبية القبلية والعشائرية، فيعجز عن تصور المستقبل المشرق الذي سوف يكون جزءاً منه. (فوكو، ١٩٨٠: ١٣٦)

ج) حرية الإنسان العربي، بين الحتمية وسلطة القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية والسياسية والدينية والتشريعات القانونية. ففي حين يجادل الخطاب الفلسفي العربي عن حتمية الحرية وإقناع السلطة بهذه الحتمية بغية خروج إنساننا من الخوف والإتكالية، التي تشل طاقاته الفاعلة، فإن السلطة تراهن في رفض هذه الفكرة على ضرورة ربطها بالقيم السائدة، والتصورات المهيمنة سياسياً واجتماعياً، بوصفها أداة تحديد علاقة الفرد بالمجتمع والسلطة، وأداة ضرورية لاستقرار المجتمع، لاستمرار السلطة السياسية. ولا تقبل السلطة توافق مبادئ الحرية مع القيم السائدة، وعدم تناقضهما في حقيقتهما ومقاصدهما، ولم تقتنع أن الحرية ظاهرة صحية، لترسيخ قيم الديمقراطية، وإيجاد مناخ صحي للابتكار والإبداع، لأن حتمية البقاء للسلطة واستمرارها - بنظرها - مرهون بمصادرة الأفكار والآراء المخالفة، ولم تسلم بأنها مقياس لمصاداقتها من جهة، وشرط للدخول في عصر التقدم من جهة أخرى. فكانت آثارها متجلية في طروحات الخطاب الفلسفي، والتي تحاول - ربما عبثاً - ربط العقل بالحرية، وربطهما بالمصير، والرفض لكثير من المسلمات الكلية المفاهيمية أو الأيديولوجية، والتي لم يتوفر لها المناخ العام أن تمثل سلطة يقودها المثقف ويضغط بهما على السلطة، للتوجه نحو الديمقراطية، والعدالة والمساواة، وحقوق الإنسان، وفق منظورها الإلهي، أو الإنساني، ومن ثم تشيد الكيان الوحدوي على أعمدة وأقواس تمثل الإرادة العامة للشعب العربي. (جعيط، ١٩٨٨: ٧٥-٧٧)

د) عقلنة الخطاب الديني والشرعية الإسلامية ومقاصدها. وهي من أكبر القضايا والجوانب المؤثرة في الخطاب الفلسفي، لأنها تشكل قضية جدلية = (صراعية)، بين الثقافة أو الفكر العقلاني العربي المعاصر من جهة، وبين السلطات التي تمثل مرجعية شرعية، للخطاب الديني من جهة أخرى. من هنا وجد الخطاب العقلاني نفسه أمام مشكلة وأزمة أثرت عليه، من خلال سلسلة التراجعات والاعترافات بالأخطاء السابقة، والتردد كثيراً في إدراجها ضمن طروحاته وانتاجاته. وأن تناول بعضاً من قضاياها، فعلى قدر كبير من التحفظ، والاستحياء تنتهي بالغموض في أغلب الأحيان.

هـ) وهناك جوانب أخرى، ذات طبيعة جدلية - صراعية - حوارية، بين الفكر والثقافة العقلانية المعاصرة، والقوى والسلطات الاجتماعية المحافظة، من مثل: الحداثة، ومقومات التحديث والإفادة من الفكر العالمي في جوانب المعرفة والعلم والثقافة والتقانة. - سوف نشير إلى بعض منها - في المبحث القادم -، فضلاً عن موضوعات كبيرة تتصل بالهوية، والقومية، والدولة والوطن، والثقافة، وتباين تصورات المثقفين والمفكرين في كيفية التعامل معها، وتعدد الطروحات المتصلة بها، وتحديد طبيعة العلاقة الجدلية بين مكوناتها من جهة ومكونات الهوية والثقافة العالمية من جهة أخرى. وبعبارة أخرى: جدلية الأصالة والمعاصرة كإحدى

المحاور الأساسية في اهتمام الخطاب الفلسفي العربي المعاصر.

٤ - الخاتمة : رؤية للنهوض بمشهد الفكر الفلسفي ودوره في ظل مجتمع المعرفة المعاصر .

١-٤ - فيما يخص الفكر الفلسفي العربي الراهن.

- إعادة النظر في النسق المنهجي والمذهبي والنقدي للفكر الفلسفي بما يتفق ووظيفته في نسق المعرفة المعاصرة.

- ديناميكية الفكر الفلسفي مع المشكلات والتحويلات الحياتية، والخروج من دائرة الاغتراب الذي يشغل الفكر بالغيات البعيدة هروبا من مواجهة المشكلات والاجابة على التساؤلات الانسانية، وسد أغراض النقص من أجل تجاوزها وفق ما يملكه الفرد والمجتمع من إمكانات.

- تميز النقد الفلسفي بالحركة محل السكون، والصيرورة محل الوجود، والتغير محل الثبات، والنسبية محل الإطلاق، والتسامح أو الانفتاح محل التعصب والإنغلاق .

- استخدام منهج الإستقراء والقياس الاستقرائي العلمي في البحث الفلسفي المعاصر وقضاياها (المنطق والميتافيزيقا والاخلاق) من أجل مواكبة المتغيرات المعرفية والمشاركة في حل مشكلات الانسان العربي وتحدياته اليومية، والاسهام في تحقيق هدف التحول نحو مجتمع المعرفة. بدلا من البقاء رهن التراث الفلسفي ومباحثه القديمة.

- إزالة القطيعة المنهجية والموضوعية بين الفلسفة والعلم في منظومة المعرفة والثقافة العربية المعاصرة، وإقامة صلة تفهم عميقة عميق، بوصف الفلسفة العلم الكلي وفروع العلم الأخرى علوما جزئية، مع الاهتمام بفلسفات العلوم ومنطق ومناهج البحث العلمي في المجالات والتخصصات العلمية الأخرى في الجامعات والكليات والمعاهد العربية.

- تعزيز دور المنهج العلمي في البحث والنقد الفلسفي، ليس بتطبيق خطواته وإجراءاته واصطلاحاته، بل الالتزام بقيمه التي تحث على الاشتغال به، وتساق ممارسته، وتلاحق نتائجه، فهي تتبدى في روح المخالفة أو الرفض التي يكشف عنها التصدي للمشكلات، إما بطرحها من جديد وإما بحلها حلا غير مسبوق، شريطة إنكار أي سلطة خارج البحث.

- توسيع نطاق مجال الفكر الفلسفي في نطاق منظومة العلم والمعرفة والثقافة العربية المعاصرة، ليس في نطاق التراث الفكري وتاريخه، بل في نطاق السياسة والايديولوجيا والمعرفة المعاصرة (الهندسة الاجتماعية والتربية والاخلاق ولاقتصاد والبيئة وعلم الأحياء والفيزياء الذرية، والتقانة الحيوية والبيولوجيا الاقتصادية والنظم الخائلية والفكر الاعلامي والهندسة الوراثية وفلسفة التاريخ والحضارة والأنثروبولوجيا وعلم النفس الفكري والثقافي، وعلم الأجناس وتاريخ الأديان و الثقافات الانسانية إلخ) فضلا عن الاتجاه نحو البحث الفلسفي المقارن بين الأفكار والمعتقدات والثقافات والمذاهب والتيارات الفكرية في العالم.

- تشجيع النظم السياسية ومؤسسات التربية والتعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي للفلسفة في الوطن العربي تدريسا وتأليفا وبحثا على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وتوضيح أهمية الفلسفة ودورها في المجتمع، وعلاقتها بالحضارة الانسانية عبر التاريخ، وتشجيع الالتحاق بأقسام الفلسفة أو توسيع تدريس بعضا

- من مقرراتها في المدارس والمعاهد و الأقسام العلمية غير الفلسفية في الكليات والجامعات العربية، وتوفير الكادر التدريسي ودعمه وتوفير الدرجات الوظيفية للمتخرجين في الجهات والمؤسسات الخدمية المناسبة.
- توفير مناخ الحرية الفكرية للفكر الفلسفي بتنوع مذاهبه وتياراته، وخلق علاقة بين المثقفين عموماً والفلاسفة خصوصاً قائمة على أساس من الحوار وتقبل الاختلاف في الرأي وليس الخلاف من أجل الإبداع، ولاسهام الفاعل والتفاعل الثقافي الايجابي فيما بيننا أو مع غيرنا.
- إتاحة النظم السياسية العربية الفرص أمام الفلاسفة والمفكرين العرب لأقامة وتوسيع الجمعيات الفلسفية الوطنية أو القومية، وتشجيع انتظام عقد مؤتمراتهم الفلسفية القطرية والقومية وتسهيل وتمويل عملية الانتقال والتواصل وإقامة أعمال علمية وبحثية مشتركة للتقارب بينهم، والوحدة الفكرية سنداً للوحدة الاجتماعية العربية.
- إعادة صياغة العلاقة بين المثقف والسلطة وقيادة الثقافي السياسي أو استقلال الثقافي عن السياسي من أجل إطلاق الطاقات الإبداعية، وتمكن الفكر والثقافة المتحررة من صياغة المشروع النهضوي العربي المنشود.
- ٢-٤ - فيما يخص رؤية الفكر الفلسفي للتحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر .
- الاهتمام بالانسان العربي وقضاياهم وهمومهم الحياتية، بوصفه الأساس في التنمية الشاملة في مجتمع المعرفة وسيلة وهدفاً، بدأ بإشباع الحاجات البيولوجية، وانتهاء بالحاجات المعرفية والفكرية والروحية.
- إطلاق الحريات العامة (الرأي والتعبير والتنظيم والمعرفة) وضمانها بالحكم الصالح أو الرشيد.
- نشر التعليم بصورة كاملة ومجانيته والتركيز على التعليم النوعي والمستمر والتعليم في الطفولة المبكرة.
- تعميم التعليم الأساسي والزاميته ومدد زمنه إلى عشر سنوات على الأقل، مع نسق دائم لتعليم الكبار.
- العناية الخاصة بالتعليم العالي وحكمه وإدارته، وإصلاح بنيته ونشره كما ونوعاً.
- توطين العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقني في العالم العربي وتوظيفها في جميع الأنشطة المجتمعية.
- التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، واللاحق في عصر المعلوماتية.
- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير، يحرر التراث من جموده ويتفاعل مع العناصر الإيجابية للمعاصرة والحداثة.
- إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة ودعمه، والانفتاح العقلاني الإيجابي على الثقافات الانسانية الأخرى.
- النهوض باللغة العربية وحفز التعريب والترجمة من وإلى اللغات الأخرى، عبر مراكز متخصصة تنتشر في التجمعات الجغرافية العربية، وفتح فروع لها في كل قطر عربي على حدة لمواكبة متغيرات العلم والمعرفة المعاصرة باللغات الأخرى، وإيصال رسالتنا الإسلامية الانسانية إلى الآخرين، وإزالة المفاهيم الخاطئة عنها.
- إصلاح الخطاب الفكري الإسلامي وعقلنته بما يتفق وأهداف ووسائل الاسلام الصحيحة في قضايا الجهاد،

والعلاقة بين المسلمين وغيرهم، واحترام التنوع المذهبي - الفقهي - الفكري، وحق الاجتهاد، والتقليد الواعي، ورفض التطرف والغلو والعصبية، واتباع منهج الاعتدال والوسطية في حياة الانسان المسلم وسلوكه الديني والدينيوي.

- تحفيز الفكر الساسي والنظم الساسية والاجتماعية والثقافية والتربوية العربية على تبني ثقافة الوحدة العربية في ممارستها النظرية والعملية (فكراً وسلوكاً) وتعزيز ودعم مقومات الوحدة العربية من خلال المشاريع العربية المشتركة في المجالات المجتمعية المختلفة، بوصفها وسيلة أمتنا للدخول في مجتمع المعرفة المعاصر، ودعم موقف أمتنا وتعزيز دورها الفاعل في ظل التكتلات الدولية التي يشهدها العالم اليوم.

هوامش ومراجع البحث :

(١) أنظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ص ٣٦-٤٢ . وقارن: مقدمة مطوية المؤتمر العلمي الأول، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس مسقط، ٢٠٠٧م، ص ١.

(٢) بتصرف من: عثمان بن طالب، السلطة والمثقف والمجتمع، (بحث) مجلة الثقافة الجديدة، ط وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد (٦)، ١٩٩١م، ص ٧٠.

(٣) د. سلامة حجازي، نحو مشروع ثقافي عربي، (بحث) مجلة الثقافة الجديدة، مرجع سابق، ص ٥٥، ٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٦-٥٩، بتصرف.

(٥) د. غانم الهنا، من أيديولوجية السلطة إلى الدولة، بحث مجلة اليمن الجديد، صنعاء، العدد (٦) يونيو، ١٩٨٨م، ص.ص. ١٩، ١٣، ٢٦.

(٦) غرامشي، (مختارات) جمع: (كارلوساليناري، وماريوسينيل) ترجمة: تحسين الشيخ، ط ١ دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٢٠٦.

(٧) د. عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، ط ١ دار التنوير، بيروت، ب. ت. ص ١٧٢، وقارن: ناجي علوش، المثقف العربي والنضال القومي، مجلة الوحدة، ص ٦٠، نقلاً عن د. نهى حجازي، بين نص السلطة وسلطة النص، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع (٣٧)، ١٩٨٩م، ص ٢٨٢.

(٨) د. نهى حجازي، المرجع السابق، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٩) د. هشام جعيط، ضمن لقاءات فكرية، مجلة الإكليل، ط وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد (٤، ٣)، ١٩٨٨م، ص.ص ١٧٣-١٨٢.

(١٠) عن (د. خلدون النقيب) ضمن تعقيبه على (العولمة في التاريخ) ضمن (العرب والعولمة)، ط ٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٤٤٨، ٤٤٩.

(١١) د. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي (ندوة) ط ٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

- ١٩٨٥م، ص ٢٤-٢٦، ص ٦١.
- (١٢) المرجع السابق، ص. ص، ١٣٧-١٤١.
- (١٣) انظر: د. يوسف نور عوض، نقد العقل المتخلف، ط ١ دار العلم، بيروت، ١٩٨٥م، ص. ص ٩-١٢.
- (١٤) انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٥٤)، ٢٠٠٠م، ص. ص ٢٨-١٤. وقارن: لسترر، وبراون، تحليل الشرك الديموجرافي، عرض: أبو المجد حركة مجلة عالم الفكر، العدد (٤) مج (٢٠)، ١٩٩٠م، ص ٢٢٥.
- (١٥) د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص ١٦١. وقارن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط ١ مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م، ص. ص. ١٨١-١٩٥.
- (١٦) بتصرف من: لسترر، وبراون، الشرك الديموجرافي، مرجع سابق ص ٢٢٦، ٢٣١.
- (١٧) د. محمد الأطرش، العرب والعولمة! ما الحل؟، ضمن: العرب والعولمة، ط ٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٤٣٠-٤٣٣. وقارن تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣م، ص. ص ١٣١-١٣٨.
- (١٨) أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣م، ص. ص ١٤٥-١٥٤. وقارن: عدنان حافظ جابر، العقلانية والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ١٣٣، ١٣٢.
- (١٩) بتصرف من المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٦. وقارن: د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي، ص ١٧.
- (٢٠) د. محمد المحمودي، النظام الإعلام الجديد، ص ٣٣٦.
- (٢١) بتصرف من د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي، ص ١٦١.
- (٢٢) د. حسن حنفي، الكيان الصهيوني والمسألة اليهودية م/ العربي، الكويت، ع/ ٤٨٦ / ١٩٩٩م، ص ٣٣.
- (٢٣) د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ص ٢٦٨.
- (٢٤) د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، ص ٧١ وما بعدها.
- (٢٥) د. محمد عمارة، التراث والمستقبل، مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٨٠.
- (٢٦) د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن، ص ١٧، ٢٨. وقارن: د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط ١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٣٠، ٣١.
- (٢٧) د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٠٩-١١٧، ص ٦٠ بالطبعة القديمة.
- (٢٨) المرجع السابق، الطبعة القديمة، ص ٤٤٧، ٤٤٨. وقارن: المراجع رقم ٢٠١، ٢٠٧.
- (٢٩) انظر: د. مصطفى حجازي، التفكير الابتكاري، (بحث) مجلة الفكر العربي، ط معهد الإنماء العربي، بيروت، ع (٢١) لسنة ١٩٨١م. ص ٣٧٩-٣٨١. وقارن: ما سبق: روجيه جارودي، الأصوليات المعاصرة، ط وترجمة دار عام ألفين، باريس، ١٩٩٢م، ص ١١ وما بعدها.

- ٣٠ د. أحمد سعيدان، العلوم الطبيعية والإنسانية، مرجع سابق، ص ٢٥. وقارن د. يوسف نور عوض، نقد العقل المتخلف، مرجع سابق، ص ١١، ١٢.
- ٣١ د. مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص ٣٨٣.
- ٣٢ د. علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، ط ٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٢١٨، ٢١٩.
- ٣٣ د. محمد عمارة، التراث والمستقبل، ص ٣٢٧-٣٣٠.
- ٣٤ د. عبدالله الفلاحي، واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية (ضمن ندوة) واقع البحث العلمي في اليمن، صحيفة الجامعة، جامعة تعز، عدد (٢٠، ٢١) كانون ثاني، ٢٠٠١م، ص ٨٩.
- ٣٥ انطون زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة، عرض: (محمد الميراياتي) مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٤)، ٢٠٠٠م، ص ١٤٤، ١٤٥.
- ٣٦ يشير التقرير إلى التقدم البطيء والنسبي لمنظومة اكتساب المعرفة ومدى كفايتها في البلدان العربية، بين ٢٨-٤١٪ والمتمثلة في (حرية اكتساب المعرفة، واشباع الحق في المعرفة، وكفاية مجالات المعرفة، وخدمة اكتساب المعرفة، ومتابعة مختلف تطور المعرفة في العالم، وانعكاس التنوع الثقافي للمجتمع في اكتساب المعرفة، والتحسين في مجالات المعرفة في العشر سنوات الأخيرة) والحال نفسه في حصة الفرد وإسهام الوطن العربي في التقانة وتكنولوجيا المعلوماتية المختلفة ملكية وبرمجة وتوظيف واستخدام وتعليم وتسهيل اقتناء بين أفراد المجتمع ومؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي. انظر تقرير التنمية السابق، ص ٥٥-٦٥، وص ٨٨-٩٥ للمزيد من التفاصيل، وقارن: انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، ص ١٤-٢٤.
- ٣٧ بتصرف من د. محمد عمارة، التراث، ص ٣٤٠، ٣٤١.
- ٣٨ انظر: د. علي الجابري، العقل العربي بين قرنين، مجلة الآداب، بغداد، ع(٤٢)، ١٩٩٧م، ص ١١٩.
- ٣٩ أيضاً، ص ١١٩، ١٢٠.
- ٤٠ حسن محمد طوالب، الحركات المتطرفة في المجتمع العربي، (بحث) مجلة دراسات اجتماعية، بغداد، العدد (٥) لسنة ٢٠٠٠م، ص ٢٠٢، ٢٠١. ود. محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، ص ٣١، ٣٠.
- ٤١ د. سعدون حمادي، معوقات التفكير في النهضة العربية، ضمن: قضايا إشكالية، ص ١١-٢٦.
- ٤٢ أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سابق، ص ١١١-١٢٨. وقارن: د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي، مرجع سابق، ص ١٦١.
- ٤٣ د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلوماتية، ط عالم المعرفة، عدد (٢٦٥)، ٢٠٠١م، ص ٦١.
- ٤٤ د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن، ص ٦٦.
- ٤٥ د. عبد الستار الراوي، العقل العربي المعاصر، ضمن مكانة العقل في الفكر العربي، ص ٢٩٧، ٢٩٦.

- ٤٦) د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص ١١-١٥.
- ٤٧) د. أحمد سعيدان، العلوم الطبيعية والإنسانية، (بحث) مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٤٨) د. الجابري، المصدر السابق، ص ٩-١١، ص ٣٤، ٣٥.
- ٤٩) انظر: جسن حنفي، الكيان الصهيوني والمسألة اليهودية، م/ العربي، ع(٤٨٦) ١٩٩٩م، ص ٣٣، ٣٢.
- ٥٠) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص ١٦٠، ص ١٨١-١٩٥.
- ٥١) د. محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص ١٨١، ١٨٠.
- ٥٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص ١٦٠، ص ١٨١-١٩٥.
- ٥٣) د. انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، ص ١٤-٢٦.
- ٥٤) أيضاً، ص ٢٦.
- ٥٥) بول أ. كونتير، نزال بين توجهات العولمة، تر: شهدت العالم، م/ الثقافة العالمية، الكويت، العدد (١٠٢)، سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ١٩-٢٠.
- ٥٦) انظر للمزيد من التفاصيل، روجيه جاوري، العولمة المزعومة، ص ١٥-٤٨. مثلاً.
- ٥٧) بحثنا: مظاهر اختراق العولمة للهوية، الباحث الجامعي جامعة إب، ع(٨)، ٢٠٠٤م، ص ٢١٠-٢٤٥.
- ٥٨) راجع للمزيد من التفاصيل، انطون، زحلان، المصدر السابق، ص ١٤-٢٢.
- ٥٩) محمد المحمودي، النظام الإعلامي الجديد، ص ٣٣٣.
- ٦٠) روجيه جارودي، العولمة المزعومة، مصدر سابق، ص ٤٧-٥٤.
- ٦١) للمزيد، انظر: بحثنا: علاقة العولمة المعلوماتية بالهوية والثقافة العربية ضمن حضارة الأمة وتحدي المعلوماتية، ط جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٦م، ود. نوري الموسوي، دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٤٢.
- ٦٢) أنظر: اليمن، تقرير التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص ٢٥-٦٣.
- ٦٣) تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٧٤-٧٦.
- ٦٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية السابق، ص ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧.
- ٦٥) أيضاً التقرير السابق، ص ٤٣-٤٥.
- ٦٦) انظر: د. حسن حنفي، الصراع بين الكليات الجامعية عند كانط، (بحث) مجلة الفكر العربي، ط مركز الإنماء العربي، بيروت - ليبيا، العدد: (٢٠)، ١٩٨١م، ص ٢٤٩-٢٥١.
- ٦٧) د. محمد الشيخ، المثقف والسلطة في الفكر الفرنسي، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٤-٣٢.
- ٦٨) انظر: د. محمد عمارة، التراث والمستقبل، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

٦٩) د. محمد الشيخ، وياسر الطائري، مقاربات في الحداثة، ص ١٨٤.

٧٠) بتصرف من د. محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، ط ٨، دار الشروق، القاهرة - بيروت، ١٩٩٣م، ص ٧٤، وما بعدها.

٧١) د. عبد الأمير الأعسم، مقدمة في عقلانية الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد (٣٨)، ١٩٩٩م، ص ١٧، ١٨.

٧٢) د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، مرجع سابق، ص ١١٧.

٧٣) أيضاً، ص. ص ٨١ - ٩٢.

٧٤) د. فتحي التريكي، الفلسفة الشريفة، ط ١ م / الإنماء القومي، بيروت، ب. ت، ص ٥٦ - ٥٩.

٧٥) بتصرف من: د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ص ٢٦٨.

٧٦) عن د. مصطفى التير الود المفقود بين الباحث وصانع القرار، م / دراسات يمنية، ص ٢٧٢ - ٢٧٧.

٧٧) أيضاً، المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٦.

٧٨) أمين عز الدين، هل يتمرد الخبراء العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٧) لسنة ١٩٨٣م، ص ١٢٧. وقارن: د. مصطفى التير، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

٧٩) د. علي حسين الجابري، إشكالية الحرية في الفكر العربي بين أزمة الديمقراطية، وغياب العقلانية، ضمن مكانة العقل العربي، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

٨٠) د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، م / المستقبل العربي، ع / ٨٠ / ١٩٨٥م، ص ٧٠.

٨١) انظر: د. علي حسين الجابري، المرجع السابق، ص ٣٥٦ - ٣٦٤.

٨٢) بتصرف من: ميشال فوكو، الحقيقة والسلطة، (حوار) من مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد (١)، لسنة ١٩٨٠م، ص ١٣٦. وقارن: د. نهى حجازي، مرجع سابق، ص ٢٨٤، و ص ٢٨٥ - ٢٨٧، و ص ٣٠٣.

٨٣) راجع: د. هشام جعيط، دور السلطة ودور المثقف، عن د. عثمان طالب، السلطة والمثقف والمجتمع، مجلة الثقافة الجديدة، مرجع سابق، ص. ص ٧٥ - ٧٧، وقارن: محمد بن صالح، دور المثقف العربي والمتغيرات الراهنة، مجلة الثقافة الجديدة، صنعاء، العدد (٦) لسنة ١٩٩١م، ص ١٠٥، ود. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص ٢٦٨ والذي يرى أن السلطات في أقطارنا العربية تضع نفسها فوق الحرية والديمقراطية، والحرية هبتها الكريمة للشعب والأحزاب أو للمنظمات العلمية والفكرية، وتنسى أن هذا حق عام ينتزع منها انتزاعاً إما بفعل الضغط الداخلي، أو هروباً من الضغوط الخارجية التي تمارسها القوى والمنظمات الدولية، تلوح عليها بلائحة حقوق الإنسان من حين لآخر.

مقروئية الصحف الإلكترونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك دراسة مسحية

د. حاتم سليم العلاونة

قسم الصحافة والإعلام

جامعة اليرموك - المملكة الأردنية الهاشمية

المقدمة:

ظهرت الصحافة الإلكترونية لأول مرة في تسعينيات القرن الماضي، لتشكل ظاهرة إعلامية، ارتبطت بثورة الاتصال والمعلومات، التي جعلت المشهد الإعلامي والاتصالي الدولي أكثر انفتاحاً وسعة، حيث أصبح بمقدور من يشاء الإسهام في إيصال صوته ورأيه، لجمهور واسع من القراء.

فقد عملت تكنولوجيا المعلومات على جعل العالم شاشة كمبيوتر، لا قرية صغيرة كما وصفها ماركسهايم، وذلك لأن العالم اقترب من بعضه كثيراً، نظراً لما حققته هذه التكنولوجيا من إنجازات هائلة، بنشرها العلم والثقافة والمعلومات والأفكار والأخبار، والمشاركة في إعادة صياغة حياة الإنسان وحياة المجتمع.

لقد أحدثت شبكة الانترنت ثورة في عالم الأخبار والكمبيوتر فاق ما كان متخيلاً. وشهدت السنوات القليلة الماضية، تطوراً في تقنيات وبرامج هذه الشبكة، وتزايد أعداد مستخدميها، بحيث أطلق البعض على عصرنا الحالي بأنه عصر المعلومات (حوات، ٢٠٠٥: ٢٥)، فيما وصفه آخرون بأنه عصر الانترنت (البدوي، ٢٠٠٦: ٢٤٢)، وذلك نظراً للزيادة المضطردة في أعداد مستخدمي هذه الشبكة. الذين بلغت أعدادهم خمسين مليون شخص في عام (١٩٩٧)، ارتفعت إلى (١٦٥) مليون شخص عام (١٩٩٩)، حسب تقرير منظمة الانتشار العالمي للانترنت، والتي أفادت أن هذا العدد قد تضاعف عدة مرات، خلال السنوات الأولى من القرن الحالي (البدوي، ٢٠٠٤).

لكن الملاحظ هو تدني نسبة مستخدمي الشبكة من العرب، فقد أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٢)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مستخدمي الانترنت العرب يأتون في ذيل القائمة العالمية، إذ لا تزيد نسبة العرب الذين يستخدمون هذه الشبكة عن (٠,٥٪)، في حين أن العرب

يشكلون أكثر من (٥٠٪) من سكان العالم، كما أن المواقع العربية على شبكة الانترنت تشكل (٧٪) فقط من إجمالي المواقع على هذه الشبكة (http:us.moheet.com).

وتعد الصحافة الإلكترونية إحدى أهم مظاهر العولمة التي جاءت بها الانترنت، كوسيلة تدعم التدفق الحر للمعلومات وحقوق الاتصال، وتوفير فرص غير محدودة لحرية اختيار المعلومات. الأمر الذي يعني أن التقدم التكنولوجي المتسارع والمستمر في مجال الإعلام والاتصال، أحدث انقلاباً ثورياً في بعدي المكان والزمان، وما يرتبط بهما من خبرات اجتماعية، فضلاً عن التمهيد إلى وعي جديد، والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية (حوات، ٥٢).

نشأة الصحافة الإلكترونية وتطورها:

على الرغم من أن شبكة الانترنت بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أنها لم تجد إقبالا من ناشري الصحف، كوسيلة للنشر الإلكتروني إلا في عام (١٩٩٣)، وذلك عندما بدأت شبكة الويب العالمية في الظهور (اللبان، ٢٠٠٥: ٢٧). وتشير إحدى الدراسات إلى أن صحيفة (هيلز نبورغ إجلاد) السويدية، تعد أول صحيفة تنشر بالكامل على شبكة الانترنت، تلتها بعد ذلك الصحف الأمريكية، التي بدأ معظمها يتحول إلى صحف إلكترونية خلال عامي (١٩٩٤) و (١٩٩٥) (اللبان، ٢٠٠١: ٢٤)، فيما يرى آخرون أن صحيفة تريبون الأمريكية، التي تصدر من ولاية نيومكسيكو هي أول صحيفة يتم نشرها على الانترنت، وكان ذلك عام ١٩٩٢ (نصر، ٢٠٠٣: ٩٤).

وقد سعت العديد من المؤسسات الصحفية في مختلف دول العالم، إلى إيجاد مواقع خاصة بها على شبكة الانترنت، لتكون حدودها الفضاء الرحب، لا الجغرافيا المحدودة، وحتى لا يتجاوزها قطار التكنولوجيا المتسارعة، الذي أخذ يستقطب يوماً المزيد من الصحف الإلكترونية، التي تتزايد أعدادها يوماً بعد آخر بصورة كبيرة. بحيث وصل عددها على شبكة الانترنت في عام (١٩٩٦) إلى (٢٢٠٠) صحيفة، قفزت إلى أربعة آلاف صحيفة في عام (١٩٩٧) (اللبان، ٢٠٠٥: ٤٨) وإلى أكثر من خمسة آلاف صحيفة في عام (٢٠٠٢) (نصر، ٩٤).

أما على الصعيد العربي فإن صحيفة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر من لندن، تعد أول صحيفة عربية إلكترونية، فقد توافرت على شبكة الانترنت في التاسع من أيلول عام (١٩٩٥) على شكل صور، تلتها صحيفة النهار اللبنانية في الأول من شباط عام (١٩٩٦)، ثم صحيفة الحياة اللندنية في الأول من حزيران عام (١٩٩٦)، تلتها السفير اللبنانية والأيام البحرينية في عام (١٩٩٦)، (عبد المجيد، ٢٠٠٠: ٢١)، لتصل أعدادها حالياً إلى مئات الصحف العربية الإلكترونية المتوافرة على شبكة الانترنت.

مميزات الصحيفة الإلكترونية:

تقدم الصحيفة الإلكترونية لقرائها العديد من الخدمات التي تتمثل بخدمة البحث، سواء داخل موقع الصحيفة نفسها، أو في شبكة الويب كلها، وخدمة قراءة عدد اليوم والأعداد السابقة من الصحيفة، وخدمة تقديم الإعلانات، وخدمة الأرشفة، وخدمة الحوار مع المحررين، والتعليق على المواد المنشورة في الصحيفة. وتتيح الصحافة الإلكترونية لمتصفحها إمكانية التجاوب الفوري والمباشر مع الصحفي أو الكاتب

أو رئيس التحرير عبر البريد الإلكتروني، أو بإجراء حوار حي عبر الإنترنت. ويمكن أن تلعب الصحف الإلكترونية دوراً هاماً في أن تعكس نبض الرأي العام، وذلك لأن الحوار الحي ووصلات البريد الإلكتروني، تتيح قدراً كبيراً من التواصل والتفاعل بين القراء والمحررين (اللبان، ٢٠٠٥: ٤٧). وإلى جانب ذلك فإن الصحافة الإلكترونية تمتاز بعدد من المميزات هي (al-jazirah.com@chiet):

١. السرعة في عرض الأخبار العاجلة.
٢. السرعة والسهولة في تداول البيانات بفارق كبير عن الصحافة الورقية.
٣. حدوث تفاعل مباشر بين القارئ والكاتب.
٤. إمكانية مشاركة القارئ في التحرير، من خلال التعليقات التي توفرها هذه الصحف للقراء.
٥. الكلفة المالية البسيطة لإصدارها.

ويرى علم الدين أن الصحافة الإلكترونية، تمتاز بنقلها للنص والصورة معاً، لتوصيل رسالة متعددة الأشكال، إلى جانب التغطية الآنية للأحداث، وسرعة تحديث الأخبار وغرف الدردشة، وساحات الحوار والمنتديات (<http://www.e3lami.com>).

ولعل أهم ما يميز الصحيفة الإلكترونية يتمثل في طريقة عرض الأخبار على الشاشة مع الموضوعات المتعلقة بها والأحداث السابقة لها، مما يساعد على تكوين فكرة عن الموضوع، بالإضافة إلى سهولة استرجاع أي معلومة سابقة، وتحريرها من القيود المتعلقة بالمساحة، الأمر الذي يسمح للصحيفة بمزيد من التغطية للقضايا والموضوعات (اللبان، ٢٠٠٥: ٢٩)، كما أن انتشار الصحافة الإلكترونية سيؤدي إلى وفرة كبيرة في حجم استهلاك الورق بشكل عام، وورق الطباعة بشكل خاص (اللبان، ٢٠٠١: ٢٣).

وخلص الشهري في دراسة عن الصحافة الإلكترونية العربية، إلى أن سبب إقبال القراء على هذه الصحف يعود إلى أنها متوافرة طوال اليوم، ولا تحتاج إلى دفع رسوم، وتمكن قراءها من متابعة الأخبار من أي مكان. وعن أي بلد (<http://www.emeraldinsight.com>)، بحيث يمكن القول إن الخدمات التي تقدمها الصحيفة الإلكترونية تجعل منها بنكاً للمعلومات.

إن التطور المتسارع للصحافة الإلكترونية، جعل منها منافساً كبيراً للصحافة المطبوعة، التي حرصت بدورها على دخول ميدان النشر الإلكتروني، وإصدار طباعات إلكترونية، لتحتجز لها مكاناً على الطريق السريع للمعلومات، تخوفاً من أن تسبقها الصحف الإلكترونية.

لذلك فإن انتشار الصحافة الإلكترونية يلقي بالمسؤولية على الصحافة المطبوعة في تطوير محتواها، وهو ما يصب في مصلحة القارئ، وذلك من خلال تركيزها على الدقة والمصداقية من جهة، والتركيز على الأخبار ذات الطابع المحلي والإعلانات المبوبة من جهة أخرى، وهي مجالات يصعب على الصحافة الإلكترونية منافسة الصحافة المطبوعة فيها، ومع ذلك فإنه يمكن القول إن الصحافة الإلكترونية سهلت الطريق أمام الإنسان، الذي أصبح يمتلك المعلومة بسرعة أكبر وجهد أقل.

الدراسات السابقة:

- دراسة الدنانى (٢٠٠١) وعنوانها الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف باستخدامات الإنترنت ومهامها في تسهيل نقل وتبادل المعلومات والمعارف، والتعرف على الخدمات التي تقدمها لوسائل الإعلام، وهي دراسة وصفية استخدم فيها الباحث منهج المسح ومنهج دراسة الحالة، واختار الباحث عينة قصدية من الإعلاميين اليمنيين العاملين في وسائل الإعلام اليمنية والمتعاملين مع الإنترنت.

وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات التي توفرها الإنترنت لوسائل الإعلام اليمنية، تتمثل في النشر الإلكتروني لهذه الصحف والمجلات، وتطوير مستوى الإخراج والتصميم، وسهولة تخزين المعلومات وأرشفتها، وتسهيل عملية الاتصال بين وسائل الإعلام داخليا وخارجيا.

- دراسة الفيصل وعنوانها الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، وتأثيرها على الصحافة المطبوعة، واستعرضت الدراسة مفهوم الصحافة الإلكترونية ونشأتها وتطورها وخصائصها ومزاياها، وأساليب تحريرها الفنية، كما تناولت مقروئية هذه الصحافة، وسلطت الضوء على الفوارق بين الصحافة الإلكترونية والصحافة المطبوعة.

- دراسة صادق وعنوانها صحافة الانترنت ... قواعد النشر الإلكتروني

وهي دراسة تحليلية للصحافة العربية على شبكة الإنترنت، وقد شملت (٣٣١) موقعاً عربياً ظهرت على شبكة الانترنت، في الفترة ما بين (١٩٩٨-٢٠٠٠).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصحافة العربية على شبكة الإنترنت ما تزال قاصرة عن استخدام أساليب ومميزات النشر الإلكتروني، وأن ذهنية النشر الورقي ما تزال هي السائدة في معظم الصحف الإلكترونية، وذلك لأن غالبية هذه الصحف لا يتم تحديثها على مدار الساعة، مما يؤدي إلى إهمال الإمكانات التفاعلية للانترنت.

وأوضحت الدراسة أن (٧٦٪) من الصحف الإلكترونية العربية، تقوم بتحديث موادها الإخبارية بعد مرور (٢٤) ساعة من وجودها على شبكة الإنترنت.

- دراسة بخيت (٢٠٠٠ أ) وعنوانها استخدامات أساتذة الجامعات للإنترنت

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على استخدامات أساتذة الجامعات المصرية لشبكة الإنترنت، وعاداتهم الاتصالية، ونوعية الأشباعات التي تحققها لهم، مستخدمة المنهج المسحي من خلال عينة قوامها (٦٠) أستاذاً جامعياً.

وخلصت الدراسة إلى غلبة الطابع الوظيفي على استخدامات الجامعات المصرية للإنترنت، وجاء البريد الإلكتروني في مقدمة هذه الاستخدامات، وأوضحت النتائج أن معظم مستخدمي شبكة الإنترنت من أساتذة الجامعات ليسوا من المستخدمين الكثيفين للشبكة، وأن معظمهم لم يشارك في جماعات نقاشية أو

حوارية عبر الانترنت.

- دراسة أبو سيف (٢٠٠٠) وعنوانها استخدامات الصحفيين المصريين لشبكة معلومات الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات

وقد هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتوصيف وتحليل علاقة الصحفيين المصريين بشبكة الانترنت، كوسيلة اتصال، وكمصدر من مصادر المعلومات، وبيان مجالات الاستخدام والتوظيف والمشكلات التي تثيرها، والتعرف على مدى تأثير الصحفيين بها كمصدر للمعلومات والاتصال، وتصوراتهم إزاء الاستفادة منها.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن القائم بالاتصال المصري، يتابع مواقع الصحف الأجنبية أكثر من متابعته لمواقع الصحف المصرية والعربية، وذلك لأن هذه الصحف دعائية، وتناحز للحكام في الوطن العربي، كما أوضحت الدراسة أن شبكة الانترنت - وعلى الرغم من تدعيمها للحق في الاتصال - إلا أنها لا تزال تكرس التبعية في دول الجنوب.

- دراسة بخيت (٢٠٠٠ ب) وعنوانها الاستخدامات الصحفية للانترنت لدى القائمين بالاتصال في الصحافة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة ونوعية استخدام القائمين في الاتصال في الصحافة العربية للانترنت، واتجاهات هؤلاء الصحفيين إزاء الإنترنت، واستخدامها في عالم الصحافة، ومعرفة الفروق بين طبيعة هذه الاستخدامات وفقا للصحيفة والدولة، وذلك من خلال عينة قوامها (٥٥) صحفيا يعملون في الصحافة المصرية وفي صحافة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم استخدامات الصحفيين العرب للانترنت، تتركز في التصفح والبحث عن المعلومات، والإطلاع على الأخبار الجديدة، والبريد الإلكتروني، وأبرزت هذه الدراسة ضعف الاستخدامات الصحفية المتخصصة للإنترنت لدى الصحفيين العرب، لأن معظم استخداماتهم تركزت في البحث والتصفح، وأن عدد الساعات التي يقضونها أمام الشبكة محدود.

- دراسة اللبان وعنوانها الصحافة الإلكترونية ... دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالصحافة الإلكترونية ومزاياها والفروق التي تتميز بها عن الصحافة الورقية.

وقد تعرضت الدراسة للصحيفة الإلكترونية التي لم تعد مجرد حبر وورق، بل أصبحت صوتا على الهاتف، ومجموعة من النقاط على شاشة الكمبيوتر، أو قرص مدمج.

واستعرضت الدراسة نشأة الصحافة الإلكترونية وتطورها، والمزايا التي تتصف بها، والفروق بينها وبين الصحافة المطبوعة.

أهمية الدراسة:

تعد الصحافة الإلكترونية إحدى منجزات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. فقد فرض هذا النوع من الإعلام نفسه من خلال شبكة الانترنت، وتضاعفت أعداد الصحف الإلكترونية على هذه الشبكة، مئات

المرات خلال فترة وجيزة. إلا أن الاهتمام بهذا النوع من الأعلام لدى الباحثين الأكاديميين، لم يرق للمستوى المطلوب، وتركزت معظم الدراسات على الصعيد العربي، على شبكة الإنترنت، من حيث إيجابياتها وسلباتها واستخداماتها. لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها لكونها غير مسبقة أردنيا في موضوعها، الذي يتناول مقروئية شريحة اجتماعية عالية المستوى في التعليم والثقافة (أساتذة الجامعات) للصحف الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في التعرف على دوافع استخدامات أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك، للصحف الإلكترونية، والاشباكات التي يحققونها من خلال تعرضهم لهذه الصحف.

أما الأهداف الخاصة فتتمثل في التعرف على مقروئية الصحف الإلكترونية بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك، محليا وعربيا ودوليا، ودوافع قراءتهم لهذه الصحف، ومضامين الموضوعات التي يقرأونها من حيث كونها سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم دينية، وأنماط الموضوعات، سواء كانت أخبارا أم تقارير وتحقيقات وإعلانات.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عما إذا كان أعضاء هيئة التدريس يتواصلون مع الصحف الإلكترونية، ومعرفة نوع هذا التواصل. ومجالاته، والتعرف على مدى الثقة في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، ودورها في رفع مستوى الحريات الصحفية.

مشكلة الدراسة:

لقد تبين من خلال الدراسات السابقة أن الإسهامات العلمية في موضوع الدراسة لا تزال محدودة، وخاصة على الصعيد الأردني، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التعرف على مدى تعرض أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك للصحف الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ودوافع هذا التعرض، والاشباكات التي يحققونها من خلال قراءتهم لهذه الصحف.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل تقرأ الصحف الإلكترونية؟
- لماذا تقرأ الصحف الإلكترونية؟
- ما هي أكثر الصحف الإلكترونية التي تقرأها محليا وعربيا ودوليا؟
- ما هي مضامين الموضوعات التي تحظى باهتمامك في الصحف الإلكترونية، من حيث كونها سياسية، اقتصادية، ثقافية .. الخ؟
- ما هي مجالات الموضوعات التي تقرأها في الصحف الإلكترونية، وما إذا كانت محلية أم عربية أم إسلامية أم دولية؟
- ما هي أنماط الموضوعات التي تقرأها في الصحف الإلكترونية؟
- هل تقرأ الموضوعات التي تنشرها الصحف الإلكترونية كاملة؟

- ما هو تقييمك لأسلوب عرض الموضوعات في الصحف الإلكترونية (تصميم المواقع وإخراجها)؟
- ما مدى ثقتك بالمعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية؟
- ما مدى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية؟
- هل تقوم بمراسلة الصحف الإلكترونية؟
- ما هي مجالات التواصل التي تلجأ إليها مع الصحف الإلكترونية؟

نوعية الدراسة ومنهجها:

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على مدخل الاستخدامات والإشباع، وذلك لأنه يركز بشكل أساس على الجمهور، وعلى استخدامه لوسائل الإعلام، ويساعد في التعرف على طبيعة استخدامات القراء للصحف الإلكترونية، وفي أي المجالات يستخدمونه.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية «التي تركز على وصف وتحليل وتقييم مجموعة معينة أو مجتمع معين، أو ظاهرة معينة، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة» (حسين، ١٩٩٩: ١٣١)، مما يساعد على فهم هذه الظواهر والعوامل التي تسببها (عطوي، ٢٠٠٧: ١٨٩)، والتنبؤ والاستنتاج للأوضاع التي ستؤول إليها هذه الظواهر (المغربي، ٢٠٠٧: ٩٥-٩٦).

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي، الذي يعد من أنسب المناهج للبحوث الوصفية، وذلك لأن هذا المنهج يستهدف تسجيل الظاهرة وتحليلها وتفسيرها (عبد الحميد، ١٩٩٣: ١٢٢)، للدلالة على ما يحدث فيها من تغيرات وتطورات (المغربي، ٩٧)، بحيث يعنى الباحثون وفق هذا المنهج، باكتشاف الوضع الحالي للظاهرة موضع البحث والدراسة (أبو إصبع، ١٩٩٨: ١٦٤).

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من أفراد العينة. وذلك لأنها تحقق قدرا جيدا من الموضوعية العلمية بعيدا عن التحيز (قنديلجي، ١٩٩٣: ١٣٤).

وقد تضمنت الاستبانة بيانات شخصية (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية، الخبرة التدريسية، الكلية) كما تضمنت (٢٤) سؤالا، توزعت على عدد من المحاور التي من شأنها التعرف على دوافع استخدامات أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك للصحف الإلكترونية، وطبيعة هذه الاستخدامات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك، وقد بلغ عددهم (٧٥٦) عضو هيئة تدريس، في الفصل الدراسي الصيفي للعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

ولجأ الباحث إلى اختيار عينة بنسبة (٢٥٪) من مجتمع الدراسة، بلغ عددها (١٨٨) مفردة، تم اختيارها وفق أسلوب العينة العشوائية البسيطة، بحيث تم توزيع الاستبانة على جميع مفردات هذه العينة، إلا أن الاستبانات المستردة التي كانت صالحة للتحليل بلغت (١٦٨) استبانة، شكلت ما نسبته (٢٢٪) من مجتمع الدراسة.

صدق الأداة وثباتها:

حرص الباحث للتأكد من صدق الأداة - الاستبانة، وذلك من خلال عرضها على أربعة من الزملاء الذين يعملون في المجال الأكاديمي في الصحافة والإعلام وفي علم الاجتماع، والذين أبدوا بدورهم عددا من الملاحظات، وقد أخذ الباحث بأرائهم ومقترحاتهم، لتصبح الاستبانة بعد ذلك صالحة للتطبيق الميداني. وفيما يتعلق باختبار الثبات، فقد تم التحقق منه مسبقا قبل توزيع الاستبانة على أفراد العينة، حيث تم اختبارها على (٢٥) مفردة من عينة البحث بفارق أسبوعين بين التوزيع الأول والثاني، وكانت إجاباتهم متطابقة في الحالتين، مما يعزز من ثبات الاستبانة.

تحليل النتائج ومناقشتها:

توصيف مجتمع الدراسة:

ويشتمل هذا التوصيف على الجنس والعمر والرتبة الأكاديمية والخبرة التدريسية، والكلية التي يعمل بها أفراد العينة كما هو موضح في الجدولين رقم (١) و (٢).

جدول رقم (١)

خصائص العينة وفقا لمتغيرات الجنس والعمر والرتبة الأكاديمية والخبرة التدريسية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	132	78.6
	أنثى	36	21.4
العمر	30 سنة فأقل	27	16.1
	31-50 سنة	86	51.2
	50 سنة فأكثر	55	32.7
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	31	18.5
	أستاذ مشارك	46	27.4
	أستاذ مساعد	43	25.6
	مدرس	48	28.6
الخبرة التدريسية	1-5 سنوات	37	22.0
	6-10 سنوات	33	19.6
	11-15 سنة	43	25.6
	أكثر من 16 سنة	55	32.7
	المجموع	168	100.0

جدول رقم (٢)
خصائص العينة وفقا للكلية التي يدرسون بها

النسبة المئوية	التكرار	الكلية
6.5	11	الأثار والأنثروبولوجيا
19.6	33	الآداب
11.3	19	العلوم
14.9	25	الحجوي للهندسة التكنولوجية
14.9	25	الاقتصاد والعلوم الإدارية
6.5	11	التربية
11.3	19	الفنون الجميلة
1.2	2	تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب
2.4	4	القانون
5.4	9	الشرية
6.0	10	التربية الرياضية
100.0	168	المجموع

جدول رقم (٣)
اللغات التي يتقنها أفراد العينة (*)

النسبة من الإجابات	التكرار	اللغة
73.5	158	الإنجليزية
9.3	20	الفرنسية
17.2	37	أخرى
100.0	215	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أن (٧٣,٥)٪ من أفراد العينة يتقنون اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة العربية، وأن (٩,٣)٪ يتقنون اللغة الفرنسية، فيما أجاب (٣٧) عضو هيئة تدريس بما نسبته (١٧,٢)٪ بأنهم يتقنون لغات أخرى، كالألمانية والروسية والإيطالية والأسبانية وغيرها من اللغات الأخرى.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن إتقان أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك للغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، من شأنه أن يفتح المجال واسعا أمامهم، في استخدام شبكة الانترنت وتصفح المواقع التي تبث بهذه اللغات، وخاصة الصحف الإلكترونية الإنجليزية والفرنسية وغيرها من الصحف، مما يجعلهم أكثر تعرضا من غيرهم للصحف الإلكترونية.

جدول رقم (٤)
امتلاك أجهزة كمبيوتر

ملكية الأجهزة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	151	89.9
لا	17	10.1
المجموع	168	100.0

أوضحت بيانات الجدول رقم (٤) أن ما نسبته (٨٩,٩٪) من أعضاء الهيئة التدريسية في اليرموك، يمتلكون أجهزة كمبيوتر خاصة بهم، وأن (١٠,١٪) لا يمتلكون مثل هذه الأجهزة. وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن ارتفاع نسبة الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية، من شأنه أن يدفعهم إلى استخدام هذه الأجهزة، لأغراض علمية أو ثقافية أو شخصية وغيرها من الاستخدامات المتعددة، التي يأتي من بينها تصفح الصحف الإلكترونية.

جدول رقم (٥)
توفير أجهزة الكمبيوتر من قبل الجامعة

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	152	90.5
لا	16	9.5
المجموع	168	100.0

وعن توفير جامعة اليرموك لأجهزة الكمبيوتر، في مكاتب أعضاء الهيئة التدريسية، أوضحت بيانات الجدول رقم (٥) أن (٩٠,٥٪) من أعضاء هيئة التدريس تتوافر أجهزة كمبيوتر في مكاتبهم، وأن (٩,٥٪) لا تتوفر مثل هذه الأجهزة في مكاتبهم.

ويمكن أن يعزى عدم توفير الجامعة لأجهزة كمبيوتر، في مكاتب نسبة قليلة من أعضاء هيئة التدريس، إلى أن هؤلاء لم يلتحقوا بالدورات التدريبية التي تعدها الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بين فترة وأخرى، وذلك لأن تزويد الكادر التدريسي بهذه الأجهزة يقترن بمشاركتهم في هذه الدورات، واجتياز الامتحانات التي تعقد في نهاية كل دورة.

جدول رقم (٦)
استخدام أجهزة الكمبيوتر

استخدام الأجهزة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	161	95.8
لا	7	4.2
المجموع	168	100.0

وحول إتقان أفراد العينة لاستخدام أجهزة الكمبيوتر أشارت بيانات الجدول رقم (٦) إلى أن ما نسبته (٩٥,٨٪) يجيدون استخدام الكمبيوتر، وأن (٤,٢٪) لا يتقنون استخدام هذا الجهاز. وتفيد النتائج المتمثلة بارتفاع نسبة الذين يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر، إلى إمكانية استخدامه في الدخول إلى شبكة الانترنت وقراءة الصحف الإلكترونية، وغيرها من محتويات هذه الشبكة.

جدول رقم (٧)
تصفح شبكة الانترنت

تصفح الشبكة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	151	89.9
أحيانا	13	7.7
لا أتصفح	4	2.4
المجموع	168	100.0

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) إلى أن (٨٩,٩٪) يتصفحون شبكة الانترنت بشكل دائم، وأن ما نسبته (٧,٧٪) يتصفحونها أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يتعاملون مع هذه الشبكة (٢,٤٪). ويتبين من هذه النتائج أن (٩٧,٦٪) من أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، يستخدمون الانترنت دائما وأحيانا، ويؤشر ذلك على مدى الاهتمام الذي يوليه الكادر التدريسي لهذه الشبكة، التي يقبلون على التعامل معها بنسبة كبيرة، وذلك للاستفادة من الخدمات التي توفرها، سواء كانت هذه الخدمات علمية أو ثقافية أو إعلامية، أو غيرها من الخدمات المتعددة التي توفرها هذه الشبكة.

جدول رقم (٨)
مجالات استخدام الانترنت

المجالات	التكرار	النسبة من الإجابات
قراءة الصحف الإلكترونية	148	26.0
البريد الإلكتروني	134	23.5
إجراء الحوارات الشخصية	20	3.5
لأغراض البحث العلمي	133	23.3
دخول المواقع الترفيهية	13	2.3
إجراء المعاملات التجارية	9	1.6
للحصول على معلومات عامة	106	18.6
أخرى	7	1.2
المجموع	570	100.0

أوضحت بيانات الجدول رقم (٨) أن قراءة الصحف الإلكترونية تصدرت استخدامات شبكة الانترنت لدى أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، فقد حصلت على ما نسبته (٢٦٪) تلاها استخدام البريد الإلكتروني بنسبة (٢٣,٥٪) وجاء بعدها استخدام الشبكة لأغراض البحث العلمي بنسبة (٢٣,٣٪)، تلاها استخدامها للحصول على معلومات عامة بما نسبته (١٨,٦٪).

كما تشير هذه النتائج إلى أن إجراء الحوارات الشخصية على شبكة الانترنت حصلت على ما نسبته (٣,٥٪)، جاء بعدها الدخول إلى المواقع الترفيهية بما نسبته (٢,٣٪)، وإجراء المعاملات التجارية بنسبة (١,٦٪)، ثم جاءت النسبة (١,٢٪) لمجالات أخرى، شملت أموراً تتعلق بالتدريس، ومتابعة مشاريع الطلبة، وقراءة الكتب الإلكترونية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول أن قراءة الصحف الإلكترونية، تأتي في مقدمة الدوافع التي تدفع أعضاء هيئة التدريس لاستخدام شبكة الانترنت، وذلك لأن قراءة الصحف الإلكترونية تلبي رغباتهم وتشبع حاجاتهم المعرفية والثقافية والعلمية، وتجعلهم على إطلاع ومعرفة بالأحداث والقضايا، التي تحدث محلياً وعربياً ودولياً. كما أن حصول البريد الإلكتروني على المرتبة الثانية، في استخدامات أعضاء هيئة التدريس للانترنت تعد منطقية، وذلك لأن هذا النوع من الخدمات، التي توفرها شبكة الانترنت، أصبح ضرورياً لأعضاء هيئة التدريس، الذين يحتاجون إليه في التواصل مع الآخرين، سواء كان هذا التواصل في جوانب شخصية أو علمية أو غيرها.

جدول رقم (٩)
صفة القراءة للصحف الإلكترونية

صفة القراءة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	52	31.0
أحيانا	96	57.1
لا أقرأ	20	11.9
المجموع	168	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى أن (٣١٪) من أفراد العينة يقرأون الصحف الإلكترونية دائما، وأن ما نسبته (٥٧,١٪) يقرأونها أحيانا، فيما لا يقرأها (١١,٩٪).

وتفيد هذه النتائج أن الغالبية من الكادر التدريسي في اليرموك، يتعرضون للصحف الإلكترونية بدرجة عالية، وذلك لأن نسبة الذين يقرأونها دائما وأحيانا وصلت إلى (٨٨,١٪)، الأمر الذي يعني أن الصحافة الإلكترونية تحظى باهتمام كبير لدى أفراد العينة، الذين يقبلون على قراءتها وتصفح محتوياتها، نظرا لما تقدمه لهم من خدمات، فتحقق لهم رغباتهم وحاجاتهم المتنوعة.

جدول رقم (١٠)
مكان قراءة الصحف الإلكترونية

مكان القراءة	التكرار	النسبة المئوية
في المكتب	119	80.4
في المنزل	27	18.2
في مقاهي الانترنت	1	0.7
أخرى	1	0.7
المجموع	148	100.0

وفيما يتعلق بالمكان الذي يقرأ به أعضاء هيئة التدريس الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (١٠) أن (٨٠,٤٪) من أفراد العينة يقرأون الصحف الإلكترونية في مكاتبهم الجامعية، وأن (١٨,٢٪) يقرأونها في منازلهم، فيما يقرأها (٠,٧٪) في مقاهي الانترنت و (٠,٧٪) يقرأونها في مكاتب زملائهم أو لدى أصدقائهم.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن جامعة اليرموك تساهم كثيرا في زيادة إقبال أعضاء الهيئة التدريسية فيها، على قراءة الصحف الإلكترونية في مكاتبهم، وذلك لأنها وفرت لهم أجهزة الكمبيوتر الموصولة بشبكة الإنترنت في المكاتب الجامعية.

وتبين هذه النتائج أن نسبة ضئيلة من أعضاء الهيئة التدريسية يقرأون الصحف الإلكترونية في مقاهي الإنترنت، الأمر الذي يعني أنهم لا يترددون كثيرا على هذه المقاهي، لاعتبارات اجتماعية وثقافية،

متعلقة بطبيعة الرواد الذين يؤمنون هذه المقاهي.

جدول رقم (١١)

الوقت الذي يستغرقونه في قراءة الصحف الإلكترونية

وقت القراءة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ساعة يوميا	116	78.4
1-3 ساعات يوميا	26	17.6
4-6 ساعات يوميا	4	2.7
أكثر من ست ساعات	2	1.3
المجموع	148	100.0

أظهرت بيانات الجدول رقم (١١) أن (٧٨,٤٪) من أفراد العينة، يمضون في قراءة الصحف الإلكترونية أقل من ساعة يوميا، وأن (١٧,٦٪) يمضون في قراءتها ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات يوميا، أما الذين يقضون في قراءتها ما بين (٤-٦) ساعات يوميا فقد بلغت نسبتهم (٢,٧٪)، فيما بلغت نسبة الذين تزيد قراءتهم لها عن ست ساعات (١,٣٪).

ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة الذين يمضون أقل من ساعة في قراءة الصحف الإلكترونية، إلى أن هذا الزمن قد يعد كافيا لدى نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس، لانشغالهم بأمورهم التدريسية والأكاديمية، وقد يكون هذا الوقت كافيا أيضا، لأنهم يستطيعون من خلاله الحصول على المعلومات والأخبار التي تهمهم، من خلال قراءتهم لصحيفة إلكترونية واحدة أو أكثر، خاصة أن محتويات الصحيفة الإلكترونية يمكن قراءتها بيسر وسهولة، لأن الصفحة الأولى منها تتضمن معلومات وأخبار مختصرة، قد يكتفي المتصفح بها، وإذا ما أراد الحصول على معلومات إضافية وتفاصيل أخرى فإنه يختار موضوعات محددة لقراءة تفاصيلها.

جدول رقم (١٢)

دوافع قراءة الصحف الإلكترونية

الدوافع	التكرار	النسبة المئوية
لأنها سريعة في نقل الأخبار والأحداث	125	30.6
لأن معلوماتها صادقة وصحيحة	13	3.2
لأنها متوافرة بسهولة	120	29.4
لأن كلفتها المادية قليلة	69	16.9
لأنها توفر إمكانية التواصل مع الكتاب	34	8.3
لأنها تتيح المجال لإبداء الآراء حول الموضوع	41	10.0
أخرى	6	1.5
المجموع	408	100.0

وحول الدوافع التي ينطلق منها أعضاء الهيئة التدريسية لقراءة الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (١٢) أن (٣٠,٦%) يقرأون الصحف الإلكترونية، لأنها سريعة في نقل الأخبار والأحداث، وأن (٢٩,٤%) يقرأونها لأنها متوافرة بسهولة، وأن (١٦,٩%) يقرأونها لأن كلفتها المادية قليلة، وأن (١٠%) يقرأونها لأنها تتيح المجال لهم، لإبداء آرائهم حول الموضوعات المنشورة فيها.

كما أفادت النتائج أن (٨,٣%) يقرأون الصحف الإلكترونية، لأنها توفر لقراءها إمكانية التواصل مع الكتاب والصحفيين، الذين يعملون في هذه الصحف، وأن (١,٥%) يقرأونها لأسباب أخرى تتمثل في أنها أنظف من الصحف الورقية، ولسهولة إرسال بعض محتوياتها إلكترونياً إلى الأصدقاء، ولعدم توفرها بالنسخة الورقية.

وباستعراض الدوافع السابقة يتضح أن القارئ يولي اهتماماً للمعلومة التي تصله بسرعة وفي الوقت المناسب، لأن وصولها إليه متأخرة، يفقدها قدراً كبيراً من قيمتها الإخبارية، كما يتضح أن إمكانية تواصل قراء الصحف الإلكترونية مع الكتاب والصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف، وإبداء الآراء حول الموضوعات التي ينشرونها في صحفهم، يدفع القراء إلى قراءة هذه الصحف.

جدول رقم (١٣)
الصحف التي يقرأها أفراد العينة

الصحيفة	التكرار	النسبة
البصرة	4	1.2
القدس	22	6.7
الرأي	94	28.7
الشرق الأوسط	10	3.1
الحياة اللندنية	9	2.7
عمون	11	3.4
Lemonde الفرنسية	3	0.9
الجزيرة نت	24	7.3
الدستور	46	14.1
B B C	9	2.7
إيلاف	5	1.5
محيط	1	0.3
النهار اللبنانية	3	0.9
الغد الأردنية	36	11
السياسة الكويتية	1	0.3
كل العرب	1	0.3
الوفاق	1	0.3
المنار	1	0.3
العرب اليوم	14	4.3
المختصر	1	0.3
الخليج الإماراتية	2	0.6
وكالة الأنباء الأردنية	1	0.3
الديار اللبنانية	2	0.6
التايمز	2	0.6
نيويورك تايمز	3	0.9
إسلام نت	2	0.6

0.3	1	فايننشال تايمز
0.3	1	الوطن الكويتية
0.9	3	جوردن تايمز
0.9	3	CNN
0.3	1	دير شيفل
1.5	5	الأهرام
0.3	1	الانديبننت
0.3	1	السفير
0.3	1	العربية
0.3	1	التايم
0.3	1	USA Today
100	327	المجموع

يشير الجدول رقم (١٣) إلى الصحف الإلكترونية التي يقرأها لدى أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، ويوضح أن صحيفة الرأي الأردنية الإلكترونية، احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٢٨,٧٪) تلتها الدستور الأردنية في المرتبة الثانية بنسبة (١٤,١٪) ثم صحيفة الغد الأردنية الإلكترونية بنسبة (١١٪)، فالجزيرة الإلكترونية التابعة لقناة الجزيرة الفضائية في المرتبة الرابعة بنسبة (٧,٣٪) ثم صحيفة القدس للندنية الإلكترونية بنسبة (٦,٧٪) في المرتبة الخامسة، فالعرب اليوم الأردنية في المرتبة السادسة بنسبة (٤,٣٪) وجاءت صحيفة عمون الأردنية في المرتبة السابعة بنسبة (٣,٤٪).

وبينت هذه النتائج أن صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، احتلت المرتبة الثامنة بنسبة (٣,١٪) تلتها الحياة للندنية وموقع هيئة الإذاعة البريطانية الإلكترونية، في المرتبة التاسعة بنسبة (٢,٧٪) لكل منهما، ثم الأهرام المصرية الإلكترونية وموقع إيلاف في المرتبة الحادية عشرة بما نسبته (١,٥٪) لكل منهما، وموقع البصرة بنسبة (١,٢٪) في المرتبة الثالثة عشرة، في حين حصلت العديد من الصحف العربية والأجنبية على ما نسبته أقل من (١٪)، كصحف اللوموند الفرنسية والنهار اللبنانية، ونيويورك تايمز الأمريكية، والجوردن تايمز الأردنية، والسي أن أن الأمريكية وغيرها.

وبتحليل هذه النتائج يتبين أن أكثر الصحف الإلكترونية التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس في اليرموك هي الصحف الأردنية. وتبدو هذه النتيجة منطقية، لأن القراء أردنيون، ويهتمهم الإطلاع على المعلومات والأحداث والقضايا التي تنشرها الصحف الأردنية الإلكترونية، عن مجتمعهم الأردني، لأن الصحف الأردنية تتولى هذه الأحداث والقضايا اهتماماً أكبر من غيرها.

جدول رقم (١٤)

الذين يقرأون الصحف الأردنية الإلكترونية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	67	45.3
أحياناً	76	51.3
لا أقرأ	5	3.4
المجموع	148	100.0

جدول رقم (١٥)
الذين يقرأون الصحف العربية الإلكترونية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	27	18.2
أحياناً	91	61.5
لا أقرأ	30	20.3
المجموع	148	100.0

جدول رقم (١٦)
الذين يقرأون الصحف الأجنبية الإلكترونية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	15	10.2
أحياناً	85	57.4
لا أقرأ	48	32.4
المجموع	168	100.0

وفيما يتعلق بهوية الصحف الإلكترونية التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس، أوضحت بيانات الجدول رقم (١٤) أن (٤٥,٣٪) يقرأون الصحف الإلكترونية الأردنية بشكل دائم، وأن (٥١,٣٪) يقرأونها أحياناً، فيما لا يقرأها ما نسبتهم (٣,٤٪).

أما الذين يقرأون الصحف العربية الإلكترونية، فقد أشارت بيانات الجدول رقم (١٥) إلى أن (١٨,٢٪) يقرأونها دائماً، و (٦١,٥٪) يقرأونها أحياناً، فيما بلغت نسبة الذين لا يقرأونها (٢٠,٣٪).

وأظهرت بيانات الجدول رقم (١٦) أن نسبة الذين يقرأون الصحف الأجنبية الإلكترونية بشكل دائم بلغت (١٠,٢٪)، وأن (٥٧,٤٪) يقرأونها أحياناً، وما نسبته (٣٢,٤٪) لا يقرأونها.

ويتضح من هذه النتائج أن الصحف الأردنية تحظى باهتمام أعضاء الهيئة التدريسية، أكثر من الصحف العربية والأجنبية، إذ بلغت نسبة الذين يقرأونها دائماً وأحياناً بلغت (٩٦,٦٪)، وهي مؤشر على ارتفاع نسبة مقروئية هذه الصحف، التي تعرض الأحداث والمشكلات والقضايا، التي تحدث في وطنهم، وتعد نتيجة موضوعية ومنطقية، لأن القارئ يولي الأحداث التي تحصل في وطنه اهتماماً أكبر من غيرها.

جدول رقم (١٧)
مضامين الموضوعات التي يقرأونها

المضامين	التكرار	النسبة المئوية
سياسية	123	23.2
اقتصادية	52	9.8
اجتماعية	71	13.4
فنية	33	6.2
رياضية	38	7.2
دينية	43	8.1
ثقافية	88	16.6
علوم وتكنولوجيا	75	14.1
أخرى	8	1.5
المجموع	531	100.0

وفيما يتعلق بنوع المضامين التي يتعرض لها أفراد العينة من خلال الصحف الإلكترونية، تشير بيانات الجدول رقم (١٧) إلى أن الموضوعات السياسية جاءت في مقدمة هذه الموضوعات التي يقرأونها، وحصلت على ما نسبته (٢٣,٢٪)، تلتها الموضوعات الثقافية التي حازت على (١٦,٦٪)، ثم موضوعات العلوم والتكنولوجيا في المرتبة الثالثة بما نسبته (١٤,١٪)، فالموضوعات الاجتماعية بنسبة (١٣,٤٪)، والاقتصادية بنسبة (٩,٨٪)، والدينية بما نسبته (٨,١٪)، وتليها الرياضية بنسبة (٧,٢٪)، والفنية بنسبة (٦,٢٪)، وأخيرا جاءت الموضوعات الأخرى بما نسبته (١,٥٪)، والتي تضمنت موضوعات طبية وأخرى متعلقة بالأسرة.

وبتحليل هذه النتائج يتضح أن المضامين السياسية جاءت على رأس اهتمامات الهيئة التدريسية في اليرموك، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة من المجتمع عادة ما تنشغل بقضايا الوطن والأمة، لأنها على درجة عالية من التعليم والوعي والثقافة، الأمر الذي يتطلب متابعة الأحداث السياسية محليا وعربيا ودوليا، كما أن ترجيح الموضوعات الثقافية لدى هذه الفئة الاجتماعية، وحصول هذه الموضوعات على المرتبة الثانية، متقدمة على الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والدينية، يؤكد ما سبق الإشارة إليه، بأن الكادر التدريسي يتعامل مع القضايا الثقافية ويوليها الأهمية التي تستحقها.

جدول رقم (١٨)
الهوية الجغرافية للموضوعات التي يقرأونها

الهوية الجغرافية	التكرار	النسبة المئوية
شؤون محلية (أردنية)	125	30.7
شؤون عربية	114	28.0
شؤون إسلامية	66	16.2
شؤون دولية	102	25.1
المجموع	407	100.0

وحول هوية الموضوعات التي يقرأونها أظهرت بيانات الجدول رقم (١٨) أن (٣٠,٧٪) يقرأون الموضوعات التي تعالج الشؤون الأردنية، وأن (٢٨٪) يقرأون الموضوعات التي تتناول الشؤون العربية، وأن (٢٥,١٪) يقرأون الموضوعات التي تعالج الشؤون الدولية، فيما جاءت الشؤون الإسلامية في المرتبة الأخيرة بما نسبته (١٦,٢٪).

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن هناك نوعاً من التوازن في هوية الموضوعات التي يتعرض لها أفراد العينة، مع أولوية للموضوعات الأردنية، لأنهم أردنيون يقدمون الشأن الأردني على غيره من الشؤون الأخرى.

جدول رقم (١٩)
الأنماط الصحفية للموضوعات التي يقرأونها

الأنماط الصحفية	التكرار	النسبة المئوية
أخبار	137	28.1
تقارير	79	16.2
مقابلات	32	6.6
تحقيقات	66	13.6
مقالات وتحليلات	91	18.7
رسوم كاريكاتيرية	54	11.1
إعلانات	22	4.5
أخرى	6	1.2
المجموع	487	100.0

وتشير بيانات الجدول رقم (١٩) إلى أن الأخبار احتلت المرتبة الأولى بين الأنماط الصحفية، التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس، فقد حصلت على ما نسبته (٢٨,١٪)، وجاءت بعدها المقالات والتحليلات في المرتبة الثانية بما نسبته (١٨,٧٪)، ثم التقارير في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦,٢٪) فالتحقيقات في المرتبة الرابعة بما نسبته (١٣,٦٪) وتلتها الرسوم الكاريكاتيرية في المرتبة الخامسة بنسبة (١١,١٪)، فالمقابلات في المرتبة السادسة بنسبة (٦,٦٪)، والإعلانات في المرتبة السابعة بنسبة (٤,٥٪).

وتؤكد هذه النتائج الأهمية التي تحتلها الأخبار لدى القراء، سواء كان ذلك في الصحافة الورقية أو في الصحافة الإلكترونية. وتبدو نتيجة منطقية وموضوعية، لأن القراء عادة ما يبحثون عن الجديد، الذي تحمله الأخبار المحلية والخارجية، ويبدو ذلك جلياً من خلال الأخبار العاجلة التي توليها وسائل الإعلام ومن بينها الصحف الإلكترونية أهمية كبيرة، نظراً لدورها في كسب القراء واستقطابهم للحصول على ثقتهم ومتابعتهم لها.

جدول رقم (٢٠)
طبيعة قراءة الموضوعات

طبيعة القراءة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	28	18.9
أحيانا	116	78.4
لا أقرأ	4	2.7
المجموع	148	100.0

وعن طبيعة قراءة الموضوعات التي تعرضها الصحف الإلكترونية وعما إذا كان أفراد العينة يقرأونها كاملة أو يقرأون أجزاء منها، فإن بيانات الجدول رقم (٢٠) تشير إلى أن الذين يقرأون الموضوعات كاملة بشكل دائم، بلغت نسبتهم (١٨,٩٪)، وأن الذين يقرأونها كاملة أحيانا، وصلت نسبتهم إلى (٧٨,٤٪)، فيما بلغت نسبة الذين لا يقرأونها كاملة (٢,٧٪).

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول أن محتويات الصحافة الإلكترونية، تحظى بنسبة إقبال عالية من أعضاء هيئة التدريس، إذ وصلت نسبة الذين يقرأون الموضوعات كاملة ما مجموعه (٩٧,٣٪) (دائما وأحيانا)، وهي نسبة مرتفعة جدا، وتؤشر على نوعية المحتويات التي تحظى باحترام الهيئة التدريسية وتقديرها، فتدفعهم إلى قراءتها كاملة.

جدول رقم (٢١)
تصميم الصحف الإلكترونية

تصميم الصحف	التكرار	النسبة المئوية
دائما	20	13.5
أحيانا	121	81.8
لا أعتقد	7	4.7
المجموع	148	100.0

وفيما يتعلق بأسلوب عرض الموضوعات (تصميم المواقع) في الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (٢١) أن (١٣,٥٪) من أفراد العينة، يرون أن أسلوب عرض الموضوعات يتم بشكل جيد دائما، وأن (٨١,٨٪) يرون أن ذلك يتم أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يرون أن أسلوب عرض الموضوعات يتم بشكل جيد ما مجموعه (٤,٧٪).

ويتضح من خلال هذه النتائج أن الصحف الإلكترونية تولي العناية والاهتمام لتصاميم مواقعها على شبكة الانترنت، نظرا لما يقوم به تصميم الموقع وإخراجه، من دور في جذب القراء للموقع، واستمرارية الدخول إليه وتصفح محتوياته، وذلك لأن (٩٥,٣٪) أجابوا (دائما وأحيانا) بأن أسلوب عرض الموضوعات في الصحف الإلكترونية يتم بشكل جيد ومقبول.

جدول رقم (٢٢)

مدى الثقة في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية

مدى الثقة	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	26	17.6
أحياناً	118	79.7
لا أثق	4	2.7
المجموع	148	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (٢٢) إلى أن (١٧,٦٪) يثقون بشكل دائم في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، وأن (٧٩,٧٪) يثقون أحياناً في معلومات هذه الصحف، فيما أجاب ما نسبته (٢,٧٪) بأنهم لا يثقون بالمعلومات التي تعرضها هذه الصحف.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول أن المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، تحظى بثقة عالية من القراء، ويمكن أن يعزى ذلك، إلى أن الصحف الإلكترونية تتمتع بدرجة عالية من الحرية، لأن القيود المفروضة عليها والرقابة التي تمارس بحقها أقل بكثير مما هي في الصحافة المطبوعة، فتعرض الموضوعات التي تهم القراء بجرأة وشفافية، الأمر الذي يدفع القراء إلى متابعتها والثقة في محتوياتها.

جدول رقم (٢٣)

مدى الرضا عن خدمات الصحف الإلكترونية

مدى الرضا	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	34	23.0
أحياناً	103	69.6
لا	11	7.4
المجموع	148	100.0

أما عن مدى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية التي يتعرض لها أفراد العينة، فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٢٣) إلى أن (٢٣٪) أعربوا عن رضاهم الدائم عن خدماتها، وأن (٦٩,٦٪) أجابوا بأنهم راضون عن خدماتها أحياناً، فيما بلغت نسبة الذين أعربوا عن عدم رضاهم عن خدماتها ما مجموعه (٧,٤٪). ويبدو واضحاً من خلال هذه النتائج، أن نسبة الذين أبدوا رضاهم عن الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية، كانت مرتفعة للغاية، وذلك لأن الخدمات التي تقدمها لقرائها، لا يمكن أن يحصلوا على مثيل لها، في الوسائل الإعلامية الأخرى.

جدول رقم (٢٤)
مراسلة الصحف الإلكترونية

مراسلة الصحف	التكرار	النسبة المئوية
دائما	10	6.7
أحيانا	46	31.1
لا	92	62.2
المجموع	148	100.0

وحول مراسلة أفراد العينة للصحف الإلكترونية، أظهرت بيانات الجدول رقم (٢٤) أن (٦,٧٪) يرسلونها دائما، وأن (٣١,١٪) يرسلونها أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يرسلونها (٦٢,٢٪). ويتضح من خلال هذه النتائج أن (٣٧,٨٪) يرسلون الصحف الإلكترونية دائما وأحيانا، الأمر الذي يعني أن تواصل أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، مع الصحف الإلكترونية يبدو ضعيفا ومتدنيا، وقد يُعزى ذلك إلى عدم توافر الوقت الكافي لمراسلة هذه الصحف، أو لاعتبارات اجتماعية وثقافية لدى هذه الفئة، تحول دون تواصلها مع هذه الصحف.

جدول رقم (٢٥)
مجالات التواصل مع الصحف الإلكترونية

مجالات التواصل	التكرار	النسبة المئوية
موضوعات إخبارية	12	21.4
موضوعات رأي	20	35.7
تصويت على قضايا معينة	18	32.1
إعلانات	3	5.4
أخرى	3	5.4
المجموع	56	100.0

وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين يلجأون إلى مراسلة الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (٢٥) أن موضوعات الرأي جاءت في مقدمة الموضوعات التي تتم فيها المراسلة، وحصلت على ما نسبته (٣٥,٧٪)، تلتها المراسلة للتصويت على قضايا معينة تطرحها الصحف نفسها وحصلت على ما نسبته (٣٢,١٪)، ثم المراسلة تعقيبا على موضوعات إخبارية بما نسبته (٢١,٤٪)، وأخيرا المراسلة لغايات إعلانية وغايات أخرى، ولكل منهما (٥,٤٪).

نتائج الدراسة:

وفيما يلي عرض لأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أوضحت النتائج ارتفاع نسبة الذين يستخدمون شبكة الإنترنت، من أعضاء الهيئة التدريسية في اليرموك، حيث وصلت هذه النسبة إلى (٩٧,٦٪) يستخدمونها دائماً وأحياناً.
- على الرغم من أن شبكة الانترنت تقدم خدمات متنوعة ومتعددة، وأن هناك العديد من الدوافع والمبررات لاستخدام هذه الشبكة، إلا أن قراءة الصحف الإلكترونية تصدرت هذه الدوافع، وتقدمت على غيرها من مجالات الاستخدام الأخرى، بعد أن حصلت على ما نسبته (٢٦٪)، تلاها استخدام الشبكة للبريد الإلكتروني بنسبة بلغت (٢٣,٥٪).
- أظهرت النتائج أن نسبة الذين يتعرضون للصحف الإلكترونية (دائماً وأحياناً) بلغت (٨٨,١٪)، الأمر الذي يعني أن هذا النوع من الصحافة، يحظى بإقبال القراء، لسهولة الوصول إليها كوسيلة اتصال، ولتنوع وتعدد الخدمات التي توفرها.
- أفادت النتائج أن (٧٨,٤٪) من أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، يمضون أقل من ساعة يومياً، في قراءة الصحف الإلكترونية، ويمكن القول أن هذا الوقت كاف، لتصفح موضوعات صحيفة إلكترونية واحدة أو أكثر.
- تتصف الصحف الإلكترونية بالعديد من المميزات، التي تدفع القراء إلى تصفحها، وهو ما أكدته هذه الدراسة، التي أوضحت أن (٣٠,٦٪) يقرأون الصحف الإلكترونية، لأنها سريعة في نقل الأخبار، وأن (٢٩,٤٪) يقرأونها لأنها متوافرة بسهولة، و (١٦,٩٪) لأن كلفتها المادية قليلة.
- استطاعت الصحف الأردنية الإلكترونية أن تستقطب القارئ الأردني، وذلك لأن غالبية أعضاء هيئة التدريس، يفضلون هذه الصحف على غيرها من الصحف العربية والأجنبية الإلكترونية.
- بينت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس يولون الموضوعات التي تعالج الشؤون الأردنية اهتماماً أكبر من الموضوعات التي تعالج الشؤون العربية والإسلامية والدولية.
- تركزت قراءات أعضاء هيئة التدريس على الموضوعات السياسية، التي حصلت على ما نسبته (٢٣,٢٪)، تلتها الثقافية بنسبة (١٦,٦٪)، فالعلمية والتكنولوجية بما نسبته (١٤,١٪)، وأخيراً الموضوعات الفنية بنسبة (٦,٢٪).
- جاءت الأخبار التي تعرضها الصحف الإلكترونية، في مقدمة الأنماط الصحفية، التي تحظى بمتابعة القراء، تلتها المقالات والتحليلات، ثم التقارير وأخيراً الإعلانات.
- حظيت المعلومات التي تعرضها الصحافة الإلكترونية بثقة أعضاء هيئة التدريس، إذ بلغت نسبة الذين يثقون في هذه المعلومات (دائماً وأحياناً)، ما مجموعه (٩٧,٣٪)، كما أعرب ما نسبته (٩٢,٦٪) عن رضاهم عن الخدمات التي تقدمها الصحافة الإلكترونية.
- أظهرت النتائج أن (٣٧,٨٪) من أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، يلجأون (دائماً وأحياناً) إلى التواصل

مع الصحف الإلكترونية، من خلال مراسلتها إلكترونياً، وتبين أن هؤلاء يبدون آراءهم حول مقالات تنشرها هذه الصحف، أو يصوتون على قضايا معينة، أو يعقبون على موضوعات إخبارية.

توصيات الدراسة:

وبناء على ما سبق توصي الدراسة بمايلي:

- أن توفر الجامعات الأردنية أجهزة حاسوب، في مكاتب أعضاء هيئة التدريس، تكون موصولة بشبكة الانترنت، لما لذلك من فوائد علمية وثقافية، تنعكس على أداء الهيئة التدريسية.
- أن تخفض الحكومة رسوم شبكة الانترنت، لأن ارتفاع رسومها، يقلل من استخدام الشبكة، ويحرم الجمهور من خدماتها المتعددة، خاصة إذا ما علمنا أن نسبة استخدام العرب لهذه الشبكة ما يزال متواضعاً للغاية.
- دأبت غالبية الصحف الورقية على إيجاد مواقع إلكترونية لها، تعرض من خلالها النسخة الورقية نفسها دون أي تعديل يُذكر عليها، الأمر الذي يتطلب من هذه الصحف إعطاء النسخة الإلكترونية اهتماماً أكثر مما هي عليه، لأن نسبة من القراء يقرأون النسختين (الورقية والإلكترونية) فلا يجدون فوارق تذكر بينهما.
- نظراً لأن مدة التعرض للصحف الإلكترونية قليلة، فإن إدارات هذه الصحف، مطالبة بإيجاد حوافز تدفع القراء، إلى زيادة مدة التعرض.
- يعد التواصل الإلكتروني سمة هامة توفرها الصحف الإلكترونية لقراءها، إلا أن الملاحظ هو تدني نسبة الذين يرسلون هذه الصحف، الأمر الذي يتطلب من مسؤولي هذه الصحف، زيادة مجالات التواصل مع القراء، لأنها تشكل رجع الصدى الفوري لما تقدمه من خدمات.

المراجع:

- أبو سيف، إيناس. (٢٠٠٠). استخدام الصحفيين المصريين لشبكة الانترنت كمصدر من مصادر المعلومات في: ليلي عبدالمجيد وآخرون، بحوث في الصحافة المعاصرة، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.
- البدوي، محمد علي. (٢٠٠٦). دراسات سوسيو إعلامية، بيروت، دار النهضة العربية.
- الدنان، عبد الملك. (٢٠٠١). الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت، بيروت، دار الراتب الجامعية.
- الفيصل، عبد الأمير. (٢٠٠٦). الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- اللبان، شريف درويش. (٢٠٠٥). الصحافة الإلكترونية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- اللبان، شريف درويش. (٢٠٠١). تكنولوجيا النشر الصحفي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- المغربي، كامل محمد. (٢٠٠٧). أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- بخيت، السيد. (٢٠٠٠). استخدامات أساتذة الجامعات للانترنت في: السيد بخيت، الصحافة والانترنت، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.
- بخيت، السيد. (٢٠٠٠). الاستخدامات الصحفية للانترنت لدى القائمين بالاتصال في الصحافة العربية في: السيد بخيت، الصحافة والانترنت، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.
- بخيت، السيد. (٢٠٠٠). الصحافة والانترنت، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.
- حسين، سمير محمد. (١٩٩٩). دراسات في مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب.
- حوات، محمد علي. (٢٠٠٥). قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- صادق، عباس مصطفى. (٢٠٠٣). صحافة الانترنت -- قواعد النشر الإلكتروني الصحفي، أبو ظبي، الظفرة للطباعة والنشر.
- عبد الحميد، محمد. (١٩٩٣). دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب.
- عبد المجيد، ليلي وآخرون. (٢٠٠٠). بحوث في الصحافة المعاصرة، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.
- عطوي، جودت. (٢٠٠٧). أساليب البحث العلمي -- مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- قنديلجي، عامر. (١٩٩٣). البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- نصر، حسني محمد. (٢٠٠٣). الصحافة الإلكترونية، الكويت، مكتبة الفلاح.
- ويمر، روجر. ودومينيك، جوزيف. (١٩٩٨). مقدمة في أسس البحث العلمي، ترجمة صالح أبو إصبع، الطبعة الثانية، عمان، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع.
- <http://www.chief@al-jazirah.com> بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢
- <http://www.e3lami.com> بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢
- <http://www.emeraldinsight.com> بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٩
- <http://www.us.moheet.com> بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٤

اللغة العربية والعولمة

د. وليد محمود خالص

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

ينقل الجاحظ حديثاً لتاجر باع دواب رديئة للجيش فسأله الحجاج عنها فأجابته: «شريكنا في هوازها، وشريكنا في مداينها، وكما تجيء نكون» (الجاحظ، ١٩٨٥: ١٦٢/١)، وترجمة كلامه، وأقول ترجمة وليس معنى لأنه محتاج إلى نقل من ذلك الذي تفوه به إلى وضع عربي مفهوم، وترجمة كلامه هو إن هذه الدواب قد وصلت على ما هي عليه من رداءة من شركائه في بلادهم بالأهواز والمدائن، ونحن نبيعها كما هي. هذا في العصر الأموي أما الآن فنسمع شيئاً قريباً من هذا مع تغيير طفيف يفرضه العصر، وتطول المدة وذلك على لسان أحد مدرسي مادة الكيمياء في إحدى الجامعات العربية، يقول: «نوع الـ Structure يعتمد على الـ Relative sizes of The two elements يعني لو الـ sodium atom كانت atom ثانية مثلاً، ممكن تدخل من وسط هاذول، ولكن الـ structure يتغير، وعشان الـ structure تقدر تدخل so sizes of the atoms نوع الـ structure يعتمد على الـ sizes of the atoms» (المعتوق، ٢٠٠٥: ٧٥)، ونسمع أيضاً ونرى في جانب آخر في إحدى الفضائيات العربية أستاذة في إحدى الجامعات العربية متخصصة في التسويق والعلاقات العامة تعلن عن مسابقة عامة تجريها الجامعة للأعمال الفنية يسمح فيها بالاشتراك لفئات مختلفة من الطالبات، تقول الأستاذة: «الطالبة ممكن تعمل أكثر من عمل فني، مسموح لها أن تبعتلنا فقط واحد، ممكن يكون إما drawing، رسم، ممكن يكون sketch، ممكن يكون storyboard أو ممكن يكون model. متى ما انتهو بيكون هذا الـ form عبتو بالمعلومات الشخصية، هون بتعمل explanation of the idea باللغة الإنجليزية عن إيش فكرتها كانت... وليش، ok، هذا الـ form بدو يدخل بـ envelope وتحط فيه اسمها واسم مدرستها كله closed وعلى الـ backside of the project ما بيصحش ولا إيشي يكون على الـ front side of the project إلا اسم المشروع، هي بدها تعطي المشروع Title. معلوماتها الـ personal والـ form تبعاً بيكون على الـ back of the project» (المعتوق، ٢٠٠٥: ٧٥)

هذه ثلاثة نماذج تبين طرائق استخدام العربية في الحياة، والجامعة، ووسائل الإعلام، ولو رحنا نتقصى هذه الظاهرة في مواضع أخرى لضاق بنا المجال، وهي بمجملها تشير إلى ازدواجية لغوية، وضيق فاضح في المعجم اللغوي، وعجز عن التعبير السليم، ولا نريد أن نذهب إلى ما ذهب إليه د. حسن ظاظا في قوله: «إن الذي يقول (أو كي) بدلاً من (نعم)، والذي يقول (باي باي) أو (تشاو) بدل (إلى اللقاء).. لا يفعل ذلك إلا لأنه مصاب بعقدة الضعة، يجد نفسه حقيراً إذا نطق بالعربية، ويظن أنه إذا نطق بغيرها من كلام من يعتبرهم عظماء، وسادة دخل في زمريهم، ولكن هيهات» (ظاظا، ١٩٧٦: ٩٠)، أقول لا نريد أن نذهب بهذا

الاتجاه بل كان قصداً التشخيص، وبعده النفاذ منه إلى الموضوع الرئيس من خلال وصل الماضي بالحاضر لا لتأكيد استمرار هذه الظاهرة، وكونها حتمية أو قدراً لا مفرّ منه، بل لتبيان الوشائج بين حال العربية اليوم وما آلت إليه، والعولمة، من حيث إن هذه الأخيرة ذات أثر نافذ في تلك الحال، فهذا الذي لمسنه من تلك الظاهرة هو الظاهر منها، والقشرة فيها فحسب، وأما جوهر المسألة واللب فيها هو تدبّر تلك الظاهرة وكشف الاختلاف العميق بين وجودها في زمنين متباعدين، وبعد هذا الدخول إلى فضاء العولمة الرحب والضيق في آنٍ واحد، فإذا كان المدخل سليماً جاءت النتائج مثله، تحمل بذرة نجاحها فيها لتمكث في الأرض تحدّث وتنفع.

ولعلّ المدخل الحق لهذا الموضوع هو التفرقة المنهجية الموضوعية بين عصرين يفصل بينهما ألف وأربعمائة سنة وتزيد، حين كان العرب في ذلك العصر مقبلين، أنشأوا دولة مترامية الأطراف، تأخذ بأسباب التحضر، لغتها هي السائدة لأسباب كثيرة منها ما هو ديني، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي، وليس ببعيد عنا «تعريب الدواوين، ولغة الإدارة، والحكم، والنقود» (سواعي، ١٩٩٩: ٢٨) في زمن عبد الملك بن مروان، إذ كانت نقطة البدء الجوهرية في ترسيخ «أقدام اللغة العربية في أجهزة الدولة الإسلامية المختلفة في بلاد الشام، ومصر، والعراق» (سواعي، ١٩٩٩: ٢٨)، واستمر هذا الحال لمدة طويلة فيما بعد، وكان يسند ذلك التغيير الجذري نهضة علمية متينة، كانت اللغة ودرسها جانباً من جوانبها، بينما تعمل الجوانب الأخرى متضافرة لترقية تلك النهضة، والعمل على استمرارها، بيد أنها تظلّ في المنتهى مستظلة بالعربية، متعلقة بأستارها. أما ما آل إليه الحال بعد هذا، وخصوصاً في العصر الحديث فهو الإدبار بأجلى صورته، من حيث الاكتفاء باستهلاك مظاهر الحضارة، والعجز عن المشاركة في صنعها، بعبارة أخرى بات العرب يقرأون التاريخ بلا إحساس بلحظاته الزمنية المتعاقبة، والمتغيرة في آنٍ، بينما يصنع الآخرون التاريخ، وينغمرون في لججه، ويكتبون فيه لأنفسهم صفحات كثراً، وانسحب المشهد على العربية فظهرت بذلك المظهر الذي رأينا نمودجين منه فيما سبق، فالظاهرة موجودة، غير أن العبرة في مدى انتشارها، وتغلغلها في النسيج، وسيطرتها على العقول قبل الألسنة، والبون بينهما شاسع بين، وليست العولمة في لبوسها الحاضر ببعيدة عما نحن فيه فلنفرغ لها قليلاً.

صار من المعاد المكرور بل من نافلة القول الحديث عن العولمة، وتعريفاتها، وتجلياتها في السياسة، والاقتصاد، والاتصال، والثقافة بعد ذلك السيل الجارف من الكتب، والمقالات، والدراسات (*) التي كُتبت فيها، والندوات، والمؤتمرات (**) التي عقدت حولها، ولكنّ المتتبع المدقّق في تلك الجمهرة من الدراسات، والمؤتمرات يلحظ غياباً واضحاً في الحديث عن الأثر اللغوي الذي تحدّثه العولمة لا على العربية وحدها بل على كثير من اللغات الأخرى، وهذا هو المقصد، وإليه الغاية، كأنّ في الأمر نوعاً من التواطؤ، أو [المسكوت عنه] في هذه القضية، وهي التي يسمّيها د. المسدي (المسدي د ت: ٣٨٨) بحق [أمّ المرجعيات]، ولعلّ ما قرّره جورج طراييشي يفسر شيئاً من هذا الغياب من حيث صخب المثقفين عن العولمة من جهة، وصمت رجال المال، والاقتصاد، والصناعة العربية من جهة أخرى، فالعولمة «دخلت إلى العالم العربي ليس من طريق الظاهرة نفسها، بل عن طريق مفهومها في المقام الأول، فهي لم تتظاهر في بورصات العالم العربي، ولا في أسواقه المنفتحة... بل في أدمغة المثقفين أولاً... فمفهوم العولمة المتداول في العالم العربي هو من

(*) أحصى الباحث على سبيل المثال مائتين وخمسين كتاباً ويزيد عن العولمة في مكتبة الجامعة الأردنية وحدها، وهناك غيرها بالطبع، أما المقالات، والدراسات فأصعب من أن تحصى إذ هي بحاجة إلى جهد حصاني منفرد.

(**) أطلع الباحث على أعمال ست ندوات عربية عن العولمة، وهناك المزيد.

إنتاج المثقفين في المقام الأول، وبرسم استهلاكهم» (طرابش، ٢٠٠٠: ١٦٥) وبما أن الحديث عن اللغة، والاهتمام بها، وصلتها بالواقع يأتي متأخراً دائماً، ويشوب كثير من خطابه الحماسة، والإنشائية التي لا تغني كثيراً مع تعصب ملموس يؤدي إلى بتر التواصل، أقول إذا كان الأمر كذلك فمن هنا يأتي الضمور الواضح في تناول أثر العولمة على اللغة، والنتائج المترتبة على هذا الأثر، في حين نالت الجوانب الأخرى اهتماماً ملحوظاً تمثل في ذلك التضخم الواضح من الكتب، والدراسات، والندوات.

ولا ينكر أحد أن كثيراً من المهمومين بأمر العربية، ومستقبلها مع قليل جداً من الخاضعين في بحور العولمة قد حاموا حول هذا الموضوع، ولم يقفوا، ونريد به أثر العولمة على اللغة، والأدب، وتحكيم قوانينها، وسيطرة أذرعها على القريب والبعيد، ولكن يبدو أن ما قرّوه، وجهدوا في التنبيه إليه لا يلقى أذناً صاغية، أو عقلاً واعياً، إذ لا نجد له تطبيقاً على الواقع، أو نلمس له تجلياً في حياة الأفراد، وكأن ما يكتب ويقال هناك موجه إلى آخرين ليسوا من هنا، وتظلّ الفجوة متسعة، وتتسع يوماً بعد يوم، ولا بدّ لهذا من تشخيص صريح بعد فحص دقيق، ولعلّ مهمة هذه الدراسة تنحصر في الفحص، وبعده التشخيص بعيداً عن التنظيرات المطولة، والتجريد الثاوي في عقول المثقفين وحدهم بلا نزول له إلى أرض الواقع.

إذا كانت العولمة تعني في أبسط تعريفاتها زوال الحدود بين الدول، وتراسل المصالح، وقيام عالم جديد شعاره الصفقة بدل الوثيقة على حدّ تعبير توماس فريدمان (فريدمان، ٢٠٠٠: ٣١) من حيث بروز الشركات الكبيرة، وهيمنتها على اقتصاديات الدول بلا حواجز مانعة، وضمور دور الدولة القطرية، وشهوة تلك الشركات الكبرى إلى التهام ما يعترضها من معوقات، وموانع لتصل في النهاية إلى ما اصطلح عليه بـ [القرية الكونية] التي يحكمها نظام واحد، وآليات عمل، وتفكير واحدة، وأهداف واحدة بعد هذا. أقول، إذا كانت هذه هي العولمة (*) كما يقدّمها أصحابها، فمن الضروري أن ينضوي تحت ذلك التأثير، بل قل تحت ذلك الاتهام ثقافات الأمم المستقبلية - بكسر الباء - للعولمة، وتقف اللغة في المقام الأول من هذه الثقافات على اعتبار أن اللغة هي روح أيّ ثقافة، وعمادها، ووعاؤها، يتساوى في هذا الثقافة الشفوية، أو المكتوبة، إذ تشترك الاثنان في أن الحامل لهما، والحاضن لقيمه هو اللغة، وللعربية في هذا المجال خصوصية أخرى سنقف عندها فيما بعد، ومن هنا كثّر الحديث عن اختفاء معظم لغات العالم في المستقبل القريب (**) بسبب ذلك التقارب الشديد، وعجز تلك اللغات عن مواجهة هذه المستجدات السريعة، والقوية في آن واحد، ولهذا أسبابه المختلفة، وتقف العولمة في مقدّمة هذه الأسباب كما هو واضح، فلغة العولمة هي الإنكليزية، وهي «تصبح بسرعة اللغة التي لا غنى عنها بالنسبة للأشخاص الناجحين من دول، وثقافات مختلفة، وهذا يعود في جانب منه إلى أن عدداً غير متجانس من أغنياء العالم يتحدثون الإنكليزية؛ ولأنّها لغة الثورة التقنية، فحتى قبل ظهور الإنترنت ساعدت الهواتف، والتلفزيون، والنقل الجوي لغات الثقافات، والاقتصادات المهيمنة على الانتشار» (القدوسي، ٢٠٠٦: ٢٢)، يضاف إلى ما تقدّم ذلك بالشعور بالاستعلاء عند التحدث باللغة الأجنبية، وهو ما لمسّه د. حسن ظاظا في نصه المتقدم، ومما يلفت النظر في كتاب [السيارة ليكساس وشجرة الزيتون]

(*) لعلّه من المفيد ونحن نتحدث عن تأثير العولمة على العربية أن نشير إلى اشتقاق مصطلح [العولمة] الآتي من «صيغة فاعل بدلتها على التشكيل المفروض من خارج المادة، والذي يحمل معنى الفوقية وأحادية الاتجاه في مقابل صيغة تفاعل التي توحي بالحوارية وثنائية الاتجاه»، فكان المصطلح نفسه حتى قبل شرح مفهومه يوميء إلى الاستعلاء، والقسر، وهذا فيه ما فيه. ينظر تحديات الهوية العربية، د. أحمد درويش، ص ٢٠، بحث منشور ضمن بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس، سنة ١٩٩٩.

(**) ينظر على سبيل المثال للتوسع: العولمة والعولمة المضادة، د. عبدالسلام المسدي، ص ٣٩٠، واللغة العربية في عصر العولمة، د. أحمد الضبيبي، ص ٦٤، وما بعدها، وصراع اللغات في القرن الحادي والعشرين، مجدي شرشر، مجلة الهلال، أبريل سنة ٢٠٠٠، ص ٩٩، وما بعدها، ولغات آيلة للانقراض، محمد القدوسي، مجلة دبي الثقافية، العدد التاسع، فبراير سنة ٢٠٠٦، وفيه عرض جيد للدراسة التي أعدها اليونسكو عن اللغات البشرية.

لتوماس فريدمان، وهو أحد أهم منظري العولمة، والمروجين لها، والمدافعين عنها، أقول، مما يلفت النظر في هذا الكتاب أنه تحدث عن كل شيء ذي صلة بالعولمة إلا اللغة، كأن المسألة في وعيه، أو لا وعيه محسومة لصالح اللغة الإنكليزية فلا داعي للحديث عنها البتة، فمادامت العولمة أمريكية - كما يعتقد هو - فلتكن لغتها إنكليزية، وليس للغات الأخرى سوى الاستسلام فالضمر، وفي نظري إن هذا الكتاب من الكتب المهمة التي يجب تفحصها بدقة، وعناية؛ لأنه قدّم العولمة من الداخل بلا رتوش، أو محاولة تجميل، وهذا ما يحتاجه القارئ العربي فعلاً، بينما نجد أن استقباله في مناخ الثقافة العربية كان محبطاً للغاية من حيث تجمع جمهرة من الردود عليه يغلب على أكثرها التشنج، والحماس المشوب بالسخرية، وكأنّ هاجس تلك الردود هو الكلام حسب، وتنتهي المسألة بلا محاولة جادة للفهم، والحوار، وهذا أحد مظاهر الخلل في الفكر العربي الحديث المبتعد عن العقلانية، والحوار الهادف للوصول إلى حلول عملية.

وإذا كانت القضية وفق ما تقدم منتهية لأولئك القائلين بالعولمة، وقيّمها، وقوانينها لصالح اللغة الغالبة فأين موقع العربية من هذا كلّ، وخصوصاً مستوى الفصحى منها؟ وهل تستطيع البقاء، والاستمرار في ظلّ هذا الدفع القوي من الجانب الآخر، ولا أقول الإنكليزية، فالمسألة أكبر من هذا، فهي ذات بعدين: داخلي، وخارجي، وهما متكافئان من حيث الأهمية، بل أكاد أذهب إلى أنّ البعد الداخلي هو مكنم الداء، والعامل الجوهرى وهو ما رأينا نقيضه في العصر الأموي مثلاً، ويأتي ذلك الثاني، أي البعد الخارجي ليزيد من علله شيئاً فشيئاً ليحكم عليه بالموت، والزوال.

إنّ ظاهرة احتكاك اللغات، أو صراعها ظاهرة قديمة قدم اللغات نفسها لا تنفرد العربية بها، ولهذا أسبابه المتنوعة، منها الاستعمار، والغزو، والفتح، والتجارة، والانتقال الحرّ للبشر بين دول مختلفة إلى غير ذلك، وهذا يولّد انتقالاً حتمياً للغات، وبعد هذا احتكاك بعضها ببعض، وتأثر الواحدة بأخرى، أو بأخرى وعند ذاك تحدث الغلبة لواحدة، أو أكثر على مجموعة من اللغات وفق شرائط طوعية، أو قسرية يطول الحديث عنها، وقد أسهب اللغويون العرب في الحديث عن [الاقتراض]، و [التعريب]، و [الدخيل]، و [الترجمة] مع موقع كلّ واحد من هذه المصطلحات من حركة الاحتكاك الواسعة، كما أشاروا من قديم إلى [غربة] العربية بين أهلها، ولا أريد التحدّث عن إعادة التاريخ نفسه، أو سيره ضمن خطّ مستقيم مرسوم لا يمكن العودة البتّة إلى نقاطه الأولى، أقول، لا أريد الخوض في هذه الإشكالية فهي فلسفية اجتماعية في المحلّ الأول، كما إنّ المقام لا يتسع لها، بيد أنني قبل الدخول إلى ظاهرة [الغربة] تلك، أود الإشارة إلى نقطتين جوهريتين ذات مساس مباشر بموضوعنا، وهما تصنيف العولمة تاريخياً، وتقليد الغالب. أما تصنيف العولمة تاريخياً وهو خلط يقع فيه كثير من الدارسين؛ لأننا نرى أنّ هناك عولمتين: قديمة، وحديثة مع نقاط اختلاف بينهما بسبب تغير الزمن، واختلاف الآليات التي تحكم الزمنين كليهما، وتبدو بواكير القديمة منها منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك المرحلة التي «شهدت نموّ المجتمعات القومية، وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى» (يسين، ٢٠٠٠: ٣٠)، لتصل إلى مرحلة النشوء فالانطلاق، ليبدأ بعدها الصراع من أجل الهيمنة (يسين، ٢٠٠٠: ٣٠ وعرفة، ٢٠٠٣: ٢)، بحيث تغير الموقف من الحدود، والدول القومية، أو بتعبير فريدمان من أنه «كلما كان نظام واحد يؤثر في عدد أكبر من الناس بعدد أكبر من الطرق، وفي آن واحد، فذلك النظام هو العولمة» (فريدمان، ٢٠٠٠: ٥٣)، وهكذا «وبفضل سقوط كلّ تلك الأسوار في أنحاء العالم خرجت إلى الوجود حقبة العولمة والتكامل» (فريدمان، ٢٠٠٠: ٧٨)، وحتى الزمن نفسه قد تغير

فقد اكتسب مفهومًا مغايرًا بسبب التغير الجذري في وسائل الاتصال، وتضييق المسافات، وتقريبها، والنتائج العلمية الباهرة التي توصل إليها العلماء، وهذه هي العولمة الحديثة التي نرى مظاهرها في ثورة الاتصال، وسهولة الانتقال، واقترب أجزاء العالم المتباعدة، وظهور الشركات العملاقة، أو ما يطلق عليها فريدمان [القطيع الإلكتروني] المكوّن من الماشية القصيرة القرون، والأخرى الطويلة القرن، وهي الشركات المتعددة الجنسية (فريدمان، ٢٠٠٠: ١٦٤) التي تتحكّم في اقتصاد العالم، بل مصيره، والعلاقات المتشابكة المصالح بين الدول، وهذه الشركات بما يخلق وضعاً جديداً غير مسبوق بحيث يزول مفهوم [الوثيقة] كما أشرنا ليحلّ محلّه مفهوم [الصفقة] بكل ما يحمله هذا المصطلح من مضامين حقيقية، أو مجازية.

وبما أنّ العرب اليوم مستقبليون لهذا كلّ غير مشاركين في إنتاجه، وهو ما ألمعنا إليه سابقاً من الوقوف عند التخوم، والتردد في الخوض، بينما يقتحم غيرهم ويخاطر، ويصل الأمر ببعض العرب إلى مرحلة الانبهار بهذا الجديد، والدعوة العجلى إلى الأخذ بأسبابه مهما كانت العواقب بغية اللحاق بالركب، وتضييق الفجوة، فهذا يقودنا إلى النقطة الثانية التي يرصدها ابن خلدون بذكائه النادر، واستقصائه الفريد حين قال في المقدمة: «... إنّ المغلوب مولع أبداً بالإقتداء بالغالب في شعاره، وزيه، ونحلته، وسائر أحواله، وعوائده، والسبب في ذلك أنّ النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها، وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أنّ انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك، واتصل لها حصل اعتقاداً فانتحلت جميع مذاهب الغالب، وتشبهت به، وذلك هو الاقتداء، أو لما تراه - والله أعلم - من أنّ غلب الغالب لها ليس بعصبة، ولا قوة بأس، وإنما هو بما انتحلته من العوائد، والمذاهب تغالط أيضاً بذلك عن الغلب» (ابن خلدون، د: ٢٥٨)، إنّ هذا الرصد النادر إنما يسري على عصر ابن خلدون، وقبله، ويسري على عصرنا الراهن لكونه طبيعة عامة، وقانوناً يحكم العلاقة بين الغالب والمغلوب، والشواهد أكثر من أن تحصى، فقد تحرّك فيه ابن خلدون باتجاهين يؤديان إلى نتيجة واحدة، أحدهما هو إضفاء الكمال على الغالب، وثانيهما هو الإحساس المرير بالخذلان والهزيمة والنقص الذي ينتاب المغلوب، وليس مردّ ذلك كلّ إلا لجودة ما اصطنعه الغالب من قيم أدّت إلى غلبه، وما تمسك المغلوب به من مذاهب كانت السبب في هزيمته، وبما أنّ النفس تنزع دوماً إلى ما هو كامل، أو ما تعتقد أنه كامل، فمن هنا جاء نزوعها إلى قيم، وعادات الغالب لعلّها تجد به خلاصها مما هي فيه، ومن الضروري أن نشير هنا إكمالاً للمشهد إلى أنّ الغالب هو الآخر يتأثر بالمغلوب إن في لغته، أو عاداته، أو مواضعاته، فالمسألة متحركة ذات حيوية خاصة بيد أن الحسم النهائي للغالب بالطبع، فالعرب عموماً مغلوبون، و [الآخر] غالب فمن الضروري أن يؤدي هذا إلى التقليد، والأخذ، والانبهار، وهو ما نلمسه فعلاً، ولعلّ هذا هو المدخل الحقّ لإشكالية اللغة، أو غربتها في عصور معينة قديماً، وفي عصرنا الحالي وهو ما نودّ الوقوف عنده.

وخبر غربة العربية في وطنها حديث ذو شجون يقترب اقتراناً صميماً بتاريخ العرب القديم، والحديث، ويرصد انتصاراتها، كما يوميء إلى انكساراتها، وليس هذا بالأمر المستغرب، إذ ظلّت العربية ذلك الوعاء الأمين الذي حافظ على ثمرات عقول المفكرين، والأدباء، وحفظ العرب من الذوبان خلال تلك المسيرة الطويلة، فإذا التحم هذا كلّ بالدين بحيث تصبح لغة التنزيل العزيز هي العربية، ولغة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم هي العربية، ويحتشد هذا كلّ لتصبح هذه اللغة بعد هذا لغة التشريع، والفكر، والعقل، والوجدان معاً، وقد أدرك السابقون هذه الأمور، ووعوها جيداً، فكان ما رأينا منهم من حذب وحنو على لغتهم، واحترام لها، وسعي

إلى نشرها، أقول إذا علمنا هذا أدر كنا المنزلة التي تحتلها العربية في عقول، ونفوس العرب من حيث دوراتها في شعب شتى: دينية، وعقدية، وفكرية، وسياسية، غير أن الموضوع بعدُ بحاجة إلى فضل نظر، ولا أريد به - مثلاً - ظهور اللحن المبكر منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم حين طلب من أصحابه أن يرشدوا أخاهم الذي ضل بسبب اللحن، فقد كانت العربية تجري على لسان أهلها فصيحة مشرقة، وظلت بعد هذا كذلك لزمان طويل، ذلك لأن العرب أنفسهم كانوا مقبلين، آخذين بأسباب النهوض، واعيّن لشرائط التحضر، أقول، لا أريد هذا وأشباهه ذلك الذي مرّ، وإنما أريد به تلك الشكوى المريرة، وذلك الألم الدفين الذي شعّ في كتابات بعض العلماء، وهم يلمحون صدوداً عن العربية من أهلها، وإعراضاً عنها من داخل بني جلدتها، ومتحاً من آبار غيرها، وزهداً في التحدث، أو الكتابة بها، فنرى ابن قتيبة يرصد حالة عامة تتمثل في أنه «رأى أكثر أهل زمانه عن سبيل الأدب ناكبين، ومن اسمه متطيرين، ولأهله كارهين» (الدينوري، ١٩٨٢: ٥)، ولم تكن النتيجة سوى ما لحظه من أن «العلماء مغمورون، وبكرة الجهل مقموعون حين خوى نجم الخير، وكسدت سوق البر... وصار العلم عاراً على صاحبه» (الدينوري، ١٩٨٢: ٥)، فإذا كان ابن قتيبة يصف حالة عامة، اللغة وجه منها فإن الحريري يلمس أن لغة [النخبة] قد داخلها الشيء الكثير من الخطأ، يكتب: «... إني رأيت كثيراً ممن تسدّوا أسنمة الرتب، وتوسموا بسمّة الأدب قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراغف أقلامهم ممّا إذا عثر عليه... خفض قدر العلية، ووصم ذا الحلية» (الحريري، ١٩٧٥: ٩)، ويبدو أن هذه الظاهرة أخذت تستشري بعد هذا وتنتشر متزامنة مع طلائع انحسار الدولة العربية، وبدايات تفتتها (*). وهذا هو أول الفتق كما يقال من حيث ارتباط الوضع اللغوي ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الأخرى يقع الإنسان في الصميم منها، فبدأت تطالعا كتب كثيرة توجه اهتمامها لما اصطلح عليه بـ [التصحيح اللغوي]، وتنبه الشعراء، والكتاب إلى ما يقعون فيه من الخطأ بغية اجتنابه (حمادي، ١٩٨٠: ٣)، وكأنها «دليل على القلق الذي يشعر به الدارسون لهذه اللغة، والحريصون على مستقبلها» (الضبيب، ٢٠٠١: ١٣٥)، ويطلعا ثلاثة من كبار العلماء في عصور مختلفة بأرائهم عن حال العربية في أزمانهم، وهي حال متقاربة تؤدي إلى نتيجة واحدة، فنرى ابن منظور صاحب المعجم الشهير [لسان العرب] يقول في فاتحته مبيناً دوافع تحريره هذا المعجم وذلك «لما رآه قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى أصبح اللحن في الكلام يعدّ لحناً مردوداً، وصار النطق بالعربية من المعايير معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوها في غير العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعتهم كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون» (ابن منظور، د.ت: ٨/١)، ألا نجد شيئاً قريباً بل شبيهاً بين كلام ابن منظور وحال العربية بين أهلها اليوم؟ ويتابع القلقشندي شريكه في الهمّ ابن منظور ليقول: «إنّ اللحن قد فشا في الناس، والألسنة قد تغيرت، حتى صار التكلم بالإعراب عيباً، والنطق بالكلام الفصح عيباً» (القلقشندي، ١٩١٣: ١٧٣/١)، ومن الضروري أن لا تفوتنا إشارة ابن منظور إلى الترجمات في اللغة الأعجمية فهي دالة في موضعها، دالة على الواقع اللغوي الحاضر. إنّ هذا ليشير بقوة إلى انقلاب جذري في النظرة إلى الفصحى حين صار الوضع معكوساً، فبعد أن كانت الفصحى غاية الغايات أصبح التكلم بها عيباً، وعيباً (**). وهكذا حين لم يجد المرتضى الزبيدي صاحب [تاج العروس] (الزبيدي، ١٣٠٦: ٥/١)، ما يضيفه إلى

(*) وهو ما عقدنا له المقارنة في مفتتح البحث.

(**) يقول د. جلال أمين: «... على أن الأمر إذا أردت الحقيقة كاملة أسوأ من هذا بكثير. فقد انقلب الأمر في الحقيقة رأساً على عقب. لم يعد التزام الكلام والكتابة بلغة عربية صحيحة هو مجال الفخر، بل العكس بالضبط هو الصحيح»، يروح بعدها يقدم شواهد كثيرة عن هذا الأمر. ينظر كتابه ماذا حدث للمصريين، ص ١٥٢.

تلك اللوحة المؤلمة يروح يستعير من كلام ابن منظور السابق حين حرّر معجمه في الوقت غير الملائم مشبهاً بذلك صنيع نوح عليه السلام لافتخار أهل العربية بلغة، بل بلغات غير لغتهم، ولا تحتاج النصوص السابقة إلى فضل إيضاح، فالانهيار ضارب أطنابه، وهو في تزايد في ظل تراجع أصحاب اللغة عن مواقعهم القديمة، وتحكم سنن التغيير في دولتهم التي تفتتت فأصبحت دولاً لا رابط يربطها سوى خيط واهٍ ضعيف لا يمثل عند التدقيق قوة تذكر، ولن نغفل هنا أثر اللغات الأخرى التي بدأت ألفاظ كثيرة منها تتسرب إلى العربية بفعل المخالطة، والجوار، واشتراك أهل هذه اللغات في الحركة العلمية بشكل عام حتى برزت ظاهرة عند كثير من الشعراء الذين كانوا ينظمون الشعر بأكثر من لغة، العربية واحدة منها، وعمد الميداني صاحب كتاب مجمع الأمثال - مثلاً - إلى تحرير معجم سمّاه [السامي في الأسامي] (*) ينضوي تحت المعاجم الثنائية اللغة، فأدرج الكلمة العربية وإلى جانبها ما يقابلها بالفارسية مع شرح لهما، فكان المناخ الثقافي كان يتقبل تلك الظواهر لانتشارها من جهة، واحتياجه لها من جهة أخرى، وظل الحال على ما هو عليه في عصور قريبة حيث تطالعتنا نصوص كثيرة تشير إلى ضعف العربية في [وطنها] لا يختلف في هذا تلك [النخبة] التي كتبت، أو قالت الشعر، أو ما جرى على ألسنة الناس من لغات عامية، وكيفي أن نسوق نصين يجليان هذه الصورة الجديدة القديمة، أولهما قول الأستاذ محمد المبارك من أن «من كان يعرف الكتابة من الخاص، والعوام كان يكتب العامية بالحروف العربية» (حمادي، ١٩٨٠: ٢٥)، وثاني النصين هو ما ذهب إليه جورج زيدان في وصف لغة الكتابة في القرن الثامن عشر الميلادي بأنها «صارت... أشبه شيء بلغة العامة لركاكة عباراتها مع ما فيها من الألفاظ الأعجمية والعامية» (حمادي، ١٩٨٠: ٢٥)، واتصل الحال حتى أواخر القرن التاسع عشر حيث بدأت نهضة لغوية من نوع ما بسبب تفتح ما نستطيع تسميته بالوعي اللغوي الذي رافق تلك النزعة المبكرة للقومية التي نهض بها دعائها من الرواد، فكان ما نريد الوصول إليه يتلخص في أن حياة العربية وازدهارها نابع من حياة أهلها (**)، وإقبالهم، وقدرتهم على اكتشاف مكامن العبقرية، والثراء فيها، وتمكنهم من توظيفها في عيشهم ومناحي حياتهم، مع مواجهة الأخطار المحيطة بها، وبهم وفق خطة عقلانية مرسومة من أظهر سماتها التخطيط، والنظر المستقبلي النابع من الواقع بغية رصد بصراحة حادة من جهة، وتجاوزه إلى ما هو أفضل منه من جهة أخرى، مع التنبيه إلى قوة العوامل الأخرى، وقدرتها على تحقيق ذلك الهدف، أو الوقوف في طريقه بغية منعه من التقدم.

وتأسيساً على ما تقدّم من حيث تسرب الوهن إلى جسم العربية للأسباب السابقة، وتسرب تأثير اللغات الأخرى فقد رميت العربية بتهم، وأقاويل بغية إقصائها عن مكانها المفترض لها عند العرب، وإحلال العامية، أو لغة أجنبية مكانها، وستأخذ هذه التهم والأقاويل مكانها بامتياز عند دعاة العولمة الذين التفتوا قليلاً إلى العربية وهو ما سنراه فيما بعد، وبعبارة أوضح تتلخص في أن هذا الضعف واقع، والعربية عاجزة عن مواكبة الجديد فمن الأولى أن تتنحى عن موقعها ليحتل غيرها هذا الموقع، وما تزال هذه التهم، والأقاويل تكرر نفسها في مناسبات متباينة، وعلى ألسنة مختلفة منها العربي، ومنها غير العربي، وقد تمكنا من تلخيص هذه الأقاويل بمجموعة من النقاط أهمها أن العربية «لغة بداوة تفتقر إلى التجريد... لا عهد لها بالمخترعات الحديثة... وتفتقر إلى دقة المصطلحات العلمية... كما إن ما فيها من مصطلحات قليل يكاد يكون معدوم الجدوى... وهي بالضرورة ليست لغة عالمية... كما إنّها من حيث دقائقها تفتقر إلى نظام تفصيلي للزمن

(*) طبع السامي في الأسامي ونشره د. محمد موسى هندوي، سنة ١٩٦٧.

(**) «اللغة ستظل دائماً مسؤولية الجماعة الناطقة بها»، هذا ما يقرره د. نبيل علي ود. نادية حجازي في كتابهما [الفجوة الرقمية]، ص ٣٠٥.

في الفعل كما نجده في اللغات الأوروبية... وهي لا تصلح أن تكون أداة لإقامة التفكير المنطقي» (*). وقد روج لهذه الأقاويل مجموعة من الدارسين غير العرب، وتابعهم فيها باحثون عرب على تفاوت في مواقفهم مثل سلامة موسى، وأنيس فريجة، وعبدالعزیز فهمي، وغيرهم، ولسنا هنا في معرض الردّ على تلك الأقاويل، فقد تكفّل بهذا غيرنا (**). بيد أننا نسارع لنقرر أمرين نراهما هاميين، أولهما إنّ جمهرة كبيرة من الباحثين غير العرب قد درسوا العربية دراسة علمية منهجية فدرسوا تاريخها، وأصواتها، ونظامها، ونحوها، وصرفها، وتحرير معالجها إلى غير ذلك من الدراسات، وانتهوا إلى جملة من النتائج هي في صالح العربية من حيث غناها، وخصوبتها، ودقّة نظامها، وقدرتها على مواكبة الجديد (***) مما يجعل الشكّ يتسرّب إلى النتائج التي توصل إليها الفريق الأول، والمنهجية التي اعتمدها، والمصادر التي فاءوا إليها، ولن ننسى هنا جهود العلماء العرب الأفذاذ الذين قدموا دراسات هي الغاية في النفاة من حيث مادتها، ومنهجها سواء أولئك الذين كشفوا خصائص العربية من جهة، أم أولئك الذين تصدّوا للردّ على تلك الأقاويل من جهة أخرى، وثاني الأمرين يتعلّق بنوعية الدارسين من الفريق الأول فهم إما أن يكونوا جزءاً جوهرياً، وعنصراً فعلاً في الانتشار الاستعماري بمفهوميه القديم، والجديد كما يعرض ذلك بتفصيل كتاب [تاريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر] (****) للدكتورة نفوسة زكريا سعيد، وإما أن يسخروا علمهم بالعربية لغايات بعيدة عن المنهجية، والعلم الحق، وهو الذي يسميه د. المسدي بـ [المغالطة اللغوية] بين أولئك الباحثين، وتوجهات بلدانهم في التسلّط، والاحتلال، وإذا بهذا الفريق الذي يحمل أفعاراً واحدة يصبح فريقين، أحدهما وهو المقصود بالأول، يأتي مع طلائع الاستعمار فيقيم في البلاد العربية، ويتعلّم لغة أهلها، ويشارك في إرساء دعائم الحركة الاستعمارية أولاً، ويقدم [الفتاوى] بشأن العربية وعلومها ثانياً، ومنهم على سبيل المثال: سبيتا، وكارل فولرس، وسلدن ولمور، وأ. باول، ووليم ولكوكس، وغيرهم، أما المراد بالثاني فهم بعض المستشرقين، وليس كلّهم، أولئك الذين درسوا العربية في بلدانهم، وراحوا يكيلون النصائح، ويقيمون الدعاوى، تلك التي رأينا أطرافاً منها فيما سبق على العربية، وهم في نهاية المطاف كالفريق الأول «انطلقوا في حياتهم من مراكز العمل التي كانوا فيها خادمين للسلطة الاستعمارية، بل مخبرين لها بلا تستر» (المسدي، د: ٤٠٥)، ولم نقل ما قلناه إلا لنتحصل على ذلك الربط بين العولمة بمفهومها القديم والجديد واللغة العربية، لنخرج إلى الواقع الحالي للعربية، وهي تواجه هذه العولمة بإمكاناتها الكبيرة، ومحاولاتها المستميتة لإقصاء العربية، وإحلال العامية، أو اللغة الأجنبية مكانها، ويقع هذا كلّ في ظلّ القانون العام الذي وقفنا عنده فيما سبق وهو الارتباط الوثيق بين العربية وإقبال أهلها أو إدبارهم، ولعلّ الواقع الحالي يشير إلى الاقتراب من الإدبار، فما العمل؟ هذا ما سيتكفل به المبحث القادم من حيث الرصد، ومحاولة التجاوز.

يلحظ المتتبع أنّ هناك ثلاثة اتجاهات تعمل متضافرة فيما بينها، متساندة إلى بعضها تمهد لنفسها الدخول إلى مواقع العربية، وخصوصاً الفصيحة منها، في محاولة جادة لإبعادها لا عن الكتابة وحدها،

(*) ينظر تفصيل هذه الأقاويل في كتاب د. أحمد محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ص ١٠٨، وما بعدها، ودراسة د. عبد الله حامد محمد [فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية] المنشورة بمجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، سنة ٢٠٠٠.

(**) ومما يذكر هنا أنّ الشيخ أحمد محمد شاكر ألف كتاباً كاملاً عنوانه [الشرع واللغة] عقده للرد على عبدالعزیز فهمي في دعوته كتابية العربية بالحروف اللاتينية، وقضايا أخرى، وقد بسط الشيخ شاكر الحديث عنها في كتابه المشار إليه سابقاً.

(***) ينظر على سبيل المثال: اللغة العربية في مرآة الآخر، د. نهاد الموسى الذي يخصص الكتاب كله لهذا الموضوع، وتتنظر كذلك دراسة د. حمزة بن قیلان المزني إمكانية اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة [المنشورة بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثالث والخمسون، سنة ١٩٩٧، وهي دراسة مطولة قيمة تبين جوانب هذا الموضوع بتفصيل محمود.

(****) نشر هذا الكتاب بدار نشر الثقافة بالإسكندرية، سنة ١٩٦٤، وما يزال هذا الكتاب رغم مرور أربعين سنة ويزيد على صدوره غصاً طرياً يقدم من الفوائد ما عجزت عنه الكثرة من الكتب التي صدرت بعده.

بل عن السن المتحدثين بها باعتبارها لغتهم الأم، فكأن هذه الاتجاهات أشبه ما تكون بالنتائج لتلك المقدمة، بل المقدمات التي عرضنا لها سابقاً، فمادامت العربية على تلك الصورة التي رسمها ذلك الفريق من حيث ضعفها، وعجزها عن المواكبة، وفقرها المصطلحي، أقول، مادامت العربية على هذه الصورة فمن الأولى، بل من الواجب أن تنزاح ليأتي بديل غيرها هو ما أستطيع تسميته باطمئنان بالخطاب العولمي الذي ينتجه مناخ العولمة، ويحرض عليه، ويقدم له من الأسباب ما يكفل له الدخول، والاختراق، وهذه الاتجاهات هي: ثنائية ازدواجية الفصحى مع العاميات، وثنائية الفصحى مع اللغات الأجنبية، وثقافة الصورة.

وخبر [الازدواجية] خبر طويل، يضرب بجذوره عميقاً في تاريخ العربية، ويراد بها «الدلالة على اللغة فيها مستويان: مستوى الكتابة، ومستوى الخطاب الشفوي في الشؤون اليومية.. وهو الوضع اللغوي المائل في العربية» (الموسى، ١٩٨٧: ٢٩ والفصل، ١٩٩٢: ٩ والفهرى، ١٩٩٣: ٧١ وعلى، ٢٠٠٥: ٣٦٣) أو إنها «اصطلاح يدل على أن القوم يستعملون لغة عادية، ودارجة، ومحكية في ظروفهم المعاشية، وأغراضهم اليومية، كما إنهم يستعملون لغة مصطنعة، ومنمقة، ورفيعة، أو علمية، أو سامية في المناسبات الرسمية، وفي التعبير عن الأغراض الفكرية، والثقافية، والأدبية، والتقنية» (طحان، ١٩٨٤: ٣٩)، ونجد لهذه الازدواجية تراثاً في اللهجات العربية، واصطناع الناس لغة خاصة بهم فيما بعد، وقد أطل الحديث عنها د. إبراهيم السامرائي في كتابه [درس تاريخي في العربية المحكية]، وساق لها شواهد كثيرة استقاها من الشعر العربي، والجاحظ، وابن بطوطة في رحلته بالإضافة إلى استقراره الخاص، وليس غريباً استقرار مستويين لغويين في لغة واحدة فهذه «ظاهرة ألسنية عالمية تنطبق على عدد كبير من اللغات» (طحان، ١٩٨٤: ٣٩)، كما إنها واقع معيشي لا يمكن إنكاره، أو تجاهله، وقد تطور هذا الأمر فأصبح للهجة المحكية وجدانها الخاص، وأدبها المعبر، وأغانيها التي تروق لطوائف كثيرة من الناس (*). أقول، ليس هنا موضع المشكلة، بل مكمنا الحق ذلك الذي يتمثل في الدعوة الصريحة القوية إلى اتخاذ هذه المحكيات لغة وحيدة إن في الكتابة، أو الكلام مع نبذ الفصحى تماماً، وإقصائها حتى من الذاكرة، ولا نراها صدفة أن يتبنى هذه الدعوة دارسون غير عرب (**). عملنا على تصنيفهم فيما سبق، ويتابعهم في هذا بعض الدارسين العرب، في حين نرى كثيراً من الجهود تعمل بجد في محاولة مخلصه منها للتحوّل إلى الفصحى شيئاً فشيئاً على اعتبار أن هذه المحكيات هنّ بنات الفصحى (***)، وفيها الكثير من الفصحى المهجور (السامرائي، ٢٠٠٠: ٢٢٥)، ومع شيء من التنظيم الذي يبدأ من المدرسة، وتسنده وسائل الاتصال يمكن للتحوّل المأمول أن يصبح حقيقة واقعة، والعبرة بعد هذا كله تكمن في إيجاد مناخ لغوي مناسب تسبح فيه الفصحى لتصبح بمرور الوقت هي السائدة مع ما فيها من إمكانات تعبيرية، وطاقات بيانية تعجز العاميات عنها، غير أن الطرف الآخر يكتفي برصد الظاهرة، عاملاً على تكريسها، وتقديمها على أنها حتمية لا يمكن الفكك منها، وعند ذلك يصبح الأخذ بالعامية أمراً لا مفرّ منه، وهو ما سنراه مثلاً أيضاً في الاتجاه الثاني أيضاً.

ويأتي هذا الاتجاه، وهو ثنائية الفصحى مع اللغات الأجنبية ليكون أشبه بالحل للاتجاه الأول، وهذا

(*) جاء في كتاب الفجوة الرقمية، ص ٣٦٧، ما يأتي: «إن العامية على رغم كونها مبدعة وفعالة تظل لغة بسيطة لا تستطيع التعبير عن المفاهيم المركبة، ومن يطالب بتقليب العامية على أساس من واقعية استخدامها في الحياة اليومية يقصرون هذا الاستخدام غالباً في التعاملات البسيطة المباشرة، وغير المركبة».

(**) جاء في كتاب الفجوة الرقمية، ص ٣٧٣ ما يأتي: «... أما عن تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها فهناك محاولات قليلة... أما الجامعة الأمريكية في مصر فقد تبنت تعليم اللغة العربية العامية لأغراض عملية من ضمن ما يحتاجه الأجنبي في معاملاته اليومية»، ومعنى ذلك أن هذا الأجنبي لن يعرف من العربية سوى مستوى متواضع جداً فقد حجب عنه تاريخ بأكمله، وفي هذا من النتائج مالا يخفى على المدقق. (***) ينظر كتاب د. نهاد الموسى [قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربي] فهو بحث رصين عن هذه القضية.

ما نجده جلياً عند سلدن ولمور مثلاً الذي دعا إلى نبذ الفصحى، واتخاذ العامية بديلاً عنها، وإن لم يقع هذا فستنقرض العربية برمتها لتحل محلها اللغة الأجنبية وهي الإنكليزية بالطبع (سعيد، ١٩٦٤: ٢٧)، وكان وليم ولكوكس أكثر صراحة منه، ووضوحاً حين ردّ عجز المصريين عن الاختراع إلى لغتهم، وقارن بينها وبين الإنكليزية، داعياً إياهم إلى استخدامها فهي كفيلة بتقدمهم، ولحاقهم بالركب الحضاري (سعيد، ١٩٦٤: ٣٦)، وتستمر هذه الدعوة حتى الآن، وهي تقوى باستمرار بحسبان أن «إضعاف اللغات القومية، وإحلال اللغات الأجنبية يعدّ شكلاً من أشكال الاحتواء في عصر العولمة» (الضبيب، ٢٠٠١: ٣٥) وقد مرّت الإشارة سابقاً إلى توماس فريدمان الذي باتت قضية سيادة الإنكليزية على بقية اللغات محسومة لديه في ظلّ العولمة التي يتبناها، والمسألة في نظري ذات شقين لا يقلّ أحدهما أهمية عن الآخر، يتمثل الشقّ الأول في حرص أصحاب كلّ لغة على انتشار لغتهم، وهم يعلمون، ونحن نعلم أيضاً أن انتشار لغة لا ينحصر أثره في اللسان وحده، بل يسري بهدوء، وريث إلى العادات، والسلوك، وطرائق التفكير، ليصل إلى تغيير الولادات نفسها (*). على اعتبار أن اللغة «في جوهرها خلاصة التجارب، والتقاليد، والمثل التي تسود المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد» (بشر، ١٩٩٥: ٦١). فإذا كان أصحاب هذه اللغة ذوي إمكانات هائلة عظيمة، أدركنا ببساطة النتائج المترتبة على هذا الأمر، ولهم العذر الكافي في حرصهم على انتشار لغتهم، مع هذه الإمكانيات (**). ورغبتهم في سيادتها، وهيمتها، بيد أن للمسألة وجهاً آخر، وهو الشقّ الثاني الذي يكمن في مدى استجابة الطرف الآخر لانتشار اللغة الأجنبية، وهل تنطوي تلك الاستجابة على استسلام، وانتظار، أم تحفز أهل اللسان المستهدف للأخذ بالأسباب لحماية لغتهم، والمحافظة عليها، والتهيؤ لهذا الاكتساح بوسائل علمية، عقلانية تتيح لهم الإفادة من اللسان الوافد مع الاحتفاظ بلسانهم الذي هو مجمع ذاكرتهم، وشخصيتهم؟ إن الواقع الحالي يؤشّر إلى القسم الثاني من المسألة مع ما فيه من مواجهة صريحة، وتأتي بعد هذا كله [ثقافة الصورة] لتشجيع نمطاً جديداً في التعامل مع اللغة لا عهد لها به ليزداد الوضع تعقيداً، وتشابكاً.

وحين نقف عند [ثقافة الصورة] باعتبارها اتجاهاً ثالثاً في مناخ العولمة فإنما نريد أن نصل إلى شيء أشبه بنهاية المطاف في إشكالية اللغة وذلك لاعتبارين اثنين، أولهما إن الصورة، وما تبثّه من ثقافة، سواء كانت معلنة ظاهرة، أم مستترة ثاوية قد احتلت مكانة أهمّ بكثير من الكلمة نفسها (درويش، ١٩٩٩: ٢٢)، وذلك من حيث سهولة انتشارها، وسلاسة التعامل معها بحيث أصبحت توجّه لجمهور كبير يتفاعل معها بعيداً عن [النخبة] وقوانينها، ورغباتها، فإذا علمنا - وهو الاعتبار الثاني - أن «ثقافة العولمة من حيث هي ثقافة صورة في المقام الأول تقوم على إحضار الجسد، ولا تتردد في كشفه، وتعريته، ولاسيما منه الجسد الأنثوي.. في حين أن الثقافة العربية ثقافة خجل من الجسد، وستر للجسد» (طراييشي، ٢٠٠٠: ١٩٠)، أقول إذا علمنا هذا سندرك مقدار الأثر الجسيم الذي ستؤثره العربية تحت ثقله بسبب الإزاحة المستمرة لها من الصورة من جهة، وخلخلة قيمها، ومواقفها بما تبثّه تلك الصورة من قيم مختلفة، وتقاليد متباينة

(*) يقول د. عبدالقادر فضيل: «... غاية لغة يتقنها المرء ويتعاطف معها فهي جنسه، وجنسيته، وأية ثقافة يتعاطاها بفكره ووجدانه فهي روحه وانتماءؤه» ينظر بحثه [محنة اللغة العربية في فترة الاحتلال الفرنسي، ص ٢٥٥].
(**) شعر كثير من المثقفين العرب بخطر هذه اللغة الأجنبية على العربية من حيث انتشارها، وسيطرتها على العالم والخاص، من ذلك ما صنعه د.عبد الوهاب المسيري حين رفع دعوى قضائية ضد أكبر المسؤولين في مصر بسبب تفشي ظاهرة استخدام الصحافة، والمجلات، والمواقع التجارية، والصناعية للغات غير العربية في الإعلان عن نفسها، معتبراً ذلك عدواناً على اللغة العربية. تنظر جريدة الخليج الإماراتية، الاثنين ٢٠٠٧/٦/٤، يضاف إلى هذا أن مجمع اللغة العربية في القاهرة نبه إلى ذلك الخطر في تقريره الذي أفاد فيه أن هناك أكثر من (٢٥٠٠) مدرسة أجنبية في مصر تعدّ أبناء النخبة المصرية باللغات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انبثاق فئة اجتماعية مقطوعة الصلة باللغة العربية أي بالبيئة والمجتمع المصري، وبعبارة أخرى إن خريجي تلك المدارس سيكونون ولاؤهم للغة معلمهم وحضارتها. ينظر مقال الأستاذ فيصل جلول، [اللغة شأن سياسي] المنشور بجريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٧/٣/٢٨.

من جهة أخرى. (*)

وتمثّل [ثقافة الصورة] مرحلة من المراحل التي مرّت بها الصيغ التعبيرية. فمن الشفاهية، إلى التدوين، إلى الكتابية لتصل إلى هذه المرحلة التي نعيشها وهي [ثقافة الصورة] (الغدامي، ٢٠٠٤: ٨)، مع التأكيد على أن هذه المراحل تقوم على منطق التجاور لا الإلغاء، فما تزال الكتابة حتى الآن، والورقية أيضاً موجودة في ظلّ الشبكة العنكبوتية، ويستخدمها جمهور كبير من المتعاملين مع الكتابة، ويلخص د. عبدالله الغدامي الحال الحاضرة في ظلّ ثقافة الصورة بقوله: «... صرنا نشهد في مواجهة مباشرة حال هذا التغير الجذري في الثقافة البشرية من ثقافة المنطق إلى ثقافة الصورة، ومن ثقافة القياس الذهني إلى الثقافة البصرية، ومن ثقافة العقل والأذن إلى ثقافة العين والصورة، كان العالم يستمتع بأذنيه، ويفسر بعقله، ويستعمل الكلمات لشرح ما يرى، ولتفهم ما يحدث... غير أن ما صار الآن هو انقلاب كوني ثقافي حيث الصورة بلا كلمات، وليس لها سياق تاريخي وذهني» (الغدامي، ٢٠٠٤: ١٧)، وقد أطلنا في اقتباس النصّ لكونه يؤشر بوضوح إلى ما أشرنا إليه سابقاً من تراجع دور اللغة عموماً مع سيادة هذه الثقافة الجديدة، فإذا جمعنا ما نثرناه سابقاً، وحاولنا استنباته في أرض واحدة فما شكل الثمر المنتج، ونوعه بعد هذا؟ هذه مهمة القسم الأخير من هذه الدراسة.

تطلّ في بعض أدبيات العولمة دعوات ما تزال خافتة الصوت تتحدّث عن [العولمة المؤنسة]، ويراد بها باختصار «التركيز على البعد الإنساني، والاجتماعي للعولمة... بحيث تصبح ذات مضمون إنساني اجتماعي يستند إلى القيم العالمية التي يشترك فيها البشر جميعاً، وتخدم أفراد الأسرة البشرية بلا تمييز» (طلال، ٢٠٠٥: ٥)، وهي - بلا شك - دعوات نبيلة، غايتها التخفيف من حدّة شهوة الهيمنة، ونزعات التسلّط، ولكنّ السبيل لتحقيقها لا يقع بالحديث إلى الطرف المصدّر للعولمة، أو تنبيهه فقط، فليس بمكنة هذا الحديث تغيير مسار العولمة، وخطتها في قطع الشوط إلى نهايته بلا اعتبار للوسائل، ونوعيتها.

إنّ تحقيق هذه الدعوات النبيلة بحيث نراها شاحصة على أرض الواقع إنما يتمّ بما أستطيع تسميته بـ [الاستعداد للعولمة]، والتحضير لاستقبالها، وأخذ الأهبة لتلقّي ما تطرحه من أفكار، وقيم، وهذا لا تكفيه الحماسة، والتمني بقدر ما يحقّقه التخطيط المدروس، والنظرة المستقبلية، وكأننا بهذا المنهج نتكئ على بعض مفكري عصر النهضة الذين شخصوا قوة الوافد (الأخر)، ودعوا إلى أخذ الأهبة له، والإفادة من قوته، من ذلك مثلاً ما يقرّره قاسم أمين في أواخر القرن التاسع عشر، يكتب: «... وكلما تقدموا - الأمم الغربية - في البلاد تأخر ساكنوها ... فلا سبيل للنجاة من الاضمحلال والفناء إلاّ طريق واحدة لا مندوحة عنها، وهي أن تستعد الأمة لهذا القتال، وتأخذ له أهبتها، وتستجمع من القوة ما يساوي القوة التي تهاجمها من أي نوع كانت، خصوصاً تلك القوة المعنوية، وهي قوة العقل والعلم التي هي أساس كل قوة سواها» (**)، أقول، هل وقع شيء من هذا ؟

من الممكن تمييز ثلاث فئات ذات منطلقات، وتوجّهات مختلفة تعاملت مع العربية وهي تواجه تلك

(*) من المفيد الإشارة هنا إلى كتاب [عن التلفزيون] لعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو الذي يهاجم فيه «الشاشة الصغيرة ويعتبرها جهازاً مدمراً» يستخدم مخزن النظام الرمزي ليشيع التفاهة في أوساط المشاهدين، ويقدم ما سماه الثقافة السريعة». ينظر مقال فخري صالح عنه في جريدة الحياة، الثلاثاء ٢٠٠٧/٢/١٦.

(**) تحرير المرأة، قاسم أمين، الأعمال الكاملة، ٧٠/٢ عن جورج طرابيشي، المرض بالغرب، ص ١١٤، ومثله عبد الرحمن الكواكبي، وجمال الدين الأفغاني. ينظر المرجع نفسه.

الاتجاهات الثلاثة التي تحدثنا عنها بتفصيل فيما مضى، أولها أولئك المسكونون بداء [النستولوجيا]، وهو «التوق غير المتوازن للماضي، أو إلى استعادة وضع يتعذر استرداده» (الحمد، د ت: ٣٨)، ومن الممكن تفسير هذا الوضع من حيث إنه «ناتج إلى حد كبير عن عدم قدرة الذات على التكيف مع المستجدات، والمتغيرات، خاصة إذا كانت متسارعة، وعظيمة الأثر، وعدم القدرة على الاندماج الاجتماعي» (الحمد، د ت: ٣٨)، وهو أمر أقرب إلى العصاب- كما يراه التحليل النفسي - على اعتبار أن العصاب هو عجز الإنسان عن الإفلات من قبضة الماضي، ومن عبء تاريخه، وأن العصابي يشيع عن الواقع لأنه يجده لا يطاق بتمامه أو في بعض أجزائه على حد قول فرويد (طرايشي، ٢٠٠٥: ١٥)، وتؤمن هذه الفئة بالنقاء اللغوي، وبالمفهوم التقليدي لعصور الاحتجاج مع التمسك بشروط الفصحى القديمة، وإغفالها إغفالاً يكاد يكون تاماً ما أحدثته اللسانيات من انقلاب جذري في الدرس اللغوي، ورفضها مجرد النظر إلى العاميات بحسبان أنها مرض يجب العمل على التخلص، والشفاء منه بلا استعمال لعلاج توصي به، و«ما تمسكها بالفصحى إلا من ضمن تلك النزعة الماضوية المرضية، فهي نزعة حنين إلى ماضٍ تحلم باسترداد مجده القديم» (على، ٢٠٠٥: ٣٦٤). إن هذه الفئة أقرب إلى أن تكون وكأنها تحيا في جزيرة منعزلة، أو تعيش في هذا العصر المتسارع وليس لها منه سوى الهواء الذي تنفّسه الذي يكفل لها الحياة، أما ماعدا ذلك فهو للماضي بقيمه، وقوانينه اللغوية، وسلطته المعرفية، فهي «عقل يرجع دائماً إلى مقدماته، ولكنه لا يرجع أبداً عن مقدماته، وقد يتفق له أن يراجع مقدماته، ولكن لا لينعتق منها بل ليزداد تقيداً بها، وليبعد اجتهادات الناشزين عنها» (طرايشي، ٢٠٠٧: ١٣٨)، فكأنها لا ترى الأشياء إلا من خلال منظار، ورؤية ضيقة اصطنعها لنفسها لا تروم عنها تحويلاً. ومن المؤكد أن هذا العصر بإيقاعه المتبدل كفيل بجعل هذه الفئة تتأكل شيئاً فشيئاً، أو تفقد أي دور فاعل لها في الحياة الفكرية، وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بينها وبين هذا العصر، وعدم قدرتها على الاستمرار وهي تحمل تلك القوانين، والتصورات، وعلى النقيض منها تماماً، وهي الفئة الثانية، تلك التي ألقت بزمام أمرها، وأوكلت قيادها إلى هذه العولمة بخيرها وشرها بلا نقاش يذكر، أو حساب معها، أو مع الذات في الأقل، إذ ترى فيها خيراً عميماً، ونفعاً عظيماً. أليس ما نراه بأعيننا، ونلمسه بأيدينا هو من منجزات هذه العولمة، فلنأخذها كما هي بلا تغيير، أما اللغة فمحسوم أمرها كما حسم فريدمان أمره معها من قبل، فهو لصالح الإنكليزية، ومن سواها قادر على نقل ثمرات العولمة وبركاتها؟ فقد «أصبحت رمزاً للتمييز الاجتماعي، وزيادة التأهل لسوق العمل المحلي والعولمي» (على، ٢٠٠٥: ٣٧٥)، بالإضافة إلى قدرة سريعة متلاحقة على التواصل مع أحدث ما تنتجه [التكنولوجيا] الحديثة، بل نستطيع القول إن هذه الفئة تعمل على سدّ المنافذ على العربية لكي تأخذ مكانها الطبيعي في مواقع مختلفة، بينما تمهد السبل، وتتخذ الوسائل أمام اللغة الأجنبية لتصبح هي اللغة الوحيدة في وسائل الاتصال، والتعليم، وكسب الرزق يسند في هذا تخطيط منظم، ورأس مال كبير، الأهم من هذين ما نلمسه من بث روح اليأس، والإحباط في نفوس أهل العربية من فائدة العربية، وإمكانية تطورها، أو اتخاذها لغة أصيلة في هذا الذي تأخذ به، وتدعو إليه، وهذا في رأينا مكنم المعضلة الحق، ودأؤها الدوي، فيقدر ما تؤدي روح اليأس إلى انتشار الفوضى لتضرب أطنا بها وتستشري، أقول، بقدر ذاك فهي في الوقت نفسه تتيح للمتريدين الارتقاء في أحضان هذه الفئة الثانية، طلباً للأمان، وتخلصاً من التمزق النفسي والروحي الذي تشعر في ظل تلك الفوضى المشار إليها. ولا يمكن بعد هذا أن ننظر من هذه الفئة تقديم حلول لمشكلة العربية فهذا مما لم يدخل في حسابها، وإن دخل فهو العمل على الضدّ منه تماماً كما أشرنا. ولعلّي أستطيع القول إن هاتين الفئتين تعيشان في ظلّ وهم واحد، هو الانسياق المحكوم بوعي

زائف لا يمكنه التمييز بين ظواهر الأمور، وما تبطنه في داخلها من خفايا، ومفاجآت، ويؤدي هذا الانسياق إلى أمرين هو في حقيقته أمر واحد وهو انسحاق الفئة الأولى، وذوبان الفئة الثانية، هو أمر واحد كما أسلفت وإن اختلفت الأشكال، والصور.

وتبقى هذه الفئة الثالثة التي تنظر إلى الأمور بعقلانية صارمة، ومنهجية مستمدة من فهم واقعي لما يجري يهديها إلى اصطناع الوسائل الممكنة للاستعداد للعلومة، وذلك من خلال العمل في محيطين يكادان يكونان متّصلين أولهما الاعتزاز بالعربية، وكشف إمكاناتها الهائلة، وإثبات قدرتها على البقاء، واحتواء هذا الجديد، أما الثاني فمحاولة جادة لتضييق الفجوة إن لم يكن ردمها بين العربية، وهذا العصر المتسارع من حيث تحديث نظم التعليم ما قبل الجامعي، والجامعي، والنظر بجدّ إلى مناهج التعليم فيهما، واعتماد الخطط في اكتساب اللغة (على، ٢٠٠٥: ٣٧٢)، وتوجيه الاهتمام إلى تلك [الفَضائيات] التي تلقي في كلّ دقيقة بسيل من الأفكار، والقيم تحملها اللغة الأخرى لتعمل عملها في الانسلاخ من المناخ اللغوي العربي من خلال إدراك واع لأثر تلك الفضائيات على العقل، واللسان معاً، وذلك بإيجاد البديل المناسب لها على اعتبار «أنّ الصورة لا تتّوأمها إلا صورة تملك الدرجة نفسها من القوة، والتعبير، والمصدقية، فالصورة اليوم هي ثقافة، وفكر، وإنتاج اقتصادي، وتكنولوجي، وليست مجرد متعة، أو محاكاة فنية» (الغذامي، ٢٠٠٤: ٢١٦)، ومن الممكن الاستفادة هنا من التجربة الجزائرية في استعادة العربية عافيتها في الجزائر، فمن المعلوم أن «القيادة الفرنسية شتّت منذ بداية الاحتلال حرباً شعواء على العربية، تمثلت في إغلاق معاهد التعليم، وتقليص عدد الكُتابيب القرآنية، وكذلك عدد المساجد التي كانت كما هو معروف أمكنة للتعليم» (الميلي، ٢٠٠٥: ٤٧)، فكانت النتيجة أن «عاشت العربية غريبة مهانة في بلدها، وبين أهلها، مقصاة عن الوظائف الحية التي تمارسها كلّ لغة وطنية في بيئتها» (فضيل، ٢٠٠٥: ٢٥١)، ولذلك اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال سياسة متينة في التعريب شملت مناحي الحياة جميعها، وتمكنت من قطع شوطٍ بعيد في هذا المضمار، غير أنّ حجر الزاوية في تلك العملية والأساس فيها هو الإيمان بالعربية وقدرتها على مواكبة الحياة مع ضرورة استعادة الشخصية والهوية عبر عودتها القوية إلى العقول والألسنة والحياة معاً. (*) غير أنّ ما أصابته هذه الفئة من نجاح يعدّ قليلاً جداً بالقياس إلى ما أحرزته الفئتان السابقتان من انتصارات، وما احتلتاه من مواقع، فركيزة الأولى، وعمادها الأول هو التراث، أو لنقل فهمها الخاص للتراث النابع من قناعاتها، وهي تتخذة درعاً وقياً وحصناً حصيناً تحتمي خلفه لبثّ مقولاتها من جهة، والهجوم على مواقع الآخرين من جهة أخرى، فإذا رأت اقتراباً مما تعدّه من حماها عمدت إلى تلك التهم الجاهزة فصبتها على من اقترب، وتشتال عبارات «الخيانة، والتآمر، والتنازل عن الهوية، والتسول الثقافي، واجترار المقولات الاستشراقية، والتخاذل العقلي أمام الفكر الغربي» (على، ٢٠٠٥: ٣٦٤)، على رؤوس أولئك القائلين باستخدام العامية مثلاً، أو الداعين إلى حلول وسطى معينة لحلّ هذه الإشكالية، ولا تختلف الفئة الثانية عنها كثيراً، فعدتها من التهم وفيرة هي الأخرى، فعبارات الانكفاء، والتخلف، والقصور الذهني، والانشقاق عن العصر جاهزة هي الأخرى لتنزل على أولئك المخالفين لهم حتى وإن كانوا من الفئة الثالثة، وهي حال غريبة سببها الفوضى الفكرية التي تضرب أطنابها في مجتمعاتنا، وغياب التخطيط القائم على الإحصاء الذي يؤدي إلى التنظيم الفالنجاح، ويكفي أن نقدّم نموذجين على الفوضى التي تعمّ التعامل مع هذه الاتجاهات الثلاثة التي وقفنا عندها فيما سبق، فالمدرسة التي من المفترض أن تكون الأساس الأول في تعليم اللغة تعليماً قائماً على المنهجيات الحديثة أصبحت «أشبه بسيرك غاب صاحبه، أو عجز عن ترويض

(*) ينظر مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي والجامعي، تركي رابح عمارة ففيه تفصيل واف.

عصبته: مدرسون غير منتظمين في الدوام، أو عاجزون عن تقديم المعرفة، وتلاميذ يتصايحون، ويتشاجرون، ويعبثون، وأجهزة ناقصة، أو متخلفة» (بشر، ١٩٩٥: ٢٤٧)، هذا عن المدرسة التي ترعاها الدولة، والعربية فيها هي اللغة الأولى، أما المدارس الخاصة التي تجعل من اللغة الأجنبية لغتها الأولى فعلى النقيض من هذا الوضع تماماً: دوام منتظم، ومدرسون أكفاء، وخطة مرسومة لتعليم اللغة، فإذا وازن المنصف بين الكفتين رجحت الثانية، وهي في النهاية لصالح اللغة الأجنبية مع أن العربية قد سبقت إلى هذا المصير على يد أهلها، وهي منه براء، ويتحدث د. نبيل علي عما يسميه بـ [الردة اللغوية]، ويضرب له مثلاً بالجزائر (*) التي فرضت عليها الفرنسية بسبب الاستعمار كما هو معلوم، أما بعد الاستقلال فقد عمد [حزب فرنسا] على إثبات الفرنسية، وإقصاء العربية مرة أخرى، بيد أن [حزب فرنسا] هذا «يكاد يقيم له فروعاً مشابهة في كثير من البلدان العربية منها مصر، ولبنان، والأردن، ودبي، وقطر...» فها هي الثنائية اللغوية تتسلل إلى مجتمعاتها من خلال استخدام اللغات الأجنبية في مراسلات قطاع الأعمال، بل في بعض المؤسسات الرسمية، ومؤسسات التعليم الجامعي، وما قبل الجامعي» (علي، ٢٠٠٥: ٣٧٠)، وواضح أن المقصود بـ [حزب فرنسا] هو دلالته المجازية التي تشمل أي اتجاه يدعو إلى تغليب الأجنبية، أي أجنبية على العربية ويعمل على انتشارها، ويجد من يسانده من الداخل، ولذلك نقف موقف المستغرب من موضع آخر في الكتاب نفسه حين يتبنى قوله من قال: «إن الإصلاح اللغوي يتم على يد الجماعة الناطقة بها، أي من أسفل إلى أعلى، لا من خلال قرارات فوقية تفرض على اللغة قسراً» (علي، ٢٠٠٥: ٣٧٠)، ويتخذ من العبرية عبرة تلك التي «أحيائها أهلها بعد موت طال قروناً، وحافظوا على حيويتها برفض قاطع لخطاب ديني يرفع شعار النقاوة، والطهارة» (علي، ٢٠٠٥: ٣٦٩)، وكأن العبرية قد مستها رعشة الحياة هكذا بلا قرار سياسي، أو تمويل مالي ضخم، أو تنسيق بين السياسي من جهة، وعلماء اللغة من جهة أخرى، وهذا مما تفتقر إليه العربية في حالها الحاضر حتماً. (**)

إن هذه الفوضى راجعة بالتأكيد إلى غياب التخطيط، ومحاولة الفكر العربي للحاق بالجديد بلا وعي لمزلق هذا اللحاق، والتمن الواجب دفعه، وفي مؤتمر عقد في رحاب جامعة السلطان قابوس سنة ٢٠٠٤ هو [مؤتمر اللغة العربية في التعليم: الهوية والإبداع] اتفق المجتمعون على ضرورة ائتلاف مجموعة من الأمور لانتشال العربية مما هي فيه يأتي في مقدمتها القرار السياسي الذي يوجه دفعة الأمور، وينظمها، ويأتي بعد هذا التنسيق بين أصحاب القرار، والمهتمين بأمر العربية كل في مجاله: التربوي، والإعلامي، واللغوي... الخ بحيث تنتظم الجميع سياسة لغوية واحدة، وأضيف هنا أن ما يحكم تلك السياسة هو ضرورة الالتفات إلى ما كان قد بينه المفكر البريطاني أزايا برلين للتمييز بين ثقافتين متخذاً من القنفذ، والثعلب رمزين لهما، «فضربُ منهما ينطوي على نفسه فيكون كالقنفذ في طبيعته، والضرب الآخر متطلعٌ يجول في فجاج الأرض يلتمس المعرفة حيثما وجدها فيكون أشبه بالثعلب في جولاته» (محمود، ١٩٨٠: ١١٥)، نعم، نحن بحاجة إلى ثقافة الثعلب لكي نفهم العالم من حولنا، ونكف عن الشكوى، والتذمر، وإلقاء اللوم على الآخرين، ولن يتحقق هذا بغير الاستعداد، والتهيؤ، والإفادة من إمكانات العولمة، ولغتها بحيث نبقي واقفين لا تداخلنا تلك الهزيمة الداخلية التي هي شر من الخارجية، وعند ذلك نتمكن من التفكير العقلاني، واتخاذ القرار المناسب، ونحفظ للعربية قدرها، ومكانتها التي هي عند النظر الحق أقدارنا، ومكانتنا، بعد أن تفرقت بها السبل، ولم نفتتح

(*) إن الردة المقصودة هنا هو ما حدث في السنوات الأخيرة بعد تلك الانطلاقة التي أشرنا إليها فيما سبق.

(**) ينظر بهذا الخصوص كتاب د. فائزة الهديب [الاتجاهات الصهيونية في الأدب العبري الحديث] ففيه حديث مفصل عن جهود إحياء اللغة العبرية لتكون لغة للحياة والأدب والعلم في آن واحد، وذلك منذ مرحلة مبكرة تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر لتستمر حتى قيام إسرائيل، أخذه مناخي مختلفة وأساليب متنوعة، تسندها أجهزة مدربة، وأموال طائلة.

الحديث بضرب الأمثلة إلا لنصل إلى هذا من حيث وجود الظاهرة قديماً، ووجودها حديثاً مع التمايز الشديد بينهما، غير أن القضية ليست قدراً لا يمكن الفكك منه، بل هي على الضد من هذا حين نتدبر، ونعمل. ولعلّي أختتم كلامي بما قاله شيخ المعرة، وحكيمها، أبو العلاء من بعيد:

الغيب مجهول يحار دليله
واللّب يأمر أهله أن يتقوا
لا تظلموا الموتى وإن طال المدى
إني أخاف عليكم أن تلتقوا
إن مسكم ظماً فقول نذيركم
لا ذنب لي قد قلت للقوم استقوا

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١. ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
٢. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
٣. أمين، د. جلال، ماذا حدث للمصريين، كتاب الهلال، يناير، سنة ١٩٩٨.
٤. بشر، د. كمال، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٩٩٥.
٥. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٥.
٦. الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، سنة ١٩٧٥.
٧. حمادي، د. محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سنة ١٩٨٠.
٨. الحمد، تركي، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، بلا تاريخ.
٩. الدينوري، ابن قتيبة، أدب الكاتب، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٢.
١٠. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر، سنة ١٣٠٦ هـ، بيروت، دار مكتبة الحياة.
١١. زيدان، جورجى، اللغة العربية كائن حي، مطابع دار الهلال، القاهرة، بلا تاريخ.
١٢. السامرائي، د. إبراهيم، درس تاريخي في العربية المحكية، عالم الكتب، القاهرة، سنة ٢٠٠٠.

١٣. سواعي، محمد، أزمة المصطلح العربي في القرن التاسع عشر، مطبوعات المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، سنة ١٩٩٩.
١٤. شاكر، أحمد محمد، الشرع واللغة، مطبعة المعارف، مصر، سنة ١٩٤٤.
١٥. الضبيب، د.أحمد، اللغة العربية في عصر العولمة، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١.
١٦. طحان، ريمون، اللغة العربية وتحديات العصر، دنيز بيطار طحان، منشورات دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٤.
١٧. طراييشي، جورج، المرض بالغرب، رابطة العقلانيين العرب، دار بترا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥.
١٨. طراييشي، جورج، من النهضة إلى الردة، دار الساقى، بيروت، لبنان، المطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠.
١٩. طراييشي، جورج، وحدة العقل العربي الإسلامي، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٧.
٢٠. ظاظا، د. حسن، كلام العرب، دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٧٦.
٢١. عرفة، محمد حسين مرتضى، جذور العولمة، دار الطارق للدراسات والثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣.
٢٢. علي، د. نبيل، الفجوة الرقمية، د. نادية حجازي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، سنة ٢٠٠٥.
٢٣. الغذامي، د. عبدالله، الثقافة التلفزيونية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٤.
٢٤. فريدمان، توماس، السيارة ليكزس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلي زيدان، مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ٢٠٠٠.
٢٥. الفيصل، سمر روجي، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٢.
٢٦. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩١٣.
٢٧. المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٧٢.
٢٨. محمود، د. زكي نجيب، هذا العصر وثقافته، دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٠.
٢٩. المسدي، د. عبدالسلام، العولمة والعولمة المضادة، كتاب سطور، بلا تاريخ.
٣٠. المعتوق، د. أحمد محمد، نظرية اللغة الثالثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥.
٣١. الموسى، د. نهاد، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧.
٣٢. الموسى، د. نهاد، اللغة العربية في مرآة الآخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، عمان، الطبعة

الأولى، سنة ٢٠٠٥.

٣٣. د. نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٤.

٣٤. الهديب، د. فائزة، الاتجاهات الصهيونية في الأدب العبري الحديث، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٧.

٣٥. هندراوي، د. محمد موسى، السامي في الأسامي، الميداني، نشره ورتبه، دار ومطابع الشعب، القاهرة، سنة ١٩٦٧.

ثانياً: البحوث والمقالات:

١. جلول، فيصل، اللغة شأن سياسي، جريدة الخليج الإماراتية، ٢٨/٣/٢٠٠٧.

٢. خالص، د. وليد محمود، منزلة الشعر والشعراء في التفكير النقدي العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد الرابع والستون، سنة ١٩٩٤.

٣. درويش، د. أحمد، تحديات الهوية العربية، بحث منشور ضمن كتاب ندوة [العولمة والخصوصية الثقافية]، جامعة السلطان قابوس، سنة ١٩٩٩.

٤. شرشر، مجدي، صراع اللغات في القرن الحادي والعشرين، مجلة الهلال، أبريل، سنة ٢٠٠٠.

٥. صالح، فخري، ماذا كتب بيار بورديو، جريدة الحياة اللندنية، ١٦/١/٢٠٠٧.

٦. طلال، ابن الحسن، العولمة المؤنسة، مجلة المنتدى، مجلة فكرية ثقافية يصدرها منتدى الفكر العربي، الأردن، العدد (٢٢٣)، سنة ٢٠٠٥.

٧. فضيل، د. عبد القادر، محنة اللغة العربية في فترة الاحتلال الفرنسي ومعاناتها بعد الاستقلال، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، سنة ٢٠٠٥.

٨. الفهري، عبد القادر الفاسي، ملكة اللغة العربية ونموها في وضع الأزواج والتعدد، بحث منشور ضمن كتاب ندوة [قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب]، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، سنة ١٩٣٣.

٩. القدوسي، محمد، لغات آيلة للانقراض، مجلة دبي الثقافية، العدد التاسع، فبراير، سنة ٢٠٠٦.

١٠. محمد، د. عبد الله حامد. فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، يناير، مارس، سنة ٢٠٠٠.

١١. المزيني، د. حمزة بن قبيلان، مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثالث والخمسون، تموز، كانون الأول، سنة ١٩٩٧.

١٢. الملي، د. محمد، وضع العربية خلال العهد الاستعماري، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى

للغة العربية، الجزائر، سنة ٢٠٠٥.

١٣. يسين، السيد، في مفهوم العولمة، بحث منشور ضمن كتاب ندوة [العرب والعولمة]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ٢٠٠٠.

اللغة العربية في عصر العولمة بين الواقع والمسؤولية

د. مصطفى عدنان محمد
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

المقدمة :

تمثل اللغة الترسانة الفكرية والثقافية التي تبني الأمة وتحمي كيانها، وتحافظ على شخصيتها، وهي الدعامة الرئيسة لبناء الأمة وقيامها، لأنها تمثل وسيلة التواصل والاتصال والصيغة لكل الأفكار وتفعيل العوامل الأخرى، ولغة دور فاعل في بناء الأمة وصناعة وجدانها وبناء ذاكرتها وتكوين هويتها وثقافتها وضمان تماسكها، وتواصل أجيالها، وتوسيع دائرة تفاهمها وتفاعلها، والمساهمة بتشكيل نمط تفكيرها وإبداعها، والتأثير في أخلاقها وسلوكياتها، وتحريكها وتغيير واقعها، فالشعوب تنحط بلغاتها، كما تسمو بسمو لغاتها، ومن ثمّ كان لازماً على الشعوب الواعية أن تعتز بلغاتها، وحق لأمة العرب أن يكون اعتزازها بلغتها على أتم وجه بما فضّل الله هذه اللغة وشرّفها على سواها من اللغات بأن جعلها لغة خاتم الرسالات المجردة عن حدود الزمان والمكان القادرة على استيعاب التنزيل، الذي حمل للبشرية نظام حياة ودين لم يترك أي شأن من شؤون البشر المادية والمعنوية، وبذلك ألفت المؤلفات ودونت الأقوال التي تبين شرف لغتنا ومنزلة العربية من علوم الإسلام فضلاً عما ورد من فضلها في التنزيل الحكيم وفي السنة المطهرة، قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) [الشعراء / ١٩٢-١٩٥] فمجيء هذه الجملة في مساق تقرير البرهان على نبوة النبي ، مع تضمن تعديد المدة عليه، ومن جملتها تنزيل الوحي على قلبه شاهد بوضوح الدلالة على فضل هذا اللسان، وفضل علم العربية الكاشف عن أسرار هذا اللسان مباشرة...

وبذلك تسابق سلف الأمة في تعلم علم العربية خاصتها قبل عامتها، وقد روت لنا الروايات أنّ الضعف في العربية وضبطها ممّا كان يرفع الشخص أو يحطه في سلف هذه الأمة، وقد تسابق أهل دور الخلافة والسيادة في ميادين العلم فكان منهم العلماء والنقاد، فهذا الرشيد الخليفة كان ذا فصاحة وعلم وبصر في الأدب والفقه، وكانت له صحبة مع شيخ القراءات والنحو الإمام الكسائي، وتروي الأخبار أنّ الكسائي أخطأ والرشيد يصلي خلفه في آية لم يخطئ فيها صبي وما تجرأ الرشيد الخليفة أن يقول له أخطأت لكن قال: أي لغة هذه ؟ فقال الكسائي: قد يعثر الجواد، والرشيد هو نفسه من انتخب الكسائي لتأديب ولده الأمين.

وذلك ما أسس لأن تكون لغتنا بالمقام الأول في حياة الأمة، ومن ثم جعلها ذلك قادرة على حمل الرسالة الخالدة التي أنارت العقول والدروب وهي تتخطى حدود المكان الذي انبسطت عليه إلى أصقاع أخرى، فأضحت لغة الأقبام الذين اعتنقوا الدين الحنيف الجديد.

غير أن تلك المكانة السامية التي امتلكت لغتنا ناصيتها أصابها تراجع استمر بالانحدار منذ زمن يغور في البعد، وقد بلغ ذلك التراجع الذروة من السنام في يومنا الحاضر، وقد كان ذلك واحدًا من أبرز الانعكاسات السلبية لعصر العولمة التي تسعى إلى تكريس الهيمنة المركزية لدول الشمال المتقدمة على دول الجنوب النامية، ومن خلال هذه الهيمنة تفرض شروطها على كل الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والثقافة بوصفها الممثل لعقيدة الأمة ولغتها وتراثها فإن المساس بها يعني المساس بهوية الأمة، ومن هنا فإن التحدي الثقافي الذي تواجهه أمتنا يعد التحدي الأكبر.

وهذه الورقة البحثية تحاول أن ترسم صورة الواقع اللغوي في عصر العولمة، فإن اللغة تمثل أحد مكونات الهوية الثقافية لمجتمعنا العربي، ومن ثمّ تحدد المسؤوليات المناطة بهذه الأجيال للنهوض بذلك الواقع اللغوي الذي أصابه تردٍ كبير في عصر المتغيرات المتلاحقة، في عصر أضى فيه الاقتصاد القطب الأوحـد في حياة الشعوب، وبذلك تراجعت مكانة كل ما هو معنوي على حساب المادية الطاغية، ومن هنا أصبحت الثقافة في عصرنا الحالي مسخرة في خدمة معطيات العصر الجديد، فأصبحت المعرفة واحدة من الروافد الاقتصادية في حياة البشرية في هذا العصر.

وقد انبسطت هذه الدراسة (اللغة العربية في عصر العولمة بين الواقع والمسؤولية) في مقدمة تضمنت بياناً في أهمية اللغة في حياة الأمة، ثم أعقبها ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول : إشكالية الواقع اللغوي في ظل عصر العولمة، وتضمن ما يأتي:

- العولمة والواقع اللغوي الجديد.
- الإعلام والانحراف اللغوي.
- التعليم بين الواقع والطموح.

المبحث الثاني : التقنيات الحديثة وصناعة الواقع اللغوي الجديد، وتضمن ما يأتي:

- خصوصيات الثقافة العربية، وتكنولوجيا المعلومات، وتضمن ما يأتي:
- أثر الحاسوب في الواقع اللغوي.

المبحث الثالث : مسؤوليتنا في صناعة واقعنا اللغوي في عصر المعرفة، وتضمن ما يأتي:

- المسؤولية الاجتماعية.
- مسؤولية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- مسؤولية المشاريع الاستثمارية.

الخاتمة : النتائج والتوصيات.

إشكالية الواقع اللغوي في ظل عصر العولمة

- العولمة والواقع اللغوي الجديد :

إن عصر العولمة اليوم يفرض واقعا لغويا جديداً، فينماز بتردد لغوي يتأصل يوماً بعد يوم بحضور طاغ، وإذا كان المجتمع قديماً قد وقف موقفاً حازماً بوجه محاولات الشعوبيين والمستشرقين والمستعمرين وأعاونهم على مرّ القرون، فإننا اليوم نجد أنفسنا أمام تحدٍّ كبير يتمثل في أننا نقوم بأنفسنا بفتح الثغرات الواسعة أمام هذا الواقع الجديد، إذ أضحت اللغة الأجنبية جواز مرور نحو المجد المنشود، ومرة أخرى تزاхمت الأمة في تعليم أبنائها اللغة، وتقنيات غير أنه هذه المرة لم تكن لغتنا الأم وأدائها وفنونها محور هذا التزام، وإنما كانت لغة الأجنبي، وقد أدى ذلك إلى تضييع الأجيال الناشئة للغتهم الأم إلى حدّ أن تعتاص العبارات في كثير من الأحيان على ألسنتهم وهم يتحدثون بلغة جنسهم؛ فيتكونون على لغة الأجنبي إسعافاً للسان أصابه خور بالغ، وذلك كلّ سيفضي، بكل تأكيد، إلى نتائج أكثر سلبية تتمثل بركوب مركب الانسلاخ والتنكر، متجلياً في مظاهر عديدة أخطرها: حبّ التظاهر والمباهاة بكل ما هو أجنبي في اللغة، فيصبح التعامل باللغة الأجنبية مشافهة أو كتابة سمة من سمات الحداثة والرقى في السلوك، وفي مظاهره الأجنبي في متوجهه الفكري عبر قداسة لغته، وهذا المظهر يتجاوز السلوك فيصبح نمطاً من العقيدة، ويؤدي إلى تفضيل اللغة الأجنبية على العربية إطلاقاً في كل منتج فكري. (عميرة، ٢٠٠٢: ٥٠-٥١).

والأزمة البالغة الخطورة التي تعصف بواقع الأمة اللغوي في ظل معطيات عصر تسارع التطور لتندثر بمستقبل غير واعد بالأمل، فإذا كنا سابقاً نعاني من ازدواجية اللغة المتمثلة في الصراع بين الفصحى والعامية، وكلاهما يؤدي دوراً معيّنًا، فإنّ حصوننا اللغوية اليوم مهددة من الداخل بهجين جديد طارئ تمثل بلغة الخدم الذين غزوا ديارنا، وذلك الهجين ينأى باللغة إلى واقع لغوي فاسد، وخطورة الموقف تتصاعد باتجاه الهاوية، وذلك لأنّ هؤلاء القوم عملوا على نشر هكذا واقع لغوي في مجتمع الأطفال الذين يكونون أكثر استجابة للتأثر بهذا الهجين بسبب الاحتكاك والتداخل الاجتماعي، وإذا ما قدر لأجيالنا الصاعدة أن تتلقن لغة هابطة في مراحل التكوين الأولى، فإنّه بلا شك ستؤول محاولات تصحيح المسار، وتقويم الألسنة ضرباً من العبث.

إنّ من المؤسف حقاً أننا نجد كثيراً من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية في بلداننا العربية تسهم إسهاماً مباشراً في ترسيخ هذا الواقع المرير تأثيراً بمعطيات عصر العولمة الجديد، فأضحى كثير منها يتسمي بأسماء بعيدة كل البعد عن البيئة العربية، والأدهى والأمر أن بعض المؤسسات الثقافية والعلمية، ومنها الجامعات قد تستخدم اللغة الأجنبية في خطابات ومراسلاتها الداخلية غير مقيمة للغة القومية اعتباراً!! والأمر هو هو في مؤسسات أخرى كالاتصالات، فلا تكاد تجد هذه الأخيرة في بلداننا العربية ترسل الرسائل القصيرة إلى مشتركها باللغة العربية، وكذا الحال في إصدارات كثير من المؤسسات الخدمية كالمصارف وغيرها.

إنّ هذا الابتعاد عن استخدام اللغة العربية الناصعة، قد صاحبه تراجع واضح في مكانة الكلمة

المكتوبة، فعلم الكتابة، هو الآخر أصابه خور شديد، وإذا كان الكلام هو المكوّن الأصل في العملية اللغوية، إذ عرف ابن جني اللغة أنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (ابن جني، ١٩٨٦: ٣٤/١)، فإن الكتابة تشكل أهمية بالغة في حياة الإنسانية، لأنها من أهم وسائل الاتصال الإنساني، فعن طريقها يتعرف على أفكار الآخرين ومفاهيمهم ومشاعرهم، وتسجيل الحوادث والوقائع، فإنّه كثيرًا ما يكون الخطأ الكتابي في الرسم سببًا في تغيير المعنى وعدم وضوح الفكرة، لذلك تعد الكتابة الصحيحة عملية مهمة في التعليم؛ إذ إنّها عنصر أساس في عناصر الثقافة، فضلاً عن كون المدونات اليوم من الوثائق الأكثر قانونية من غيرها، وعليه فإنّ إهمال تدريس قواعد الإملاء في مراحل التعليم المختلفة وفقدان المعرفة بالبعد التاريخي لكتابة العربية قد أدى إلى شيوع أخطاء كتابية كثيرة عند جمهور المثقفين، وقد تظهر تلك الأخطاء عند عدد ممن يتصدون لتعليم قواعد اللغة في المدارس والمعاهد، ومن ثمّ يعتقد قسم من هؤلاء أنّ الخلل في نظام الكتابة فراح قسم منهم ينادي بضرورة تغيير الحرف العربي (قدوري، ٢٠٠٤: ١٥-١٦، عبد الرحمن، ١٩٩٩، ٥٠-٥٤)، والأمر لم ينته عند هذا الحد بل ازداد الوضع تراجعاً مع انفلات الغزو التقني الجديد، فجمهور مستخدمي شبكة المعلومات اليوم لا يلتفتون للأصول المرعية في قواعد الكتابة فشاعت أخطاء إملائية خطيرة لا حصر لها في الاستعمال.

إن اللغة العربية بكل مكوناتها تمثل الركن الأساس في تاريخ حضارتنا وتاريخ هويتنا، وهذه الصورة الحالية الظلام لواقعنا اللغوي لتندّر بضياع تلك الهوية، والخطر الأكبر الذي يتهدد الأمم والشعوب في هذا العصر، هو ذلك الخطر الذي يمس الهوية الثقافية، الذي قد يؤدي إذا استفحل إلى ذوبان الخصوصيات الثقافية التي تجمع بين هذه الأمم والشعوب، التي تجعل من كل واحدة منها شعباً متميزاً بمقومات يقوم عليها كيانه، وأمة متفردة بالقيم التي تؤمن بها وبالمبادئ التي تقيم عليها حياتها، فالهوية والثقافة بخصوصياتهما ومكوّناتهما هما المستهدف الأول، وأنّ الغاية التي يسعى إليها الماسكون بأزمة السياسة الدولية في هذه المرحلة، هي محو الهويات ومحاربة التنوع الثقافي، والعمل على انسلاخ الأمم والشعوب عن مقوماتها؛ لتندمج جميعها في إطار النموذج الأقوى إبهاراً، والأشدّ افتتاناً في هذا العصر، ومن ثمّ يكون الحفاظ على الهوية الحضارية العربية الإسلامية وعلى الثقافة الإسلامية ضرورة حياة، وواجباً إسلامياً في المقام الأول (التويجري، د.ت: ٤٣-٤٥).

ومن هنا فإنه ينبغي تأكيد خصوصية اللغة العربية في تاريخ هويتنا وحضارتنا، فهي شعار الإسلام وأهله، وقد أطبق جهابذة الأمة على بيان فضلها وشرفها إلى حد أن كره بعضهم أن يتكلم من يعرفها بغيرها من أجل أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً بينا، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق، ولهذا قال السلف: ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية أن يتعلمها؛ لأنّه اللسان الأولى بأن يكون مرغوباً فيه من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بأعجمية (ابن تيمية، ١٩٨٨: ٥١٨-٥٢٢).

وتأكيدنا خصوصية اللغة العربية في تاريخ هويتنا وحضارتنا، لا يعني أننا نوجب أن تكون هذه الهوية استعادة للماضي وثقافته وتقليدًا لفنونه وكل موروثه، بتكرار للأفكار القديمة، بل يجب أن تركز اليوم على ما يمكن أن يحيا من القديم، وعلى ما يمكن أن يضيفه العمل الإبداعي الراهن إلى ذلك الموروث، وما يمكن أن يميزه عنه بما يشكل استمراراً له، وتواصلًا، وبما يمكن أن يمنح الخصوصية له وسط الإسهامات العالمية

الأخرى، فيغدو بذلك أثراً يضاف إلى الثقافة الكونية المعاصرة (المعوش، ٢٠٠٣: ٦٠-٦٣).

- الإعلام والانحراف اللغوي :

يشهد عالم اليوم اهتماماً متزايداً بالإعلام ووسائله، إيماناً برسائله ووظائفه ودوره، والبحث متواصل من أجل وضع القواعد والتنظيمات التي من شأنها أن تجعل الإعلام يؤدي دوره المناط به، وأصبحت اللغة في ظل الإعلام ذات قوة وسلطان لما لها من تأثير على تفكير الأفراد والجماعات، وعلى شعورهم وسلوكهم وآرائهم؛ فإنّها الوسيلة الأساسية في العلاقات الإنسانية، وقد أصبحت اللغة في عصر الثورة التقنية أبرز ملامح العصر، لذلك كان من الطبيعي أن ينشأ في السنوات الأخيرة علم متخصص في تأثير اللغة على الجماهير وهو: علم المنفعة العملية للغة، وهذا العلم يحتاج إلى مناهج لغوية إعلامية متكاملة وإطار نظري (شرف، ١٩٩١: ٥)، وكل أولئك يجعل من إعلامنا العربي قادراً على الوقوف بوجه التحديات التي تعصف بواقعنا اللغوي إن أراد أن يتحمل المسؤولية.

والحقيقة التي لا يمكن تجاوزها أنّ العصر الحديث شهد تحولاً كبيراً في وسائل الإعلام، كما شهد تحولاً كبيراً في اللغة عموماً، وفي لغة الإعلام خصوصاً، فقد أدى التطور الإعلامي إلى ظهور لغة من نوع جديد غير اللغة الأدبية بمستواها التذوقي الجمالي، لغة تسعى إلى جميع فئات القراء، وإلى تحقيق المستوى العلمي على الصعيد الاجتماعي للغة (شرف، ١٩٩١: ٣٤)، كما استطاعت الصحافة في مصر خاصة أن تطوع اللغة فجعلتها مرنة تفي بمتطلبات العصرية، وتستوعب ألفاظاً، وتستحدث ألفاظاً أخرى، ومصطلحات جديدة، ووسعت آفاق اللغة، وطورت أساليبها في العلوم والفنون والسياسة... وبقد ما أثّرت الصحف في اللغة إيجاباً، فقد كان لها تأثير سلبي؛ إذ إنّ التوسع في هذه الوسيلة وتراجع مستوى كوادرها، وغياب العناصر المثقفة ثقافة راقية، سبّب ذلك ضعفاً لغوياً وأدائياً انعكس على الصحف بوصفها وسيلة إعلامية جماهيرية، وسبّب ضعفاً في بعض أبوابها من جهة أخرى، فقد نسي كثير من الكتاب لغة الجرائد، فراحوا يكتبون الزوايا والخواطر والافتتاحيات أحياناً بأسلوب أدبي أقرب إلى لغة الشعر منه إلى لغة الإعلام الجماهيري المبسطة، مما ينجم عنه فقدان الصحيفة أثرها بوصفها منبراً جماهيرياً (شلش، د.ت: ٩٢-٩٧).

وتبرز انعكاسات الآثار السلبية على اللغة في وسائل الإعلام الأخرى كالراديو والتلفزيون، والمراقب للغة الإعلام يهال لما يلاحظ من هفوات وزلات كبيرة تقع فيها كبريات القنوات الإعلامية (مختار، ٢٠٠٢: ١٩٢-٢١١)، ففي كثير منها تطفى المادة التي تقدّم بالعامية على تلك التي تقدّم بالفصحى (خوري، ٢٠٠٥: ٢٤٤)، والأمر الأكثر غرابة أنّ العدد غير القليل من القنوات التلفزيونية تعقد الندوات والحلقات العلمية والنقاشية، وربما المحاضرات، وكل ذلك يقدم بلغة هابطة بمستواها. وإنّنا نجد شيئاً من الانحرافات اللغوية المحدودة في كثير من النشرات الإخبارية، والتعليق عليها، وأقوال الصحف والأحاديث الدينية ذات المواعيد المحددة، غير أنّ هذه الانحرافات تزداد نوعاً وكمّاً في برامج إعلامية أخرى مثل النشرات الجوية والاقتصادية والرياضية والفنية وحوارات الضيوف وتقارير المراسلين، وهؤلاء القوم قد يصل بهم الانحراف اللغوي إلى حد استئثار غضب السامع ودهشته، وعدم تواصله مع المتحدث أو الكاتب.

ولعل من الضروري أن نشير إلى أنماط الانحرافات التي ترتكب في مضمار الإعلام، وهي:

أولاً: الأخطاء الصوتية: وتقع في أنماط مختلفة منها:

١- أخطاء غير لفظية : وتتمثل هذه الأخطاء في استخدام المهارات الصوتية المتنوعة المصاحبة للعملية الكلامية، التي تعمل على تجسيد المعنى وبث الروح في النص المقروء، مثل النبر، وذلك بإعطاء بروز لأحد مقاطع الكلمة بالنسبة لغيره من المقاطع بقصد إظهار الاهتمام به، والتنغيم في درجات الصوت المتتابعة في الجملة كاملة، أو أجزاء منها ، وكذا الأمر في درجة الصوت ومعدل سرعته ومدى ارتفاعه أو انخفاضه، والوقفة والسكته، وهذه المهارات تؤدي نسبة تقدر بـ ٣٥٪ من الرسالة اللغوية، كما أنّها تكون ذات تأثير سلبي إن لم يحسن استخدامها.

إن المذيع الماهر له القدرة على تصوير المعاني من خلال براعته في استثمار هذه المهارة، والمذيع غير الحاذق قد يجعلنا نعتقد أنّ الجملة المقروءة تقريرية في حين أنّها استفهامية، أو تأكيدية، أو احتمالية، ولكل نوع من هذه الأنواع تنغيم معينة، والمذيع الماهر يجعلنا نتحسس نهاية الجملة، وتخليصها من جارتها وتالياتها، وغير هذا قد يداخل بين الجمل وقد يشكل على السامع الفهم؛ لعدم إتقانه هذه المهارة.

٢- أخطاء نطقية لفظية : ويقع هذا النوع من الأخطاء في أنماط أخرى منها:

أ- أخطاء في صفات الحروف، فقد يتحول المجهور إلى مهموس في النطق بسبب تجاوز الحروف، وتأثير بعضها ببعض بسبب قانون الضعف والقوة، وهذا التحول يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير صوت الحرف الذي تنحرف صفته، مثل (مسجد) فإن لم تتحقق صفة الهمس في السين فستتحول السين إلى صوت بين الزاي والسين، وذلك بسبب مجاورة السين الجيم، وهذا الخطأ النطقي لا يكاد يسلم منه قارئ إلا من روض لسانه على النطق السليم، ومثال آخر: نطقهم التاء في (صوت) حرفاً مقارباً للطاء بسبب مجاورة الصاد وقوته، وأمثلة ذلك كثيرة.

ب- ومن المعايير المسموعة في هذا الباب عدم إتقان المذيعين لصفة التفخيم والترقيق، فكثيراً ما يفخمون الألف في كلمة (الأخبار) وهم يعتقدون أنهم يحسنون صنعاً، والسامع الواعي يستبشع هذه الصور كل الاستبشاع، وكذلك عدم حسنهم لأداء تفخيم اللام من لفظ الجلالة وترقيقها، وكذا الراء، وهذه الأخير الغلط فيها مركب من جهة التفخيم والترقيق، ومن جهة المبالغة في تكرارها.

وقد يتمثل الخطأ في الخلط بين الحروف وإبدال بعضها مكان بعض بسبب تأثير النطق العامي، كإبدالهم القاف غينا، والجيم كافاً، والسين زايًا، واللام القمرية إلى شمسية ...

ثانياً: أخطاء لغوية متنوعة أخرى: وتتمثل هذه الأخطاء فيما يأتي:

١- أخطاء صرفية: وعلم الصرف من أجل علوم العربية، وأعظمها خطراً: لأنّه يدخل في الصميم من الألفاظ العربية، وعلى معرفته وحده المعول في ضبط الصيغ (الضامن، د.ت: ١٥) والمذيعون قد لا ينتبهون إلى ذلك فيرتكبون كثيراً من الأخطاء الصرفية مثل الخلط بين أبواب الفعل كقولهم في ثبت، ثبت، وقولهم حفظ: حفظ، وقولهم في تم: يتم، وفي فك: يفك، وغير ذلك كثير.

ومن أخطاء هذا الباب عدم ضبطهم حركة حرف المضارعة للثلاثي، المزيد بالهمزة، وحكمه في صياغة المضارع منه أنه يضم أوله كقولهم تؤي: تأوي، وقولهم في: يحكم سيطرته: يحكم سيطرته، وكذا الخطأ في التعدي واللزم، فقد يجعل اللزوم متعدياً، والخطأ في التذكير والتأنيث في الأعداد، والألفاظ المؤنثة مجازياً مثل فخذ وبئر، وعود ضمير هذه الألفاظ، وكذا الخطأ في استخدامهم التي مكان الذي والعكس صحيح،

والخطأ في صياغة جمع المذكر السالم، وإسناد الأفعال إلى الضمائر والحروف (نون التوكيد، وتاء التأنيث الساكنة)...

٢- أخطاء نحوية: وهذا النمط من الأخطاء تحكمه الصناعة النحوية، ويتمثل في الخلط في استعمال الحركات الإعرابية، وهذا النوع قد يقود إلى تغيير المعنى المراد من النص على المستوى السطحي كقولهم: أكرم زيداً خالد، فضابط المعنى هنا هو النصب والرفع لا الترتيب اللفظي في الجملة، هذا فضلاً عن أن الحركات الإعرابية وإتقان التلعّب بها قد يضفي على النص حسناً يفصح عن مدى مهارة الكاتب أو المتحدث، وهذا النمط من الاستعمال ليس مجال بحثنا.

إن مهمتنا في هذه الورقة هي الكشف عن مثل هذه الظواهر، وتشخيصها على وجه الإجمال؛ لأجل استدعاء الجهود المطلوبة في تصحيح المسار وتقويمه.

وبعد نفيد قبل طي صفحة الإعلام بأنّ عصر العولمة جعل لوسائل الإعلام أهدافاً جديدة تكاد تنحصر في المردود الاقتصادي، إذ أضحت جل القنوات المسموعة والمرئية والمقروءة مشاريع استثمار، وسوق بيع وشراء، خلا بعض القنوات التي تتخذ لها أهدافاً سامية تسعى إلى تحقيقها. وهذا ما جعل غالبية القنوات الإعلامية لا تنظر بعين الاحترام إلا لما يدفع بأهدافها نحو التحقيق، أمّا اللغة والثقافة والأدب والعلم، فتلك ميادين يندر أن تلجها هكذا قنوات، ويبقى التركيز منصباً على نوع من المذيعين ومقدمي البرامج الذين يتصفون بمواصفات اللياقة والخفة والجمال في المظهر.

وعلينا أن نستثني من ذلك كلّ بعض القنوات ووسائل الإعلام الأخرى التي تقع تحت مسؤولية الحكومات العربية، وكذا المدارس الفكرية والدينية، التي تسعى إلى تأدية الرسالة المناطة بها، والمفترض بإعلامنا العربي أن يكون معلماً وموجهاً دعائياً، وأداة إصلاح، وذلك من خلال طرحه للخطابات والأعمدة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المعدة بذكاء بوصفها ردّ فعل لما يحيط بالجمهور (جون ميرل، ١٩٨٩: ٦٧)، واللغة الإعلامية تمثل واحدة من دعائم النجاح المهمة في تحقيق الغايات المنشودة فيتوجب أن تكون هذه اللغة لغة فن تطبيقي، وليس فناً تجريدياً، لغة مبنية على نسق عملي اجتماعي عادي، وهذا يتضح من تركيب مفرداتها وقواعدها تركيباً يرمي إلى التبسيط، وذلك الفن التطبيقي يهدف إلى تحقيق غايات معينة ووظائف محددة من ضمنها تحقيق التوجيه والإرشاد والتعليم والتنشئة الاجتماعية الصحيحة... ويسهم في تكوين لغة الإعلام الفلسفة وعلم النفس والفنون الإسلامية والسياسة فضلاً عن الآداب والفنون اللغوية، وينبغي أن تكون العلاقة بين لغة الإعلام وعلم اللغة علاقة تأثير وتأثر، وأهم عوامل التأثير في حياة اللغة، أن اللغة في مختلف مظاهر حياتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما حولها من مؤثرات، ولعل أهم هذه العوامل المؤثرة فيها وسائل الاتصال الإعلامية التي تعكس مقتضيات الحياة الاجتماعية وشؤونها، فهي تسهم في نشأة كلمات لم تكن موجودة في اللغة من قبل وفي هجر كلمات مستخدمة فيها (أبو ليل، ٢٠٠٢: ١٢٩).

إن من المهام الكبرى التي يفترض بإعلامنا النهوض بها أن يعمل من أجل تأصيل السيادة للغة الفصحى في واقعنا المعاش، بوصف تلك السيادة عاطفة من الاتفاق العميق بين أعضاء جماعة بشرية أو قومية، وهذه السيادة هي القادرة على الدفاع عن هوية الأمة والحفاظ على تراثها بأكمله، ولتقف بوجه الانصهار التام في عالم العصر الجديد (خوري، ٢٠٠٥: ١١٢).

- التعليم بين الواقع والطموح :

يشكل النظام التعليمي واحداً من أهم السبل التي لها القابلية على مواجهة التحدي العولمي الهائل الذي يسعى إلى الهيمنة بكل الاتجاهات، وتأسيساً على ذلك فإنه ينبغي ألا يقوم نظامنا التعليمي على أساس مبسط، بل يجب أن يقوم على أساس الاتصال الوثيق بجذور تكوين المجتمعات العربية، العقائدي والثقافي والاجتماعي والروحي والتربوي... وبما يتناسب وعقليتها ونمط تفكيرها، ومدى ما يفترض أن يتحصل عليه من علوم العصر ومعارفه، ومن مشاكل نظامنا التعليمي أنه في كثير من البلدان يقف على طرفي نقيض، ذلك أن قسماً من أنظمتنا تسيطر عليه نزعات بعيدة عن العلم والتقنية الحديثة في زمن تتحول فيه هذه التقنية إلى أيدلوجيا تحتاج في طريقها إلى كل شيء، وتوحد العالم في نمط خاص من التفكير، ومن ثم فإنها لا تتقبل النقد والمناقشة، وتتجه إلى حسم الأمور بالقوة، وتحكيم الميول، والتوقع وعدم قبول الرأي الآخر واللامبالاة بالأهم، وربط الواقع بنظرية التآمر، وغياب التفكير الإبداعي من المجالات كافة (المعوش ، ٢٠٠٣ : ٧٤) وعلى الطرف الآخر فإن من مؤسساتنا التعليمية ما ابتعد ابتعاداً كلياً عن المسؤولية المناطة به متخذاً التغريب منهجاً له مسهماً في رسم هذا الواقع المنذر بالخطر الداهم الذي يهدد وجود ثقافتنا وهويتنا العربية ذات الخصوصية في تكوينها، مما يجعلها في مرمى الانهيار تحت توالي الضربات التي نالت أمتنا منذ أن دخل المستعمر بلادنا، وشرع في ترسيخ لغته حتى نجح في جعل لغته لغة التعليم في كثير من مؤسساتنا التعليمية بحجة أن لغتنا غير قادرة على أداء مهمتها في عملية البناء الحضاري، ولو انتهى الأمر عند هذا الخط لهان الخطب، فإن من الغريب حقاً أننا اليوم نجد من جامعاتنا ما السعي فيها جار لأن تدرّس فيها علوم الاجتماع والتاريخ والآداب بغير لغتنا، وهذا من شأنه تكريس اللغات الأجنبية، ومن ثم تأخذ هذه اللغات مكانها في الصدارة على حساب اللغة الأم، وإن خشيتنا اليوم في تصاعد مستمر من دعوات تدعو إلى تدريس علومنا بلغة العصر، تحت تأثير مبادئ العولمة التي تسعى - حسب منظورهم - إلى رفع الحواجز، وجعل العالم وحدة واحدة، ولو قدر لهم ذلك لأفضى الأمر لأن يدرسونا علومنا وفق منطقهم وفكرهم ومنظورهم ما دامت اللغة خير ممثل للفكر، وهي وعلاؤه، ولا يمكن الفصل بينهما.

إن حذرنا الواضح من العولمة لا يعني سلبية موقفنا منها بقدر ما يعني إيماناً راسداً بضرورة تبني التنمية ورفض التبعية المطلقة التي تعني التسليم للغرب والانصياع لرغباته والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتنمية تقف على طرف النقيض من هذا، والمفترض أن تسعى إلى بناء الإنسان العربي الجديد، استناداً إلى قيم حضارته العربية الإسلامية وخبراتها ومعارفها، مع الاستفادة من الحضارة والتقدم وعلوم العصر وتقنياته، بما يجعل الهوية العربية ذات وجود ناصع مبتعدة عن المسخ والانحلال، فليس اختيار اللحاق بالتقدم العلمي غلطاً بحد ذاته، وإنما الغلط في الظن أن هذا التقدم وحده يعني الحضارة، وقد يقود الغلط في اتجاه التنمية التي فرضها عصر العولمة إلى إهمال أمر ذي شأن، هو أن التقدم العلمي العربي سينمو خارج حاضنته الطبيعية، وهي الحضارة العربية الإسلامية، ومن ثم سيبقى هجيناً تمقته الأغلبية (الفيصـل ، ١٩٩٢ : ٩٥-٩٦)، وذلك الواقع المخيف الذي تحاول العولمة تأصيله، يسهم واقعنا التعليمي الذي أصابه تراجع واضح في كثير من بلداننا العربية في تكريسه وترسيخ دعائمه؛ إذ تشير كثير من الدراسات إلى أن الأهداف التربوية والتعليمية لم تنل الاهتمام اللازم كما ينبغي من حيث الأهداف العامة، وأهداف فروع اللغة العربية، وأهداف للمواد الدراسية الأخرى ترمي إلى رفع مستوى التلميذ في اللغة العربية (التميمي،

وإنّ من الملاحظ أنّ الدول العربية تهتم اهتماماً لا بأس به في طرح المشكلة التعليمية والتربوية، في لقاءات سياسيتها، وعادة ما تعتمد مناهج وتوصيات من شأنها أن تدفع بواقعنا التعليمي نحو التطوير والنهوض بالمسؤولية، إلا أنّ المشكلة تتمثل في الجانب التنفيذي أولاً، والأمل يبقى ينشد نظاماً منهجياً قائماً على الأسس النفسية والاجتماعية، الذي من شأنه أن يراعي ميول التلاميذ ومستوياتهم الذهنية.

كما تشير الدراسات إلى تردٍ واضح في أركان العملية التعليمية وهذا التردّي من شأنه أن يؤصل الفجوة بين الواقع والطموح، وذلك الخلل في واقع أركان العملية التعليمية والتربوية يمكن ملاحظته - حسب ما توصلت إليه بعض الدراسات الميدانية - في أنّ محتوى الكتاب المدرسي في اللغة العربية دون الوسط من حيث محتواه، كما أنّه لم يوفّق حقّه من الاستخدام المطلوب من المعلمين.

أما طرائق التدريس - بوصفها أحد الأركان في العملية التعليمية - فإنّها هي الأخرى لم تنل الاهتمام والتجديد والتنوع وفق مقتضيات العصر، فضلاً عن أن دليل المعلم الذي يعد واحداً من الروافد المهمة في التدريس، يشكو من الإهمال، وقلة الرجوع إليه في إغناء التدريس وإثرائه، وكذا قلة استثمار النشاطات التربوية المتنوعة لتحسين مستوى التلاميذ في تعلم اللغة العربية وتعليمها، كالإذاعة المدرسية والدراسات الفردية والجماعية والرجوع إلى المعاجم والمجلة المدرسية والمسابقات الأدبية، كما يلاحظ انحسار الوسائل التعليمية والتقنيات الحديثة، واعتماد السبورة وسيلة أساسية لتوضيح الدرس، وإن اعتمدت الوسائل الحديثة والتقنيات الحديثة فإنّها لا تستخدم الاستخدام الذي من شأنه أن يدفع بالعملية التعليمية إلى الإمام، وإنما يكون لأجل محاكاة الغير، وذلك من شأنه سلب الأمر فائدته المرجوة.

وإنّ معلمنا اليوم يعاني من ضعف معرفي حاد، وهو غير متصور للمهمة التي يتوجب عليه القيام بها، وهذا الواقع المعرفي المرير كان واحداً من الإفرازات السلبية للعصر الحديث الذي دفع بالمستوى الاجتماعي للمعلم نحو التراجع في كثير من بلداننا العربية.

وكل ما تقدّم من شأنه أن يعمل على ترسيخ الفكر الانهزامي في واقع الثقافة العربية، ومن ثمّ تهرع جموع الدارسين - القادرين على تحمل أعباء التعليم - إلى المؤسسات التعليمية التي تتخذ المناهج التغريبية وصفة دوائية ناجعة في تصحيح مسيرتها، ومن ثمّ سيؤدي ذلك إلى بروز جيل من المتعلمين ذوي الثقافة التي تفتقر إلى التواصل مع روح ثقافتنا وهويتنا ذات الخصوصية المعهودة.

المبحث الثاني

التقنيات الحديثة وصناعة الواقع اللغوي الجديد

- خصوصيات الثقافة العربية وتكنولوجيا المعلومات.

عصر العولمة اليوم يسعى بكل ما أوتي من قوة من أجل التخلص كلياً من المعرفة القديمة، بوصفها معرفة بائدة، والتمسك بها عندهم مدعاة إلى الجمود في عصر يتسم بالتغير الهادر، وذلك ليس غريباً في استراتيجية النظام المعرفي الجديد الذي يطغى فيه التوجه المادي على كل توجه، في زمن أضحى

الاقتصاد الهدف الأسمى لأي تحرك أنساني، زمن يسعى إلى توجيه المعرفة الوجهة الذي تكون بها قادرة على خدمة مصالح الكبار السياسية والإعلامية والمعرفية التي تصب في الصالح الاقتصادي أخيراً.

وخصوصية ثقافتنا وتميز هويتنا يوجب على بناء حضارة اليوم النظر إلى ذلك الموروث بعين الاحترام والعمل على استخلاص التجارب المفيدة بوصفها رصيماً استراتيجياً لا غنى عنه، فالعلم بما يواجه من زخم في مشكلات متنوعة وتعدد أنماطها سيجد نفسه مضطراً إلى التنقيب في ذلك الرصيد بحثاً عن مخارج جديدة تنتشله من أزmate المتواصلة، وتتضافر جهود متنوعة في حماية هذه الخصوصية، وتبقى اللغة، بوصفها وعاء الفكر ومستودعه، هي من العوامل الفاعلة في عملية التواصل المنشودة بين تراثنا وحاضرنا الذي تنتزعه دواعي التغيير ومعطياته.

وهذه الخصوصية الثقافية والتفرد الحضاري الأصيل قد دفع بالغرب متمثلاً بنتاجه المادي المعنوي لأن يقف موقف الند لهذه الثقافة فشن حملاته الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، مستخدماً الترسانة الإعلامية سلاحاً فاعلاً في سبيل رجحان كفته على كفة الآخر، وبهذا السلاح التقني الحديث يعمل الغرب منذ أمد لتوجيه الرأي العام في المجتمعات العربية وإضعاف جهاز المناعة الثقافية له بترويج الفكر الغربي وقيم الحضارة العربية.

ذلك الصرح الحضاري الذي أبدعته العقلية العربية، وقد استطاع أن يتمثل روح عصره ومعطياته، إنما قام على أساس من القيم السامية التي قوامها الحق والمساواة والعدل، والتآخي مع الغير، وهي الحضارة التي اشترطت في حكامها بجانب ضبط النفس والحزم والعزم ذكاءً حاداً وذاكرة متقدمة، وبلاغة لا تضاهي، وذهناً ينشد الدرس بلا كلل، ونزعة أصيلة لفعل الخير، ويؤكد تراثها نزوعها نحو الواقعية والعقلانية، وهذه مميزات الأصالة التي جعلت من حضارتنا قادرة على مقاومة محاولات الاستلاب والمحو التي توالى عليها من خلال الاحتلال المباشر والعمل بالقوة على ذلك الطمس، أو من خلال الاحتلال غير المباشر المتمثل في السيطرة على الاقتصاد واختراق المؤسسات أو من خلال الغزو الثقافي الذي مورس على واقع شعبنا بخطط محكمة.

ومن المؤسف أن بعضاً من أبناء هذه الحضارة من لا يحفظ هذه الخصوصية لهويته الثقافية ويتنصل لكل ما هو أصيل، أو أنه يجعل الثقافة العربية في آخر أولوياته بوصفها عنصراً لا مكان له من حيث الأهمية في النسيج التكويني الحياتي بعوامله السياسية والاقتصادية والزمنية، في غياب واضح لمفهوم جديد يجعل المعرفة بصورة عامة والثقافة خاصة واحدة من المقتضيات العصرية، إذ أصبحت أبرز مهمة لهذا العصر بأنه عصر اقتصاد المعرفة.

وتلك الخصوصية التي نمتلك ناصيتها تملينا أن لا تكون جهودنا المبذولة في ردم الهوة الفاصلة بين واقعنا المعرفي المعاش ومطالب عصر المعلوماتية المتسارع في خطواته التطورية جهوداً اعتبارية عشوائية، لا تحتكم إلى منهج وأطر تلبي حاجة الواقع، كما تملينا علينا تهيئة مجتمعاتنا العربية لاستيعاب معطيات هذا العصر وتمثلها، ولا يكون ذلك إلا حينما نستعيد ثقتنا بأنفسنا من خلال بلورة رؤية عربية مستقلة لمشروع حضاري أصيل الهوية، وإعادة الحيوية لمؤسساتنا العلمية والثقافية وتوجيه السلطات على اختلاف أنماطها إلى مدى خطورة التفريط بهكذا مشروع، وهذه السلطات لا يمكن لها أن تحقق دورها المناط بها من غير أن تمتلك زمام المبادرة، ومعطيات العصر وإفرازاته تنتج يومياً كمّاً هائلاً من المنظمات

غير الرسمية كالنوادي والجمعيات والمنتديات الفكرية، وهي كفيلة بأن تكون منابر للرأي العام، وهذه المنظمات سيتعاضد شأنها وتأثيرها في عصر اللاحود واللاسيطرة، ومن ثمّ سيلقي ذلك بظلاله المزلزلة لواقعنا الاجتماعي والحضاري إن لم تستعد دوائرنا الثقافية ثقتها بنفسها وتمتلك زمام المبادرة بمشروع تنموي يقوم على سياسة عربية للمعلومات، يقوم ذلك على أساس التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لوضع الخطط التي من شأنها أن تحفظ لنا خصوصيتنا، وتصون إرثنا الحضاري، كما يكون من شأن هذا المشروع أن يفتح قنوات الحوار بين حضارتنا وحضارات العالم الحية، لأجل التأسيس لتلاقح حضاري قادر على أن يدفع بحضارتنا نحو التأثير بالغير مما يجعلها حضارة عالمية.

إن تمثل روح العصر مع عدم تضييع تلك الخصوصية له استحقاقات لا بد من الانتهاء منها قبل الشروع بركوب مركب التحضر العولمي، ويقف على رأسها: إصدار الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ... والقيام باستطلاع آراء الجمهور للوقوف على توصيف دقيق لواقع أمتنا ومشاكلها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ... ومعرفة المستوى الثقافي للبلد، وللوقوف على علاقة المجتمع بالإصدارات المقروءة، فإن ذلك من شأنه أن يساعد في وضع الخطط الناجعة والمناسبة لتكوين الشخصية العربية في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها المجتمع العربي.

ولأجل الحفاظ على تلك الخصوصية في تكوين الهوية فإنه يتوجب علينا أن كلا نكتفي بهذا النزر القليل من التزود المعرفي، وإننا بحاجة إلى مراجعة شاملة لرصيدنا المعرفي وتحديثه بشكل هادف ومخطط، قادر على اكتشاف المناهج المثلى، أو اكتسابها ونقدها، وتوليدها وتطويرها، وتطبيقها على واقعنا الحياتي بكل الاتجاهات، وتحليل النتائج ورصدها، والمشكلة التي نعاني منها اليوم في الميدان المعرفي لتقنيات العصر أننا نكتفي - في أحسن الأحوال - بمهمة اكتساب المعرفة ونحجم عن باقي المهام الأخرى؛ لنبدد بذلك ما اكتسبناه، ونحرم أنفسنا من إسهامنا في إثراء ثقافتنا وفكرنا، وعندها سنكتفي بالدراسات الوصفية لأحدث النظريات العلمية والمدارس الفكرية، وآخر ما توصل إليه النتاج العلمي من غير المحاولة في تطبيق هذه المعطيات العصرية على واقعنا المعاش.

إن خصوصيتنا من حيث الهوية والثقافة تجعلنا نوازن بين الموروث وروح العصر، لا من حيث المنهج والأسلوب والدواعي فحسب، بل ومن حيث المهمة الملقة على عاتق طالب العلم والعالم، فما عادت المهمة تتمثل في حمل العلم ومادته فحسب، وإنما أضحت تمثل قدرته على الوصول إلى ضالته من المعلومات والمعارف الهائلة التي يحتاج إليها من خلال الوسائل المتاحة، وهذا يعني عدم إلغاء الذاكرة - على نحو ما ينادي الآن بأنّ الحفظ أصبح من ثقافة الماضي الذي يجب تجاوزه - وهذا ما يوجب على العالم والمفكر والمتعلم أن يحسن استغلال خزينه المعلوماتي بصورة اقتصادية مثالية من خلال تنظيم ذاكرته بالقدر الذي عليه أن يشحذ فيه مهاراته العقلية، هذا فضلاً عن منظومة العلوم التي يتوجب على الطالب أن يكون ملماً بمدخلها ومناهجها، وخصوصية علم العربية تحتم علينا أن نجعل طالب العصر ملماً بالعلوم التي تكفل له التوصل إلى الربط الصحيح بين معارفه القديمة ومعطيات الواقع، فإذا كانت ثقافة طالب الأمس ثقافة موسوعية واتجاهات علمية وثقافية معينة، فإنّ هذا لا يعني أن يكون طالب اليوم أحادي الثقافة والتخصص، فلا بدّ للطالب وهو يتخصص في اللغة العربية من معرفة بالإحصاء والرياضيات وعلم النفس وأسس التربية، والمعلوماتية...، ويعد هذا واحداً من مقومات عملية البناء الحضاري في جانب من جوانب تكويننا الثقافي

والمعرفي.

وتعد اللغة في تاريخ حضارتنا وهويتنا المكون الأساس الذي إن ضيعناه فإننا نكون بذلك قد فقدنا الرابط الحقيقي الذي يربط مكونات حضارتنا، كما أن ضياعها يجعلنا نقف وهيتنا على مفترق طرق، وأزمتنا اللغوية اليوم تعوق فهمنا لتراثنا، ومن ثم المحافظة عليه، كما تعوق نماء أدواتنا الفكرية، وقدرتنا على اللحاق بركب العلم المنطلق، فجامعاتنا غير قادرة على توظيف العلوم في بيئتنا وأنفسنا بسبب عدم تعريبها، ونظم التربية التي لا زالت تهمل الجانب التطبيقي المهاراتي على حساب الجانب النظري، وهذا كله من شأنه أن يعمل على اندثار اللغة أو تراجع دورها في حياة الأمة وواقعها الحضاري، والأهم عادة تسعى من أجل إحياء لغاتها، وفرضها على واقع الحياة، وتسخير الإمكانيات التي تبعث الحياة في المندثر منها، لتجعلها لغة العصر أو أحد لغاته.

إن إيماننا بدور اللغة في الحفاظ على هويتنا وخصوصيتنا الحضارية والثقافية يفضي إلى التصدي لمحاولات التغريب والتجميد التي يدعو لها بعض المغفلين والمعادين لحضارتنا، وذلك من خلال عدم الخلط بين حقيقة أن اللغة العربية باتت مهددة في عصر المعلومات، وبين دعوات المتقاعسين الذين ينتظرون معجزة من السماء تنتشل لغتنا من واقعها الراهن، وتلك مهمة لا يمكن النهوض بها إلا بتضافر جهود متواصلة ومتشعبة الجوانب والاتجاهات، وبالاعتماد الشديد على ما تنتجه تكنولوجيا المعلومات من مناهج وأدوات، واستغلال ما أنتجه الدرس اللغوي الحديث في التنظير، وأن لا تبقى المسؤولية ملقاة على المجامع والجامعات وحلقات العلم.

و يجب التنبيه إلى دور النص في حفظ تراثنا وهويتنا متمثلاً ذلك في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فهذان مصدر إلهامنا وفكرنا، والأساس المتين الذي قام عليه نظام قيمنا، وهو سر تماسك حضارتنا وعدم ذوبانها كلياً في حضارات أخرى، وقد أسهمت تلك الثقة المطلقة بصحة القرآن وكثير من الحديث في جعل علاقتنا بتراثنا مصدر هويتنا علاقة فريدة في تاريخ حياة البشرية، ويضاف إلى ذلك النتاج الأدبي الموثوق بصحته، الذي أثرى موروثنا الحضاري في الجانب اللغوي، وتلك العلاقة أفضت إلى حركة علمية بدأت في الدرس اللغوي بعملية نقط الإعجام ونقط الإعراب ثم تفجرت الدراسات حتى وصلت إلى ما وصلت إليه باهتمام بالغ من لدن سلف هذه الأمة الذي قدر مسؤوليته الشرعية والأخلاقية في عملية البناء الحضاري آنذاك حق قدرها، غير أن الأجيال اللاحقة لم تتواصل وعملية البناء فأهدر رصيد واسع من نصوصنا بالحرق والتضييع وما بقي لم ينل الاهتمام الكبير الذي يستحق، وأصبحنا اليوم نستقدم كثيراً من وثائقنا القديمة والحديثة من مراكز المعلومات والتوثيق باستخدام الكمبيوتر في الغرب، والغريب أننا في كثير من الأحيان لا نقف على نسخة للوثيقة في مهد نشوئها أو صدورها، وإن وجدناها فستواجهنا مشكلة ثانية تتمثل في كيفية الحصول عليها لأجل الدراسة والتحليل وتقديم النتائج التي من شأنها أن تفتح آفاقاً جديدة من الحوار والمعرفة، ومن المؤسف حقاً أننا نجد بعض المستشرقين قد سبقنا في دراسة مثل هذه الوثائق البالغة الخطورة، مثال ذلك نشر براجستراسر واحداً من أخطر النصوص وهو كتاب مختصر القراءات الشاذة لابن خالويه تحت عنوان مختصر شواذ القرآن، ونشره كتاب التيسير في القراءات السبع للداني وهو واحد من أهم الكتب في الدرس الإقرائي، وهو كتاب فيه كم هائل من الأخطاء، وخصوصيتنا الحضارية والثقافية تملي علينا أن نكون نحن الرعاة الأول لتبني هكذا مشاريع.

وهذه الخصوصية المتمثلة في جوانب متعددة يجب أن لا تكون مدعاة للوقوف بوجه التنمية الاجتماعية والحضارية بل تعني وجوب مساندة نظام القيم الثقافية في هذا العصر، وذلك ببعث ذلك النظام وبالشكل الذي يتلاءم وروح العصر، فنحن لا نؤمن بالعداوة المطلقة بين القديم ومعطيات العصر، فإسلامنا دين واقع، دين علم وتطور، دين يؤمن بالتغيرات الحضارية، وخير مستخدم لعلوم العصر الذي يعيشه، ومن هنا فنحن اليوم - مع خصوصيتنا - بحاجة إلى زمر مختلفة من العلماء والمفكرين القادرين على استيعاب المتغير الثقافي والمعرفي والمعلوماتي وتسخيره في خدمة علومنا، فحاجة المجتمع الاجتماعية، والثقافية، والمعاملات المالية، والمستجدات الشرعية المتمثلة في واقع الأقليات الإسلامية في دول الغرب والشرق، والأقليات غير المسلمة في دول الإسلام، وواقعنا اللغوي وتأثره بما يحيط به من واقع اجتماعي ومناهج دراسية، كل ذلك بحاجة إلى موقف علمي واضح، مبني على ما يقتضيه العصر من توطين التكنولوجيا في أوطاننا بهدي من قيمنا وموروثنا الحضاري (علي، ١٩٩٤ : ١٤-٢٢).

وبعد نقول إننا اليوم بأمس الحاجة إلى أفضل الوسائل التي من شأنها أن تحافظ على تلك الخصوصية في القيم التي كانت سرّ ديمومة هذه الحضارة العريقة، وعلينا أن نقف بخط مواز لأولئك الذين يريدون أن ينالوا من حضارتنا بالتشويه والمسخ، والذين يسعون إلى غزونا ثقافياً، وذلك باستخدام نظم المعلومات في إجراء الدراسات الميدانية الدقيقة وإنشاء دوائر معلومات عربية قادرة على تحمل المسؤولية في المواجهة والتصدي لهذه العمليات، وعلينا أن لا نحصر أنفسنا بردود الأفعال وإنما نكون أصحاب مبادرة، والبلدان العربية بما تمتلك من مقومات تكنولوجية وإعلامية قادرة على صون حياضها الحضارية والثقافية، وقادرة على التمسك بجوهر وجودها، وهو تميزها بهويتها المتفردة.

- أثر الحاسوب في الواقع اللغوي:

إن من المؤسف حقاً أنه لم يتحقق ذلك الأمل المنشود، المتمثل في إسهام التقنية الحاسوبية في تصحيح مسار واقعنا اللغوي ودفعه نحو الأمام، بوصف هذه التقنية النتاج العصري الأهم في زمن التكنولوجيا التي أثبتت أنها أداة قادرة على الأخذ بزمام المبادرة في إذكاء عملية التغيير الحضاري، وقد سجلت التقنية الحاسوبية فتحة كبيرة في ميادين حضارية شتى، واللغة تمثل واحداً من هذه الميادين، وقد كان النصيب الأوفر من علو الشأن مسجلاً لحساب اللغة الإنجليزية في عصر التقنية الحاسوبية على حساب اللغات الأخرى، وعلى طرف النقيض من ذلك يقف واقعنا اللغوي متراجعاً في مكانته في عصر كان من المفترض أن تعمل فيه التقنية الحديثة المتطورة بما تمتلك من وسائل وآليات على انتشار لغتنا من واقعها الذي ينذر بالخطر، إلى واقع التزاحم والإحياء، فكثيرة هي اللغات التي استطاع أهلها أن يثبتوا فيها الحياة من جديد في عصرنا الراهن بعد أن قُبعت قروناً طويلة في دهاليز النسيان والموت.

والحقيقة الجلية أن التقدم الهائل في وسائل الإعلام والاتصال والوسائل التقنية الأخرى من شأن ذلك كله أن يخدم العربية الفصحى سواء من حيث نشرها أو تسهيل عملية التواصل بين الباحثين في قضاياها، كما أن اللغة العربية يمكن أن تفيد من الثورة الحاسوبية من حيث إنتاج البرامج التعليمية والثقافية الميسرة لإجادة العربية، وتعميم الاستفادة من كنوزها المخبوءة، كما أن البحوث العلمية لتعريب الحواسيب الآلية وتطبيق المستجدات في مجال الترجمة الآلية سوف يكون لها المردود العظيم على نهضة اللغة واستجابتها لمعطيات هذا العصر (الضبيب، ٢٠٠١ : ٣٠) إن خُطط لذلك التخطيط المنطقي المحتكم إلى أنجع الوسائل التي

تجعل من هذه المقدمات واقعاً معاشاً، غير أن الناظر في مدى تأثير هذه الثورة التقنية الحاسوبية الحديثة على واقعنا اللغوي يجد أن هذا التأثير الذي لا مناص من حصوله كان تأثيراً سلبياً على واقعنا، وقد تنوع في مظهره، وتشعب في إفرازاته، وستناول في هذا الجز من هذه الورقة أثر الحاسوب على مظهرين لغويين وهما:

١- مصطلحات الحاسوب بين الأصالة وواقع الاستعمال.

٢- المعالجة الآلية للغة العربية.

المظهر الأول:

بدخول الحاسوب حياتنا في ميادينها المختلفة بدأت رياح التغيير تمطرنا بزخاتها المتواصلة من المصطلحات، وبزخم مفاجئ في هطوله، وهذا ما جعل العرب يتقبلون هذه المصطلحات، ومن ثمّ استعملوها في لغتهم على نحو ما وصلت إليهم من غير تغيير في كثير من الأحيان، وبازدواج واضح في بعض الأحيان بين العربية والدخيل، وثمة أمثلة كثيرة تستخدم على الدوام في لغة التواصل بين المستخدمين لجهاز الحاسوب وبرامجه ويمكن تصنيفها في مجموعات منها:

أ- ما يخص العمليات الإجرائية، ومنها:

كوبي = انسخ.

سيّف = احفظ.

بيست = الصق.

كنسل = إلغ.

سيسيس = اترك فراغاً.

دليت = احذف.

فايل = افتح فايلاً.

ب- ما يخص أجزاء الحاسوب، ومنها:

كيبورد = لوحة المفاتيح.

المونتر = الشاشة.

الكيبل = السلك.

الماوس = الفأرة.

الكيس = الهيكل المعدني.

السي بي يو = وحدة المعالجة المركزية.

ج- ما يخص البرامج والأنظمة:

الميموري = الذاكرة.

الإنترنت = شبكة المعلومات.

وندوز = نظام التشغيل (يستخدم أسلوب النوافذ).

مايكروسوفت وورد = برنامج معالجة النصوص.

مايكروسوفت إكسل = برنامج معالجة الجداول وغيرها.
مايكروسوفت أوتلوك = برنامج لخدمة الاتصالات والبريد .

إنّ هذه الاصطلاحات الغريبة عن لغتنا شاعت بكثرة في كتبنا الحديثة المؤلفة في الحاسوب، وبمراجعة متواضعة فيها سنقف على مدى الخطر الداهم الذي يهدد لغتنا، وإليك مجموعة من الأمثلة.
المثال الآتي:

شريط البكرات (Tape Reels) يستخدم هذا النوع من الأشرطة بشكل واسع في الحواسيب الكبيرة والحواسيب المتوسطة، وقطر البكرة حوالي ١٠,٥٠ إنش، عرضها ٠,٥ إنش، وطولها ٢٤٠٠ قدم (تستخدم أيضاً الأطوال ٣٠٠ قدم و ٦٠٠ قدم و ١٢٠٠ قدم) وتبلغ كثافة البيانات (Data Density) أي عدد الرموز أو البايت التي يمكن تخزينها في وحدة الطول الواحدة حوالي ٦٢٥٠ بايت/ إنش (bytes per inch-bpi)، وبالتالي فإن سعة البكرة الكاملة تبلغ ١٥٠ ميغا بايت .

ومثال آخر:

- بالنظر على إيقونة سلة المهملات الموجودة على سطح المكتب بالزر الأيمن فتظهر القائمة المختصرة نختار منها (Empty Recycle Bin).

وبأي طريقة تم تنفيذ ذلك سوف تظهر شاشة لتأكيد الحذف وبمجرد الضغط على الزر Yes سوف يتم تفريغ سلة المهملات من جميع محتوياتها .

ومثال آخر:

- ومن المعلوم أنّ نظام النوافذ هو الذي يوفر البيئة المناسبة للبرامج التطبيقية التي تعرف بـ (Microsoft Office) التي تضم عائلة واسعة من البرامج المتكاملة تشمل مايكروسوفت وورد لمعالجة النصوص، ومايكروسوفت إكسل لمعالجة الجداول وغيرها، ومايكروسوفت أوتلوك لخدمة الاتصالات والبريد الإلكتروني وغيرها من البرامج المهمة التي تتطلب مؤلفات تفصيلية لدراساتها؛ ونظراً لأهمية نظام (WINDOWS)، وسعة انتشاره...

والملاحظ من النصوص السابقة أن الألفاظ الحاسوبية المستخدمة فيها كتبت بحروف عربية ونقلت بحرفيتها من اللغة الأمّ من غير تغيير في أصواتها من حيث المخرج والتقطيع، وهذا ليس من مذهب العرب في أخذهم، فإنّهم كانوا يطوّعون الألفاظ الواردة إليهم وفق نظامهم اللغوي حتى جاءت الألفاظ الأعجمية منساقة في النصوص بانسياب لا يشعر السامع أو المتكلم بغرابتها، كما أن العرب قديماً أخذوا من لغات مجاورة كالفارسية والحبشية والرومية، والدخيل إلى لغتنا اليوم جاءنا من اللغة الإنجليزية، وهي بعيدة بعداً شاسعاً عن لغتنا، وهذا الدخيل الجديد بلا شك سيكون أكثر غرابة من غيره، هذا فضلاً عن الإشكالية النحوية التي تواجهنا في مثل هذه الطائفة من الألفاظ. كما أنّ من الملاحظ أنّ النصوص تستخدم فيها أحياناً المصطلحات مكتوبة باللغة الإنجليزية مع وجود معرباتها (فرغل ، ٢٠٠٥ : ٢٤٠-٢٤٩).

إن الخطر الأشدّ تهديداً لواقعنا اللغوي في هذا المظهر أننا نجد كثيراً من هذه المصطلحات قد تفلتت من عقلها وأصبحت واقعاً مستعملاً على ألسنة المتكلمين في غير الميدان الحاسوبي فتكاد كلمة

(انهيت خدماته) ومقارباتها الدلالية تنمحي من الاستعمال لتحل محلها (تفنيش) أو (كنسلة) وكذا: كوبي، وسبيس... والإشكالية الكبرى التي تواجه الدارسين للواقع اللغوي تكمن في كون جمهور المتحدثين يسهمون في ترسيخ هذا الواقع المؤسف، فلغتنا قادرة على احتواء الظاهرة، وذلك بوضع المصطلحات العربية التي تعبر عن المعاني التي تجول في الذهن، والدليل أننا نجد لغويينا في عصرنا استطاعوا أن يعربوا ما أفرزته معطيات العصر من مصطلحات، غير أن العامة لم تأخذ ما عرّب مأخذ التقدير، فنطقوا بالكلمات الأعجمية على نحو ما سمعوها من صناعها الأصليين، ولم يعيروا أي اهتمام لعملية التعريب التي صرف فيها أسلافنا في سبيل إرساء قواعد وأصولها وقتاً وجهداً كبيرين، وللمصطلح خصوصية في الاستعمال، وذلك لأن المصطلح يمثل حقيقة الشيء، وتمييزه تمييزاً ذاتياً من غيره، ومصطلحات كل علم هي مفاتيحه، وإنّ الجهل بظروف نشأتها عموماً وملابسات تطورها يحول دون تتبع العلم، والإلمام بكيفية استنباط مفاهيمه ومراحل انتلاف عناصره .

- المعالجة الآلية للغة العربية :

تبقى الترجمة مطلباً ملداً في حياة الشعوب التي تسعى من أجل التسابق في مضمار البناء الحضاري، ولا سيما في عصر انفجار المعرفة، وأمة العرب واحدة من الأمم التي يتوجب عليها النظر إلى هذا الفن بعين الاهتمام، وذلك لنقل الإنتاج العلمي الهائل إلى لغتنا، وقد أدى ازدياد الطلب على أعمال الترجمة في العالم عموماً إلى حدّ تجاوز كثيراً قدرات مهنة الترجمة البشرية ممّا دفع إلى طلب يد العون والمساعدة من الحاسوب ذي الكفاءة العالية والأداء والسرعة والذاكرة القوية، ومع الانتشار الواسع والنجاح الباهر لشبكة المعلومات، فقد أصبحت الترجمة الآلية باستخدام البرامج الحاسوبية واقعاً يفيد منه جمهور الدارسين والباحثين، وعالم الشبكة المعلوماتية اليوم يكثر بمواقع كثيرة تختص بهذا الفن، وما له علاقة به من قواميس متنوعة، وبلغات مختلفة، وكثيراً ما تأتي هذه البرامج مصحوبة بوسائل التشويق التي تستخدم فيها الألوان والحركة والإعلان، وتسم البرنامج بالحدثاء والتطوير والسرعة والصحة، وذلك مدعاة لثقة المستخدمين إلى حدّ الثقة المطلقة بها في بعض الأحيان، والحق أنّ مثل هذا الزعم قد يكون غير مطابق للواقع، فإنّ الترجمة بوصفها فناً من الفنون اللغوية تحتاج إلى جهود فكرية وإبداعية، وإلى معرفة المترجم بالأسس في العناصر المختلفة التي تجب مراعاتها عند الترجمة، وإلى معرفة دقيقة باللغتين المترجم منها وإليها، من حيث معرفة المعاني الدلالية والاصطلاحية للألفاظ والقواعد النحوية والصرفية والصوتية، وكل ذلك يتوجب أن يتوجّ بذوق لغوي رفيع في اختيار الألفاظ وانتقائها؛ لأجل أن يكون المترجم قادراً على فهم النصّ المصدر، ومن ثمّ إعادة صياغة أفكاره، وكتابتها في اللغة الهدف، مع مراعاة درجات عالية من الدقة والأمانة في نقل المعاني المقصودة، وكل ذلك يحتاج إلى فهم للأبعاد المعنوية للكلمات الأجنبية، وتفاعل حضاري مع الموضوع المترجم...

وهذه الاستحقاقات مجتمعة لا يمكن تحقيقها في الترجمة الآلية، فإنّ ترجمة النصوص آلياً يصاحبها سلبيات كثيرة، فإنّ ذكاء الآلة لا يمكن أن يصل إلى ذكاء الإنسان، ومن ثمّ فإنّ تصنيع نظم مضاهية للترجمة البشرية الجيدة يمثل أملاً مثاليّاً، لا زال علماء الترجمة بعيدين عن بلوغه، وذلك لصعوبة محاكاة العقل البشري مصدر الإبداع في هذا الفن، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ الحاسوب أسهم في تغيير الأسلوب الذي نتعامل وفقه مع المعطيات والبيانات والوثائق التي تجري بين أيدينا، فينبغي على المترجمين أن يقبلوا في

عملهم على استخدام الأدوات الحاسوبية المتوافرة الآن من محررات نصوص وقواميس ومنقحات إملائية، وغير ذلك؛ لأنها تؤمن لهم السرعة العالية والمرضية في التعامل مع نصوصهم عند كتابتها ومراجعتها وتعديلها ونقلها وحفظها، مما يزيد في نتائجهم الترجمي، والوفاء بالتزاماتهم.

والذي يؤصل ذلك الواقع في عملية الترجمة أن هذا الفن تصاحبه كثير من المتدخلات التاريخية والحضارية والثقافية والنقدية، وحتى المزاجية، فكيف سيجري الحاسوب نصاً ورد فيه لفظ (نساء)؟ أو (طدان)؟ ولم يعد الآن في عصر التطور وجود لهذه المهنة، فأصبح العاملون في مصانع النسيج أو المطاحن فئات عمالية مختلفة، فمن المستحيل أن نتصور الآن برنامجاً حاسوبياً يقوم بالمهمة على أسلم وجه، ومن هنا فإنّه عند الوقوف على النصوص المترجمة آلياً إن كان ذلك على مستوى الجمل أو النصوص فإنّه سيوقفنا على نماذج تتمثل فيها الركاقة تمثلاً واضحاً (مجموعة من خبراء الهندسة الاجتماعية ، ١٩٨٥ : ٨).

واليك النص الآتي وله ترجمتان الأولى بشرية، والثانية آلية للوقوف على الفرق بين لوني الترجمة:

النص باللغة الإنجليزية

Youth is not a time of life, it is a state of mind. It is not a matter of red cheeks and supple knees. It is tamper of the will, a quality of the imagination, a vigour of the deep springs of life. Youth means a predominance of courage and timidity of the appetite for adventure over a life of ease.

الترجمة البشرية :

ليس الشباب زمن الحياة بل هو حالة الفكر ، أي أنه لا يختص باحمرار الخدود ومرونة الركب ، بل هو مزاج الإرادة ونوع الخيال وحيوية يناييع الحياة العميقة ، إن معنى الشباب هو سيادة الشجاعة على الجبن وإيثار شهية المجازفة على حياة الرخاء (Farghal,Shunnaq,١٩٩٩:٤٤).
ترجمة موقع (www.google.com/translate):

الشباب ليست المرة من الحياة ، ومن حالة ذهنية . انها ليست مسألة من احمر الخدود ومرن الركبتين . ومن البعث بها من ارادة ، ونوعية من الخيال ، حيوية وعميقة من يناييع الحياة . الشباب يعني غلبة الشجاعة والخجل من الشهية للمغامره مدى الحياة من السهولة .

ومن هنا فقد أدت الترجمة الآلية إلى تردد واضح في الواقع اللغوي للنصوص المترجمة آلياً، والمفترض بمن يقوم بهذه العملية أن يتنبه إلى خطورة الموقف، وعدم الاكتفاء بالنتائج الحاسوبية بوصفه ترجمة تامة، وإنّما يتوجب عليه التدخل في إعادة صياغة النص المترجم وفق ما تقتضيه القواعد النحوية والصرفية والصوتية والبلاغية التي تقتضيها الظروف المصاحبة للنص؛ لتعطي الترجمة نصوصاً ذات نوعية جيدة وقابلة للاستخدام؛ مع رضا الجماهير عنها في ترجمة ولاسيما النصوص الدينية كالقرآن والحديث الشريف، ومن هنا كان النداء بضرورة أن تكون المادة المترجمة آلياً من نمط الكتابة العلمية المباشرة التي يندر فيها استعمال الأجناس البلاغية والمحسنات البديعية، فإنّ وجود بعض التعبيرات البلاغية التي تتصل بالصور الخيالية التي قد تؤدي إلى ظهور ازدواجية دلالية يعد ذلك عيباً من عيوب الكتابة العلمية أو التقنية، لذا فإنّ الحاجة إلى تطوير التقنيات المستخدمة في الترجمة الآلية لا زالت حاجة ملحة، فيجب عدم

الاكتفاء بإنتاج بعض الأدوات والبرامج التي تعالج اللغة العربية جزئياً، مثل برامج القواميس الإلكترونية، والتدقيق الإملائي، وبرامج القواعد والتشكيل والصرف، كما أنها بحاجة إلى تقنية عالية في التحليل الدلالي والنحوي والصرفي، وعمليات نقل معاني الجمل العربية وبنائها إلى ما يقابلها في اللغات الأخرى، وكل ذلك إنما يقوم على أساس متين من البحوث والدراسات الجادة من قبل علماء اللغة بالتعاون مع المبرمجين العرب، وعدم الاكتفاء بجهود الأجانب، فإن هؤلاء لا يملكون مفاتيح هذه اللغة، ومن ثمّ كان لزاماً علينا أن نتصدر أي مشروع تنموي يصب في صالح لغتنا، وإنّ من الملاحظ أنّ هناك نقصاً كبيراً في الاعتمادات المالية العربية الحكومية التي تسعى إلى دعم هكذا مشروع، كما أنّ هناك عدم تقدير للجهد والزمن اللازمين لهذه المشاريع، وقد يكون الجهل، والخوف من التقنية أحد الأسباب الرئيسة في عدم اطلاع المسؤولين على دور الترجمة الآلية في تطوير المؤسسات أيّاً كان توجهها (الحميدان، ٢٠٠١: ٨-٢٦).

المبحث الثالث

مسؤوليتنا في صناعة عالمنا اللغوي في عصر المعرفة

أمام هذه التحديات التي تعصف بواقعنا اللغوي في عصر اقتصاد المعرفة تتعاظم مسؤوليات متعددة التوجهات والاتجاهات للاضطلاع بمزيد من الاهتمام للنهوض بذلك الواقع اللساني المتردي، ومن وجهة نظر هذه الورقة البحثية فإنه يمكن بسط تلك المسؤوليات في الأنواع الآتية:

١- المسؤولية الاجتماعية:

يعد المجتمع بمكوناته المختلفة واحداً من الدعائم الأساس التي يقوم عليها أي تأسيس حضاري، إن كان المجتمع قادراً على تحمل المسؤولية، وإلا فإنّ الهدم الحضاري سيكون النتيجة الحتمية في تضییع تلك المسؤولية، فمجتمعنا العربي بنى حضارته بيد مخلصه، وقد استطاع أن يكون حارساً أميناً لهذه الحضارة من خلال إجلال بناء الحضارة متمثلين بعلماء الأمة بإعطائهم المكانة السامية التي يستحقونها، ففتحت دور الخلافة والسيادة أبوابها واستقبلت العلماء والأدباء، ولم يتحرج سادة القوم أمام مجتمعهم أن يتخذوا لهم معلمين يعلمونهم العلم واللغة والأدب، ومن ثمّ كان منهم الأدباء والنقاد، فهذا الرشيد الخليفة العباسي كان ذا فصاحة وعلم وأدب وفقه، وكانت له صحبة مع شيخ القراءات والنحو الإمام الكسائي، والرشيد هو من انتخب الكسائي لتأديب ولده الأمين، وقد كانت اللغة من أبرز العلوم التي انصب اهتمام هؤلاء القوم بها صيانة لللسان التي تهاب ركوب اللحن فإنّه مما يسقط الرجل في المجتمع آنذاك أن يلحن، فهذا عبد الملك بن مروان يقول، وقد قيل له: أسرع إليك الشيب: شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن، وكان يقول: إنّ الرجل يسألني الحاجة فتستجيب نفسي له بها، فإذا لحن انصرفت نفسي عنها، وكان يرى اللحن في الكلام أقبح من التفثيق في الثوب النفيس.

ذلك الاهتمام البالغ من لدن سادة القوم بالتأسيس الحضاري الجديد قد دفع المجتمع بكل مكوناته لأن ينتهج ذات النهج في البناء والتأسيس، ومن ثمّ عُمّرت المساجد بدروس العلم والمعرفة يؤمها طلبة العلم، وأضحت هذه الدروس مدخلاً لثقافة إسلامية عربية قائمة على أصول متينة، وكان تعلم العربية وفنونها الشريان الرئيس في هذه الحركة الرائدة، وقد تحلى المجتمع بروح الصبر والاحتساب في بناء حضارته، فرحل الطلبة وجاور العلماء السنوات الطوال، ومجتمعنا اليوم بأمس الحاجة إلى صرف مزيد من الجهود في بناء

حضرته اليوم والعمل على الذب عنها، ومهمة الأسرة اليوم مهمة بالغة الأهمية، والمأمول أن تولي الأسرة اهتمامها بعلوم الأمة، وأن تنظر بعين الاحترام إلى كل ما هو معنوي، مراعاة لخصوصيتنا الحضارية والثقافية التي تعد اللغة أبرز دعائهما.

وهذه المسؤولية يجب أن تتأصل في مجتمعنا وأن تكون واقعاً تطبيقياً معاشاً، وللمجتمع تأثير فاعل في الواقع اللغوي بوصف اللغة وسيلة الاتصال الأساس بين أفراد المجتمع وذلك ما يجعلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع لا انفصام له، ويزداد ذلك الترابط حتى تصبح اللغة جزءاً لا يتجزأ منه، ومن هنا دقّ للغة بأن توصف أنها ظاهرة اجتماعية، وأي ظاهرة اجتماعية قابلة للتأثر بظروف الحياة وتقلباتها، وذلك فمن البدهي أن تكون ثمة انعكاسات اجتماعية على اللغة ذات آثار متباينة، فإذا ما وعى المجتمع ذلك الأمر وعملت مؤسساته على حماية اللغة من تلك الانعكاسات فإنه بلا شك لن يكون التأثير على الواقع اللغوي بالاتجاه السلبي كبيراً، وهنا تكون لدعوات الإصلاح والحماية من الضياع آثار إيجابية كبيرة، تتمثل بإحياء اللغة وإعادة الثقة بها بوصفها لغة قادرة على مواكبة روح العصر وإفرازاته المتنوعة، ويكون ذلك بعودة المجتمع إلى جادة الصواب باستخدامه اللغة الأصلية التي تبتعد عن استخدام الدخيل بوجود العربي الأصيل.

إن المسؤولية الكبرى المناطة بالمجتمع اليوم في تبنية عملية النهوض اللغوي في عصر العولمة توجب علينا أن نعيد النظر في مكانة المعلم الاجتماعية التي تراجعت تراجعاً كبيراً في العقود الأخيرة، والمعلم بوصفه الركن الأساس في العملية التعليمية والتربوية لأجل أن يؤدي دوره بنجاح يفترض أن تعادله هيئته ومكانته التي كانت له أيام بلغت حضارتنا القمة الحضارية، فالمعلم يكاد يصبح مفقود الحصانة في كثير من المدارس ولا سيما الخاصة، وهو في كثير من البلدان ما عاد قادراً على توفير قوت يومه، فكيف يستطيع أداء المهمة بنجاح؟ وكيف يكون قادراً على الإخلاص والتفاني وهذه حاله! ولعلنا نختلف أن معلم العربية أضحى يقف في الصفوف المتأخرة في المجتمع.

ومن جهة أخرى فإن المعلم نفسه يتوجب عليه أن يستشعر بالمسؤولية المناطة به ويعمل على إعادة صياغة تكوينه الثقافي بما يتناسب وتحديات العصر التي تعصف بواقعنا اللغوي فتهدد خصوصيتنا الثقافية.

إننا اليوم بحاجة إلى إعادة ثقة مجتمعنا بلغته، هذه الثقة التي أصابها تراجع كبير أمام طغيان اللغة الأجنبية، وإنما يكون ذلك من خلال تأكيد قدرة العربية على تمثيل روح العصر، وتقديم البدائل اللغوية الأصلية في البناء الحضاري الحالي بكل توجهاته، ومن خلال تأكيد احترام هوية المجتمع العربي، وذلك بالعمل على إشاعة المفاهيم الاجتماعية التي من شأنها تأصيل هذه الثقة في نفوس المتحدثين مما يجعلهم يؤمنون بأن التحذلق باستخدام الألفاظ والتركيبات الدخيلة لا يعد مقياساً من مقاييس التمدن والتحضر، وإنما يعد مظهراً من مظاهر فساد الذوق اللغوي، ومظهراً من مظاهر انتهاك حرمة خصوصيتنا الثقافية، وهذا الأمر به حاجة إلى تأسيس جمعيات ونواد تأخذ على عاتقها القيام بهذه المهام الجسام، وفق خطط تعد بحذق.

ومجتمعنا العربي في هذه الفترة من الزمن مدعو لتحمل المسؤولية في الحفاظ على لغته من الانهيار تحت ضربات النظام العولمي الجديد، وذلك بإعادة النظر في الممارسات والسلوكيات والتصورات التي من شأنها أن تكون عامل دفع للمشروع العولمي الجديد، فما ضرّ مجتمعنا لو استبدل العمالة العربية بالأجنبية؟ وما ضره لو حرص على تعليم أبنائه لغته الأم كما يسعى إلى تعليمه اللغة الأجنبية؟ ومدعاة ذلك

إيماننا الراسخ بأهمية لغتنا، فإنّها تعدّ واحداً من قسيمي تكوين هويتنا، فاللغة والدين صنوان لا ينفصلان، وتضييع المجتمع للغته يعني ضياع الدين الذي هو جوهر وجودنا.

٢- مسؤولية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية:

إنّ من المنتظر أن يكون للمؤسسات الحكومية وغيرها دور فاعل في الحفاظ على لغتنا الأم وحمايتها من الانحلال والانصهار أمام الهجمة العولمية، وذلك بإقامة الدورات التدريبية اللغوية لمنتسبيها بغية تعليمهم أهم القواعد اللغوية التي من شأنها أن تجعل المنتسب المعني أكثر قدرة على أداء الرسالة الإدارية بلغة مقبولة تتراجع فيها الأخطاء اللغوية والتعبيرية التي تخدش الذوق اللغوي العربي السليم، والمؤسف أنّ المؤسسات على اختلاف توجهاتها تهتم اهتماماً بالغاً في تدريب موظفيها على إتقان اللغات الأجنبية، والواجب الوطني والقومي والأخلاقي والديني يفرض علينا أن ننظر إلى تلك المهمة بعين التقدير والاحترام. ووسائل الإعلام اليوم مدعوة لتحمل المسؤولية الكبرى من أجل النهوض بواقعنا اللغوي، وأداء الرسالة المناطة بها، من خلال العمل على إعداد برامج خاصة تعمل على تنمية روح الولاء والانتماء للهوية العربية، وإزالة الحواجز المصطنعة التي قد تصرفه عن التعرف على هوية أمته ومورثها الطويل، وإنّما يكون ذلك بعد دراسة دقيقة لحاضر الأمة وطبيعة التحديات التي تعصف بواقعنا، وتشكيل اللجان المتخصصة التي تأخذ على عاتقها أداء المهمة بنجاح، على أن يكون ذلك بالتنسيق بين القنوات الإعلامية المختلفة لتبني مشروع التحدي في الحفاظ على روح الهوية العربية.

وهذه المهمة البالغة الأهمية لا تمثل مسؤولية مناطة بمجموعة من القنوات الإعلامية دون أخرى، ولا فن إعلامي دون آخر، وإنما هي مسؤولية تتحملها وسائل الإعلام كافة، وهذه المسؤولية تستوجب استحقاقات باهظة الثمن، وهذا ما يحمل كثيراً من وسائل الإعلام على التخلي عن هذه المهمة، ومن هنا فإنّ القائمين على موارد الصرف والتخصيصات المالية لهذه البرامج مدعوون إلى النظر إلى هذه القضية بعين الاهتمام، ولا بد من معرفة حجم المصروفات التي تنفقها كبريات الدول على وسائلها الإعلامية وهي تؤدي رسالتها الثقافية والحضارية والسياسية والاجتماعية، مستقطبة بذلك النخبة من الإعلاميين على اختلاف تخصصاتهم.

إنّ الأهمية الكبرى للدور الذي يؤديه الإعلام في السيطرة على العالم بكل أنواعها تجعل الدول التي تسعى إلى تلك السيطرة أن تكون لها الريادة في إنتاج البرامج التلفازية وتصديرها للعالم، فقد ورد في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ أمريكا تصدر إلى أوروبا سنوياً مليوناً ومئتي ألف ساعة من البرامج التلفازية، وفي دراسة لليونسكو ثبت أنّ الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز ٧٥٪ أما إنتاج القطاع السينمائي فهو يمثل ٨٥٪ من الإنتاج العالمي.

ومجامعنا اللغوية اليوم تتحمل مسؤولية كبرى في النهوض بواقعنا اللغوي المعاصر، فهي المؤسسة المهيأة لاتخاذ القرارات والأفكار القادرة على فرض نفسها في الواقع اللغوي لنيل هذه المؤسسات الثقة المطلقة في نفوس شعبنا العربي بما تمتلك من الخزين العلمي والإرث الحضاري ما يؤهلها لأن تكون محط ثقة الجمهور، وبعض المجامع العربية قادرة على ممارسة التغيير نحو الأحسن بما تمتلك من مقدرات علمية وإعلامية، فهناك إنتاج طباعي شكل نقطة مضيئة في حياة لغتنا كانت المجامع اللغوية الراعي الأول لهذا النتاج، كما كان ثمّ قرارات لغوية اتخذتها لجان المجامع أثرت الساحة اللغوية، غير أنّ بسبب تردي الوضع

الاقتصادي في كثير من الدول العربية فإن ذلك جعل مجامعنا غير قادرة على مواصلة المهمة بذات الزخم السابق، ولعل في الأيام القادمة عودة لتفعيل دور هذه المؤسسات في بلداننا.

ودوائر البلدية اليوم هي الأخرى مدعوة إلى تحمل المسؤولية في متابعة المحلات التجارية، والمؤسسات الخاصة والشركات التي تسعى إلى التشبه الساذج بالأجنبي من خلال حملها للأسماء التغريبية واللافتات الأجنبية التي تسعى إلى الترويج الإعلاني، فهذه المؤسسات التجارية لا يهتمها المساس بالوضع السيادي لغتنا وثقافتنا وهويتنا بقدر ما يهتمها تحقيق أهدافها الربحية، ومن ثمّ يصبح لازماً على دوائر الرقابة أن تضع ذلك في حساباتها، وأن تعمل على سن قوانين من شأنها حماية لغتنا، ويستلزم ذلك تهيئة الكوادر القادرة على متابعة المهمة بدأب ونجاح.

إننا في عصر التطورات الهائلة نأمل من وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية ومراكز البحوث التابعة لها بما تمتلك من مؤهلات متنوعة أن تؤدي دوراً أكبر في قيادة عملية حماية الهوية العربية وخصوصية ثقافتنا وهي تتلقى الزخم المعرفي الجديد، ولا سيما أنّ هذه الوزارات تمتلك ساحة واسعة في حركتها مع جمهور الشعب العربي والمسلم، من خلال تسخير المناسبات الدينية في خدمة هذا الهدف السامي، والّا يقتصر الجهد المقدم على الخطب الرنانة المفعمة بالمشاعر والوجدان، وإنّما ينبغي عليها وضع الخطط القادرة على نقل الأفكار والتصورات إلى واقع تطبيقي، باعتماد الوسائل العلمية المدروسة بدقة من أجل الخروج بأفضل النتائج، متخذة من المرونة، ومواكبة روح العصر والخروج على التقليدية غير المؤثرة منهجاً في تعاملها مع المتغيرات الطارئة، فاللافت للنظر في هذه المرحلة الخطيرة من حياة الأمة أنّنا لا نجد إلاّ قلة من الباحثين الإسلاميين من تنبه إلى ظاهرة العولمة وتأثيرها على واقع الأمة، ومن ثمّ محاولة درأ الخطر الداهم الذي يهددها، مع أنّ هذه المؤسسات يفترض أن تكون أكثر تحضراً في مواجهة القضية، وإلاّ تبقى إصداراتها تدور في الفلك المعهود، فلكل زمان معطيات واستحقاقات ومشاكل تحتاج إلى وقفة من لدن أهل الحل والعقد (سليمان، ٢٠٠٧: ٩٢-١٠٥).

وبعد فإننا لا نستطيع في هذه العجالة أن نستعرض المؤسسات ذات العلاقة من أجل العمل على استنهاض الهمم في أداء الدور المنتظر في عملية الإحياء والحفاظ على لغتنا من الانزواء أمام لغة الأجنبي، بوصف لغتنا المكون الأساس في تاريخ حضارتنا، فإن الشركات كافة والمؤسسات جميعها وكذا النقابات العمالية والمهنية، والمراكز الثقافية والأدبية واللغوية، والمجالس الأدبية ... كل أولئك مدعو إلى الأخذ بزمام المبادرة، ومدعو إلى تسجيل موقف له أداء للمسؤولية ومعدرة لنفسه، وإن من المؤمل أن كل هذه الدعوات تلقى تأييداً ودعمًا بقرارات ملزمة تسعى سلطة الدولة باتخاذها حماية لسيادتها ووطنيتها، وذلك حق تمتلكه الشعوب ممثلة بحكوماتها.

٣- مسؤولية المشاريع الاستثمارية :

يحيكي تاريخنا الحضاري المجيد أنّ الحركة العلمية التي اشتد ساقها في عصور رقينا الحضاري قد لاقت دعماً لا نكاد نقف على نظير له في حياة البشرية وهذا الدعم لم يكن مثلاً بسلطة الدولة آنذاك فحسب، وإنما تعداه إلى أفراد المجتمع حينما كان المجتمع مؤدياً للمسؤولية تأدية تامة من غير نقصان، فأوقف الأفراد جزءاً ليس هيناً من حرّ أموالهم خدمة لطلبة العلم، وللمؤسسات التعليمية والثقافية، ولا زال قسم من هذه الأوقاف إلى يومنا هذا يؤدي دوره المناط به رغم تقادم سنواته واهترائه بفعل عوادي الزمن،

وأمتنا اليوم بحاجة إلى أحياء تلك السنة خدمة لتراثها المشرق، ودعمًا لمؤسساتها الثقافية التي تأخذ على عاتقها حماية الهوية والخصوصية الثقافية من الضياع والانزواء أمام النظام العولمي الجديد، آخذين بنظر الاعتبار ما يحتاج عصرنا من تدابير لازمة في إدارة هذه المشاريع الخيرية واستثمار عوائدها في مجال التعليم والبحث والمعرفة التي من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة منها.

وهذه الورقة البحثية تدعو المستثمرين العرب للتفكير بجد في تلبية النداء الوطني، والقومي والشرعي، وذلك بتسخير رأس المال العربي في خدمة المشاريع الثقافية والتعليمية التي من شأنها أن تحقق الأهداف المعرفية والتطويرية بما يحقق ذلك تقدماً ثقافياً يناسب قيمهم وأخلاقهم وخصوصيتهم، ويضمن للمستثمر عائداً يناسب جهدهم والمال المكرس للمشروع.

إن من الملاحظ في بلداننا العربية أن كثرة من رجال الأعمال يولون اهتمامهم ورعايتهم بطبقات اجتماعية معينة، ويقومون بمشاريع خيرية ليست بالقليلة، وجلّها يتوجه إلى خدمة المجتمع مادياً ودينياً، وذلك أمر يحمد لهم، غير أننا اليوم ننتظر من هؤلاء الأخيار أن يتنبهوا إلى أمر نحن بأشد الحاجة إليه، وذلك يتمثل بضرورة الإسهام في إنشاء المشاريع التعليمية الكبيرة التي تعمل على صنع الإنسان المتعلم المثقف، القادر على أن يمثل ثقافة أمته خير تمثيل مستوعباً ثقافات العصر بما لا يؤثر على هويته تأثير الانسلاخ والاضمحلال، وذلك التزام أخلاقي تجاه الأمة في حاضرها الراهن التزام بالغ الأهمية، وهو التزام لا يكون لا صالح الأمة فحسب، وإنما يكون لصالح وجود أصلنا وبقاء نوعنا وثقافتنا.

ويشير واقعنا المؤسف اليوم إلى نقص حاد في توفير فرص التعليم والبحث لطلبتنا في كثير من بلداننا العربية، وقد تقف ظروف متنوعة دافعة بهذا النقص باتجاه سلبي حاد يندر بقتامة حالكة في المستقبل القريب ولا سيما في الدول التي شهدت حروباً وصراعات طاحنة، وقد كانت هذه الدول ذاتها في يوم من الأيام الماضي تستوعب أعداداً غفيرة من الطلبة، وتقود الركب العلمي نحو التحضر والتقدم والتقانة التي لا تتقاطع والهوية العربية الأصيلة، واليوم إن لم يؤد أصحاب الأموال ورجال الأعمال الكبار دورهم في سد ذلك النقص عبر إنشاء المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم والثقافة، فإنه بلا شك سيؤدي ذلك إلى تضييع جيل نحن بأمس الحاجة إليه في زمن أصبحت المعرفة فيه رافداً مهماً من روافد اقتصاد العالم بأجمعه.

وإن الواقع المعاش يشير إلى تسابق تنافسي بين شركات القطاع الخاص لاستقطاب الجامعات العالمية لافتتاح فروع لها في دول المنطقة، وفي تصريح لأحد رؤساء الشركات الاستثمارية في مجال التعليم قال: إن الشركة ستقوم بإدارة هيئات تعليمية متطورة، مع الاستعانة ببرامج تعليمية عالمية المستوى، وناجحة لتلبي حاجات الدارسين وسوق العمل، مشيراً إلى أن الشركة تنوي أيضاً أن تكون إحدى المؤسسات الرائدة في مجال التنمية والتطوير بالمنطقة في قطاع التعليم مع التركيز على تحديث البرامج والمناهج المعتمدة (www.alaswaq.net).

وهذا الانفتاح الاستثماري في التعليم إن لم توضع له ضوابط تجعله موازناً بين مواكبة روح العصر وتطلعات الأمة من جهة والحفاظ على روح الهوية والثقافة العربية من جهة أخرى فإنه بلا شك سيؤدي إلى المضي قدماً في زيادة الشرخ الحاصل في واقعنا الحضاري المتمثل بتضييع روح حضارتنا السامية، والأمر يزداد خطورة حين نجد أن نسبة المتوجهين إلى هذه المؤسسات التعليمية في تزايد مستمر بسبب الطبيعة الديموغرافية التي تتمتع بها المنطقة وبسبب نسب الشباب العالية في مجتمعات المنطقة، وبسبب وجود

السيولة النقدية التي تجعل من هذه المشاريع مشاريع ناجحة تحقق نسباً ربحية مجزية مما يجعله كنزاً استثمارياً كبيراً مشجعاً لأن تقبل على ولوجه الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء.

هذه العلاقة الطردية المتوقعة بين زيادة الانفتاح الاستثماري في التعليم وتردي واقعنا اللغوي ومن ثم انصهارنا في ثقافة الأجنبي تملي على المستثمرين من أبناء أمتنا لأن يدخلوا المضمار ناظرين إلى الاستثمار في هذا المجال نظرة أكثر واقعية، وذلك بعد هذا النشاط الأساس الذي يوفر الضمانات البرمجية والمادية لنجاح المشاريع الاقتصادية والقضاء على كثير من مظاهر التخلف الاجتماعي مثل الفقر والبطالة، مع دفع عجلة التقدم والرقي في مجتمعنا نحو الأمام ثقافة وعلماً ومعرفة، وإنما يكون ذلك بالابتعاد عن التقليدية المغلقة والصارمة في أنظمتها وتداول معلوماتها ومعارفها وسياساتها، مما يعمل ذلك على خلق الفرص التعليمية والشهادات الأكاديمية التي توفر فرص عمل واسعة، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق فوائد مالية وفوائد معرفية ومعلوماتية، مما يجعل ذلك المؤسسة التعليمية جزءاً من نظام المجتمع المعرفي المنفتح على التحولات والمؤثرات الثقافية والمعلوماتية والاقتصادية التي تؤمن أن المعرفة والثقافات الصحيحة هي إحدى وسائل حماية العقل الوطني من الآثار القهرية للثقافات الأخرى (www.freebab.com).

وختاماً فإن مجتمعنا في عصرنا الحاضر بكل شرائحه ورجاله ومؤسساته على اختلاف أنواعها ومكوناته مطالب للوقوف وقفة رجل واحد للنهوض بمهمة الإحياء والبعث لحاضر الأمة، فإن التراخي أمام السيل العولمي الجارف يعني ضياع الأمة ومسح هويتها، وفقدان خصوصيتها في الحضارة والهوية، وتلك تمثل بعضاً من ثوابتنا غير القابلة للتغيير.

الخاتمة

يعد التردي اللغوي في واقعنا اللغوي واحداً من أبرز الانعكاسات السلبية لعصر العولمة، والمجتمع يسهم إسهاماً كبيراً في ترسيخ هذا الواقع المؤسف؛ بسعيه المتواصل من أجل تمثل الثقافة الأجنبية، وباعتماد البيت العربي على الخدمة الأجنبية التي تحتك احتكاً مباشراً مع مجتمع الطفل، كما تسهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في ترسيخ ذلك الواقع باستخدامها اللغة الأجنبية في خطاباتها ومراسلاتها الداخلية والخارجية، ولوسائل الإعلام بحقولها المختلفة بالغ الأثر في جعل التردي اللغوي واقعاً معاشاً، بعدم استخدامه اللغة الفصحى، وإن استخدمت فإنها تكون مشحونة بأنماط مختلفة من الأخطاء، ونظامنا التعليمي كان له إسهام واضح في تأصيل التردي اللغوي، وذلك حين اتخذت كثير من مؤسساته لغة الأجنبي لغة التعليم الأولى في علوم كان الواجب أن تدرس بلغتنا كالتاريخ والآداب وعلم الاجتماع وغيرها، والأمل المنشود في تصحيح المسار كان معقوداً على التقنيات الحديثة التي من شأنها أن تفعل عملية الإصلاح اللغوي غير أن النتائج جاءت سلبية، فالثورة الحاسوبية أدت إلى ترسيخ الضعف اللغوي، فأمرت ساحتنا اللغوية بزخات غزيرة متواصلة من المصطلحات الحاسوبية التي تعدت الساحة الحاسوبية إلى ساحة الاستخدام الاجتماعي لهذه المصطلحات في الحياة اليومية، كما أثر الحاسوب في تردي لغة الترجمة حينما اقتضت الحاجة إلى ظهور الترجمة الآلية لسد الحاجة المتزايدة للترجمة، وهذا النوع من الترجمة يغلب عليه الضعف الظاهر، والمشكلة أن هذا اللون من الترجمة انتشرا انتشاراً واسعاً في مجتمع الطلبة.

وتضييعنا لغتنا يعني فقداننا الرابط الحقيقي الذي يربط مكونات حضارتنا، كما أن ضياعها يجعلنا

نقف وخصوصيتنا في الثقافة والهوية على مفترق طرق، وإيماننا بدور اللغة في الحفاظ على خصوصيتنا الحضارية والثقافية يفضي إلى ضرورة التصدي لمحاولات التغريب والتجميد، والحملات الفكرية التي يقودها الغرب، وهو يشن حملة الصراع، متمثلاً ذلك بنتائج المادي والمعنوي.

هذا الواقع اللغوي المرير الذي يمثل انعكاساً للمرحلة التي تمر بها حياة الأمة، يحتم على أبنائها تحمل المسؤولية المناطة به للنهوض بحاضر الأمة متمثلاً ذلك باللغة بوصفها المكون الأساسي لحضارة الأمة وثقافتها، وتلك المسؤولية يتوجب على المجتمع أولاً أن يقدرها حق قدرها وذلك باستشعاره بخطورة الموقف، وضرورة الصبر والاحتساب في عملية البناء والبعث الحضاري، وللمجتمع تأثير فاعل في النهوض بالواقع اللغوي بوصف اللغة وسيلة الاتصال الأساس بين أفراد المجتمع، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع، ومن هنا فإن للمجتمع تأثيرات متباينة على اللغة، فإذا ما وعى ذلك وسعى إلى إحياء مجده اللغوي، فإنه بلا شك سيكون عامل تأثير إيجابي.

ومن المهام الملقة على عاتق مجتمعنا إعادة النظر في مكانة المعلم الاجتماعية، بوصفه الركن الأساس في العملية التعليمية والتربوية، وعلى المعلم نفسه أن يستشعر عظم المسؤولية المناطة به، ومن ثم يعمل على إعادة صياغة تكوينه الثقافي بما يتناسب وتحديات العصر العولمية التي تعصف بواقعنا اللغوي، فتهدد خصوصيتنا الثقافية.

ومجتمعنا العربي في عصر التحدي مدعو إلى إعادة الثقة بلغته، ويكون ذلك بتأكيد قدرة العربية على تمثيل روح العصر، وتقديم البدائل اللغوية الأصيلة في عملية البناء الحضاري، كما أنه مدعو إلى إعادة النظر في كثير من السلوكيات والممارسات والتصورات التي من شأنها أن تكرس التردّي اللغوي.

إن من المنتظر أن يكون للمؤسسات الحكومية وغيرها دور فاعل في الحفاظ على لغتنا الأم وحمايتها من الانحلال والانحصار أمام الهجمة العولمية الشرسة، وذلك بإقامة الدورات التدريبية اللغوية لمنتسبيها، ومن شأن ذلك أن يجعل المنتسب المعني أكثر قدرة على أداء الرسالة الإدارية بلغة مقبولة، والواجب الوطني والقومي والأخلاقي والديني يفرض علينا أن ننظر إلى تلك المهمة بعين التقدير والاحترام.

هذه المسؤولية يجب أن تنهض بها وسائل الإعلام ودوائر البلدية ووزارات الأوقاف والمراكز البحثية والدوائر الثقافية، وغير ما ذكر كثير، فضلاً عن المجامع اللغوية، لا يتخلف عن المهمة أحد، ويكون ذلك على أساس من التنسيق بين البرامج التي تطرحها هذه المؤسسات في عملية النهوض بالمسؤولية الإصلاحية لواقعنا اللغوي بما يتماشى وأنشطة هذه المؤسسات وصلاحياتها.

وواقعنا الحضاري اليوم يستدعي من رجال الأعمال العرب أن يتحملوا جزءاً من مهمة النهوض والبعث، وذلك يتمثل بضرورة الإسهام في إنشاء المشاريع التعليمية الخيرية وغيرها الكبيرة التي تعمل على صنع الإنسان المتعلم المثقف القادر على أن يمثل ثقافة أمته خير تمثيل مستوعباً ثقافات العصر بما لا يؤثر على هويته تأثير الانسلاخ والاضمحلال، وذلك التزام أخلاقي تجاه الأمة في حاضرها والراهن.

إن النهوض بواقعنا اللغوي في عصر العولمة يملي على حكوماتنا العربية أن تتخذ القرارات السياسية، والتسهيلات الإدارية والاقتصادية التي من شأنها أن تفعّل مهمة الإصلاح والنهوض، والنظر إلى اللغة العربية بعين الاحترام بوصفها أحد أركان السيادة الوطنية والقومية، ومن ثم تجاوزها يعني تجاوز تلك

السيادة.

فهرس المصادر

- ١- ابن تيمية، شيخ الإسلام (ت٧٢٨هـ) تحقيق د.العقل، ناصر بن عبد الكريم، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، دار أشبيليا، الرياض، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٢- ابن جني، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ) تحقيق: النجار، محمد علي: الخصائص، الهيئة المصرية للكتاب، ط٣، ١٩٨٦م.
- ٣- أبو ليل، أمين: الاتصال الجماهيري واللغة، شهادات من واقع اللغة، بحث مقدم إلى مؤتمر ثورة الاتصال والمجتمع الخليجي : الواقع والطموح - جامعة السلطان قابوس - ٢٠٠٢ م .
- ٤- إيدروج، الأخضر: ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، الرياض، تونس، ١٩٩٩م.
- ٥- التطاوي، عبد الله : اللغة والمتغير الثقافي الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٦- التميمي، جاسم عواد، ود.الزجاجي، باقر محمد : واقع تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والتعليم، تونس، ٢٠٠٤ .
- ٧- التويجري، عبد العزيز بن عثمان :العالم الإسلامي في عصر العولمة، دار الشروق، القاهرة.
- ٨- جون ميرل، وراف لونشتاين، تعريب الحارثي، ساعد خضر: الإعلام وسيلة ورسالة، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٩م.
- ٩- الحميدان، عبد الله بن حمد : مقدمة في الترجمة الآلية، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٠- خوري، نسيم :الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- ١١- سليمان، خالد : العولمة وعالمية الثقافة الإسلامية، بحث منشور في مجلة آفاق التراث، السنة الخامسة عشرة العدد السابع والخمسون ٢٠٠٧ م .
- ١٢- شرف، عبد العزيز : اللغة الإعلامية، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٣- شلش، جميل :اللغة ووسائل الإعلام الجماهيرية، تعقيب في ندوة اللغة العربية والوعي القومي، بغداد.
- ١٤- الصيادي، محمد المنجي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م.
- ١٥- الضامن، حاتم صالح : الصرف، كلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي.
- ١٦- الضبيب، أحمد بن محمد : اللغة العربية في عصر العولمة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠١م.

١٧- العاني ، عبد الرزاق، ود.صيني،محمود إسماعيل : دراسات في الترجمة الآلية، وقائع الحلقة الدراسية للترجمة الآلية المنعقدة في الرياض في الفترة من ٢٥-٢٦ جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ، والتي نظمتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ١٩٨٦م.

١٨- عبد الرحمن، طالب : نحو تقويم جديد للكتابة العربية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر، ط١، ١٩٩٩م.

١٩- علي، نبيل :

- تكنولوجيا المعلومات وتطور العلم، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط١، ٢٠٠٥م.

- العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤م.

٢٠- عميرة، محمد أحمد : بحوث في اللغة والتربية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

٢١- قدوري، غانم الحمد : علم الكتابة العربية، دار عمّار، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٢- فرغل، يحيى : من التحديات المعاصرة في واقعنا اللغوي، بحث منشور في حولية كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد السادس، ٢٠٠٥م.

٢٣- الفيصل، سمر رويحي : المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، طرابلس، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٢٤- مجموعة من خبراء الهندسة الاجتماعية ، الترجمة قضايا ومشكلات وحلول، مكتب التراث العربي لدول الخليج، ١٩٨٥م.

٢٥- مختار، أحمد، أنا واللغة والمجتمع، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٦- المعوش، سالم :

- إشكالية العلاقة بين العرب والغرب من النهضة إلى زمن العولمة، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.

- مخاطر الهيمنة الثقافية ثقافة القوة أم قوة الثقافة، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٧- الواسطي، سلمان ،ود.الوكيل، عبد الوهاب ،ود.عزيز، يوسف ،وحبيب كرم : الترجمة العلمية، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

-٢٨

Farghal Mohammed, Dr.T.Shunnaq Abdullah, Translation with Reference to English

١٩٩٩-and Arabic, Dar AL-hilal-Jordan

التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة

د. فيصل محمود غرايه

قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة البحرين
مملكة البحرين

أولاً: المدخل إلى الموضوع

إن الشباب إذ يمثل الركن الحيوي من أركان البناء الاجتماعي من حقه أن يفسح له المجال لأداء دوره الاجتماعي في المجتمع، في بنائه وتطوره ونمائه. وإن حسن الأداء لهذا الدور المتوقع لا يأتي إلا بتوفير شروط التفاعل الخلاق للشباب داخل المجتمع، و التي تبرز المعرفة كواحدة من أبرز الشروط التي يتطلبها التفاعل، إلا أن التفاعل المرغوب يتأثر بعدة ملابسات تحول دون انخراطهم بالحياة المجتمعية العامة، من بنها الجهل أو ضعف الوعي بمقومات الانخراط.

هذا في حين أن طبيعة العصر بمستجداته التقنية والثقافية، هذا العصر الذي يعرف باسم عصر المعرفة، تلح على الشباب لكي يتفاعل وينطلق ولو بصورة الكترونية مع ثقافة ما بعد المكتوب، ثقافة عصر المعلومات، وقد استجاب معظم الشباب في مجتمعنا العربي لذلك، مقابل أن الصعوبة في اقتحام عالم التقنيات المبتكرة حديثاً بما يتطلبه من ذهنية مهنية مستعدة لاستيعابه ومتهيئة لإتقان العمل على اختراعاته و ابتكاراته، هذه الصعوبة ما تزال تزيد من ابتعاد جيل الصغار المتقن المستعد عن جيل الكبار الذي لم يعيش ولم يتقن ولم يتوفر لديه الاستعداد الكافي لمتطلبات تلك الاختراعات والابتكارات. فضلا عن أن هذه المستحدثات العالمية تساعد الشباب على اكتشاف الكثير من التناقضات في الجدلية القائمة حول علاقته بثقافته وإطاره المرجعي اسريا ومجتمعي وعلاقته بمستجدات العصر ومتغيراته المتسارعة، مما يقوده إلى نوع من عدم التوازن في شبكة علاقاته وإلى نوع من التشتت في تشكيل أفكاره، لا سيما و انه قد أصبح يتشرب معطيات ثقافة عالمية تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية والثقافية.

من هنا يبرز السؤال الهام : كيف يجب أن يتصرف الشباب من أجل إعادة التوازن في مجتمع المعرفة ؟ أو إلى من يلجأ ؟ أو إلى أين يتجه لكي يخلص من حالة التشتت التي تمنعه من تكوين أفكاره بصورة إيجابية سليمة لتعينه بالتالي على اختيار مواقفه وسط ظروف الحياة المتنوعة وتمكنه من مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة العيش في مجتمع إنساني متطور أو يسعى إلى التطور وليعيش ويعيش عصر المعلومات، ولكي يسير الشاب بالاتجاه الصحيح وبالإمكانات التي تتزايد مع تزايد الفرص وبالطاقة التي تتطلبها التحديات

والمتغيرات في هذا المجتمع الجديد؟

وسط هذه الظروف.. كيف يمكن أن نفكر.. بمشاركة الشباب في التعامل مع قضايا المجتمع واهتماماته كإعادة بناء المجتمع ليصبح مجتمع معرفة حقا، أحداث التغيير في اتجاهات الناس نحو المعرفة و التعامل معها و توظيفها لتطوير الحياة، و التخلي عن ممارسات التبلد الذهني أو الكبت الفكري أو الوصاية المفروضة، فيصبح هؤلاء الشباب مستسلمين للواقع كما هو ، ينزويون وراء شعورهم بالإحباط والفشل، و بذلك يفوتون على أنفسهم فرص استثمار المعرفة في عمليات التطوير الذاتي و التقدم المجتمعي .

كثيرة هي الندوات والمؤتمرات التي تناولت مثل هذه التساؤلات بالإجابة والتحليل والتعليق، وعديدة هي الدراسات والمقالات التي حاولت البحث عن إجابات مقنعة عليها. غير أن تلك الرؤى المكتوبة والتصورات المرسومة ما تزال في طور الطرح المتمني له أن يتحقق على أرض الواقع ، مثل إتاحة فرص التفكير والتعليم والتدريب والثقافة أمام الشباب لا ينعكس تجديدا على نمطية التفكير ولا يخلق ابتكاراً في أساليب التعليم والتدريب ولا يغير شيئا من قبل الشباب أو تواجه بالنقد أو الهجوم من قبلهم ، حيث لمس أنها ليست بحجم التغيير الذي يشهده مجتمع المعرفة على النحو الذي بلغته تلك المجتمعات التي تحولت أو حولت ذاتها بهذا و إرادة إلى مجتمع معرفة و أصبحت جزءا شرعيا من المجتمع العالمي للمعرفة.

من هنا يبرز الحوار كمدخل واسع للمشاركة، يفسح المجال للإدلاء بالآراء ولا بداء وجهات النظر على اختلافها وتعارضها أو على موافقتها وتأييدها، و هذا بحد ذاته صورة من صور نشاط مجتمع المعرفة، ويشكل الاختلاف في وجهات النظر أو التعددية في الآراء عاملا حيويا في نجاح الحوار الذي تغذى فيه المعرفة على المستويات الفردية و الجماعية و المجتمعية وطريقا إلى الارتقاء عن اقتناع وثيق في النهاية، بما يشكله ذلك من خطوة بالاتجاه الصحيح نحو مجتمع المعرفة.

إن مسارا للتعامل مع الشباب يأخذ هذا الاتجاه يتغلب على مسار تقليدي آخر، بات يؤكد على أن الشباب رأس مال المجتمع وأنهم سيرثون الانجاز ويكملون المسيرة نحو مجتمع الغد المستنير بفضل التجديد والعصرنة، بينما يجد الشباب أنفسهم بعيدين أو مستبعدين عن الدور والمسيرة ، فيجد المجتمع نفسه قد أعاد صورة ماضيه التي لم يستمع فيها المجتمع إلى الشباب ولم يتفهم همومهم ولم يتح لهم الفرصة في بناء مستقبله، و كأن هذا المجتمع قد ظل متشرنقا حول ما استمدته من معرفة في عصر ولى و في حقبة مضت، و لم يحاول تجديد معرفته لتمده بفكرة التجديد و وصف حالة الحداثة التي يرنو إليها ويطالب بها الشباب كدعاة تجديد وعصرنة.

ولما كانت التنمية المستدامة تحتاج أعدادا وفيرة من المواطنين المؤهلين والقادرين على المشاركة في الفعل الاجتماعي الاقتصادي، فإن التعليم يمثل أهم الروافد التي تغذي هذا الفعل بالشباب القادر المؤهل على القيام به، هذا إلى جانب التدريب كرافد آخر يزود الشباب بالمهارات اللازمة لإنجاز التنمية بمختلف المجالات، ويجعل من الشباب القوة المحركة للإنتاج، لا سيما إذا ركز التعليم والتدريب على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل والإنتاج، وعلى التفكير الواعي المدرك لحقائق الأمور وتنمية المسؤولية تجاه المجتمع، على النحو الذي يوفره مجتمع المعرفة.

وهناك رديف متطور للتعليم والتدريب يزيد من إمكاناتهما في الإسهام بالفعل التنموي، وهو المتمثل

بوسائل الاتصال وتقنية المعلومات والتي تزداد أهميتها في المجتمع الحديث، وتلح ضرورتها على الحياة الإنتاجية. وتبرز شريحة الشباب كطليعة لديها الرغبة في معرفة هذه الأساليب التقنية المتطورة، ولديها الاستعداد للخوض في غمارها حتى أدق تفصيلاتها وتعدد برامجها وقنواتها، حتى إذا ما استفيد من تلك الرغبة وذلك الاستعداد أمكن الإسراع في انخراط الشباب في منظومة الاتصالات الحديثة وتقنية المعلومات المتطورة، لتضيف إلى الشباب إمكانية فعالة وقوة دافعة للفعل التنموي في مساره الحديث، وفقاً لمواصفات الجودة وشروط الفاعلية، والتي تساعد على الانفتاح على المجتمعات المتطورة، والاندماج في السوق العالمي والمشاركة في بناء المجتمع الإنساني بفضائه الرحب وآفاقه الواسعة، التي تميزه في عصر المعرفة الذي يعيشه العالم الآن.

إن هذا التوجه الذي تفرضه التقنيات الحديثة والاتصالات المتطورة، تحمل الشباب على أن يغيروا من أنماط التفكير والعمل والحياة، فهي تدفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم وإلى الاستقلالية، في الوقت الذي يجدون أنفسهم ملتزمين تجاه مجتمعهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وعن هذا الطريق تتأكد مسؤولية الشاب تجاه نفسه وتجاه مجتمعه بشكل غير معتمد فيه على غيره وغير متخل عن انتمائه لوطنه وولائه لبلده.

إن هذا المتوقع المأمول لن يأتي إلا بمبادرة مجتمعية جماعية حكومية وشعبية، تأخذ بيد الشباب، وتفسح لهم المجال لكي يشاركوا، ولكي يكتسبوا القدرة على تولي المسؤولية الجديدة، وعلى القيام بالأدوار الجديدة التي لم تكن مألوفة ولا حتى معروفة، عندما كان الشباب يكتفي بدوره كمتلق للخدمة وكمطبق للأفكار التي يستمدّها أو يسمّعها ممن قد عودوه أن يضعوا له الحلول الجاهزة والمعالجة التامة لمختلف مشاكله واحتياجاته.

إن محاولات تبذل وفقاً لتصورات تتكرر للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب من جهة وبين مدخلات سوق العمل من جهة أخرى، ولكنها ما تزال تضطرب بين نسق تعليمي تقليدي يقوم على تكريس المعلومات (القديمة طبعاً) بدون عناية تذكر بتنمية القدرة على التحليل والنقد والإبداع، وبين نسق اقتصادي متجدد مبني على المعرفة يتطلب مهارات جديدة ومتطورة تسخر في الإنتاج، في عصر التجارة العالمية والاحتكام إلى معايير الجودة والمواصفات النوعية، والذي من خلاله تسعى الدول لإحراز مكانة في السوق الاستهلاكية العالمية.

انشغالا بهذا الموضوع، واهتماماً بجدلية العلاقة بين الشباب وبين ضرورة الانتقال النوعي إلى مجتمع المعرفة، تقوم هذه الدراسة على أساس التمعن في نتائج الدراسات السابقة حول السباب العربي والتحديات المواجهة له ودوره في المجتمع، وتطبيق بعض المعايير عليها، للكشف عن مدى انعكاسها سلباً أو إيجاباً على انطلاق الشباب العربي لصنع التغيير وإنجاز التنمية، مما يسرع في الدخول إلى مجتمع المعرفة، بصورة معمقة وواسعة.

ومن ثمّ توظيف نتائج ذلك التطبيق لتلك المعايير في مقارنة لتنمية قطاع الشباب في مجتمع المعرفة، كاستثمار ذي مردود على الشباب وعلى المجتمع، وذلك بما يسمح في النهاية في رسم رؤية مستقبلية للشباب العربي في مجتمع المعرفة.

ثانياً: مقومات الشباب ومجتمع المعرفة

نحاول هنا أن نعين مقومات الشباب ومجتمع المعرفة من ثلاثة محاور، على النحو التالي:

١ - أهمية الشباب في مجتمع المعرفة:

إن الولوج العربي إلى مجتمع المعرفة بإعادة بناء الجيل الجديد وفقاً لشروط هذا المجتمع، يتطلب من الرأي العام العربي أن يحسم إشكالية النظرة إلى الشباب التي تتناقض بين طرحين، الأول هو أن الشباب جزء من الحل والثاني هو أن الشباب جزء من المشكلة، فالشباب إيجابياً عماد الإنماء الاجتماعي والاقتصادي وهو أدواته وهدفه في نفس القوة باعتباره القوة القادرة على البناء وإعلاء البنين الاجتماعي، إذ يشكل طاقة مجتمعية ضخمة، إذا أحسن استثمارها والاستفادة منها، وهو بهذا الاعتبار أداة التحول إلى مجتمع المعرفة، والشباب سلباً قوة قادرة على تدمير الانجاز التنموي وعلى خلق الاضطراب الاجتماعي، إذا لم يجد من يستثمر قوته ويوجهها الوجهة السلمية التي ترضي المجتمع وتفيده، وهو وفقاً لهذا الاعتبار أداة الدولة للتحول إلى مجتمع المعرفة، إذا ما أحسن استخدامها وسلاحها المدمر للتنمية إذا لم يفسح المجال لها للتحول إلى مجتمع للمعرفة.

وكثيرة هي المقولات التي تبرز أهمية الشباب حاضراً ومستقبلاً، باعتبارهم من الناحية الإحصائية يمثلون نسبة عالية من مجموع السكان في المجتمع العربي عامة وفي المجتمعات العربية القطرية تكاد تصل إلى ٥٠% في كثير من الأحيان، وباعتبارهم يشكلون مستقبل المجتمع قيادة وبناءً وتطوراً، وباعتبارهم كذلك يؤلفون الطاقة الفاعلة والمحركة في المجتمع التي لا تقبل السكون أو الثبات. وهم والحال كذلك يشكلون قوة ضاغطة على المجتمع من أجل أن يغير من منهجه في التغيير وفي فحواه وفي سرعة إنجازه، وفي ذلك ما يعطي الشباب الأهمية الكبرى في التوجه إلى مجتمع المعرفة كفاعلين ومستهدفين من توفير ظروف مجتمع المعرفة وجني ثماره.

في حين أن جيل الكبار يقاوم التغيير الاجتماعي بعبادته، ويتمسك بعباداته وتقاليده وقيمه، حيث ينظر إلى أي تغيير في شكل ثقافة المجتمع ومستلزمات الحياة فيه نظرة سلبية، فإن الشباب يقبل التغيير في هذه العناصر لا بل ويطالب به كشرط من شروط التنمية والتقدم في المجتمع، إذ يعتبرها من المعوقات لهذه التنمية والتقدم المنشودين، وهذا الموقف يتطلبه مجتمع المعرفة باعتباره يتبنى توجهات جديدة ويتخلّى عن معطيات وظروف مجتمعية لا تعود مناسبة لمجتمع يعلي من شأن المعرفة والمعلومات في خدماته وتنميته.

ولذلك فإن أهمية الشباب تزداد في المجتمعات المتطلعة للتجديد والتطور وخاصة في عصر المعرفة والمعلومات وتقنياتها، وتدرك أن جملة من المعوقات تواجهها تنبع من طبيعة المجتمع، وأن إزالة تلك المعوقات، تتطلب تغييراً في نظرة المجتمع إلى أحواله وفي أساليبه وسلوكياته. إلا أن الجيل السابق (جيل الكبار أو جيل الآباء) يقاوم إحداث تغييرات في هذه الجوانب من حياة المجتمع، التي يرى ضرورة الإبقاء عليها والتمسك بها.

ولذلك فإن الشباب نراه يتقبل التغييرات الحادثة في العالم من حوله ويتماشى معها، لا بل ويكيف سلوكه للتوافق مع هذه التغييرات، فينظر إليها بارتياح، وينخرط بها بانسجام... وفي ضوء ذلك، فهو يسهم في

مختلف الجهود التي تبذل لإحداث تغييرات في النظم الاجتماعية، ويؤيد كل تبدلات لإحداث تغييرات في النظم الاجتماعية أو الأدوار الاجتماعية .

وتحاول معظم الدول الاستفادة من هذه الخصائص لدى الشباب في وضع سياسات التنمية الشاملة فيها والتخطيط لمشروعاتها، لتعتبر أن الشباب أداة التنمية وهدفها، وذلك من أجل أن تكفل توفر القوة الدافعة للتنفيذ في الحجم المناسب والنوعية المطلوبة وفي الوقت المتوقع. من أجل أن توفر الزخم المطلوب و في مجتمع المعرفة على وجه الخصوص،و الذي يتمثل بسعي الشباب لصنع مستقبله بيده ووفقاً لقناعاته من غير وصاية من أحد وبدون احتكار من جهة، وبذلك يضمن المجتمع مشاركة شعبية واعية في برامج التنمية ومشروعاتها التي تعكس أصلاً في سياساتها وخطتها آمال الشباب وتطلعاتهم.

٢- الابتكار عند الشباب :

يقترن مفهوم الابتكار بالشباب في كثير من الارتباطات النظرية والعلمية، إذ أن الاهتمام بالشباب في جزء كبير منه ينصب على تنمية روح الابتكار لدى الشباب، على اعتبار أن تنمية روح الابتكار تساعد على تكوين شخصية الشباب وتمكنه من امتلاك القدرة على الانجاز والتطوير، وعن هذا الطريق يكون المجتمع عندما يهتم بتنمية الابتكار عند شبابه ، قد أمن لمستقبله جيلاً قادراً على أن يبتكر ويبعد في كل ما شأنه تقدم مجتمعه وتطوره بأساليب أكثر مناسبة لروح العصر وأكثر قدرة على مواجهة التحديات وعلى قهر المعوقات والمصاعب.

يعرف «إيزنك» الابتكار بأنه : «القدرة على رؤية علاقات جديدة وعلى إنتاج أفكار غير معتادة والبعد عن الشكل التقليدي في التفكير» ٢٠٠٠ Google وهذا ما يستهدفه الاهتمام بالشباب من تنمية القدرة لدى الشباب على إنتاج أفكار غير معتادة والكشف عن علاقات جديدة بين الطبيعة والإنسان مبتعدين عن التفكير التقليدي الذي يسود مجتمعهم.

كما يعرف «تورانس» الابتكار بالعملية التي يصبح عليها الفرد حساساً للمشكلات وأوجه النقص وفجوات المعرفة والمبادئ الناقصة وعدم الانسجام، فيحدد الصعوبات ويبحث عن الحلول، ويقدم تخمينات ويصوغ فروضاً من النقائص، ويختبر هذه الفروض ويعيد اختبارها ويعيد اختبارها مرة أخرى، ثم يقدم نتائجها في آخر الأمر» ٢٠٠٠ Google ٢

وهذا ما تهدف إليه فلسفة رعاية الشباب أن يصبح الشاب مدركاً لأبعاد المشكلات الاجتماعية وأوجه النقص في مجتمعه ومختلف العيوب العالقة بالمعرفة والمبادئ، وإن يكون قادراً على وضع الحلول والتخمينات والتوقعات، وبروح علمية موضوعية يضع الفروض ويختبرها حتى يثبت نجاحها في الوصول إلى النتائج المرغوبة.

ويعتبر علم النفس لفظة «الابتكاري» بأنها صفة لما يتصل بالتطبيق العملي أو الاستخدام الوظيفي للعقل المنتج. دسوقي ١٩٨٨ : ٣٧٧

ويتوازي هذا الاهتمام بهذا النوع من الابتكار عند الشباب مع ابتكار من نوع آخر لديهم والذي يتمثل بإنتاج شيء ما جديد في صياغته، وإن كانت عناصره موجودة من قبل Google ٢٠٠٠ والذي يتمثل في

لوحة فنية أو قطعة موسيقية أو ابتكار علمي مثلاً. وهذه ناحية هامة أخرى في حياة الشباب يعكسها على مجتمعه بالنتائج العلمية والأدبية والفنية التي تشكل إضافات جديدة غير مسبقة إلى الرصيد الثقافي للمجتمع التي تستفيد منه الأجيال ولا يكون تكراراً لما سبق في التعبير عن الحياة ومواقفها المختلفة.

وقد أكد «لاند» هذا المفهوم للابتكار الذي يركز على أشياء جديدة حتى وإن كانت عناصرها موجودة من قبل كابتكار عمل معين من أعمال الفن أو غيرها من الأعمال التي تنسم بالجدية. وهذا ما تذهب إليه برامج الشباب التي تركز على تنمية الحس الفني لدى الشباب وتشجعهم على الإبداع في الأداء والإنتاج كمختلف مجالات الفن والثقافة والأدب كالقصة والمقالة والشعر والتمثيل والغناء والفولكلور والعزف الموسيقي والرسم والنحت والتصوير والتصميم .

وإذا كان عالمنا اليوم عالم الحاسوب والفضاء والثورة التقنية، فإن هذا العالم يتطلب مستوى عالياً من التفكير الابتكاري للأفراد، ليمكنوا من فهم محيطهم والمساهمة في تطويره، فالعلاقة بين الابتكار والتطوير وثيقة جداً. فعلى المبتكرين تقع مسؤولية تطوير المجتمع وتقدمه متحملين المعوقات والمحبطات من المجتمع.

إن التفكير الابتكاري يفتح آفاق مجتمع المعرفة للاستفادة من فكر العلماء والباحثين ومن رؤى الخبراء والمبدعين، وهو بذلك يشكل الشغل الشاغل للمجتمعات الطامحة للتطور والتقدم، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بفكر أبنائها وجهودهم، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات المجتمعية أن تعمل على تنمية القدرات الابتكارية وخاصة المؤسسات التربوية والتعليمية ومراكز رعاية الموهوبين والبحث العلمي.

ويأتي في هذا القبول ميدان الاهتمام بالشباب ليشكل جيلاً قادراً على الابتكار، وذلك بما يتناسب مع طموح الشباب للقيام بدور بارز وحيوي يسهم في بناء مجتمع المعرفة و تطوره، وهو يتحلى بالحيوية للإسهام بمثل هذا الدور الابتكاري التجديدي.

إن الأسرة كما المدرسة والجامعة وكذلك أندية الشباب ومراكزهم وروابطهم مطالبة بالاهتمام بالتفكير عند الشباب، بحيث يكون الشباب قادراً على استخدام ذهنه في تكوين أفكار إيجابية خلاقة إبتكارية يخرج فيها عن إطار التقليد والتوارث والتقليد، ويعطي للمجتمع مؤشرات مفيدة نحو مستقبل أفضل ونحو صورة جديدة للحياة تتناسب مع المستجدات.

٣- التفاعل المعرفي وأهميته للشباب:

يتبنى علم الاجتماع فكرة أساسية يركز عليها تتمثل بالتأكيد على أن معظم السلوك الإنساني يتم عبر التفاعل الاجتماعي، فالإنسان كائن اجتماعي وليس كائناً بيولوجياً فحسب، وهو يكتسب خبراته بالحياة من خلال علاقاته بالآخرين، والتي ينشأ التفاعل الاجتماعي عنها. ويمكن أن نشبه التفاعل الاجتماعي باللعبة الجماعية التي تقوم على تبادل بالأداء بين اللاعبين سواء أكانوا شخصين أو أكثر، هذا التبادل بالأداء الذي يحدث تأثيراً متبادلاً بين اللاعبين. وفي الحياة اليومية يحدث مثل هذا التبادل وهو الذي يمثله التفاعل الاجتماعي، والذي يحدث عندما نتعاون أو نتصارع أو نتنافس مع الآخرين أو عندما نتفق أو نختلف معهم. ويحدث التفاعل مثلما يحدث التأثير المتبادل بين المتفاعلين أو المتبادلين بالأفعال وردود الأفعال: وهكذا يطور الإنسان الفرد

شخصيته من خلال ذلك الارتباط المتفاعل مع الآخرين في مختلف مناشط الحياة ومجالاتها.

وكان «زيمل» من علماء الاجتماع الذي اعتبر المجتمع أساساً للتجمع والتفاعل، وفي هذا المجتمع أوضاع داخلية تجعل الأفراد فيه يعملون كما يتوقع منه أن يفعلوا، هذا على الرغم من أن كل فرد في المجتمع فريد في ذاته، فالناس يعيدون إنتاج الأنماط التقليدية المتوقعة للسلوك وفي الوقت نفسه يعملون على تغيير الحياة الرتيبة المستقرة.

وقد استمد علم الاجتماع فكرة التفاعل الاجتماعي من المدلول العام للتفاعل الذي يدل على التأثير والتأثر بين عنصرين أو شيئين أو أكثر، والذين ينتج عنهما عناصر أو ظواهر جديدة، مثلما يحدث عند تفاعل عنصرين كيميائيين، أو عندما تتفاعل ظروف الشاب واستعداداته فيقوم بسلوك ما قد لا يقوم به غيره.

وإذا تجولنا في بعض المعاجم والموسوعات، نجد تعريفات للتفاعل الاجتماعي تذهب إلى ما ذهبنا إليه، مثل اعتبار هذا المفهوم أنه يدل على العملية التي تنشأ نتيجة وجود التقاء أو احتكاك أو اتصال فرد بآخر أو جماعة بجماعة أو فرد بجماعة، حيث ينشأ عن طريق وسائل الاتصال المختلفة تفاعل يتم فيه التأثير المتبادل بين أطراف الاتصال أو الاحتكاك، وينتج عن هذا التفاعل ظواهر نفسية واجتماعية وأمور كثيرة مستحدثة، كالحب والعداء والتعاون والصراع والسيطرة والخضوع. . فرح عبد القادر طه، ط ٢، ١٣٧٧، ٢٠٠٣، حفني ١٩٧٨

d310

وهنا تكمن أهمية عملية الاتصال التي يتعرض لها الشاب في مختلف جوانب حياته، و التي تزداد أهميتها في مجتمع المعرفة، والتي يكون فيها إما مرسل أو مستقبل للرسالة أو الخطاب، الذي يوجه له حياته أو يضيف إلى خبراته أو معلوماته، وكما كانت وسيلة الاتصال ناجحة وفعالة كما تم إبلاغ الرسالة أو الخطاب بنجاح، مما ينجم عنها رد فعل مناسب لدى الشاب، وما يترتب عليها من ظواهر نفسية واجتماعية نابغة من الواقع الذي يفرضه مجتمع المعرفة، تترجم إلى سلوك معين من قبل الشباب، تقتضيه ظروف مجتمع المعرفة.

مثلما تكمن أهمية التفاعل في إقامة العلاقات المتبادلة بين الشباب فيما بينهم، وبينهم وبين سواهم من الكبار والصغار داخل المجتمع، وهو الأمر الذي يتيح للشباب أن يكونوا مؤثرين مثلما هم متأثرين بالآخرين، سواء كانت حالة التفاعل مباشرة بين عدد محدود من الشباب أو سواهم أو غير مباشرة بين عدد محدود من الشباب أو سواهم.

ويطلق بعض الدارسين على التفاعل بين الكائنات البشرية مصطلح التفاعل الرمزي، تلك الرموز التي يزداد الاهتمام بها في عصر المعرفة، لأن التفاعل الاجتماعي يستند إلى الاتصال مع الآخرين، والثقافة ذاتها هي نتاج التفاعل الاجتماعي، إذ أن التصور البسيط للتفاعل الاجتماعي هو ما ينبع عن الطبيعة البشرية من تأثير متبادل بين القوى الاجتماعية. ١ ويزور ١٩٩٩، ص ١-٣:

فالقوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع تولد نوعاً من الضغط على الشباب يجعلهم يتفاعلون مع بعضهم البعض ومع الآخرين لإشباع احتياجاتهم الاجتماعية، وهو أمر طبيعي في الشاب لكونه كائناً اجتماعياً. والذي يحتاج بدوره كإنسان إلى مجموعة من الرموز ليتمكن من التفاعل داخل المجتمع، وتبقى مسألة انتقاء هذه الرموز وفحواها سواء كانت رموزاً لفظية كاللغة أو غير لفظية كالإشارات والإيماءات.

ويصاحب التفاعل تحويل أو تعديل على سلوك الأفراد، فالتفاعل الاجتماعي يشتمل على التنبيه المتبادل من جانب طرف إلى طرف آخر وعلى الاستجابة الحاصلة عن هذا التنبيه.

وهكذا يتعرض الشباب في خضم التفاعل الاجتماعي لمواقف متعددة ومتلاحقة في الحياة داخل المجتمع، يتعرض خلالها للتنبيهات التي تتطلب منه استجابات تكون محصلتها النهائية وجود حالة مستقرة ومستمرة نسبياً من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، يكون الشباب الجزء الحيوي الفاعل المتفاعل فيها.

ثالثاً: انعكاسات الثقافة والمجتمع على الشباب والمعرفة

نحاول الآن أن نرسم صورة الثقافة والمجتمع على الشباب والمعرفة بإخضاعها لعدة محكات على النحو التالي:

١- الثقافة والمعتقد :

يرتبط سلوك الإنسان بالعلم والمعرفة التي يحصل عليها من خلال التعلم والإطلاع. والسلوك في الحقيقة يتم على مراحل داخل الذات، إذ يبدأ بالتصور، وهو الذي يشكل البذرة الأولى للفعل، ثم يحدث الميل النفسي أي الاستجابة نحو ذلك التصور، ثم القناعة به أي تصديقه، ثم اختياره واختيار القرار الذاتي بالفعل، ثم إصدار الأمر بالفعل، فتحدث الاستجابة الحركية الفعلية للأفكار... وبذلك يتحول التصور إلى فعل عبر عمليات عقلية ونفسية وعصبية وعضلية معقدة.

أما الأفكار والتصورات التي تصنع الموقف والميل إليه، فإن العامل الأكبر في تشكيلها هو العقيدة والثقافة بالإضافة إلى المعلومات والخبرة. فالمعرفة والتأهيل الثقافي المتقدم يحمي صاحبها من السقوط وممارسة الإجرام بشكل عام، كما أن الإيمان بالله والوازع الديني والأخلاقي تساهم في استقامة السلوك وتوازن الشخصية. والإنسان الذي لديه وعي اجتماعي واستنارة فكرية لتصورات الفعل الذي ينوي القيام به، تمده بقدرة على إدراك عواقب العمل السيئ أو الضرر بالنفس أو بالآخرين، وكذلك الإنسان المتعلم الواعي يحترم ذاته، ويعرف قيمة وجوده الإنساني ويقدر مسؤوليته أمام الله سبحانه وتعالى وأمام وطنه ومجتمعه والآخرين، فينأى بنفسه عن الأفعال التي تجلب إليه الإهانة أو توقعه تحت طائلة العقاب القانوني أو الإلهي. إلى جانب نبذ المجتمع ورفض الرأي العام.

ومن هنا تأتي صعوبة تغيير سلوكه المعتقد، الذي أتخذ صيغة نفسية وسلوكية متكررة. وعلى العكس من ذلك من يعرف الضرر من تعاطي المخدرات والخمر والتدخين وسواها من المسالك الضارة لا يقدم عليها، على العكس من الجاهل بذلك الضرر.

إن هذه الحقيقة تتطلب توعية الشباب والمراهقين بالأمور النافعة والضارة التي تصادفهم في هذه الحياة، وتقديم شواهد ومعلومات تدعمها الأرقام والإحصاءات وإفادات المجربين المقلعين أو الناقهين أو التائبين عن الممارسات الضارة أو غير المقبولة اجتماعياً، وليكون ذلك توعية لهم ورادعاً عن مزاوله مثل تلك الممارسات. فالعلم يوفر للإنسان الوعي بالكون والحياة، وبما يمكنه من التعامل مع الشباب، كذلك وعي الذات وفهم قيمة الشاب لوجوده، فيتعامل معها تعاملاً موضوعياً بما يحفظ لها كرامتها وسلامتها وحرمتها،

ويفهم عن طريق العلم الدوافع والنوازع والانفعالات التي تتحرك في أعماق نفسه. لكي يوجه أفعاله بالتالي الوجهة الصحيحة ويتعامل معها تعاملاً واعياً، ويرفض منها ما يدفعه نحو الشر أو يقوده إلى الضرر أو الضياع، وبالمقابل يستجيب لنوازع الخير والاتجاه السليم.

كما يمكن العلم الشباب من فهم الواقع الذي يعيشه والمحيط الذي ينتمي إليه، فيعرف كيف يتعامل معه، متجنباً المشكلات، وموظفاً ما هو متاح من إمكانيات صالحة ومفيدة. وتشكل العقيدة والقيم الفكرية والثقافية التي يحملها الشاب دافعاً لممارسة سلوك معين. فالقيم المرتكزة على الوجودية المادية تدفع إلى سلوك نفعي يركز على المادة سواء كانت لذة أو مكسباً بغض النظر عن الأخلاقيات المحيطة به أو الباعثة إليه. أما القيم المرتكزة على الروحانيات والمثاليات فهي التي تدفع إلى التسامي عن المكاسب والملذات النفعية المادية وتركز على الأخلاقيات وتجعلها موجهاً للسلوك.

وتشكل «الإرادة» القدرة على الفعل أو الترك، وهي خلاصة الموقف الإنساني المعبر عن وجوده، وهي أساس المسؤولية عن الفعل. وإذا ما امتلك الشاب قوة الإرادة يستطيع التحكم بالمواقف والدوافع والرغبات والنزعات النفسية، ويواجه الحوادث والأزمات، ويتمكن من انتقاء السلوك المناسب أمام المثيرات والمغريات والأزمات. فإن سر قوة الشخصية هو قوة الإرادة، وهي التي تؤثر في مدى نجاح الشاب في حياته وتحقيقه لأهدافه ووصوله إلى طموحاته.

ويحتاج الشاب إلى احترام إرادته الذاتية، ليدخل ميدان الحياة في مجتمع المعرفة قوي الشخصية انتقائي السلوك والمواقف، يفكر ويحسب ويوازن قبل أن يتخذ القرار لاسيما وهو يعيش مرحلة مليئة بالانفعالات والاستثارات. دسوقي ١٩٨٨ ١٣٧٧. يحتاج فيها إلى مهارات الحصول على المعلومات و معالجتها لتكوين تلك المواقف .

٢- القدوة الحسنة :

إن من طبيعة البشر أن يتأثروا بالمحاكاة والقدوة، أكثر مما يتأثرون بالقراءة والسماع، ولاسيما في الأمور العملية، وهذا التأثير فطري لا شعوري، وأثر القدوة يشمل جميع الناس على مختلف مستوياتهم، ومن خصائص أسلوب القدوة السهولة وسرعة انتقال الفعل من المقتدى به إلى المقتدى، لأن الأخذ بالشيء والتمسك به يكون أكثر إقناعاً عن الحديث عنه أو الثناء عليه. فإن العمل بالخير وتطبيقه يولد قناعة لدى الآخرين بصلاحيته هذا الفعل للتطبيق، وهذا يشكل إثباتاً بأنه ليس فكرة مثالية مجردة، وإنما هو واقع ملموس في حياة المجتمع، ومن خصائص أسلوب القدوة، أيضاً عملية التأثير وسرعة الاستجابة نظراً لأنه يتم في إطار عملي وتقوم القدوة على أصول تتمثل بالصلاح وحسن الخلق، مثل الصدق والإخلاص والتواضع والرفق. و لذلك كان للقدوة أهمية في العمل مع الشباب وسائر العمليات التربوية، إذ أنها تثير في نفس الشاب ما يحفز له محاولة التقليد لما استحسنته وأعجب به.

ويشترط بالقدوة الإيمان بالفكرة، وهذا ما يسمح بترجمة الفكرة أو المثال إلى عمل وممارسة، ولهذا يشترط في القدوة كذلك موافقة العمل القول وعدم الانقطاع عن الأعمال حتى لا يحس الشاب بعدم جدية ذلك الأمر وأهميته، ولذلك فإن عدم الالتزام بالقول وعدم تقدير حجم العمل أو نوع العمل المترتب على قول المقتدى به يبطل من أثر القدوة وخاصة إذا ما صاحبها الأخطاء بالأقوال والأفعال ٢٠٠٣. balagh.

قام مسعد عويس عويس ١٩٧٩: ٦٦ بدراسة القدوة في محيط النشء والشباب واتضح من هذه الدراسة أن القدوة تختلف من مجتمع لآخر كما تختلف من حقبة زمنية إلى أخرى بفعل التطور التاريخي للمجتمع. كما أن الأجهزة التربوية داخل المجتمع تساهم في تشكيل القدوة، عن وعي بالفلسفة والأهداف التي يحددها لها المجتمع وبالقدر الذي يخدم مصالح هذا المجتمع. وتبين الدراسة أن الشباب يمكنهم عن وعي تحديد مواصفات القدوة التي يقتدون بها وهي في معظمها صفات إيجابية، وأن الشباب بحاجة إلى وجود القدوة التي تلعب دوراً محدداً في تشكيل اتجاهات الشباب، مما يتطلب من الأجهزة التربوية معاونة الشباب في تقديم القدوة الصالحة.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على تحديد السمات الخاصة بالقدوة الإيجابية الموجودة في المجتمع في ضوء أهدافه وفلسفته وسياسته العامة. وأن ترسي هذه الأجهزة معالم هذه القدوة كل في اختصاصه. كما أن عملية إعداد القادة التربويين ينبغي أن تتم في إطار شامل متكامل، يقدم فيه هؤلاء القادة القدوة أثناء أعمالهم ومن خلال تخصصاتهم.

وعلى الرغم من انقضاء مدة طويلة على هذه الدراسة، وكانت تعبر عن ذلك الزمان والظروف المحيطة في تلك الفترة التي جرت فيها، إلا أن موضوع القدوة يبقى له دوره وإطاره وتأثيره في حياة الشباب و تنمية معرفتهم وخبراتهم وفي حياة مجتمع المعرفة بشكل عام.

ولكن أظهرت العديد من الدراسات أن كثير من الشباب يفتقرون إلى وجود هدف كبير يسعون إليه في حياتهم، وأن قسماً كبيراً منهم يدعي أو يتصور أن له هدف بالحياة، ولكنه يفتقر إلى هذا الهدف بالحقيقة، وأن ما يتصوره من أهداف كبيرة بالحياة لا تعدو أن تكون تحقيق أمنيات آنية سطحية التي لا تتصل بمستقبله أو بمصير مجتمعه وتطوره وتقدمه. ولا شك أن الحصيلة المعرفية لدى الشباب تساعد على تحديد أهدافهم الكبرى في الحياة.

ونرغب بالإشارة هنا إلى أن عدداً من المدارس الناجحة في أمريكا تخصص بين حصصها أسبوعية تركز على تحديد أهداف الحياة، كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية والتربية الاجتماعية التي تسهم فيها المدرسة تجاه الناشئة، عن طريق الاستشارة المعرفية.

٣- القيم الإنسانية :

يعنى العمل مع الشباب بالقيم الإنسانية التي يهتم بغرسها في الجيل الجديد عن طريق مختلف برامج هذا العمل وأنشطته، باعتبارها الصفات المعيارية للسلوك أو التي يوزن السلوك ويقيم على أساسها، وحتى نضمن أن يكون سلوك الشباب قوياً ويكون هذا السلوك إيجابياً، أي أنه مفيد للشباب نفسه وللمجتمع الذي ينتمي إليه وأن يكون سليماً لا يخالف المعايير الأخلاقية ولا يخرج عما ارتضاه المجتمع وقبله. فالقيم انعكاس للمثل العليا التي يتحلى بها الإنسان وهي موجه للسلوك والتعاملات بين الناس. والتي يتم تمثيلها بالمعرفة والممارسة.

وقد أهتم الفلاسفة والعلماء والمصلحون بدراسة القيم. وقد اعتبر أفلاطون الشيء المرغوب ما هو طيب أو صالح. وأن الصالح للأفراد هو الصالح للمجتمع. وكما بين أحد المعاجم معن خليل العمر ١ أن مشاركة

الأفراد في القيم عامل من عوامل ترابطهم، ومن خلالها يتم اختيار الفعل النهائي، وتحقق الصلة بين النسق الاجتماعي ونسق الشخصية من خلال تبني القيم وتجذيرها في الذات الفردية بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس كانت القيم من مشاغل اهتمام العاملين مع الشباب لأنها تجعلهم يتوخون منهم وفقاً لعمليات الرعاية والتوجيه والتدريب أن يمارسوا الأخلاقيات والمبادئ والأعراف الحسنة والصالحة والتي تشكل أساساً للتعامل على المستوى الفردي أو الجماعي.

ولهذا يعتبر علم الاجتماع القيم حلقة الاتصال بين النسق الاجتماعي ونسق الشخصية، ويعتبرها علم النفس الصفات المعيارية للسلوك والتي يوزن بها ، باعتبار أن علم النفس يركز على نفس الإنسان وما يجول فيها والتي تنعكس في أنماط السلوك وطبيعة الاستجابات في المواقف المختلفة. ويتعلم الفرد القيم ويتشربها ويضيفها إلى الإطار المرجعي للسلوك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فالقيم نتاج اجتماعي يتم عن طريق التفاعل الاجتماعي.

ومن بين القيم التي يسعى العمل مع الشباب إلى تمثلها قيمة التعود على الضوابط الإرادية للسلوك، وقيمة تقدير الآداب الجنسية وقيمة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، وقيمة ضبط النفس. ويتمثل الشباب مجموعة من القيم التي يكون قد عرفها و تمثلها من خلال التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم والثقافة والتوجيه بدءاً من البيت ثم بالمدرسة وانتهاءً بالمحيط الاجتماعي بما فيه من وسائل وفعاليات تعطيه المعرفة بتلك القيم وتساعد على تمثلها. ولكن الشباب كثيراً ما يواجهون تناقضاً واضحاً، بين ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الإنسان وفقاً لهذه القيم التي يعرفونها و يتمثلونها، وبين ما يمارس فعلياً من أنماط هذا السلوك أو التصرفات.

ينجم عن حالة التناقض هذه موقفاً جديداً من قبل الشباب تجاه من جبلهم على تلك القيم كالأباء والمعلمين والموجهين والمفكرين والمرشدين، لأن الصورة قد اهتزت بما فيها من مثاليات رسمتها القيم أمام تلك الممارسات الفعلية التي لا تتفق معها، وإنما تتعاكس معها كثيراً من الأحيان.

إن المجتمع والحالة كذلك بحاجة إلى قيام الشباب بجهد جماعي واضح يقوم على المعرفة لإزالة هذا التناقض بين القيم والممارسة. وأن يجعل هذا الجهد الشبابي من أجهزة التربية والإعلام والثقافة والتوجيه التي تشكل آليات للمعرفة وعبر الحوار الصريح معها أن تصح من مسارها، لكي تكون أكثر فعالية في غرس القيم الإيجابية لدى الأجيال المتعاقبة، ولتكون هذه الغرسة أكثر عمقاً في النفوس وأمتن تجذراً في سلوكيات الشاب وسائر المواطنين، بحيث لا تتغلب عليها الأهواء أو الإغراءات ولا تمحها الرغبة بتحقيق المصالح النفعية الشخصية دون الأخذ بالاعتبار لمعنى تلك القيم وأهدافها في الحياة.

٤- السلطة الأبوية :

إن نمط الأسرة وبنيتها يقومان بدور مهم في توجيه الشباب، إذ تحدد لهم نيابة عن المجتمع القيم التي يجب احترامها والتقاليد التي يجب إتباعها، وتراقب عمليات الامتثال أو التجاوز وتقومها. قد يؤدي بها التشدد أحياناً إلى التسبب في بعض المشكلات أو الأزمات النفسية عند الشباب، وخاصة إذا تعارضت التوجهات

الأسرية مع اتجاهات الشباب، وحاول فرض سلطتها عليهم بقسوة.

وقد تبين لدراسة ميدانية حول هذا الموضوع أجريت في لبنان حطب، مكي: ١٩٧٨:٣٥ أن أكثر الفئات الاجتماعية الاقتصادية ممارسة لهذه السلطة هي الفئات الوسطى وليست الغنية وأن أقلها ممارسة لها هي الأسرة الفقيرة. وأن الريفيين يظهرون حرصاً أكبر من المدنيين على القيام بدور الأداة الاجتماعية لتطويع الشباب ونقل القيم المطلوب احترامها إليهم، إلا أنهم قلماً يؤدون هذا الدور بنجاح. فالمدنيون واعون لحدود تدخلهم ومجالاتها الضيقة. وبينت كذلك أن الشابات يتمثلن القيم الأسرية أكثر من الشباب قبولاً وتسليماً وبنتيجة التراث التاريخي الثقافي الذي يخضع له.

ولعل من الأمور الواجب دراستها عند الشباب، هو اتجاهه نحو المرأة في المجتمع العربي، وقد قام «عقيل نوري» نوري ٢٠٠٤ ص ٢٦٦-٨٣).

بقياس اتجاهات الشباب العربي نحو المرأة، واضعاً عدداً من الفروض حاول إثباتها أو نفيها من أهمها: أن المرأة العربية تسعى سعيّاً طبعياً لتحسين مكانتها وصورتها داخل المجتمع، وخاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للفتاة، وأن الاتجاه نحو المرأة يعد اتجاهًا إيجابياً، وذلك نتيجة التغيير في أساليب التنشئة الاجتماعية الناجم عن التغيير في بنية الأسرة العربية، التي أصبحت أسرة ذات طابع نووي مما أدى إلى حرية واستقلالية وديمقراطية أكبر. وتتخلص سلطة النظام الأبوي مع صغر حجم الأسرة. إضافة إلى تحسن المستوى التعليمي والوعي الاجتماعي مما عزز من المكانة الاجتماعية للمرأة، ونشوء تيارات دينية محدثة تنادي بضرورة إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية.

ولاحظ الباحث أن الاتجاه الإيجابي للمرأة نحو ذاتها يدل على زيادة الوعي لديها، ويرد ذلك إلى التنشئة الاجتماعية في إطارها الحديث وإلى طبيعة الأسرة بشكلها الحديث أيضاً. كما أن التعليم قد زاد من ثقة المرأة بنفسها وبإمكانياتها، ولكنه ينوه في نفس الوقت المقام إلى ما تراكم في الأذهان من مخلفات ثقافية قديمة كفكرة نقص العقل والفكر والدين مما أثر على توجه المرأة المهني أو توجيهها إلى وظائف معينة. ويخلص إلى الدعوة إلى إعادة النظر في الدور الاجتماعي للمرأة وليصبح أكثر فاعلية في الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي. وتشكل مثل هذه النتائج مؤشرات على أثر السلطة الأبوية وأثر التقدم في دور المرأة والفتاة في نوعية وحجم الانخراط في مجتمع المعلومات.

٥- الممارسة الثقافية:

لم تعد الأسرة العربية مؤسسة شمولية بل أصبحت ذات دور محدود نظراً لظهور مؤسسات أخرى منافسة، وهي تعاني من أزمة في مسؤولياتها ووظائفها نظراً لتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية للمجتمع، إضافة إلى أنها -أي الأسرة- أصبحت مفتحة تماماً على التأثيرات الخارجية.. في ظل هذا العجز عن تحقيق الإشباع العاطفي والتوازن النفسي للشباب داخل الأسرة، أصبح الشباب عاجزين عن تحقيق الممارسة الثقافية المطابقة لطموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية، مما يفسر ظاهرة افتقار الشباب العربي إلى هوية ثقافية مطابقة، إذ أن الغموض الذي يسود أوضاعهم السوسيوثقافية وخاصة في تنوع مكوناتها وعدم تجانس عناصرها ينعكس سلباً على ممارستهم الثقافية.

ورغم أن الأنظمة التعليمية العربية ورغم الجهود الإصلاحية لتطويرها إلا أنها ما تزال تعاني من النقص والقصور في تحقيق رغبات الشباب وتطلعاتهم المعرفية والثقافية والمهنية، هذا بالإضافة إلى التعارض في الأهداف بين الشباب الممارس للثقافة التقليدية والشباب الممارس للثقافة الحديثة، فإما فئة لا تعرف حدود العلم الحديث أو فئة تجهل حدود الآداب التقليدية.

إن هذه المحددات أبرزت عدة مظاهر للممارسة الثقافية لدى الشباب العربي، مثل : اللاتجانس الفكري واليأس الثقافي إذ يبدو الشاب متخبط المفاهيم والأفكار ، تتحكم بممارسته الثقافية ثنائيات المضامين والأهداف تتراوح بين الأصالة والمعاصرة، بين الانغلاق والانفتاح، و غيرها من الثنائيات ... وكذلك الجهل بالواقع الثقافي والمحدودية المعرفية، فالشاب يتردد بين اتجاهات ومواقف متباينة غير واثق في ممارسته الثقافية، فهو تبعاً لذلك يتردد بين التماثل والاختلاف، فالشاب يحاول تخطي واقعه، وأن يتمشى مع الآخر (الأجنبي) في حضارته وثقافته، وفي نفس الوقت يحاول التثبث بالماضي والتمسك بهويته الثقافية.

إن الممارسة الثقافية المنشودة هي التي تقوم على استيعاب العلوم والمعارف الحديثة وتبلور مشروعاً هادفاً ينسجم بمضامينه وتوجهاته مع مطامح الشباب العربي وتطلعاتهم. ولا غرو أن هذا المشروع المقترح ينبغي أن يضع باعتباره أخطار الغزو الثقافي على المجتمع العربي عامة وعلى الشباب العربي خاصة، فالمشروع مطالب بوضع إستراتيجية للوقاية أي وقاية الشباب من هجمات الغزو الثقافي من خلال تعميق الوعي العام بأبعاده الاجتماعية والسياسية، وتنمية الدور النشط الفعال للشباب في مواجهة الهجمة في مختلف قنواتها. لاسيما وأن الغزو الثقافي يعتمد على وسائل اتصال ذات تقنيات عالية، وخاصة ما يتعلق بالشبكة العنكبوتية الالكترونية والقنوات الفضائية بما تمتلكه من قدرات تؤثر على الأذهان والأفكار والمعتقدات.. مما يستدعي البحث عن التحصين ضدها من خلال مؤسسات التنشئة والتنمية والتثقيف والتوجيه والإعلام، وبمشاركة حيوية وواسعة وواعية من الشباب، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة الفاعلة في هذا الجهد المطلوب، وأن يتضمن وعيهم في نفس الوقت استيعاب جوهر الحضارة المتطورة، والتمثل بالاختراعات والصناعات الميسرة للعيش والمساعدة على الابتكار.

وكانت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية قد أصدرت كتاباً من تأليف إحسان محمد الحسن الحسن: ١٩٩٨، تناول تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، قام على البحث الميداني وأظهر نتائج وتوصيات تفيد في وضع السياسات والخطط الواجب تنفيذها لتحصين الشباب ضد الغزو الثقافي ولبناء جيل من الشباب يضمن إفشال كل أنواع الغزو الثقافي. وقد أختتم البحث بتوصيات لخدمة هذا الهدف. تقوم تلك التوصيات على توعية الشباب العربي وتثقيفهم بأخطار الغزو الثقافي الأجنبي على الفرد والجماعة، وتحصينهم من خلال الجماعات المؤسسية كالأسرة والمدرسة والجامع والمجتمع المحلي. وتزويدهم مبدئياً من خلالها بالمعلومات اللازمة عن الغزو الثقافي. إلى جانب حث الشباب على التمسك بالقيم والممارسات الإيجابية بما يمتن من قدراتهم على مقاومة آثار الغزو الثقافي، وأن يصاحب ذلك حث الشباب على التزود بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا والتركيز على البحث والتفكير والتأمل. وتوجيههم على الإسهام في عملية البناء الاجتماعي، والاستفادة من الوقت في الأنشطة الإنتاجية التي تنمي إمكانياتهم ومواهبهم وقدراتهم نحو الخلق والإبداع.

وتضمن كذلك حث الشباب على التخلي عن قشور الحضارة الغربية، والعمل من قبل الكبار والشباب على تضييق الفجوة الذهنية والقيمية بين الجيلين. إلى جانب مساعدة الشباب على حل مشكلاتهم كالفقر

والبطالة والمرض والجريمة والإدمان والفراغ والتفكك الأسري. وتبصير الشباب بالأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والترفيهية الهادفة والمفيدة وتمييزها عن الأنشطة السلبية والضارة. ولا تخرج مثل هذه التوصيات عن إطار أسس قيام مجتمع عربي مبني على المعرفة.

٦- التراث :

يقصد بالتراث ذلك الموروث الفكري والثقافي الذي ورثه الجيل المعاصر عن الأجيال الماضية التي تنتسب إلى ثقافته القومية. وينقسم نقد التراث إلى اتجاهين أحدهما يقدر كل ما هو موروث ويدافع عن كل محتوياته ويطالب بالمحافظة عليها والتمسك بها وتطبيق قناعاتها في تعاملات الناس وتصرفاتهم. وثانيهما يقلل من أهمية التراث ويعمل على إلغائه أو التقليل من قيمته، ويعتبره إفرازاً للماضي الذي يجب أن يتحرر منه حاضر المجتمع ليتمكن من تحقيق تقدم نوعي في حياته، وأن يخضع هذا الحاضر الثقافي تراث المجتمع للانتقاء والتمحيص.

أما موقف الشباب من التراث فإنه يحتاج إلى وضع بعض الخطوط وتوضيح بعض النقاط عند استبعاده هذا التراث أو الأخذ به، وخاصة ما يتعلق بالقيم الإلهية والتشريعية التي أنزلها سبحانه وتعالى وسنها رسوله الكريم، وشكلت إيماناً راسخاً لأبناء الثقافة العربية الإسلامية، أما ما دون ذلك فإن من حق الأجيال أن تخضعه للنقد والتمحيص حتى تقر ما يثبت به البحث العلمي ويسنده الدليل، تماماً مثلما نقر ونختار من محتوى الأفكار والآراء والنظريات التي يطرحها العلماء والمفكرون المعاصرون.

إن الشباب من حقه أن يتعرف على إنجازات أمته وماضيها الفكري، مثلما من واجبه أن يتعرف على فكرها المعاصر الذي يقبل أمام أذهان الشباب تجربة الأمة بماضيها وواقعها الحالي وتطلعاتها المستقبلية، كما يعرض أمام الشباب التجارب العالمية والفكر العالمي الذي يتناول الإنسان واقعاً ومستقبلاً. وعلى هذا الأساس فإن من واجب الكبار أن يساعدوا الشباب على إتقان التعامل مع معطيات التراث وفحواه في بناء موقفه تجاه القضايا المعاصرة وفي تكوين نظرته نحو مستقبله ومستقبل مجتمعه ودوره في الوصول إلى مستقبل منشود. وأن لا يشكل ذلك هدفاً متعمداً للتراث وتجاهلاً مقصوداً له، وأن لا يشكل كذلك تشبثاً متصلياً عنده. 12/4/2003/http://www.balagh.com/matboat/osrh/62/s80us2sy.htm

ويؤكد علماء الاجتماع أن الشباب ظاهره ثقافية، لأن الشباب هم قوة فاعلة اجتماعياً في وضع ثقافي خاص، مما يقتضي تشخيص دوافع الشباب وتوقعاتهم وتصوراتهم عن ذواتهم. كرو: ١٩٩٣: ٩.

ويعتبر نمو الشباب كما الأطفال والمراهقين نتيجة جدلية تراعي التاريخ الشخصي للأفراد والأوضاع والظروف الاجتماعية. كما أن التنشئة الاجتماعية الثقافية ليست عملية أحادية الاتجاه منحصرة أساساً في وظيفة التبليغ من قبل الأسرة أو المدرسة أو الجامعة، إنما هي عملية مشاركة نشطة منتجة لمعانٍ وقيم ورموز تحت أنماط عيش الشباب كما الأطفال والمراهقين عبد القادر، حسين، ١٩٩٦: ٢٨-٢٩.

ثمة مراحل تاريخية ثلاث قادت إلى تجديد شباب الثقافة على مستوى العالم أجمع الأولى: ظهر فيها (خطاب ثقافي عفوي) من إنتاج الشباب ولا صلة له رسمياً بوسائط الاتصال الجماهيري (ما عدا في بعدها الاستهلاكي) وتجسم هذا الخطاب بظاهرة «ثقافة الشباب».

الثانية: برزت فيها ظاهرة اجتماعية ثقافية أخرى عرفت باسم (ظاهرة ثقافة الشباب الجماهيرية) تختلف عن الأولى لأنها مثلت تياراً رسمياً في صلب الثقافة الجماهيرية يستمد جذوره من ثقافة الشباب.

الثالثة: ترسخت (ظاهرة الثقافة الجماهيرية بالاستناد إلى مرجعيات الشباب الرمزية) وعرفت باسم (مرحلة تشييب الثقافة الجماهيرية). بن الشيخ بن رمضان ١٩٩٦ : ٤٢، ٤٣٤

إن شعور الشباب بتخلي المجتمع عنهم وخاصة في مجالات توجيههم وإعدادهم خارج البيت والمدرسة، دفع بهم إلى المبادرة إلى بناء ثقافة ومجتمع خاص بهم، والملفت هنا نزعة الشباب إلى التجمع بصورة عفوية في جماعات صغيرة متألّفة غير رسمية. ورغم عفويتها فإنها متجانسة ومتعاطفة بين أعضائها، وتعكس ردود الفعل العاطفية تجاه السلطة الأبوية والأسرية والإدارية، وتساعد على استقلال الشباب عاطفياً عن الأبوين ويدربهم على العلاقات الاجتماعية، وتكوين قيم ومعايير ومواقف إزاء المحيط الاجتماعي بما فيه من تفاعلات وآراء وإنجازات. وهو الأمر الذي ينظر إليه الكبار بقلق أو برفض واشمئزاز.

وقد ساعدت وسائل الاتصال المتعددة والمتطورة والفعالة في مجتمع المعرفة المعاصر في التقاء الشباب من مختلف أنحاء العالم ومن مختلف المجتمعات والثقافات عبر الكلمة والصورة، وخلق بينهم لغة واحدة زادت من التفاهم بينهم وما زرع في نفوسهم اتجاهات وطموحات متشابهة زادت من التحامهم عبر الفضاء والأثير.

٧- وسائل الإتصال:

يتأثر الشباب بطبيعته تأثيراً سريعاً ومباشراً بما يصدر عن وسائل الاتصال، لاسيما وأن هذه الوسائل تمتلك الإخراج الجذاب والصورة المؤثرة والإغراء القوي. ووسائل الإعلام وموادها المعروضة التي يتأثر بها الشباب في معظمها من إنتاج الثقافة الغربية الأميركية والأوروبية، مقابل بعض الابتعاد والنفور من وسائل الإعلام العربية التي لا تمتلك الجاذبية أو ذاك التأثير في نفوس الشباب.

وعلى الرغم مما أنت به التكنولوجيا الحديثة من آفاق جديدة واسعة للمعرفة والعلم والثقافة والحضارة، إلا أنها فرضت في نفس الوقت تحديات ومواجهات مع المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية والمثل الإنسانية، تبدو بصورة عرض أفلام خليعة وصوراً تخذش الحياء، مما يجعل من الأسرة خاصة والمجتمع عامة في حالة من الخوف على مستقبل الشباب والجيل الجديد، في ظل هذا التسبب في ما تعرضه أجهزة الاتصال ووسائل الإعلام.

إن هذا التحدي يستدعينا إلى توظيف التكنولوجيا المتقدمة والجاذبة لتوجيه الشباب إلى الاتجاه السليم والمعاكس لذلك الاتجاه الذي تسلكه الوسائل غير المنضبطة وغير المراعية لقواعد الأخلاق وأصول الدين. لاسيما وأن تطور هذه الوسائل التقنية الحديثة أخذ بالتقدم وخاصة منها التلفزيون التفاعلي الذي يتبرمج بمشاركة الكمبيوتر الشخصي، لا تحتاج من الشاب أي انتظار بالانتقال من قناة إلى قناة أو باختيار برنامج دون آخر.

أبانت الدراسات أن بعض الطلاب عندما يتخرج من المرحلة الثانوية يكون قد أمضى أمام أجهزة التلفاز حوالي ١٥ ألف ساعة، بينما لا يكون قد أمضى في حجرات الدراسة أكثر من ١١ ألف ساعة على أقصى تقدير.

ومعدل حضور بعض الطلاب في الجامعة ٦٠ ساعة سنوياً بينما متوسط جلوسه عند التلفزيون ١٠٠٠ ساعة سنوياً. وقد اعترف ٤٦٪ من طلبة شملتهم دراسة أن التلفزيون يشغلهم عن التحصيل والاستذكار. كما أن السهر من أجل مشاهدة برامج التلفاز يؤثر سلبياً على التحصيل الدراسي كما هو الأداء الوظيفي. ٢٠٠٢ <http://www.masom.com/menhar>

أما على مستوى استخدامات الكمبيوتر فقد ظهر ما يعرف بالجنس الإلكتروني، يوجه الاستثمار فيه عن طريق صناعة ونشر الاسطوانات المدمجة التي تحتوي على برامج جنسية مثيرة تتنافى مع القيم الدينية والأخلاقية، مما يتطلب من الشباب حسن الانتقاء والعناية بالاختيار، بما يزيد من معارفهم ويساعد على توجيههم إلى الحياة الفاضلة والمنتجة.

أما شبكة الانترنت فيزيد عدد مستخدميها على امتداد العالم عن ١٤٠ مليون مشترك منهم حوالي ٢ مليون مشترك في الوطن العربي. وهي توفر المعلومات في مختلف حقول المعرفة والعلم، والتي تتزايد كل يوم وتشكل إضافات كثيرة وكبيرة للحصيلة المعرفية والاكتشافات العلمية. إضافة إلى أنه بإمكان أي شاب أن يقيم علاقة أو حواراً من خلال الشبكة الالكترونية كتابة وصوتاً وصورة، إلا أن هذه الشبكة أيضاً لم تخلو من مس القيم والأخلاق وخاصة فيما يتعلق بالجنس والجريمة، ويتجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك في ترويجها للأفكار المضللة والمستهجنة، مما يشكل بلبلة فكرية لدى الشباب ويتطلب المزيد من الوعي والدراية في الحكم على محتوى تلك الأفكار والكشف عن مراميها وخاصة ما يستهدف منها زعزعة القيم و مس الأخلاق والضغط باتجاه التخلي عنها.

لقد استنتج «بدران» بدران. ١٩٩٦ (١٣٧-١٥٣). من عدة دراسات حول استخدامات الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة لوسائل الاتصال، أن الشباب يمثلون أكثر من ثلث قراء الصحف اليومية وينتمون إلى الشريحة الاقتصادية المتوسطة أو المرتفعة، ولاحظ أن التلفزيون يمثل الوسيلة الأولى، فالصحف والمجلات والراديو، وأخيراً الكتب، ولم تمثل السينما أهمية في سلوكهم الاتصالي. وأن الشباب يشاهدون التلفزيون لوقت أطول من الشباب، حيث يقضون وقتاً أطول في البيت. وهناك نسبة متقاربة من الجنسين لا تزيد عن ٣٠٪ تشاهد الأفلام العربية والأجنبية بالدرجة الأولى على شاشة التلفزيون تليها المسابقات فالأغاني وأقلها نشرات الأخبار.

ولاحظ الباحث أن الشباب يفضلون المجلات النسائية والأسرية بينما يفضل الشباب المجلات الرياضية والدينية والسياسية.

ويعتقد حوالي ٨٥ من الشباب أن وسائل الاتصال تسهم في عمليات التغيير الاجتماعي وتنقل نسبة الشباب عن ذلك حيث تبلغ ٦٦٪ ولكنها تبقى نسبة مرتفعة إجمالاً. بينما قلل الشباب من تأثير وسائل الاتصال على سلوكهم الشخصي.

وذكر الشباب في تلك الدراسات أن من إيجابيات المحطات الفضائية الأجنبية التعرف على الحضارات والشعوب الأخرى، وبرامجها متنوعة وأخبارها متميزة وهي غنية بمصادر الترفيه. وأشار بعضهم إلى ضرورة استخدام المحطات الفضائية العربية لنشر الدعوة الإسلامية في أرجاء العالم.

وتنتقل المعلومات والأفكار بسرعة الضوء والصوت، وتصل إلى أنحاء العالم المختلفة في ثوان معدودة.

وتتولى نقلها أعدادٌ كبيرةٌ جديدة من المؤسسات والأجهزة والأدوات التي تسعى لتثقيف الناس وتكوين الرأي العام وتنمية الشخصية، ولذلك فقد سيطرت وسائل الإعلام والمعلومات كالتلفزيون والانترنت والكمبيوتر والفيديو والمذياع والكتاب والمجلة والصحيفة على الساحة الفكرية وعلى البناء المعرفي وأصبح لها الدور الأبرز في تخطيط السلوك واكتساب المعرفة.

إن فئة الشباب، لاسيما في بدايتها المتمثلة بالمرحلة - أكثر الفئات في المجتمع استعداداً للتأثير بالشخصيات وتقمص صفاتها سواء كانت تلك الشخصيات التي تعرضها أجهزة الإعلام من عارضات الأزياء أو رجال العصابات أو ممارسي العنف المنظم أو كانوا من نجوم السينما والمسرح والتلفزيون مثلما تتأثر بالشخصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والمبدعين بالشعر والقصة والأدب والناجحين بإدارة الأعمال والأموال. إن الشباب في هذه المرحلة في طور تكوين الشخصية التي ينتقي خلالها مثاله وقدوته.

وقد استغلت وسائل الإعلام والمعلومات وخاصة التجارية منها، ناحية أخرى لدى الشباب، ترتبط بالغريزة الجنسية، التي تكون لديهم في هذه المرحلة من حياتهم، في قمة قوتها وعنفوانها التي تضغط على بواكير الشباب (المرحلة)، فأخذت تركز على الأفلام ذات المشاهد المثيرة والصور الفاضحة والمواقف الحادة. بينما أخذت الكتب القصصية والشعرية والصحافة الفنية تركز على هذه الناحية أيضاً، سعياً للمكسب والشهرة والاستقطاب.

من ذات المنطق، جذبت أفلام ومشاهد الجريمة والعنف والانحراف، انتباه الشباب، وشكلت دروساً وتمريناً لتدريبهم على فنون الإجرام والعنف والانحرافات السلوكية المتنوعة. مما حدا بالكثير من الدول إلى فرض الرقابة على الإنتاج المعروض في وسائل الثقافة والتوجيه والإعلام والمعلومات، لكي لا يعكس أثراً سلبية على المجتمع وتتركز في شخصيات الشباب وتصرفاتهم لا بل في قيمهم وقناعاتهم، واستبدلها بآثار إيجابية تبعاً لنوعية الإنتاج المعروض، وما يتضمنه من خطاب ثقافي تربوي اجتماعي هادف.

وفي دراسة اسكندر الدبلة. [balagh.se.htm.s8ou2/162.4/12](http://www.balagh.se.htm.s8ou2/162.4/12) أجراها في لبنان، تبين أن مشاهدة الأفلام الاجتماعية والعاطفية يأتي بالمرتبة الأولى، تليها الأفلام البوليسية في المرتبة الثانية، وفي دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على ١١٥ من نزلاء مؤسسة عقابية تبين أن ٤٩٪ منهم أفادوا بأن السينما أعطتهم الرغبة في حمل السلاح و ٢١،٢٪ منهم أعطتهم السينما الرغبة في السرقة ومقابلة الشرطة. الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على الشباب في مجتمع المعرفة.

٨-الخطاب الديني:

إن الإسلام دين يستمد خصائصه الحيوية وجذوره الفكرية من الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر في عالم الغيب في العقيدة وفي عالم الشهود في الحركة والحياة، فلا بد للخطاب الإسلامي من أن يجمع ذلك كله لنعيش الإسلام بطريقة متوازنة في عناصره ومتحركة في أبعاده وتطلعاته.

إن هناك أموراً ثابتة في العقيدة والشريعة والسلوك، لا بد للمسلم أن يثبت عليها، وأن هناك أموراً متحركة يمكن للإنسان أن يحركها في حياته أو يتحرك من خلالها، وهذا هو الخط الفاصل بين الثابت والمتحرك والمتحول في واقع الإنسان المسلم في حركة الحياة، والتي يتحمل فيها الإنسان مسؤولية صنع حياته وتاريخه

كما تحمل الجيل الماضي مسؤوليته.

لابد إذا من أن يكون للجيل الجديد خياراته في إنتاج كسبه الفكري والعلمي، وهو ينهض لحمل مسؤوليته تجاه خالقه ومجتمعه وضميره. ولا مبرر لأن يقلد الأقسام الذين سبقوه في الزمن، فقد أراد الله لرب العالمين هداية لآياته في سورة البقرة: ١٣٤: (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون).

وهنا تكمن قيمة الخطاب الإسلامي المعاصر التي تتجلى فيها قدرة الإسلام على أن يواجه مشكلات الإنسان المتنوعة بطريقة واقعية لا يغييبها التجريد. ويتجلى ذلك في آيات القرآن الكريم التي يخاطب فيها الله عز وجل عباده في عالم المحسوس، ومن خلال نعمه البارزة في ثنايا حياتهم لينفتحوا على الغيب من موقع الشهود وعلى الخالق من خلال مخلوقاته.

ويقول محمد حسين فضل الله ١٢/٨/٢٠٠٣ أن إيماننا بالغيب لا يعني ابتعادنا عن الواقع من حولنا، بل يؤكده ويقويه ويوحى إليه أنه لا يتحرك في فراغ، ولا يسقط في أجواء القلق والحيرة والفراغ عندما يواجه الصعوبات والضغط القاسية والمشكلات المعقدة لأنه يعيش الإحساس بلطف الله ورحمته ورعايته لحياته وإشرافه عليه، دون أن يتخلى عن إرادته واختياره ومسؤوليته العملية في بناء ذاته.

وفي كلمة الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله: «لا تخلُّقوا أولادكم بأخلاقكم فإنهم خلُّقوا لزمان غير زمانكم». وهذا يعني أن لكل زمان أوضاعه التي تشكل له أخلاقاً جديدة بكل ما تعنيه كلمة الأخلاق المتصلة بالسلوك الفكري والعلمي وبالمناهج الحركية على مستوى العلاقات العامة والخاصة وقضايا الإنتاج وحركة الوسائل والأهداف وكل الأمور المتحركة في ساحة اهتمامات الإنسان الذي يبحث عن الجديد في الواقع وفي المعرفة.

٩- حالة الإغتراب:

يعني الإغتراب إقصاء أو إبعاد الأفراد عن ذاتهم وعن الآخرين العمر: ٢٠٠٠: ٩. وهو يعبر عن حالة الانعزال الذي يقع عندما يشعر الناس بأنهم مفصولون عن معايير المجتمع وقيمه السكري ٢٠٠٠: ٣٠ والتي تتجلى بانعدام القوة، عندما يشعر الفرد بأنه ليس لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية، فيظهر عجزه من الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي أن يفعله أو إدراك ما يجب أن يوجه سلوكه.

ويوصل الإغتراب صاحبه إلى فقد المعايير، فيلجأ إلى استخدام أساليب غير مشروعة وغير موافق عليها اجتماعياً لتحقيق أهدافه. أو ينفصل عن تيار الثقافة السائدة ويتبنى مبادئ أو مفاهيم مخالفة للمجتمع، مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة. حتى أن بعض التعريفات لمفهوم الإغتراب اعتبرته ضياعاً للفرد وغربته عن ذاته وعن المجتمع مصلوح: ١٩٩٩ (٤٧). أو هو فقدانه لمعرفة ذاته وأدراك دوره في المجتمع.

وتكاد تتفق الآراء حول أن الشباب العربي يحس بالإغتراب ويعبر عنه في مختلف طروحاته النظرية وممارساته الحياتية، بعد أن أصبح يعاني من التهميش داخل مجتمعه، رغم أنه يمثل حوالي ٥٠٪ من نسبة عدد السكان في المجتمع العربي، وأكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة في هذا المجتمع. وذلك نتيجة إلى أنه لم تتوفر أمام الشباب وسائل للتعبير عن ذاته وطموحاته. وقد أظهرت الاستطلاعات أن الشباب العربي المعاصر

تنقصه روح المبادرة وتشكل الطموح، وهو قد بدأ يتوجه نحو الانحراف والتطرف، إذ لم يجد القدوة التي يمكن أن يحتذي بها، ليعبر عن طموحاته ويسعى لبناء مستقبله.

وينشغل الشباب العربي المعاصر في ظل مجتمع المعرفة بالهوة الحضارية التي تفصل بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي، رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العرب وتفوق بما يمتلكه الغرب. ولكن إمكانية استثمارها والاستفادة منها جعلت من الحضارة الغربية متفوقة على الحضارة العربية وتجاوزها بأشواط بعيدة، والتي عززها ذلك التفوق التكنولوجي الذي جعل الغرب هو المنتج، وجعل العرب هم المستهلكون لما ينتجه غيرهم.

لقد أثر هذا الواقع على طموحات الشباب العربي وبما أدى إلى محاولات الكثيرين من الشباب الهروب من هذا الواقع الذي يشعرون بالضعف العربي العام ووهن القدرات العربية، وذلك إما بالانحراف أو الانكفاء على الذات، في ظل شعور بالتخوف من ازدياد حجم الهوة ودوام حالة الضعف وفقاً لنظرة الريبة والشك التي ينظر فيها الشباب إلى هذا الواقع. والتي تخلف لديهم اليأس من الإصلاح والشعور بخيبة الأمل من الجهود الإنمائية.

وتشيع اللامبالاة في صفوف الشباب تبعاً لظروف سياسية واقتصادية من أبرزها ضعف المشاركة السياسية والفعلية في اتخاذ القرارات، والبطالة والانتظار الطويل للحصول على وظيفة أو عمل. وضعف الروابط الأسرية نظراً لغياب أحد الأبوين أو كليهما عن البيت لساعات طويلة في أعمال أصلية أو إضافية من أجل زيادة دخل الأسرة ليستتبع ما سبق ضعف الثقة بقدرة الشباب على تحمل المسؤولية الكاملة.

إن هذا الواقع يستدعي العمل على تأمين مشاركة فاعلة من قبل الشباب، وإقحامهم في عمليات صنع القرارات المجتمعية، وإعادة النظر في أوضاع الشباب واحتياجاتهم، وإفساح المجال للشباب لترتيب الأولويات لهذه الاحتياجات بما يصح من هذه الأوضاع.

إن الشباب في طبيعته يسعى إلى خلق الأجواء المناسبة لإظهار الإبداع وتنمية القدرات وتفجير الطاقات الكامنة لديه، وبيحث عن يساعده من جيل الكبار من الآباء والموجهين والمفكرين والقادة، الذين يتطلب الشباب منهم أن يفهموا طبيعة الشباب وظروفه في العصر الحديث، وأن يعمل هؤلاء نتيجة تفهمهم لهذه الطبيعة والظروف على توفير الوسائل والأدوات المناسبة لرعاية الشباب والعمل معهم بما يتناسب مع معطيات العصر.

لقد أثرت تباينات الخطاب الإعلامي تجاه الشباب إلى تباين حاد في أفكار الشباب وآرائهم واتجاهاتهم ونظرتهم إلى مجمل الأمور المحلية والقومية والعالمية، مما أظهر بقوة الحاجة إلى توسيع النقاش وتعميقه بجو من الصراحة والشفافية والوضوح، حتى يتوصل المجتمع مع الشباب إلى الأهداف الواجبة التحقيق من أجل بناء قوة مجتمعية قادرة على مواجهة التحديات والإعداد للمستقبل وتحقيق تنمية وطنية متوازنة.

لقد زادت قنوات البث الفضائي المتعددة المصادر والمتنوعة الاتجاهات من فداحة التيه والحيرة لدى الشباب العربي، وهو يضطرب في معاشيته لنواميس القرية العالمية والتي سمحت أكثر مما سمحت لتيارات الفكر الغربي وأنماط التفكير المتمخضة عنه، أثرت على ثقافة الشباب ونظرتهم إلى روابطه الوطنية والقومية والتزامه الديني.

ولا شك أن هذا الوضع الثقافي الراهن يستدعي قيام جهد ثقافي إعلامي عربي يعمل على حماية الهوية الثقافية للشباب العربي، يستمد من الثقافة والتراث والقيم الأصيلة مكوناته وأصل خطابه ومؤشراته التي يواجه بها الشباب. بما يقوي من نقاط ارتكازهم ويصلب من قاعدة انطلاقاتهم في مواجهة التيارات الوافدة وفي الاندماج مع الفكر الإنساني العالمي من غير انجراف أو انصهار لصالح الثقافات الأخرى.

ويتعرض الشباب للهجرة على نمطين : الأول أن يهاجر الشاب بمفرده وينفصل فيها عن أسرته، والثاني أن يهاجر الشاب مع أسرته كأحد أفراد هذه الأسرة. وفي حال هجرة الشاب بمفرده يكون متحرراً من الرقابة وفاقداً للتوجيه أو الرعاية، وهي حالة تعني للكثيرين من الشباب المهاجرين أنها حالة انفلات من سلطة الأسرة والتحرر من الالتزامات الدينية والثقافية التي كانت تقيدته أو كان يراعيها أثناء وجوده في موطنه الأصلي، وحينها يزداد الأمر تعقيداً إذا كان الشاب ذا خلفية دينية وثقافية هشة، والذي يقبل حينذاك على الانصهار في المجتمع الآخر الذي هاجر إليه عامداً لعدم وضع الاعتبارات الاجتماعية والدينية والثقافية الأصلية في حياته وتصرفاته وتعامله مع الآخرين. \balagh-٥-٢٠٠٤.

ولا يعني المراقبون الأسرة من المسؤولية تجاه مثل هذه الحالات التي يعيش فيها الشباب المهاجر حالة من حالات الانحراف الاجتماعي والسلوك غير القويم، إذ أن الأسرة إذا ما كانت حكيمة في تعاملها مع أبنائها فانه تقلص أو تخفض أن لم تكن تحد من عوامل الذوبان في المجتمعات التي انتقلوا إليها إذا ما قامت علاقات الأسرة مع أبنائها على أساس الانسجام والتفاهم والحوار.

ليست هذه دعوة إلى انعزال الشباب المهاجر عن محيطه الجديد. وعدم الأخذ من إيجابيات الثقافة الجديدة التي يعيش في أجوائها بما فيها من سلوكيات وقناعات وعادات وقيم، يمكن أن يقتدي بها ويتبعها إذا ما حكم عقله وأعمل فكره، على خلفيته التربوية وتكوينه الأسري، فالمطلوب فعلاً هو تحقيق «الاندماج الذكي» وتجنب «الانصهار السلبي».

١٠-التحديث:

تناولت الخطة المصرية للتنمية الشبابية في مواجهة تحديات التحديث، و التي نتعرض إليها كنموذج، محاور عدة تتصل بالتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية. ففي التنمية الاقتصادية، ونظراً للتوسع في برامج الخصخصة، ولتجنب حدوث هزات شديدة في سوق العمل تزيد من البطالة في صفوف الشباب، سعت الخطة إلى العمل على تلبية احتياجات أسواق العمل الخارجية وفتح أسواق عمل جديدة للشباب خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة، والوصول إلى المعدلات العالمية في تعليم الشباب سواء من حيث نوعية المخرجات أو كمها. وتبني برنامج متكامل للتدريب من خلال مشروعات تزيد من الوعي المجتمعي والعمل الجماعي والمواطنة، وتأهيل الشباب الخريجين وتدريبهم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما يمكن الشباب المتخصص من دخول المنافسة العالمية ومن دعم الصناعة الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات، يصاحب ذلك التوسع في مشروع نوادي التكنولوجيا لزيادة وعي الشباب في هذا المجال.

أما في التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية فبعمد هذا النموذج إلى الاهتمام بها من خلال تغيير النظم التقليدية والتركيز على معالجة المشكلات بأساليب مواءمة للفكر العالمي الحديث، والمشاركة في الحوادث الوطنية ذات الآراء المتعددة، وإنشاء المؤسسات والجمعيات والاتحادات ومراكز الشباب والأندية

لخدمة هذا المسعى، ولإعداد القيادات الشبابية وتدريبها على العمل السياسي في إطار أهمية المشاركة الشعبية في قضايا التنمية والتحديث والعمل الوطني.

أما في التربية الدينية فقد استندت الخطة إلى بناء الشخصية القوية وحفظها من الانحراف، والوعي بأهمية الدين للإنسان وحمايته من الشقاء، وأهمية اللغة العربية في الهوية الثقافية، وأدراك قيمة المساواة والعدل بين الناس في مختلف المجالات. وكذلك التسامح والتعاون، والبعد عن التعصب والكراهية والانغلاق الثقافي، وتأكيد أهمية التفاعل الثقافي داخل المجتمع والالتقاء مع الثقافات الأخرى.

وتتناول تلك التربية الدينية والوطنية أيضاً بيان كيفية التعامل مع الأفكار والمبادئ التي تطرحها العولمة عبر تقنيات المعلومات المختلفة، والوعي بأن الحرية الثقافية هي حرية جماعية، وهذا يستوجب التمسك بالأساليب العلمية المنهجية في التفكير والتحليل ومحاسبة النفس والوعي بأن أساس التقدم هو العمل المنتج والعلم النافع، وتقوم الخطة على عدة محاور أساسية فعلى المحور السياسي ترسم الخطة مشاركة الشباب في الحياة السياسية وإعداد الشباب القادر على إقامة التوازن بين مصالح القومية والمؤثرات الدولية مع إدراك أبعاد حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية، وتوفير فرص تدريب الشباب على مهارات العمل العام والتنمية والوطني والسياسي. وهذا ما يتوافق مع أجواء مجتمع المعرفة.

١١- ثقافة الغرب:

يقع الشباب العربي في هذا العصر بين موقفين، الموقف الذي يطالب الشباب مقاومة التأثير الغربي على قيم مجتمعه وثقافته، وبالتالي على أنماط سلوكه واتجاهاته وطموحاته الفردية والجمعية. والموقف الذي يلح على الشباب أن يلحق بركب الحضارة والثقافة الغربيتين باعتبارهما تمثلان الحضارة والثقافة العالميتين اللتين تواكبان العصر وتتجاوزان حضارات الشعوب وثقافاتهما، التي لم تعد تصلح في كثير من أجزائها وجوانبها مع مستلزمات العصر.

وقد أخذ هذا الحال يشتد تازماً عندما بدأت النخب المرتبطة بالغرب اقتصادياً وثقافياً تحاول نشر قيم الحضارة الغربية وتوطينها في المجتمع العربي، وإحلالها محل العديد من نواحي الحضارة العربية وثقافتها. وبالمقابل تبرز الدعوة إلى مجابهة مثل هذه المحاولات والتأكيد على تقوية روح التمسك بالثقافة العربية وتنمية الاعتزاز بالانتماء إليها، وتحكيم العقل والوعي باختيار العناصر المناسبة من معطيات الحضارة الغربية ومنتجاتها لتسخيرها في تسهيل أمور الحياة اليومية وفي الاستفادة منها في تطوير جوانب حضارتنا العربية من غير أن يكون الجيل الجديد تحت تأثير التخلي عن ثقافته الأصلية والانسياق نحو تيارات الثقافة الوافدة والمواجهة لثقافته.

تعود أهمية طرح موضوع التغريب والغربة عند الشباب العربي لأن الشباب يمثل الطبيعة الإنسانية التي تتحرك من أجل أن تكون قاعدة الريادة والقيادة والإنتاج في المستقبل، مستفيدة من تجربة الماضي وضعف إمكانيات الجيل السابق.

إننا والحال كذلك نجد أن من الخطأ افتراض إمكانية إخضاع الشباب للقوالب الجاهزة المصنوعة من قبل الجيل الذي يعاصره أو كان قد سبقه، وأن نطالبه بالانغلاق عن الجديد في الحياة وأن لا يواكب التطور في

الواقع، وأن لا يتحرك مع متغيرات العصر في مجتمع المعرفة. إذ أن هناك أوضاعاً جديدة قد فرضت نفسها على الواقع الإنساني وهناك مشكلات معقدة تشكل تحديات ينبغي مواجهتها عند سعي الشباب لتحقيق تطلعاته الفردية والمجتمعية، وعندما يحاول تجنب الخوض بالمتهاتات الفكرية والسياسية والاقتصادية حتى لا يفرق في ظلالها. كما أنه ليس بالضرورة أن يكون فهم الشباب لأساليب الحياة ووسائلها وعلاقاتها على النحو الذي فهمه الآباء والأجداد ولا أن تكون مطالبهم واحتياجاتهم هي ذاتها التي كانت لدى هؤلاء الآباء والأجداد فالتطور قد يخلق مطالب جديدة واحتياجات أخرى، بما يتطلب تحركاً جديداً بنمط جديد وأسلوب جديد.

١٢- عصر الإنترنت:

تحدث تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات تغييراً واضحاً في التكوين الاجتماعي والنفسي لدى الشباب الذي يتعامل مع الإنترنت. فإذا علمنا أن ٦٥٥ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم يستعملون الإنترنت، يرسلون يومياً ٣١ بليون رسالة بالبريد الإلكتروني، كما أنه يستعمل الهاتف المحمول حوالي بليون شخص في العالم في اليوم. وتتكاثر شبكات البيانات والمعلومات بنسبة ٣٠٠٪ في السنة، فانه لنا أن نتصور كيف سيكون الحال بعد ثلاثين عاماً من الآن، لا شك أن التغيرات ستكون كبيرة جداً لا بل مذهلة. وأنا سنجد جيلاً جديداً من الشباب يختلف عن شباب القرن العشرين. هذا الجيل الذي يمكن أن نطلق عليه اسم «الجيل الرقمي» الذي أخذ يقبل على استخدام تكنولوجيا المعلومات ويتوسع في استخداماتها والاستفادة منها.

إن مظاهر هذه الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات تتجلى اليوم على أيدي الجيل الجديد في الإنترنت والبريد الإلكتروني والدردشة والفيديو والموسيقى والمحادثة عبر الحاسوب، وكثير من الصغار يتواصلون مع أصدقاء التراسل حول العالم.

ويلاقي اختراع الإنترنت إقبالاً كبيراً من الشباب، ليس من قبيل الاستفادة منه في الأعمال أو الأبحاث كما استفاد منه العاملون بالأعمال والمال أو الباحثون والأكاديميون. وإنما كوسيلة من وسائل الاستمتاع وتمضية الوقت في الاطلاع أو التواصل أو التعارف على شباب آخرين في مختلف أنحاء العالم. وقد وجد الكثيرون من هذا الإقبال على الإنترنت فرصة للاستثمار، عن طريق فتح مقاهي الإنترنت التي تتيح للشباب ارتيادها كأماكن عامة يمضي فيها قسطاً من وقته اليومي بين تناول المشروبات وبين متابعة شاشة الكمبيوتر على شبكة الإنترنت.

وفي إحصائيات وردت في استطلاعات صحفية منشورة تبين أن ٨٠٪ من مرتادي مقاهي الإنترنت في الدول العربية تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وأن ٩٠٪ من مرتاديها في سن المراهقة أو أوائل الشباب أي تحت الـ ٢٠ سنة من العمر، وأن ٦٠٪ من المرتادين يقضون أوقاتهم في مواقع المحادثة، بينما ٢٠٪ من المرتادين يستخدمونها في المواقع الثقافية ١٢٪ منهم للمواقع التجارية والطبية والحاسوبية و٨٪ منهم للمواقع السياسية.

وتبين تلك الاستطلاعات أن الشباب يقبلون على مقاهي الإنترنت بسبب: إهمال الآباء وضعف الرقابة الأسرية للأبناء، الفراغ لدى كثير من الشباب، وعدم إمكانية الرقابة في خدمة الإنترنت، روح الفضول والنزعة إلى البحث عن الممنوع، وتحفظ العديد من الأسر على إدخال الإنترنت في البيوت مما دفع الشباب إلى البحث عن المتعة في هذه المقاهي. ولدى سؤال الشباب عن المضار التي لمسوا حدوثها من جراء ارتياد مقاهي

الانترنت، بين بعضهم من هذه المضار: ضياع الوقت، التعرف على صحبة السوء، الإصابة بالأمراض النفسية، التورط في الدعارة والمفاسد، التعرف على أساليب الإرهاب والتخريب، التعرض للدعوات الهدامة ضد الدين أو القومية، التجسس على الأسرار الخاصة، انهيار الحياة الزوجية. العالي yahoo.com@saim

وقد أخذ الشباب في العصر الحديث يستخدمون الاتصال الالكتروني عبر الكمبيوتر في التحدث فيما بينهم، يستغنون به عن المراسلات البريدية والاتصالات الهاتفية. وقد اختلفت الآراء لدى الشباب في دراسة ميدانية حول هذا النوع الجديد من الاتصال بين مؤيد ومعارض. فهذا النوع من الاتصال والذي يدعى (شات) يعتبره الفريق المؤيد وسيلة ناجحة للاتصال بالآخرين وتكوين صداقات جديدة في إطار عصري محترم، وأنهم باستخدامه يستطيعون تكوين صداقات خارج إطار مجتمعهم المحلي، وتبادل الأحاديث بالموضوعات العام. غير أن الفشل يحالف الحديث عن الحب حيث أن مثل هذا الحديث عادة ما يخرج عن إطاره الأخلاقي، وذلك شكل من أشكال الاستغلال لأمر حيوي في غير صورته الحقيقية.

لذلك فإن المعارضون للدردشة الالكترونية يعتبرونها أمراً غير مفيد، لا بل أنه يستخدم بصورة سيئة، وخاصة عندما يتحدث المتصلون عن الحب، وبصورة خاصة عندما يعطي البعض من المتصلين معلومات مزيفة، قد تسبب صدمة كبيرة عند الطرف الآخر عندما يكتشف الحقيقة. ويضيف أحد المبحوثين إلى ذلك أن الدردشة تكون مثمرة إذا ما سهلت عليه تكوين صداقات تساعد على اتساع الأفق وبناء أفكار جديدة. أما الحب فإن الدردشة تشكل أداة لتفريغ العاطفة لدى الشباب الذي يعيش ظروفاً صعبة، ويعاني من ارتفاع تكاليف الزواج، وحدث أن اتصل شاب عربي بفتاة أجنبية عبر الدردشة الالكترونية (شات) وبعد أن تبادل عبارات الحب والإعجاب لفترة طويلة ودعاها إلى الحضور إلى بلده العربي، إلا أنها ادعت أنها تواجهها عقبات في ذلك وأولها الحاجة إلى المال. فما كان من هذا الشاب العربي إلا أن تعهد إليها بإرسال المبلغ المطلوب بعد أن يتدبر أمره بالاستئلاف على راتبه، وما أن قام بتحويل المبلغ إلى صديقه حتى وصلته منها رسالة الكترونية تشكره على إرساله المال اللازم، وتقول له بأن لا ينتظرها وترجوه أن لا يلومها، فهي لم تجبره على أي شيء. وما لبث الشاب إلا أن تعرض للانهايار العصبي نتيجة للصدمة.

وفي الدراسة الميدانية ذاتها نبه أحد المعنيين إلى أن الحديث مع طرف أجنبي قد يجعل الشاب يدلي بمعلومات عن بلده دون أن يدري. كما أن هذا النوع من الاتصال قد حرم الشباب من بعض العادات المفيدة كالمطالعة والرياضة بما فيها من فائدة للنمو العقلي والجسمي. وقد حذر بعض المعنيين من الدخول إلى المواقع المشبوهة التي لا هم لها إلا التسلية غير الهادفة وغير المفيدة.

وقد أكد بعض علماء الاجتماع ذلك، فتعتبر د. سامية الساعاتي مثل هذا الحوار الالكتروني نوعاً من الإدمان ويوقع الشباب في منحدرات خطيرة، يكونوا هم الضحايا أولاً وأخيراً. وهي تدعو إزاء ذلك إلى قيام الأسرة بمراقبة استخدام الأبناء للاتصالات الالكترونية بشكل يقيهم من أي غزو فكري ضار.

أما د. هناء المرصفي فتعتبر أن للشات وجهان أحدهما إيجابي يتمثل بسهولة الوصول إلى الآخرين والتحدث إليهم، بالإضافة إلى تبادل الأفكار والاطلاع على ثقافة الغرب. وثانيهما سلبي يتمثل بالمعلومات الخاطئة التي يدلي بها البعض، ويرسم الطرف الآخر خلالها صورة مغايرة عن الواقع. فضلاً عن أن هذه ليست الطريقة المفيدة لاختيار الزوج المناسب الأمر الذي يتطلب معرفة وتعاملاً وصراحة. - http://w.alluayatalmsria

2003.masrawy.com

رابعاً: تنمية الشباب في مجتمع المعرفة

مع ازدياد الوعي بالحاجة إلى تطوير السياسات الخاصة بتنمية الشباب في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، أخذ العديد من تلك المؤسسات في رسم الأطر اللازمة لتحقيق هذه التنمية للشباب، ففي الأردن مثلاً أصدرت مؤسسة إنقاذ الطفل (٢٠٠٣) مرشداً للعمل مع الشباب المرشد: ١١:٢٠٠٣، أبرز البرامج المفيدة في هذا المجال والتي تأتي من المجتمع وتهدف إلى تغيير كثير من المعتقدات والمفاهيم بحيث ينظر إلى الشباب بأنهم مواطنو الغد وصانعو المستقبل، وتبنى رؤى جديدة في العملية التعليمية تضع بالاعتبار الظروف الاجتماعية للشباب، وكذلك في الإعلام ليزيد من مشاركة الشباب في حركة المجتمع، بدون أي تمييز.

ويقتضي الأمر أن يقوم منهج العمل مع الشباب على مبدأ التعليم والتساؤل والبحث عن المعلومات الملائمة لحياة الشباب وتمكنهم من إدراك حقوقهم وواجباتهم وثقافتهم مجتمعهم.

وقد قسم الدليل الشباب إلى أربع أنواع فهم: الناشطون، المتأملون، الناظرون، العلميون. وهذا التنوع يتطلب تعريض الشباب لخبرات ولادوار تكسبهم مواقف ومهارات عملية ومعلومات من خلال التعلم بالمشاركة، وكذلك التعلم من الأخطاء بعد الاعتراف بالخطأ. وتنهي هذه الطريقة للتعلم عن النصح وفرض الحلول والإكثار من الأوامر والإكثار من النقد.

ولذلك فإن المنشطون للشباب من المفترض أن يمتازوا بمهارات تساعد على تحقيق ما نصبوا إليه، مثل مهارات في تحفيز الشباب وفي دعم العمل الجماعي وفي الاتصالات وفي توجيه وتوليد الأسئلة وفي العرض والتقديم والتوثيق والتقييم. ويقترح الدليل اعتماد التعلم التفاعلي، الذي يتفاعل فيه مواقف أي شاب واتجاهاته وقيمه ومعلوماته مع مواقف ومعلومات واتجاهات باقي الشباب، ويمكن تطبيق عدة أساليب للتعليم التفاعلي منها: لعب الأدوار، الخريطة الفكرية، الدراما، دراسة الحالة، الألعاب والإلغاز والمباريات.

كان الدليل المرشد للعمل مع الشباب بلورة للأفكار التي طرحت في ملتقى الشباب الإقليمي ٢ والذي قام على محاور تربط الشباب بالمجتمع، من خلال الصحة، التعليم، الإعلام، واقتُرحت في هذه المحاور عدداً من الإجراءات، و التي تحوم في مجملها على الاغناء المعرفي، مثل :

- رفع مستوى وعي الوالدين بأهمية التواصل مع صغار السن.
- بحث هموم الشباب فيما يتعلق بالمنهج التعليمية واستقرار الحلول.
- تحسين مستوى الوعي الثقافي لدى الشباب.
- تهيئة سياسات التمويل لبرامج الشباب في وسائل الاتصال.
- تشجيع الحوار بين الأجيال.
- رفع مستويات وعي الشباب بحقوق البنات.
- زيادة تفهم الشباب لحقوقهم داخل سوق العمل.
- تفعيل دور الاتحادات العمالية ووزارات العمل في مراقبة القطاع الخاص

وستعرض إلى تنمية الشباب في مجتمع المعرفة وفي ضوء ما سبق من خلال الجوانب الخمسة التالية

١ - استثمار قطاع الشباب في مجتمع المعرفة :

عرّف الاستثمار بأنه تكوين رأس مال ثابت جديد بغية تعزيز الطاقة الإنتاجية، فالتّمييز هو زيادة صافية في رأس المال الحقيقي في المجتمع. بعلبكي، ١٩٩٥: ٧٧. أو هو التوظيف المنتج لرأس المال، وبعبارة أخرى توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات. (اقتصادية) - بدوي، محمود: ١٩٩٤: ٢٠٠١ كما يعتبر الاستثمار مصروفات لا تعود بمردود كامل إلا بعد مرور وقت لا يستهان به على تاريخ إنفاقها. غطاس : ١٩٨٣: ١٥

وقد استمدت الأدبيات الاجتماعية هذا المصطلح من الأدبيات الاقتصادية واستخدمته في استثمار الموارد البشرية على غرار استثمار الدول والمجتمعات لمواردها الاقتصادية، وأظهرت أدبيات التنمية اعتبار الموارد المادية والموارد البشرية وجهان لعملة واحدة هي المجتمع الذي ينمو ويتقدم بشكل متكامل وفي نفس الوقت. على الرغم من أن هناك من يعطي الشأن الأكبر للموارد البشرية باعتبارها هي التي تكشف عن الموارد المادية وتنميها وتضعها بين يدي المجتمع للاستفادة منها وتوظيفها لتحقيق رفاه أفضل للسكان. والأمر ليس بحاجة لأمثلة تثبته عندما نعي أن المخطط للتنمية الاقتصادية هو الإنسان والمنقب والكاشف والمستنبط للموارد الطبيعية هو الإنسان.

ولذلك أصبح من الضرورة أن تكون الموارد البشرية معدة ومستعدة لاستثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية ولوضعها في خدمة المجتمع، وهو يعدّ الخطط ويضع البرامج التي يوفر فيها خدمات أفضل لأعضائه ويسعى لتوفير مستقبل أفضل لأجياله

وعلى هذا الأساس اهتمت المجتمعات بالقطاعات والمؤسسات والأجهزة التي تنمي مواردها البشرية مثل الأسرة والتعليم والصحة والثقافة والترويج والإعلام والتوجيه ووضعت أمامها المناهج والأدوات والأساليب التي تتمكن من خلالها تحقيق هدفها البعيد في التنمية البشرية و الذي تشكل المعرفة محورا رئيسيا لها، فالمجتمعات تهتم بالكيان الأسري ليكون متماسكاً ومبنياً على أسس سليمة ، فضلاً عن أن توفر لأبنائها سلامة بدنية واستقراراً نفسياً ودفناً اجتماعياً، يساعدهم على الخروج إلى الحياة في مختلف أرجاء المجتمع

كما تهتم المجتمعات بالتعليم ليوصل مع أبنائه عملية التربية والمعرفة والقدرة على الربط بين العلم والواقع، ويراعى في هؤلاء الأبناء قدراتهم واستعداداتهم ومواهبهم وميولهم، لتسخر في صنع مستقبلهم الذاتي ليكون هذا المستقبل الذاتي معواناً لهم للمساهمة في صنع مستقبل المجتمع ذاته في مختلف الحقول العلمية والمهنية المتخصصة كالطب والهندسة والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات العامة والخدمة الاجتماعية والأدب والاتصالات والمعلومات، ووضع التقنيات المناسبة لاستخدامها في خدمة الإنسان بما يسهل عليه حياته ويزيد من رفاهه.

وعلى هذا الغرار يهتم المجتمع بالصحة وخدماتها وإمكانياتها، وبوسائل الثقافة والإعلام وأدواتها وفعاليتها، وكذلك الترويج والترفيه، وكل ما من شأنه أن يتمتع الإنسان بإمكانيات أفضل للتكيف وللتقدم في السلم الحضاري، وفي تحقيق المكاسب المشروعة مادياً ومعنوياً، يحقق فيها الرضا عن نفسه وعن مجتمعه، ويساهم من خلالها في تقدم المجتمع الذي ينتمي إليه.

ويتحلى الشباب بطبيعته بخصائص تشجع على التعامل معه وتطمئن إلى نجاح الاستثمار فيه، فهو أكثر رغبة في التطور والتغير والتجديد، والذي يتفق مع طبيعة مرحلة الشباب وطبيعتها لمرحلة من مراحل

النمو عند الإنسان، فهي المرحلة التي تقاوم الإنسان فيها ما يصادفه من أساليب قديمة ويرفض ما يعيشه من أفكار تقليدية. وأبرز الأمثلة على ذلك ما أحدثته التقنيات الحديثة من تعديلات على النظم والوظائف الاجتماعية، وحتى على توزيع الأعمال والتخصصات والاستفادة من الوقت، وكيف صار الشباب هم الرواد والمبادرين والمبشرين للأخذ بالأساليب الحديث، ولتقبل الأفكار الجديدة التي جاءت بها تلك التقنيات، في رحاب مجتمع المعرفة

وإذا كانت القيادة فن تحريك الناس نحو الهدف، فإن المجتمع مطالب بإيجاد هذا الفن لدى الشباب وتنميته، ليساهموا في تحريك الناس في مجتمعهم، ولينظموا أنفسهم ليتحركوا هم أيضاً نحو الهدف، والذي يتمثل في تحقيق مستوى أفضل من المعيشة وجانب أوفر من السعادة لكل أعضاء المجتمع.

إن إيجاد فن القيادة لدى الشباب أو تنمية روح القيادة لديهم عملية ذات مرحلتين، الأولى مرحلة جعل الإنسان العادي إنساناً فعالاً في الحياة العامة ومؤثراً في المجتمع والثانية مرحلة تشكيل جيل قيادي في المجتمع لديه رؤية واضحة للأهداف بعيدة المدى التي يسعى إليها المجتمع. إن ذلك يتطلب محاورة الأبناء في البيت والشباب في الجامعات والمدارس الثانوية والأندية ومن خلال أجهزة التوعية والإعلام والثقافة، بهدف خلق القنوات وترسيخ القيم في نفوسهم لترجمتها فيما بعد إلى سلوك. وكذلك إدراك اهتماماتهم، وربطها بمستقبل الشباب ومستقبل المجتمع بجهود الشباب أنفسهم، و يمتد هذا إلى مهارات الشباب من أجل تنميتها وإضافة مهارات أخرى إلى جانبها بما يتوافق مع متطلبات الحياة ويتواءم مع روح العصر في ظل مجتمع المعرفة.

إن ثمة محاور يجب أن تقوم عليها عملية تنمية القيادة لدى الشباب وأعداد القادة من بينهم، تتمثل في: تعلم إدارة الذات وإدارة الوقت وإتقان فن الريادة والإقناع، بالإضافة إلى توسيع قاعدتهم المعرفية حول بناء العلاقات والتصرف في المواقف المختلفة والمشاركة في التخطيط والمتابعة والتقييم. في جو ديمقراطي يوفر المناسبة للمشاركة في اتخاذ القرارات، و القيام بالمسؤوليات وتحقيق الانجازات للشباب. حيث لا يجوز أن تفرض عليهم الآراء ولا أن تقدم إليهم الحلول، قبل أن يجهدوا أنفسهم ويتمتعوا بحريتهم في بلورة الآراء والأفكار، وفي وضع الحلول لمختلف القضايا والمشكلات التي يعيشونها أو يعني منها مجتمعهم، و التي نوفرها لهم إمكانيات مجتمع المعرفة.

٢- مداخل العمل مع الشباب :

تتعدد المداخل للعمل مع الشباب نظراً لاختلاف المنظور الذي ننظر فيه إلى الشباب وإلى المنهجية واجبة الإلتزام لضمان خلق جيل واع من الشباب يشعر بالمسؤولية ويتحمل الأعباء ويتكيف مع ظروف مجتمعه ويشترك في جهود تنمية المجتمع وتطويره في إطار المجتمع العالمي للمعرفة.

إن يركز المدخل النفسي على أن الرعاية النفسية للشباب إلى جانب الرعاية الجسمية الصحية تقود إلى التوازن في شخصية الشباب الذي يضمن له الانتقال إلى جيل الكبار المنتج، بينما يركز المدخل الرياضي على أن العقل السليم في الجسم السليم، ولن يكون الجسم سليماً إلا من خلال التربية الرياضية التي تعد أجسام الشباب بصورة صحية وسليمة بالإضافة إلى أنها تبث الثقة في نفوسهم بما يخولهم للتفاعل الاجتماعي الإيجابي.

أما المدخل الذهني فإنه يركز على استنارة الشباب وقدرته على التفكير الإيجابي وتكوين المواقف والآراء نحو مختلف القضايا الحياتية من خلال التعليم الديمقراطي الحر الذي يستثير عقل الشباب ويعزز مداركه. بينما يعطي المدخل السياسي الأهمية الأكبر للتربية القيادية، فتمكن بالتالي من تحمل الأعباء ومواجهة المصاعب، والسعي لتحقيق الأهداف السامية والتطلعات المشروعة لدى الشباب.

وتقودنا التجربة إلى اقتراح المدخل المتكامل كأنجع المداخل للعمل مع الشباب في مجتمع المعرفة المعاصر، حيث ينظر إلى الشاب كشخصية متكاملة تتألف من أربعة أبعاد: الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية، ولن يتحقق هدفنا من العمل مع الشباب بدون مراعاة هذا التكوين المتكامل، كما أن الشباب لن يستطيع تحقيق أهدافه كما المجتمع الذي لن يستطيع الوصول إلى غاياته من خلال الشباب وبجهود الشباب، إلا إذا وضعت هذه الأبعاد نصب العين، سعيًا وراء جيل من الشباب، يتمتع بكامل الأهلية، ويتحلى بأجمل الصفات، ويحمل مختلف الخبرات، لينبري إلى حمل الأمانة تجاه مجتمعه.

إن المنظور الذي يمثله المدخل التكامل، يجمع بين أضوائه مختلف النظم الاجتماعية ومؤسسات المجتمع وتنظيماته، لتقوم بجهد واضح في العمل مع الشباب، على أساس ما تقدم، بدءاً من الأسرة والتعليم والصحة، وانتهاء بالتنظيمات السياسية والثقافية والترفيهية والنقابية، لتوفر أمام الشباب فرص النمو والتقدم والإقدام نحو المستقبل.

وثمة أربعة أركان يقوم عليها العمل مع الشباب وفي المؤسسات التي تعنى بالشباب، سواء تعليمياً أو توجيهياً أو سياسياً. هذه الأركان هي:

- ١- التواصل مع الشباب ليتمكنوا من القيام بدورهم في اتخاذ القرار في المؤسسة التي تقدم لهم الخدمة ويتعاملون معها على هذا الأساس.
- ٢- توسيع إمكانية عطاء الشباب ضمن برامج المؤسسة.
- ٣- تنمية قدرات الشباب من خلال المؤسسة.
- ٤- تقديم القدوة الصالحة للشباب وممارستهم للنقد والتقييم. ملتقى الشباب الإقليمي - عمان ٢٠٠١

ففي الركن الأول لابد أن يقوم نشاط المؤسسة على الحوار مع الشباب والإصغاء إلى اقتراحاتهم ووجهات نظرهم. ويحاول القادة المسؤولين فيها مناقشة الشباب باستمرار لبلورة الأفكار البناءة التي يمكن تطبيقها لصالح الشباب وفقاً لسياسة المؤسسة وإمكانياتها ودورها تجاه المجتمع. وعلى أن يكون الحوار ديمقراطياً عقلانياً تشاركياً ليس فيه إعلاء أو استعلاء أو استخفاف بقدرات الشباب وآفاق تفكيرهم. وأن يراعى الحوار والقرارات المتخذة في ضوءه روح الفريق والمنطق الجماعي للتفكير والإنتاج والعمل لمصلحة المجموع.

أما في الركن الثاني فإن المؤسسة التي تهتم بالشباب التي تسعى لنجاحها في مهمتها تسعى أولاً إلى توسيع إمكانية عطاء الشباب ضمن برامجها، بإفساح المجال أمامهم للمشاركة فكرياً وعطاء. يشاركون بالقيادة والتخطيط والتنفيذ والتقييم، ويتحملون المسؤولية جنباً إلى جنب مع المسؤولين في المؤسسة، ولا يفسح المجال فيها إلا لمن يتقدم بفكره وعمله وجهده ونشاطه، ولا يعتمد في الوصول إلى غاياته على الطرق الملتوية والوسائل الشخصية المنبوذة كالمحسوبية أو النفاق أو التملق أو التفسيق.

وأما في الركن الثالث فإن المؤسسة العاملة مع الشباب لابد وأن تعمل على إدماج الشباب في العمل بمختلف فعالياته، ولا يدفع المدراء والمسؤولون أنفسهم للقيام بأدوار متعددة بالنيابة عن الشباب بحجة أو بادعاء أن الشباب ما يزالون قليلو الخبرة ضعيفو القدرات. أن الاستمرار بهذا النهج يزيد من جهل الشباب وعجزهم بدل أن يتيح لهم فرصة الممارسة وتولي المسؤولية، بشكل تنمى فيه قدراتهم وخبراتهم، ويتحملون المسؤولية وتزداد ثقتهم بأنفسهم، ويحرزون مكانة أفضل في المؤسسة وفي المجتمع. يتوازى مع ذلك برنامج تدريبي خاص بالشباب يهيئهم للمشاركة والقيام بالأدوار، ويطلعهم على أساليب متطورة للعمل، مما يزيدهم حماساً واندفاعاً وإيجابية.

أما الركن الرابع الذي يقوم فيه العمل مع الشباب بالمؤسسات المعنية بالشباب فهو اعتبار القدوة التي يتأثر بها الشباب ويقتدي بها وينظر إليها أنها الشخصية المتميزة التي تستحق أن تحتذى وأن من الأجدي للشباب ومستقبله أن يقتدى بها. وعلى المسؤولين في المؤسسة أن لا يكونوا قدوة شر وضرر ولكن قدوة خير وفائدة، ينقلون قيمهم وخبراتهم وتجاربهم وآمالهم وتطلعاتهم إلى الشباب الذين يتعاملون بكل صدق وأمانه وإخلاص ووضوح كما أنهم يحرصون من خلال التعامل مع الشباب على التسامح وتصحيح الأخطاء وقبول الانتقاد ويزيلون كل جوانب الغموض.

وأما الركن الخامس وهو إتاحة الفرصة أمام الشباب لكي ينتقد مسيرة الشباب وينتقد بعض الأساليب الخاطئة في التعامل مع الشباب من قبل أطراف عديدة في المجتمع. وعلى الرغم من أن النقد صعب وغير محتمل من قبل المسؤولين وخاصة في المؤسسات الحكومية، إلا أنه يجب أن يفسح المجال له ويشجع عليه في المؤسسات الخاصة أو المهتمة بالشباب. وهذه ناحية تعليمية تدريبية تنمي لدى الشباب روح النقد الإيجابي البناء الذي يحمي المصلحة العامة ويتجنب التجريح والهجوم الشخصي ولا يعتمد على الأحكام المسبقة أو المواقف المتسارعة أو الرغبة الخاصة لدى البعض من أن يتحدث بأسلوب انتقادي سعيًا للشهرة أو تسليط الأضواء عليه. كما أن الكبار من جانبهم أو المسؤولين وصناع القرار يفترض فيهم تقبل نقد الشباب لإجراءاتهم أو قراراتهم والاستماع إلى الانتقادات بإصغاء جيد وبرحابة صدر، وبث الاطمئنان في نفوس الشباب بأن ملاحظاتهم وتعليقاتهم سوف تؤخذ بالاعتبار وسوف يستفاد منها في تصويب المسيرة وتقييم الانجاز.

إن قيادات المؤسسات في نهاية الأمر عليها أن تدرك أن القيادة تكليف وليس تشريفًا، وأن الشباب لابد وأن يأتوا في يوم من الأيام ليحلوا محل قيادات اليوم، والقيادة الواعية التي تحرص على الاستمرارية الناجحة والمنتجة للمؤسسة، تجعل من ممارساتها دروساً وتمارين للشباب، تكسبهم المهارة وتهيئ لهم الظروف لتولي المسؤولية في المستقبل.

٣- استثمار وقت الفراغ :

إن التربية في نظر «جون ديوي» مساعدة الفرد على النمو المتكامل وتفتح طاقاته والتكيف المستمر مع بيئته وإعداده للحياة المعاصرة المستقلة من خلال إعادة بناء الخبرة الاجتماعية وتطوير المجتمع. ويوضح «بول دايز» أنه من العدل أن يقابل الإنسان احتياجاته الروحية والوجدانية والفكرية مثلما يقابل احتياجاته البيولوجية. فلا يكون استثمار وقت الفراغ ذا قيمة إلا إذا حقق للفرد الحد الأدنى من الاستخدام الحقيقي لعق الإنسان ونفسه وبدنه. ١١٧٠١ id=3?article.php3/falasteen.com

وتشير الدراسات أن قسماً كبيراً من الشباب في المجتمع العربي بمختلف أفكاره يعاني من الشعور بالفراغ. أي أن لديهم وقتاً طويلاً لا يستطيعون ملأه بشكل مفيد وينتابهم فيه الضجر والملل، ويختارون في إيجاد الطريقة المناسبة لاستثماره. تشكل هذه الحالة مشكلة منتشرة عند الشباب العربي، تزداد اتساعاً خلال العطل الطويلة وحتى القصيرة، لا سيما عندما يفتقر الكثير من الشباب إلى الهوايات التي يمكن أن تمارس خلال هذه العطل أو إلى الميول الرياضية والفنية والثقافية التي يمكن أن تشبع في هذه العطل.

وقد أظهرت إحدى الدراسات أن ٦٠٪ من أفراد العينة يمتلكون وقت فراغ يزيد عن ٥ ساعات يومياً تصل إلى ٩ ساعات أيام عطلة نهاية الأسبوع. وأن أبرز ما يمارسه الشباب في تلك الأوقات هو: قراءة المجلات والصحف السطحية الخفيفة، ملاحقة القنوات الفضائية وبرامج التسلية والطرب فيها بالذات، إجراء المكالمات الهاتفية المطولة، التسرع في الشوارع والأسواق، الجلوس في المطاعم ولمقاهي، الدوران بالسيارات بدون هدف. <http://iraqyouthbond.com/pages/alan/> no ٢٠

ويولد الفراغ شعور بالإحباط عند الشباب، إذ يجد الشاب نفسه قادراً على اتخاذ أمور كثيرة، لكنه لا يجد الفرصة المناسبة للاستفادة من هذه القدرة في عمل منتج يعود عليه وعلى مجتمعه بصورة إيجابية لهذا فإن الشباب يحاول تفريغ ذلك الشعور بالإحباط عن طريق اللهو والعبث وبالنتيجة يهدر الوقت دون أن يستفيد منه.

تأتي هذه الحالة عندما لا يدرك الشباب أهمية ذلك الوقت الذي يلي أوقات الدراسة أو العمل في اليوم الواحد ويدعوه بوقت الفراغ، والذي يمكن أن يتحول إلى فرصة لاستعادة الحيوية والنشاط عند الإنسان، وهو كذلك فرصة لتطوير الإبداع عند الشاب بمزاولة الهوايات المفيدة في الرسم والتصوير ونظم الشعر وكتابة القصة مثلاً.

إن حالة القلق والإحباط التي يعيشها الشباب الذي يجد أبواب العمل مغلقة أمامه وفرص التعليم الأعلى صعبة التحقيق لأسباب مادية أو معنوية، تولد شعوراً بالكآبة والملل، وهي التي تؤدي بالتالي إلى توتر علاقة الشاب مع أهله ومحيطه، ووقوفه موقفاً يخلق هذا الظرف دافعاً للشباب إلى مصاحبة رفاق السوء الذين يقودونه إلى الانحراف.

هذا على الصعيد الاجتماعي أما على الصعيد الاقتصادي فإن البطالة وعدم قدرة الشاب على تأمين دخله الذي يحقق له الاعتماد على نفسه في توفير متطلباته الضرورية، يخلق حالة متأزمة إضافية لدى الشباب العاطلين عن العمل.

يقع على الأسرة والمؤسسات التعليمية والتثقيفية والتوجيهية والترفيهية والإعلامية مسؤولية كبيرة في عدم تحول وقت الفراغ (أو الوقت الحر بمعنى أصح) إلى أزمة أو حالة نفسية سلبية لدى الشباب، عن طريق تهينة الأجواء وتوفير الفرص المناسبة لممارسة الهوايات وصقل المواهب وزيادة المعلومات و تنمية المعرفة في هذا الوقت وإعداد البرامج التي تحوله إلى فرصة لتجديد الطاقة الإنسانية.

إن جهود التوجيه التي تضطلع (أو يجب أن تضطلع بها) الأسرة والمدرسة والجامعة والإذاعة والتلفزة والصحافة والنادي، بالإضافة إلى جهود التوعية والترويح كفيلة بوضع حد لإحباط وقت الفراغ، وإذا كانت تلك الجهود جادة ومتكاملة توفر الإمكانية أمام الشباب لاستثمار هذا الوقت بفائدة وفعالية. ولا يخفى أن الجانب

الروحي جانب هام في الجهود التوجيهية المطلوبة، هذا الجانب الذي يخاطب القيم والأخلاق والإيمان، وهذه نقاط حساسة تشغل بال الشباب ويتعرض لها تفكيره باستمرار وتتطلب إيجاد إجابة عن مختلف التساؤلات حولها لدى الشباب. إن التنشئة المتوازنة والتربية المتكاملة و التي تقوم على المعرفة أساسا، و التي تبدأها الأسرة وتدعمها المدرسة والمسجد، ووسائل الثقافة والإعلام، كفيلة بتحقيق المناخ المناسب لسلوك سليم من قبل الشباب، يقبله الأهل ويرضى عنه المجتمع ويبشر بمستقبل آمن للشباب.

٤ - الشباب والتطوع والمبادرة :

في دراسة ميدانية قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية تبين أن الشباب العربي (١٥ - ٣٠ سنة) أقل الفئات اهتماماً بالعمل التطوعي، وفي محاولة لتحديد أسباب محدودية المشاركة في التطوع من قبل الشباب كان من أولاهما اهتمام الأسرة في حث الأبناء على استذكار دروسهم وتحصيلهم على معدلات عالية للنجاح في المدارس والجامعات، مقابل عدم اهتمام الأسرة العربية بتوجيه اهتمامات أبنائها الشباب إلى المجتمع المحلي وقيمة التطوع ومساعدة الآخرين. قنديل : الشبكة العربية. [Islamonline.net:arabic:ln.Depth:summer/٣/٠٦/٢٠٠٣/aAide.shtm](http://islamonline.net:arabic:ln.Depth:summer/٣/٠٦/٢٠٠٣/aAide.shtm) هذا إلى جانب خلو الأنشطة التعليمية من أي رفع وتطوير لقيمة التطوع ومساعدة المجتمع المحلي، وتضيف مديرة الشبكة إلى ذلك أيضاً العوامل الاقتصادية الضاغطة وتوجيه جل الاهتمام إلى البحث عن عمل وعن لقمة العيش.

ويعد باحث اجتماعي خلاف ذلك من العوامل المددودة لمشاركة الشباب في العمل التطوعي، فيذكر قلة التشجيع مما أدى إلى تدني الوعي بمفهوم التطوع وفوائد المشاركة فيه على الفرد والمجتمع. وتخوف مؤسسات العمل التطوعي من عدم التزام الشباب المتطوع بالأعمال التي تسند إليه، مما يشعر الشباب بعدم فاعليتهم في مثل هذه المؤسسات فينفرون منها ويأخذون منها موقفاً سلبياً، فهي لا تجيد التعبير عن نفسها وبرامجها بشكل يجعل الشباب يقبل عليها ، ولا تركز معظمها اهتمامها إلا في أساليب جمع التبرعات.

يستدعي هذا الأمر إلى اهتمام رئيسي بالشباب والتخطيط لبرامج تنشيطية تطوعية في المدارس والجامعات تقوم على الوعي و المعرفة، وافتتاح مراكز لتوجيه المتطوعين ، ولتتيح الفرصة للتدريب المتخصص أمام المتطوعين بالإضافة إلى اهتمام الأندية ومراكز الشباب بهذا الشأن.

وقد صدر الإعلان العالمي للتطوع واهتمت كثير من الدول بتوزيعه على طلاب المدارس والجامعات لتوجيههم إلى العمل التطوعي والانخراط فيه. كما خصصت دول أخرى جوائز تقدم لأفضل عمل تطوعي بين الشباب، ومن المقترحات المقدمة إلى الجهات ذات الاهتمام بالشباب الدعوة إلى وضع تشريعات تحمي وتؤكد مشاركة الشباب في العمل التطوعي، كتحديد نسبة مشاركة الشباب في مجالس إدارة الهيئات التطوعية والأهلية، ومنح نسب من الدرجات في الشهادات العامة للمتفوقين اجتماعياً كما يعامل المتفوقون رياضياً، ومنح تخفيض في أثمان تذاكر السفر للشباب البارزين في العمل التطوعي، وإتاحة الفرص لهؤلاء الشباب للمشاركة في العمل التطوعي للشباب على المستوى الدولي. عوض، المرجع السابق ١١

وتقول « ليلي عبد المجيد» عبد المجيد، المرجع السابق. ١٢ أن وسائل الإعلام الجماهيرية يقع عليها العبء الأكبر في دفع الشباب وتشجيعهم على العمل التطوعي بما تملكه من إمكانيات للتأثير والإقناع، كون العمل التطوعي يعمق حب الشباب لوطنهم ويكسبهم مهارات وخبرات في حياتهم العملية. ويمكن لهذه الوسائل

أن تلقي الضوء على المجالات التي يحتاج المجتمع لمتطوعين فيها. وأن تساعد على خلق كوادر تمثل صفاً ثانياً في الإدارة من الشباب.

لقد قامت «أزيّتا برار عوض» <http://www.ilo.org/public/arabic/region/wow2000/article6/issue40/1> بدراسة حول تعزيز استخدام الشباب من موقعها كمديرة للفريق الاستشاري متعدد التخصصات في الدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، تناولت فيه عدداً من برامج الدول الصناعية في العالم التي وضعت خصيصاً لتشغيل الشباب وتوسيع نطاق استخدامهم.

ونتيجة للدراسة خرجت الباحثة بأن هذه البرامج كالتالي:

- برامج تربط بين التعليم في المدرسة والعمل قبل أن يواجه الشباب الصعوبات في السوق.
- برامج تحاول زيادة مهارات الشباب الذين يواجهون صعوبات في سوق العمل.
- برامج ترفع أجور الشباب من خلال تعيين الحد الأدنى للأجور.
- برامج تستهدف إيجاد فرص العمل للشباب

وهناك المشروعات الإنتاجية الصغيرة للشباب التي ترجع أهميتها إلى أنها تفتح المجال أمام الشباب للابتكار والتجديد والتطوير في مجالات الإنتاج، وتبني طموحاتهم في مجالات الاستثمار، ويشعر صاحبها بالفخر حين يحرز مكانه مرموقة في المجتمع، وهي تدرب الشباب على الاعتماد المباشر على جهوده الذاتية، كما أنه يمكن تنفيذها بسهولة وتناسب مع البيئة المحلية وظروف وإمكانيات الشباب الذين يبادرون للقيام بها. وغالباً ما تكون مثل هذه المشروعات مجالاً للتدريب على المشروعات المتوسطة والكبيرة.

ويحتاج الشباب إلى الانخراط في مثل هذه المشروعات إلى التشجيع والحث على ذلك، وإقناعهم بعدم الانتظار حتى إيجاد وظيفة كتابية وخاصة وظيفة في المصالح الحكومية، وكذلك زيادة وعي الشباب بأهمية هذه المشروعات وعاندها على الشاب نفسه وعلى أسرته وعلى مجتمعه، كما يحتاج الشباب أيضاً إلى تعريفهم بالخطوات اللازمة والإجراءات المطلوبة لتأسيس مشروع من هذا النوع.

وتتطلب مثل هذه المشروعات مبادرة الجهات المختصة سواءً بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص لتنظيم ورش ودورات تدريبية متخصصة في مجالات الحرف والصناعات الصغيرة، وكذلك تنظيم ندوات ولقاءات للشرح والتعريف بالإضافة إلى الكتابات والنشرات التي تبسط الفكرة حول كل نوع من هذه الحرف والصناعات.

ويتطلع الشباب إلى الحصول على فرصة عمل أو فرصة استثمار، ولكن الشروط الموضوعية في عصر المعلومات غير متوفرة لدى معظم الشباب، مما أوجد فجوة كبيرة بين الشباب وفرص العمل داخل الشركات الاستثمارية أو الهيئات الاقتصادية.

لهذا وضعت جمعية جيل المستقبل في مصر من أهدافها تأهيل الشباب مهارياً وثقافياً بما يتناسب وآليات العصر الحديث واحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية كالإعلام الكامل باللغات الأجنبية وخاصة اللغة الانجليزية، ونظم المعلومات والاتصالات.

وقد نظمت وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية دورات لتدريب حوالي ٥ آلاف طالب بالجامعات المصرية على نظم الحاسبات الآلية، وتأسيس نوادى التكنولوجيا داخل الأندية ومراكز الشباب. ecom.com.eg/

وقد نظمت الجمعية البحرينية لتقنية المعلومات وبرعاية شركة مايكروسوفت معسكراً تقنياً لتعزيز القدرات التقنية والقيادية لدى الشباب. ركزت محاضرات ودروس المعسكر على حماية الملكية الفكرية للبرامج واستخدامات الانترنت وتطوير قدرات الشباب في استخدام برامج مايكروسوفت وورد وأكسل وباور بوينت ، بما يمكن الشباب من مواجهة تحديات المستقبل وفي مجال تقنية المعلومات بالذات. /microsoft.com/middleeast/2002/02/mar/t.yuotha.stm ٢

وتنظم مؤسسة الإمارات العربية المتحدة للاتصالات سنوياً برنامجاً للتدريب الصيفي للشباب في المرحلة الثانوية لحثهم على إدراك قيمة العمل وتحفيزهم على الأداء الأمثل والتمهيد لانخراطهم في التخصصات المهنية والاحترافية المختلفة، من خلال تطوير المهارات الشخصية المختلفة، وبما يعينهم على اختيار التخصصات الجامعية الملائمة. /ameinfo.com/arabic/Detailed. /html.٤٥-١٤٨

وخلص «صادق» إلى تقديم نماذج من مشكلات الشباب، وشباب الإمارات العربية المتحدة مثلاً، إذ عايش الشباب الإماراتي المرحلة الانتقالية من التقليدية إلى الحديثة بما صاحبها من تغير في جوانب البناء الاجتماعي كافة، وتحولات ثقافية ملموسة، نجم عنها خصائص جديدة لحركة الحياة كالهجرة الداخلية والخارجية والتحضر السريع ونمو المدن والرفاهية المادية، مقابل حدوث الفجوة في البناء الاجتماعي بين القديم بضوابطه غير الرسمية والحديث بضوابطه الرسمية، مما أظهر صوراً من المشكلات الاجتماعية بين الشباب، كظهور جرائم السرقة والمخدرات والانحرافات الجنسية حتى أصبحت نسبة بعض هذه الجرائم التي يرتكبها الشباب المواطن تفوق جرائم الشباب الوافدين. /ilo.org/public/arabic/region/wow2000/01-issue40/article6.htm

وتبين دراسة صادق أن من مشكلات المجتمع الإماراتي انخفاض مساهمة الشباب في سوق العمل، وقد قدرت منظمة العمل الدولية نسبة القوة العاملة الوافدة بحوالي ٨٥٪ من جملة القوة العاملة، وقد صاحب ذلك عدم تفاعل الشباب الإماراتي مع العمل وأهميته وقيمه. وينجم عن هذه المشكلة أيضاً مشكلة الشباب بالآحياء الفقيرة التي يقطنها العاملون في مهن هامشية ويمثلون فئات وأجناساً وسلوكيات غير متجانسة تعكس نماذج من السلوك الانحرافي كالسرقة والتعاطي والإدمان والاتجار بالمخدرات وهي تتيح المجال لاختلاط الشباب المواطن بهذه الآحياء وتبنيهم لمعايير غير متوافقة مع قيم المجتمع واتجاهاته.

تكاد التحليلات الاجتماعية تجمع أن المرض يكمن في المجتمع لا في الشباب، وما مشكلات الشباب إلا انعكاسات للمرض الاجتماعي الذي يعاني المجتمع منه. وعليه فإن العلاج ينبغي أن يتوجه إلى المجتمع بكامله لا إلى فرد من أفراد أو إلى شريحة من شرائحه. /qudsway.com/link/islamiyat/11/htm

و يحاول الشباب المعاصر أن يحصل على المعلومات، ويطلع على المجهول ويحل الكثير من الغاز وخفايا العصر، ويحلل ما يجري فيه من أحداث، وما تؤول إليه الأوضاع في مجتمعه، وخاصة في جانبها السلبي وآثارها الهدامة. ولكن عدم استفادة المجتمع من هذه المحاولة أو من مراعاة رغبة الشباب في العلم والتعلم والإلمام والتحليل لما يدور حوله، يجعل من محاولته فاشلة في بعض جوانبها أو غامضة في بعض نتائجها، مما يولد في نفوس الشباب مشاعر الإحباط واللوم والنقمة، حتى أنه قد يوصل في كثير من الحالات إلى قناعة بعدم

جدوى العلم والمعلومات وعدم الضرورة للبحث عن الحقيقة أو التوصل إلى حلول لمشكلات الإنسان ومتطلبات حياته حيث أنه يلمس أن المجتمع لا يأبه بمثل هذه الجهود ولا يأخذ بنتائج هذه الجهود كذلك.

وعلى الرغم من أن هذه هي خلاصة الموقف وما يحيط به من ظروف ترتبط أصلاً بطبيعة المجتمع وتتصل بنظرته إلى الشباب، إلا أن علماء المجتمع ومفكره ونقاده يلقون بالمشكلة على الشباب ويفسرونها تفسيرات تتمحور حول سلبية الشباب أو عدم واقعيته وقصر نظره وضعف إدراكه، وبذلك يركزون نظرهم ويقتصرون تفكيرهم على النتيجة البادية للعيان ويهملون حقيقة مسؤولية المجتمع عن الوصول بالشباب إلى هذه النتيجة.

٥- التنمية السياسية للشباب في مجتمع المعرفة:

أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق المشاركة في مختلف أشكالها ومجالاتها كأحد الحقوق الأساسية للمواطن، باعتبار أن المشاركة أداة فعالة للتنمية وأسلوب للممارسة السياسية وأداء المسؤولية الاجتماعية لكل عضو من أعضاء المجتمع. وهي تعطي الإنسان الحق في أن يخضع مختلف القضايا التي تؤثر عليه شخصياً وعلى الناس عموماً للمناقشة وتزيد بالتالي من شعوره بالانتماء لبلده.

وتحتاج المشاركة لكي تنمو إلى أجواء ديمقراطية تتيج كسائر فئات المجتمع حرية التعبير عن رأيه مهما اختلف مع رأي آخر أو ابتعد عن الإطار المألوف للرأي العام، خاصة أن للسن دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، ويشكل الشباب قوة متحررة ومنفتحة ذات أفكار متجددة ورؤية متفائلة بالمستقبل ومقتنعة بإمكانية التخطيط والعمل من أجل مستقبل أفضل من الحاضر.

إن كون الشباب بطبيعته أكثر الفئات الاجتماعية تقبلاً للتغيير، فهو يشكل البديل للتيار المحافظ في المجتمع، والذي لا يحبذ هذا التغيير على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، ولذلك يأتي دور الشباب هو الأنسب في عالم متغير يفرض متغيراته على مختلف المجتمعات والثقافات في هذا الكون، ليستفيد من روحه الخلاقة والمبدعة ومن طبيعة استعداداته بما يمكن من مواكبة المستجدات والتكيف الإيجابي معها. لأن جهود المجتمعات لا يمكن أن تثمر إذا ما افتقدت روح التجديد والإبداع أو لم تتضمن وجود الاستعداد والقبالية لدى أبنائها لمواكبة المتغيرات والتعاطي معها بشكل مألوف ومتجاوب.

إن هذه الأهمية السياسية للشباب في حياة المجتمع تتمثل بمعادلة ذات شرطين الأول الاقتناع والثاني الإدراك، أي أن تتكون لدى ذوي القرار قناعة بأن الشباب لابد أن يشاركوا في وضع التصورات وبلورة الأفكار ووضع الخطط وترجمتها لواقع عملي ملموس، ولكن هذا الاقتناع وحده لا يكفي، إذ تحتاج إلى إدراك ما يفعله الشباب من أجل الوصول إلى الأهداف، وما يمكن أن يفعله من أجل ذلك. وإذا ما توفر هذان الشرطان فإنه سيفسح المجال لدفعة قوية للانجاز التنموي على مستوى المجتمع بهمة الشباب ومشاركتهم الفاعلة.

وإذا ما انتقلنا بالصورة إلى الجانب الآخر أي الجانب الاقتصادي فإن الشباب الذي يخرط في سوق العمل بسواعده وبذهنه يشكل القوة القادرة والكبيرة، والتي تعود بالنتيجة الإيجابية على نوعية الإنتاج وكميته.

من هنا تأتي التنمية السياسية للشباب لإكساب الشباب الوعي والفكر والمنهجية في ضوء تنمية المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى الشباب، وتعريفهم بأهم المشكلات العالمية والإنسانية

المتصلة بالتخلف والفقر والصراعات المسلحة ومخاطر الإشعاع وتلوث البيئة والتزايد السكاني وكذلك مشكلات مثل الإجرام والتشرد والتعاطي والفساد الإداري والمالي والبطالة المقنعة.

ويتطلب نجاح عملية التنمية السياسية أن تراعي في مناهجها احتياجات الشباب ورغباتهم وآمالهم وأهدافهم في الحياة، وأن ترمي إلى تعزيز روح المواطنة لدى الشباب، وتأكيد التواصل الثقافي والحضاري بين الأجيال، وإبراز الحقائق التاريخية وأبعاد القضايا الوطنية والقومية، وتعزيز قيم التعاون والتسامح بين أعضاء المجتمع. وكذلك أن تعتمد التنمية السياسية على عقلنة التمرد العفوي لدى الشباب بربطه بشرعية حقوق الإنسان المقررة دولياً وفي بنودها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعاً.

إن الدور الواجب على قادة الشباب يمكن أن تقترح إطاره على النحو التالي:

- العمل على تنمية الروح الجماعية لدى الشباب، بما يعزز روح الانتماء تجاه المنظمة أو المؤسسة وبما يضبط تعاملات الشباب فيما بينهم.

- تنمية روح المبادرة لدى الشباب، وإطلاق طاقاتهم في الإبداع والابتكار، بمختلف الحوافز والمكافآت.

- تأكيد قيم التسامح والتآخي واحترام الاختلاف في الرأي والتعدد بالاتجاهات والقناعات، ترسيخاً لقيم التعامل الديمقراطي بين الشباب.

- تمكين الشباب وتشجيعهم على الانفتاح على الثقافات الأخرى بمختلف فرص اللقاءات والزيارات والإطلاع عبر مختلف الوسائل الحديثة والسريعة، بما يدعم التضامن والتعاون والتفاهم بين الشباب خاصة والشعوب عامة.

- إفساح المجال أمام الشباب للتطوع لخدمة المجتمع، وخاصة في الأحياء المتخلفة والأرياف بما يساعد على تطويرها وتحديثها.

وعلى الرغم من المناداة بتفعيل دور الشباب في الحياة السياسية في مجتمعهم، فإنه بالمقابل يلاحظ ابتعاد الشباب عن النشاط السياسي وعزوفهم عن الانضمام إلى الأحزاب، ولا تشكل برامجها جاذبية لدى الشباب في تفكيره الذي يتماشى مع روح العصر، مما يشكل مسألة محيرة للأحزاب تعجز من خلالها عن استقطاب الشباب إلى صفوفها. لاسيما وأن الشباب يستشعر فشل العديد من التجارب الحزبية في التصدي لقضايا التنمية في مجتمعاتها.

إن توفير الجو الديمقراطي داخل الأحزاب، بما يوفر للشباب مجالات الحوار والمناقشة وإبداء الرأي، وبما ينفي عن هذه الأحزاب رمزية الوصاية والهيمنة وحتى السيطرة الديكتاتورية لقيادات تقليدية، يتفاعل فيها الشباب فيما بينهم وبينهم وبين مختلف قضايا مجتمعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليقول فيها كلمته ويطالب بحقه ويقوم بواجبه، ويشارك في العمل العام على مختلف الصعد وفي جميع المجالات.

يناسب مثل هذه الإشارة عن الأجواء الديمقراطية والقيادات المتجددة في الأحزاب، ما ينبغي أن تكون عليه المنظمات والمؤسسات المعنية بالشباب، التي يستبعد الشباب كثيراً عن قيادتها وعن المشاركة في التخطيط لبرامجها ووضع سياساتها، وتترك للكبار تحت دعاوي الاستفادة من الخبرة الطويلة والتجربة

الواسعة. 1 <http://www.rchrs.org/journal.s5.htm>

وتعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات المهتمة بالسياسة وأكثر الفئات المستهدفة بالتنمية السياسية،

باعتبارها تشكل طاقة جسدية ونفسية تؤهلها للصراع والتحدي أكثر من غيرها، لذا تكون مهيناً لمواجهة الإرهاب والاحتلال والظلم السياسي. ويبحث عن التعبير عن النزعة الجماعية التي تتوفر لدى الشباب، الذي يسعى من خلالها إلى الانتظام مع الجماعة، لينخرطوا في العمل السياسي بدافع غريزي مقروناً بالقناعة الفكرية. واتجاه الشباب إلى التجديد والتغيير في عصر يشهد تغييرات سريعة في التقنيات والاستخدام العلمي، يدفعهم إلى الانخراط في العمل السياسي رغبة في تحقيق التغيير والإصلاح، والمشاركة في التغيير والإصلاح. كما أن طموح الشباب للقيام بدور اجتماعي والتعبير عن الإرادة بدرجة عالية، يدفع الشباب إلى الانضمام إلى الحركات والتيارات السياسية سعياً للقيام بدور اجتماعي ولاحتيال مركز اجتماعي أفضل.. rchrs.org/journal.s5.htm

إن هذه الخاصية الموجودة لدى الشباب تدركها الكثير من الدول فتفتح الأبواب وتقيم المنابر أمام الشباب ليشاركوا في الحياة السياسية من خلال تنظيمات خاصة بالشباب، تجعلهم على اتصال بمجريات العمل السياسي وتصلقهم وتوجههم نحو المسار السياسي الذي ترتضيه الدولة. يقابل ذلك موقف آخر في دول أخرى تهمل هذا الشأن وتترك الشباب أمام الخيارات المتعددة أو أمام الحيرة في أمره السياسي بدون توجيه أو تدخل.

خامساً: مستقبل الشباب في مجتمع المعرفة:

ترتكز الرؤية المستقبلية نحو الشباب على محورين هما مستقبل الشباب في مجتمع المعرفة، و مستقبل مجتمع المعرفة على يد الشباب . إذ يأخذ المحور الأول بعد المسؤولية المجتمعية نحو الشباب بينما يأخذ الثاني بعد المسؤولية الشبابية تجاه المجتمع. وعند تقاطع هذين البعدين تتضح الرؤية المستقبلية للشباب كفاعل للتنمية وصانع للمستقبل ومكون لمقومات حياة المجتمع، كما تتضح الرؤية المستقبلية للشباب كمفعول لأجله من مختلف قطاعات المجتمع وفعالياته مثلما تتضح جهود المجتمع التي ينبغي بذلها والخطط الوطنية التي يتحتم وضعها من أجل أن يشكل الشباب مستقبل المجتمع وحدوده الحضارية ومقوماته الثقافية. هذا التقاطع المنوه عنه بين بعدي الشباب والمجتمع. هو الذي يعكس مطالب الشباب من المجتمع واستعداد المجتمع لتحقيق هذه المطالب وإجراءاته وخطواته لتلبية هذه المطالب. فالعلاقة بين الشباب والمجتمع تفاعلية تبادلية تحركها المبادرة من قبل احد الطرفين تجاه الطرف الآخر، والمنبعثة من إيمان كل منهما بأنه يؤدي استحقاقاً للآخر وفقاً لقاعدة نيل الحقوق مقابل أداء الواجبات.

هذه القاعدة التي تنادي بنقل الموقع الاجتماعي للشباب من بين الأغلبية الصامتة إلى القوة الطليعية الفاعلة.. عندما يتيح المجتمع لهذه القوة الفتية أن تشارك في طرح الآراء وصياغة الأفكار التي تعبر عن التصور المبدئي لمستقبل المجتمع ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، وترجم هذه التصور إلى خطط وبرامج قابلة للتطبيق، ومن ثم تشارك هذه القوة الفتية التي يمثلها الشباب في نقلها عن طريق التنفيذ والتطبيق إلى واقع اجتماعي معاش.

وإذا ما طبقت هذه القاعدة التي تحقق مشاركة الشباب في انجاز التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية، هي التي توصل المجتمع بنقله نوعية إلى وضعية متقدمة لمصفوفة ثقافية متطورة من الأفكار والعادات

والتقاليد والعلاقات الاجتماعية تستبدل التقليدي والموهوم والفاتر والمتخلي والمنقطع إلى تقاليد متجددة وقناعات واقعية وصلات وثيقة تقوم على التفاهم والتعاون وتواصل يقوم على الصراحة والوضوح وبادراك موضوعي مبصر للحقائق والإمكانات والممكنات كما أن هذه القاعدة توفر للشباب الفرص المتكافئة والعادلة للاطلاع من أجل بناء معرفة واعية متجددة والمتطور من اكتشافات العلم وما انتهت إليه الجهود الحديثة من أجل الوصول إلى الحقيقة في كل ما من شأنه الرقي بمستوى الحياة وتنمية قدرات الإنسان ليحقق قدرا من السعادة. مثلما أن هذه القاعدة توفر للشباب فرص التفاعل مع الأحداث على المستويات المحلية والوطنية والعالمية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تفاعلا فكريا وجدانيا عمليا، بصيغة المشاركة التي تستبعد ظروف النقد السلبي أو الانسحاب الاختياري أو الإقصاء الجبري.

وتتعدى هذه القاعدة حدود الاطلاع وتنمية القدرات إلى تهيئة الشباب عن طريق المعرفة لدخول سوق العمل ووفقا لمتطلبات الإنتاج والتسويق بحيث توفر هذه القاعدة فرص تعليمية تدريبية في التخصصات المطلوبة والتي تقتضيها مستلزمات الحياة وطبيعة الاحتياجات الفردية والمجتمعية وبما يدفع عن المجتمع شبح البطالة وضائقة الفقر ويجنب الشباب مشاعر العداء والسخط أو يسلمهم للهجرة والاغتراب بما يشكل نزيفا للدافعية المنتجة وإهدارا للطاقة المتحصلة والتي كان من المقرر والأحرى أن يحتفظ بها المجتمع ويستفيد منها في مختلف حقول المعرفة والخدمة والإنتاج والتنمية.

وتستكمل هذه القاعدة أطرها في خلق الجيل الوفي للأجيال التي سبقتها وسلمته مقدرات الحياة الحاضرة ليمضي بها حتى يصل إلى ذلك اليوم الذي يسلم فيه مقدرات حياة المستقبلية للجيل اللاحق وقد تراكمت في هذه المقدرات خبرات جيل كامل ومنجزاته المضاعفة، وتكون الرصيد المعرفي المعين لهذه الأجيال الصاعدة على مجابهة متطلبات جديدة مضاعفة واحتياجات متجددة متضخمة، كانت قد هيأتها معطيات الحياة المتطورة والتي قامت على الانفتاح العالمي والذي فتح الأبواب لتيسير الاطلاع وأزال الحواجز بين الثقافات، لتتشارك في تحديد رؤية مستقبلية لعالم الغد وبناء قدراته وإمكاناته بشريا وماديا وفي مختلف الأبعاد والصعد .

لقد أدركت مجتمعاتنا العربية ضرورة تحضير نفسها لحتمية الالتقاء بالمستقبل لقاء يتناسب مع طبيعة هذا المستقبل ويتوفر فيه شروط نجاح هذا الالتقاء ، من حيث تهيئة البنى الاجتماعية ونظمها ووظائف هذه النظم ، ومن حيث تهيئة الإنسان العربي للتجاوب والتفاعل والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية التي لابد أن تحدث ولا فكاك من السعي لإدراكها لتجاهلها وضبطها لا إهمالها حتى تيسر للشباب التفاعل معها والتجاوب مع تبعياتها وتداعياتها .

إن ثمة تباشير لهذه التهيئة اللازمة في بعض الأقطار العربية فوضعت استراتيجيات وطنية للشباب تتضمن رؤاها للوضع الأفضل للشباب في دائرة التفاعل والترابط بين شرائح المجتمع وترسم معالم تطلعاتها لصيرورة الشباب كصمام أمان لمستقبل المجتمع ، وقد قامت هذه الاستراتيجيات على دراسات لأهم القضايا التي تشغل الشباب ويعني بها المجتمع فيما يخص الشباب وهي . والتعليم والتدريب، العمل، المشاركة، البيئة، الترويج، الحقوق المدنية والمواطنة، الثقافة والإعلام، والصحة الدراسات الخاصة. ففي الأردن مثلا خلصت تلك الدراسات إلى أن أوليات الشباب في هذا الموضوع هي :

- تطبيقات المواطنة والحقوق والواجبات.

- تطبيقات الولاء والانتماء.

- حقوق وواجبات المواطنة للشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تثقيف الشباب بحقوق الإنسان والتركيز على الشباب.

- الحقوق المدنية للشباب :

حق تكوين الآراء والتعبير عن تلك الآراء بحرية

حرية طلب المعلومات والوصول إليها

حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة

- مشاركة الشباب في صنع القرار في المؤسسات الوطنية وبناء على ذلك وضعت الأهداف الإجرائية للإستراتيجية الوطنية للشباب على أساس تنشئة جيل من الشباب يعتز بولائه وانتمائه لوطنه، يدرك حقوقه وواجباته ومسؤولياته، ويشارك في تعزيز المسيرة الديمقراطية للبلاد، إضافة إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية للشباب.

هذا مثلما كانت أهم القضايا التي اشتمل عليها محور المواطنة في الإستراتيجية الوطنية البحرينية للشباب: مبادئ المواطنة وممارستها، وإدراك الشباب لواجباتهم الوطنية وضرورة مشاركتهم في الحياة العامة، ودور الأم والأسرة في غرس القيم والعادات البحرينية وتنميتها، العمل التطوعي وخدمة المجتمع، التثقيف بالقيم وتنغم دور الأجيال، والاعتراف بمساهمات الشباب .ولذلك وضعت الإستراتيجية البحرينية من أهدافها لهذا الجانب تعزيز وعي الشباب والمجتمع بمفهوم المواطنة ومساعدة الشباب على المشاركة في الحياة العامة.

وقد ساعد على انبثاق الرؤية الوطنية نحو مستقبل الشباب في المجتمع ومستقبل المجتمع على يد الشباب التقارير القطرية للتنمية البشرية لعام ٢٠١٠، والتي بادرت إليها الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي في الدول العربية ، وتمحورت على الشباب كقوة فاعلة ومستهدفة في عمليات التنمية المختلفة، وقد طبقت مؤشرات دليل التنمية البشرية والتي كانت قد عكست بعض هموم الشباب والتي أتت الخطوات الإستراتيجية لتحليلها والتخفيف منها عددا وحجما أن لم يكن مساعدة الشباب على التخلص منها وتهيئة المجتمع للتجاوب مع الشباب في جهده إزاء التخلص من همومه أو التخفيف منها إلى أقصى الحدود. لقد عبر الشباب كما يفهم من هذه التقارير عن التناقض الحاصل مابين تصورهم لأدوارهم في المجتمع وتصور المجتمع لمطالبة الشباب فيه، إن الشباب بقدراته ومعارفه اتجاهاته يشكل نوعية الحياة المستقبلية في المجتمع على مدى عقود، وهو بهذه الحالة يمكن أن يقرر مصير مجتمعه، هل يستمر بالتنمية صعدا حتى يبلغ مصاف المجتمعات المتقدمة، أو أن يبقى أسير التخلف وفي حالة عجز عن اللحاق بتلك المجتمعات.

ومما يزيد من أهمية الشباب في العصر الحديث هوان ثقافة الديمقراطية والمعرفة التي بدأت تسود أرجاء العالم تجد صداها في صفوف الشباب على النحو الممارس و المشاهد، في نفس الوقت الذي تزيد هذه الثقافة السائدة من تسارع وتيرة التغيير الاجتماعي والثقافي وتزيد من الانتباه إلى الشباب كمتقن لفنون المعرفة المتطورة وكمطالب حثيث بالديمقراطية كثقافة ينبغي أن تسود البيت قبل أن تخرج إلى الشارع وتدخل المؤسسات الرسمية .

أن الشباب العربي يتابع لحظة بلحظة وعبر احدث وأسرع وسائل الاتصال والاطلاع الخطوات التنموية

والأشواط التطويرية التي تقطعها مجتمعات عديدة في العالم ويلاحظ أيضا محاولات اللحاق العربية بهذا الزخم التنموي والتزاحم في الانجاز الحضاري، والذي يتم تحت إلحاح متطلبات العصرية وشروط المدنية الحديثة، التي تجلت صورها في الانفتاح العلمي تجاريا وصناعيا وإعلاميا وثقافيا و سياحيا وكذلك في الهجرة العمالية والتعليم تخصصا وبحوثا علمية.

لقد أصبحت المجتمعات العربية غير قادرة على تجاهل هذه الصور الحضارية المحيطة وهذه الانجازات التنموية المتعددة، بل وجدت نفسها مندفعة للتفاعل ورغبة بالتعامل مع محيطها العالمي، ومع التفافات الأخرى، بشكل ولد الرغبة لديها وخاصة في صفوف الشباب فيها في التقليد والاقتباس والمحاكاة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمعات.

ولكن التغير المرغوب أو التلقائي الناجم عن هذا التفاعل و الانفتاح فانه رغم فتحه الآفاق لفرص حياتية جديدة مادية ومعنوية تتضمن إضافة خبرات ونمو قدرات وتحسن مهارات، إلا أنها مصحوبة بالتوتر والاضطراب الذي يصاحب التغير عادة ونطوي عليه كل جديد فيحيله الإنسان الفردية و الجماعية، إذ أن الكفاءة والإتقان والدقة في التعامل والتكيف مع هذا التغير هذا التجديد لا يتحصل بسهولة و لا يكتمل بيسر. من هنا يأتي دور الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الاتصال و الثقافة والمعلومات في مساعدة الشباب على اختيار البدائل الأفضل وعلى إتباع السلوك المناسب للتفاعل مع ما يتوفر أمامه من فرص. وفي حالة غياب هذا الوعي و الإدراك لمزايا البديل المفضل ولسلامة الأسلوب المناسب، فإن الشباب معرضون للارتباك كما أنهم معرضون الانحراف، بمختلف الوسائل المبررة لبلوغ الأهداف و خاصة ما يتصل منها بالأهداف الذاتية المادية، و التي تطغى عادة في هذه الأحوال على المثل العليا والأهداف المعنوية.

أما في المجتمع المتغير المتحرك، فإن ثمة اختلاف على ما هو صحيح ومقبول، وتحوم التساؤلات في أذهان الجميع فيه حول الأدوار الاجتماعية و السعي للتقلب بينها والانتقال عبرها اجتماعيا و جغرافيا، وفي الوقت الذي تنحسر فيه سلطة الكبار ولم تعد خبراتهم ذات اعتبار لأنها تصبح غير مواكبة لروح العصر وعهد التجديد، ويتمادى الشباب في مساءلة المؤسسات التقليدية وتوجيه الانتقاد لأساليبه واللوم على مواقفها، وهنا يستبدل الشباب امتثالهم بالتمرد بينما تزداد فاعليتهم اقتصاديا و سياسيا.

إن الشباب في مجتمع المعرفة يأخذ في البحث عن ثلاثة حلقات تتصل بحياته، الأولى هي اكتشاف الذات، والثانية تحقيق الأهمية، والثالثة الحصول على الاستقلالية. ففي الحلقة الأولى يبحث الشاب عن ذاته، من يكون وما هو بالنسبة للآخرين و بالنسبة للمجتمع، حتى انه يسأل عن معنى حياته الإنسانية كفرد في هذا العالم.

أما في الحلقة الثانية فيبحث الشاب عن أهميته و مكانته، في الوقت الذي يجد فيه أن المجتمع الحديث المتغير يعطي المكانة الاجتماعية للفرد بمنظور الانجاز والمزايا، فمقدار الانجاز ونوعيته وأهميته للمجتمع هو الذي يحدد المكانة الاجتماعية مقدارها ومستواها. ولذلك فإن المتواضعون بإمكاناتهم يصعب عليهم إحراز مكانة مرموقة في مجتمعهم، ويشعرون حينذاك بالرفض الاجتماعي.

وأما في الحلقة الثالثة فإن المجتمع الحديث المتطور يشهد صراعا بين الكبار والصغار في خضم سعي الشاب للحصول على الاستقلالية الوجدانية عن الكبار، بما يدعم سعيهم لبناء حياتهم بأنفسهم ويعملون

بحرية في بناء مستقبلهم الشخصي من جهة ويساهمون بحرية في بناء مجتمعهم الذي يعكس طموحاتهم في مواصفاته و ظروفه.

من خلال هذه الحلقات الثلاث تتشكل معرفة الشباب، الذي تكون قد تبلورت لديه رؤية مختلفة عن مستقبل المجتمع في ظل التغيير المتسرع و التجديد الذي يفرض نفسه، مقابل تلك الرؤية الراضية لموقف الشباب ولحرك الشباب من اجل تغيير الواقع الاجتماعي و الانتقال إلى حال أكثر تقدمية و ديناميكية و ديمقراطية في إرجاء المجتمع وفي منظماته و مؤسساته كافة، تلك الرؤية التقليدية التي لا تنظر إلى الشباب كشركاء في دفع عجلة الحياة وفي بناء المجتمع وتجديده.

إن قضية الحوار بين الأجيال تتطلب من الكبار الإصغاء إلى الشباب ،وتتطلب في الوقت نفسه من الشباب أن يتخلى عن اعتقاده بصحة افتراضاته وسلامة أطروحاته حول مستقبله و مستقبل مجتمعه بالمطلق، ومن هنا يتم الاتفاق بين الجيلين على مصالح مشتركة و أهداف واحدة أساسها انتماء الجيلين إلى مجتمع واحد عليهما المشاركة في بنائه وتطويره، حيث ترسي القناعة عند الجميع بان الشباب بحاجة إلى الحرية و إلى الدعم و إلى دفعهم إلى المشاركة في وضع السياسات الاجتماعية التي تتضمن الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى والمشاركة في تصميم الخطط الموصلة إلى تلك الأهداف، فضلا عن مشاركتهم في البرامج و المشروعات تنفيذًا لتلك الخطط التي شارك الشباب في وضعها وقد تضمنت تصوراتهم لمعالم مجتمع المستقبل ودور الجيل الجديد في تأسيسه وإعلاء بنيانه.

إننا في محاولة رسم رؤية للشباب لا بد من التأكيد أن صنع مستقبل للشباب لا يمكن له أن يتم بصورة فعلية و فاعلة إلا إذا كان ذلك في سياق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمع، و بفعل إرادة التغيير الثقافي الاجتماعي التي يتفق عليها المجتمع و ينشدون من خلالها إعادة تشكيل البناء الاجتماعي للمجتمع على أسس جديدة مستمدة من ثقافة العصر وروح التجديد .

وعندما نتحدث عن ثقافة العصر في مجتمع المعرفة المعاصر فإن العولمة كظاهرة عالمية بارزة وعنها كثافة بدأت تنتشر في العالم المعاصر تفرض نفسها في معرض الحديث وفي خضم النقاش، والذي يجري هو كل منا يتحدث عن العولمة بطريقته الخاصة، وإذا ما وضعنا هذه الأحاديث المختلفة في مصفوفة النقاش نجد أنها تتراوح بين الترحيب التام والاندماج الكامل كحتمية عالمية لمختلف المجتمعات الإنسانية، ومن بينها المجتمع العربي بمختلف أرائه، وبين الرفض التام والدعوة لمقاومة هذه الظاهرة الغربية والثقافة الوافدة واعتبارها ضريبا من ضروب الهجمة الامبريالية الجديدة بعقليتها التوسعية الطغيانية، التي لا تكتفي بإلغاء الفواصل الثقافية والحوار السياسية بين الثقافات و الشعوب والدول ، بل تمهد لإحلال ثقافة واحدة مسيطرة لا شريك لها في التأثير على عقول الأجيال الجديدة واتجاهاتها وهويتها وولائها .

و لكن ألا تنتمي العولمة إلى العالم اجمع ،لغة وثقافة وهوية ، والمعرفة للجميع بمختلف اللغات والثقافات والهوية ؟

إن تأهيل المجتمع وإعادة بنائه الاجتماعي على أسس متينة تقوى على التكيف و التفاعل مع المستجدات العالمية تتطلب التعامل مع الشباب باعتبارهم اليد الفاعلة القادرة على إعادة التأهيل والتشكيل وهم في الوقت نفسه مخرجات النظم الاجتماعية السائدة، وهؤلاء الشباب ذاتهم هم مدخلات النظم الاجتماعية في

المجتمع المستقبلي

إن كل تلك المنطلقات في مجموعها تنهض لحمل المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية و التقدم التي تحتتمها شروط العيش و البقاء و الحياة الأفضل في عصر جديد يقوم على اقتصاد المعرفة وعلى ثقافة الانفتاح وعلى الاتصال العالمي ومتابعة البحث العلمي بنظرياته واكتشافاته المتلاحقة، هذه الحياة التي يتمتع فيها الإنسان بحرية القول والعمل ويعامل فيها بديمقراطية. فمن أخرى من الشباب في فهم هذه الرسالة ومن أجد منهم من حملها في فتوة حياتهم إلى مجتمع الإنتاج الأمين والاستقرار الآمن والتفاهم المتبادل بين أبناء المجتمع الواحد وبين شعوب العالم .

مراجع الشباب والمعرف

- بدران - بدران عبد الرزاق (١٩٩٦/١٩٩٥) استخدامات الشباب وسائل الاتصال في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، تونس: ٢٩/٢٨، الصفحات ١٣٧-١٥٣
- بعلبكي - منير (١٩٩٥) موسوعة الموارد العربية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت
- بدوي - احمد زكي، محمود - صديقة يوسف (١٩٩٤) : موسوعة المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري القاهرة دار الكتاب اللبناني بيروت
- بن الشيخ - عبد القادر، حسين - مصطفى، بن رمضان - يوسف (١٩٩٦) الشباب في البرامج الإذاعية والتلفزيونية بالبلاد العربية، المجلة العربية لعلوم الاتصال، تونس
- بن رمضان - يوسف (١٩٩٦): ثقافة الشباب : ظروف النشأة، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، ع ٢٨ / ٢٩ تونس
- الحسن - إحسان محمد : (١٩٩٨) : تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
- رشوان- حسين عبد الحميد أحمد (٢٠٠٠): الأسس النفسية والاجتماعية للابتكار (دراسة في علم الاجتماع النفسي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
- روبرت ويزور ١٩٩٩ : بناء التقدير الذات في المدارس الابتدائية . دليل المدير و المسؤول التربوي ، ترجمة مدارس الظهران الأهلية ، دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع ، الظهران
- زهران - حامد عبد السلام : (١٩٨٠) علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة طبعة خامسة
- السكري - احمد شفيق (٢٠٠٠) قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
- عبد المنعم حفني : (١٩٧٣) موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة
- العمر - معن : (٢٠٠٠) : معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان

- فرج عبد القادر طه (٢٠٠٣): موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ط ٢، دار غريب، القاهرة
- قنديل - أماني (٢٠٠٣): الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الأمانة العامة، القاهرة
- كرو - محمد: (١٩٩٣) تحقيق حول الممارسات الثقافية للشباب في تونس، مركز الدراسات والتوثيق حول التنمية الثقافية، تونس
- كمال دسوقي (١٩٨٨): ذخيرة علم النفس، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة
- محمد عاطف غيث (٢٠٠٥): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
- مسعد عويس (١٩٧٩): القدرة في محيط النشء والشباب، دار الفكر العربي، القاهرة.
- مصلوح - سعيد عبد العزيز (١٩٩٩) موسوعة العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
- محمد - عقيل نوري: قياس اتجاهات الشباب نحو المرأة، دراسة أبجديات الوعي التنموي، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٠٠) سنة (٢٠٠٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الصفحات ٦٦-٨٣
- مؤسسة إنفاذ الطفل (٢٠٠٣): المرشد للعمل مع الشباب، عمان
- ملتقى الشباب الإقليمي حول تحديات القرن الجديد (٢٠٠٠)، عمان
- Google ٤ / ٢ / ٢٠٠٠ من الابتكار إلى الإبداع ومن العقوبة إلى الجنون
- Google ٦ / ٥ / ٢٠٠٠ القدرات العقلية وعلاقتها الجدية بالتحصيل العلمي العالي. s8im1@yahoo.com
- http:// w.alluayatalmsria.masrawy.com.2003
- .falasteen.com/article.php3?id=117http://www.falasteen.com/article.php32004-
- . /iraqyouth bond.com/pages/alan%.20no
- islamonline.net:arabic:In.Depth:summer:200306//aAide03.shtm
- http://www.islamonline.net.arabic.indepth2005
- http://www.ecom.com.eglassiut/news/newsbody.him2003
- http:www/Microsoft.commiddleeast (2002) mar /t
- yotha .stm .
- http:// www.ameinfo . com /Arabic /detailed /14845- htm /2002
- http://ilo.org/public/ Arabic/region/wow200001-
- issue40/article 6 .htm>2001
- http:// www. Qudsway. Com/ link/ islamiyat 2005
- http. www. Rchrs .org / j oural . 55.htm 2006.
- www. Balagh . com /mat boot / osrh /62 /s 8042sk .htm2005
- http : / saaid. Net / alfawah /94. htm 2004

www. Istammemo . 22- 2006

http : //www.alluayatalmsria .masrawy.com.2003

Mowa ten website 2004

www.balagh.com / shabab . hotmail 2004

http//www.14 masam.com/menhar2005

الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة دراسة أثنوجرافية عبر ثقافية

د. عايدة فؤاد النبلاوي

الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي

مقدمة

تزخر أدبيات العلم الاجتماعي في هذه الآونة، بنقاش جاد حول نمط جديد من المجتمعات، أطلق عليه «مجتمع ما بعد الصناعة»، أو «مجتمع ما بعد الحداثة». وأخيراً استقر الرأي على تسميته «مجتمع المعرفة». هذا النمط الجديد، يهيمن فيه اقتصاد المعرفة، بشكل متطور بعد الاقتصاد الصناعي. وتتبلور أهداف مجتمع المعرفة في السعي لإعادة إنتاج اقتصادي واجتماعي لمجتمعات العالم، كسبيل لبناء القدرات؛ بهدف اكتساب المعرفة، ونشرها، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط الإنساني.

وفي هذا الإطار، يصبح نموذج مجتمع المعرفة، محركاً قوياً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مؤسساته في اقتصاد المعرفة، والمجتمع المدني، وفي السياسة، حتى في أنماط الحياة الخاصة. كما أصبح هناك رابطة بين قدرة المجتمع على اكتساب المعرفة، ومؤشرات الإنتاجية، والتنافسية للدولة في السوق العالمي.

وفي ظل طرح نموذج مجتمع المعرفة، في المجتمعات الغربية المتقدمة، تباينت وفقاً له مجتمعات العالم في مدى قدرتها على توفير مقومات مجتمع المعرفة. وهنا أفصح تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣، عن واقع المجتمع العربي في ظل مجتمع المعرفة، حيث أشار إلى أنه يصعب على المجتمع العربي المساهمة في إنتاج المعرفة، وذلك لعدة أسباب من بينها تردي نوعية التعليم، وضعف مكونات البنية المجتمعية المحفزة على اكتساب المعرفة. وقد جاءت التوصية، بضرورة بناء القدرات من خلال إصلاح التعليم، والتنشئة الاجتماعية، وأيضاً من خلال وسائل الإعلام.

وهنا نتساءل ما مدى قدرة البنية المجتمعية العربية على وجه العموم والأسرة العربية على وجه الخصوص على الاقتراب من بناء القدرات في إطار اكتساب المعرفة، وفق المفهوم العصري لمجتمع المعرفة؟ وللإجابة على هذا التساؤل، من الضروري من إلقاء الضوء على واقعنا العربي من خلال الأسرة العربية، باعتبارها أحد مكونات البنية المجتمعية، بل من أهمها.

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ١- ما واقع البنية المجتمعية العربية في عصر مجتمع المعرفة؟ ما أهم التحديات التي تواجهها؟
- ٢- ما الملامح البنيوية للأسرة العربية؟
- ٣- ما المحددات الوظيفية للأسرة العربية؟
- ٤- ما أهم المشكلات الاجتماعية التي تحد من دخولنا عصر مجتمع المعرفة؟

هذا البحث سيركز على بعض نماذج من الأسر العربية في المجتمع المصري، والمجتمع العماني. مع مراعاة انتماء الأسر للشرائح الاجتماعية المتوسطة، باعتبارها من أكثر الفئات الاجتماعية معنية باكتساب المعرفة، ومن ثم إنتاجها، حسب ما أشار التراث العلمي في هذا الصدد.

ويعد هذا البحث دراسة أثنوجرافية، تعتمد على الطرق الكيفية، حتى نستطيع الحصول على وصف دقيق للمجتمعات في سياقات ثقافية متعددة. وسوف نعتد في ذلك على بعض أدوات وتقنيات المنهج الأنثروبولوجي، من أهمها الملاحظة والمقابلة المتعمقة، والمعيشة للأنشطة الاجتماعية. والتي تسمح للباحثة أن تحصل على البيانات والمعلومات من خلال الاندماج المباشر بالعالم الاجتماعي.

وفي سياق دراسة واقع الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة، سوف نتناول ثلاث محاور رئيسية هي: المحور الأول، مجتمع المعرفة بين النموذج والتحديات. أما المحور الثاني، فيتعرض لمكونات البنية المجتمعية العربية المعاصرة ومعوقات دخول عصر مجتمع المعرفة. والمحور الثالث، نتناول من خلاله واقع الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة، وأهم المشكلات التي تتعرض لها، وتحد من بناء قدراتها في إطار اكتساب المعرفة. وذلك من خلال مكوناتها البنيوية، ومحدداتها الوظيفية.

أولاً: مجتمع المعرفة: «النموذج والتحديات»

لقد شاع استخدام مصطلح «مجتمع المعرفة» اليوم للدلالة على المرحلة الراهنة، من مسيرة تقدم المجتمع الإنساني. والتي تنسحب بالضرورة على المجتمعات الأكثر تقدماً في العالم. ويؤكد ذلك مقولة إدوارد سعيد: «الزمن الراهن هو ساحة معركة والمعرفة هي سلاحنا».

وفي هذا السياق، سوف نحاول الاقتراب من نموذج مجتمع المعرفة، باعتباره نموذج مجتمعي عصري، يتمتع بخصائص محددة، ويفرض في ذات الوقت تحديات أمام المجتمعات الأخرى. والتي تفتقر لبعض أو أكثر مقومات هذا المجتمع الجديد.

١- نموذج مجتمع المعرفة:

ويتحدد مجتمع المعرفة وفق ما ورد في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ بأنه: «ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي. متمثلة في الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة؛ سعياً للارتقاء بالمجتمع الإنساني، من خلال عمليات التنمية الإنسانية المختلفة. والتي توصلنا إلى الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية».

ولمزيد من الإيضاح، فقد استقر الأمر على استخدام مصطلح راس المال البشري Human Capital في

تراث التنمية البشرية، بمعنى جملة التوجهات، والمعارف، والخبرات التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم، والتدريب، والخبرة العملية. وبناء عليه اعتمد مصطلح راس المال المجتمعي، بشكل أكثر عمومية ليشمل الآفاق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية، تحدد طبيعة النشاط المجتمعي. وقد فتح هذا المصطلح الطريق أمام صيغة جديدة هي «رأس المال المعرفي» Knowledge Capital، الذي يسهم بدوره في تحويل الثروة المعرفية إلى إنتاج معارف جديدة في مختلف المجالات، وبشكل مستمر.

فقد أصبحت المعرفة من خلال ما يسمى «بمجتمع المعرفة» محركاً قوياً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح هناك ثمة رابطة بين اكتساب المعرفة، والقدرة الإنتاجية للمجتمع. وذلك عندما تتحول المعرفة إلى أنشطة إنتاجية ذات القيمة المضافة، تعتمد على الاستخدام الكثيف للمعرفة. والتي تحدد بدورها - أي المعرفة - القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمي.

ومما سبق نستطيع القول أن المعرفة هي مورد إنساني لا ينقص، بل ينمو باستعماله، والمعرفة حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات. فالمعرفة قد تكون صريحة (مدونة أو مسجلة أو مصورة، أو أخرى). وأحياناً تكون ضمنية (في موجهات السلوك البشري التلقائية على سبيل المثال).

من هنا، تصبح المعرفة عبارة عن البيانات، والمعلومات، والإرشادات، والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان، أو يمتلكها المجتمع في سياق ثقافي وتاريخي محدد. وتوجه السلوك البشري، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي. وتنتشر في مجالات النشاط الإنساني كافة، ففي إنتاج السلع والخدمات، وفي أنشطة المجتمع المدني، والسياسة العامة، وفي الحياة الخاصة أيضاً.

ولقد ارتبط ببنية مجتمع المعرفة اليوم جملة خصائص، أصبحت تشكل ملامح عامة لثقافة مجتمعية جديدة. تبدو من خلال تحيزات ثقافية لمنظومة قيم ومعتقدات، تصبح مشتركة إلى حد ما بين الناس، ويفصح عنها مضمون العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس بعضهم ببعض الآخر. ثم تصبح مع الوقت نمط أو أسلوب حياة عصري، يكشف في الواقع عن خصوصية مجتمع المعرفة، ويفرض في ذات الوقت تحدياً أمام المجتمعات الأخرى التي لم تستطيع اللحاق به.

وعلى جانب آخر تعد خصائص مجتمع المعرفة بمثابة مقياس، يتضمن جملة مؤشرات، يمكن ترجمتها إلى درجات معينة، إذا حصل عليها مجتمع تدشن صعوده لمصاف مجتمع المعرفة العصري. ومن أهم خصائص مجتمع المعرفة ما يأتي:

أ- سيطرة النزعة الفردية:

وقد جاء تزايد سيطرة النزعة الفردية كنتيجة طبيعية لانتقالنا إلى نوع جديد من المجتمعات في ظل النظام العالمي الجديد أطلق عليه «مجتمع ما بعد الصناعة»، أو «عصر المعلوماتية»، وأخيراً استقر الأمر على تسميته «مجتمع المعرفة». ومع هيمنة اقتصاد المعرفة تفشت النزعة الفردية أكثر عن ذي قبل، وخاصة مع استحداث أساليب الإنتاج الجديدة أطلق عليها «المرنة» مع انحصار للمدرسة الفورية، ومعيشة عصر ما بعد الفورية «نمط الإنتاج المرن» (Belussi&Garibaldo ٢٠٠٠: ٢٩١).

ب- تنمية النظرة النقدية والإبتكارية:

أسهم تطور العلوم وعلمنة الفكر في تنمية النظرة النقدية، والإبتكارية في عالمنا المعاصر. ساعد على ذلك تزايد هيمنة النظام الرأسمالي، الذي شجع على إعادة النظر في ثقافة الإنتاج من خلال تطبيق الاكتشافات العلمية، واستخدامها لتحسين المنتجات. وقد تدعم أكثر نتيجة تدفق مخرجات هذا النمط الإنتاجي الجديد «إنتاج المعرفة». حيث فاقت معدلات الإنتاج الناجمة عن الابتكارات الجديدة في مجال المعرفة كل معدلات الإنتاج الاقتصادية السابقة (المزيد أنظر: جدنجز، ٢٠٠٥: ١٠٩-١١٠).

ج- هيمنة الأسس العقلانية:

تصاعدت الأسس العقلانية مرة أخرى، وبشكل جديد ومتميز عن تراثها التقليدي خاصة عند تايلور مؤسس حركة الإدارة العلمية (مارشال، ٢٠٠٠: ٣٣٨). وهذا في عصر مجتمع المعرفة، الذي صبغ الحياة الاجتماعية بأساليب جديدة تتطلب وبصورة متزايدة أسسا عقلانية بثوب جديد، فلم يعد افتراض قبول العادات والتقاليد وأنماط الحياة السابقة لمجرد أنها انحدرت، أو نقلت إلينا عن طريق التقاليد المتوارثة، أو من خلال سلطة ما. وقد جاء ذلك نتيجة طبيعية لمتطلبات مجتمع المعرفة التي تجاوزت تداعياته المجتمعية النطاق الاقتصادي، وامتدت إلى تغيير أساليب الحياة وطريقة التفكير أيضا (جدنجز، ٢٠٠٥: ١٠٩).

د- تطور أشكال الاتصال والتواصل:

من غير شك، أن التغيرات التي تجري في عالم اليوم، قد جعلت الثقافات بل والمجتمعات أكثر تداخلا، واعتمادا على بعضها على بعض، أكثر مما كان عليه الوضع في الماضي. ففي الوقت التي تتسارع فيه خطوات التغيير، فإن ما يحدث في بقعة ما من العالم سيؤثر بصورة مباشرة في بقاع أخرى أينما كانت. فنحن نعيش في عصر الفضاء المفتوح؛ حيث أسهمت التطورات العلمية والتقنية في إيجاد أشكال للاتصال والتواصل حديثة. فحسب مقولة جدنجز «كان من جراء تطور الأشكال المستجدة للاتصال والتواصل الإلكتروني، أن أصبح كل منا يعيش في الساحة الخلفية للآخر، أكثر مما كان عليه في الأجيال السابقة» (جدنجز، ٢٠٠٥: ١١١). وهذا التطور المذهل في مجال الاتصال والتواصل، أحدث تغييرا في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ما أسهمت به في تشكيل الرأي العام، وأنماط التفكير فيما يحدث في العالم.

هـ- تفكك الأطر التقليدية:

في خضم التغيرات العميقة، التي حدثت في ظل ما يسمى مجتمع المعرفة، امتد تأثيرها إلى طبيعة تجاربنا الحياتية، بل وحياتنا اليومية. حيث بدأ النظر إلى بعض المؤسسات الراسخة في حياتنا بأنها أصبحت بالية مع تقادمها، بل أن بعضها أصبح معيقا أمام مسيرة التقدم.

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى إعادة تعريف - طوعا أو إرغاما- لكل ما يحيط بحياتنا اليومية. بل امتد إلى الجوانب الشخصية الحميمة، مثال الأسرة والأدوار النوعية، والعلاقات الجنسية، والهوية الشخصية، وتفاعلاتنا مع الآخرين، وأنماط العمل، وعلاقاته، وغيرها.

ففي استطلاع للرأي جرى في ثلاث بلدان عربية وإسلامية (مصر- الأردن- إيران)، حول الرأي القائل بأن

الزواج أصبح مؤسسة بالية عفا عليها الزمن، فكانت الآراء الرافضة واضحة لهذه الفكرة، بينما اختلفت في تدرجها، حيث بدأت بشدة الرفض بمعدل ٩٨٪ في مصر، بينما الأردن ٨٥٪، وإيران ٦٥٪. وهذا من غير شك، أحدث تغييراً أساسياً في الأطر التصورية، والمفاهيم التي تتعلق بأنفسنا، وحياتنا الاجتماعية، وعلاقتنا بالآخرين (جدنجز، ٢٠٠٥ - ٢٦٣) .:

كما يكشف الواقع عن تزايد قدرة الأفراد على تغيير مسارات وخيارات حياتهم. فلقد أصبح الفرد في هذا العصر، أكثر قدرة على التغيير بعد أن خفت وطأة وضغط التقاليد. حيث كانت بمثابة أطرا مرجعية، لتحديد خيارات الفرد، ومسالك الناس، وأساليب حياتهم أيضا. ولكن في ظل المتغيرات المعاصرة أصبح الناس أكثر أرغاما على العيش بأساليب تأملية وانعكاسية، أكثر انفتاحا وانفتاحا. وذلك استجابة وتكيفا مع البيئة المتغيرة من حولهم.

وعلى جانب آخر، امتد تأثير مجتمع المعرفة إلى الهوية الشخصية للفرد، التي كانت تتشكل في سياق الجماعة أو الفئة الاجتماعية، وأصبحت اليوم من الأطر التقليدية للهوية، والتي أخذت بالتفكك لتحل محلها أنماطا جديدة ناشئة لتحديد الهوية. ومن أهم معالمها تناقص وزن الرموز الاجتماعية، التي كانت تحدد الملامح الرئيسية لخيارات الناس وأنشطتهم. فالأفراد يخبرون التطور بصورة موازية ومتداخلة في الوقت نفسه مع السياق الأوسع الذين يعيشون فيه. حيث أن الخيارات الصغيرة الروتينية التي نقوم بها في حياتنا اليومية مثال الملابس، وقضاء وقت الفراغ، والعناية بالصحة وبالجسم، تمثل جانبا من العملية المستمرة لتشكيل هوياتنا الشخصية وإعادة تشكيلها أيضا.

كما تفككت أنماط العمل المتفرغ النموذجية، وتحولت إلى ترتيبات أكثر مرونة من بينها: العمل في المنزل، باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة. كما تزايدت أنشطة التصميم، والتطوير، والتقانة، والتسويق، والبيع، وتقديم الخدمات المرتبطة بهم. ويطلق على المشتغلين في هذا المجال «عمال المعرفة». وفي الحقيقة هذا نمط من الاقتصاد يعمل من خلال شبكات ممتدة تتجاوز حدود الدول والجنسيات، ولا تتوقف عندها (Castells ١٩٩٦ : ٥٦).

وقد تزايدت أنماط العمل المرنة منها: العمل في المنزل باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة، والتشارك في أداء العمل في مهنة ما. فضلا عن مشروعات الاستشارات القصيرة الأمد، وإتباع نظام «الوقت المرن» في العمل، وغيرها من الأنماط الجديدة للعمل المرتبطة بتزايد هيمنة مجتمع المعرفة على الأنشطة الاقتصادية للبشر.

و- آليات تكيف جديدة داخل الأسرة:

نتيجة دخول النساء بأعداد كبيرة إلى سوق العمل، ومجالات التشغيل المختلفة. حدثت جملة تغييرات عميقة في الحياة العائلية، وامتدت إلى المجتمع كافة. فقد أدى اتساع الفرص التعليمية، والمهنية أمام النساء، إلى انخراط أعداد كبيرة منهن في مجال العمل. وهذا من شأنه، ساعد على إرجاء الزواج وإنجاب الأطفال إلى ما بعد استقرارهن سواء على مسار التعليم، أو على مسار العمل والمهنة. وهناك مظاهر أخرى، حيث نجد أن كثيرا من النساء العاملات ينقطعن عن العمل ثم يقررن العودة إليه بعد إنجاب الأطفال، بدلا من الاستقرار في البيت للعناية بهم.

وقد ارتبط بهذه التغيرات آليات متعددة للتكيف داخل الأسرة منها: في إطار تقسيم العمل المنزلي - تشجيع دور الرجال على المشاركة في تربية الأطفال والعناية بهم - ظهور سياسات، وممارسات تحفز على أنماط العمل « الودودة » عائليا للتواءم مع احتياجات الزوجين الذين يعملون في وقت واحد (النبلاوي، ١٩٩٨: ١٩٣). وغير ذلك من آليات التكيف ستتعرف لها في موضع لاحق.

ز- تكريس التنوع والتعددية وقبول الآخر:

في ظل «مجتمع المعرفة»، أو «مجتمع ما بعد الحداثة»، يرى العديد من علماء الاجتماع المعاصرين إن هذا المجتمع يتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع. ومن هنا فإن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاتصال الحديثة، زاهر بالأفكار والقيم المطروحة للتداول. و يعلق مجموعة من المنظرين الحداثيين هنا « بأننا نعيش في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار». فالإنتاج الجماعي، والاستهلاك الجماعي، والمدينة الكبيرة، والدولة البوليسية المهيمنة، والعقارات السكنية الواسعة، والدولة الوطنية، كلها قد بدأت بالانحسار. بينما تتصاعد مستويات المرونة، والتنوع، والتباين، والحراك، والاتصال، واللامركزية، والتدويل. وفي تلك الأثناء تتعرض هوياتنا، ومفهومنا عن ذاتنا، ومواقفنا الذاتية لسلسلة من التحولات العميقة (جدنجز، ٢٠٠٥: ٧١٧). وقد انعكس ذلك بوضوح، في العديد من المفاهيم التي اجتاحت العلم الاجتماعي واحتدم النقاش حولها، ومنها الإمبريالية الثقافية، أو الغزو الثقافي، التعددية، الخصوصية الثقافية، والثقافات الوطنية المهددة، وغيرها (Tomlinson ١٩٩١: ٧٥).

وقد اختلفت الآراء بصدد قضية الثقافة الكونية الجديدة. فمنهم من يرى أن المجتمع العالمي الحديث يتسم بالتمايز المتصاعد بين الثقافات، والثقافات الفرعية، لا بالتجانس والتدجين المستمر فيما بينها، وفقا لمواصفات نموذجية موحدة في كل مكان. ويرى بعض هؤلاء أن وجود مؤثرات جديدة على التقاليد والثقافات المحلية، لا يؤدي إلى نشوء ثقافة واحدة متجانسة، بل يفضي إلى مزيد من التنوع. أحيانا قد يؤدي إلى التجزئة والتشتت بين الثقافات، وهذا بحسب السياق المجتمعي ودوره في ذلك (تومبسون ١٩٩١: ١٤).

كما يعتقد باحثون آخرون، أن الهويات، وأساليب الحياة الراسخة في الجماعات، و الثقافات المحلية، قد بدأت تتراجع أمام أشكال جديدة من الهوية المهيمنة، التي تتألف من عناصر متباينة مستمدة من عدة مصادر ثقافية (جدنجز، ٢٠٠٥: ١٣٩). وهذه الموضوعات سوف نطرحها للنقاش، وفقا ما كشفت عنه الشواهد الإمبريقية في واقع المجتمع العربي بوجه عام، والأسرة على وجه الخصوص، متمثلا من خلال المجتمع العماني، والمجتمع المصري. وهذا ما سوف نوضحه في مواضع لاحقة.

٢- تحديات مجتمع المعرفة:

وللاقترب من مضمون مجتمع المعرفة أكثر، فإنه يعني إقامة نمط جديد من الاقتصاد، يهيمن فيه نمط إنتاج المعرفة، ويتراجع فيه نمط الإنتاج الريعي، التي تشتق فيه القيمة الاقتصادية من استنضاب المواد الخام. وهذا النمط منتشر في اغلب المجتمعات العربية، سواء بشكل مباشر كما في البلدان النفطية، أو غير مباشر في بلدان أخرى تعتمد على المعونات أو تمويلات العاملين من الأولى.

وفي هذا السياق، نحن نعاني من قصور واضح في العديد من القدرات المعرفية بداية من اكتسابها، أو

إنتاجها، أو نشرها، على الرغم أننا نعيش في عصر كثافة المعرفة. في هذا الصدد نحن نحتاج لإصلاح السياق المجتمعي، لاكتساب المعرفة، ولتقوية منظومة إنتاج المعرفة ذاتها.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣ إلى إن بناء مجتمع المعرفة في المجتمع العربي، يستند على خمس مقومات تعد بمثابة أركان أساسية هي:

- إطلاق الحريات (الرأي، والتعبير، والتنظيم) وضمانها بالحكم الصالح Governance.
- انتشار التعليم ذو نوعية راقية، مع الاهتمام بطرفي المتصل التعليمي، والتعليم المستمر مدى الحياة (أي إصلاح التعليم).
- توطيق العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث، والتطوير الثقافي، في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة، سواء على المستوى البنية الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع العربي.
- تأسيس نموذج معرفي عربي عام و أصيل، منفتح ومستنير.

وفي صدد ذلك، هناك جملة موجهات رئيسية، من الضروري أن تأخذ في الاعتبار هي:

- العودة إلى صحيح الدين، من حيث حفز الاجتهاد، والإقرار بحرية الفكر وتفعيل فقه الاجتهاد، وصون حق الاختلاف.
- النهوض باللغة العربية، من خلال النشاط البحثي، والمعلومات، وتعريف المصطلحات العلمية، ووضع معاجم وظيفية متخصصة، وحركة تأليف مبتكرة وإبداعية.
- استحضار اضاءات التراث المعرفي العربي.
- إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه والاحتفاء به، من خلال حماية كل بلد عربي لجميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبنائه، ودعم فرص ازدهارها، واعتباره التزام سياسي، وأخلاقي، من خلال الدعوة إلى التعددية والتسامح.
- الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، والاستفادة من منجزات حضارات غير عربية، ودعم التقارب العربي، والاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية.

والوضع الراهن للمجتمع العربي في عصر مجتمع المعرفة، يتطلب طرح تساؤل هام وهو: ما مدى قدرة البني الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في المجتمع العربي على اكتساب المعرفة والارتقاء بها إلى مجتمع المعرفة؟ . للإجابة على هذا التساؤل لابد من استعراض أهم شروط أو خصائص، والتي لابد أن تتوفر في البني الاجتماعية والاقتصادية. فمن المعروف أن المعرفة منتج اجتماعي وظاهرة اقتصادية هامة.

فمن حيث البنية الاقتصادية، يلعب توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي دورا جوهريا في تحديد حجم القيمة المضافة في العملية الإنتاجية. حيث أن تكثيف توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين مستمر في المنتجات، وتتعظم قيمتها المضافة في العملية الإنتاجية، مما يسهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

أما على مستوى البنية الاجتماعية، فمن غير شك أن كل إبداع، أو ابتكار، أو تغير في استخدام التقنية، سيؤدي بدوره إلى نشوء حالة جديدة اقتصاديا، واجتماعيا، تتمخض عنها وظائف اجتماعية جديدة وتمثلها فئات جديدة ذات أفكار جديدة. وهذا، في حد ذاته يعد بمثابة المحرك الذي يدفع عجلة التغير الاقتصادي،

ومن ثم التغيير الاجتماعي. ففي إطار مجتمع المعرفة، نستطيع أن نرى العديد من المؤسسات المجتمعية ترتبط بمنظومة المعرفة نشرًا، وإنتاجًا، بل وإعادة إنتاج، بشكل متناغم ومستمر.

وفي هذا السياق، تتولد في مجتمعات المعرفة، سياقًا مجتمعيًا أكثر ملاءمة لنشاط منظومة المعرفة، ويساعد في نفس الوقت على نشأة ما يسمى «ثقافة المعرفة»، بمعنى جملة الأفكار، والتصورات، والاتجاهات، التي تشكل منظومة قيم التحفيز على اكتساب المعرفة، وتوظيفها. هذا فضلًا عن جملة الوسائل الفعالة، التي تمكن من نشر المعرفة وإنتاجها.

ويكمن التحدي أمام مجتمعنا العربي في كيفية اكتساب المعرفة، بمفهومها العصري. أي كيفية تحول المجتمع من إطار يضم بعض أفراد متوفر لديهم معارف شتى، إلى العمل في إطار منظومة جماعية، تتحور بكاملها حول توليد المعارف ونشرها، وتوظيفها بكفاءة؛ سعياً للارتقاء بالمجتمع الإنساني.

وهنا نجد الأصول المعرفية ضمنية في كافة الأنشطة الاجتماعية التلقائية، بل في إطار ثقافة المجتمع بعامة. وفي إطار منظومة عمل جماعية، تستطيع البنية المجتمعية، بما تمتلك من أساليب التنشئة الاجتماعية، ونظم تعليم وتعلم، إلى جانب وسائط حديثة للأعلام، أن تحول شتات المعارف المبعثرة إلى منتجات معرفية. وبذلك يستطيع المجتمع خلق رأس المال المعرفي، يمتلك المواد المعرفية، والأساليب والتقانة، والأدوات العصرية، التي تمكن من إنتاج المعرفة، ونشرها في ربوع المجتمع كافة.

أكد العديد من الباحثين، على أن البلدان العربية مازالت بعيدة عن مجتمع المعرفة. بل وأكثر من ذلك، أن فجوة المعرفة ضخمة، وتتنامى بصورة متسارعة، مقارنة بمجتمعات المعرفة. ويذهب المحللون في ذلك إلى أن مجتمع المعرفة العربي ضعيف البنية، ومفكك بسبب غياب سياسات فعالة تضمن تأسيس منظومة القيم، والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. حيث أن المجتمعات العربية لم تتحرر بعد من التبعية لمصادر المعرفة الحديثة الغربية؛ حيث توقفت عند مرحلة استيراد نتائج العلم دون استثماره في إنتاج المعرفة محلياً.

ويمكننا التذليل على ما سبق، وفقاً للبيانات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣، ومن خلال واقع الإنتاج العلمي للبلدان العربية. فعلى الرغم أن الدول العربية ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية حسب تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣، وفق عدد المنشورات العلمية مقارنة بحجم السكان (٢٦ بحث لكل مليون نسمة) في عام ١٩٩٥. إلا أنها مازالت تبعد كثيراً عن مستوى الإنتاج في الدول المتقدمة مثل فرنسا (٨٤٠)، وهولندا (١٢٥٢) وسويسرا (١٨٧٨). هذا، وعلى الرغم أيضاً أن حركة النشر العلمي في الوطن العربي شهدت زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الماضية بحوالي (١٠٪)، إلا أن هذه الزيادة متواضعة مقارنة مع تلك التي حققتها بعض الدول النامية كالبرازيل والصين وكوريا.

أما على المستوى المؤسسي، فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من ٥٠ بحثاً عام ١٩٩٥ (٢٦) مؤسسة، بينما انخفضت عدد المؤسسات العلمية التي نشرت أكثر من (٢٠٠) بحث إلى خمس المؤسسات. وبفحص مضمون هذه المنشورات يلاحظ مدى افتقارها للابتكار، كما أن أغلب الإنتاج فردي، وبعيداً عن الجهد الجماعي.

وفي إطار عملية قياس المعرفة في البلدان العربية، يتطلب الأمر التطرق لجوانب ثلاثة رئيسية في

اكتساب المعرفة وهي: النشر، والإنتاج، والبنية الأساسية لرأس المال المعرفي. فقد واجهت المحققين في ذلك صعوبات جمة، كشفت عن واقع البلدان العربية التي تخلفت كثيراً عن البلدان الناهضة في العالم الثالث، فضلاً عن تلك البلدان الرائدة في هذا المجال. وذلك سواء في امتلاك مقومات مجتمع المعرفة (السياق المجتمعي لمنظومة اكتساب المعرفة) الذي يسهم في تكوين رأس مال بشري نوعي، أو ما يتعلق بكم الإنتاج المعرفي.

كما ترجع بعض الصعوبات إلى شح الإمكانيات المتاحة سواء للأفراد، أو الأسر، والمؤسسات وما يرتبط بها من أنشطة. وكان من نتائج ذلك، قصور فعالية قطاعات المجتمع، ومؤسساته في تهيئة المناخ المعرفي، والمجتمعي؛ كضروريات لإنتاج المعرفة، ونشرها، أو كضرورة لتكوين رأس المال المعرفي.

وعلى جانب آخر، تشكل العولمة مؤسساتها، من الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في محاولة الاقتراب من مجتمع المعرفة. حيث تمارس آليات تكريس الهيمنة على مقدرات العالم سواء في المعرفة، أو في الاقتصاد، ومن ثم في فرص التنمية المتاحة. وهذا يهدد فرص البلدان النامية عموماً في اكتساب المعرفة، كما يضع بعض القطاعات فيها داخل دوائر الحظر. ومن الأمثلة البارزة هنا، مدى إصرار الدول المصنعة للمعرفة- باعتبارها المنتج الرئيسي للمعرفة على صعيد العالم- على تحويل المعرفة من سلعة عامة، إلى سلعة شديدة الخصوصية، عبر استحواذ الغرب المصنّع، على حقوق الملكية الفكرية.

ومن الصعوبات الهامة أيضاً، ما تتعرض له الثقافة العربية في مواجهة العديد من القضايا الساخنة منها: الوحدة الثقافية الكونية، وتعدد الثقافات، وظهور أطر فكرية جديدة حول الشخصيات الثقافية، والذات الأخر، والشخصية الحضارية. وفي ظل هذا الوضع أنتاب أبناء الثقافة العربية الخوف على اللغة، والثقافة، والهوية. هذا مع التآرجح تارة، مع تيار يدعو للانغلاق، والعداء لجملة ما تحمله ثقافة العولمة من قيم وأفكار وممارسات. وتيارات أخرى، تحذر من مغبة الانغلاق، وعدم التفاعل مع ثقافة العولمة، على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى ضعف البنية الثقافية العربية وانحصارها. وتيار ثالث، يدعو للانفتاح بحذر يبعد عن المحاكاة، ويرقى إلى مستوى التفاعل المبدع (Tomlinson: ١٩٩٦: ١٧٦).

يضاف إلى جملة التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، في سبيلها لدخول مجتمع المعرفة. ما تكشف عنه واقع العلوم الإنسانية والاجتماعية، من صعوبة الاتصال بالآخر، والتحول حول الذات. والأمثلة على ذلك كثيرة، فمن الداخل تخضع إلى العديد من العقوبات منها حرية التفكير، وما يشاع حول الحدود الاجتماعية والثقافية، وتتدخل السياسة، والقوانين بشكل مباشر، أو من خلال قنوات غير مرئية في رسم خطوط حمراء أمام البحث العلمي. هذا من جانب، ومن جانب آخر معرفي وهام، لا تقوم المؤسسات العلمية العربية، وخاصة الرسمية منها على تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ٧٥-٧٦).

ثانياً: مكونات البنية المجتمعية العربية والمعرفة

أفصحت أدبيات العلم الاجتماعي عن أن هناك سمات بارزة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية- تشكل طبيعة الأسرة العربية اليوم- تقف عائقاً أمام اكتساب المعرفة في المجتمع العربي. ومن ثم تنقلص القدرة على المساهمة في نشر وإنتاج المعرفة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأبعاد من أهمها:

١- هيمنة البني التقليدية:

تعد البني الاجتماعية التقليدية من منظور الحداثيين - سواء تمثلت في المجتمع الأبوي، أو في سيادة القبيلة والعشيرة - بمثابة خطراً يهدد منظومة الأخلاق الفردية والاجتماعية، والقيم الإنسانية الحديثة. وبوجه خاص قيم المواطنة، والقانون، وحقوق الإنسان الطبيعية والدينية، في بعض الأحيان. وقد يحدث ذلك عندما يتم امتصاص تلك المنظومة من قبل عقل القبيلة، أو العقل الجمعي للقبيلة من خلال قيمها وعاداتها.

وقد أشار هنا هشام شرابي إلى نمط جديد من النظام الأبوي في المجتمع العربي تجسده الأسرة الأبوية التي تقوم أهميتها في فهم الهياكل الأبوية الجديدة الداخلية، تنعكس في علاقات السلطة والهيمنة والتبعية تفصح عنها بنية العلاقات الاجتماعية. ويستطرد في تشخيص الموقف الحالي في الأسرة العربية، من خلال الأب كمثال لشخصية الأبوية الجديدة؛ حيث يشكل الأداة المركزية للاضطراد. وفي الغالب يرتبط الاضطراد في الأسرة بغلبة المواقف المنافية للعقل بين الناس، والتي تسهل سيطرة الوضع القائم، وتقود الناس دون وعي إلى معارضة التغيير. والأكثر من ذلك، يساعد هذا الوضع في إعاقة نمو العقل العلمي، وتكريس التوجه الغيبي السحري. بحيث يصبح مهيمناً ونشطاً في البنية النفسية للفرد (للمزيد أنظر: الصياغ، ٢٠٠٥ وبركات، ١٩٩٨).

تزخر المجتمعات العربية بأنماط أبوية متعددة منها: رأس الأسرة، الكبار في الأسرة، شيوخ القبائل، مديرو المدارس، رؤساء المجالس، وغيرهم. في هذا الإطار، تبتعد العقلانية كمبدأ حاكم لسلوك الفرد، أو للعمل الاجتماعي عموماً. ومن ثم يتعايش في المجتمع قطاعان جنباً إلى جنب هما، السحر، والعلم. وهنا يلاحظ أن البني التقليدية تتعايش مع البني الحديثة، والاقتصاد البدائي، إلى جوار الاقتصاد الحديث العقلاني. وهذا ينسحب على العديد من بلدان العالم الثالث.

وبناء على ما تقدم، لا يتوفر في مجتمعاتنا العربية إلا فضاء صغير لتنمية المبادرة والابتكار بين الأفراد الذين يخضعون لأشكال من الاستبداد من داخل بيوتهم. وفي هذا السياق، كان هناك آمال متطلعة إلى أنظمة التعليم في البلدان العربية، على الرغم من تأثير التنشئة الأبوية على الأفراد.

فقد تخللت الثقافة الأبوية التقليدية النظام التعليمي في أغلبية المدارس، التي تعزز خضوع التلميذ للسلطة، والتي من شأنها تحد من المبادرة الفردية والإبداعية. وهذا الأمر تخف حدته نوعاً في المدارس البعيدة نوعاً عن ثقل المجتمع التقليدي، مثل المدارس الخاصة، والأجنبية. ومع ذلك يلاحظ أن تشجيع المبادرة الفردية والابتكار الفردي استثناء، وليس القاعدة في نسق التعليم فيها (عدس ٢٠٠٣ : ٦٩).

وهذا يتسق مع استنتاجات هشام شرابي في قوله: «ففي المجتمع العربي تعيد الذات الجماعية الأبوية إنتاج نفسها لدعم النسق الأبوي للسلطة والعلاقات الاجتماعية» (للمزيد أنظر: بركات، ١٩٩٨). فالمجتمع العربي ليس بمجتمع تقليدي بالمعنى الدقيق للمصطلح، كما أنه ليس بالمجتمع الحديث، وإنما مزيج مشوش من النوعين. فأحدى صورته تبدو في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التقليدية، والقيم والهياكل التي تنبع من المجتمع الأبوي، وتنصهر في العلاقات القبلية والأسرية والدينية والطائفية القديمة. أما صورته الأخرى، فهي مجموعة حديثة من العلاقات، والهياكل الاجتماعية. ويزداد التشويش في المجتمع العربي نتيجة طبيعية لما يعانيه من الاعتماد على التأثيرات السياسية، والاقتصادية، والثقافية الخارجية.

٢- تدهور الطبقة الوسطى:

من المعروف أن البنية الطبقيّة للمجتمع تلعب دوراً هاماً في إحياء منظومة المعرفة. كما تعد من شروط وخصائص البنية المجتمعية المحفزة على اكتساب المعرفة. فالبنية الطبقيّة توفر فئة ثرية تهتم بنشر وإنتاج المعرفة. وذلك من خلال تخصيص جزءاً من ثروتها للاستثمار الخيري لدعم هذه الأنشطة، هذا إلى جانب اتساع نطاق الشريحة المتوسطة، بما يمكن أن يتوافر لها من تعليم يفتح لها مجال اكتساب المعرفة، وما يكفي من سعة العيش بحيث يسمح في المساهمة في نشر وإنتاج المعرفة.

تضم الطبقة مجموعة واسعة من الناس، يشتركون في موارد اقتصادية، ذات تأثير على طريقة معاشهم وحياتهم. وتمثل الثروة، بالإضافة إلى المستوى المهني الأساس الذي تقوم عليه الطبقات. ويرى جندج أن الطبقات الوسطى في المجتمع كانت تتراوح من ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من السكان، وتعيش في الغالب على بيع نتائج عملها، ولا تتحكم في وسائل الإنتاج. كما يوصفها رايت بأنها ذات علاقة بمواقع القوة والسلطة، نتيجة لما تمتلك من مهارات وخبرات. لذا يزداد الإقبال على أبنائها في سوق العمل، كما أنهم قادرين على ممارسة نوع من السلطة والقوة داخل النسق الرأسمالي، باعتبارهم الفئة المتخصصة في إطار اقتصاد المعرفة. كما يقال عنها أنها الشريحة التي التزمت بالتحديث، وتمتلك الأداة الأفضل للتغيير (جندج، ٢٠٠٥: ٤٣٩).

وفي هذا السياق، يمكن رصد واقع الطبقة الوسطى في المجتمع العربي. حيث تتميز بعدم تجانسها، وتعدد شرائحها، وتعدد أدبيات التراث العلمي الاجتماعي، أن هذه الطبقة على اختلاف شرائحها، لعبت دوراً هاماً في الحياة العامة في المجتمعات العربية، وعلى كافة الأصعدة.

ولمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، ما أشار إليه رمزي زكي في كتابه (وداعاً للطبقة الوسطى) أنها تتألف من ثلاث شرائح مختلفة، الشريحة العليا، وتضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات، وأصحاب المهن المتميزة، والعاملين في قطاع المعلومات. والشريحة الوسطى وتضم ذوي الدخل المتوسط، مثل المدرسين، والموظفين، وأمثالهم. أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى فتشمل صغار الموظفين، والمشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات، والمشروعات الصغيرة (المزيد أنظر: بركات، ١٩٩٨).

وقد أكد العديد من الباحثين، أن الطبقة الوسطى في المجتمع العربي، تتعرض للتآكل والانحسار، بشكل مستمر في هذه الأونة. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها التطورات التي حدثت على معدلات الفقر، وتوزيع الدخل والثروة. مما جعلها بالتدريج تفقد مقومات وجودها، وإبداعها، خاصة في مجال تذوق المعرفة، واكتسابه وإنتاجها. هذا يرجع للعديد من الأسباب منها: تدهور اللغة العربية السليمة (الفصحى)، وسيادة ثقافة الإمتاع السطحية في وسائل الإعلام، والإنتاج الفني الرائج، وتداعيات العولمة الثقافي. وهذا من شأنه يؤدي إلى الانصراف عن العلم والمعرفة، حتى على مستوى التثقيف الذاتي.

٣- محددات بناء القوة:

ففي المجتمعات العربية ارتبطت محددات بناء القوة بتوزيع السلطة، الذي يوازي في أحياناً كثيرة توزيع الثروة في البلدان العربية. وقد ارتبطت بذلك آثار على مستوى منظومة القيم الأخلاقية، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. حيث بدأ انتشار المنفعة، وتقديم الحيز الخاص على الحيز العام، وسيادة الفساد الاجتماعي

والأخلاقي، وغياب النزاهة، والمسئولية، وأمراضاً أخرى كثيرة، ومن ثم سيادة الفساد الاجتماعي. وكان نتيجة ذلك تزايد حدة التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ.

في هذا السياق شهدت البنية المجتمعية للبلدان العربية تراجعاً عما كانت عليه في الستينات في عدد من الدول العربية، وانعكس بوضوح في مجال الإبداع، وتطور المعرفة. فالفن، والفكر، والعلم، تخضع أحياناً لأحكام الحلال والحرام، أو الكفر والأيمان، عوضاً عن الجمال والقبح، أو الخطأ والصواب. كما انتشرت قيم الزهد والقناعة بين الفئات المستضعفة في مواجهة الإقبال على المتعة والحياة من قبل الفئة التي تمتلك مقومات القوة والسلطة ومن ثم الثروة في البلاد.

وفي إطار تشريح البنية المجتمعية العربية، فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣، إلى أن الثروة النفطية في بعض البلدان العربية ذات تأثير سلبي على منظومة القيم، والحوافز الاجتماعية، التي كان يمكن أن تؤازر، وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة. فخلال الفترة الماضية من انتشار القيم السلبية، أضعفت مقومات الإبداع، وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني. فقد ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف. وهذا الأمر ليس قاصر على دول بعينها بل أصبح من السمات العامة المصاحبة لمتغيرات العصر.

هذا إلى جانب، أن التعليم يفتقر إلى القدرة على توفير الامكانيات التي تتيح للفقرات الارتقاء الاجتماعي. وباتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الرغبة في الامتلاك والملكية محل المعرفة والعلم. كما فقدت المرحلة الراهنة قيمة نمط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية، والحرية، وحضور العقل النقدي، والنشاط الإيجابي الفاعل، الذي يسهم في اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها أيضاً.

وعلى جانب آخر فقد ساهم القمع والتهميش، إلى حد ما في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة، والانتماء. ولذا نلاحظ سيادة الشعور باللامبالاة، والاكنتاب السياسي والاجتماعي. ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المشاركة والمساهمة في إحداث التغيير المنشود في المجتمع العربي.

٤ - الهجرة الدولية:

تتعرض البلدان العربية منذ أكثر من نصف قرن، لتيار ضخم من الهجرة الدولية ذات تأثير هام على عمليات اكتساب المعرفة، ونشرها، وإنتاجها. فقد عرف المجتمع العربي تيارين من الهجرة الدولية، التيار الأول: توجه إلى البلدان العربية النفطية. وهي هجرة مؤقتة للعمل، أثرت فيها العديد من العوامل منها التقلبات السياسية، والنزاعات المسلحة. وقد شملت العديد من الفئات على اختلاف المستوى التعليمي، والخبرة والمهارة. إعداد كبيرة منها توجهت نحو قطاع التعليم، بمراحله المختلفة، وأخرى إلى قطاعات الخدمة العامة الأخرى.

أما التيار الثاني: فقد توجه إلى البلدان الغربية المتقدمة. تميز هذا التيار بزيادة نسبة الاستيطان في بلدان الاستقبال، مقارنة بالتيار الأول. وقد تضمن هذا التيار نمطين الأول منها: يمثل بلدان شمال أفريقيا إلى أوروبا، خاصة بلدان القوى الاستعمارية القديمة. وقد ضم جميع مستويات التعليم والمهارة، وأن غلب عليه العمال غير المهرة. أما النمط الثاني: وهو الأهم من منظور المعرفة، فقد اقتصر على هجرة الكفاءات عالية التأهيل إلى البلدان الغربية المتقدمة، وغلب عليه نمط الاستقرار في بلدان المقصد.

وجدير بالذكر، إن هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب يترتب عليها خسارة مزدوجة. تبدو من خلال تحمل الدول العربية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة، مما يمكن اعتباره في لغة الاقتصاد، معونة عكسية، أي غير مباشرة مقدمة من بلدنا، إلى دول الاستقبال الغنية. أما الخسارة الثانية فهي تكلفة الفرص الضائعة، متمثلة في العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية وطنهم الأم. وذلك لما لهم من دورا جوهريا في حيوية منظومة المعرفة. ولا سبيل في تقليل الخسارة إلا إعادة جذب هؤلاء الكفاءات للعودة لأوطانهم، وذلك من خلال مشروعات وطنية جادة، كما ينبغي النظر إليهم كرأس مال معرفي للأمة.

ثالثا: واقع الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة

عندما نقرب من واقع الأسرة العربية في عصر مجتمع المعرفة، لا نستطيع أن نغفل العديد من الأطر النظرية في تراث العلم الاجتماعي، والتي تفرض نفسها بقوة على مفردات الواقع الاجتماعي. حيث تساعد في فهم عمليات التحول الاقتصادي الاجتماعي داخل الأسرة العربية. لذا سوف نتناول في الصفحات الآتية ثلاث محاور هي: ملامح الأسرة العربية المعاصرة «محددات بنائية»، ثم نرجع إلى الأسرة العربية والمجتمع «محددات وظيفية». وأخيرا نحاول رصد أهم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة العربية المعاصرة، والتي تعد أحد مكونات البنية الاجتماعية- تضاف إلى العناصر البنيوية خاصة المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع- والتي تقف حائلا أمام دخول المجتمع العربي عصر مجتمع المعرفة.

١- بعض ملامح الأسرة العربية المعاصرة: « محدّدات بنيوية»

تزخر أدبيات العلم الاجتماعي العربي لفترة طويلة من الزمن، بتراث يحدد معالم الأسرة العربية بأنها وحدة اجتماعية إنتاجية، ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، تسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل، نتيجة طبيعية تفرضها ضرورات الاعتماد المتبادل. كما أنها أبوية من حيث تمرکز السلطة والمسؤوليات، والامتيازات، ومن حيث الانتساب أيضا. كما تتميز بكونها هرمية، حيث لا يزال التمييز فيها قائما على أساس الجنس والعمر على الرغم من حدوث تحولات هامة، وذلك بسبب مضمون التنشئة السلطوية. كما تمتد بجذورها إلى نمط الأسرة الممتدة مع نزوع واضح نحو الأسرة النووية والانتماء القبلي في الوقت ذاته، كما يتضح من استمرارية الالتزامات الواسعة. فضلا عن ذلك، هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية تتصل بأمور الأحوال الشخصية تتعلق بالزواج والطلاق والإرث، وبشبكة العلاقات التي تربط الأسرة بالمجتمع، وبمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وفي مواضع متفرقة كان ينظر إلى الأسرة باعتبارها كيان معنوي نشأ على التآزر والتضامن على حساب الفردية، والتماهي في الجماعة على حساب الاستقلالية، أو الشخصية في العائلة العربية. وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية حتى الاندماج، يصبح كل عضو داخل الأسرة مسؤولا ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب، بل عن تصرف الأعضاء الآخرين والأمثلة كثيرة من الواقع المعاش، مثال الحفاظ على العفة والشرف للفتاة وغيرها. (للمزيد أنظر: عبد الحميد، ١٩٩٨)

علاوة على ما تقدم، كانت تعرف العلاقات الأسرية في إطار علاقات القرابة الأوسع منها. ففي كثير من

مجتمعاتنا العربية تكون الأسرة النووية عنصرا جوهريا في تكوين الأسرة الممتدة على اختلاف أنماطها. والتي قد تشمل بالإضافة إلى الزوجين والأبناء، الآباء والأمهات، وربما الأجداد، علاوة على الأشقاء والشقيقات وأزواجهن، والأعمام، وربما وفي بعض الأحيان الأخوال وأبنائهم من الذكور والإناث.

ولذلك فإن مفهوم الأسرة في مجتمعنا، قد يتسع ليشمل منظومة علاقات فاعلة، ومؤثرة أكثر اتساعا وتشابكا، يمتد إلى العشيرة وأحيانا إلى القبيلة. حيث تشترك العائلة كوحدة اجتماعية في منظومة متقاربة من القيم والتقاليد والعادات. وقد تتخذ النزعة العشائرية طابعا سياسيا في بعض المجتمعات العربية (الصياغ، ٢٠٠٥ : ٢٥٤).

كما تقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية، والالتزام الشامل غير المحدود، وغير المشروط من دون تحفظ. وهذا، ما يعزز إحساس أفراد الأسرة الراسخ بالاطمئنان، والاستقرار النفسي بعدم الخوف من مواجهة الأزمات والنكبات المحتملة. حيث كان بإمكان الفرد دائما الاعتماد على أسرته مهما كانت الظروف، ومن هنا غاب أو انحصر الشعور بالوحدة والقلق، وينعم الفرد بدفع العلاقات الحميمة. (جدرنن إلى علاقات الصداقة، وينشأ الإنسان على الامتثال والاستدماج داخل منظومة القيم الأسرية، وتمسكا بالسياق الثقافي المحيط به، مما يدعم الانتماء والولاء للأسرة ومن ثم المجتمع (الصياغ، ٢٠٠٥ : ٢٥٣).

وخلال الثلاث العقود الماضية، تعرضت الأسرة العربية لهزات عنيفة بنيوية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع الكبير، الذي عايش جملة تحولات جذرية نتيجة آليات العولمة، وتداعياتها، والتي سادت بقاع الأرض. وقد ساهمت تلك التغيرات في تفكيك بعض الأطر التقليدية، نتيجة هيمنة العديد من الظواهر المستحدثة، ويمكننا رصد أهم التغيرات التي حدثت داخل الأسرة العربية في السطور الآتية:

أ- تضارب المصالح:

فقد ساهمت المتغيرات المعاصرة في إحداث تحولات جذرية، في اتجاه تغيير الأنماط التقليدية، التي تتشكل منها الأسرة، ومن ثم ساعدت على ظهور العديد من مظاهر التفكك الأسري. وقد بدأ هذا التغير من خلال تبدل طبيعة التوقعات التي تسود العلاقات الشخصية الحميمة سواء داخل الأسرة أو خارجها (للمزيد أنظر: النبلاوي، ١٩٩١ والعمر، ٢٠٠٥).

وإزاء هذه التغيرات ركزت الاتجاهات المحدثّة في دراسة الأسرة، على دراسة التغيرات في طبيعة العلاقات الشخصية، والزواج، وأنماط العائلة. أي دراسة الأسرة العربية من الخارج (للمزيد أنظر شكري، ١٩٨٥). وفي هذا السياق نجحت الحركة النسوية في لفت الانتباه إلى ما يدور «داخل الأسرة» مع التركيز على النساء، وطرحت في النهاية تحديات أمام مقولة «الأسرة وحدة، أو مؤسسة تعاونية قائمة على المصالح المشتركة والنفع المتبادل» (جدرنن، ٢٠٠٥ : ٢٦٠).

في هذا الصدد، أشارت البحوث النسوية أن علاقات السلطة غير المتوازنة، والقوة غير المتكافئة داخل الأسرة، أنما تعطى بعض أفراد الأسرة منافع وامتيازات أكثر من غيرهم. وركز تحليل الاتجاه النسوي على ثلاث محاور هي: تقسيم العمل النوعي، وتوزيع القوة والسلطة متفاوت، والقضايا المتصلة بأنشطة الرعاية.

وفي محاولة للاقترب من ملامح الأسرة العربية المعاصرة في عصر المعرفة، يمكننا أن نرصد حالة

من تضارب المصالح داخل الأسرة الواحدة، تتباين حدتها وطبيعتها، والآثار المترتبة عنها من مجتمع لآخر، وينسحب هذا التباين داخل المجتمع الواحد. وقد حدثت حالة تضارب المصالح داخل الأسرة للعديد من الأسباب منها: سيادة النزعة الفردية، ومن ثم الأنانية، والجنوح نحو الاستقلالية. وقد بدأت معالمها تظهر في زيادة التعبير عن مشاعر الحب، وفي إطار العمل، والحرية، والسعي إلى تحقيق أهداف شخصية.

كما تبدو بوضوح، حالة تضارب المصالح، وبشكل أكثر حدة في إطار العلاقات الشخصية، وعندما يسعى طرفي الزواج (الرجل والمرأة) في متابعة مسارهما المهني، أو التعليمي بعد الزواج، وبعد الإنجاب. فلقد كانت على سبيل المثال النساء في الماضي القريب يزاولن عملاً جزئياً غير متفرغ، أو يتركن العمل لفترات طويلة للإنجاب ورعاية الأطفال، غير أنهن الآن يركزن الاهتمام على مسارهن المهني، وعلى طموحاتهم وأهدافهم الشخصية الأخرى.

فقد أوضحت الشواهد الميدانية، أن مجال التفاوض بين الرجل والمرأة (الزوجين)، في الغالب لا يدور حول الحب، والجنس، والأطفال، المهام الزوجية أو المنزلية، بل بدأ ينشغل بمهام أخرى، تبدو كقضايا حماسية لكلا الطرفين، مثل العمل، والسياسة، والاقتصاد، والأمور المهنية.

كما يتعايش الطرفان (طرفي الزواج) في إطار توجهات متباينة. حيث تتحدث النساء في المجال العام دائماً عن الحالة اللامساواة والتفاوت بينها وبين الرجل، بينما في المجال الخاص تستطيع أن تكثُر حاجز اللامساواة والتفاوت حسب قدراتها الشخصية. وفي مواجهة ذلك يبدي الرجال حالة من عدم الاهتمام، أو حتى الاعتراف بما يعتبره النساء قضايا هامة وملحة. لذا، أصبح الزوجان في هذه الأيام يواجهان طيفاً واسعاً، ومتنوعاً من المشكلات والتحديات التي تتراوح بين توافه الأمور إلى القضايا الخطيرة. وهذا من غير شك سيؤثر على حالة الاستقرار الأسري، وتوفير بيئة آمنة لأبنائهم، لكي تنمو مهارتهم، ومعارفهم.

ومن مظاهر الفردية والأنانية وإعلاء مفهوم الذات، بين الزوجين تزايد حدة نزوع تجاه الحب، والبحث عنه في الآونة الأخيرة، خاصة بين الشرائح الاجتماعية المتوسطة والعليا. بحيث أن أصبح الآن من أهم أسباب الزواج، وأساس لقيامه، وشرط أساس للإقدام على تكوين أسرة. أي من الضروري أن ينعم الطرفين بمشاعر حب تجاه الطرف الآخر.

وهنا نبتعد عن الأسس التقليدية للزواج والأسرة، التي تأخذ في الاعتبار معايير أخرى هامة جنباً إلى جنب مع توافر مشاعر الألفة والحب بين طرفي العلاقة الزوجية. فقد صار الأمر لدى بعض الفئات الاجتماعية، أنها تتزوج أو يتزوج تلبية لنداء الحب، أو بحثاً عنه. كما قد يسعون للفرقة، والانفصال، إذا افتقد أحد الطرفين حالة الحب، حتى ولو على حساب الطرف الآخر، والأبناء أحياناً.

وهنا تتأرجح حياة الرجل والمرأة بين الأمل والندم والمبادرة، والمحاولة مرة أخرى. وتتصاعد تبعاً لذلك حالات التوتر بين الرجل والمرأة على أمل الوصول ذات يوم إلى حالة الحب المنشود، حتى يشعرا بالاكتمال، وفي أغلب الأحيان لا تتحقق، وتتحول الحياة الاجتماعية لسلسلة من الاحباطات المتكررة، يضع معها قيمة الوجود الإنساني، وتعوق أيضاً نمو قدراته الإبداعية.

وفي هذا الإطار، تزداد معدلات الطلاق، طالما ارتبطت لدى بعض الفئات بارتفاع مستويات الاكتفاء الشخصي الذاتي، التي ينشدها الرجال والنساء من مؤسسة الزواج، مما قد يدفع أحد الطرفين أو كليهما إلى

التخلي عن هذه الرابطة، وأحيانا رغبة في السعي إلى علاقة بديلة، يأمل من خلالها تحقيق الوهم المنشود. وهنا يتزايد معدلات الزواج الثاني.

ب- أنماط جديدة من الأسر:

تعايش الأسرة العربية اليوم حالة من عدم التوازن، تختلف حدتها من مجتمع لآخر، وتمتد هذه الحالة من التباين داخل المجتمع الواحد. وفي ظل حالة عدم الاستقرار الأسري تزداد حجم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسرة. حيث تصاب بالعديد من الأمراض الاجتماعية، وتصبح أن صح التعبير أسر مريضة، تتمثل في البيت المتصدع. وهذا المفهوم فضفاض يسمح بتفسير أنماط مستحدثة من الأسر العربية اليوم، كما أنه يستخدم كمؤشر لنوعية الزواج، والتوافق الأسري، وأيضا لتفسير تزايد معدلات الطلاق، وظاهرة جنوح وانحراف الأبناء. فمن المعروف، أن البيت يمكن أن يتصدع لأسباب مختلفة، وبطرق متنوعة أيضا.

فقد أكدت احدي الدراسات العربية على أن انحصار مفهوم الزواج، وتكوين أسرة في إعلاء قيمة المتعة بين جماعات معينة. وذلك على حساب أمور أخرى هامة، من أهم أسباب وجود البيوت المتصدعة (غريب، ١٩٩٥ : ٢٧٤-٢٧٥). وهذه الأنماط من الأسر في الغالب تقف ضد المعايير الاجتماعية المتعارف عليها؛ وذلك عندما تقف الحاجات الفردية المتناقضة والمتصارعة أحيانا، عائقا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية، كأحد الوظائف الهامة للأسرة. كما أن تمحور أرباب الأسرة نحو ذواتهم، أي يصبح هناك أنا والآخر (طرفي العلاقة الزوجية)، يجعل الأسرة بعيدة عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والغاية من وراء تكوينها.

ينعكس هذا الأمر، على مضمون الحياة الاجتماعية داخل الأسرة، فتتحول من وحدة اجتماعية واحدة، إلى انشقاق ثنائي الأنا والآخر، وأحيانا ثلاثي عندما يدخل الأبناء حلبة الصراع و التناقض. ويزداد الأمر صعوبة، عند تمثيل الدور لدى الطرفين، واختلاف الأطر المرجعية لتقييم الدور بينهما. وهنا يزداد حجم الصراع والتوتر بينهما. كما قد يرجع هذا الأمر، إلى اختلاف منظومة التوقعات لدى طرفي الزواج، والاصطدام بالواقع بعد الزواج. وبعد مرور فترة من الزمن، وإنجاب الأطفال، تنتقل هذه الفجوة إلى الأبناء، وتزداد حدة الصراع داخل الأسرة.

ومما هو جدير بالإشارة هنا، فقد أصبح هناك تغير في النظر إلى ماهية الحاجات الضرورية لقيام أسرة مستقرة. حيث حدث تحول لدى بعض الجماعات، من احتياجات جمعية إلى احتياجات فردية. والتي تبدو في طبيعتها متعارضة في نطاق الجماعة الواحدة. وقد ساعد على ذلك انتشار التعليم، وما ارتبط به من استقلال اقتصادي لكلا طرفي العلاقة الزوجية. وهذا مبرر لديهم للاستغناء عن العائلة ماديا، وبالنسبة للمرأة، يساعدها في سرعة اتخاذ قرار الطلاق.

كما للتعليم، وما ارتبط به من أنماط عمالة بيروقراطية دور أيضا في تغيير في منظومة القيم والاتجاهات، ساهمت في اختفاء بواغث العمل الجمعي، ومن ثم ضعف دور كبار السن، وسعي الجيل الثاني لتكوين أسر نووية مستقلة، وقد تكون بعيدة عن العائلة الأم. وهذا واضح بشكل أكثر عمقا، ومنذ فترة زمنية خاصة في المجتمع المصري. كما ينسحب على مجتمعات عربية أخرى، وفي مجتمعات الخليج العربي.

وبناء على ما تقدم، نستطيع القول، أن المجتمع العربي يعايش بعض أشكال من الأسر المتصدعة، ارتبطت

إلى حد كبير بظروف عمليات التحول الاقتصادي الاجتماعي. ومن خلال ما يفصح عنه الواقع من أنماط غير مستقرة من الأسر، تختلف فيما بينها في درجة التفكك وعدم الاستقرار الأسري منها:

- أسر غير مكتملة «أحادية رب الأسرة» مثال الأرملة أو المطلقة التي تعيش مع أبنائها ولم تتزوج.
- أسر حدثت لها انحلال وفسخ عن طريق الطلاق وتخلت عن دورها الوظيفي كأسرة.
- أسر فارغة المضمون «القوقعة الفارغة» على الرغم أنها قد تبدو مكتملة شكلا.
- أسر تعيش أزمة بسبب أحداث خارجية.
- أسر تعيش في نكبات وكوارث داخلية، سواء بسبب الفشل العاطفي أو الأمراض العقلية أو الفيزيائية لأحد أفرادها. وأحيانا مشكلات سلوكية من جانب بعض أعضاءها.
- أسر بدون مكان محدد «بيت الزوجية».

وجدير بالذكر هنا، إن المجتمعات العربية اليوم تعيش أنماط أخرى من الأسر، أكثر خطرا على مستقبل الأسرة العربية من حيث البناء والوظيفة. فمع تزايد حالات الطلاق ترتفع معدلات الزواج الثاني من غير شك. حيث يرتبط بتفاقم ظاهرة الطلاق في المجتمع نشوء أسر يمكن أن تطلق عليها أسر توليفية، والتي يكون فيها لأحد الزوجين أبناء من زيجة سابقة. ولاشك أن هناك منافع إيجابية، وأبعاد سلبية عديدة لهذا النوع من الأسر، والتي قد تتسع في المستقبل لتصبح عائلات ممتدة خارج حدود العائلة النموذجية المتعارف عليها.

وتكتشف الأوضاع الاجتماعية لهذا النوع من الأسر التوليفية عن جوانب ذات إشكالية هامة، منها ما يتعلق بأنماط العلاقات التي تسود هذه البيئة الاجتماعية غير طبيعية خاصة بشكلها المعاصر. هذه الأنماط تسودها علاقات تتأرجح بين الانسجام، والتوتر، والنفور، والتنافر، والتفكك بين أفراد الأسرة، خاصة في حالة الزواج الثاني. هذا فضلا عن ما يعانيه الأبناء من مشكلات تتعلق بعدم الاهتمام، وتركهم أحيانا في أيدي غير أمينة، كالمرييات الأجانب، وغير ذلك.

كما أن هناك أنماط من الأسر الصغيرة ترتبط بأب واحد في إطار تعدد الزوجات وتعيش بشكل مستقل، ومتباعدة مكانيا، يرتبط بها أيضا العديد من المشكلات رغم خطورتها مقارنة بالأنماط الأخرى من الأسر السابق ذكرها. وهناك أنماط أخرى من الأسر تعيش واقع يكون فيه الأب أو الأم غائبا بسبب الهجرة للعمل، وخاصة في المجتمعات العربية المصدرة للعمالة، وخاصة لدول الخليج العربي. وهذا نمط من الأسر أيضا يعاني من مشكلات ذات تأثير واضح على الأبناء، وعلى الاستقرار الزواجي أيضا.

ومن الظواهر المستحدثة على الأسرة العربية أيضا، ظهور أشكال جديدة من الزواج، منه ما يصنف في إطار الزواج الشرعي- حيث أباحه بعض علماء الدين- وآخر يصنف دينيا بأنه غير شرعي. وهذه الأنماط الجديدة، تنتشر بين أوساط الشباب على وجه خاص. وقد حظيت مؤخرا بمناقشات حادة في وسائل الإعلام.

حيث ارتبطت بهذه الأشكال الجديدة للزواج ظروف اجتماعية واقتصادية تمر بها بعض البلاد العربية. بحيث نستطيع القول، أنها في كل مجتمع عربي ترتبط بأسباب قد تختلف عن مجتمع عربي آخر. ومن أهم أسبابها: انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب، وعدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات الزواج العصري اليوم. هذا، إلى جانب تأخر سن الزواج لدى الجنسين، وانتشار العنوسة بين الفتيات مقارنة بالفترات الماضية، وغير ذلك من أسباب يكشف عنها خصوصية كل مجتمع عربي.

ج- العنف الأسري:

منذ بداية السبعينيات القرن الماضي، بدأ تناول ظاهرة العنف الأسري في إطار موضوع علاقات القوة غير متكافئة داخل الأسرة، من قبل الاتجاه النسوي. ومن ثم بدأت قضية العنف تستأثر باهتمام الأوساط الأكاديمية. ومن الموضوعات التي حظيت باهتمام في هذا المجال ضرب الزوجات، والفحش بالمحارم، والإيذاء الجنسي لأطفال والاعتصاب الزوجي.

ويمكن تعريف العنف الأسري بأنه « الإيذاء الجسدي أو المعنوي الذي يمارسه أحد أعضاء الأسرة على فرد أو أفراد آخرين فيها». وتكشف العديد من الدراسات عن أن الإيذاء الجسدي يستهدف في أغلب الأحوال فئة الأطفال، ولاسيما من تقل أعمارهم عن ست سنوات. ويمثل العنف الذي يمارسه الأزواج على الزوجات النوع الثاني، الأكثر شيوعاً داخل الأسرة. كما أن النساء قد يمارسن العنف الجسدي في الأسرة أحياناً، ضد الأطفال، والأزواج على حد سواء (جدنجز، ٢٠٠٥: ٢٦٧). وهذا مع التحفظ على التمثيل النسبي لصالح النمط الأول، مما أدى إلى وجود العنف والعنف المضاد.

وتكشف الشواهد الميدانية، عن ملامح انتشار ممارسة العنف ضد المرأة من واقع الحالات التي تم الإبلاغ عنها في مراكز الشرطة، يرتكبها الأزواج ضد زوجاتهم في أغلب الأحيان. ومن الطبيعي أن شيوع مظاهر العنف الأسري يجسد مظاهر الخلل في البنية الاجتماعية للأسرة العربية، ودلالة على الخروج عن المعايير الأخلاقية والدينية. ومن أهم أسبابه الحدة العاطفية والتأرجح بين الحب والكراهية، فقد تؤدي المشاجرات التي تحدث داخل الأسرة إلى نشوب مشاعر العداء، التي قد لا تظهر علناً للعيان في السياق الاجتماعي. وقد تبدأ بسيطة مجرد عبارات نابية، وتتطور إلى حركة الجسم، ثم تصل إلى الضرب، ونادراً ما تفضي للموت.

ويزداد الأمر سوءاً نتيجة التساهل والتسامح أحياناً من جانب الأسرة تجاه العنف، مستمداً من الثقافة الشعبية، ومنظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا، مع ملاحظة تدرجها من حيث القوة والضعف من مجتمع لأخر. حيث يأخذ في الاعتبار، سمعة الأسرة، ومكانتها، خوفاً من نظرة المجتمع، هذا إلى جانب الخوف على أبنائها من أن يقعوا تحت المسائلة القانونية والاجتماعية أيضاً.

٢- الأسرة العربية والمجتمع: «محددات وظيفية»

انطلاقاً من مقولة أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، وفي سياق المجتمع العربي تتميز أيضاً بوحدة الأصل، والمودة والرحمة، والعدالة والمساواة، والتكافل الاجتماعي، كما تتسم بخاصية العمومية والانتشار، باعتبارها الوسيط الذي اصطاح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي والاجتماع الإنساني. لذا فهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، يمكن النظر للأسرة كمجتمع صغير، ووحدة ديناميكية ذات وظائف. فقد أشار بارسونز إلى أن الأسرة تتكون من مجموعتين من الأدوار، الأدوار الفطرية، والأدوار الاجتماعية المكتسبة. وهذه الأدوار تزيد من تماسك البناء الاجتماعي واستمراره (غريب، ١٩٩٥: ٢٩٩).

كما تعتبر الأسرة الوعاء الثقافي الأول الذي يشكل حياة الفرد من خلال التربية والتنشئة، بحيث يتعرف الطفل على الأنماط العامة لها ويتمثلها. كما يتعرف على أساليب الاتصال والقيم والمعايير، والأفكار، والعقائد،

والاتجاهات الاجتماعية. ومن أهم ما تنقله الأسرة للطفل تحديد دوره في إطار ثقافته، تبعاً لنوعه، وعمره، ومستواه الاجتماعي.

ونتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها الأسرة العربية، تعددت أشكالها، وأنماطها، ومن ثم وظائفها. ففي كل مرحلة من مراحل التغير التي تعرضت لها الأسرة، أوضحت الشواهد مدى تأثيرها بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي العام. ومن أهم ما استجابت له الأسرة العربية ما حدث في وظائفها الشمولية التقليدية، واحتفظت منها ببعض الأدوار التي يغلب عليها الطبيعة الفطرية، كالإنجاب، كما أصبحت وحدة استهلاكية، تعتمد في معيشتها على أنساق اجتماعية أخرى. حيث سار العمل خارج المنزل بالنسبة للمرأة ظاهرة عامة في المجتمع الحديث، سواء من أجل إشباع الحاجات الضرورية، أو غير ضرورية، أو لأهداف ذاتية بحتة لدى بعض الشرائح الاجتماعية العليا. وهنا أصبح التنظيم المهني البديل الاجتماعي عن العائلة الكبيرة.

وتشير العديد من الكتابات أن الأسرة العربية ظلت تشكل وحدة اجتماعية واحدة عبر مراحل تاريخها الطويل، تمكنت خلالها من أن تحمي نفسها من التحولات الاجتماعية، بما تتمتع به من مرجعية دينية، في الغالب إسلامية. كما أنها من أكثر المؤسسات الاجتماعية قدرة على الاحتفاظ بمركزها الذي يتمحور حوله مختلف الأنشطة الإنسانية في المجتمع العربي. والدليل على ذلك ما كشفت عنه بعض الدراسات الميدانية، من أن اغتراب الشباب عن أسرهم لا يزال منخفضاً جداً مقارنة بدرجة الاغتراب عن الدولة، والمجتمع، والدين، ومؤسسات التربية الأخرى، والعمل (بركات، ٢٠١٦: ٢٦٧).

وفي ظل المتغيرات المعاصرة، بدأت تتعرض الأسرة العربية لهزات كوحدة اجتماعية، ذات وظائف هامة في المجتمع. خاصة على مستوى دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، وكوحدة إنتاجية، هذا فضلاً عن دورها في نقل التراث الثقافي والحفاظ عليه. وهنا يمكن أن يصح القول، إننا في طريقنا إلى فقدان القدرة على تحقيق التوازن الاجتماعي (بيترمان، ١٩٩٨: ٣٦٧). وهذا ما سنعرض له لاحقاً.

أ- تضارب أنماط التنشئة:

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية يكتسب الأفراد بمقتضاه المعرفة، والمهارات، والاتجاهات، والقيم، والدوافع، والأنماط التي ينتهجها الفرد، في تكيفه مع بيئته الطبيعية، والاجتماعية الثقافية. وعلى الرغم أن التنشئة الاجتماعية تمتد كعمليات تعلم في مراحل حياة الفرد المختلفة، إلا أن مرحلة الطفولة تعد من أكثر المراحل حساسية وتأثراً بها. وعلى الرغم من مركزية الأطفال في عملية التنشئة، فنادرًا ما ينظر لهم كأفراد فاعلين، ومؤثرين في هذه العملية.

ومنذ مطلع الثمانينيات، بدأ في الأفق تغير تدريجي، يتحول عن النظرة التقليدية لعملية التنشئة الاجتماعية، كنتاج للدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، والتي أكدت على أهمية خبرة الطفل الاجتماعية، وأسلوب تعلمه، واكتسابه للمعرفة خلال عملية التنشئة.

كما تعرضت عملية التنشئة الاجتماعية لتغييرات ناجمة عن التحولات الاجتماعي والتكنولوجية. وقد انعكس هذا على طرق وأساليب التنشئة الاجتماعية، والتي تتمثل في منح مكانة متساوية نسبياً لجميع أفراد الأسرة من حيث حق إبداء الرأي والمناقشة الحرة واستقلال الشخصية. كما أوضح التراث، أن أنماط وطرق التنشئة في

الأسرة تتباين بحسب خبرة الوالدين، والوضع الطبقي. حيث تبدو من خلال مدى التشديد، والعقاب البدني، وممارسة الترهيب، والحماية المفرطة للمزيد أنظر: عدس، ٢٠٠٢ وبركات، ١٩٩٨).

وعلى جانب آخر، فقد أوضحت أدبيات العلم الاجتماعي في إطار التنشئة، أن هناك ثلاث أنماط من التنشئة أكثر انتشاراً في المجتمع العربي هم: النمط المتسلط، والنمط المتساهل، والنمط الحازم. فقد أشارت الأبحاث أن الأطفال الذين تربوا في كنف والدين يستخدمان الأسلوب الحازم، أظهروا تكييفاً أكبر من الناحية النفسية والاجتماعية، وكانت درجاتهم أعلى في التحصيل العلمي، وتقدير الذات. كما تشير بعض الدراسات أيضاً، إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي: أساليب التسلط، والتذبذب بين أكثر من نمط، والحماية الزائدة، وهذا النمط الأخير يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلالية، والثقة بالنفس، والكفاءة الاجتماعية. وهذا يؤدي إلى زيادة معدل السلبية، وضعف مهارات اتخاذ القرار، ليس فقط في السلوك، وإنما في طريقة التفكير، حيث يتعود الطفل من الصغر على كبح التساؤل، ومن ثم الاكتشاف والمبادرة (الصويغ التقرير: ٥١).

ومما سبق نستطيع القول، أن التنشئة الاجتماعية تجعل من الكائن الوليد بشكل تدريجي إنساناً واعياً لذاته، وشخصاً ملمّاً ببعض المعارف والمهارات الثقافية والحياتية أيضاً. وبهذا المعنى فإن التنشئة ليست نوعاً من «البرمجة الثقافية»، التي يتشرب فيها الوليد ما يقع عليه من مؤثرات بصورة سلبية. فالطفل كائن نشط منذ ولادته، له احتياجات، ومتطلبات ذات تأثير فيمن يتولى رعايته.

والتنشئة باعتبارها عملية مستمرة طوال العمر تتمخض في بعض نتائجها عن تشكيل، وإعادة تشكيل التفاعلات الاجتماعية. حيث أنها تتيح المجال للأفراد بأن ينموا أنفسهم، ويطوروا طاقاتهم، ويتعلموا، ويتكيفوا مع ظروف الحياة المستجدة حولهم (جدنجز، ٢٠٠٥: ٨٧).

وفي هذا السياق، تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية، حلقة وصل، تصل الأجيال بعضها ببعض. فمولد طفل ما يدخل تعديلاً على حياة الأبوين، الذين بدورهم يدخلون تجربة تعلمهم أشياء جديدة أيضاً. كما أن علاقة الأبوة والأمومة تربط أنشطة البالغين بالأطفال طوال العمر. وفي الوقت نفسه، فإن الآباء والأمهات يتحولون مع مرور الزمن إلى أجداد، ويمثلون بالتالي حلقة وصل جديدة تربط ثلاثة أجيال. وهذا من غير شك، يسهم في نقل التراث الثقافي، والمعارف، بحيث تنمو من جيل إلى جيل.

فعلى الرغم من استمرار عملية التنشئة من المهد إلى اللحد، إلا أن علماء الاجتماع يميلون إلى التركيز على مرحلتين هامتين، خاصة في اكتساب المعرفة هما: التنشئة الأولية، في مرحلتي الرضاعة والطفولة، وتعتبر هذه الفترة التي يصل فيها التعلم الثقافي أقصى درجات الكثافة. إذ أن الأطفال يتعلمون فيها اللغة وأنماط السلوك الأساسية التي تشكل الأساس لمراحل التعليم والتعلم اللاحقة. وهنا تكون العائلة هي الفاعل المؤثر، والأكثر أهمية في هذه الفترة.

أما التنشئة الثانوية، تحدث في الفترة اللاحقة من الطفولة، وتستمر حتى سن البلوغ. وتدخل الساحة في هذه المرحلة، عوامل فاعلة أخرى تتولى بعض الأدوار والمسؤوليات التي كانت تقوم بها الأسرة. ومن هذه العوامل، المدارس، وجماعات الأقران، والمؤسسات، ووسائل الاتصال والأعلام، إلى أن تنتهي بمواقع العمل.

وفي هذه السياقات الاجتماعية على اختلافها، تسهم التفاعلات الاجتماعية في تعليم الفرد منظومة القيم

والمعايير والمعتقدات التي تشكل الأنماط والعناصر الأساسية في الثقافة (جدنجز، ٢٠٠٥: ٨٨-٨٩).

تواكب ذلك، مع ما تعرضت له عملية التنشئة من تغييرات ناجمة عن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية في المجتمع. وقد انعكس هذا على طرق وأساليب التنشئة الاجتماعية. وقد تتطلب الأمر ضرورة استحداث طرق وأساليب جديدة للتعليم، تحتاج في نفس الوقت إلى أساليب جديدة للضبط الاجتماعي. وخاصة مع انتشار تقنيات جديدة للاتصال والتواصل عبر شبكة الأنترنت، والهواتف النقالة.

ومن ملامح التغير أيضاً، منح مكانة متساوية نسبياً لجميع أفراد الأسرة، من حيث حق إبداء الرأي، والمناقشة الحرة، واستقلال الشخصية. هذا، مع ملاحظة التفاوت النسبي من مجتمع إلى آخر في هذا الشأن، ففي المجتمع المصري واضح للعيان، مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين الريف والحضر. أما في المجتمع العماني، تتفاوت درجات الحرية الممنوحة للفرد بحسب النوع، والعمر، والبيئة الاجتماعية (ريف-حضر)، والمستوى التعليمي والمهني للوالدين.

كما تختلف طرق وأساليب التنشئة داخل الأسرة، بحسب المستوى الاجتماعي الاقتصادي (الوضع الطبقي)، هذا فضلاً عن، المستوى التعليمي، والخبرة الحياتية والمهنية، وتناقل الخبرات من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي، داخل الجماعات المختلفة، سواء في نطاق النسق القرابي، أو الجيرة، أو الأصدقاء، أو داخل بيئة العمل، أو في سياقات اجتماعية أخرى. وقد يبدو نتائج هذا التواصل مع جماعات أخرى. أما التشديد والعقاب الجسدي، أو ممارسة التهريب، أو الحماية المفرطة.

وفي النهاية، يمكننا حصر أنماط التنشئة داخل الأسرة العربية، في أنها إما تتصف بالتشديد على استعمال وسائل العقاب الجسدي، والقسر، والتهريب من ناحية، أو الإقناع والترغيب من ناحية أخرى. وبذلك تتمحور أنماط التنشئة في نمطين متناقضين تماماً. ففي ظل اللجوء إلى الوسائل القسرية، تنشأ في المجتمع نتائج عمليات التنشئة الاجتماعية، نزعات مغايرة للنسق الثقافي السائد، منها الفردية، والأنانية، والتأكيد على «الأنا» أكثر من التأكيد على «نحن».

وهنا، تتزايد محاولات سحق الذات، ومحاولات تذويبها في الجماعة. وذلك من خلال ترسيخ ميول التشديد على قيم الطاعة، والتأكيد على العضوية على حساب الفردية، والتقليد على حساب الإبداع، والاستقلالية.

ومما يزيد من خطورة عملية التنشئة الاجتماعية، ومدى أهميتها، ما تتطلع به الأسرة - أو العائلة الكبيرة - من دور وسيط بين الأفراد والمجتمع الكبير. حيث تتمكن بحسب قدراتها، وما تمتلك من قوة، من أن تؤدي عدة أدوار مهمة، منها ما يتعلق بالمشاركة في الحياة العامة، وإعدادهم كأعضاء فاعلين في المجتمع. ومما يلفت الانتباه إصرار العديد من الأسر على إتباع الأسلوب القسري، مع سيادة الاعتقاد بين العديد من الفئات الاجتماعية على اختلاف مواقعها، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، بأن التشديد، والتهريب، مع بصيص من الترغيب، هو الأسلوب المفضل في التنشئة، وإعداد أجيال تستطيع تحمل المسؤولية في مواقع متعددة، وخاصة في الحياة العامة.

ب- التحول عن الإنتاجية:

ظلت الأسرة العربية - حتى وقت ليس ببعيد - رغم قوة عملية التغير الاجتماعي الاقتصادي التقليدية. حيث

مازالت نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، ووحدة إنتاجية اقتصاديا، واجتماعيا، ومعرفيا أيضا. وهذا في الحقيقة، يتم وفق منظومة التوقعات المتبادلة بين أعضاء الأسرة، كل بحسب طاقاته، وفي إطار نظام تقسيم العمل المتعارف عليه، والتعاون والاعتماد المتبادل في العديد من المجالات. وذلك يتم في إطار تأمين سبل العيش، ورفع المستوى المعيشي، وتحسين الأوضاع، ومن ثم مكانة الأسرة في المجتمع.

كما يتضمن مفهوم علاقات الإعالة، الاعتماد المتبادل في إطار تقسيم العمل بحسب النوع والعمر أيضاً. حيث يسمح بتبادل الأدوار والالتزامات، سعياً للحفاظ على الأسرة كوحدة إنتاجية. وفي هذا السياق، ينظر للإنسان على أنه عضو أكثر من كونه فرداً مستقلاً. وينظر إلى كل تصرف أو قرار مستقل خروجاً عن وحدة العائلة. وهذا على اعتبار أن العائلة وحدة إنتاجية اقتصادياً، ونواة التنظيم الاجتماعي، مما يجعل اتخاذ القرارات شأناً عائلياً، وليس شأنًا فردياً.

وهذا يحدث إلى حد ما وينسب متفاوتة من مجتمع إلى آخر، وخاصة في القرارات المتعلقة بالزواج والطلاق، وتنشئة الأطفال، وينسحب أيضاً على القرارات التي تخص العمل والإنتاج. لذا، يمكننا القول أن الولاء العائلي، أو القبلي، قد يكون على حساب المجتمع والفرد.

ومع التحولات المعاصرة التي شهدتها البنية المجتمعية العربية، والاتجاه نحو تأسيس دولة بمقومات عصرية في بعض المجتمعات العربية- الأكثر تقليدية- خاصة في مجتمعات الخليج العربي. أصبح هناك تشديد على التحول إلى الولاء للمجتمع والفرد. ثم حدث تحول آخر، نحو الجماعات الوسيطة على حساب المجتمع والإنسان أيضاً. وهذا من أسباب تخلف المجتمع العربي على الرغم من أنه تخلف غير مرئي حسب مقولة حليم (بركات، ١٩٩٨: ١١٥).

وقد تواكبت التحولات البنيوية الداخلية في الأسرة العربية، مع ما تعرضت له من تغير نتيجة لتوسع نظام الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة، واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية. وهنا حلت الدولة والمؤسسات العامة، محل العائلة في سد كثير من هذه الحاجات، وفتحت مجالات التوظيف. وفي هذا السياق، تراجع دور الأسرة كوحدة منتجة، ومن ثم طبيعة الاعتماد المتبادل بين أعضائها.

ومع تزايد مد العولمة وتدايها من الخارج. فقدت معها العائلة العربية ما تبقى لها من مقومات الوحدة الإنتاجية، وأصبحت وحدة استهلاكية. ومع مرور الوقت، سيطرة آليات السوق على نطاق العمل، والأنشطة الاقتصادية. ثم تطورت العملية الإنتاجية، نتيجة تحولها من الإنتاج الصناعي، إلى نمط جديد من الصناعات قائمة على المعرفة في إطار منظومة واسعة. وفي هذا الصدد، أصبح ما يقدم من خدمات ومشورات ومعلومات وتحليلات، مصدر رزق لكثير من يمتلكون أدوات العصر ومفرداته.

وفي هذا السياق، أصبح هناك معوقات وتحديات أمام أفراد الأسرة سواء في التشغيل، أو مستويات الإنتاجية عالية الجودة، وتغييرات أخرى في مجال العمل. وقد رافق ذلك، ارتفاع نسبي في درجة المساواة التي تتمتع بها المرأة، سواء داخل الأسرة، أو في المجال المهني. حيث تزايد انخراط المرأة في سوق العمل، وفي مجالاته المختلفة. وهذا من شأنه أدى إلى انخفاض دور الرجل التقليدي باعتباره كاسب الرزق، ومصدر الدخل الأول للأسرة.

وقد ساهمت تلك التغيرات في الوصول إلى وضع يكون فيه الزوج والزوجة من العاملين خارج البيت. ومن

ثم، يقل الوقت المخصص لرعاية الأطفال، والتفاعل معهم، فضلا عن العناية بشؤون الأسرة بصفة عامة. وقد أشارت العديد من الدراسات التي تناولت هذه القضايا، مدى ارتباط هذا الوضع بظهور العديد من المشكلات الاجتماعية متمثلة في الاعتماد على المربيات الأجنبية في رعاية شؤون المنزل، يعتمد في كثير من الأحيان إلى تنشئة الأطفال. وقد ترتب عن ذلك مشكلات أخرى تتعلق بالجنوح، قد تصل إلى انحراف الأبناء، وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

ج- الهوية الثقافية المهددة:

عرفت الحضارة العربية دوماً، وخلال تجربتها الإنسانية، بأنها نسق ثقافي مفتوح. حيث كشفت باستمرار عن قدرة واضحة على الانفتاح، والنماء، وتجاوز الذات. فقد استجابت للعديد من الثقافات، وتفاعلت معها، واستدمجت خبرات الأمم الأخرى في معارفها، ونظمها، وطرائق حياتها، مع الحفاظ على هويتها. وذلك، على الرغم من سمة الاختلاف والتباين التي تميزها عن تلك الأمم وتجاربها.

وقد أفرز هذا التمازج حالة من التعايش في إطار التنوع الثقافي، يحتاج لجهود محلية وإقليمية للحفاظ عليه. قد يشابه سعي علماء ومنظمات البيئة في الحفاظ على التنوع البيولوجية، أن صحت المقارنة. وبوجه عام، من المعروف أن ثقافة المجتمع تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على القيم والمعايير في المجتمع. وفي نفس الوقت، تفسح المجال أمام الابتكار والتغيير.

وعلى الرغم من اشتراك المجتمع العربي في لغة واحدة (الفصحى)، إلا أنه يحمل في طياته تنوعاً ثقافياً سواء على المستوى اللهجات المحلية، حتى داخل المجتمع الواحد. هذا فضلاً عن، التنوع على مستوى المعتقدات والاتجاهات، وأنماط السلوك، والتي قد تتباين من مجتمع لآخر. مع الملاحظة حالة من التقارب الثقافي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبين دول بلاد الشام، وبين دول بلاد المغرب العربي. كما تتفرد الثقافة المصرية رغم توافر مقومات التشابه مع السودان واليمن.

كما تتضمن المجتمعات العربية في طياتها، ثقافات فرعية. قد تكشف في مضمونها عن تنوع العرقيات، أو البيئات الطبيعية، والأديان، هذا في إطار مواطنين الدولة الواحدة. وهناك ثقافات فرعية مستحدثة من قبل الحركات الاجتماعية، وبعض منظمات المجتمع المدني ذات توجهات إيديولوجية، أو بين الجماعات التي تشترك في المواقف، أو في أسلوب الحياة. وجدير بالذكر هنا، أن الثقافات الفرعية منفذاً للعديد من الجماعات للتعبير عن اتجاهاتهم وآرائهم، سعياً لتحقيق ما يحملونه من تطلعات، أو معتقدات.

والأسرة العربية كوحدة اجتماعية، ذات هوية متميزة، في إطار ثقافة المجتمع الأم، بما تحمله الأخيرة من تفرد وتنوع. وفي ظل ما تتعرض له ثقافتنا العربية اليوم من تهديد، من خلال عمليات الغزو الثقافي المنظم، من قبل ثقافة العولمة وآلياتها. خاصة من خلال التقدم الهائل في وسائل الاتصال والتواصل، وتدفق سيل المعلومات عبر الأنترنت، في إطار ما يسمى مجتمع المعلومات، ثم مجتمع المعرفة.

وفي هذا السياق، تتعرض الأسرة العربية، من خلال بعض أفرادها، وخاصة من الشباب لطمس معالم ثقافتنا سواء على مستوى اللغة أو الري، أو أنماط السلوك التي تبدو أحياناً هجين من ثقافات مختلفة. وهنا الأسرة تفقد دورها الوظيفي في نقل التراث الثقافي، والحفاظ على هويتها. وهذا في ظل الهجمة الشرسة،

التي تتعرض لها الأسرة اليوم. كما تفقد القدرة على إعادة إنتاج نفسها، في ظل المتغيرات المعاصرة.

هذا الواقع طرح مشكلة التبعية الثقافية على مائدة الحوار. وتعدد الرؤى يصدها، وهنا نتفق مع مقولة هشام شرابي مؤداها: «أن التبعية تؤدي لا إلى الحداثة في العصر الحالي بل إلى قيام مجتمع نيوبطريكي ملقح بالحداثة، فتصبح عملية التغيير نتيجة للتأثير بالغرب نوعاً من الحداثة المعكوسة، ويكون التغيير تغيير مشوها» (حليم بركات، ١١٥: ٢٠٠٢).

مما سبق يتضح، أن المجتمع العربي في عصر مجتمع المعرفة، يشهد حالة من اختلال التوازن الاجتماعي، تجسده بوضوح طبيعة البنية المجتمعية بوجه عام والأسرة العربية على وجه الخصوص، نتيجة جملة خصائص فرضتها ظروف عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، خلال النصف قرن الأخير.

ومن هنا نستطيع القول أن المجتمع العربي، والأسرة العربية بعيدة نوعاً ما عن آليات اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها. لذا، نحن في أشد الحاجة لعمليات إبداع اجتماعي يمكنها أن تنشأ حركة مجتمعية نشطة، من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وبمشارك مؤسسات الدولة كفاعل هام. وذلك، من أجل إطلاق الطاقات البشرية الخلاقة في المجتمع، وتوظيفها بكفاءة في بناء قدرات بشرية، تمكننا من الصعود لخصائص مجتمع المعرفة.

المراجع العربية:

- العمر، معن ٢٠٠٥، التفكك الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- النبلاوي، عايد ١٩٩٣، ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والممارسة الفعلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
-، ١٩٩٨، الرأسمالية الجديدة وآليات تكيف المرأة الفقيرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- بيترمارتن وشومان ١٩٩٨، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة رمزي زكي وعدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة ٢٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- بركات، حليم ١٩٨٦، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
-، ٢٠٠٦، الاغتراب في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- تومبسون، ميشال، ١٩٩٧، نظرية الثقافة، ترجمة الفاروق زكي يونس وعلى سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة ٢٢٣، سلسلة عالم المعرفة ٢٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- جندجز، أنتوني ٢٠٠٥، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
- شكري، علياء ٢٠٠٠، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- عبد الحميد، آمال ١٩٩٨، القيم الأخلاقية للمرأة، دراسة متعمقة لقيمة العفة والشرف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- عدس، محمد ٢٠٠٣، الأسرة ومشكلات تعليم الأطفال، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مارشال، جوردن ٢٠٠٠، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.
- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المراجع الأجنبية:

- Belussi ,Firenze & Garibaldi, Francesco 2000, Variety of Pattern of the Post. Fordist Economy, Why are the «Old Times» still with us and the «New Times» yet to come. In Keith Grint (Eds), Work and Society, a Reader.pp279300-, Polity Press, in association with Black well publisher Ltd.
- Castells, Manuel, 1996, The Rise of The Net Work Society, Oxford black well.

- Garniam, Nicholas 1998, Information Society Theory as Ideology: A Critique, in Society and Leisure Journal. Vol. 21, No. 1: 97-102.
- Sharabi, H, 1988, Neopatriarchy, A Theory of Distorted Change in Arab Society, Oxford University Press, Oxford.
- Tomlinson, Jon, 1991, Cultural imperialism, A critical introduction, first published in Great Britain, 1991, P 103.

تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة

د. محمود محمود عرفان
الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي

أ.د. عبد الرحمن صوفي عثمان
الأستاذ بقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي

مشكلة البحث

بينما نحن في بداية ألفية جديدة فإن هناك تغييرات جادة تتم على مستوى العالم وهذه التغييرات بدورها تعطي لمهنة الخدمة الاجتماعية الفرصة، والتحدي (محلياً- دولياً) لاستحداث نظم وأساليب تساعدنا في التعامل مع تلك المتغيرات؛ لذلك تعتبر نهاية القرن العشرين بداية جديدة للاهتمام بالبعد الدولي للخدمات الإنسانية خاصة وإن نهاية الألفية السابقة قد شهدت بدورها انتهاء صراعات أيديولوجية، وإعادة تقسيم العالم بصورة مغايرة لما كان يحدث إبان وجود القوتين العظميتين، وانتهاء الحرب الباردة بانتصار ساحق لقيم الديمقراطية بسبب التواصل والتقارب الشديدين على المستوى العالمي، وبناءً على ذلك بدأ اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية يتركز على عدم الاعتماد فقط على الدور التقليدي المفرق بالمحلية أو المفرط بالنزعة القومية وإنما امتد ليشمل الاهتمام بالقضايا العالمية التي تهم المواطن مثل القضايا المتعلقة بالفقر العالمي، التلوث البيئي، التمييز العنصري والعنصرية والإثني أو أي مشكلات اجتماعية أخرى ذات صبغة عالمية (انتوني هيل، وجيمس مجديلي، ٢٠٠٤م: ٥).

وقد أدت العولمة والتطورات العلمية والتقنية المعرفية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى قفزة معرفية كبيرة كما ونوعاً؛ كما تطورت طرائق التعامل معها من خلال التقنيات الرقمية التي تسمح بتخزينها ومعالجة متطلباتها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفعالية وساهمت في تكوين مجتمع عالمي يتمتع بمعرفة مشتركة حول كل الموضوعات والإمكانيات، والذي حمل معه تطورات وتغييرات نوعية في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجسدت في بروز العديد من المصطلحات الجديدة مثل الرأسمال الفكري، والحكومة الالكترونية، واقتصاد المعرفة، والمجتمع الرقمي، وإدارة المعرفة.. الخ (جمال المجيدة، ٢٠٠٥م: ١٥)، وبرزت الثورة التقنية المعرفية التي عُدَّت الآمال عليها لردم الهوة الكبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ولقد جاء مفهوم مجتمع المعرفة بعدما شهد العالم أعظم ثورة في مجال المعارف والمعلومات، الثورة التي غيرت من رؤية مختلف مجتمعات العالم، حيث أصبحت المعرفة من القوى المؤثرة في تشكيل أنماط حياة المجتمعات الإنسانية وصياغة أنظمتها السلوكية وأشكال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية فيها وفي تجديد نظرة هذه المجتمعات إلى المستقبل (رافت

(رضوان، ١٩٩٧م: ٤٤)، وبرز مصطلح «مجتمع المعرفة» متطلعا إلى تعزيز الإمكانات المعرفية، والعمل على توظيفها والاستفادة منها في تطوير المجتمعات الإنسانية عامة، المتقدمة منها والنامية، كما يلقي التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والعمل على الاستفادة من معطياته الاقتصادية والاجتماعية اهتماما لدى خطط المنظمات الدولية التي تسعى إلى التقريب بين كافة الدول، والحد من الفجوة المعرفية والاقتصادية القائمة بينها. ويعتمد التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة، والاستفادة من معطياته على وتفعيل «دورة المعرفة» وفاعلية أدائها وزيادة عطائها، ومجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يعظم من قيمة المعرفة ويرفع من شأنها ويقدمها علي ما سواها ويجعل لها أولوية بحيث تتقدم وتتفوق علي كثير من الأولويات وهذا يعني أن المعرفة هي التي أصبحت تشكل نظرة المجتمع إلي نفسه والي ما حوله وتحديد مواقفه وممارساته في شتي مناشط الحياة، وبناء علي ذلك فإن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات بحيث يمكن الوصول إليها بطريقة سريعة وبوسائل متعددة خلال وقت قصير وبدون متاعب وتكاليف مجهدة وباهظة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م).

ويتطلب ظهور مجتمع المعرفة إلي توافر إمكانيات خاصة تهيئ الفرصة للاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة الكثيرة التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة واعتبارها سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها ويمكنها الصمود في وجه المنافسة العالمية كأي سلعة أخرى، وبطبيعة الحال فإن هذه الأعمال والأنشطة الجديدة أو المستجدة ستكون ذات طابع خاص ومتميز وتعتمد على أدوات ووسائل وأساليب جديدة تماما تحتاج إلى توافر نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب ويتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة ويؤهل للقيام بالمهام الصعبة التي ستستخدم فيها هذه المعرفة، وهي مهام تتصل بشكل مباشر بتقديم الخدمات العامة التي ستمتد إلى مجتمعات ومناطق بل وإلى أشخاص لم يكونوا يحصلون عليها من قبل (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، ٢٠٠٥م).

لقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح يعتمد - أساسا - على المعارف كثرة أساسية؛ أي على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية البشرية الشاملة، أي أن من هذه الموارد المعرفية يمكن إنتاج الكسب واستغلال الطاقات الإنتاجية بصفة أفضل من ذي قبل؛ إن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيّم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع (نبيل علي، ١٩٩٤م: ٥٥).

وتستند مهنة الخدمة الاجتماعية في الوقت الحالي على أساس معرفي ومعلوماتي قوي مستمد بالضرورة من البيئة الاجتماعية وقادر على التصدي بموضوعية وعقلانية للمشكلات والقضايا الاجتماعية المثارة، التي يمكن أن تنال من الموروثات الثقافية والاجتماعية التي نشأت عليها البشرية، وبالتالي فإن المهنة تواجه تحديات كثيرة للثبات على توجهاتها ومبادئها، مما يستلزم ضرورة إلمام الأخصائيين الاجتماعيين بكافة المستجدات والمتغيرات الحادثة على كافة الأصعدة « المحلية، الإقليمية، الدولية » وعلى ضرورة وجود لغة مشتركة أو رؤية مهنية مشتركة تجمع فيما بينهم بداية من لحظة تدريس الخدمة الاجتماعية كمنهج تعليمي دراسي ونهاية بالتدريب على الممارسة المهنية الفعلية، مع ضرورة وجود خطوط إرشادية أو خطوط عريضة تحكم الأداء المهني ومن ثم فمن المهم البدء في تطوير المناهج والمقررات الدراسية

للخدمة الاجتماعية (استيفن، ومارك ديل، ٢٠١١م: ٥٦)، مما يساهم في توحيد المعايير المهنية على مستوى النطاق الجغرافي الواحد أو على الأقل ترسيخ فكرة تطبيق معايير عامة على النطاق الدولي للمهنة، والخدمة الاجتماعية لها دوراً أساسياً في تحديد القضايا العالمية وتحدياتها إلا أنها قد تواجه بصعوبات لتجاوزها أو تفعيل دورها بصورة حيوية منها مثلاً ما يرجع للقصور في الموارد مما يحد من قدرة المهني على الاستجابة لتلك القضايا (جيم كامبل، ٢٠٠٦م: ٤٣٥)، من ناحية أخرى فإن المهنة وعلى النطاق الدولي تخوض صراعاً بغية إرساء العدالة الاجتماعية، والترويج لحقوق الإنسان، كذلك فإن السياسات والبرامج الحكومية، وبيئات توصيل الخدمات قد تحد من أدوار الخدمة الاجتماعية، كل هذه المعوقات وغيرها تقيد أو تحد فعلاً من قدرة الأخصائي الاجتماعي على الاستجابة الفعالة والنشطة على المستويات الدولية، الوطنية، المحلية، لذلك تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي ما تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى الوقوف على تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، وذلك من خلال:

- ١- الوقوف على أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة.
- ٢- تحديد أهم التغيرات التي طرأت على طبيعة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة.
- ٣- الوقوف على مدى اتفاق الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي واحتياجات مجتمع المعرفة.

تساؤلات البحث:

يعتمد البحث على تساؤل رئيسي مؤداه «ما تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟» وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:-

- ١- ما السمات المهنية التي يجب توفرها في الأخصائي الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة؟
- ٢- ما المعايير الأخلاقية التي يعتمد عليها ممارس الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟
- ٣- ما أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟
- ٤- ما أهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟
- ٥- ما معايير تطوير المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟
- ٦- ما الغايات الرئيسية وراء تطوير المعايير المهنية لتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية؟
- ٧- كيفية توظيف الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية في ظل مجتمع المعرفة؟
- ٨- هل الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي يتفق واحتياجات مجتمع المعرفة؟

مفاهيم البحث

مفهوم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:

ترتد نشأة الخدمة الاجتماعية إلى علوم ومعارف إنسانية عديدة من بينها مثلاً تأثرها بالعقائد الدينية وبالقيم الديمقراطية وبكافة الفلسفات الإنسانية التي ظهرت قديماً وحديثاً وهي تسعى بالتأكيد لمساعدة البشر على الوصول للحاجات والخدمات التي يحتاجون لها خاصة عندما يجد الفرد نفسه في صراع مجتمعي غير متكافئ، يتمخض عن خسارته وهو ما يعني أن الخدمة الاجتماعية محور اهتمامها الوجود الإنساني ذاته وتطمح دائماً في الوصول للعدالة الاجتماعية وبحق كل فرد بالوصول لما يصبو إليه من خدمات وحاجات أساسية لازمة لوجوده كما تعنى أيضاً بالتعرف على كافة السلوكيات المجتمعية الموجودة بالمجتمع والتي تغلب سلوك على آخر، وللوصول لهذه الغايات نجد أن المنظمات المهنية المعنية بالخدمة الاجتماعية تهتم بصياغة أسس للعمل تقوم أو تعتمد على القيم الأخلاقية، لذا ينبغي الإشارة هنا إلى أحد أهم التعريفات المعاصرة للخدمة الاجتماعية والذي صيغ بمعرفة المنظمات الدولية المعنية بالمهنة (أنا جلس كور، ٢٠٠٤م: ٤٥) حيث يشير إليها بأنها «تلك المهنة التي تسعى جاهدة إلى ترسيخ مفهوم التغيير الاجتماعي وتعمل في ذات الوقت على حل المشكلات الاجتماعية وغيرها من المشكلات التي تواجه الفرد أو الجماعة الإنسانية بالمجتمعات المعاصرة، كما أنها أيضاً تلك المهنة التي تولي أهمية خاصة بطرق تحسين حياة ونوعية معيشة البشر وبخاصة الفئات المهمشة بالمجتمع، ومن ثم تعتمد هذه المهنة على جملة من النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك البشري، والأنساق الاجتماعية أو تلك التي تفسر علاقة الفرد أو الجماعة بالبيئة الخارجية المحيطة بهم، وتهدف الخدمة الاجتماعية إلى مساعدة الفئات المهمشة اجتماعياً على الاندماج بالمجتمع التي تحيا به، ومساعدة الأفراد أو الأسر أو الجماعات على تحسين طريقة حياتهم أو معيشتهم بما يمكنهم من التغلب على المشكلات التي تعترض طريقهم، والعمل على حماية الناس، خاصة ممن لا يقدرّون على حماية أنفسهم بأنفسهم، مثلاً الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة» من أصحاب العلل العقلية» (جيم كامبل، ٢٠٠٦م: ٤٣٥).

ويقصد (روبرت بركر، ١٩٩٨م: ٢٨٩) بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بأنها «التدخل المباشر والموجه بالمعرفة العلمية والقيم معتمداً على أساليب ومهارات محددة لتحقيق الأهداف التي تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية لتحقيقها»، كما تعرفها (لوبيز جونسون، ١٩٩٨م: ٨٥) بأنها «التصرفات والأفعال التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون من خلال علاقاتهم المهنية بالأفراد أو الجماعات أو المؤسسات المهنية بهدف إحداث التغيير الهادف معتمدين على مهاراتهم وقيمهم المهنية»، وتعتمد الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية على مجموعة من العناصر منها:

- ١- توفر فن يشتمل على المهارات الناتجة عن الخبرة والتدريب.
- ٢- تطبيق المعرفة حول السلوك الإنساني.
- ٣- تعتمد على إشراك صاحب العلاقة في تطوير الخيارات المصممة لحل المشكلات.
- ٤- الاعتماد على استخدام الإمكانيات النفسية والفيزيائية لصاحب العلاقة.
- ٥- تستفيد من الإمكانيات المتاحة في المجتمع لمقابلة احتياجات صاحب العلاقة.

٦- تقوم على أساس طلب المساعدة من جانب صاحب العلاقة.

٧- تعتمد على تقديم مجهودات مخططة لتحقيق التغيير المطلوب.

٨- تركز على التوصل لحلول فعالة لمشكلات أصحاب العلاقة (ماهر أبو المعاطي علي، ٢٠٠٣م: ١٢٦-١٢٧)، وهناك بعض المقترحات لتطوير تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية على النطاق المحلي وذلك على النحو التالي:-

١- ضرورة تقبل القائمين على تعليم الخدمة الاجتماعية حقيقة أن التعليم الحالي للمهنة متأثر لحد كبير بالثقافة والقيم الغربية فقط.

٢- ضرورة البحث عن نموذج أو بديل قوي وكافي للتعامل مع المشكلات والمعضلات الاجتماعية المحلية، أي أن يتناسب مع خصوصيات وسمات هذه المشكلات.

٣- التعرف على المناسب وغير المناسب من مناهج وأدوات الخدمة الاجتماعية أي ضرورة العمل على تنقية المهنة من الأدوات التي لا تتلاءم مع المقتضيات الاجتماعية الموجودة بالمجتمعات المحلية.

٤- ضرورة البحث عن حلول أو إجابات للمشكلات الاجتماعية القائمة من الواقع المحلي أو الاجتماعي الموجود أي دون استقدام حلول من الخارج.

٥- ضرورة توثيق هذه الأمور في صورة مناهج علمية تربوية تفيد دارسي الخدمة الاجتماعية أو ممارستها.

٦- العمل على تطوير المهنة على المستويين الكلي، والجزئي بحيث تصبح المهنة قادرة فعلاً على التعامل مع المشكلات الاجتماعية المحلية بصورة واقعية.

٧- التعرف على السمات والعوامل التي تؤثر إيجابياً على المهنة وتدفع بها للتطور والتغيير للأفضل بالمجتمع، وللتعامل بحرية مع القضايا والمعضلات الاجتماعية يجب أن تتصف المهنة بالمقدرة على التكيف مع المستجدات بخلاف الميل للمغامرة والإقدام والدخول في معترك المشكلات الاجتماعية الجديدة يومياً؛ هذا وتواجه مهنة الخدمة الاجتماعية مجموعة من التحديات منها:

التحدي الأول: تجاهل بعض مجالات الممارسة المهنية، (البُعد عن مشكلات بعض الجماعات السكانية): يعتبر هذا التحدي من التحديات التي بسببها وجه النقد إلى الخدمة الاجتماعية المعاصرة، حيث يهتمها البعض بأنها تسعى جاهدة للهروب أو لتجاهل بعض المشكلات والقضايا الاجتماعية لفئات أو لجماعات سكانية بعينها، وأنها بهذا الصدد تميل لتغليب مصالح أو اهتمامات قطاعات أو جماعات سكانية على حساب أخرى؛ مثال ذلك المشكلات والقضايا الاجتماعية المرتبطة باللاجئين والمهاجرين والفقر المدقع، وضحايا الكوارث والأزمات الطبيعية والحروب؛ فمهنة الخدمة الاجتماعية دولية أو علي المستوى المحلي تجاهلت بشدة مثل هذه القضايا، من ناحية ثانية يعتقد البعض أيضاً أن الخدمة الاجتماعية لا تولي أهمية كافية للعديد من المشكلات الريفية المحلية وبخاصة مشكلات عمالة النساء والأطفال والأمية والتمييز العنصري بخلاف مشكلة أطفال الشوارع، وهذا ما يعني وحسب قول هؤلاء وغيرهم أن الخدمة الاجتماعية مهنة انتقائية في الموضوعات والقضايا التي تنصدي لها، ويدلون على مصداقيتهم هذه بالتأكيد على فشل المهنة على نطاقها العالمي

في التصدي لمشكلات مثل مشكلة الإثنيات، والتباينات الثقافية والاجتماعية، كما فشلت أيضا في التعامل مع مشكلات خاصة بالسكان الأصليين. (جمس مجديلي، ٢٠١١م: ٢٤٤-٢٤٥)

التحدي الثاني: وجود عوامل تؤثر بشدة على اختيار منطقة الممارسة: توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على اختيار منطقة الممارسة بالخدمة الاجتماعية ورأينا أن هذا الموضوع يخضع برمته لتقديرات واتجاهات الأخصائي الاجتماعي ومقدرته على الممارسة المهنية بكفاءة، ولكن ومن واقع الدراسات النظرية والممارسات العملية يتبين لنا مدى تشابك وتعقد تلك العوامل المؤثرة على هذه القضية، فهذه العوامل تتضمن من بين ما تتضمن الخلفيات الثقافية وجملة الحوافز والدوافع الموجودة بين هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين كما تتأثر أيضا بالطبقة الاقتصادية والاجتماعية وجملة المتغيرات الاجتماعية والثقافية السائدة بين هؤلاء، كما تتأثر أيضا بطبيعة ونوعية المناهج الدراسية المطبقة بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية، من ناحية أخرى لا يمكن أن نغفل دور العوامل المجتمعية وتأثيرات سوق العمل، كما تتأثر أيضا بطبيعة القرارات الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بالخدمات الاجتماعية فكل هذه العوامل المشار لها وغيرها كثير تؤثر إما منفردة أو مجتمعة أو متداخلة على طريقة تخير منطقة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

فالمعضلة الرئيسية التي تواجه المراقبين المنتقدين أنهم لا يستطيعون الحكم جيدا على طبيعة ونوعية منطقة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية أو المحلية، وبالرغم من نقدهم المستمر لمجالات وممارسات الخدمة الاجتماعية الدولية إلا أنهم أيضا يعجزون بصورة صريحة عن طرح منطقة معينة للممارسة المهنية يمكن لهذه الأخيرة أن تستقل مهنيا بها لكنهم فقط يركزون على الفروق والسمات المختلفة بين مناطق الممارسة المهنية وبعضها البعض كما لا يمكنهم الحكم الصحيح على طريقة تقييم أو تقدير احتياجات كل منطقة من الممارسة المهنية مما يعني أن ثمة مؤثرات حكومية ومحلية وإقليمية ومجتمعية واقتصادية وسياسية وثقافية بل وحتى إثنية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على طبيعة ونوعية الحاجات والقضايا المحلية محل الممارسة المهنية (أي أن المشكلة الحقيقية التي ترتبط بالخدمة الاجتماعية الدولية هنا، تتعلق بكيفية تحديد القضايا المحلية أو مدى احتياجات كل منطقة من الممارسة المهنية المتخصصة سواء محليا أو إقليميا أو حتى دوليا) (ديفيد كوكس، ٢٠٠٦م: ٢٠).

ولعل هذا يلقي بأعباء جسام على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا المثارة محليا أو إقليميا أو حتى دوليا، وهي قضايا تستدعي منه ضرورة التدخل لفهمها أولا ثم اختيار الأدوات المناسبة للتدخل المهني؛ ولعل ثمة مؤثرات قد اشرنا لبعضها تجعل التباين والاختلاف بين هؤلاء أمرا لا مفر منه في تخير طريقة ونوعية أداة الممارسة المهنية بين الدول المختلفة وبعضها البعض، ولعل هذا يلقي أيضا بعبء كبير على عملية تعليم الخدمة الاجتماعية بين الدول المختلفة، فهناك اختلاف في نوعية وطبيعة التعليم واختلاف مناهج تعليم وتدریس الخدمة الاجتماعية، مثلا اهتمام هذه المناهج الدراسية بقضايا عالمية مثل الفقر والصراعات الإثنية والثقافية كما أن اهتماماتها بالتدريب والتعليم المستمرين، تختلف بدورها من دولة لأخرى وبالتالي نجد أن مقدرة الأخصائيين الاجتماعيين على التعامل مع هذه القضايا تتباين بدورها، ويمكننا تلخيص النقاط السابقة المؤثرة على منطقة الممارسة المهنية على النحو التالي:

(تائج، لي، ٢٠٠٥م: ١١٣٦-١١٣٧)

١- اختلاف مستوى التعليم.

٢- التباينات الثقافية والإثنية.

٣- برامج التدريب المستمرة للأخصائيين الاجتماعيين.

٤- العلاقات المتشابكة بين المنظمات المهنية وتلك الحكومية وغير الحكومية بالمجتمع.

٥- المؤثرات المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

التحدي الثالث: يمكن تصور أن ثمة علاقة بين وجود تطور أو تقدم مهني بالخدمة الاجتماعية بدولة ما وبين وجود وعي أو مقدرة واعية على التصدي للمشكلات والقضايا الاجتماعية بهذا المجتمع، من ناحية ثانية نجد أن كمّ الخبرات والتجارب المهنية للخدمة الاجتماعية كممارسة رهن بمقدرتها على التعامل الواقعي والفعلي مع البيئة الاجتماعية المحيطة بها، ولعل المعضلة الرئيسية التي تقابل الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي أو الإقليمي أن الأجندة الخاصة بها غالباً ما توضع من قبل أطراف خارجية على غير علاقة وطيدة بالمهنة ونقص على وجه التحديد السياسيين وكبار الموظفين الحكوميين وتتجلى هذه المشكلة صراحة بالبلدان الأفريقية.

التحدي الرابع: أن مقومات المهنة ومتطلباتها لا تتفق مع كيفية التعامل مع القضايا والمشكلات العالمية والتي لها تأثيرات محلية، وكذلك المشكلات المحلية التي لا يمكن حلها إلا بجهود دولية.

التحدي الخامس: كيف يمكن للخدمة الاجتماعية التوفيق بين متطلبات المهنة واحتياجات سواق العمل أو المؤسسات الموجودة في المجتمع أو ما يطلق عليه الداعم للمهنة.

التحدي السادس: كيف يمكن التوفيق بين الخدمة الاجتماعية وإعداد الأخصائي الاجتماعي وبين الحكومة التي تعمل في ركبها المهنة أي هل الحكومة تفرض مناطق ومشكلات علي الخدمة الاجتماعية أن تعمل فيها وهو ما يطلق بالخطوة الإلزامية، أو الخطط التأشيرية.

التحدي السابع: زيادة أعداد المقبولين علي مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

التحدي الثامن: نقص وعي أنساق العمل المرتبطة بالمهنة بطبيعة عمل الأخصائي الاجتماعي.

التحدي التاسع: مناطق الممارسة المهنية الخدمة الاجتماعية: يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية وطوال تاريخها الطويل قد طورت لنفسها ثلاثة مناطق من الممارسة المهنية ويمكن تفصيل هذه النقطة على النحو التالي:

١- المنطقة الأولى، ترى في الخدمة الاجتماعية أنها أداة قوية للدولة تستعين بها على تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بكل أبعادها، فعلى الدولة يقع عبء رئيسي يتمثل في اختيار مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية أي أنها تحدد القضايا الرئيسية التي تشغل بال المهتمين بالخدمة الاجتماعية، كما أنها تتولى تعيين وتشغيل هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين ومن المجالات التي يعمل بها الأخصائيون الاجتماعيون هنا، العمل مع الأحداث، العمل مع البالغين المنحرفين جنائياً، مجالات الطفولة، العمل مع المؤسسات التصحيحية (جيمس كرسست فيرسون، ٢٠٠٦م: ١١٣٢-١١٣٣).

٢- المنطقة الثانية ترى أن الخدمة الاجتماعية ملتزمة كلية بتحسين أوضاع الفرد أو الأسرة بالمجتمع من

خلال العمل مباشرة على التصدي لمساعدة هؤلاء على التغلب على المشكلات الاجتماعية التي تحيط بهم من كل جانب، وتتضمن هذه المنطقة الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية، العلاج الأسري، الخدمة الاجتماعية الطبية والعلاجية النفسية، وفي ظل هذه المنطقة نرى أن الأخصائي الاجتماعي يتعامل مع الفرد أو الأسرة صاحبة المشكلة على أنه عميلا له يحتاج للتدخل معه أو لصالحه، كما قد يعمل الأخصائي لحساب منظمة خاصة غير حكومية أو حكومية.

٣- المنطقة الثالثة، ترى أن الخدمة الاجتماعية مهنة تسعى للوصول لمجتمع صحي قائم على روابط مجتمعية إنسانية بين جميع أعضائه وهنا نجد أن هذه المنطقة تتضمن الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع (خدمة المجتمع) كما تهتم بقضايا صياغة و تحليل السياسات الاجتماعية الكلية، ما يعني أن الخدمة الاجتماعية هنا كمهنة تهتم بالعمل على تحسين أحوال المجتمعات الإنسانية بوجه عام، لذا فلا غرابة من أن نجد ان غالبية المؤمنين من الأخصائيين الاجتماعيين بهذه الرؤية يعملون من خلال منظمات للمجتمع المدني، وبعضهم يعملون للعمل بمنظمات تابعة للدولة (كارين لوينز، ٢٠٠٦م: ٣٦٥-٣٦٦).

ولكن وعلى الرغم من جهود البعض للموازنة بين هذه المناطق الثلاثة المشار لها سابقا إلا أن آخرين يوجهون سهام النقد لجزئية التوازن هذه على أساس:-

(أ) صعوبة الموازنة الفعلية بين الممارسة بين هذه المناطق الثلاثة حيث يميل الأخصائي الاجتماعي أو الممارس لمنطقة على حساب المناطق الأخرى.

(ب) أو أن الجمع بين هذه المناطق قد يؤثر على المقدرة المهنية للممارس ما يجعله يتجاهل إحداها لصالح أخرى.

(ت) أن العمل بمنطق الموازنة بين هذه القطاعات قد ينعكس في صورة سلبية متمثلة في تجاهل لحاجات قطاعات سكانية لصالح أخرى يهتم بها الممارس. (فرانك ميولي، ١٩٩٨م: ٤٣).

كيفية الموازنة بصورة واقعية بين هذه المناطق:

لعل أهم صور النقد الموجهة للخدمة الاجتماعية أنها لا يمكن أن تتسم بالتوازن في تخير المنطقة التي تعمل بها، ربما لاختلاف طريقة تعليم أو التدريب على ممارسة الخدمة الاجتماعية بين البلدان وبعضها البعض، فمثلا يرى البعض أن الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية تركز بشكل رئيسي على قضايا تتصل بالمستوى الجزئي « المايكرو » ومن ثم تهتم بالمشكلات والقضايا المرتبطة بها الجانب، لذا لا غرابة أن نجد تجاهلا على مستوى الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية للقضايا العامة أو المتعلقة بالجانب الماكرو (فري ند دومنلا، ٢٠٠٠م: ١٠٣-١٠٤).

ولكن نجد تفاوتاً بين البلدان الغربية إزاء هذه النقطة فمثلا في المملكة المتحدة «بريطانيا» نجد محاولات مستمرة ومضنية من جانب المهتمين بالخدمة الاجتماعية للاهتمام بقضية الموازنة بين القضايا العامة والخاصة عند القيام بالممارسة المهنية، وهي عامة محاولات وإن كانت تنجح أحيانا وتتعثّر أحيانا إلا أنها تشير لاستحالة وجود حالة من التوازن الطبيعي على مستوى ممارسة الخدمة الاجتماعية بهذه البلدان فكيف الحال إذن على مستوى البلدان النامية أو الفقيرة؟ تشير الدراسات إلى أن الخدمة الاجتماعية قد تأثرت كثيرا

في أفريقيا بسيطرة الدولة على قطاعات الرعاية الاجتماعية كما أن النهج الرئيسي للعمل بها كان يركز فقط على الجانب العلاجي، وبصفة عامة وبقصد الخروج من دائرة الصراع هذه نجد أن الخدمة الاجتماعية الدولية مجالا خصباً للتعامل مع قضايا قد لا تصلح الخدمة الاجتماعية بمناطق ممارستها المهنية الثالثة المشار لها من التعامل أو التصدي لها بصورة صحيحة (ديفيد كوكس، ٢٠٠٦م: ٤٩).

وفيما يتعلق بالسياق الأفريقي، نجد أن معظم الكتابات التي تناولت الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة تركز على أن المهنة كانت ولا تزال تركز فقط على مشكلات الرعاية الاجتماعية وتسعى للحلول محل دور الدولة أو المنظمات الرسمية بهذا الصدد، وتبين تلك الدراسات أيضاً أن الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجالات المهنية المختلفة يشعرون بحالة من الإحباط الشديد نتيجة لفشل برامج وسياسات التنمية التي طبقت خلال العقود الماضية، كما أن المهنة ومن هذا المنطلق قد سعت جاهدة للحلول محل الدولة الرسمية فيما يتعلق بالتصدي لمشكلات اجتماعية واقتصادية مثل البطالة أو عمالة النساء والأطفال أو التعامل مع الآثار السلبية للكثير من الأوبئة والأمراض المزمنة مثل الإيدز؛ ومع هذا ومن أجل التوصل لسياق عالمي للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة فقد رأى البعض ضرورة التصدي فكرياً ونظرياً لبعض النقاط الواجب التفكير فيها وذلك على النحو التالي:

١- الحاجة إلى ضرورة وجود إطار شامل ومتكامل للمهنة يستجيب للمشكلات الاجتماعية الدولية الطارئة، فمن المؤكد أنه لا يمكن التوسع في مجالات عمل الخدمة الاجتماعية على نطاقها العالمي وفي ظل مجتمع المعرفة من دون وجود إطار عمل « فكري ونظري » يؤطر لمجالات العمل هذه ويحقق لها مقدرة ومرونة عالية على الاستجابة، خاصة وأن الواقع الفعلي للممارسة المهنية لا يمكن أن يقف عند حد الجمود الفكري كما أن سرعة الاستجابة للمتغيرات والمستجدات البيئية والاجتماعية تستلزم من المهن والمهنيين بها ضرورة توقع هذه المتغيرات والعمل على بناء أطر فكرية ونظرية قادرة على تقبلها والتعامل معها، ولعل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الصراعات والنزاعات المسلحة خير دليل على درجة المرونة المطلوبة من الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، فبدون هذه المرونة لا يمكن التصدي لسير أغوار هذه الصراعات والتعرف على كوامن نشأتها ومن ثم الإحاطة بجذور المشكلات المتولدة عنها وبالتالي أيضاً بناء حلول أو تصورات معقولة للتغلب عليها (أنا ميتررا، وآخرون، ٢٠٠٥م: ٤٢٥-٤٢٧).

٢- ضرورة تبني إستراتيجيات مهنية قادرة على تمكين الأخصائي الاجتماعي من التعامل مع قضايا ومستويات عمل متباينة، فالمشكلة الرئيسية التي تواجه الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة « حسب قول المشككين بها » أنها قد تركز بشدة على جانب أو قضية واحدة، متجاهلة ما عداها من قضايا ومشكلات قد تتجاوزها بالخطورة والأهمية ومن ثم فالمهنة على نطاقها العالمي أو المحلي بحاجة لأطر منهجية ونظرية قادرة على تنمية المعارف والمهارات لممارستها بحيث يصبح هؤلاء قادرين على التصدي لمشكلات ومعضلات أو مواقف اجتماعية دولية أو محلية متباينة في آن واحد، ولذلك من الأهمية بمكان تدريب وتنمية مهارات وقدرات الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية العمل على المستويين الماكرو والمايكرو (فريد بول، ٢٠٠٦م: ٥٩-٥٧).

مفهوم مجتمع المعرفة

يشهد العالم منذ تسعينات القرن الماضي مناقشات خصبه وجادة حول الطريقة الأمثل للتعامل مع ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، خاصة وأن التطورات الجارية تبشر بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم التكنولوجي، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي، وكان من نتيجة تلك التطورات أن انتشرت مصطلحات جديدة: مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات ومجتمع الاستهلاك وما بعد الحداثة وما بعد المجتمع الصناعي، وقد أصبحت المعرفة من القوى المؤثرة في تشكيل أنماط حياة المجتمعات الإنسانية، وصياغة أنظمتها السلوكية، وهندسة أشكال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية فيها، وفي تجديد نظرة هذه المجتمعات إلى المستقبل، فالمعرفة تتكون من البيانات والمعلومات والخبرات المترakمة والأفكار؛ أو هي مجمل البنى والمعطيات الفكرية التي يحملها الإنسان والمجتمع في سياق تاريخي محدد وتسهم في توجيه السلوك البشري في جميع مجالات النشاط الإنساني؛ فالمعرفة هي حصلة التفاعل بين المعلومات النظرية والخبرة العملية (فالثورة العلمية المعرفية التقنية) هي حصلة ما توصلت إليه البشرية من اكتشافات؛ وهذه الثورة تتصف بعدد من السمات والميزات منها، أنها تركز أساساً على المعرفة العلمية، تتحقق من خلال جهود جماعية، تنتقل بسرعة وتعدد مجالات تطبيقها (ميتشيو كاكو، ٢٠٠١م: ١٥-١٦)؛ ويعرف (عبد الله تركماني، ٢٠٠٤م) مجتمع المعرفة بأنه «ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيده، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة المعرفة لخلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط بل في أرجاء العالم كله»، أكد هذا المفهوم علي أن مجتمع المعرفة انطلق من الثورة العلمية المعرفية التقنية التي اعتمدت على العقل البشري وعلى ثورة الإلكترونيات الدقيقة التي أدخلت عقلاً وذاكرة على الآلات وحولتها من آلات جامدة إلى أداة تحاكي الإنسان في توليد المعلومات وتفوقه في اختزانها وتوصيفها بسرعة لا متناهية فالعقل البشري هو أساس مجتمع المعرفة لأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب وبما أن هذه الثورة تعتمد على العقل البشري فإنها لن تكون حكراً على الدول الغنية بل هي خيار مفتوح ومتاح للدول والشعوب كافة.

ويعرف (بشار عباس، ٢٠٠١: ١٤-١٥) مجتمع المعرفة بأنه «هو مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سوياً بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة، وهكذا فإن المعرفة هي الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير»، نري أن هذا المفهوم كشف عن التطور في مستويات النظر إلى المعرفة، وكيف أن هذه المعرفة تحولت إلى مصدر قوة تتقدم وتتفوق على مصادر القوة الأخرى، القديمة والتقليدية، حيث باتت تتفوق على قوة الأرض التي هي من مصادر القوة القديمة، وتتفوق أيضاً على قوة المال وهي من مصادر القوة التقليدية. وأصبح الحديث عن المعرفة يقتصر بالقوة، ويقال المعرفة قوة، ويعرف (حسين توفيق إبراهيم، ٢٠٠٤م: ٢٣) مجتمع المعرفة بأنه «مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سوياً بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة»؛ وهكذا فإن المعرفة هي الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير، يتضح من المفهوم السابق أن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط في مجتمعات المعرفة، وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على

توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات، ويتسم مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة بكون المعرفة لديه من أهم المنتجات أو المواد الخام، كما لا يقتصر مجتمع المعرفة على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع، ويرتبط مجتمع المعرفة بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم كي يعرف، ويتعلم كي يعمل، ويتعلم كي يعيش مع الآخرين، ويتعلم كي يحقق ذاته، وكل ذلك يتطلب ضرورة وجود شريحة عريضة من المجتمع من قوى عاملة على مستوى تعليمي عالٍ ومتطور وقادر على الإبداع والابتكار.

ويتميز مجتمع المعرفة بعدد من المميزات والخصائص منها:

- ١- توافر مستوى عالٍ من التعليم، ونمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها.
- ٢- القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات ذكية مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية (منير شفيق، ٢٠٠٤م: ٢٣)
- ٣- وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغيرات والتجديدات وبتقبلها ويتجاوب معها.
- ٤- يؤكد مجتمع المعرفة علي أن الإنسان فاعل أساسي، فهو المعين علي الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، وهو الغاية المرجوة من التنمية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبعد لنفسه ولغيره « من خلال شبكات التبادل والتخاطب والتفاعل (محمود العالم، ١٩٩٦م: ١٩٦).
- ٥- يعظم من قيمة المعرفة، ويرفع من شأنها، ويقدمها على ما سواها، ويجعلها أولوية دائماً تتقدم وتتفوق على كثير من الأولويات الأخرى.
- ٦- يساهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان الاستفادة منها، وحسن استعمالها وتوظيفها (نبيل علي، ١٩٩٤م: ٥٥-٥٦).
- ٧- المعرفة بطبيعتها حرة ومجانية، يجب أن تظل المعرفة مجانية من أجل صالح المجتمع ومن أجل تحقيق المزيد من التطور لهذه المعرفة وبلورتها يجب مناقشة وجهة النظر التي تقول بأن تحرير المعرفة أو جعلها مجانية سوف يقتل الحافز.
- ٨- تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات، بحيث يمكن الوصول إليها بطرق سريعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير، وبدون متاعب وتكاليف مجعدة وباهظة، وتكون متاحة للجميع بدون طبقية أو تمييز؛ وهذا يعني إشاعة المعرفة وتعميمها في كل مرافق الحياة، بحيث تكون المعرفة هي السمة الجوهرية والمميزة لطبيعة وشخصية المجتمع.
- ٩- تتحدد أبرز المتغيرات العملية والتقنية والمعرفية التي أسهمت في بروز مجتمع المعرفة في التفاعل والتكامل بين المعطيات العملية التقنية (حاسوب واتصالات والكترونيات)، والانتشار الواسع للمعلومات، وتحويلها إلى رقميات، وظهور مفهوم الرأسمال الفكري، وإدارة المعرفة، واتساع ظاهرة الابتكار، وبروز اقتصاد

المعرفة) محمد عابد الجابري، ١٩٨٨م: ٣٣٢).

١٠- إن مؤشرات نشر المعرفة وإنتاجها وخواتيمها - في غالبية البلدان العربية - تشير إلى تبديد حقيقي لموارد الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال الثابت خاصة الصناعية منها، حيث أن الزيادات المتحققة في القدرات الإنتاجية نتيجة لتلك الاستثمارات المرافقة لنقل وامتلاك وسائل الإنتاج وتقنياتها سرعان ما تتعرض للتقادم فتصبح منتجاتها غير قادرة على المنافسة حتى في السوق المحلية، أمام تطور ثقافي مستمر نتيجة نظم الابتكار في الدول المتقدمة وهذا يعني استمرار شراء البلدان العربية للقدرات الإنتاجية مع التقادم المستمر لتقنياتها، وتأسيساً على ما تقدم فإن عمليات نقل وتوطين الثقافة وإنتاج المعرفة، إذا ما خضعت لسياق تنظيمي محفز يقوم على روابط قوية بين مؤسسات البحث والتطوير والابتكار الوطنية من جهة وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، يمكن أن تتيح فرص واسعة وحقيقية لتوليد الثقافة وتنمية قدرات الابتكار الوطنية وحسبنا فيما تقدم ميداناً لإبداعات الإدارة العربية ومساهمة حقيقية في الجهد العربي لإقامة مجتمع المعرفة (جمال المجيدة، ٢٠٠٥م).

١١- تحويل المعرفة إلى وسيلة للتبادل التجاري، من خلال ربطها بسوق العمل وجعلها أداة أساسية في الإنتاج، بوصفها وسيلة لتوفير الدخل للفرد المنتج، حيث يتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر إمكانيات خاصة تهيئ الفرصة للاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة الكثيرة التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة واعتبارها سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها ويمكنها الصعود في وجه المنافسة العالمية كأى سلعة أخرى. وبطبيعة الحال فإن هذه الأعمال والأنشطة الجديدة أو المستجدة ستكون ذات طابع خاص ومتميز وتعتمد على أدوات ووسائل وأساليب جديدة تماماً تحتاج إلى توافر نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب ويتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة ويؤهل للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تستخدم فيها هذه المعرفة، وهي مهام تتصل بشكل مباشر بتقديم الخدمات العامة التي سوف تمتد إلى مجتمعات ومناطق بل وإلى أشخاص لم يكونوا يحصلون عليها من قبل.

١٢- تفعيل مجال المنافسة الحرة، والسعي إلى ربطها مع التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم عبر التركيز على مجال التواصل والتطوير والتفعيل مع التركيز على مجال التعليم، من خلال ربط الفاعليات الإنتاجية ببرامج تدريبية قوامها المتابعة لما هو متطور ومتجدد.

١٣- الربط الصارم بين المعرفة والواقع، والسعي إلى توفير الأسس الواقعية، التي تجعل من المنتج المعرفي في صلب التفاعلات المجتمعية، أي تخليص مجتمع المعرفة من الصورة النخبوية، والعمل على توسيع نطاقه ليشمل المجل من التفاعلات والعلاقات العامة.

وتمر «دورة المعرفة» بثلاثة مراحل رئيسية هي: «توليد المعرفة» بالبحث والإبداع والابتكار، و«نشرها» بالتعليم والتدريب؛ و«توظيفها» في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تسهم في مجالات التنمية، والاستفادة من ذلك في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان، وعندما يضاف إلى هذه الدورة بعد التكنولوجيا، تتزايد الدورة المعرفية لتصبح أربعة مراحل لتشكل «P ٤»، وهي: Production (أي إنتاج وتوليد المعرفة بالبحث والتطوير)، Publication (أي نشر المعرفة)، وProto type (أي تسجيل براءات الاختراع)، Products (أي توظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتجات وخدمات جديدة تسهم في التقدم والتنمية). وعندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشرها في

أوعية النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع؛ ينتقل هذا المجتمع أو ذاك إلى ما يسمى مجتمع المعرفة؛ وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة (التوظيف، والتطبيق في الحصول على منتوجات جديدة قابلة للتداول والإسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسمى « مجتمع اقتصاد المعرفة ». ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين دول العلم على موقعه من يمثل اقتصاد المعرفة اتجاهًا حديثًا في الرؤية الاقتصادية العالمية، بحيث ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، فهي تلعب دورًا رئيسيًا في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على المواد الخام، أو العمال، إنما تعتمد كلياً على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (شركة، أو دولة.. الخ)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي، لقد تحولت المعرفة إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي، الذي تحرر من قيود رأس المال، والعمال، واتكأ على المعرفة إما بشكل كلي فيما يُعرف بـ (Knowledge Economy) الذي يشير إلى اقتصاد المعرفة، أو شبه كلي فيما يُعرف بـ (Knowledge-Based Economy)، الذي يشير إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، إلا أن هذين المصطلحين يُعرفان على وجه الإجمال بين المختصين باسم اقتصاد المعرفة (نبيل علي، نادية حجازي، ٢٠٠٥م: ٢٩) وبظهور اقتصاد المعرفة في عالم الاقتصاد ظهرت مفاهيم جديدة مصاحبة له، مثل: المعرفة الإنتاجية، ورأس المال الفكري والبشري، وثقافة المعلومات وغيرها، وإذا كان رأس المال الفكري أو البشري يعني المهارات والخبرات التي تمتلكها مجموعة من الكفاءات البشرية، وثقافة المعلومات تعني القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات؛ فإن اقتصاد المعرفة، يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقديم المجتمع.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه « ذلك النوع من الاقتصاد القائم على إنتاج وتوزيع المعرفة والمعلومات وتوظيفهم في التنمية (OECD, ١٩٩٦: ٢٢٢)»، ويرى (سعد الحاج، ٢٠٠٤م: ٤٥) أن اقتصاد المعرفة «هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد، تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال»، والاقتصاد المبني على المعرفة ليس اقتصاداً جديداً بالكامل، فقد كان للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أصبحت أكبر مما سبق، وأكثر عمقاً مما كان معروفاً، بل أصبح هذا الاقتصاد في قطاع منه، يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل، أو تحدد أساليب الإنتاج، وفرص التسويق ومجالاته، سواء أكانت المعلومات مجرد بيانات، أم بحوثاً علمية وخبرات ومهارات وكلاهما صحيح، وهذا ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد بعد الصناعي.

الإجراءات المنهجية للبحث

نوع البحث والمنهج المستخدم:

يعتبر هذه البحث من نوع البحوث الوصفية التحليلية التي تستهدف الوقوف على تحديد تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة اعتماداً على منهج المسح الاجتماعي الشامل

لطلاب العمل الاجتماعي الفرقة النهائية، وطلاب تمهيدي الماجستير بقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس، وذلك للوقوف على اتجاهاتهم نحو هذه التحديات؛ وبلغ عددهم ٦١ مفردة؛ وقد تم تطبيق البحث في الفترة من ١٠-٢٧/٩/٢٠٠٧م.

أدوات البحث:

اتساقاً مع متطلبات البحث فقد اعتمد الباحثان في البحث الميدانية على صحيفة الاستبيان، ولتصميم الصحيفة فقد رجع الباحثان إلى الكتب النظرية والدراسات والمقاييس المرتبطة بموضوع الصحيفة، وأمكنهما صياغة سبعة محاور أساسية للصحيفة وهي: السمات المهنية للأخصائي الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة، المعايير الأخلاقية لممارس الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، أهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، معايير تطوير المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، الغايات الرئيسية لتطوير المعايير المهنية لتعليم الخدمة الاجتماعية، أساليب توظيف الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية في ظل مجتمع المعرفة، والمؤشرات المرتبطة بكل منهم، وتم إجراء صدق الصحيفة بعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكليتي الآداب، والتربية، جامعة السلطان قابوس (اجتماع وعلم نفس وتربية)، وذلك لطرح رؤيتهم في الصحيفة، لتحديد مدى صلاحية الأداة واتساق فقراتها وملاءمتها لأهداف البحث، وسلامة الصياغة اللغوية للعبارات، وكذلك مدى وضوح العبارات وسهولتها؛ وقد استفاد الباحثان من ملاحظاتهم، واستبعدا بعض العبارات غير المرتبطة بالموضوع، وقد استخدمت العبارات التي أبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق عليها بنسبة ثقة ٩٥٪، فأكثر، وقد أسفرت هذه الخطوة عن حذف بعض العبارات التي لم يتفق عليها غالبية المحكمين والتي قلت نسبة اتفاقهم عليها عن ٨٠٪، وإضافة بعض العبارات التي زادت نسبة الاتفاق عليها عن ٨٥٪، ثم قام الباحثان بتطبيق الصحيفة على عينة قوامها ثلاثة عشر مفردة من أفراد مجتمع البحث للوقوف على الارتباط بين كل عبارة من عبارات الصحيفة بإجمالي العبارات التي يشتمل عليها كل محور لتحديد صدق محتوى الفقرات، وكانت النتيجة أن ٧٩,٣٪ من إجمالي العبارات ارتباطها دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥، بينما كان ٩,١٪ من العبارات غير دال وهذه النسبة مقبولة لإجراء الثبات على صحيفة الاستبيان.

ثم قام الباحثان بإجراءات ثبات صحيفة الاستبيان بتجربتها على عينة قوامها عشرة من أفراد مجتمع البحث، واعتمدا في ذلك على طريقة إعادة الاختبار، وقد تم حساب الارتباط بين أبعاد المقياس بطريقة بيرسون فكان الارتباط على النحو التالي:

المحور الأول: السمات المهنية لأخصائي الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة ٠,٨٦

المحور الثاني: المعايير الأخلاقية لممارس الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة ٠,٩١

المحور الثالث: أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة ٠,٨٢

المحور الرابع: أهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة ٠,٨٥

المحور الخامس: معايير تطوير المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة ٠,٨٦

المحور السادس: الغايات الرئيسية لتطوير المعايير المهنية لتعليم الخدمة الاجتماعية ٩٤، ٩٥

المحور السابع: أساليب توظيف الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية في ظل مجتمع المعرفة ٨٣، ٨٤ وكان الثبات العام لصحيفة الاستبيان ٨٦، ٨٧ هي دالة عند مستوى معنوية ٠،٠١، ومن خلال إجراءات الثبات تم التعديل في صياغة بعض العبارات غير المفهومة لمجتمع البحث، وأصبحت الصحيفة في صورتها النهائية أربعة عشر عبارة لكل محور من محاور صحيفة الاستبيان، واعتمد الباحثان في صياغة الاستجابات على التدرج الثلاثي (أوافق، أوافق إلى حد ما، لا أوافق)، وقد أعطيت ثلاثة درجات في حالة الإجابة بأوافق، ودرجتان في حالة الإجابة بأوافق إلى حد ما، ودرجة واحدة في حالة لا أوافق، وذلك في حالة العبارات الموجبة أما في حالة العبارات السالبة فتعطى أوافق درجة واحدة، وأوافق إلى حد ما درجتان، ولا أوافق ثلاث درجات.

نتائج البحث

أولاً: وصف البيانات المعرفة لمجتمع البحث:

جدول (١)

يوضح النوع والمرحلة الدراسية للعينة لمجتمع البحث ن = ٦١

النوع	المتغير	ك	%
	ذكر	9	14.75
	أنثى	52	85.25
المرحلة الدراسية	المجموع	61	100
	بكالوريوس	8	13.11
	ماجستير	53	86.89
	المجموع	61	100

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ٨٥،٢٥٪ من مجتمع البحث من الإناث بينما ١٤،٧٥٪ من الذكور ويمكن تفسير ذلك بزيادة إقبال الطالبات على البحث في تخصص العمل الاجتماعي من منظور ارتباطه بدراسة مشكلات المجتمع والعمل على تشخيصها ووضع الخطط لمواجهتها، وكذلك اهتمامهن الدءوب بسير أغوار مجتمع المعرفة لمعرفة كل ما هو جديد في تخصصهن والاهتمام به في الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي في المجالات المختلفة، كما أشارت نتائج البحث إلى أن ٨٦،٨٩٪ من مجتمع البحث من المتخصصين في دراسة العمل الاجتماعي في مرحلة البكالوريوس، بينما ١٣،١١٪ من الدارسين في مرحلة الماجستير، وتجدر الإشارة إلى أن خطة البحث ببرنامج الماجستير بقسم الاجتماع والعمل الاجتماعي تركز على قبول أعداد صغيرة من الدارسين للتدقيق في إعدادهم وفق أحدث الاتجاهات العلمية في تخصص العمل الاجتماعي مما يساهم في زيادة مكانة المهنة في المجتمع ولحدثة البرنامج في القسم.

ثانياً نتائج الإجابة على تساؤلات البحث:

الإجابة على التساؤل الأول الخاص بالسمات المهنية الأخصائي للاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة؟

جدول رقم (٢)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل الأول الخاص بالسمات المهنية الأخصائي للاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة
ن = ٦١

العبارة	لوافق	لوافق إلى حد ما	لا لوافق	م.ك	الوزن المرجح	%	ت
القدرة على التفكير النقدي.	45	6	10	157	52.33	7.76	6
أن يكون لديه المهارات والقدرات اللازمة لممارسة طرق الخدمة الاجتماعية.	49	4	8	163	54.33	8.06	3
أن تتوفر لديه المعرفة بأساليب التدخل المهني.	44	5	12	154	51.33	7.61	7
أن تتوفر لديه القدرة علي تطبيق أساليب التدخل المهني (علاجية أو وقائية أو تنموية) على المستويات الجزئية أو الكلية.	50	5	6	166	55.33	8.21	2
المعرفة العميقة بأنواع وطرق البحث العلمي بالخدمة الاجتماعية والاستخدام الأخلاقي لها.	48	11	2	168	56	8.30	1
أن يتوفر لدى الممارس الملكة النقدية للبحوث الاجتماعية التي يعرض لها.	43	6	12	153	51	7.56	9
الحصول علي تدريب ميداني تحت إشراف علمي في مجالات مختلفة.	40	6	15	147	49	7.27	11
المعرفة الدقيقة بالسلوكيات الإنسانية وبالبيئات الاجتماعية المحيطة بالمؤسسة التي يعمل بها.	46	1	14	154	51.33	7.61	8
المعرفة العميقة بسياسات الرعاية الاجتماعية الموجود في المجال الذي يعمل فيه.	40	5	16	146	48.66	7.22	12
المعرفة الدقيقة بطبيعة الخدمات المقدمة للعملاء محليا وقوميا.	46	5	10	158	52.66	7.81	5
ضرورة الفهم العميق لجذور ونشأة الخدمة الاجتماعية.	47	5	9	160	53.33	7.91	4
المعرفة العلمية بالوظائف والمهن المرتبطة بالخدمة الاجتماعية وحجم التعاون فيما بينها لخدمة العملاء.	41	9	11	152	50.66	7.51	10
أن يتفق النسق القيمي للأخصائي وخبراته الحياتية وممارسته للخدمة الاجتماعية كمهنة.	36	11	14	144	48	7.12	13
القوة النسبية = 1.84.95	575	79	139	2022	673.96	100	
المجموع							

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بالسمات المهنية للأخصائي الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة بلغت ٨٤,٩٥٪، وقد تمثلت أهم هذه السمات في أن يكون لدى الاخصائي

الاجتماعي معرفة أساسية بأنواع وطرق البحث العلمي في مهنة الخدمة الاجتماعية والاستخدام والأخلاقي لها، تلي ذلك أن يكون لديه قدرة على تطبيق أساليب التدخل المهني للخدمة الاجتماعية (علاجية ووقائية وتنموية) على المستويات الجزئية أو الكلية، تلي ذلك من حيث الأهمية أن يكون لديه مهارات وقدرات لتطبيق طرق الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المختلفة ارتبط بها ضرورة أن يكون لديه فهم واسع لجذور ونشأة الخدمة الاجتماعية، ثم ضرورة أن يكون لديه معرفة دقيقة بطبيعة الخدمات المتاحة داخل المجتمع أو التي يمكن إتاحتها حتى يمكنه توجيه صاحب العلاقة للاستفادة من هذه الخدمات سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى الأكبر (المستوى القومي)، تلي ذلك من حيث الأهمية أن يتميز الأخصائي الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة بالقدرة على التفكير النقدي سواء في المؤسسة التي يعمل بها أو المجتمع المحيط وذلك بغرض تحسين مستوى الأداء وتحسين الخدمات، ثم ضرورة أن يتمتع الأخصائي الاجتماعي بالقدرة على التأثير الإيجابي في البيئة المحيطة بالعميل أو المؤسسة التي يعمل بها، تلي ذلك من حيث الأهمية أن يتمتع الأخصائي الاجتماعي في ظل مجتمع المعرفة بالملكة النقدية للبحوث الاجتماعية التي يعرضها أو ينفذها بالمؤسسة التي يعمل بها أو عرضت عليه من مؤسسات أخرى أو من الطلاب الذين يشرف عليهم، وعلى الرغم من أهمية هذه السمات المهنية التي يجب أن تتوفر في الأخصائي الاجتماعي إلا أن هناك بعض السمات التي جاءت في مرتبة أقل، مثل الحصول على تدريب ميداني في مجالات متنوعة، المعرفة العميقة بسياسات الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالمجال الذي يعمل فيه، وأن يتفق النسق القيمي للأخصائي الاجتماعي وخبراته الحياتية مع ممارسته للخدمة الاجتماعية كمهنة في المجال الذي يعمل فيه، ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق أن أهم السمات التي يجب أن تتوفر في الأخصائي الاجتماعي هي:

- ١- القدرة على تطبيق أساليب التدخل المهني في مجالات العمل الاجتماعي المختلفة.
 - ٢- القدرة على تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية المختلفة في مجالات الممارسة المختلفة.
 - ٣- المعرفة بأهم الخدمات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها في المجتمع المحلي.
 - ٤- تمتع الأخصائي الاجتماعي بالقدرة على التفكير النقدي.
 - ٥- المعرفة بسياسات الرعاية الاجتماعية وتأثيرها على طبيعة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
 - ٦- المعرفة العميقة بأنواع وطرق البحث العلمي في مهنة الخدمة الاجتماعية والاستخدام والأخلاقي لها.
- الإجابة على التساؤل الثاني الخاص بالمعايير الأخلاقية التي يعتمد عليها ممارس الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة ؟

جدول رقم (٣)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل الثاني الخاص بالمعايير الأخلاقية التي يعتمد عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية
ن = ٦١

العبارة	لوافق	لاوافق إلى حد ما	لا لوافق	محاك	الوزن المرجح	%	ت
احترام كرامة الإنسان والحفاظ عليها.	49	4	8	163	54.33	7.98	1
احترام خصوصية صاحب العلاقة والحفاظ على أسراره.	41	16	4	159	53	7.78	2
الصدق مع النفس ومع الآخرين.	37	17	7	152	50.66	7.44	4
احترام الفروق الثقافية بين أفراد المجتمع.	25	13	23	124	41.33	6.07	13
إتاحة الفرصة لكل فرد أن يحصل على حقوقه ويؤدي ما عليه من واجبات.	28	10	23	127	42.33	6.22	11
الإيمان بقدرة صاحب العلاقة على المشاركة في تحمل مسؤوليات قراراته.	28	9	24	126	42	6.17	12
إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات لتنمية قدراتهم.	31	5	25	128	42.66	6.26	10
الالتزام بتقديم الخدمات في حدود تعليمه وخبراته المهنية.	32	4	25	129	43	6.31	9
الالتزام بالموضوعية والبعد عن المصالح الشخصية.	38	6	17	143	47.66	7.00	6
تشجيع صاحب العلاقة على المشاركة بجدية في كل ما يتصل بشئون حياته.	31	9	21	132	44	6.46	8
العدالة في توزيع الخدمات على الأفراد حسب احتياجاتهم الفعلية.	27	18	16	133	44.33	6.51	7
الإيمان بأن لكل فرد فرديته التي تميزه عن غيره من البشر.	43	6	12	153	51	7.49	3
الالتزام بتفسير القرارات التي يتخذها لصالح صاحب العلاقة.	39	6	16	151	50.33	7.39	5
الدفاع عن الفئات المهمشة وصولاً إلى حقوقهم.	20	11	30	101	33.66	4.94	15
استخدام أسلوب مهني واضح لتزويد صاحب العلاقة بالمعلومات المرتبطة بالخدمات التي يحتاجها.	23	14	24	121	40.33	5.92	14
القوة النسبية = 74.38 %	المجموع	492	148	275	2042	680.62	100

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بالمعايير الأخلاقية التي يعتمد عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية بلغت (٧٤,٣٨) وقد تمثلت أهم هذه المعايير في احترام كرامة الإنسان والحفاظ عليها باعتبار أنها تمثل أهم ما يمتلك الإنسان، تليها ضرورة احترام خصوصية صاحب العلاقة والحفاظ على أسراره، تلي ذلك الإيمان بأن لكل فرد فرديته التي تميزه عن غيره من البشر ارتباطاً بخصائصه كإنسان، تليها الصدق مع النفس ومع الآخرين كالتزام أخلاقي يجب أن يتصف به الاختصاصي الاجتماعي، تلي ذلك الالتزام بتفسير القرارات التي يتخذها لصالح صاحب العلاقة من منطلق العمل من أجل مساعدته ثم الالتزام بالموضوعية والحيادية والبعد عن المصالح الشخصية كاتجاه لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، تلي ذلك العدالة في توزيع الخدمات على الأفراد حسب احتياجاتهم الفعلية اعتماداً

على البحث العلمية التي يقوم بها، ثم ضرورة تشجيع صاحب العلاقة على المشاركة بجدية في كل ما يتصل بشئون حياته من منظور إحساسه بالموقف ومعايشته له وفهمه وإدراكه لكل أبعادها كما يجب أن يهتم بممارس الخدمة الاجتماعية بتقديم الخدمات في حدود خبراته ومستوى تعليمه ومهاراته التي اكتسبها من خلال البحث والتدريب الميداني؛ وهناك بعض المعايير الأخلاقية الأخرى التي جاءت في مرتبة أقل من المعايير السابق عرضها، وتتمثل في إتاحة الفرصة لصاحب العلاقة للحصول على حقوقه في المساعدات والخدمات المختلفة ومساعدته على أداء واجباته على الوجه المطلوب، كذلك الإيمان بقدرة صاحب العلاقة على تحمل مسؤولية اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بموقفه الإشكالي بالإضافة إلى احترام الفروق الثقافية بين الأفراد وما إلى ذلك، ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق أن أهم المعايير الأخلاقية التي يعتمد عليها ممارس الخدمة الاجتماعية في تعامله مع صاحب العلاقة وفي المواقف المهنية المختلفة تتمثل فيما يلي:

- ١- الحفاظ على آدمية الإنسان وصون كرامته والتعامل معه بأسلوب إنساني ومساعدته على مواجهة الموقف الإشكالي الذي يعاني منه بفاعلية أكثر.
 - ٢- حفظ المعلومات الخاصة بالموقف الإشكالي لصاحب العلاقة وصيانتها واستخدامها بالقدر الذي يساهم في تحقيق عملية المساعدة بالصورة المرجوة.
 - ٣- احترام الفروق الفردية بين الأفراد تأكيداً لمبدأ الخصوصية والتفرد.
 - ٤- الالتزام بالموضوعية والحيادية في التعامل مع صاحب العلاقة مع الابتعاد عن الجوانب والأهواء الشخصية مهما كانت الأسباب.
 - ٥- الإيمان بضرورة مشاركة صاحب العلاقة في التفكير في المشكلة وتحليلها وتحديد أسبابها واقتراح البدائل المختلفة المناسبة لمواجهتها ومساعدته على اختيار البديل الأفضل من بينها.
 - ٦- العدالة في تقديم الخدمات حسب درجة الاحتياج مع التأكيد على وصولها إلى من يستحقها فعلياً.
- الإجابة على التساؤل الثالث الخاص بأولويات الممارسة الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟

تشير نتائج الجدول التالي إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بأولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة بلغت ٨٤,١% وقد تمثلت هذه الأولويات في تنمية الوعي المجتمعي بقضايا واحتياجات ومشكلات المجتمع في المرتبة الأولى، تليها ضرورة صياغة نماذج محلية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بدلا من استيراد نماذج خارجية قد لا تتطابق مع طبيعة المجتمع في المرتبة الثانية، ثم الاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث العامة التي يمكن أن تحدث في المجتمع في المرتبة الثالثة، تليها قضايا العنف ضد المرأة والطفل والتي بدأت تنتشر نتيجة لعوامل كثيرة في المرتبة الرابعة، ثم المشاركة في التنمية المستدامة كهدف أساسي يسعى إليه المجتمع في المرتبة الخامسة، وكذلك الاهتمام بضرورة مشاركة أفراد المجتمع في تنمية مجتمعهم في المرتبة السادسة، ثم برامج الإنماء الاجتماعي والاقتصادي في إطار خطط تنمية المجتمع في المرتبة السابعة، تلي ذلك تنشيط دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة بفاعلية في تقديم الخدمات وتحقيق التقدم والرفاهية في المجتمع في المرتبة الثامنة، وهناك بعض الأولويات الأخرى التي جاءت في ترتيب أقل، مثل قضايا حماية البيئة وقضايا حقوق الإنسان وقضايا مساعدة الفئات غير القادرة

على حماية نفسها وكذلك قضايا الإصابة بالأمراض الفيروسية والوباء الكبدى ومشكلات الأطفال بلا مأوى وغيرها؛

جدول رقم (٤)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل الثالث الخاص بأولويات الممارسة الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة
ن = ٦١

العبارة	أولئق	لا أولئق	لا أولئق	أولئق	أولئق	أولئق
الأزمات والكوارث العامة.	50	4	7	165	55	7.15
قضايا التنمية المستدامة.	49	3	9	162	54	7.02
تنمية الوعي المجتمعي.	51	5	5	168	56	7.28
قضايا العنف ضد المرأة والطفل... الخ.	48	6	7	163	54.33	7.07
قضايا حماية البيئة.	39	11	11	150	50	6.50
قضايا الأمراض الفيروسية والإيدز والوباء الكبدى.	37	12	10	145	48.33	6.28
مشكلات أطفال الشوارع.	36	3	22	136	45.33	5.89
الأوبئة والمجاعات.	34	5	22	134	44.66	5.81
تنشيط دور منظمات المجتمع المدني.	41	11	9	154	51.33	6.67
قضايا حقوق الإنسان.	39	10	12	149	49.66	6.46
قضايا ومشكلات الفقراء ومشاركتهم في التنمية.	47	6	8	161	53.66	6.98
الإنماء الاجتماعي والاقتصادي.	46	5	10	158	52.66	6.85
قضايا مساعدة الفئات غير القادرة على حماية أنفسهم.	39	7	15	146	48.66	6.33
التوفيق بين متطلبات المهنة والمجتمع الذي تخدمه.	41	5	15	148	49.33	6.41
صياغة نماذج محلية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.	49	8	4	167	55.66	7.24
القوة النسبية = 84.01% المجموع	646	101	166	2306	768.61	100

ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق أن سلم أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة يتمثل فيما يلي:

١- تنمية الوعي المجتمعي لزيادة مشاركة أفراد المجتمع في تحديد الاحتياجات ومواجهة المشكلات بصورة واقعية.

٢- الاهتمام بصياغة نماذج محلية لممارسة الخدمة الاجتماعية تنبثق من بيئة المجتمع مراعية طبيعته وثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه وإيديولوجيته السائدة.

٣- ضرورة مشاركة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الأزمات والكوارث العامة التي قد تصيب المجتمع من خلال التوعية بأساليب مواجهتها والتعامل معها وتفعيل دور مؤسسات المجتمع للمشاركة كل في مجال اهتمامه بدور فاعل في مواجهة الآثار المترتبة عليها.

٤ - الاهتمام بدراسة قضايا العنف ضد المرأة والطفل والتي تبدو صورها آخذة في الزيادة في الوقت الحالي مع التركيز على معرفة أسبابها وطرق الحد منها.

٥ - زيادة فاعلية دور الخدمة الاجتماعية في برامج التنمية المستدامة في المجتمع الأمر الذي يساهم في زيادة معدل تنمية وتقدم المجتمع ونقل صورته الحالية إلى صورة أخرى أفضل منها.

٦ - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتؤدي دورها جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية في تقديم خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية في المجالات المختلفة.

الإجابة على التساؤل الرابع الخاص بأهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة؟

جدول رقم (٥)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل الرابع الخاص

بأهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة ن = ٦١

العبارة	لوافق	لاوافق	لا	معدك	الوزن	%	ت
التحديد الدقيق للأهداف المتوقعة من وراء البرامج التعليمية للخدمة الاجتماعية.	39	6	16	145	48.33	7.50	12
ربط الأهداف بالقيم والمبادئ المهنية للخدمة الاجتماعية	42	5	14	150	50	7.76	10
تأهيل الخريجين بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية	49	6	6	165	55	8.54	4
تنمية مهارات الطالب علي ممارسة العمل المهني	48	4	9	161	53.66	8.33	6
زيادة فاعلية المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي.	50	6	5	167	55.66	8.33	7
الوقوف على الأولويات التي يحتاجها المجتمع من المهنة	47	5	9	160	53.33	8.28	8
زيادة فاعلية مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمع	43	7	11	154	51.33	7.97	9
تحسين جودة تعليم الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع.	54	5	2	174	58	9.00	1
إجراء تقييم موضوعي مستمر لمناهج تعليم الخدمة الاجتماعية	48	14	1	173	57.66	8.95	2
الأخذ بفكرة التقييم الخارجي " من الكليات أو المنظمات المهنية المتخصصة.	40	8	13	149	49.66	7.71	11
وضع معايير علمية للتدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية لزيادة فاعليته.	52	6	3	170	57	8.85	3
إعداد أخصائي اجتماعي يمكنه التعامل مع القضايا الدولية	48	6	7	163	54.33	8.43	5
القوة النسبية = 1.87.9	560	78	96	1931	643.96	100	
المجموع							

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بأهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة بلغت ٨٧,٩٪، وقد تمثلت هذه الأهداف في العمل على تحسين

جودة تعليم الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع، يليها إجراء تقييم موضوعي مستمر لمناهج تعليم الخدمة الاجتماعية، ثم وضع معايير علمية للتدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية لزيادة فاعليته في إعداد الأخصائي الاجتماعي، يليها ضرورة تأهيل الخريجين بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية التي يمر بها المجتمع، ثم إعداد الأخصائي الاجتماعي بطريقة تمكنه من التعامل مع القضايا الدولية، ثم تنمية مهارات طالب الخدمة الاجتماعية بما يمكنه من ممارسة العمل المهني على الوجه المطلوب وهناك بعض الأهداف الأخرى التي جاءت في ترتيب اقل، منها زيادة فاعلية تعليم الخدمة الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي، وزيادة فاعلية دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمع وكذلك ربط الأهداف بالقيم والمبادئ المهنية اللازمة لممارسة الخدمة الاجتماعية، وأيضا ضرورة الأخذ بفكرة التقييم الخارجي من الجامعات أو المنظمات المهنية المتخصصة، ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق أن أهم أهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة تتمثل فيما يلي:

١- تحسين جودة تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع من خلال رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتطوير وتحديث أساليب التدريس وإجراء البحوث العلمية على الاحتياجات الواقعية والمشكلات الفعلية التي تواجه المجتمع.

٢- إجراء تقييم موضوعي مستمر على مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية بما يساهم في تحديثها وربطها بواقع المجتمع بالإضافة إلى الاهتمام باحتوائها على المتغيرات المحلية والعالمية في ممارسة الخدمة الاجتماعية.

٣- زيادة فاعلية التدريب الميداني للطلاب حيث يمثل التدريب الميداني البوتقة التي تنصهر فيها المعارف والمعلومات والنظريات مع واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى زيادة كفاءة مشرفي التدريب الميداني سواء من الأكاديميين أو من مشرفي المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي يتم تدريب الطلاب فيها.

٤- تأهيل الخريجين بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية من خلال برامج التعليم المستمر وعقد الدورات والورش التدريبية لتزويدهم بأحدث ما توصل إليه العلم في مجال عملهم.

٥- تفعيل عملية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين من خلال ربطهم بالمستجدات المحلية والدولية مما يسهل عليهم الانفتاح على كل ما هو مستحدث في ممارسة الخدمة الاجتماعية.

٦- تنمية المهارات المهنية للطلاب سواء في دراسة الحالات الفردية أو العمل مع الجماعات أو المساهمة في دراسة الاحتياجات وتحديد وحصر المشكلات الاجتماعية في المجتمع والوصول إلى أفضل الحلول لمواجهتها.

الإجابة على التساؤل الخامس الخاص بمعايير تطوير المناهج التعليمية والعمل الميداني في ظل مجتمع المعرفة؟

جدول رقم (٦)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل الخامس الخاص بمعايير تطوير المناهج التعليمية والعمل الميداني في ظل مجتمع المعرفة ن = ٦١

العبارة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق
العبارة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق
ضرورة ان توافق المناهج التعليمية مع أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية	45	3	13	154	51.33	6.05	11
ضرورة وجود خطة واضحة المعالم في الخدمة الاجتماعية	50	4	7	165	55	6.48	7
ضرورة التقييم المستمر للخطة الموضوعية	53	6	2	173	57.66	6.80	3
ان تساعد المناهج الدراسية الطالب على تنمية مهاراته على التفكير النقدي	48	5	8	162	54	6.37	8
ربط المناهج الدراسية بالتجارب والخبرات الميدانية الواقعية	56	3	2	176	58.66	6.92	1
ضرورة أن يحقق التدريب الميداني غايات تعليمية للطالب تتمثل في زيادة خبراته وتجاريه ومقدرته على التكيف مع المتغيرات أو المستجدات	54	3	4	172	57.33	6.76	4
التنسيق بين كليات أو معاهد أو أقسام الخدمة الاجتماعية ومؤسسات التدريب الميداني	48	2	11	159	53	6.25	9
إشراك مشرفي مؤسسات التدريب الميداني في وضع خطة تدريب الطلاب	41	9	11	152	50.66	5.97	12
ضرورة توفير الموارد اللازمة لتخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية في الخدمة الاجتماعية	35	7	19	138	46	5.42	15
تحديث الكتب الدراسية بما يتفق مع المتغيرات المحلية والعالمية	28	7	26	124	41.33	4.87	16
توفير المراجع الحديثة والدوريات العلمية المتخصصة	53	3	5	170	56.66	6.68	5
الإعداد الكافي للأخصائي الاجتماعي من خلال صياغة أطر روحية وأخلاقية وثقافية تمكنه من العمل مع التباينات الثقافية	52	4	5	169	56.33	6.64	6
تضمين المقررات النظرية في التخصص تطبيقات عملية	55	3	3	174	58	6.84	2
وصف شامل للأهداف التي تروجها المنظمة التعليمية من وراء إقرار المنهج التعليمي	45	6	10	157	52.33	6.17	10
انتقاء المنهج التعليمي المناسب لاحتياجات المؤسسة التعليمية على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية	38	13	10	150	50	5.89	13
أن تعمل على تنمية قدرات الممارس المهني على الاسترجاع الذاتي	37	13	11	148	49.33	5.82	14
القوة النسبية = 786.85	738	91	147	2543	847.62	100	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بمعايير تطوير المناهج التعليمية والعمل الميداني للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة بلغت ٨٥,٨٦، وقد تمثلت أهم هذه المعايير في أهمية ربط المناهج الدراسية بالتجارب والخبرات الميدانية الواقعية، تليها ضرورة تضمين المقررات النظرية حالات تطبيقية مرتبطة بواقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجتمع، ثم ضرورة التقييم المستمر للخطط الدراسية الموضوعية، تليها ضرورة أن يحقق التدريب الميداني زيادة في خبرات الطلاب ومعارفهم ومهاراتهم، ثم العمل على توفير المراجع الحديثة بجانب توفير الدوريات العلمية المتخصصة في مجال الخدمة

الاجتماعية، ثم تلي ذلك الإعداد الكافي للأخصائي الاجتماعي من خلال صياغة اطر روحية وأخلاقية وثقافية تمكنه من التعامل مع التباينات الثقافية المختلفة، تلي ذلك ضرورة تنمية التفكير النقدي لدى ممارس الخدمة الاجتماعية حتى يتمكن من تحليل البرامج والخطط والتجارب المختلفة للاستفادة من الخبرات التي تحققت، وكذلك التنسيق بين كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية من ناحية ومؤسسات التدريب الميداني لزيادة فاعليته في إكساب الطلاب الخبرات والمهارات التي تصقل شخصياتهم المهنية بالصورة المطلوبة، وهناك بعض المعايير الأخرى التي جاءت في ترتيب اقل، منها ضرورة توافق المناهج التعليمية مع أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية، وكذلك إشراك مشرفي مؤسسات التدريب الميداني في عملية وضع خطة تدريب الطلاب مع المشرفين الأكاديميين من الجامعة، بالإضافة إلى ضرورة توفير الموارد اللازمة لتخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية في الخدمة الاجتماعية، ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق، أن أهم معايير تطوير المناهج التعليمية والعمل الميداني في الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة تتمثل فيما يلي:

- ١- ضرورة ربط المناهج الدراسية بالتجارب والخبرات الميدانية الواقعية مما يؤكد على أهمية الجانب التطبيقي في تعليم الخدمة الاجتماعية.
- ٢- التقييم المستمر لخطط البحث سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا وإجراء التعديلات اللازمة عليها لضمان مسيرتها لأحدث الاتجاهات في مجال الخدمة الاجتماعية.
- ٣- توفير المراجع الحديثة والدوريات العلمية المتخصصة مما يساهم في متابعة التطورات الجديدة في ممارسة الخدمة الاجتماعية ومن ثم توجيه البحوث والدراسات إلى الموضوعات الحيوية المستجدة ودراسها بأسلوب علمي سليم.
- ٤- التأكيد على الإعداد الروحي والأخلاقي والثقافي للأخصائي الاجتماعي مما يساهم في التجاوب مع أصحاب العلاقة بأسلوب إنساني ومهني سليم.
- ٥- تحديث الكتب الدراسية مع ضرورة ربطها بواقع المجتمع والاستفادة من معطيات البيئة المحلية في إثراء هذه الكتب بالموافق التطبيقية التي تزيد من خبرات ومعارف دارسي مهنة الخدمة الاجتماعية.
- الإجابة على التساؤل السادس الخاص بالغايات الرئيسية وراء تطوير المعايير المهنية لتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية؟

تشير نتائج الجدول التالي إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بالغايات الرئيسية وراء تطوير المعايير المهنية لتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة بلغت، ٣٥، ٨٣٪ قد تمثلت أهم هذه الغايات في مراعاة تأثير العولمة على عمليتي تعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية، يليها رسم الحدود الفاصلة بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى، ثم العمل على حماية صاحب العلاقة وتسهيل حصوله على الخدمات التي يحتاجها، بالإضافة إلى تسهيل انتقال الأخصائيين الاجتماعيين من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، تلي ذلك تنمية مهارات الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع المواقف الإشكالية المختلفة، ثم إتاحة الفرصة له للإطلاع على التجارب والخبرات الدولية في مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الأخرى، وهناك بعض الغايات الأخرى التي جاءت في ترتيب اقل، مثل مساعدة

الكليات أو المعاهد أو الأقسام على ممارسة دورها العلمي بطريقة أفضل، ثم التركيز على الجانب العملي أو التطبيق في ممارسة الخدمة الاجتماعية، تلي ذلك تمكين المنظمات الدولية المعنية بالمهنة من تطويرا لمعايير المهنية والعمل على تحسينها بصورة مستمرة.

جدول رقم (٧)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل السادس الخاص بالغايات الرئيسية وراء تطوير المعايير المهنية لتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية ن = ٦١

العبارة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	م.د.ك	الوزن المرجح	%	ت
العمل على حماية صاحب العلاقة وتسهيل حصوله علي الخدمات التي يحتاجها.	50	4	7	165	55	9.83	3
مراعاة تأثير العولمة على عمليتي تعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية.	53	6	2	173	57.66	10.30	1
تنمية مهارات الأخصائي الاجتماعي في التعامل المواقف الإشكالية المتلفة.	46	4	11	157	52.33	9.35	5
تسهيل انتقال الأخصائيين الاجتماعيين من مكان إلى آخر أو من دولة إلى أخرى.	50	4	7	165	55	9.83	4
رسم الحدود أو الفواصل بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى.	53	2	6	169	56.33	10.07	2
وضع معايير مهنية تتماشى مع المعايير الدولية للخدمة الاجتماعية.	28	9	24	126	42	7.50	11
تسهيل تبادل البرامج العلمية بين كليات ومعاهد وأقسام الخدمة الاجتماعية في مختلف الجامعات في دول العالم	31	5	25	128	42.66	7.62	12
تمكين المنظمات الدولية المعنية بالمهنة من تطوير المعايير المهنية والعمل على تحسينها بصفة مستمرة.	39	7	15	146	48.66	8.70	10
مساعدة الكليات أو المعاهد على ممارسة دورها العلمي والتدريبي بطريقة أفضل.	41	5	15	148	49.33	8.82	8
مراعاة التركيز علي الجانب العملي عند صياغة هذه المعايير المهنية.	40	6	15	147	49	8.76	9
تمكين الأخصائي من الإطلاع علي التجارب الدولية في مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية.	46	1	14	154	51.33	9.17	6
القوة النسبية = 83.35%	477	53	141	1678	559.3	100	

ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق أن أهم الغايات الرئيسة لتطوير المعايير المهنية لتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة تتمثل فيما يلي:

- ١- مراعاة تأثير العولمة على عمليتي تعليم الخدمة الاجتماعية والتدريب الميداني كركيزتين أساسيتين في الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي من خلال الاستفادة من المستجدات الحديثة في تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
 - ٢- تحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي ورسم الفواصل بينة وبين ادوار التخصصات الأخرى منعا للتداخل بين التخصصات وتأكيدا لهوية مهنة الخدمة الاجتماعية.
 - ٣- حماية صاحب العلاقة مع تسهيل حصوله على الخدمات التي يستحقها مما يساهم في مواجهته الفعالة للمواقف الإشكالية التي يعاني منها.
 - ٤- العمل على تسهيل انتقال الأخصائيين الاجتماعيين من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى اعتمادا على المفاهيم والأساليب والممارسات المتشابهة في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية.
 - ٥- تنمية مهارات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع المواقف الإشكالية المختلفة حيث أصبحت ممارسة الخدمة الاجتماعية في حاجة إلى تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على تنوع مهاراتهم واكتساب المزيد منها في أدائهم المهني مما يرفع من مكانة المهنة في المجتمع.
 - ٦- تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من الإطلاع على التجارب الدولية في ممارسة الخدمة الاجتماعية مما يساهم في تبادل المعارف والخبرات وتوسيع دائرة الاستفادة منها الأمر الذي ينعكس على تطوير أساليب الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
- الإجابة على التساؤل السابع الخاص بأساليب توظيف الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية في ظل مجتمع المعرفة.
- تشير نتائج الجدول التالي إلى أن القوة النسبية للتساؤل المرتبط بأساليب توظيف الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة بلغت ٨٥,٦٧٪، وقد تمثلت أهم هذه الأساليب في استخدام الحاسب الآلي في عرض نماذج وتجارب مشابهة من مجتمعات أخرى، تليها تضمين مختلف المقررات أجزاء عن استخدام الحاسب الآلي في ممارسات الخدمة الاجتماعية، ثم تنمية قدرات الطلاب على استخدام الحاسب الآلي في تحليل البيانات المرتبطة بالظواهر التي يهتمون بدراستها، تلي ذلك تدريب الطلاب على أهمية استرجاع البيانات واستخدامها في الحالات المشابهة، بالإضافة إلى تدريب الطلاب على استخدام الحاسب الآلي في دراسة الحالات الفردية وحفظ المعلومات الخاصة بها واسترجاعها في التوقيت المناسب مع استخدام نظم مختلفة لحمايتها من الإفشاء، ثم حوسبة عمل الاخصائي الاجتماعي في المجالات المختلفة لما لذلك من تأثير على سرعة وكفاءة إنجاز أعمال الاخصائي الاجتماعي، وهناك بعض الأساليب الأخرى التي جاءت في ترتيب اقل، مثل تدريب الطلاب على إجراء البحوث العلمية باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي، وكذلك تدريبهم على الدخول على المواقع المرتبطة بمجال عملهم، ثم استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي في تقييم الطلاب في نهاية الفصل الدراسي.

جدول رقم (٨)

يوضح الأوزان المرجحة لاستجابات مجتمع البحث على التساؤل السابع الخاص بأساليب توظيف الخدمة الاجتماعية لتكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية في ظل مجتمع المعرفة ن = ٦١

العبارة	لوافق	لاوافق	لاوافق إلى حد ما	لاوافق مددك	الوزن المرجح	%	ت
تضمين مختلف المقررات الدراسية أجزاء عن استخدام الحاسب الآلي.	49	8	4	167	55.66	7.60	2
تدريب الطلاب على تطبيقات تكنولوجيا الحاسب الآلي في دراسة الحالات الفردية.	35	9	17	140	46.66	7.37	6
تسجيل الحالات الفردية باستخدام الحاسب الآلي.	44	11	6	160	53.33	7.29	7
تنمية قدرات الطلاب علي استخدام الحاسب الآلي في تحليل البيانات.	51	3	7	166	55.33	7.56	3
تشخيص الحالات والمواقف المختلفة باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي.	46	4	11	157	52.33	7.15	9
تدريب الطلاب على كيفية استرجاع البيانات عن الحالات والمواقف المشابهة.	50	4	7	165	55	7.51	4
استخدام الحاسب الآلي في عرض نماذج وتجارب مشابهة.	53	2	6	169	56.33	7.70	1
تدريب الطلاب على وضع الخطط وترجمتها إلى برامج ومشروعات.	47	3	11	158	52.66	7.19	8
حوسبة عمل الاختصاصي الاجتماعي في المجالات المختلفة.	44	6	11	155	51.66	7.06	11
استخدام الحاسب الآلي في تقييم عمل الاختصاصي الاجتماعي.	45	6	10	157	52.33	7.15	10
تدريب الطلاب على إجراء البحوث العلمية باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي.	38	13	10	150	50	6.83	12
تدريب الطلاب الدخول على المواقع المهنية على شبكة المعلومات.	40	8	13	149	49.66	6.78	13
تقييم الطلاب في نهاية المقرر باستخدام الحاسب الآلي.	35	8	18	139	46.33	6.33	14
تمكين الاختصاصي من الاطلاع علي التجارب الدولية في مجال الممارسة المهنية.	48	6	7	163	54.33	7.42	5
القوة النسبية = 85.67 %	625	91	138	2195	731.61	100	
المجموع							

ونستخلص من عرض وتحليل بيانات الجدول السابق أن أهم أساليب استخدام وتوظيف تكنولوجيا

الحاسب الآلي في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة تتمثل فيما يلي:

- ١- عرض نماذج وتجارب متنوعة متعلقة بممارسة الخدمة الاجتماعية في دول كثيرة للاستفادة منها في تطوير أساليب الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وإجراء الدراسات المقارنة في هذا المجال.
- ٢- ضرورة احتواء المقررات الدراسية على أجزاء مختلفة عن استخدامات الحاسب الآلي، وتدريب الطلاب على التعامل مع هذه التكنولوجيا المتطورة في زيادة فاعلية دور الاختصاصي الاجتماعي في مختلف مجالات العمل.
- ٣- تدريب الطلاب على إجراء البحوث والدراسات العلمية وتحليل البيانات واستخلاص النتائج باستخدام

تكنولوجيا الحاسب الآلي تمشيا مع أحدث الاتجاهات المعاصرة في مجال التخصص.

٤- تدريب الطلاب على استخدام الحاسب الآلي في دراسة الحالات الفردية والعمل مع الجماعات والمجتمعات مما يساهم في تطوير أدائه المهني الأمر الذي يرفع من مكانة المهنة في المجتمع. حوسبة عمل الاخصائي الاجتماعي في المجالات المختلفة تمشيا مع متطلبات العصر مع التأكيد على خصوصية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

٥- تدريب الطلاب على وضع الخطط المرتبطة بمجالات تدريبهم ومساعدتهم على ترجمتها إلى برامج وأنشطة محددة بفترات زمنية حتى يسهل متابعتهم وتقييمهم بأسلوب علمي سليم.

آليات مواجهة تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة:

الآلية الأولى مرتبطة بضرورة تحديد أهم السمات التي يجب تتوفرها في الممارس المهني للخدمة الاجتماعية لمواجهة تحديات الممارسة المهنية في ظل مجتمع المعرفة وتتضمن:

١- القدرة على تطبيق أساليب التدخل المهني في مجالات العمل الاجتماعي المختلفة.

٢- القدرة على تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية المختلفة في مجالات الممارسة المختلفة.

٣- المعرفة بأهم الخدمات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها في المجتمع المحلي.

٤- تمتع الأخصائي الاجتماعي بالقدرة على التفكير النقدي.

٥- المعرفة العميقة بأنواع وطرق البحث العلمي في مهنة الخدمة الاجتماعية والاستخدام والأخلاقي لها.

٦- المعرفة بسياسات الرعاية الاجتماعية وتأثيرها على طبيعة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وكيفية الاستفادة منها في تطبيقات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مع ضرورة التعرف على سياسات الرعاية الاجتماعية العالمية لما لها من تأثير على السياسات المحلية.

الآلية الثانية: تحديد أهم المعايير الأخلاقية التي يعتمد عليها ممارس الخدمة الاجتماعية في تعامله مع صاحب العلاقة وفي المواقف المهنية المختلفة والتي تتضمن:

١- الحفاظ على آدمية الإنسان وصور كرامته والتعامل معه بأسلوب إنساني ومساعدته على مواجهة الموقف الإشكالي الذي يعاني منه بفاعلية أكثر.

٢- حفظ المعلومات الخاصة بالموقف الإشكالي لصاحب العلاقة وصيانتها واستخدامها بالقدر الذي يساهم في تحقيق عملية المساعدة بالصورة المرجوة.

٣- احترام الفروق الفردية بين الأفراد تأكيدا لمبدأ الخصوصية والتفرد.

٤- الالتزام بالموضوعية والحيادية في التعامل مع صاحب العلاقة مع الابتعاد عن الجوانب والأهواء الشخصية مهما كانت الأسباب.

٥- الإيمان بضرورة مشاركة صاحب العلاقة في التفكير في المشكلة وتحليلها وتحديد أسبابها واقتراح البدائل

المختلفة المناسبة لمواجهتها ومساعدته على اختيار البديل الأفضل من بينها.

٦- العدالة في تقديم الخدمات حسب درجة الاحتياج مع التأكيد على وصولها إلى من يستحقها فعليا.

٧- استخدام أسلوب مهني واضح لتزويد صاحب العلاقة بالمعلومات المرتبطة بالخدمات التي يحتاجها.

٨- الدفاع عن الفئات المهمشة في المجتمع لتمكينهم من الوصول إلى حقوقهم المشروعة.

الآلية الثالثة: تحديد أهم أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة والتي تتضمن:

١ - تنمية الوعي المجتمعي لزيادة مشاركة أفراد المجتمع في تحديد الاحتياجات ومواجهة المشكلات بصورة واقعية.

٢ - الاهتمام بصياغة نماذج محلية لممارسة الخدمة الاجتماعية تنبثق من بيئة المجتمع مراعية طبيعته وثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه وإيديولوجيته السائدة.

٣ - ضرورة مشاركة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الأزمات والكوارث العامة التي قد تصيب المجتمع من خلال التوعية بأساليب مواجهتها والتعامل معها وتفعيل دور مؤسسات المجتمع للمشاركة كل في مجال اهتمامه بدور فاعل في مواجهة الآثار المترتبة عليها.

٤ - الاهتمام بدراسة قضايا العنف ضد المرأة والطفل والتي تبدو صورها آخذة في الزيادة في الوقت الحالي مع التركيز على معرفة أسبابها وطرق الحد منها.

٥ - زيادة فاعلية دور الخدمة الاجتماعية في برامج التنمية المستدامة في المجتمع الأمر الذي يساهم في زيادة معدل تنمية وتقدم المجتمع ونقل المجتمع من صورته الحالية إلى صورة أخرى أفضل منها.

٦ - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتؤدي دورها جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية في تقديم خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية في المجالات المختلفة.

٧ - العمل على التوفيق بين متطلبات المهنة والمجتمع الذي تخدمه.

٨ - تفعيل دور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

٩ - تبني الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية للمشكلات المجتمعية ولاسيما مشكلات أطفال الشوارع.

الآلية الرابعة: تحديد أهم أهداف تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة والتي يمكن تحقيقها عن طريق:

١ - تحسين جودة تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع من خلال رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتطوير وتحديث أساليب التدريس وإجراء البحوث العلمية على الاحتياجات الواقعية والمشكلات الفعلية التي تواجه المجتمع.

- ٢- إجراء تقييم موضوعي مستمر على مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية بما يساهم في تحديثها وربطها بواقع المجتمع بالإضافة إلى الاهتمام باحتوائها على المتغيرات المحلية والعالمية في ممارسة الخدمة الاجتماعية.
 - ٣- زيادة فاعلية التدريب الميداني للطلاب حيث يمثل التدريب الميداني البوتقة التي تنصهر فيها المعارف والمعلومات والنظريات مع واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى زيادة كفاءة مشرفي التدريب الميداني سواء من الأكاديميين أو من مشرفي المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي يتم تدريب الطلاب فيها.
 - ٤- تأهيل الخريجين بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية من خلال برامج التعليم المستمر وعقد الدورات والورش التدريبية لتزويدهم بأحدث ما توصل إليه العلم في مجال عملهم.
 - ٥- تفعيل عملية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين من خلال ربطهم بالمستجدات المحلية والدولية مما يسهل عليهم الانفتاح على كل ما هو مستحدث في ممارسة الخدمة الاجتماعية.
 - ٦- تنمية المهارات المهنية للممارس المهني سواء في دراسة الحالات الفردية أو العمل مع الجماعات أو المساهمة في دراسة الاحتياجات وتحديد وحصر المشكلات الاجتماعية في المجتمع والوصول إلى أفضل الحلول لمواجهتها.
 - ٧- زيادة فاعلية المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي، مع تأهيل الخريجين بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية.
 - ٨- التحديد الدقيق للأهداف المتوقعة من وراء البرامج التعليمية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة.
- الآلية الخامسة: تحديد أهم معايير تطوير المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة والتي يمكن تحقيقها عن طريق:
- ١- ضرورة ربط المناهج الدراسية بالتجارب والخبرات الميدانية الواقعية مما يؤكد على أهمية الجانب التطبيقي في تعليم الخدمة الاجتماعية.
 - ٢- التقييم المستمر لخطط البحث سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا وإجراء التعديلات اللازمة عليها لضمان مسيرتها لأحدث الاتجاهات في مجال الخدمة الاجتماعية.
 - ٣- توفير المراجع الحديثة والدوريات العلمية المتخصصة مما يساهم في متابعة التطورات الجديدة في ممارسة الخدمة الاجتماعية ومن ثم توجيه البحوث والدراسات إلى الموضوعات الحيوية المستجدة ودراسها بأسلوب علمي سليم.
 - ٤- التأكيد على الإعداد الروحي والأخلاقي والثقافي للأخصائي الاجتماعي مما يساهم في التجاوب مع أصحاب العلاقة بأسلوب إنساني ومهني سليم.
 - ٥- تحديث الكتب الدراسية مع ضرورة ربطها بواقع المجتمع والاستفادة من معطيات البيئة المحلية في إثراء هذه الكتب بالمواقف التطبيقية التي تزيد من خبرات ومعارف دارسي مهنة الخدمة الاجتماعية.

- ٦- التنسيق المستمر بين كليات أو معاهد أو أقسام الخدمة الاجتماعية ومؤسسات التدريب الميداني.
- ٧- العمل توفير معامل للتدريب الميداني لإكساب الطلاب المهارات المهنية المختلفة التي تعينه علي ممارسة دوره المهني في والمجتمع.
- ٨- الإعداد الكافي للأخصائي الاجتماعي من خلال صياغة أطر روحية وأخلاقية وثقافية نابعة من مجتمعه الإسلامي تمكنه من العمل مع التباينات الثقافية.
- ٩- تضمين المقررات النظرية في التخصص تطبيقات عملية، مع وصف شامل للأهداف التي ترجوها المنظمة التعليمية من وراء إقرار المنهج التعليمي.
- ١٠- انتقاء المنهج التعليمي المناسب لاحتياجات المؤسسة التعليمية على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

الآلية السادسة: تحديد أهم الغايات الرئيسة لتطوير المعايير المهنية لتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة عن طريق:

- ١- مراعاة تأثير العولمة على عمليتي تعليم الخدمة الاجتماعية والتدريب الميداني كركيزتين أساسيتين في الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي من خلال الاستفادة من المستجدات الحديثة في تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
- ٢- تحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي ورسم الفواصل بينه وبين ادوار التخصصات الأخرى منعا للتداخل بين التخصصات وتأكيدا لهوية مهنة الخدمة الاجتماعية.
- ٣- حماية صاحب العلاقة مع تسهيل حصوله على الخدمات التي يستحقها مما يساهم في مواجهته الفعالة للمواقف الإشكالية التي يعانى منها.
- ٤- العمل على تسهيل انتقال الأخصائيين الاجتماعيين من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى اعتمادا على المفاهيم والأساليب والممارسات المتشابهة في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية.
- ٥- تنمية مهارات الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع المواقف الإشكالية المختلفة حيث أصبحت ممارسة الخدمة الاجتماعية في حاجة إلى تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على تنويع مهاراتهم واكتساب المزيد منها في أدائهم المهني مما يرفع من مكانة المهنة في المجتمع.
- ٦- تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من الإطلاع على التجارب الدولية في ممارسة الخدمة الاجتماعية مما يساهم في تبادل المعارف والخبرات وتوسيع دائرة الاستفادة منها الأمر الذي ينعكس على تطوير أساليب الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

الآلية السابعة: تحديد أهم أساليب استخدام وتوظيف تكنولوجيا الحاسب الآلي في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة وذلك عن طريق:

- ١- تدريب الطلاب على وضع الخطط المرتبطة بمجالات تدريبهم ومساعدتهم على ترجمتها إلى برامج

- وأنشطة محددة بفترات زمنية حتى يسهل متابعتهم وتقييمهم بأسلوب علمي سليم.
- ٢- عرض نماذج وتجارب متنوعة متعلقة بممارسة الخدمة الاجتماعية في دول كثيرة للاستفادة منها في تطوير أساليب الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وإجراء الدراسات المقارنة في هذا المجال.
- ٣- ضرورة احتواء المقررات الدراسية على أجزاء مختلفة عن استخدامات الحاسب الآلي، وتدريب الطلاب على التعامل مع هذه التكنولوجيا المتطورة في زيادة فاعلية دور الاختصاصي الاجتماعي في مختلف مجالات العمل.
- ٤- تدريب الطلاب على إجراء البحوث والدراسات العلمية وتحليل البيانات واستخلاص النتائج باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي تمشيا مع أحدث الاتجاهات المعاصرة في مجال التخصص.
- ٥- حوسبة عمل الاختصاصي الاجتماعي في المجالات المختلفة تمشيا مع متطلبات العصر مع التأكيد على خصوصية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
- ٦- تدريب الطلاب على استخدام الحاسب الآلي في دراسة الحالات الفردية والعمل مع الجماعات والمجتمعات مما يساهم في تطوير أدائه المهني الأمر الذي يرفع من مكانة المهنة في المجتمع.

أولاً: المراجع العربية

- ١- بشار عباس: ثورة المعرفة والتكنولوجيا التعليم بوابة مجتمع المعلومات، لبنان، بيروت، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١م.
- ٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان ٢٠٠٣م.
- ٣- جمال المجايدة: مجتمع المعرفة والهوية الوطنية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، جامعة الشارقة، كلية الاتصال، ٢٠٠٥م.
- ٤- حسنين توفيق إبراهيم: ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٣٩، مايو ٢٠٠٤م.
- ٥- رأفت رضوان: النظام الدولي للمعلومات، موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢، تشرين الثاني، ١٩٩٧م.
- ٦- سعد الحاج البكري: نحو بناء مجتمع المعرفة: مسألة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، الرياض، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني والأربعون، فبراير ٢٠٠٦م.
- ٧- عبد الله تركماني: الإنسان المعاصر والتحديات الراهنة، تونس، ولاية سوسة، دار الثقافة واللجنة الثقافية المحلية، ٢٠٠٦م.
- ٨- عبد الله تركماني: مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي، تونس، ٢٠٠٤م.

- ٩- ماهر أبو المعاطى على: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، ط٢، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٣م.
- ١٠- محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٨م. - ص ٣٣٢.
- ١١- محمد عايش: مجتمع المعرفة والتكنولوجيا المعلوماتية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، جامعة الشارقة، كلية الاتصال، ٢٠٠٦م.
- ١٢- محمود العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٣- محمود حواس، اقتصاد المعرفة، الحوار المتمدن، العدد: ١٣٩٣، ديسمبر ٢٠٠٥م. <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=51766>
- ١٤- منير شفيق: تنمية إنسانية أم عولمة؟!، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٤م.
- ١٥- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، تقرير مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ٢٠٠٥م.
- ١٦- ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة د. سعد الدين خرمان، مراجعة محمد يونس، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، يونيو، ٢٠٠١م. ص ١٥ - ١٦.
- ١٧- نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٨٤، ١٩٩٤م.
- ١٨- نبيل علي: الثقافة وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٦٥، ٢٠٠١م.
- ١٩- نبيل علي، نادية حجازي: الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣١٨، ٢٠٠٥م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Ann Glusker: Student's Guide To Planning A Career in International Social Work, Pennsylvania, University of Pennsylvania, 2004.
- 2- Anna Metteri: Social Work Approaches in Health and Mental Health from Around the Globe, Oxford, Social Sciences, British Journal of Social Work, Volume 35, Number 8, 2005.
- 3- Anthony Hall and James Midgley: Social Policy for Development, First published, London, SAGE Publications, 2004, p 5.
- 4- David Cox: International Social Work Issues, Strategies, and Programs, Australia, Charles Stuart University, NSW, 2006.
- 5- Frank Mullaly: Structural Social Work: Ideology, Theory and Practice, Toronto, Oxford

University Press, 1998.

6- Fred Powell: The Professional Challenges of Reflexive Modernization: Social Work in Ireland, Oxford Journals. Social Sciences. British Journal of Social Work, Volume 28, Number 1, 2006.

7- Friend Dominelli: The impact of globalization on social work in the UK, European Journal of Social Work, 3(2), 2000.

8- James Christopher son: Social Work Student's Perceptions of Child Abuse: An International Comparison and Postmodern Interpretation of its Findings, Oxford University Press on behalf of The British Association of Social Workers, 2006.

9- James Midgley: Social policy, economic growth and developmental welfare, International Journal of Social Welfare, 2001.

10- Jim Campbell: Issues in International Social Work: Global Challenges for a New Century, British Journal of Social Work, Volume 36, Number 3, 2006.

11- Karen Lyons: Globalization and Social Work: International and Local Implications, Oxford Journals, British Journal of Social Work, Volume 36, Number 3, 2006.

12- Kwong-Leung Tang and Jik-Joen Lee: Global Social Justice for Older People: The Case for an International Convention on the Rights of Older People, Oxford Journals. Social Sciences, British Journal of Social Work, Volume 36, Number seven, 2005.

13- Louise C. Johnson: Social Work Practice: Generalist Approach (Boston, Allan and Bacon, 1998.

14- Robert Barker: The Social Work Dictionary, 3ed, New York. N.A.S.W, Press, 1998.

15- Steven M. Shard low and Mark Doel: Learning to Practice Social Work International Approaches, London, Jessica Kingsley Publishers, 2001.

أفاق وإمكانات استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والنشر الإلكتروني الجغرافي (WEBGIS) في تنمية المحتوى الرقمي العربي

د. لطفي كمال عزاز

أستاذ مساعد نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد
قسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

ماهو مجتمع المعرفة؟

إن مجتمع المعرفة (Knowledge Society) أو مجتمع المعلومات سابقاً هو المجتمع الذي يتم فيه إبداع وتوزيع ونشر واستخدام ومعالجة المعرفة (المعلومات)، و تمثل المعرفة أساس كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية في هذا المجتمع وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات التي تتم تنميتها باستمرار، وتتيح التكنولوجيات المتقدمة المتاحة حالياً المزيد والمزيد من الإمكانيات لتبادل المعرفة وحفظها واستعادتها وتنميتها.

إن ظهور مصطلح مجتمع المعرفة كان نتيجة التطور والعلاقات المتشابكة مع مجموعة من المصطلحات الأخرى مثل مجتمع المعلومات (Information Society) الذي لا يختلف في تعريفه كثيراً عن مجتمع المعرفة، ومصطلح مجتمع المعلومات ظهر نتيجة لثورة انتشار استخدام الحواسيب الشخصية (Computer Revolution) في الدول الصناعية الكبرى في العقود الأخيرة فيما أطلق عليه ثورة المعلومات (Information Revolution)، وكان هذا نتيجة انتشار مصطلح آخر هو مصطلح تكنولوجيا المعلومات (Information Technology)، وينظر البعض لمجتمع المعلومات على أنه وريث لمصطلح آخر هو المجتمع الصناعي (Industrial Society) ومن ثم فإن مجتمع المعلومات يرادف مصطلحات أخرى مثل مجتمع ما بعد الصناعة (Post Industrial Society) - (Bell ١٩٧٦) و مجتمع ما بعد الحداثة (Post-Modern Society) ومجتمع الشبكة (Network Society) (Castells, ٢٠٠٠).

اقتصاد المعرفة

ويرتبط مجتمع المعرفة بما يسمى اقتصاد المعرفة (knowledge economy) حيث يتم تكوين

الموارد والثروات من خلال استخدام المعرفة وتشكل المعرفة جزءاً رئيسياً من موارد هذه المجتمعات حيث أصبحت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً أساساً بالقدرة على استخدامها وتنميتها حيث تدرك مجتمعات المعرفة أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع لأن عدم توزيع وإتاحة وتقاسم المعرفة بشكل متساو يؤدي إلى إعاقة التنمية كما هو الحال لعدم التوزيع العادل للموارد المادية والاقتصادية.

المحتوى الرقمي Digital content

المحتوى الرقمي هو المعرفة الموجودة بصورة رقمية منشورة على الشبكة العنكبوتية الدولية (World-Wide Web) بلغة ما، وقد يكون هذا المحتوى على شكل نصوص أو منتج بوسيلة من وسائل الوسائط المتعددة (صوت- صورة - كليهما معاً) أو على شكل برمجيات. وتزداد أهمية المحتوى الرقمي في القطاع الخاص (خدمات الأعمال) بالإضافة إلى القطاع الحكومي (خدمات المعلومات الحكومية) مثل خدمات معلومات حالة الطقس، وخدمات الأرشفة والتوثيق الإلكتروني للآثار والمتاحف بالإضافة إلى المحتويات الثقافية والتعليمية والصحية المختلفة.

إن اقتصاد المعرفة يهتم بالمحتوى أو حقوق الملكية (Content or Intellectual Property) التي تتم التجارة فيها من خلال سوق المعلومات أو سوق المعرفة، وهذه السوق تختلف عن الأسواق بمفهومها التقليدي حيث إنها سوق افتراضية موجودة على شبكات الحاسب الآلي المتصلة ببعضها البعض إلكترونياً من خلال الشبكة العنكبوتية الدولية (World-Wide Web) ولذلك سميت هذه التجارة بالتجارة الإلكترونية (Electronic Commerce) أو (E-Commerce) ولذلك فإن خدمات المعرفة وقيمة المعرفة وضعت المحتوى الرقمي في إطار اقتصادي، ومن ثم فإن عملية التطور والتحديث الذي يشهدها المحتوى الرقمي تفرض تحديات على الحكومات من أجل توفير البيئة المناسبة التي تدعم تطوير وتنمية محتويات رقمية للسلع والخدمات المختلفة.

المحتوى الرقمي العربي

يقصد بالمحتوى الرقمي العربي المواد المعرفية المكتوبة باللغة العربية والتي تعد للنشر على شبكة الانترنت والشبكات الرديف لها سواء كان هذا المحتوى يأخذ شكل النص العربي أو المادة السمعية بصرية أو الأشكال أو البرمجيات. ويشترط في المادة حتى تعتبر محتوى عربي أن تكون منشورة بالعربية للعموم بحيث يستفيد منها متصفح الانترنت دون الحاجة إلى الدخول بكلمة مرور، كما يشترط أن تكون المادة موثقة ومفهرسة بشكل يسهل التعامل معها وليس الاكتفاء بتكديس مواد كما وردت من المصدر على الشبكة.

ويحتل موضوع المحتوى الرقمي العربي اهتماماً كبيراً في مختلف الأوساط التكنولوجية والثقافية والعلمية والتعليمية والاقتصادية، وذلك نتيجة للوعي المتنامي حول القيمة المضافة العالية التي تنجم عن وجود محتوى رقمي عربي متميز والذي تنعكس آثاره الإيجابية على مختلف القطاعات الإنتاجية والعلمية والثقافية ناهيك عن البعد الحضاري للأمة بشكل عام.

ومما لا شك فيه أن مسألة المحتوى الرقمي جديدة نسبياً ووليدة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وما انبثق عنها من تطبيقات عملية أثرت على مختلف مناحي الحياة وأصبحت تساهم بنسبة عالية في الناتج القومي الإجمالي للدول التي تواكب التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره قطاعاً واعداً يساهم في خلق فرص عمل جديدة تحتاج إلى مهارات عالية يتطلبها السوق القائم على الاقتصاد الرقمي الذي يتطلب قدرات وإمكانيات كبيرة في مجال توليد وصناعة المحتوى ذات القيمة والفائدة والعائد الكبير، ويرجع الاهتمام بالمحتوى الرقمي العربي المنشور على شبكة الانترنت إلى بداية التسعينات من القرن الماضي في حين تم الاهتمام بالمحتوى باللغات الأخرى وبخاصة اللغة الإنجليزية منذ فترة طويلة مما أدى إلى تضاعفه وتطوره بشكل مذهل وكبير مما أدى إلى ظهور فجوة المحتوى بين المحتوى باللغة الإنجليزية والمحتوى باللغات الأخرى إلى درجة أن كثيراً من المثقفين أصبحوا يعتبرون الإلمام باللغة الإنجليزية من الشروط الأساسية للاستفادة من تصفح الانترنت، وعليه فإن القصد من تعزيز المحتوى الرقمي العربي هو فتح هذه النافذة المعرفية الغزيرة على الباحث والمتصفح العربي حتى لو لم يكن ملماً باللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات.

والجدير بالذكر أن اللغة العربية هي إحدى خمس لغات عالمية معترف بها من قبل الأمم المتحدة، وبرغم ذلك فإن اللغة العربية تواجه تحدياً كبيراً لم تواجه من قبل وبخاصة في ظل الثورة التقنية وبخاصة في مجال الاتصالات التي جعلت من العالم قرية كبيرة مرتبطة فيما بين أفرادها ومجتمعها ومؤثرة في ثقافات العالم المختلفة، وهذا التحدي مرتبط بشكل وثيق بفكرة العولمة التي تدعو إلى ثقافة عالمية واحدة متأثرة بالفكر الغربي بمختلف إيجابياته وسلبياته التي قد تتعارض مع قيم وتقاليد الأمم الأخرى.

إن المتصفح لشبكة الانترنت يلاحظ بأن اللغة العربية تكاد تندثر وسط اللغات الأخرى حيث تسيطر اللغة الإنجليزية على معظم مواقع الانترنت في العالم حتى أصبح العرب ينشرون كتاباتهم وأبحاثهم باللغة الإنجليزية على تلك الشبكة مما يعزز وجود اللغة الإنجليزية ويهمش اللغة العربية إلى أبعد الحدود؛ فحسب الإحصائيات العالمية المنشورة يتبين أن اللغة الإنجليزية تتصدر اللغات الأخرى من حيث عدد الصفحات المنشورة على الانترنت حيث تشكل ما نسبته (٦٨,٤٪) من مجموع الصفحات المنشورة تليها اللغة اليابانية بنسبة (٥,٩٪) واللغة الألمانية بنسبة (٥,٨٪) واللغة الصينية بنسبة (٣,٩٪) واللغة الفرنسية بنسبة (٣٪) واللغة الأسبانية بنسبة (٢,٤٪) واللغة الروسية بنسبة (١,٩٪) تليها اللغة الإيطالية والبرتغالية والكورية بنسبة (١,٦٪) و (١,٤٪) و (١,٣٪) على التوالي، ويشير التحليل السابق على أن اللغة العربية لا تعتبر من ضمن اللغات العالمية العشر ذات المحتوى الأعلى على الانترنت بالرغم من أن اللغة العربية تأتي عالمياً ضمن اللغات الست الأولى من حيث عدد الناطقين بها، وفيما يتعلق بنسبة استخدام الانترنت من الناطقين باللغة العربية فإنهم يشكلون (١٠,٨٩٪) من مجموع مستخدمي الانترنت في حين أن سكان العالم العربي يمثلون (٥٪) من مجموع سكان العالم مما يدل على أن نسبة المحتوى العربي ونسبة المستخدمين العرب على الانترنت لا تزال متواضعة بكافة المقاييس.

هذا من ناحية الكم، أما من ناحية النوعية فإن من الحقائق المفزعة حول المحتوى الرقمي العربي المنشور على شبكة الانترنت أنه يوصف بالضعف والفقر، وقد يعزى ذلك بشكل مباشر إلى عدم توفر نظام لإدارة ذلك المحتوى كما أن المتوفر والمنشور من ذلك المحتوى قليل ومجزأ وغير منظم، بالإضافة إلى أن

طريقة تقديمه غير احترافية (جامدة، وغير تفاعلية) مع غياب وجود محرك بحث فعال باللغة العربية، وكذلك عدم وجود عدد كاف من البوابات الإلكترونية التي تنظم تجميع المعلومات ضمن محتوى الكتروني مترابط وفعال.

إن تلك المؤشرات تؤكد أن الوضع الحالي لذلك المحتوى يستدعي الاهتمام من جميع الجهات المعنية والتحرك على المستوى القطري لتعزيز وتنمية المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت. مجالات تنمية المحتوى الرقمي العربي

هناك الكثير من المجالات التي يمكن فيها تنمية المحتوى الرقمي المكتوب بالعربية مثل مواقع الشركات، دليل الشركات، دليل المصدرين، دليل المصانع، البنوك، الجرائد، المجلات، الدوريات العلمية، الإذاعات، محطات التلفاز، مواقع الحكومة الإلكترونية، مواقع الوزارات والمؤسسات العامة، الجامعات، مراكز البحوث، الجامعات الافتراضية، الكتاب الإلكتروني، العيادات، المستشفيات، العلاج عن بعد، المنظمات غير الحكومية، الإقليمية، الدولية، متاحف، بوابات الثقافة والفكر والموسيقى والأدب، والرسم ومواقع التراث العربي، والتراث الإسلامي والمواقع السياحية التاريخية والطبيعية، والفنادق، والمطاعم، والنقل.

إن تنمية المحتوى في كل من هذه المجالات يحتاج إلى مبادرات من قبل الحكومات العربية، تستهدف كل مبادرة منها زيادة وتمية المحتوى في كل مجال من المجالات السابقة.

عوائد تنمية المحتوى الرقمي العربي

إن زيادة المحتوى الرقمي العربي سيعود بفوائد كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فهو أولاً سيسمح بالانتقال في النفاذ إلى المعرفة من نخبة صغيرة في المجتمع تتكلم الإنجليزية أو الفرنسية إلى قوى المجتمع العاملة بأسرها، وهو عامل مهم جداً في الاقتصاد الجديد وفي مجتمع المعلومات القادم، والفائدة الثانية ستكون في تنشيط تعليم وتعلم وتدريب المجتمع العربي لاستعمال التقنيات الجديدة الفعالة كالإنترنت عبر (التعلم عن بعد) (E-learning) مما يتيح الكثير من الفرص للتعليم والتعليم المستمر، والكتاب الإلكتروني (E-book) مما يسهم في نشر الثقافة وتعزيز الانتماء، والتدريب عن بعد وغيره، وفائدة ثالثة ستتحقق عبر زيادة التجارة الإلكترونية (E-commerce) والتي تقدم الكثير من الفرص الواعدة. أما الفائدة الرابعة فستأتى عبر تطبيق الحكومة الإلكترونية (E-government) التي يؤمل أن تؤدي إلى الإدارة الشفافة والفعالة والحكم الرشيد وتساهم في تحسين جودة الخدمات الجماهيرية، والفائدة الخامسة ستتحقق من خلال ربط مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية العربية بشبكات (networks) مثل شبكات مراكز البحوث والجامعات والصناعات عبر بوابات عربية تنشأ لهذا الغرض (portals). (مراياتي، ٢٠٠٧).

الحاجة إلى تنمية المحتوى الرقمي العربي

ولتنمية المحتوى الرقمي العربي نحتاج إلى مبادرات حكومية ومدنية من أجل تشجيع الإضافة المستمرة إليه في كافة أفرع المعرفة، وهناك أيضاً حاجة إلى مبادرات من الخبراء والمتخصصين في شتى أفرع المعرفة من أجل تقديم مقترحاتهم وأفكارهم لتنمية المحتوى الرقمي العربي مما يتطلب من الجميع تعبئة الموارد من أجل ذلك عن طريق زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية للاتصالات وتحسين وتطوير

القدرات البشرية القادرة على خلق وصناعة المحتوى الرقمي المحلي والاهتمام بضمان حقوق الملكية الفكرية التي تؤدي إلى تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية علاوة على أنها تضمن مصالح مستخدمي المعلومات، ويجب أن تتبنى إحدى المؤسسات العربية مثل جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها عملية تعزيز المحتوى الرقمي العربي نظراً لأن هذا الموضوع لا يعد موضوعاً يخص دولة واحدة ولكن يخص جميع الدول العربية حيث أن ذلك المحتوى قد يساهم بأن يكون مدخلاً مناسباً للتكامل العربي في المجالات المختلفة.

آفاق وإمكانيات استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والنشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) في تنمية المحتوى الرقمي العربي

بداية يجدر بنا أن نتعرف على ماهية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والنشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) قبل أن نتعرف إمكانياتها في تنمية المحتوى الرقمي العربي.

ماهية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

أنظمة المعلومات الجغرافية هي أنظمة حاسوبية لجمع وتخزين ومعالجة وتحليل وإدارة وإخراج البيانات الجغرافية لإنتاج معلومات تساهم في دعم اتخاذ القرار لحل المشكلات والمسائل المختلفة (عزاز، تحت الطبع).

ماهية النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS)

النشر الإلكتروني الجغرافي هو نشر البيانات والمعلومات الجغرافية المنتجة بصورة رقمية وبصفة خاصة مخرجات نظم المعلومات الجغرافية على الشبكة الدولية العنكبوتية ليتم استخدامها في تطبيقات مختلفة حسب احتياجات مستخدمي الشبكة (عزاز، تحت الطبع).

كيف يمكن لنظم المعلومات الجغرافية والنشر الإلكتروني الجغرافي المساهمة في تنمية المحتوى الرقمي العربي؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نتعرف على أهم التطبيقات التي يمكن فيها استخدام كل من نظم المعلومات الجغرافية والنشر الإلكتروني الجغرافي.

تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية

إن تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية من الصعب حصرها حصراً شاملاً لأن هذه التطبيقات منتشرة في عدة مجالات كما لا تحدها حدود حيث أن حدودها هي حدود خيال مستخدمي نظم المعلومات الجغرافية كما ذكر دنجرموند مؤسس معهد أنظمة البيئة و الموارد ESRI (عزاز، تحت الطبع). وسنحاول إلقاء الضوء على أهم هذه التطبيقات التي يمكن إتاحتها عن طريق النشر الإلكتروني الجغرافي فيما يلي:

تطبيقات النقل والمواصلات

يمكن استخدام النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) في إنشاء مواقع على الإنترنت تختص بتقديم خدمات مرورية مثل تحديد اتجاهات السير والسفر (Routing)، ففي المدن الكبرى هناك عدة طرق تؤدي إلى نفس الاتجاه ومن ثم فإن الشخص الذي يريد التحرك من مكان لآخر؛ كل ما عليه الدخول إلى أحد هذه المواقع وتحديد كل من نقطة الانطلاق ونقطة الوصول وسيتولى نظام المعلومات الجغرافي المرتبط بهذا الموقع من تحديد أنسب الطرق له اعتماداً على عدة عوامل مثل المسافة والزمن وحالة المرور وسيوضح له هذه المسارات على خريطة يمكن له أن يطبعها ويأخذها معه في رحلته.

تطبيقات الطقس والمناخ

كما يمكن استخدام النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) في إنشاء مواقع تختص بتقديم خدمات معلومات الطقس عن طريق نشر خرائط توضح عناصر الجو المختلفة مثل درجات الحرارة وكميات الأمطار، وهناك الكثير من المواقع المتاحة حالياً تقدم هذه الخدمة مثل موقع هيئة الأرصاد الجوية العمانية الذي قدم خدمات جليلة للمجتمع العماني قبل وأثناء وبعد الإعصار المداري (جونو) الذي ضرب السلطنة في شهر يونيو الماضي؛ حيث أتاح هذا الموقع بالإضافة إلى البيانات المنشورة صوراً فضائية متحركة (Dynamic Images) مكنتنا من متابعة حركة هذا الإعصار، والجدير بالذكر أن الصور الفضائية المتحركة أحد أهم الوسائل المستخدمة في النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS). هذه المعلومات المختلفة التي أتاحها هيئة الأرصاد الجوية العمانية ساعدت شرائح المجتمع المختلفة في اتخاذ القرار المناسب فعلى مستوى صانعي القرار في عمان مكنتهم من اتخاذ القرار المناسب لحماية السكان وذلك بتعطيل العمل والدراسة طوال المدة التي كان متوقع فيها اشتداد تأثير الإعصار مما ساهم في تقليل حجم الخسائر البشرية والمادية إلى حد كبير، وعلى مستوى المواطنين والمقيمين ساهمت هذه المعلومات في اتخاذ قرارات إخلاء الأماكن المعرضة للخطر وتحديد الوجهة الآمنة للإقامة المؤقتة، وفي الظروف العادية تساعد خرائط الطقس الصيادين ومرتادي البحر من اتخاذ القرار المناسب أيضاً.

تطبيقات نشر الأطالس على الإنترنت

كلنا نعرف جميعاً الأطالس الورقية التقليدية ومعظمنا يحتاج إلى استخدام هذه الأطالس من حين لآخر مهما كانت التخصصات والاهتمامات، وحين نحتاج الأطالس قد نجد أنه قد لا نجد ما نحتاجه من فإين الأطالس الإلكترونية المنشورة على الإنترنت تقدم حلولاً جاهزة لكافة المستخدمين على اختلاف أطيافهم، وهناك الكثير من المواقع التي تقدم هذه الخدمة مثل موقع الموسوعة البريطانية Encyclopaedia Britannica، وموقع MapQuest، وكل ما على المستخدم أن يحدد في حقل معين في الصفحة اسم المكان أو المدينة المطلوبة وسيتم استرجاع الخريطة أو الخرائط المناسبة المتاحة كما يتيح بعض المواقع للمستخدمين تكبير أو تصغير الخرائط المعروضة حسب الحاجة وحسب التفاصيل المراد عرضها.

التطبيقات السياحية على الانترنت

لم يعد يخفي على الكثير منا أهمية السياحة للاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني لأي دولة ولا سيما تلك الدول التي تتمتع بموارد سياحية طبيعية بكر لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل، وقد يكون من المدهش أن نعلم أن السياحة هي أكبر صناعة عالمية وأكبر صناعة توليداً للوظائف (Dibona, ٢٠٠٧). إن الإنفاق السياحي المباشر في دولة مثل الولايات المتحدة ضخم ما يقرب من ٥١٩ مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي مشكلاً ٥,٦% من الناتج القومي الإجمالي (Dibona, ٢٠٠٧). في ضوء تلك الحقائق فإنه ليس من المستغرب كثرة مواقع الانترنت المتخصصة في السياحة؛ ذلك لأن السياحة ليست ذلك المنتج الذي يمكن فحصه ورؤيته قبل الشراء؛ فاختيار المقصد السياحي وتخطيط الرحلة السياحية يحتاج إلى معلومات يمكن الحصول عليها عن طريق وسيط مثل مكاتب السفر أو الأصدقاء أو من مقدم الخدمة مباشرة، وهنا تبرز أهمية الإنترنت حيث انه يمكن المستخدمين من سهولة الوصول إلى كمية هائلة من المعلومات المحدثّة أول بأول واتخاذ قرارات تخص الرحلة السياحية بل وعمل الحجوزات اللازمة لوسيلة السفر وأماكن الإقامة وما إلى ذلك من خلال شاشة الحاسوب في المنزل، ومن ثم فإن العديد من هيئات تنشيط السياحة انتبعت إلى أهمية الإنترنت فصارت تبذل الكثير من الجهود وترصد الاستثمارات الضخمة من أجل إنشاء وتطوير بوابات سياحية إلكترونية متميزة. فالإنترنت يقدم الكثير من الوسائط و الفرص التي لا تتيحها وسائل الترويج السياحي التقليدية مثل الصوت و الأفلام، وتأتي تقنية النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) لتضيف أبعاداً أخرى للإنترنت عن طريق إضافة الخرائط الرقمية والصور الفضائية بأنواعها المختلفة؛ فقد تكون تلك الخرائط أو الصور ثابتة (Static) شبيهة بتلك الموجودة بالصحف والمجلات و الأطالس، وقد تكون هذه الخرائط والصور متحركة (Dynamic) توضح مسار الرحلة برّاً أو بحراً أو جواً ويتم فيها استخدام تقنيات الصور والرسوم المتحركة (Animation) وقد تكون الخرائط من النوع التفاعلي (Interactive) الذي يسمح للمستخدم بالتفاعل مع الخريطة بتحريكها في الاتجاهات المختلفة أو تكبيرها وتصغيرها حسب الحاجة وما إلى ذلك من اختيارات، ومن أمثلة المواقع التي تقدم هذه الخدمات الموقع الرسمي لمكتب السياحة الأسباني (www.okspain.org)، وموقع هيئة السياحة الأيرلندية (www.discoverireland.ie)، وغيرها الكثير، وتحتوي هذه المواقع على معلومات سياحية هامة عن كيفية الوصول إلى المقاصد المختلفة ومعلومات عن هذه المقاصد وأنظمة الحجز الإلكترونية لوسائل السفر وأماكن الإقامة، كما توفر هذه المواقع إمكانية أن يطبع السائح أو الزائر دليله السياحي الخاص برحلته، وفي المستقبل القريب بمشيئة الله ستنضم سلطنة عمان إلى المجتمع السياحي الإلكتروني العالمي ببوابة إلكترونية متميزة يجرى الإعداد والتخطيط لها بفريق عمل مشكل من قسم الجغرافيا والسياحة بكلية الآداب بتنسيق وإشراف من كاتب هذه الورقة، وفي السطور القادمة سيتم عرض لهذا المشروع.

مشروع حصر وتوقيع وتمثيل ونشر الموارد السياحية لسلطنة عمان باستخدام لنظم المعلومات الجغرافية والنشر الإلكتروني الجغرافي

(دراسة حالة تطبيقية لدور لنظم المعلومات الجغرافية والنشر الإلكتروني الجغرافي في تنمية المحتوى الرقمي العربي)

تمهيد

لم يترك جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مناسبة إلا وأكد فيها على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي بعدم الاعتماد على عنصر واحد فقط وهو النفط، ولما كانت سلطنة عمان تتميز بخصائصها السياحية والأثرية الفريدة والتي يمكن أن تضعها في مصاف الدول التي تشكل السياحة فيها مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي فإنه كان لزاماً علينا في جامعة السلطان قابوس كبيت خبرة بحثي أن نضع هذه التوجهات السامية موضع التنفيذ، وللإستفادة من الموارد السياحية المختلفة التي تتمتع بها السلطنة يجب أن نخطط لهذه الموارد الواعدة ونقطة البداية في هذا التخطيط أن نحصر هذه الموارد بكافة أشكالها وأنواعها حيث أن حصر الموارد هو الأساس الذي ينبني عليه أي تخطيط ناجح، والحصر التقليدي للموارد يتمثل في إعداد قواعد بيانات بدون ربطها بالمكان الذي تتوزع فيه، أما الحصر الدقيق للموارد هو الذي يربطها بمكانها فيما يسمى قواعد البيانات الجغرافية أو المكانية باستخدام تقنيات حديثة متقدمة مثل تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ونظم تحديد المواقع العالمي والاستشعار عن بعد، ليس هذا فحسب، بل يلي ذلك أيضاً النشر الإلكتروني لهذه القواعد البياناتية المكانية على الشبكة العالمية للمعلوماتية لتمكين الزوار من تخطيط رحلاتهم السياحية وحجزها أيضاً بالإضافة إلى المردود العلمي والمعرفي الضخم المتوقع من هذا المشروع في مجالات مختلفة مثل السياحة و الآثار والثقافة.

مراحل المشروع:

بدأ فريق العمل خلال الصيف الماضي جمع البيانات من المواقع السياحية المختلفة المنتشرة بكافة أنحاء السلطنة باستخدام أنظمة تحديد المواقع العالمية GPS وتم تخزين هذه البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS وحالياً تجري معالجة وتحليل هذه البيانات لاستخدامها في مشروعات وزارة السياحة مثل الأطلس السياحي المطبوع لسلطنة عمان بالإضافة إلى النشر الإلكتروني الجغرافي للمعلومات السياحية عن سلطنة عمان على بوابة إلكترونية على الانترنت حيث ستحتوي هذه البوابة المقترحة على كل المعلومات السياحية التي تهم السائح ومنها المقاصد السياحية ومواقعها على خرائط وصور فضائية رقمية بمقاييس رسم مناسبة مما يوفر سهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل السائحين والزائرين عن ذلك المقصد السياحي الفريد. فيمكن للسائح أو الزائر أن يختار ما يريد أن يراه في رحلته من خلال الأقسام المختلفة (قلاع، حصون، أودية، عيون مائية، شواطئ.....الخ) فمثلاً إذا أختار القلاع فيمكن له الاختيار من بين قائمة مسدلة أو خريطة تحتوي على كل القلاع ويختار من بينها قلعة معينة ولتكن قاعة نزوى مثلاً وفيها يمكن أن يرى مقاطع فيلمية عنها أو صور متحركة أو مقاطع صوتية أو نصوص مكتوبة تحكي تاريخ القلعة وهكذا بناء على ذلك يستطيع الزائر أن يحدد المزارات التي يريد أن يذهب إليها بناء على اهتماماته ومدة رحلته وميزانيته.

العوائد المتوقعة للمشروع

هذه البوابة الإلكترونية السياحية المقترحة ستكون باللغتين العربية والإنجليزية كمرحلة أولى ومن ثم يستطيع استخدامها الزوار العرب وغيرهم. ومن الصعب حصر وتقدير العوائد المتوقعة من هذا المشروع؛ فعلى الصعيد المعرفي تعد هذه البوابة إضافة ثقافية واقتصادية هامة فعلى المستوى الوطني

ستمكن الكثيرين من معرفة ما تحتوي بلادهم من كنوز وموارد سياحية متنوعة مما قد يكون سبباً في تنشيط السياحة الداخلية على غرار برنامج «اعرف بلدك» الذي تبنته مصر في فترة من الفترات، وعلى المستوى الإقليمي (العربي) ستمثل هذه البوابة المرشد السياحي الإلكتروني الذي يمد السائحين والزوار المحتملين بالمعلومات اللازمة لتخطيط رحلاتهم مما يعود عليهم بالنفع في قضاء عطلاتهم في بلد عربي شقيق يتمتعون فيه بالمقاصد السياحية المختلفة وشعب مضياف ودود مما يعمق و يوطد العلاقات العربية/ العربية، وفي الوقت نفسه تستفيد السلطنة من الوفود السياحي العربي على عدة مستويات مختلفة، كما ستتمكن هذه البوابة المستثمرين العرب وغيرهم في السياحة من الإطلاع على ثروة من المعلومات تفيدهم في اتخاذ القرار المناسب في إنشاء وتطوير مشروعات سياحية في السلطنة مما يعود بالنفع على كل الأطراف، والكثير الكثير من العوائد المنظورة وغير المنظورة من إطلاق هذه البوابة السياحية الإلكترونية.

الخاتمة

لتحقيق مجتمع المعرفة العربي المأمول هناك حاجة ملحة لتنمية المحتوى الرقمي العربي الذي يتسم بالضعف الشديد في المجالات المختلفة لأن هذه التنمية ستعود بفوائد كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع العربي، ومن ثم فهناك احتياج شديد إلى مبادرات من الخبراء والمتخصصين في شتى أفرع المعرفة من أجل تقديم المقترحات والأفكار التي تسهم في تنمية المحتوى الرقمي العربي؛ وفي هذا الصدد يقدم علم الجغرافيا من خلال تقنياته الحديثة المتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنية النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) إمكانيات هائلة لتنمية المحتوى الرقمي العربي في مجالات مختلفة مثل تطبيقات النقل والمواصلات والطقس والمناخ ونشر الأطالس على الانترنت بالإضافة إلى التطبيقات السياحية حيث تسهم البوابات السياحية الإلكترونية في تنمية الاقتصاد الوطني لدول العالم المتقدم بصورة كبيرة، لذلك يأتي مشروع البوابة السياحية الإلكترونية لسلطنة عمان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنية النشر الإلكتروني الجغرافي (WebGIS) لصالح وزارة السياحة لتحقيق الكثير من الأهداف المتنوعة على عدة مستويات منها (المعرفة) أساس مجتمع المعرفة بالإضافة إلى العوائد الاقتصادية التي لا يمكن إغفالها، ولقد بدأ هذا المشروع بجمع البيانات من المواقع السياحية المختلفة المنتشرة بكافة أنحاء السلطنة باستخدام أنظمة تحديد المواقع العالمية GPS وتم تخزين هذه البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS وحالياً تجري معالجة وتحليل هذه البيانات لاستخدامها في مشروعات وزارة السياحة مثل الأطلس السياحي المطبوع لسلطنة عمان بالإضافة إلى النشر الإلكتروني الجغرافي للمعلومات السياحية عن سلطنة عمان على بوابة إلكترونية على الانترنت، ومن ثم فإن المخرجات المتوقعة لهذا المشروع ستسهم جزئياً بمشيئة الله في تنمية المحتوى الرقمي العربي عن طريق تسهيل الوصول إلى كم هائل من المعلومات السياحية عن سلطنة عمان على شبكة الانترنت مما سيسهم في زيادة المعرفة عن بلد عربي (سلطنة عمان) مما يعود بالنفع متعدد الأبعاد على جميع الأطراف على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

المراجع

- أحمد سالم صالح (٢٠٠٠) مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- أحمد ضيف الله (٢٠٠٥): المحتوى الرقمي العربي لمواقع الانترنت بين الواقع وآفاق التطوير الوطنية

والقومية.

- لطفي كمال عزاز وآخرون (٢٠٠٧) مقدمة في المساحة و الخرائط، مكتبة الفلاح، الكويت.
- لطفي كمال عزاز وآخرون (تحت الطبع) نظم المعلومات الجغرافية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الفلاح، الكويت.
- النادي العربي للمعلومات (٢٠٠٥): المحتوى الرقمي العربي: الواقع والآفاق وآلية التطوير، تونس ١١-٢٠ فبراير ٢٠٠٥.
- نبيل علي، نادية حجازي (٢٠٠٥): الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة العدد (٣١٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.
- Abdou Azaz, Lotfy Kamal. Monitoring, modelling, and managing urban growth in Alexandria, Egypt using remote sensing and GIS / School of Architecture, Planning, and Landscape, and School of Civil Engineering and Geosciences (Newcastle: University of Newcastle upon Tyne, 2004.)
- Adam, Nabil R. Database issues in geographic information systems / (Boston ;London : Kluwer Academic Publishers, c1997.)
- Bettinger, Pete, Geographic information systems : applications in forestry and natural resources management / Peter Bettinger, Michael G. Wing. (Boston [Mass.] ;London : McGraw-Hill, Higher Education, c2004.)
- C.H. Power, L.J. Rosenberg and I. Downey , Remote sensing and GIS for natural resource management . 1996.
- Daniel Bell (1976) The Coming of Post-Industrial Society. New York: Basic Books.
- Design and implementation of large spatial databases / [by] BuchmanGunther, A [Editor] ; Association for Computing Machinery ; Design and implementation of large spatial databases (International symposium : 1st : 1989 Jul : Santa Barbara, CA) . 2003
- J.A.T. Young , A U.K. geographic information system for environmental monitoring, resource planning & management capable of integrating & using satellite remotely sensed data /. 1986
- Joanne DiBona, (2007) Tourism>s Importance to the Global and Local Economy, <http://www.sandiego.org/article/Media/315>
- Lyons, Thomas R. Remote sensing : a handbook for archeologists and cultural resource managers / (Washington, D.C. : Department of the Interior, National Park Service, Cultural Resources Management Division, 1977.)
- Manuel Castells (2000) The Rise of the Network Society. The Information Age: Economy, Society and Culture. Volume 1. Malden: Blackwell. Second Edition.

- Mapping resources, monitoring the environment and managing the future Mapping resources, monitoring the environment and managing the future : 7th Australasian remote sensing conference : Papers. (Parkville, : ARSC,, 1994.)
- Mapping tomorrow's resources (Symposium) Mapping tomorrow's resources: a symposium on the uses of remote sensing, geographic information systems (GIS), and global positioning systems (GPS) for natural resources management. (College of Natural Resources, Utah State University, 1993.)
- McCloy, Keith R. Resource management information systems: process and practice / (London : Taylor & Francis, c1995.)
- McCloy, Keith R. Resource management information systems: remote sensing, GIS and modelling / [2nd ed.] (London: CRC Press, 2006.)
- Monitoring and management of renewable resources: the use of remote sensing: case study for the UK and West Germany. (CEC, 1987.)
- Remote sensing and geographic information systems: an integration of technologies for resource management: a compendium / (Bethesda, Md.: American Society for Photogrammetry and Remote Sensing, c1994.)
- Remote sensing and geographical information system for natural resources management / (Dehradun : Joint publication of Indian Society of Remote Sensing and National Natural Resources Management System, Dept. of Space, 1998.)
- Remote sensing and geographical information systems for resource management in developing countries Remote sensing and geographical information systems for resource management in developing countries: Eurocourse entitled «Remote sensing and geographical information systems for management of natural resources in developing countries» : Papers. (Kluwer, 1991.)
- Remote sensing and GIS for natural resource management (Meeting) remote sensing and GIS for natural resource management. (University of Greenwich, 1996.)
- Rigaux, Philippe. Spatial databases: with application to GIS / (San Francisco, Calif.: Morgan Kaufmann; London: International Thomson, 2001.)

سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي

«دراسة ميدانية لتصورات الأكاديميين العرب»

د. عبد الوهاب جودة عبد الوهاب

الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

موضوع البحث وأهميته

شهدت العقود الأخيرة قفزة معرفية كبيرة كما ونوعاً؛ كما تطورت طرائق التعامل معها من خلال التقنيات الرقمية التي تسمح بتخزينها ومعالجة متطلباتها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفعالية؛ ليصل المجتمع العالمي إلى مرحلة متطورة من الموجة الثالثة على حد تعبير توفلر. وبناءً على ذلك، برز مصطلح «مجتمع المعرفة» متطوعاً إلى تعزيز الامكانيات المعرفية، والعمل على توظيفه والاستفادة منها في تطوير المجتمعات الإنسانية عامة، المتقدمة منها والنامية. كما يلقي التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والعمل على الاستفادة من معطياته الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً لدى خطط المنظمات الدولية التي تسعى إلى التقريب بين كافة الدول، والحد من الفجوة المعرفية والاقتصادية القائمة بينها. ويعتمد التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة، والاستفادة من معطياته على تفعيل «دورة المعرفة» وفعالية أدائها وزيادة عطائها.

وتمر «دورة المعرفة» بثلاثة مراحل رئيسية هي: «توليد المعرفة» بالبحث والإبداع والابتكار، و «نشرها» بالتعليم والتدريب؛ و «توظيفها» في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تسهم في مجالات التنمية، والاستفادة من ذلك في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان (Lam، ٢٠٠٢: ٩٥ & البكري، ٢٠٠٦: ٢٦). وعندما يضاف إلى هذه الدورة بعد التكنولوجيا، تتزايد الدورة المعرفية لتصبح أربعة مراحل لتشكل «P 4»، وهي: Production (أي إنتاج وتوليد المعرفة بالبحث والتطوير)، Publication (أي نشر المعرفة)، و Proto type (أي تسجيل براءات الاختراع)، Products (أي توظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتوجات وخدمات جديدة تسهم في التقدم والتنمية). وعندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشرها في أوعية النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع؛ ينتقل هذا المجتمع أو ذاك إلى ما يسمى مجتمع المعرفة؛ وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة (التوظيف)، والتطبيق في الحصول على منتوجات جديدة قابلة للتداول والإسهام في التنمية

والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسمى «مجتمع اقتصاد المعرفة». ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين دول العلم على موقعه من دورة العلوم والتكنولوجيا، ومدي تفعيل مراحلها.

ويعد الإبداع العلمي «توليد المعرفة» والذي يعد المرحلة الأولى من مراحل تفعيل دورة المعرفة، ومن ثم بناء مجتمع المعرفة المتجددة، أملاً في تعظيم التطوير الاقتصادي والاجتماعي. ويقع على عاتق المؤسسات العلمية الأكاديمية - بما تمتلكه من عقول - مهمة توليد المعرفة العلمية بالإبداع والابتكار عبر نشاطاتها «البحثية»، ونشرها من خلال ما تقدمه من «تعليم»، ومن ثم تفعيل دورة المعرفة بمجتمعنا العربي. ولما كانت عملية إنتاج وتوليد معرفة جديدة، وتطوير المعرفة القائمة بالبحث والتطوير، وإعداد مبتكرين لمعرفة جديدة أمر بالغ الأهمية في تعضيد مجتمع المعرفة، ودعم الاقتصاد القائم عليها، فإن المؤسسات الأكاديمية، وعلى رأسها الجامعات، تلعب دوراً أساسياً في التنمية وانتعاش الاقتصاد القائم على المعرفة، وتصبح محضناً للأبحاث والإبداع وابتكار المعارف الجديدة. ويتزايد النشاط الإبداعي الآن، وتتباين مصادره باضطراد، والتي تعكسها السرعة المتزايدة للتجديدات عن طريق البحوث الأساسية، والاعتماد على المعلوماتية. لقد أدى الاستثمار المتزايد بشدة في مجالات الإبداع إلى الزيادة الهائلة في الاختراعات، والتي تدل عليها براءات الاختراع التي نالت القبول عالمياً؛ كما تزداد في نفس الوقت قو «الحاجة إلى الإبداع» كونه الوسيلة الوحيدة للبقاء والرخاء في الاقتصاديات الأكثر تنافساً وعالمية (دافيد & فوراي، ٢٠٠٢: ١٧-١٨).

ورغم التطور الملحوظ في بناء مجتمع المعرفة عالمياً، إلا أن مجتمعاتنا العربية مازالت تواجه تحديات جمة، تقلل من فرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة. وتنعكس هذه التحديات على مؤسسات توليد وإنتاج المعرفة العلمية القابلة للتطبيق، الأمر الذي يقلل من فاعلية أدائها في تنشيط دورة المعرفة، ومن ثم ضعف قدرتها على الإسهام في إنجاز أهداف خطط التنمية الوطنية.

أشار (هلال، ٢٠٠٧) إلى أن الدول العربية مازالت حتى الآن بعيدة عن تحقيق الدخول إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم مجتمع اقتصاد المعرفة، وذلك نتيجة ضآلة وضعف النشر العلمي، وضعف حجم براءات الاختراع. كما أشار (الشهواني، ٢٠٠٧: ٣) إلى استمرار اتساع الفجوة العلمية العربية غير-العربية، وتباطؤ معدلات النمو المتقلبة، فضلاً عن التباين الكبير في خصائص النظم العلمية، وهذا ما يجعل البلدان العربية فاقدة لمقومات متواصلة للتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة، ومن ثم تقويض تواصلها مع النمو الاقتصادي العالمي.

وقد أفصح تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣ عن خروج المجتمعات العربية عن دائرة المجتمعات القائمة على المعرفة، حيث اتضح استمرار حالة الفوضى والركود لحركة الترجمة في البلدان العربية؛ فلقد بلغ متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في العالم العربي في السنوات الأولى من الثمانينات ٤,٤ كتاب (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون نسمة)، بينما بلغ ٥١٩ كتاباً في المجر و٩٢٠ كتاباً في أسبانيا لكل مليون نسمة. وتدلل المعلومات المقدمة من التقرير على ركود عدد من مجالات إنتاج المعرفة، لاسيما في مجال نشاط البحث العلمي؛ فإلى جانب شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمي في العالم العربي من الضعف في مجالات البحث الأساسي، وشبه غياب في الحقول المتقدمة مثل: ثقافة المعلومات والبيولوجيا الجزيئية. كما يعاني البحث العلمي والتطوير في البلدان العربية انخفاض الإنفاق عليه (حيث لا يتجاوز ٢٪ من إجمالي الدخل المحلي، ويدفع غالبه كرواتب)؛ علاوة على غياب الدعم المؤسسي له، وعدم توافر البيئة

المؤاتية لتنمية العلم وتشجيعه.

ومن المؤشرات الدالة على تعثر انتقال المجتمعات العربية إلى مجتمع المعرفة، والاقتصادات القائمة عليها: انخفاض أعداد المؤهلين للعمل في إنتاج وتوليد المعرفة، إن نصيب الاقتصادات النامية بعامه من العدد الكلي من العلماء والتقنيين في العالم لم يتجاوز في مطلع التسعينيات (١٢٪) أي ما يعادل (٤٣) مقابل ٥٩٦ لكل مليون نسمة أي أكثر من ثلاثة عشر ضعفاً (Folyn, ١٩٩٣)، فلا يزيد عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية على ٣٧١ لكل مليون نسمة، مع العلم بأنه كان ١٢٤ عالماً ومهندساً عام ١٩٧٠، ارتفع إلى ٣١٨ لكل مليون في عام ١٩٩٤ (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤). وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ ٩٧٩ لكل مليون نسمة؛ في حين أشارت إحصائيات التقرير ذاته إلى أن نسبة العلماء والمهندسين بالدول المتقدمة ٣٦٠٠ باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة، مع تباين الحجم بين الدول، حيث كان عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير في اليابان ٦٠٠٠، وفي فرنسا ٥١٠٠، وفي بريطانيا ٤٤٠٠، وفي إسرائيل ٥٩٠٠، وفي الدول النامية ٢٠٠، وفي بعض الدول العربية مثل مصر ٦٠٠، والأردن ٣١٠ لكل مليون نسمة (عوض & عوض، ١٩٩٨: ٣٤)؛ وتزداد الفجوة عند الأخذ في الحسبان ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الخارج. وتوضح هذه النسب انخفاض حاد في حجم القوى البشرية المؤهلة لإنتاج وتطوير المعرفة العلمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنتاجية العلمية في الوطن العربي.

وأشارت دراسة (الهيبي، ١٩٩٩) إلى أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى ١٥ ألف بحث؛ ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو ٥٥ ألفاً، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠,٣، وبلغ معدل الإنتاجية العلمية العربية ١٠٪ من معدل الإنتاجية بالدول المتقدمة. أما حجم المقالات والدراسات العلمية المنشورة في المجلات العلمية والتقنية العربية، فقد بلغت ١٥٨٤ نشرًا علمياً لكل مليون نسمة عام ٢٠٠١؛ بينما كان في إسرائيل ١٥٥٧٠، وفي كل دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط ٦٩٩ نشرًا علمياً لكل مليون نسمة لسنة المقارنة ذاتها. ووفقاً لدليل النشر العلمي، ١٩٩٥ يتدنى نصيب البلدان العربية من النشر العلمي في عام ١٩٩٥ إلى أقل من سدس نصيبهم من سكان العالم ٠,٧٪؛ في حين يرتفع نصيب إسرائيل من النشر العلمي إلى عشرة أضعاف نصيبهم من سكان العالم (فرجاني، ٢٠٠٢: ١١٤). وأفصح تقرير التنمية الإنسانية عن محدودية معدلات النشر في ميدان الكتب مقارنة بالدول الأخرى.

أما فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع العربية، اتضح تدنى نصيب العرب إلى نسب متناهية الصغر (شهاب الدين، ٢٠٠٢: ٨٩)، رغم إشارة (فرجاني، ٢٠٠٢: ١١٤) إلى أفضلية أهمية براءات الاختراع والعلامات التجارية مقارنة بالنشر العلمي في الحكم على الناتج التقني. وتبين الإحصاءات أن تسجيل براءات الاختراع بالدول العربية يمثل عشر علامة تقريباً لكل مليون نسمة من السكان؛ لقد احتلت السعودية عام ٢٠٠٠ موقع الصدارة بواقع ١٧١ براءة اختراع، مقابل ٧٦٥٢ براءة اختراع لإسرائيل، ١٦٣٢٨ لكوريا (صبري، ٢٠٠٤)؛ كما كان إنتاج الوطن العربي من العلم - الذي يبلغ تقدير عدد سكانه نحو ٢٥٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ - نحو ٨١٧١ (من العناوين الجديدة) وهو أقل بكثير من أصغر دولة في أوروبا، وهي بلجيكا الذي يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة، حيث أنتجت نحو ١٣٩١٣ عنواناً جديداً. ويشكل إنتاج الوطن العربي الآن نحو ٧٢٪ من إنتاج إسرائيل (الفيل، ٢٠٠٠: ٤٢)؛ ناهيك عن معظم البحوث العربية المنشورة هي بحوث علمية تطبيقية تعتمد الملاحظة المباشرة والتجربة، أو بشكل أساسي هي بحوث إنسانية اجتماعية؛ وقسم كبير منها

- باستثناء بحوث العلوم الإنسانية- تنشر بالاشتراك مع باحثين أجانب (بلال، ١٩٩١: ٢٤). ويضيف التقرير، أن ١,٦٪ من السكان العرب لديهم إمكانية استخدام الإنترنت بالمقارنة مع ٦٩٪ في بريطانيا و٧٩٪ في الولايات المتحدة. وأن هناك ١٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص عربي مقابل ٧٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص في العالم. كما كشفت دراسة (الغزي وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٤-١) عن ضعف وهشاشة منظومة البحث والتطوير التقني والابتكار بالوطن العربي، وضآلة فرصتها في تقديم منتجات إبداعية يمكن أن تقود المجتمع العربي إلى الدخول ضمن المجتمعات القائمة على اقتصاد المعرفة.

توضح المؤشرات السابقة ضعف فاعلية دورة المعرفة، لاسيما في مرحلتها الأولى، والمنوطة بعملية إنتاج المعرفة ونشرها عن طريق البحث والإبداع العلمي، ثم تسجيل براءات الاختراع. وتكمن حالة التدهور في الإبداع، لاسيما العلمي إلى طبيعة العوامل المجتمعية، أي فيما يتعلق بخصائص السياق الاجتماعي للإبداع؛ ومما يؤكد ذلك، ما أوضحت الدراسات المتعلقة بوضعية الإبداع في العالم العربي، ومحدداته الاجتماعية؛ حيث كشفت دراسة (سليمان) العوامل المرتبطة بازدهار الابتكار؛ وقد حصرت الدراسة تلك العوامل في عوامل بيئية بعضها اجتماعية (التنشئة الاجتماعية، خصائص الأفراد المبتكرين، توفر الإمكانيات الثقافية والمادية، وحرية استخدام وسائل الاتصال، والحوافز والجوائز، والتعلم، وروح العصر)، موضحة الدور الهام لهذه العوامل في النمو الابتكاري؛ كما حددت الدراسة الخصائص المميزة للمبتكرين: كامتلاك أفكار جامحة وخارجة عن المألوف، وقوة صورة الذات، وسهولة استدعاء الخبرات المبكرة، واستخدام موضوعات متحررة من القيود، وقدرتهم على إنتاج أشكال جديدة، وتحرير أنفسهم من المألوف، وحب الاستطلاع، والرغبة القوية في التميز. كما أوضحت الدراسة غياب الابتكار في ثقافتنا العربية المعاصرة بسبب غياب الابتكار في التعليم، وفي التنشئة الاجتماعية، وتسلبية الثقافة العربية، وضآلة الكتابات العلمية، وانخفاض التأزر، وفقدان الحرية. لقد انطلقت الدراسة من المفهوم السيكلوجي للإبداع، والتركيز على قدرات الطلاقة والمرونة والأصالة وغيرها، الأمر الذي أدى إلى انحسارها في سياق الشخصية فقط دون النظر إلى السياق الأوسع للإبداع وفرصه وآلياته (سليمان، ١٩٨٥: ٣٤). كما كشفت دراسة (إبراهيم، ١٩٨٥: ٦٣ - ٨٥) عن العلاقة بين الأسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي والكشف عن العناصر المباشرة وغير المباشرة في السياق الاجتماعي العربي بوجه عام، والسياق الأسري على وجه الخصوص والمرتبطة بنمو أو إعاقة السلوك الإبداعي العربي؛ مؤكداً على أن الإبداع يتوقف على التفكير والانفعال، ولا تظهر كسلوك. كما اهتم بتوضيح العلاقة بين الإبداع والذكاء، وما يصاحبه من حالات نفسية. وحينما حاولت الدراسة النفاذ إلى السياق الاجتماعي لم تتجاوز العوامل الاجتماعية المباشرة للشخص، وحصرتها في التنشئة الاجتماعية ودورها في ظهور الإبداع.

وكشفت دراسة (Lynch، ٢٠٠٥) عن العوامل التنظيمية المرتبطة بالإبداع في مجال العمل، مؤكدة على أن الإبداع الفردي يتجلى في ضوء السياق التنظيمي. وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين عامتين، الأولى: أن زملاء العمل كانوا معارضين لفكرة الإبداع والمنتج الإبداعي للأشخاص الآخرين؛ الثانية: وصف العاملين أنفسهم كمتعاونين مع الآخرين في إطار المنظمة وخارجها في تطبيق أفكارهم الإبداعية. كما انتهت الدراسة أيضاً إلى أن عملية إنتاج الأفكار الإبداعية في العمل تعود عواملها إلى السياق التنظيمي، وتتأثر بعناصره البنائية، كأعباء العمل، وأهداف المنظمة، ونمطها والمقومات التنظيمية، ونظام عملية الإنتاج ذاتها. كما اهتمت دراسة (Khazanchi، ٢٠٠٥) بدراسة الإبداع كميزة تنافسية للمنظمات، والبحث عن

طرق تحسينه من خلال زيادة درجة التفاعلية في بيئة العمل، والعلاقات الاجتماعية (المناخ التنظيمي). وتوجه الدراسة الانتباه إلى أهمية دراسة البناء الاجتماعي لظاهرة الإبداع داخل التنظيمات، مركزة على تأثيرات البيئة الرشيدة على الإبداعية. كما فحصت الدراسة العلاقات البنوية بين المناخ التنظيمي، لاسيما بعدى (الثقة، والإنصاف)، وبين الإبداعية.

وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة، والتي اهتمت بالإبداعية في المجتمع العربي - كما جاءت بها أدبيات علم الاجتماع - على أن هناك ندرة في الدراسات التي أجريت في الأقطار العربية حول الإبداع، وأن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسات والتحقيق الإمبريقي من وجهة نظر سوسيولوجية. كما أكدت الدراسات انحسار فرص الإبداع في الثقافة العربية؛ حيث أوضحت دراسة (أبو المجد، ١٩٨٣: ٢٣-٢٧)، إن واقعنا العربي لا يوفر كم من العطاءات الإبداعية، رغم ما يحتويه من مبدعين. كما أوضحت دراسة (نعيم، ١٩٩٣: ٤-١٣) إلى أن إبداعات الإنسان العربي المعاصر، قد تكالبت عليها مختلف الظروف والعوامل الخارجية والداخلية لتضييقها بالضمور والعجز والتشوه. وفي هذا الصدد، يذكر (زكي نجيب محمود، ١٩٨٨: ٧-١٢) أننا لم ننتج في العصر الحديث حقيقة علمية واحدة، ولم نضع شيئا أصيلا في تاريخنا الحديث. كما أكد (إدريس، ١٩٨٨: ١١-٤٨) على وجود أزمة في الإبداع، أطلق عليها أزمة النمو العرضي للإبداعية. وأشارت دراسة (العالم، ١٩٩٣: ٧-١٢) إلى أن الإنتاج الثقافي والعلمي يغلب عليه التحديث التقني والشكلاني والفوضي والتكرارية غير الإبداعية، الأمر الذي يفقده النوعية؛ أي أن الوضع يشير إلى افتقار الإنجاز الإبداعي العربي إلى النوعية الملائمة. وانتهت دراسة (جلبي، ٢٠٠٥: ٥٠-٩٣) إلى أن الإنتاج الإبداعي العربي في المجالات المختلفة يتسم بمحدوديته، وضآلته كما ونوعا مقارنة بنظيره في البلدان النامية (جلبي، ٢٠٠٥: ٥٣). واتفقت استنتاجات جلبي مع باحثين آخرين حول ندرة الإنجازات الإبداعية، أو انحسار الفرص الإبداعية؛ مشيرين إلى أن هذا العامل قد يقف إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل والشروط الداخلية والخارجية في طريق نمو وتقدم المجتمع العربي.

من هذا المنطلق، تبدو أهمية البحث في محاولة الكشف عن أهم المحددات الاجتماعية لسياق عملية إنتاج المعرفة العلمية بالإبداع والابتكار، كما يراه منتجها؛ بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى مجموعة من المقترحات الملائمة لتطوير بيئة إنتاج المعرفة المتجددة، والقادرة على الانتقال بالمجتمع العربي إلى الدخول في مجتمع المعرفة، تمهيدا للسمو نحو تأسيس المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث وهدفه

انطلاقا من المؤشرات السابقة حول وضعية الإنتاج الإبداعي في مجال العلم بمجالاته المختلفة، تتحدد مشكلة البحث الراهن في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

«ما المحددات الاجتماعية لسياق الإبداع العلمي بالوطن العربي، كما يراها الأكاديميون العرب؟»

وللإجابة عن هذا التساؤل، يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:-

١ - ما تصورات الأكاديميون العرب لوضعية وملامح الإنتاج العلمي العربي؟

٢ - ما تصورات الأكاديميون العرب لخصائص منظومة إنتاج المعرفة العلمية المتجددة؟

٣- ما تصورات الأكاديميون العرب للتحديات البنائية لسياق إنتاج المعرفة العلمية الإبداعية؟

٤- ما تصورات الأكاديميون العرب لنظم تقدير ودعم ورعاية الإبداع العلمي؟

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم الإبداع

تتسم ظاهرة الإبداع بالتنوع والتعدد، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام الباحثين في محاولتهم الوصول إلى تعريف جامع، ومتفق عليه لمصطلح الإبداع، ذلك أن المفهوم يستخدم في العديد من مجالات النشاط الإنساني، ويتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى، كمفهوم الابتكار، والاختراع، والعبقرية، والذكاء (Evans، ١٩٩١: ٣٢-٣٨)؛ علاوة على تعدد الحقول والبياديين التي تهتم بدراسة الإبداع؛ لذا يقرر (Torance، ١٩٨٨) عدم خضوع مفهوم الإبداع لأي تعريف محدد. وفي هذا الصدد يؤكد (جاندرى، ١٩٩٤) على أن محاولة التوصل إلى إجماع على تعريف محدد لهذا المصطلح ربما يتعارض مع فكرة الإبداع ذاتها (Gundry et al، ١٩٩٤: ٢٢-٣٧)؛ ورغم ذلك، فإنه على الباحث محاولة الوصول إلى تعريف محدد وإجرائي للإبداع يوجه البحث.

التعريف اللغوي للإبداع: الإبداع كما جاء في لسان العرب، والمعجم الوسيط، من «بدع» أي أبداع الشيء واخترعه، وأنشأه وبداه لأعلى مثال، أي أتى بالبديع والبدعة؛ وأنشأ الشيء على غير مثال سابق (الرازي، ١٩٣٩: ٤٣). والبدعة: الحدث، أي ما استحدث في الدين أو غيره، وبدعه بدعا: أي أنشأه على غير مثال سابق، فهو بديع (مجمع اللغة العربية، ١٩٩٣: ٤٠)، والبديع: المحدث الذي يبدع وينفرد بإبداعه عن نظائره (الفيومي، د.ت: ٣٨). وفي التنزيل «قل ما كنت بدعاً من الرسل» (سورة الأحقاف: ٩)، أي ما أنا أول من جاء بالوحي من عند الله تعالى، بل أرسل الله تعالى الرسل قبلي مبشرين ومنذرين، وأنا على هداهم (الفيومي، المرجع السابق: ٣٨). وقد جاء في معجمي مصطلحات التربية والتعليم، والدراسات الإنسانية، والفنون، أن الإبداع عبارة عن عملية ينتج عنها عمل جديد يرضى جماعة ما، أو تتخيله على أنه مفيد، ويتميز هذا الإبداع بالانحراف عن الاتجاه الأصلي، والانشقاق عن التسلسل العادي في التفكير إلى تفكير مخالف كلية (بدوى، ١٩٨٠: ٨٨)، وهو إسهام متميز في إدراك الحياة الإنسانية وتذوقها، وفهمها، وتحسينها من خلال وسائط الفن والعلم والأدب (بدوى ١٩٩١: ٨٦). وجاء في معجمي علم النفس والطب النفسي، أن الإبداع: هو القدرة على تطبيق أفكار أصيلة لحل المشكلات، والقدرة على تطوير نظريات وأساليب لإنتاج أشكال فنية وأدبية وعلمية جديدة وأصيلة. وعلى ذلك، فإن القدرة الإبداعية هي استبصارات، وإنتاج أفكار، واختراعات جديدة، تقبل باعتبارها ذات قيمة اجتماعية، وجمالية، وعلمية، وتكنولوجية. ويوسع معجم العلوم الاجتماعية هذا المضمون، ليعرف الإبداع بأنه أية فكره، أو سلوك، أو شئ جديد يختلف نوعاً ما عن الأشكال الموجودة (الهمشري ١٩٩٤: ١١٨). اتضح مما سبق، اتفاق كل من المعاجم اللغوية، والعلمية على أن الإبداع يعني: اختراع الشئ أو إنشائه على غير مثال سابق؛ ويتضح هنا، التأكيد على أهمية الجودة، والجدة في الإنتاج الجديد (جابر & ككافي، ١٩٨٩: ٧٩٩).

المفهوم السيكلوجي للإبداع: مع زيادة الطلب على الأفكار الإبداعية خلال منتصف القرن الماضي، تسارعت مختلف التخصصات إلى دراسة الإبداع، ومحاولة تحديد مفهومه، ومضامينه؛ وقد حقق علم النفس سبق في هذا الميدان، رغم اختلاط التصورات الذاتية مع الأفكار الخاطئة في فهم الإبداع الإنساني وتفسيره، حيث جاءت التعريفات غامضة، ومنحصرة في إطار محدد: كالإلهام، والإحساس بالمعنى، والشعور بالخيال. وقد

رفض علم النفس الحديث كثيراً من تلك التعريفات الغامضة، معتبراً الإبداع شكلاً من أشكال النشاط العقلي المركب الذي يتجه الشخص بمقتضاه نحو الوصول إلى أشكال جديدة من التفكير والفن اعتماداً على خبرات وعناصر محددة (جلبي، ٢٠٠٥: ٢١). ويمكن تقسيم التعريفات التي قدمها الباحثون للإبداع وفقاً للمحاور الخمسة التالية:-

المحور الأول: يقدم التعاريف التي تنظر إلى الإبداع من زاوية كونه عملية Process، حيث يعرف (Stein، ١٩٩١) الإبداع بأنه «عملية ينتج عنها عمل جديد يرضى الجماعة، وتقبله على أنه مفيد؛ ويعرفه « هافل» على أنه «العملية التي تؤدي إلى تكوينات أو تركيبات، أو تنظيمات جديدة»؛ كما ركز تورانس، ١٩٩٣ في تعريفه للإبداع على أنه «عملية تحسس المشكلات والوعي بها، وبمواطن الضعف والفجوات والتنافر والنقص فيها، وصياغة فرضيات جديدة، والتوصل إلى ارتباطات جديدة باستخدام المعلومات المتوافرة، والبحث عن حلول، وتعديل الفرضيات وإعادة فحصها عند اللزوم والوصول إلى النتائج».

المحور الثاني: ويضم التعاريف التي تركز على الإنتاج الإبداعي وحل المشكلات، حيث عرف (ماكينون، ١٩٩١) الإبداع بأنه «تصرف يهدف إلى تحقيق إنتاج يتميز بالجدة، والملاءمة، وإمكانية التطوير»؛ كما عرفه «روشكا، ١٩٨٩» بأنه «الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل، وذو قيمة من قبل الفرد أو الجماعة» (هيجان، ١٩٩٩: ١٦).

المحور الثالث: يضم التعاريف التي تركز على الخصائص التي تميز الأشخاص المبدعين، وتتحدد في: الاستقلالية، والمثابرة، والانفتاح على الخبرة، والمخاطرة... الخ (عيسى، ١٩٩١: ٢١٠)؛ ومن أشهرها تعريف جيلفورد للإبداع على أنه «سمات استعدادية، تضم الطلاقة في التفكير، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات، وإعادة تعريف المشكلة وإيضاحها بالتفصيلات أو الإسهاب» (Gilford، ١٩٨٦).

المحور الرابع: يركز على الإمكانية الإبداعية، أو الاستعدادات النفسية الكامنة للإبداع كما تكشف عنها الاختبارات النفسية، حيث يعرف الإبداع على أنه الاستعدادات الكامنة للتفوق أو التميز.

المحور الخامس: يركز على المراحل الأساسية التي يمر بها العمل الإبداعي، حيث وصف والاس، العملية الإبداعية بأنها تحدث وفقاً لأربع مراحل متتابعة، وهي: مرحلة الإعداد والتحضير Preparation، وهي عبارة عن صياغة المشكلة، والقيام بمحاولات مبدئية لحلها، ومرحلة الحضنة أو الاختمار (البزوغ) Incubation، وهي عبارة عن الاحتفاظ بالمشكلة، مع انشغال الفرد بأشياء أخرى لكي تتضح، ومرحلة التنوير (الاستبصار أو الحدس) Illumination، وهي عبارة عن الاستبصار بكل جوانب المشكلة؛ ومرحلة التحقيق Verification، وتعنى اختيار الحل الذي تم التوصل إليه، أو تنفيذه (هيجان، ١٩٩٩: ١٨).

يتضح من التعاريف التي قدمت أنفاً، والتي تعبر عن الرؤية السيكلوجية للإبداع، التركيز على الخصائص العقلية والنفسية للإبداع (القدرات الإبداعية فقط). لقد استطاع علم النفس الحديث بلورت مفهوم للإبداع ودراسته باعتباره «نشاط عقلي مركب، وقدرة على التفكير، وهي قدرة تنقسم إلى قدرات فرعية، تنطوي على عوامل أساسية هي: الطلاقة أو القدرة على إنتاج أفكار بسهولة، والمرونة أو القدرة على تغيير الحالة الذهنية، والحساسية للمشكلات أو الوعي بالأخطاء، والأصالة بمعنى القدرة على عدم تكرار أفكار المحيطين، والقدرة على التركيز؛ ويمكن من خلال التدريب والتربية زيادة هذه القدرة أو إثارة المناخ الاجتماعي الملائم.

كما ركز المفهوم السيكلوجي على الشخص وقدراته أو خصائصه، والعمليات السيكلوجية التي تقف وراء إبداعه.

المفهوم السوسيولوجي للإبداع: مع ظهور وجهات نظر نقدية من داخل الحقل السيكلوجي، تم الانتباه إلى وجود عوامل اجتماعية متباينة، قد تسهل أو تعوق عملية الإبداع؛ كما ظهرت آراء علماء الاجتماع حول الطريقة التي يبدو فيها الموضوع الإبداعي وكأنه مستقل عن الشخص الذي أبدعه. لقد نظرت «مارجريت ميد» إلى الإبداع على أنه «العملية العقلية التي يقوم بها الفرد، والتي يسلك فيها مراحل معينة، حتى يتوصل إلى ابتكار شئ جديد بالنسبة له وللمجتمع الذي يعيش فيه (Mead, ١٩٦٩: ٢٢٣). كما عرف أوبرن W-Ogburn الإبداع بأنه «عبارة عن توليفة واتحاد عناصر ثقافية واجتماعية قائمة فعلا في المجتمع، بحيث تبدو بشكل جديد غير مسبوق من قبل» (إسماعيل، ١٩٨٩: ٦). كما يعرفه روجرز «بأنه بداية الأخذ بمنتج جديد نسبيا، نشأ عن التفاعل بين قدرات ينفرد بها فرد معين وبين ظروف حياته والأحداث والمواد والشعب الذي ينتمي إليها». ويضيف جيرارد أن الإبداع «فن ينطبق على أي محاولة لهذه العملية، وعلى تقدير هذه المحصلة».

ومن خلال تصويره الاجتماعي للإبداعية، يعرف (سمير نعيم، ١٩٩٣) الإبداع بأنه «خلق شئ جديد سواء كان هذا الشئ ماديا (جهاز، آلة، لوحة... الخ)، أو معنويا (رواية، شعر، نظرية، قانون علمي... الخ)، أو سلوكيا (أسلوب للتعامل مع موضوعات الطبيعة أو البشر)، ويدخل في ذلك، الاستخدامات الجديدة أو المبتكرة لأشياء هي في حد ذاتها غير جديدة؛ والإبداعية بهذا التعريف جوهرها اجتماعي، أو عملية اجتماعية باعتبارها جديدة على المجتمع أو البشرية ككل، وتبنى على معرفة سابقة أضافها المجتمع؛ إذن فهي نتاج اجتماعي، ونتاجها تستخدم بصورة جماعية.

ويخلص «جلبي» إلى «أن المفهوم الاجتماعي للإبداع يعتبر عملية إنتاج لموضوعات إبداعية، قد تطرح في صورة ادعاءات جديدة تثير الاهتمام، وصياغات جديدة لتجارب خاصة يمر بها المبدع على نحو يسمح لها بالاندماج في النظام القائم، أو بتغيير أيديولوجية هذا النظام، ويتحول إلى عنصر في الثقافة؛ وهي عملية تتحقق من خلال التفاعل بين قدرات فريدة لدى المبدع وبين الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها، ومدى تقدير المنتج الإبداعي في هذه الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها، ومدى تقدير المنتج الإبداعي في هذه الظروف، والنتائج المثمرة لهذا المنتج على الآخرين» (جلبي، ٢٠٠٥: ٢٤). ويتضح هنا، أن المفهوم الاجتماعي للإبداع قد تجاوز ذلك الاهتمام بالشخص وقدراته الإبداعية لدى السيكلوجيين، مركزا على العنصر الإبداعي، وما تم إبداعه فعلا في إطار سياقه الاجتماعي والثقافي العام.

مفهوم الإبداع العلمي: انطلاقا من المضمون السوسيولوجي للإبداع، يعرف (Dogan & Baher, ١٩٩١: ٢٨) الإبداع العلمي بأنه «إضافة بعض الشئ الجديد إلى المعرفة العلمية، هذه الإضافة (المساهمة) كبيرة كانت أو صغيرة، يجب أن يقع فحصها في سياقها (محيطها الاجتماعي)، وإن تراكم الابتكار ينتج تراثا معرفيا؛ فالإبداع العلمي ينظر إليه على أنه أي تقدم علمي بحثي يؤدي إلى إسهام جوهري في إثراء الرصيد المعرفي لأي تخصص من التخصصات؛ ويمكن لهذا الإسهام العلمي تطبيقه تقانيا، وتوظيفه في إنتاج خدمات ومنتجات لخدمة التنمية والتقدم (دوجان، باهر، ١٩٩١: ٢٨).

مف

هوم مجتمع المعرفة:

يكمن جوهر ظهور مجتمع المعرفة، ومن ثم المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة إلى السرعة غير المسبوقة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها (ديفيد & فوراي، ٢٠٠٢: ١٥). ومجتمع المعرفة، هو المجتمع الذي يساهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان الاستفادة منها، وحسن استعمالها وتوظيفها. وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها؛ وتحول هذا المجال - أي مجال المعرفة - إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والهيبة والتفوق الحضاري.

ويتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر إمكانيات خاصة تهيئ الفرصة للاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة المتعددة التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة، واعتبارها سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء، وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها، ويمكنها الصعود في وجه المنافسة العالمية كأى سلعة أخرى. إن الذي يميز مجتمع المعرفة ليس هو الحصول على المعلومات، أو إمكان استخدامها بكفاءة، وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة ومحددة رغم أهمية هذه الوظيفة؛ وإنما الذي يميز ذلك المجتمع، ويحدد قدرته على البقاء والصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج هذه المعرفة (إبداعها). يفترض في هذا النمط من المجتمعات، أن يلعب فيه العلماء وأهل الخبرة والمعرفة بإبداعاتهم العلمية وابتكاراتهم التقنية دوراً حيوياً، بحيث يكون الوصف الذي يعرفون به، هو الوصف الذي يطلق على المجتمع برمته، وكأنه تحول إلى مجتمع العلماء وأهل المعرفة، حتى سمي بمجتمع المعرفة، ولا مكان في هذا المجتمع إلى الأمية والجهل والتخلف (كيلاد، ٢٠٠٧) وثمة مؤشرات عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد ووصف مجتمع المعرفة مثل: مدى الاهتمام بالبحث والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والإنترنت، والقدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم. ومع أهمية هذه العناصر فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة واعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد، والذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال، أي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقنية المتقدمة تلعب الدور الرئيسي في تسهيل مهمة العلماء في توليد المعارف وإبداعها، ومن ثم اقتصاديات المعرفة؛ فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته؛ كما أنها تحل محل التنظيم والإنتاج الصناعيين كمصدر أساسي للإنتاج، بحيث يمكن تقويم السلعة ليس فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام، أو ما بذل في إنتاجها من مجهود، أو ما انفق عليها من رأس المال، وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها؛ فالمعرفة تعتبر هنا أهم عامل في الإنتاج؛ ومن هذه الناحية، فإنها تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل؛ إن الذي يحدد قيمة السلعة المعرفية إذن هو في المحل الأول الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة.

خصائص مجتمع المعرفة: يتميز مجتمع المعرفة بعدد من الخصائص منها: توافر مستوى عال من التعليم، ونمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها، وكذلك القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي، وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات (ذكية) مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات، وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها، أو تحويلها إلى خطط تنظيمية. فضلا عن ذلك، وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة، والاستفادة

من الخبرات المتراكمة والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات، وتقبلها والتجارب معها.

وعلى ذلك، يختلف مجتمع المعرفة عن مجتمع المعلومات الذي يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ إنه مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة، أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة. وإذا كان (العمل) في المجتمع الصناعي يعتمد على المعرفة المتاحة فإن (المعرفة) في ظل مجتمع المعرفة المستقبلي تعتبر هي (العمل)، ولذا تحتاج هذه المعرفة إلى مراجعة مستمرة كما تحتاج إلى تكنولوجيا المعلومات حتى يمكن تحويلها إلى مشروعات وسلع تقوم عليها اقتصاديات المعرفة في المجتمع الجديد (أبوزيد، ٢٠٠٣: ١٧). كما أن مجتمع المعرفة «يضع الإنسان كفاعل أساسي، إذ هو معين الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، كما أنه الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبعد لنفسه ولغيره» من خلال شبكات التبادل والتخاطب والتفاعل. وهكذا، يتبين أن المعادلة الاقتصادية الجديدة «لا تعتمد أساساً على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المالية، بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار والتجديد» (تركمان، ٢٠٠٤).

مفهوم اقتصاد المعرفة

يمثل اقتصاد المعرفة اتجاهًا حديثًا في الرؤية الاقتصادية العالمية، بحيث ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، فهي تلعب دوراً رئيسياً في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على المواد الخام، أو العمال، إنما تعتمد كلياً على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (شركة، أو دولة.. الخ)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي. لقد تحولت المعرفة إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي، الذي تحرر من قيود رأس المال، والعمال، واتكأ على المعرفة إما بشكل كلي فيما يُعرف بـ (Knowledge Economy) الذي يشير إلى اقتصاد المعرفة، أو شبه كلي فيما يُعرف بـ (Knowledge-Based Economy)، الذي يشير إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، إلا أن هذين المصطلحين يُعرفان على وجه الإجمال بين المختصين باسم اقتصاد المعرفة (حواس، ٢٠٠٥). وبظهور اقتصاد المعرفة في عالم الاقتصاد ظهرت مفاهيم جديدة مصاحبة له، مثل: المعرفة الإنتاجية، ورأس المال الفكري والبشري، وثقافة المعلومات وغيرها. وإذا كان رأس المال الفكري أو البشري يعني المهارات والخبرات التي تمتلكها مجموعة من الكفاءات البشرية، وثقافة المعلومات تعني القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات؛ فإن اقتصاد المعرفة، يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع (دياب، ٢٠٠٠). وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه « ذلك النوع من الاقتصاد القائم على إنتاج وتوزيع المعرفة والمعلومات وتوظيفهم في التنمية (OECD، ١٩٩٦: ٢٢٢). كما يرى (الحاج، ٢٠٠٧) أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد، تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الاقتصاد المبني على المعرفة ليس اقتصاداً جديداً بالكامل، فقد كان للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أصبح أكبر مما سبق، وأكثر عمقاً مما كان معروفاً. بل أصبح هذا الاقتصاد في قطاع منه، يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل، أو تحدد أساليب الإنتاج، وفرص التسويق ومجالاته، سواء أكانت المعلومات مجرد بيانات، أم بحوثاً علمية وخبرات ومهارات، وكلاهما صحيح، وهذا ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد بعد الصناعي (الحاج، ٢٠٠٧).

٢- الرؤى النظرية حول الإبداع

عرض (جلبي، ٢٠٠٥) للتصنيف المقدم من قبل «إدوارد» حول سوسيولوجيا الإبداع، حيث ميز «إدوارد» بين أربعة أنواع أساسية من النظريات: قدمت تفسيرات متباينة للعلاقة بين الإنجازات الإبداعية والبناء الاجتماعي والثقافي في المجتمع، وهي:-

أ- النظرية العضوية: ينظر ممثلي هذه النظرية إلى الإبداع على أنه يعود إلى التفوق الوراثي، حيث تناول فرنسيس جالتون مشكلة الإبداع في كتابه «العقري بالوراثة» يثبت أن أسرا معينة تنجب أبناء أكثر تمايزا وعلى نحو متسق مما يمكن تفسيره على أساس الصدفة. وقد خلص جالتون إلى أن التمايز نوعان من التعميم السوسيولوجي لمبدأ داروين الخاص بالانتخاب الطبيعي. إن التفوق الوراثي يتغلب بالضرورة على العقبات الاجتماعية التي تقف في طريق الإنجاز؛ ورغم أهمية هذه النظرية، إلا أنها تقتصر إلى الصدق الإمبريقي.

ب- النظرية الجدلية: تحاول هذه النظرية فهم ديناميات التعاقب الإيديولوجي في ضوء البناء الفوقي الذي يحدد بدوره الصيغ الأيديولوجية الأساسية، وأن أيديولوجيات الإبداع كما تحدث بالفعل وتعاقبها تتشكل من عناصر يمكن ردها إلى هذه الصيغ الأساسية فرادى، أو مجتمعة لتنتج تركيبات فريدة رغم تعارضها مع بعضها، وكلما كانت الأيديولوجيا تمثل بالتقريب صيغة أساسية كلما كانت أكثر إبداعا، رغم أن حالة التوازن بين صيغتين متعارضتين أو أكثر قد ينظر إليها على أنها أكثر إبداعية. ويرى «جلبي» أن النظريات الجدلية حيال التعاقب الأيديولوجي، تتيحز لصالح الفترات التاريخية التي تحتوى على مجموعة قيم تسيطر على الثقافة ككل بشكل يسهم في تحقيق درجة معينة من التماسك والاتساق الداخلي؛ والمفترض أن فترات التكامل الثقافي أكثر إنتاجا للإنجازات الإبداعية البارزة من فترات التحول الأكثر اضطرابا (جلبي، ٢٠٠٥: ٢٦). ويعترف سرويكن بوجود حالة تعدد للقيم في أي نظام اجتماعي، وإذا تم الحفاظ على هذا التعدد كأساس لعملية التعاقب الإيديولوجي، فإن الثقافة لن تكون قادرة على إحداث التحول من صيغة أساسية إلى أخرى، ومن ثم تصبح عقيمة وغير مبدعة. ويرى جلبي أن هذه النظرية على المستوى النظامي لن تكون ذات قيمة سوسيولوجية إلا إذا ربطت تفسيراتها بتنظيم وبناء هذا النظام. (جلبي، ٢٠٠٥: ٢٧)

ج- النظريات الاجتماعية: ركزت هذه النظريات على مجموعة عوامل مثل (الانتشار الثقافي - التفاعل - التكيف - التنشئة الاجتماعية)، حيث أكدت فكرة الانتشار الثقافي على النظر إليها على أنها تتشكل محليا على أيدي مجموعة من البارزين؛ كما أكدت فكرة «توماس» عن قدرة المبدعين على التغلب على أزمات التغيير، فضلا عن قدرتهم على التكيف مع الاحتياجات الاجتماعية الجديدة. كما أبرزت النظريات المجتمعية فكرة أيكولوجيا

المدينة وخصائصها كقاعدة ثقافية، والنظر إلى خصائص الأنساق الاجتماعية في التكيف والتغيير، واعتبارها عوامل في ظهور الإبداع وتوضيح دور الاعتماد على الذات للجماعات الهامشية كآلية لقدرتهم على الإنجاز أكثر من غيرهم.

د- النظرية العامية: تنظر هذه النظرية إلى الإبداع على أنه نوع من الاستجابة لمجموعة ضغوط اجتماعية معينة، كما توجد علاقة بين توزيع المبدعين والعناصر الإبداعية، وبين ظهور أو غياب واحد أو أكثر من العوامل الاجتماعية.

ويعلق جلي على تصنيف إدوارد بأنه تصنيف يفتقر إلى عدد من الشروط التي تجعل منه تصنيفا يصعب الاعتماد عليه في التعرف على ملامح الفهم الاجتماعي للإبداع وكيفية الربط بين العناصر الإبداعية والبناء الاجتماعي وقد لفت «جلي» النظر إلى إشارات كل من «تويني» و «أجبرن» للإبداع والتجديد حيث أشار تويني إلى الاتصال بين الخبرة الإبداعية والتعبير عن المنتجات الإبداعية، واعتبرها مسألة جوهرية في العملية الإبداعية، حيث تتطلب انسحاب الأشخاص المبدعين إلى وضع هامشي، يتيح لهم حرية إنجاز أعمالهم الإبداعية؛ ولا تتم المرحلة النهائية لهذه العملية إلا بعد عودة الشخص المبدع إلى المجتمع مرة أخرى حتى ينال إنجاز الإبداعي القبول؛ وأن نموذج «الانسحاب والعودة» ينطبق على الأمم والحضارات ككل باعتبارها قوى وعوامل إبداعية. ويضيف جلي إلى ذلك، أن تصنيف إدوارد قد أفقر خاصية الدينامية، وإمكانية إضافة أفكار أخرى جديدة. (جلي، ٢٠٠٥: ٣١)

٣- التصورات البنائية لسياق الإبداع العلمي

لقد اهتم « أجبرن Ogborn » بسوسيولوجيا الاكتشاف والتجديدات، بدأها بعمله الهام «التغير الاجتماعي» في عام ١٩٢٢، والذي تضمن مقولات تتعلق بسوسيولوجيا الإبداع العلمي ومشكلاته، وقد اهتم بمشكلة «تراكم التكنولوجيا» وأهمية البنية الثقافية للمساهمات والإبداعات لدي العظماء، والاستقلال المتكرر للاختراعات المتعددة. لقد أعطي أجبرن أهمية كبرى للأفكار، وطرق إنتاجها، مشيراً إلى أهمية الخيال الإبداعي Creative Imagination للشخص وعلاقته بظواهر الإبداع. ولم يهمل أجبرن أهمية السياق الاجتماعي للإبداع، حيث أشار إلى العلاقة بين بنية الجامعات وفرص الإبداع؛ حيث أشار «باربر» إلى أن عمل أجبرن يعد إسهاماً جيداً في كيفية تطوير علاقة الإبداع والاكتشاف بالبناء الاجتماعي. كما أشار أجبرن إلى الإبداع العلمي، واعتبره نظام اجتماعي ضمن النظام العام، مشيراً إلى أهمية التطبيق للأفكار الإبداعية، وتأثيراتها الاجتماعية. لقد أشار في نظريته لعملية الاكتشاف والتجديد إلى أن العملية الإبداعية تتوقف على عوامل: المقدرة العقلية، والطلب الاجتماعي، والأساس الثقافي (Barber، ١٩٦٥: ٢٢١). وربط «سروكين» بين العلاقة الدينامية بين الثقافة والمجتمع وبين الاختراعات، موضحاً أهمية العوامل الاجتماعية والسوسيو ثقافية كمحدد للتقلبات والتغيرات في معدلات الاكتشافات والإبداعات العلمية. كما لفت «زنانيكي» في كتابه «الدور الاجتماعي لرجل المعرفة» عام ١٩٤١ تأثيرات الجماعة، والمجتمع على الإبداع العلمي، وانتشار التجديدات العلمية وعلاقتها بالتقدم، حيث أوضح أربعة مكونات للدور الاجتماعي هي: جماعة المتفاعلين مع المبدع، والمبدع ذاته بخصائصه المختلفة، والمكانة الاجتماعية، ووظائفه الاجتماعية (Barber: ٢٢١).

وفي نفس السياق لفت بارسونز الانتباه إلى أهمية السياق الاجتماعي الثقافي في إنتاج الأفكار

الإبداعية، حيث ربط بين خصائص ومكونات ومعايير التراث الثقافي والفكري وتطور الإبداعات العلمية، مشيراً إلى أهمية دور الدعامات التنظيمية وعلي رأسها الجامعات في نمو الإبداع والتقدم العلمي، مشيراً إلى أن الإبداع العلمي ديناميكي، لاسيما على المستوى الثقافي، وأن بيئة الإبداع العلمي ليست ثقافية بطريقة آلية؛ إنها واحدة من مستويات متغيرة. وأشار بارسونز إلى وجود معوقات بنائية نظامية للإبداع والتجديد العلمي، وقد حددها في فنيات الأدوات المهنية للعالم، والعداءات الموجهة نحو العلم وفجوة الاتصال، وضعف مهارات الباحثين، كما أوضح أنه حينما تتم نظامية العلم والبحث العلمي تتزايد فرص الإبداع العلمي، وتتضح آثاره الاجتماعية، وينال العالم وإنتاجه الإبداعي الاستحقاق والاحترام والتقدير الاجتماعي (Barsons, ١٩٧١: ١١).

وقد حدد ميرتون شروطاً معيارية، وأخرى ثقافية للإبداع العلمي، مركزاً علي «أخلاقيات أو تقاليد عمل العلماء»، وهي تتخذ مركب متناغم من القيم والمعايير المرتبطة بالمشغل بالعلم، كما تجسد قانوناً داخل بيئة مؤسسات إنتاج الإبداعات العلمية؛ وقد حدد هذه المعايير في: العالمية، والعمومية، والنزاهة، والشك المنظم، والأصالة أو العقلانية، والاستقلالية؛ وقد اعتبرها ميرتون نوايس منهجية للإبداعات العلمية، وموجهات للسلوك العلمي (Merton, ١٩٧٤: ٢٦٠-٢٧٨). كما أدرك ميرتون المؤثرات الاجتماعية والثقافية، والعداءات الدائرة ضد العلم من خلال تحليله للبناء الاجتماعي للعلم، مشيراً إلى كل من البيئة الكبرى (اقتصادية - سياسية - نظام الطبقة - الوعي الاقتصادي)، والبيئة الصغرى للعلم والإبداع العلمي (الوسط الثقافي بما يشمله من مدارس فكرية مختلفة، وجامعات وأكاديميات بتتقاليد ومعاييرها التي تنظم سياق الإبداع العلمي، وتحدد العلاقات بين جماعات العلماء وتفاعلاتهم، ونظام المكافآت والجزاءات، وتأثيرات كل ذلك متفاعلاً مع التأثيرات الكبرى علي أسلوب تفكير المبدعين في العلم (Merton, ١٩٧٣: ٢٦٥-٢٧٠).

ومن منظور سوسيولوجي حضاري، يلفت « نيدهام » الانتباه إلى تأثير البيروقراطية علي عمليات الإبداع داخل مؤسسات الإنتاج العلمي (هاف، ٢٠٠٠: ٥). كما أشار ممثلي النظرية النقدية (أدورنو - هوركهايمر - ماركيز - هابرماس... الخ) إلى تأثير ظاهرة الاغتراب والتشويش علي الإبداع والفن، وكيف أن تدني العمل الفني في ظل المجتمع الصناعي، وظروف صناعة الثقافة وأجهزة إنتاجها قد أدى إلى تدني الأعمال الإبداعية في الفن والعلوم، وقفدان أصالته، وتدني الذوق العام، وتفريغه من محتواه الاجتماعي، وتحوله إلى مجرد التسلية وشغل وقت الفراغ؛ وكيف أضفت علاقات الإنتاج والسوق الرأسمالية إلى شيوع الأسلوب الأدائي والنمطية العقلانية التقنية في التفكير المتسم بالبعد الواحد وفقاً لرأي «ماركيوز»، وفرض المقولات الكمية، وتضاؤل الجوانب النوعية، وتوحيد أساليب التفكير وأنماط السلوك بمساعدة وسائل الإعلام والدعاية، الأمر الذي أدى إلى الحيلولة دون النزعات التلقائية الخلاقة، والأفكار الإبداعية الجريئة التي تطمح إلى تجاوز المألوف، وإنتاج الجديد والمبتكر (جلي، ٢٠٠٥: ٣٣) من هذا المنظور، أكد أنصار النظرية النقدية علي أن أزمة المؤسسة العلمية المنوطة بالإبداع العلمي، هي انعكاس لأزمة البناء الاجتماعي، وأن جذور الأزمة في المشروع العلمي يجب البحث عنها في الظروف المجتمعية التي تعوق تطور العلم، وبزوغ الأفكار الإبداعية (Horkheimer, ١٩٧٢: ٣-٩).

وقد اشتراط «رايت ميلز» توافر الخيال العلمي كمحدد لبزوغ الأفكار العلمية الإبداعية، محلاً العلاقة البنائية التاريخية للعلم وإمكانية بزوغ الإبداع العلمي، فالشخص الذي يريد الوصول إلى فكرة إبداعية علي

أن يمتلك خيالا علميا، وقدرة علي ربط الأحداث والمشكلات الآنية بتطورها التاريخي، والقدرة علي التبصر بما تؤول إليه في المستقبل؛ كما أشار إلى أهمية الكشف عن العلاقات السببية القائمة بين الوسط الأكاديمي الخاص، والبناء الاجتماعي العام لفهم سياق الإبداع العلمي، وما يحويه من مؤثرات قد تعوق استمرارية إنتاج أفكار علمية إبداعية (Mills، ١٩٧٥: ١٢٩-١٥١). وقد طرح مليمز مجموعة من القواعد التي تمكن الباحث العلمي من الوصول إلى إنتاج المعارف الإبداعية، وتجنبه الانحراف في العلم: كالاتبعاد عن الجدل العقيم، وتحديد المفاهيم بدقة، واستخدام المقارنة في التحليل، وربط الخاص بالعام، وإدراك الأبعاد التاريخية، وعدم الانعزال عن التراث العلمي (ميلمز، ١٩٨٦). وفي نفس الاتجاه، أشار جولدنر إلى أهمية فهم أبعاد السياق البنائي المحيط بالمبدع العلمي علي المستويين العام والخاص، لاسيما المؤسسة الأكاديمية وعلاقتها بالمحيط الاجتماعي، وأشكال الصراعات والتناقضات التي أفضت إلى وقوع العلم في أزمة، ومن ثم التحديات التي تعوق نمو ويزوغ الأفكار الإبداعية في مجال العلم (Gouldner، ١٩٧٠: ١٢٠-١٢٦).

ويمزج «بورديو» بين منظومة القدرات الشخصية ومكونات الوجود الاجتماعي للإبداعية في مجالات العلم وغيرها، حيث انتقد النظريات التقليدية في رؤيتها للفرد باعتباره ممثلاً اجتماعياً، بينما نظر إليه باعتباره عضواً اجتماعياً Agent. كما أكد على أن النظريات التقليدية لاتنظر إلي الأفراد كأعضاء نشطين في العالم ومبدعين، ومن ثم لا يمكنهم الخروج علي المألوف، ولا علي تجاوز ما أتاحة لهم عالمهم مسبقاً، ومن ثم ضعف قدرتهم علي إضافة جديد إلى عالمهم والمساهمة في تغييره.

وعلي عكس ذلك يؤمن بورديو باستجابته للمواقف والظروف المحيطة، وقدرته علي تطوير أساليب جديدة للتعامل مع التغيرات المحيطة، والمساهمة في أحداثها والتأثر بها والتأثير فيها عبر عملية تفاعلية جدلية، وذلك عن طريق آلية (ميكانيزم) منظمة أطلق عليها الهابيتوس. وعن طريق الهابيتوس يستطيع الشخص استبطان تجارب الماضي استبطانا فعلا عبر عمليات التفكير التي تقوده إلى إنتاج أفكار إبداعية جديدة (Lawley، ١٩٩٤: ٤-٧)؛ وبواسطته يتمكن الأعضاء الاجتماعيون من المشاركة في صناعة التاريخ بإبداعاتهم (صبور، ١٩٩٢: ٣٩).

ويؤكد بورديو علي الدور الكشفي والإبداعي للعلماء، والخروج بالجديد، والابتعاد عن الأفكار المشوشة، ومحاربة المناهج التقليدية؛ كما يري أن الرغبة والاستعداد العلمي لدي الباحثين والعلماء داخل الحقل العلمي تمثل حالة الولوج، وهي القوي المحركة لكافة أشكال الإبداع (بورديو، ٢٠٠٢: ١١٢-١١٣) والتي تمثل رأس مال رمزي حينما تكتسب تلك الإبداعات الاعتراف والقبول الاجتماعي، والقدرة علي التميز والاختلاف، الأمر الذي ينعكس علي الحقل العلمي بكل عناصره باكتسابه المصداقية العلمية التي تمكنه بعد ذلك من إعادة استثمارها لإنتاج معارف جديدة، والحصول علي المزيد من المصداقية التي يؤدي تراكمها إلي رأس مال علمي؛ ويشكل الرأس المال العلمي أحد أهم جوانب الرأس مال الرمزي.

بهذا التصور، أعادة بورديو الاعتبار للعضو الاجتماعي وقدرته علي التفاعل والحركة، والإبداع، وإعطاء الواقع معني جديد، عن طريق إضافة مفاهيم وأفكار إبداعية جديدة في ضوء سياق أكاديمي يستطيع تنشيط القدرات الإبداعية الكامنة و تفعيلها. ولضمان استمرارية الإبداع العلمي، يشترط بورديو عدم تسييس الحقل العلمي، وإعطاء العقل قوة، وتحريره من القيود والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي، وعدم تنميط خطاب المبدع وابتذاله عن طريق إخفاء الإسهامات العلمية، وإعادة تنظيم المؤسسات الأكاديمية، لاسيما الجامعات والبعث

عن البيروقراطية والصراع علي السلطة، والسعي نحو الوصول إلى المناصب، والاهتمام بالتنشئة الأكاديمية للباحثين العلمين (Charley, ١٩٨٦: ٩٧).

وفي إطار المزوجة بين القدرات والاستعدادات الشخصية، والسياق البنائي للإبداع العلمي، أشار فليب كيتشر kitcher إلى أهمية البواعث والاهتمامات الشخصية للعلماء ودورها في عمليات الإنتاج والإبداع العلمي، مقتربا من الطرح الذي قدمه بورديو في تشخيصه للسياق البنائي للعلماء والمبدعين في الحقل العلمي، مركزاً علي ظاهرة التعاون والمشاركة العلمية، والعمل الفريقي داخل السياق الأكاديمي، إضافة إلي ظاهرة التنافس، ومحاولة إحراز سبق في الاكتشاف العلمي، والمكافئة وامتلاك السلطة العلمية والهيبة والنفوذ، كما لفت الانتباه إلي أهمية دراسة الخصائص البنائية للعلماء والمبدعين: كالبناء الطبقي، والتكوين الإثني، والمسارات المهنية لجماعات العلماء، والكشف عن العلاقات السببية بينها وبين الإبداعات العلمية. وعلى ذلك، أشار كيتشر إلى أهمية الأبعاد الاجتماعية للعمل الإبداعي، حيث أكد علي أن الاعتراف بالمنتج العلمي الإبداعي، ونيل الاحترام والتقدير من قبل الجماعة العلمية ونيل القبول الاجتماعي بفرص النجاح، ويضمن استمرارية الإبداع العلمي.

التلاقح المعرفي والإبداع العلمي: طرح كل من Dogan & Paher (١٩٩١) رؤية سوسيولوجيا للإبداع في العلوم الاجتماعية، مؤكدين على العلاقة الوثيقة بين التلاقح المعرفي للتخصصات الفرعية من جهة، والإبداع أو الابتكار المعرفي في العلوم الاجتماعية من جهة ثانية. لقد رأى روبرت باهر، ومتاى دوجان أن ظاهرة الابتكار، والتجديد، والإضافة (الإبداع) في التنظير والمنهجية في حقل العلوم الاجتماعية تتزايد فرصها عند أولئك الذين تجاوزوا حدود تخصصاتهم الأصلية، واحتكوا بتخصصات هامشية (تخصصات ما وراء الحدود). إن ظاهرة التلاقح عند دوجان وميتاى تمثل السبب والنتيجة معا في التجزئة المتواصلة للعلوم الاجتماعية إلى تخصصات فرعية ضيقة، ثم عملية تأليف (تركيبات) جديدة أفقية لتلك التخصصات، داخل ما نسميه بالميدادين المتلاقحة (دوجان، باهر، ١٩٩١: ١١). إن التقدم العلمي في نظرهما يرى الضوء عند دوائر ليس لها المركز نفسه، حيث تصبح الحدود الجديدة مصدرا للإبداع في العلوم الاجتماعية (دوجان، باهر، ١٩٩١: ١).

ويرى دوجان وباهر، أن للإبداع العلمي آليات متعددة، منها على سبيل المثال: طرح بعض الفروض المهمة وتحسين منهجية بعض النظريات أو الغوص في الكشف عن خبايا بعض البحوث القديمة المهمة، أو إثبات خطأ أراء كانت قائمة.. الخ. كما يؤكدان على عمليات التجديد، وأن الابتكار في العلوم الاجتماعية ليست ثورات علمية، وإنما هي أيضا عمليات رئيسية بالنسبة لمسيرة المشاريع العلمية في هذه العلوم (دوجان، باهر: ٢٤). وعلى وجه التحديد، فإن التقدم العلمي الحاسم غالبا ما يكون حصيلة لدمج رؤيتين علميتين ببعضهم البعض (دوجان، باهر: ٣٥)، ومن ثم فإن خروج علم الاجتماع، أو الاقتصاد، أو النفس.. الخ عن مجال تخصصه شيئا ما، واحتكاكه عند الهامش بتخصصات أخرى مجاورة، يرشحه أكثر من غيره للمساهمة الإبداعية أو الابتكارية في العلم. وعلى ذلك، طرح دوجان وميتاى ما أسمياه «بالكثافة الفارقة» وهى تعنى أن التخصصات الضيقة التي يعمل فيها المتخصصون بكثافة تنتج عموما على المستوى المعرفي - العلمي - إبداعات أو ابتكارات أقل (دوجان & باهر، ١٩٩٣، ٥٣)؛ فتجاوز العلماء لحدود تخصصاتهم الضيقة من شأنه أن يؤدي إلى ولوج ميادين أخرى والتلاقح المعرفي بينها، الأمر الذي ييسر عملية الإبداع ويبرز (سمير نعيم،

١٩٩٢) فكرة المناخ الإبداعي، أو السياق الاجتماعي للإبداعية، حيث قدم تصورا سوسيولوجيا للإبداع، ربط فيه بين العوامل والقدرات الشخصية وبين عناصر البناء الاجتماعي في ارتباطها بآليات السياق العالمي، مانحا الإنسان عامة امتلاكه للطاقة الإبداعية مع وجود فروق في درجتها بين الأفراد؛ ويرى أن الإنسان كائن مبدع بطبعه، وأن تاريخ الحضارة الإنسانية ما هو إلا تاريخ إبداعية الإنسان فكريا وعلميا؛ وعلى ذلك ربط الإبداعية بالسياق الحضاري الاجتماعي الكلي الذي يحتويها جدليا؛ تؤثر فيه وتتأثر به في أن واحد، مشيرا بذلك إلى، أن ما وصلت إليه الحضارة الإنسانية الآن من تقدم ما هو إلا نتاج تراكم الإبداعات الإنسانية تاريخيا في مختلف المجالات بجميع المجتمعات. ويرى «نعيم» أن الطاقة الإبداعية الكامنة لدى البشر تتطلب ظروفًا وشروطًا لكي تعلن عن نفسها في شكل منتجات إبداعية وإلا ضمرت أو أصيبت بالتشويه. وبناء على ذلك، يبرز نعيم فكرة السياق الاجتماعي الأوسع للإبداعية، مستشهد بما وفرته الثورة الصناعية من ظروف موضوعية ملائمة لنمو الإبداعية: كالتطوير الجذري للنظم الاجتماعية، وتطور قوى الإنتاج، وتحرير الإنسان من البؤس والجهل وإشباع احتياجاته الأساسية، وتحرير العقل من الجمود والخرافة، ونشر التعليم والتفكير العلمي والعقلاني، وتطوير مؤسسات ونظم لرعاية الإبداع والمبدعين في كافة المجالات؛ بل وجعل الإبداع نفسه موضعًا للبحث والدراسة للكشف عن المبدعين وشروط الإبداع. إذن، فالإبداعية في نظره محكومة بمناخ اجتماعي يتشكل من مجموعة قوى، أو عوامل اجتماعية تشكل ما يسمى «بآليات الإبداع»، حددها في، عوامل مباشرة: كالأسرة، والتنشئة الاجتماعية، وأساليب التربية والتعليم، وإدارة وتنظيم جماعات البحث العلمي؛ وعوامل أخرى مرتبطة بالأنساق الاجتماعية الكبرى، كالنسق الاقتصادي، والتربوي، والسياسي، والإعلامي، والأسري، والديني، فضلا عن القوى الخارجية: كالاستعمار والتبعية.

وقد ربط «نعيم» بين خصائص المناخ المحيط والإبداعية، على اعتبار أن التنظيمات الاجتماعية القائمة من الممكن أن تشجع على الإبداعية، ومن الممكن أن تعوقها؛ مؤكدا على أنه حينما تصبح تلك التنظيمات معوقة للقدرات الإبداعية الكامنة في المجتمع، أو عدم الانتباه إليها إذا ما حدثت، أو استخدمت استخدامات ضارة، فإنه ينتج ما يسمى «الانحراف بالإبداعية» مستشهد بأشكال سلوكية (كالفساد السياسي والإداري، وتزييف الوعي، وأعمال النصب، وتكريس التخلف والتبعية). وقد استخدم بعض المؤشرات الدالة على هذه القدرات الإبداعية (الانحراف بالإبداعية). لقد نقل «سمير نعيم» مفهوم الإبداع من التركيز على المستوى الفردي، أو السيكولوجي، إلى المستوى الاجتماعي البنائي، معتبرا الإبداعية عملية اجتماعية في جوهرها، ومبرزا مفهوم «سياق الإبداع» و «الانحراف بالإبداعية»، وموجها النظر إلى المنتج الإبداعي والآخر المتلقي، وتباين سياق الإبداع وآلياته وتبعيته وتخلفه.

وعلى ذات النهج البنائي طور (جلبي، ١٩٩٥) إطارا تصوريا سوسيولوجيا لدراسة الإبداع، ربط فيه بين البناء الاجتماعي والإبداع؛ حيث أضاف ثلاثة مفاهيم أساسية لتشكيل معا تصورا مميزا لفهم ودراسة التطور الاجتماعي للإبداع وهي: مفهوم فرص الإبداع، وسياق الإبداع، وآليات الإبداع، مكنته من التحليل البنائي للعلاقة بين فرص الإبداع والسياق الثقافي العربي (جلبي، ١٩٩٥)، الأمر الذي سمح باستيعاب عملية التحول من القدرات الإبداعية إلى منتجات إبداعية فعلية، متجاوزا الثغرات التي وجدت في التفسيرات النظرية السابقة لدراسة الإبداع في علم الاجتماع؛ وموجها النظر إلى مجموعة العوامل الاجتماعية المستقلة المرتبطة بالإنجازات الإبداعية في المجتمع. وقد اتفق «جلبي» مع «نعيم» على أن الإنسان كائن مبدع بطبعه، ويمتلك

طاقة إبداعية (بذرة الإبداع) تتمثل في: الاستعدادات والقدرات الشخصية (كالطلاقة، والمرونة، والأصالة، والجدة، وغيرها)، وهي تحتاج إلى تربة خصبة لكي تثبت، وإلى مناخ ملائم لكي تنمو وتؤتي ثمارها على شكل منتج إبداعي؛ وقد اعتبر جهود الأسرة في علميات التنشئة الاجتماعية هي التربة الخصبة، في حين اعتبر دور المؤسسات التعليمية والإعلامية، ونظم الدعم والتقدير والرعاية هي المناخ الملائم لنمو الإبداع.

ولقد أكد جلبى على أن مفهوم فرص الإبداع يكتسب معناه الواضح عندما يرتبط بمفهوم «سياق الإبداع» الذي يتسع ليضم المنتجات الإبداعية في كافة المجالات، ومتلقى الإبداع، بالإضافة إلى تباينات سياق الإبداع (رجل - امرأة، ريف - حضر، طبقات اجتماعية مختلفة، تخلف - تبعية)، مركزا على أن طبيعة وخصائص السياق تنعكس على فرص الإبداع. كما أوضح جلبى العلاقة التفاعلية بين آليات السياق الإبداعي وإمكانية ظهوره، حيث حدد عددا من الآليات المرتبطة بفرصه، كان من أبرزها: الحاجة أو الطلب الاجتماعي على الإبداع، وعمليات الدعم الاجتماعي، ورعاية الإبداع وتقديره، ومسألة الحرية باعتبارها أكثر الآليات الاجتماعية ارتباطا بفرص الإبداع. (جلبى، ٢٠٠٥: ٥٥)

ومع طرحه لمفاهيم فرص، وسياق، وآليات الإبداع، وإتفاقه مع الخبرات السوسيولوجية السابقة حول بعض القضايا، لاسيما الطرح المقدم من «نعيم» مثل: أن الإنسان مبدع بطبعه وتاريخ الإنسانية ليس إلا تاريخ إبداعية الإنسان فكريا وعلميا، وأن الإبداع على علاقة جدلية بالسياق الحضاري والاجتماعي العام الذي يحتويه، ويؤثر فيه ويتأثر به، وأن التفكير الإبداعي وتجسيده في سلوك إبداعي يخضع لقوانين عامة، وعلى العلم الكشف عن هذه القوانين، وأن الإبداع ظاهرة اجتماعية عامة، لا تقتصر على إنجازات النخبة المبدعة في مجالات العلم والآداب والفن فقط. لقد أضاف جلبى مجموعة أخرى من القضايا لتشكل مع القضايا السابقة فهما سوسيولوجية بنيوية للظاهرة الإبداعية، وحددها في خمس قضايا هي:-

- ١- تزايد فرص الإنتاج للمبدع بظهور أعمال إبداعية في مجالات مختلفة (علمية - فنية - أدبية.. الخ).
- ٢- تزايد فرص إنتاج المبدع، واستمراره في تجويد إنتاجه حينما يتوافر ويتزايد المتلقون المتذوقين والواعين للإبداع.
- ٣- تزايد فرص الإنجازات الإبداعية، حينما تتاح إمكانية التعبير في المواقف الأسرية والاجتماعية، وتوجيه النظر إلى التحديات المجتمعية.
- ٤- تزايد فرص المنتجات الإبداعية مع توافر وتهيئة الظروف الموضوعية لحرية التعبير.
- ٥- تزايد فرص الإبداع حينما تتوافر نظما للتقدير والدعم والرعاية الكافية للأعمال الإبداعية. وبهذا التصور السوسيولوجي عالج جلبى فرص الإبداع والثقافة العربية، وحالة المثقفين والإبداع معالجة بنائية في الوطن العربي.

ويمكن للباحث الانطلاق من الإطار التصوري الذي انتهى إليه كل من نعيم وجلبى؛ ومؤكدا على أن الإنسان كائن مبدع بطبعه، وأن الإبداع لا يقتصر على السمات والقدرات الشخصية فقط، وإنما يحددها ويتحكم فيها خصائص السياق الاجتماعي على المستويين الميكرو والماكرو، والمستوى الحضاري للمجتمع وعلاقته بالسياق العالمي. ومن هنا، يحدد الباحث مفهوم سياق الإبداع بأنه: يشير إلى كافة العناصر والمكونات التي تشكل في مجموعها منظومة متكاملة، تتحدد في: العاملون في مجال البحث والتطوير وإنتاج

المعرفة بخصائصهم ومستوى تأهيلهم، وطبيعة التكوين الاجتماعي بنظمه الكبرى والصغرى، وطبيعة القيم المحددة له، ومستوى تقدمه، والآليات التي يعتمد عليها لتحفيز وشحن الإبداع: كنظم التقدير والدعم الاجتماعي والرعاية، والحرية، وفرص التعبير عن الرأي، والطلب الاجتماعي على الإبداع؛ وفرص الإبداع (كما ونوعاً). وتتميز منظومة سياق الإبداع بالدينامية والتفاعل الجدلي، والعلاقات النشطة بين القدرات الشخصية لمنتج العلم وكافة العناصر المحيطة به والمشكلة للسياق، وكذا العلاقة بين المنتج العلمي والباحث والمتلقين والمستفيدين منه؛ إنها منظومة متكاملة تحدد حجم ومستوى ونوعية المنتج العلمي الإبداعي، كما تحدد مدى استدامته وفاعليته في التنمية والتقدم.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للبحث

للاقترب من مشكلة البحث، وتحقيق أهدافه، اعتمد الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية هي:-

أ- أسلوب البحث وطرائقه: اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي للكشف عن تصورات الأكاديميين العرب لطبيعة وخصائص السياق الاجتماعي المميز لعملية الإبداع العلمي، ومدى قدرتها على إنتاج معارف إبداعية متجددة، تستطيع الانتقال بالمجتمعات العربية إلى مستوى مجتمع المعرفة، والاقتصاديات القائمة عليها. وقد اعتمد الباحث على منهجية التحليل الكمي للبيانات باستخدام المتوسطات المرجحة للمتغيرات المختلفة لكل بعد من أبعاد المقياس المعد لقياس تصورات الأكاديميين العرب لسياق الإبداع العلمي وتحدياته بهدف معرفة أولوية المتغيرات المؤثرة في إعاقه الإبداع العلمي؛ بالإضافة إلى استخدام مقياس تحليل القوة النسبية لكل بعد من أبعاد الظاهرة موضع الدراسة، علاوة على الاعتماد على مقاييس التحليل الاستدلالي لقياس الارتباطات الدالة بين متغيرات الظاهرة، أو قياس الفروق بينها؛ وفي هذا السبيل استخدم الباحث اختباري «ت» و «ف» تحليل التباين بين التخصصات، والجنسيات بين أبعاد المقياس، ومقياس معاملات الارتباط «بيرسون» و «فاي» لقياس العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات. وقد اعتمد البحث على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة؛ بالإضافة إلى استخدام المقابلات الجماعية والفردية للحصول على بيانات ومعلومات كيفية حيال الظاهرة موضع الدراسة.

ب- مصادر البيانات: اعتمد الباحث على مصدرين للحصول على البيانات اللازمة للتحقق من المتغيرات البحثية، والإجابة عن التساؤلات المطروحة، المصدر الأول بشري: ويتمثل في العلماء والباحثون العرب، والعاملون في مجال البحث والتطوير العلمي؛ أما المصدر الثاني: رمزي (وثائقي) فقد تمثل في التقارير والإحصاءات الدولية والإقليمية حول وضعية الإنتاج العلمي العربي، علاوة على الكتب والدراسات حول الظاهرة موضع الدراسة.

ج- جمهور البحث وأسلوب المعاينة: تمثل جمهور البحث في جميع العلماء والباحثين العرب العاملون بمختلف كليات ومراكز جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، باعتبار الجامعة تضم أساتذة وباحثين من مختلف الدول العربية. وقد أضيف إلى ذلك العلماء والباحثون في المركز القومي للبحوث العلمية بجمهورية مصر العربية، على اعتبار أن العاملين في مراكز البحث والتطوير، لاسيما مراكز البحث القومية من العناصر الذين يقع على أكتافهم إنتاج المعرفة العلمية المبتكرة، والمرتبطة بالصناعات وتطوير التقنية، ومن ثم تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة؛ إضافة إلى استكمال حجم العينة، واستيفاء شروطها. وقد اعتمد البحث على أسلوب المعاينة الاحتمالية (العشوائية) في اختيار مفردات عينة البحث.

د- حجم العينة وطريقة اختيارها: بلغ حجم عينة البحث ٢٢١ مفردة (عالما أو باحثا)، وهي تمثل أكثر من ٥٠ ٪ من جمهور البحث (الأستاذة العرب العاملين بجامعة السلطان قابوس)؛ وقد اعتمد الباحث على الطريقة العشوائية الطبقيّة في اختيار مفردات العينة، نظرا لصغر حجم جمهور البحث، وعدم تجانسه في المتغيرات ذات الصلة بأهداف البحث من جهة، وتباينه من حيث الجنسية والتخصص العلمي من جهة أخرى؛ وقد اتبعت الخطوات التالية في اختيار العينة:-

- تم حصر جميع الكليات والمراكز البحثية بجامعة السلطان قابوس، وتحديد القوائم الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بكل كلية، وذلك بالحصول على تلك القوائم من موقع الجامعة الالكتروني بالدخول إلى كل كلية وسحب قوائم الأسماء منها، لتمثل كل قائمة بكل كلية إطارا للمعينة بها كطبقة أو شريحة.

- تم تصفية كل قائمة من الأساتذة والعلماء غير العرب، والإبقاء على الأسماء العربية فقط.

- تم تصنيف كل قائمة من قوائم الكليات حسب الجنسية، بحيث يستطيع الباحث اختيار مفردات من كل الجنسيات العربية ضمن عينة البحث، مع مراعاة النسبة والتناسب لحجم كل شريحة.

- تم اختيار عينة ممثلة لكل كلية، ولكافة الأقسام التخصصية المختلفة، وقد بلغ حجم العينة التي وقع عليها الاختيار بالكليات الست داخل الحرم الجامعي ٣٢٠ مفردة من العلماء والباحثون العرب.

- قام الباحث بتسجيل أسماء الأساتذة الذين وقع عليهم الاختيار في كشف مصنف حسب الكلية والتخصص، واستخدم الباحث خدمة البريد الداخلي في توزيع صحائف البحث عليهم، مزودة برسالة رسمية وإجراءات إعادتها بعد الإجابة على أسئلتها، إلا أن العملية واجهت صعوبات، ربما تعود إلى ضيق الوقت للأساتذة، ومن ثم عدم استرجاع عدد كبير من الصحائف، واستقرت مدة زمنية تصل إلى شهرين رغم إجراء التطبيق الميداني داخل نطاق الجامعة، الأمر الذي أدي بالباحث إلى محاولة الاستعانة بمجموعة من المفردات في مجال البحث والتطوير، وقد تم اختيار المركز القومي للبحوث العلمية بالقاهرة لاستكمال بعضا من النقص الحاد في حجم العينة، وقد اختير المركز القومي باعتباره حقلا متخصصا في إنتاج المعرفة التقنية المتجددة؛ ورغم ذلك فقد وصل حجم العينة النهائي إلى ٢٢١ مفردة من الباحثين والعلماء والذي اعتمد الباحث عليهم في تحليل ودراسة متغيرات مشكلة البحث.

هـ- خصائص العينة: يمكن توضيح الخصائص العامة للعينة من خلال جدول (١).

و- أداة البحث وتقنياتها: انطلاقا من الهدف العام للبحث، وهو الكشف عن موقف الأكاديميين العرب من خصائص السياق الاجتماعي الأوسع للإبداع العلمي، وقدرته على قيادة المجتمع العربي نحو تأسيس مجتمع المعرفة؛ اعتمد الباحث على القياس، حيث قام بتصميم مقياس ذي الوزن الثلاثي، اعتمادا على رؤية ثرائتون في قياس الاتجاهات والتصورات (موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق)، وقد أعطيت درجة (٣) للموافقة على العبارات الإيجابية، بينما أعطيت درجة (١) للموافقة على العبارات السلبية للعبارة السلبية، والعكس بالعكس، في حين أعطيت الدرج (٢) للعبارة الموافقة إلى حد ما (أنظر ملاحق البحث). هذا، وقد تكون المقياس من أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الأول، خصص للبيانات الأولية والذي يوضح الخصائص العامة للعينة؛ وخصص البعد الثاني لمعرفة تصورات الأكاديميين العرب لواقع الإنتاج الإبداعي في العلم بالوطن العربي، متضمنا ١٤ مؤشرا تعكسها التساؤلات من ١٥ إلى ٢٨؛ وخصص البعد الثالث للكشف عن موقف الأكاديميين العرب من

جدول رقم (١)
يوضح خصائص عينة البحث (ن = ٢٢١)

المتغيرات	المتغير	النسبة المتغيرة %	المتغير	النسبة المتغيرة %	المتغير	النسبة المتغيرة %
النوع	ذكور	83.3	184	الذكور	83.3	184
	إناث	16.7	37	الإناث	16.7	37
	أقل 30 سنة	62.0	150	أقل 30 سنة	62.0	150
العمر	من 30 - أقل من 40 سنة	24.8	60	من 30 - أقل من 40 سنة	24.8	60
	من 40 - أقل من 50 سنة	7.4	18	من 40 - أقل من 50 سنة	7.4	18
	من 50 - أقل من 60 سنة	5.8	14	من 50 - أقل من 60 سنة	5.8	14
	من 60 - فأكثر			من 60 - فأكثر		
	أغلب	15.8	35	أغلب	15.8	35
الحالة الاجتماعية	متزوج	84.4	182	متزوج	84.4	182
	أرمل	0	0	أرمل	0	0
	مطلق	1.8	4	مطلق	1.8	4
	خليفي	15.4	34	خليفي	15.4	34
	أرملي	4.5	10	أرملي	4.5	10
الجنسية	سوري	6.4	14	سوري	6.4	14
	فلسطيني	1.8	4	فلسطيني	1.8	4
	مصري	33.5	74	مصري	33.5	74
	سوداني	5.9	13	سوداني	5.9	13
	تونسي	5.9	13	تونسي	5.9	13
الخبرة الأكاديمية والبحثية	جزائري	2.7	6	جزائري	2.7	6
	مغربي	5.0	11	مغربي	5.0	11
	ليبي	3.6	8	ليبي	3.6	8
	عراقي	4.5	10	عراقي	4.5	10
	ليتواني	5.4	12	ليتواني	5.4	12
الإنجاز العلمي المنشور	يعمل	5.4	12	يعمل	5.4	12
	أقل من 3 أفراد	13.6	3	أقل من 3 أفراد	13.6	3
	من 3 - أقل من 5 أفراد	24.0	53	من 3 - أقل من 5 أفراد	24.0	53
	من 5 - أقل من 10 أفراد	57.9	128	من 5 - أقل من 10 أفراد	57.9	128
	من 10 أفراد فأكثر	4.5	10	من 10 أفراد فأكثر	4.5	10
مجم الأسرة للمبحوث	علوم طبيعية	35.7	79	علوم طبيعية	35.7	79
	علوم بيولوجية	7.2	16	علوم بيولوجية	7.2	16
	علوم اجتماعية	19.5	43	علوم اجتماعية	19.5	43
	(أداب - فنون)	37.6	83	(أداب - فنون)	37.6	83
	المدخل الشعري			المدخل الشعري		

المعرفة الإبداعية، وتم تقسيم هذا البعد إلى ٣ أبعاد فرعية يقيس كل بعد التحديات التي تواجه الأنساق المرتبطة بعملية إنتاج المعرفة الإبداعية وهي (يضم البعد الفرعي الأول المتغيرات من ٥٩- ٧٥ لقياس التحديات المرتبطة بالباحث (منتج المعرفة)، ويضم البعد الفرعي الثاني المتغيرات من ٧٦- ١١١ لقياس التحديات المرتبطة بالسياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج المعرفة الإبداعية، بينما يضم البعد الفرعي الثالث ٧ فروع دقيقة تغطي التحديات المرتبط بالسياق الأوسع لعملية إنتاج المعرفة الإبداعية: حيث تقيس المتغيرات من ١١٢- ١١٦ التحديات المرتبطة بخصائص البنية الاقتصادية العربية، وتقيس المتغيرات من ١١٧- ١٢٢ التحديات المرتبطة بالبنية الثقافية العربية، كما تقيس المتغيرات من ١٢٣- ١٢٧ التحديات المرتبطة بالنسق الأسري العربي، كما تقيس المتغيرات من ١٢٨- ١٣٢ التحديات المرتبطة بالأنساق التعليمية العربية، وتقيس المتغيرات من ١٣٢- ١٣٩ التحديات المرتبطة بالنسق الإعلامي العربي، بينما تقيس المتغيرات من ١٤٠- ١٤٥ التحديات المرتبطة بمناخ الحرية، في حين تقيس المتغيرات من ١٤٦- ١٥١ التحديات التي تتعلق بنظم رعاية ودعم وتقدير العلماء كآليات لسياق الإبداع العلمي بالوطن العربي.

هذا، وبعد الانتهاء من تصميم المقياس في صورته الأولية، تم إجراء عمليتي الصدق والثبات للمقياس، عن طريق عرضه على مجموعة من الأساتذة الزملاء بكليتي الآداب والتربية بجامعة السلطان قابوس، وتم أخذ جميع الملاحظات الشكلية والفنية في الاعتبار لتجويد وضبط بنود المقياس؛ كما تم تطبيق المقياس بطريقة مبدئية على عينة قوامها ١٢ مفردة للكشف عن مدى صدق المقياس مستخدماً طريقة التجزئة النصفية، ومدى استجابة المبحوثين للمقياس والكشف عن الصعوبات والعبارات غير الملائمة؛ وقد أثبت الاختبار قيمة ارتباط عالية. وبعد إجراء عملية التقنين تم البدء في تطبيق المقياس.

هـ- التحليل الإحصائي للبيانات الامبيريقية:

بعد الانتهاء من جمع البيانات الامبيريقية، تم التأكد من صحة الصحائف واستبعاد الصحائف غير المكتملة أو الناقص، حيث اتبع الباحث أربعة استمارات: وتم استخدام حزمة البرامج الإحصائية spss في إدخال ومعالجة البيانات الامبيريقية. وقد اعتمد الباحث على مقاييس الإحصاء الوصفي في حساب مستوى تأثير كل بعد على المقياس، حيث استخدم الباحث مقياس المتوسطات المرجحة لقياس الوزن النسبي أو القوة النسبية لكل بعد، وترتيب كل عبارة من حيث التأثير والتحدى لعملية الإبداع العلمي؛ كما استخدم مقياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مستوى الانخفاض عن المتوسط لكل بعد؛ علاوة على استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحليل العلاقات الارتباطية ومستوى دلالتها بين أبعاد المقياس وفقاً لمصفوفة الارتباطات بين الأبعاد المختلفة؛ واستخدام مقياسي الدلالة (ت)، (ف) لقياس الفروق بين بعض المتغيرات المستقلة (الجنسية- الجنس- التخصص) وبعض المتغيرات التابعة: كحجم البحوث المنشورة، واستمرارية الإنتاج والنشر والحصول على الجوائز.

رابعاً: تحليل نتائج البحث الميداني

١- تصورات الأكاديميون العرب لواقع المنتج الإبداعي في العلم بالوطن العربي

كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب عن رؤيتهم لانحسار الإبداع في العلم بالوطن العربي، كماً ونوعاً، بمعنى ضعف توافر منتجات إبداعية بالمعنيين العلمية المختلفة. ويوضح الجدول

التالي مدى انحسار الإنتاج المعرفي الإبداعي.

جدول رقم (٢)

يوضح القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع الإنتاج الإبداعي
من وجهة نظر الأكاديميين العرب

رقم العبارة	المتغير	أولاً	إلى حد ما	لا أولاً	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
16	كم النشر العلمي بالوطن العربي كاف	9	57	105	82	0.056787	1.
17	كم براءات الاختراع الحاصل عليها المبدعين العرب كاف	7	22	192	85.66667	0.059326	2.
18	عدد العلماء بالوطن العربي متناسب مع إجمالي عدد السكان	9	42	170	93.66667	0.064866	3.
27	نوعية الإبداعات العلمية العربية المتاحة، يمكنها تأسيس مجتمعاً قائماً على الاقتصاد المعرفة	5	55	161	95.33333	0.06602	4.
24	يتميز الإنتاج العلمي في الوطن العربي بالابتكار والبعيد عن التقليد والنقل عن الغرب	3	64	154	97	0.067175	5.
20	يشمل الإنتاج العلمي العربي جميع التخصصات بالنسب	7	58	156	97.66667	0.067636	6.
19	يعد الإنتاج العلمي بالوطن العربي ملائم لعدد الباحثين العرب	7	59	155	98	0.067867	7.
21	تسير معدلات الإنتاج العلمي بالوطن العربي بصورة منتظمة	6	69	146	100.6667	0.069714	8.
22	تتسم موضوعات الإنتاج العلمي بالوطن العربي بالجددة والأصالة	7	73	141	102.6667	0.071099	9.
25	ترتبط موضوعات البحوث العلمية بالوطن العربي بقضايا التنمية	9	64	154	103	0.07133	10.
23	تسعى غالبية البحوث العلمية بالوطن العربي إلى توليد معارف هادفة	11	88	122	110.3333	0.076408	11.
26	تستطيع المنتجات العلمية الإبداعية بالوطن العربي إقامة مجتمع المعرفة المنشود	28	62	154	120.6667	0.083564	12.
28	تتزايد الإنتاجية العلمية في المجالات الأساسية، والإنسانيات مقارنة بالمجالات التطبيقية والتقنية بالوطن العربي	33	96	92	127.6667	0.088412	13.
15	يتوافر بالوطن العربي كم من الإنتاج العلمي الإبداعي	27	114	80	129.6667	0.089797	14.
النتيجة	المجموع	168	923	1982	1444		
	القيمة الصغرى للبعد = 14	المتوسط = 19.7		القوة النسبية للبعد = 0.15			

توضح نتائج الدراسة الميدانية شعور الأكاديميين العرب بالانخفاض الحاد لمعدلات الإنتاج الإبداعي

العلمي بالوطن العربي، حيث كشف مقياس القوة النسبية للمتوسطات المرجحة تضاول القوة النسبية لبعد «واقع الإنتاج العلمي»، فلم تتعدى ١٥،٠ بالنسبة لأبعاد المقياس ككل. لقد كشف مقياس الوزن المرجح عن الانخفاض الحاد - حسب تعبيرات العينة - في متغير كم النشر العلمي، وعدم كفايته لتحقيق إضافات علمية متجددة، تستطيع أن تسهم في تأسيس مجتمعاً قائماً على المعرفة، محتلاً الرتبة الأولى من حيث الانخفاض بالإضافة إلى انحسار حجم براءات الاختراع الحاصل عليها العرب مقارنة بحجم العلماء العرب من جهة، والعلماء بالعلم من جهة أخرى، علاوة على عدم تناسب عدد العلماء مع إجمالي عدد السكان العرب مسجلاً الرتبة الثالثة من حيث الانخفاض، وبناءً على ذلك فإن مؤشرات التقدم العلمي كما حددتها المنظمات الدولية (عدد العلماء - كم النشر - كم براءات الاختراع) قد جاءت في ذيل قائمة مؤشرات الإنتاجية الإبداعية في مجال العلم بالوطن العربي.

ومع إدراك العلماء العرب بتضاول وانحسار الإنتاج العلمي الإبداعي، جاءت تأكيداتهم على ضعف إمكانية الإبداعات العلمية العربية المتاحة بكميتها ونوعيتها أن تؤسس مجتمعاً قائماً على المعرفة، ومن ثم اقتصاد المعرفة، مسجلاً الترتيب الرابع ضمن بنود المقياس؛ ذلك أن الإنتاج العلمي بالوطن العربي وفقاً لتصورات الأكاديميين العرب، يبتعد على الجدة والأصالة والابتكار، وغالباً ما يعتمد على التقليد والنقل والتكرار، وإعادة إنتاج القديم؛ حيث سجل هذا المؤشر الرتبة الخامسة على المقياس. كما أوضحت استجابات الأكاديميين العرب تباين الإنتاج العلمي الإبداعي وفقاً لميادين الإبداع، والتخصصات، ويزداد هذا التباين، نسبياً في المجالات الأساسية والإنسانية مقارنة بالمجالات التطبيقية والتقنية بالوطن العربي؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف فاعلية المنتج العلمي في النهوض بالتقانة وتطبيقاتها، ومن ثم تضاول فرص الإسهام في تأسيس مجتمع المعرفة.

ورغم تأكيد أفراد العينة على توافر كم من الإنتاج العلمي بالوطن العربي إلى حد ما مسجلاً الرتبة الأولى؛ إلا أن المنتجات العلمية الإبداعية المتوافرة لا تستطيع إقامة مجتمع المعرفة كما عبرت عنها بيانات الدراسة، ذلك بسبب أن موضوعات البحوث العلمية بعيدة عن قضايا التنمية، وتفترق إلى التنسيق والتكامل والارتباط مع مؤسسات الإنتاج والتصنيع. وقد كشف مقياس بيرسون لتحليل العلاقات الارتباطية بين الخصائص البنوية للسياق الاجتماعي المحدد للإنتاجية الإبداعية في الوطن عن وجود مجموعة من العوامل البنائية تقف وراء انخفاض كم المنتجات العلمية، وضعف نوعيتها، حيث اتضح، وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين كل من انخفاض حجم الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير العلمي، وخصائص البنية الاقتصادية العربية وهشاشتها وتبعيتها، واستمرار حالة العجز للنسق التعليمي عن تأهيل القوى البشرية المدربة للعمل في البحث والتطوير، بالإضافة إلى انحسار فرص الحرية الأكاديمية وحرية التعبير؛ علاوة على ضآلة عمليات دعم وتقدير المبدعين ورعايتهم وبين انحسار فرص الإبداع العلمي وضآلته كما ونوعاً، ومن ثم ضعف قدرته على الإسهام في بناء مجتمع المعرفة. كما اتضح وجود علاقة ارتباط دالة عند مستوى ٠,٠٥ بين كل من: مستوى وكفاية القوى البشرية العاملة في مجال البحث العلمي والتطوير، ونمطية أداء السياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها وبين انحسار وضآلة المنتجات العلمية الإبداعية كما ونوعاً بالمجتمعات العربية. ورغم وضوح هذه العلاقات الارتباطية، إلا أن التحليلات الإحصائية، قد كشفت عن عدم وجود علاقة ارتباطية في - الوقت الحالي - بين كل من طبيعة النشاطات البحثية، ومستوى الإنفاق على

تلك النشاطات البحثية، والتحديات المرتبطة بخصائص المشتغلين بالبحث والتطوير وإنتاج المعرفة العلمية، وخصائص البنية الأسرية العربية، وطبيعة أداء النسق الإعلامي وموقفه من العلم والمشتغلين به. ويمكن لهذه العوامل البنائية أن تلعب دوراً إيجابياً إذا هيئت الظروف فيما بعد.

وتنقق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من (نعم، ١٩٩٣؛ جلي، ٢٠٠٥؛ إبراهيم، ١٩٨٥ & قنوع وآخرون: ٢٠٠٥) حول انخفاض وتضاؤل فرص الإبداع عامة، والإبداع العلمي على وجه التحديد بالوطن العربي، نتيجة ضعف وهشاشة التكوين الاجتماعي-الاقتصادي العربي، واستمرار اندماجه ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية، وتبعيته لها؛ الأمر الذي ينعكس على حالة مؤسسات الإنتاج العلمي، والعاملين بها، ومن ثم هشاشة المنتجات الإبداعية وتضاؤلها، وضعف قدرتها على الانتقال بمجتمعاتها إلى مرحلة الاعتماد على اقتصاديات المعرفة. وبناء على ما سبق، يتضح إدراك ووعي العلماء العرب بضعف فرص الإنتاج الإبداعي في مجال العلم بالوطن العربي، وضعف إسهاماته الإبداعية والتطبيقية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار تزايد التحديات أمام النهوض والتقدم، والانتقال إلى المجتمع القائم على المعرفة واقتصادياتها.

٢- خصائص منظومة إنتاج المعرفة العلمية وتوليدها

تشكل منظومة إنتاج المعرفة كلا متكامل من النشاطات والممارسات الإنتاجية في العلم، والقوى البشرية العاملة في البحث والتطوير بمستوياتها ومهاراتها، وطبيعة نظم النشر العلمي، والمخصصات المالية مع معدلات حجم الإنفاق على البحث، وواقع الاستثمار في العلم وطبيعته، والنظم القانونية والمعيارية الموجه لتلك النشاطات العلمية. ويعرض الباحث لتصورات الأكاديميين العرب لبعض الخصائص المميزة لمنظومة إنتاج المعرفة الإبداعية بالمجتمعات العربية.

أ- طبيعة النشاطات والممارسات العلمية الإبداعية

رغم ما أوضحته التقارير والإحصاءات الإقليمية والقطرية لتدني حالة الإنتاجية العلمية الإبداعية القادرة على تأسيس مجتمع المعرفة، وضآلة فرص براءات الاختراع، فإن الدراسة الميدانية كشفت عن أن كم المنتجات العلمية المتوافرة تفتقر إلى السمات التي تجعل منها معارف قابلة للتطبيق التقني، وتوظيفها لخدمة التنمية والتقدم، ومن ثم تأسيس مجتمعاً قائماً على اقتصاد المعرفة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أفصحت عنها بيانات الدراسة الميدانية كما يوضحها جدول (٣).

تكشف بيانات الجدول السابق مدى إدراك الأكاديميين العرب لطبيعة المنتج العلمي وخصائصه، حيث بلغت القوة النسبية لهذا البعد ١٩،٠ وهي تشير إلى انخفاض نسبي في مستوى وجودة المنتج الإبداعي، بمتوسط قيمته ٧، وانحراف معياري ١،٩؛ وقد اتضحت مؤشرات الانخفاض في ضعف ارتباط معظم أنشطة البحث والتطوير داخل مراكز البحوث والجامعات إلى العلاقات الارتباطية، والتواصل مع مراكز الإنتاج الصناعي والخدمات بالمجتمع، والتوسع الكمي لمراكز إنتاج المعرفة على حساب جودة الإنتاج في المرتبة الأولى حسب مقياس الوزن المرجح؛ يليها الميل إلى التوسع الكمي أيضاً كسمة غالبية على أنشطة البحث والتطوير في المرتبة الثالثة، علاوة على أن معظم نشاطات البحث والتطوير تهدف في غالبيتها إلى توليد المعارف الأساسية فقط دون تحويلها إلى تقنية، تستطيع أن توظف في تطوير خدمات ومنتجات تسهم في تطوير الاقتصاد، وبناء مجتمع المعرفة.

جدول رقم (٣)

القوة النسبية والمتوسط والانحراف المعياري لطبيعة النشاطات والممارسات العلمية الإبداعية من وجهة نظر الأكاديميين العرب

رقم العبارة	المتغير	لوانق	إلى حد ما	لا لوانق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
32	لا ترتبط معظم أنشطة البحث والتطوير بمراكز الإنتاج والخدمات بالمجتمع	86	119	16	124	0.23	1
30	يأتي التوسع الكمي لمراكز إنتاج المعرفة على حساب النوعية والجودة	119	64	38	120.3	0.23	2
29	التوسع الكمي هو السمة الغالبة على أنشطة البحث والتطوير بالدول العربية	71	135	15	128.66	0.24	3
31	تهدف معظم أنشطة البحث والتطوير إلى توليد المعرفة الأساسية فقط دون توظيفها في نقله	56	110	55	147	0.28	4
النتيجة	مجموع	332	428	124	519.96	القوة النسبية للبعد 0.19	
	القيمة الصغرى للبعد 4	المتوسط = 7					
	القيمة الكبرى للبعد 12	الانحراف المعياري 1.9					

وقد كشفت التحليلات الإحصائية للعلاقات الارتباطية بين هذا البعد وبين عدد من العوامل البنائية لخصائص السياق الاجتماعي للإبداع العلمي بالوطن العربي وبين ضعف النشاطات البحثية والتطوير عن وجود علاقات ارتباطية عند مستوى ٠,٠١؛ وتتمثل هذه العوامل في نقص كفاية ومستوى القوى البشرية العاملة في مجال الإنتاج العلمي، وضعف الاستثمارات في مجال العلم والتطوير، والصعوبات والتحديات التي تواجه المشتغلون بالبحث العلمي، وضعف البيئة المواتية للبحث؛ بالإضافة إلى بعض العوامل المرتبطة بخصائص الأنساق الكبرى بالمجتمعات العربية؛ كالنسق الاقتصادي والأسري والنسق الإعلامي. كما كشفت التحليلات الإحصائية للارتباط عن وجود علاقة دالة عند مستوى ٠,٠٥ بين ضعف نظم الرعاية ودعم وتقدير المبدعين في مجال إنتاج المعرفة العلمية؛ في حين لم يظهر ارتباط دال بين بعض العوامل: كمعدلات النشر العلمي، وحجم الإنفاق على البحث والتطوير، ونظم الحماية القانونية، وخصائص البنية الثقافية للمجتمعات العربية وعلاقتها بهذا البعد «طبيعة النشاطات البحثية بمؤسسات إنتاج المعرفة المتجددة»؛ وعلى ذلك، اتضح ضعف مستوى النشاطات الإنتاجية في مجال العلم بسبب تدني الأوضاع الاقتصادية، وضعف الميل إلى الاستثمار في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة الإبداعية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تأسيس مجتمعاً قائماً على المعرفة بالمجتمعات العربية.

ب- مستوى القوى البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير وكفايتها

كشفت الدراسة الميدانية عن انخفاض مستوى القوى البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير وكفايتها بالميدان العلمي المختلفة بالوطن العربي، يوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (٤)

القوة النسبية والمتوسط والانحراف المعياري لكفاية القوى البشرية من وجهة نظر الأكاديميين العرب

رقم العبارة	المتغير	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
35	ضعف فاعلية نظم التدريب بمراكز أنشطة البحث والتطوير	122	90	9	109.66	0.230392	1
33	ضآلة أعداد المشتغلين بالبحث والتطوير نسبة إلى إجمالي القوى العاملة مقارنة بالدول الغربية	126	76	19	111.66	0.234594	2
36	ضعف استخدام المعلوماتية في مجالات إنتاج المعرفة والتقانة	109	97	15	116	0.243697	3
34	ضعف القدرات والمهارات البحثية لدى العاملين بأنشطة البحث والتطوير	61	125	35	138.66	0.291317	4
النتيجة	مجموع	418	388	78	476	القوة النسبية = 0.18	
	القيمة الصغرى للبعد 4	المتوسط الحسابي للبعد = 7					
	القيمة الكبرى للبعد 12	الانحراف المعياري للبعد = 1.9					

تعكس بيانات الجدول وجود انخفاض نسبي في مستوى وكفاية القوى العاملة في البحث وفقاً لمقاييس القوى النسبية وتصورات الأكاديميين العرب حيث بلغت ١٩,٠ على مقياس المتوسط المرجح، وبمتوسط حسابي ١,٧ بالنسبة للبعد، وقد جاءت تصورات الأكاديميين لضعف فاعلية نظم التدريب بمراكز أنشطة البحث في المرتبة الأولى من حيث التأثير في الانخفاض؛ يليها ضآلة أعداد العلماء المشتغلين بالبحث والتطوير في الدول الغربية محتلة المرتبة الثانية؛ يليها ضعف استخدامهم لتقنيات البحث الإلكترونية، والتعاطي مع المعلوماتية وتوظيفها في الحصول على معارف متجددة ومبتكرة في المرتبة الثالثة من حيث التأثير؛ بينما جاء ضعف القدرات والمهارات البحثية للعاملين بأنشطة البحث والتطوير في المرتبة الرابعة. وعلى ذلك يتبين، أن عاملي الضعف التدريبي وصعوبة التعاطي مع المعلوماتية، وضآلة عدد العلماء هم الأكثر تأثيراً في انخفاض مستوى قدرات القوى البشرية المنوط بها إنتاج المعرفة المتجددة القادرة على تأسيس مجتمع المعرفة.

وقد أوضحت التحليلات الإحصائية وجود علاقات ارتباطية قوية عند مستوى ٠,٠١ بين حالة الانخفاض النسبي في مستوى وكفاية القوى البشرية العلمية وبعض العوامل: كإنخفاض حجم الإنفاق على نشاطات البحث، لا سيما الموجهة لتدريب وتطوير المهارات البحثية، وهشاشة نظم الحماية القانونية للمنتجات الإبداعية، والخصائص المميزة للباحثين وطموحاتهم وطبيعة التكوين الأسري المحيط بهم؛ بالإضافة إلى خصائص السياق التنظيمي للمؤسسات الأكاديمية، وضعف التكوين الاقتصادي العربي، علاوة على وجود تحديات تتعلق بمنظومة الإعلام، ونظم الدعم والتقدير الاجتماعي للعلماء.

ج- معدلات النشر العلمي الإبداعي ومستواها

يعد مؤشر النشر العلمي من المعايير المتفق عليها عالمياً لقياس مدى التطور في منظومة البحث العلمي، وإذا كانت الإحصاءات الدولية المحلية تشير إلى اتساع الفجوة بين الدول العربية، والدول المتقدمة، لاسيما إسرائيل؛ وانخفاض معدلات النشر العلمي عن المتوسط العالمي، كما اتضح في مقدمة البحث، فإن

الباحثين العرب يدركون هذا التفاوت، حيث عكست استجاباتهم على المقياس مدى وعيهم بالفجوة الكبرى بين الدول العربية، والدول الأخرى في معدلات النشر ونوعيتها، و يوضح الجدول التالي ذلك.

جدول رقم (٥)

القوة النسبية والمتوسط والانحراف المعياري لمعدلات النشر العلمي وكفايتها
من وجهة نظر الأكاديميين العرب

الترتيب	الوزن المرحج %	متوسط التكرارات المرحجة	لا أولئك	إلى حد ما	لأولئك	المتغير	رقم العبارة
6	0.136544	80.3	203	16	2	متوسط نصيب العلماء العرب من براءات الاختراع كلف	41
5	0.146742	86.3	187	30	4	الهدف الأساسي للنشر العلمي بالوطن العربي هو توليد المعرفة التطبيقية وليس استكمال متطلبات الترقية فقط	42
4	0.163739	96.33	175	24	22	متوسط نصيب الباحث العربي من حجم النشر العالمي كلف	40
3	0.169972	100	147	69	5	يرقى مستوى النشر العلمي بالوطن العربي إلى المستوى المطلوب	37
2	0.187535	110.3	118	96	7	تتسم مجالات النشر العلمي الإبداعي بمعايير الجودة العلمية	38
1	0.195467	115	127	64	30	تحرص المؤسسات العلمية على تطوير نظم للنشر العلمي	39
القوة النسبية: 0.15		588.23	957	299	70	مجموع	النتيجة
		المتوسط الحسابي 7.9				القيمة الصغرى للبعد 7	
		الانحراف المعياري 2.2				القيمة الكبرى للبعد 14	

يتضح من الجدول إدراك الأكاديميين العرب لتباطؤ حركة النشر العلمي بالوطن العربي، رغم حصول هذا البعد على متوسط ٧,٩٨، وانحراف معياري ٢,٢، مسجلة قوة نسبية لا تتعدى ١٠,١٥، بالنسبة لإجمالي العينة، إلا أن هذه القيم تشير إلى استمرار حالة التباطؤ في معدلات النشر؛ وأوضحت الدراسة الميدانية أن أكثر المؤشرات تعبيراً عن حالة التباطؤ في النشر هي، انخفاض متوسط نصيب العلماء العرب من براءات الاختراع المسجلة؛ وأن الهدف الأساسي من النشر العلمي بالوطن العربي هو استكمال متطلبات الترقية في معظمه، وليس بهدف توليد معرفة تطبيقية يمكن توظيفها في الحصول على منتجات وخدمات محتلة المرتبة الثانية من حيث التأثير، وانخفاض متوسط تصب الباحث العربي من حجم النشر العالمي في المرتبة الثالثة، وعدم الارتقاء بمستوى النشر العربي إلى المستوى المطلوب في المرتبة الرابعة، أما الالتزام بمعايير الجودة في النشر، وحرص المؤسسات العلمية على تطوير نظم للنشر العلمي فكانت أقل المؤشرات تأثيراً في انخفاض مستوى النشر العربي الإبداعي.

وقد اتضح من التحليلات الإحصائية للعلاقات القائمة بين بعض العوامل البنيوية وهذا المتغير وجود علاقة ارتباط دالة وقوية عند مستوى ١٠,١ بين حالة التباطؤ في معدلات النشر العلمي بالوطن العربي، وبعض العوامل البنيوية، والتي تمثل تحدياً أما الإسهام في تشكيل مجتمع المعرفة العربي، ومن

هذه العوامل: انخفاض حجم الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، والإحجام عن الاستثمار في العلم والبحث العلمي، وضعف البيئة القانونية لتنظيم أنشطة البحث العلمي، وتدهور حالة السياقات التنظيمية للجامعات ومؤسسات إنتاج المعرفة، وضعف البنية الثقافية العربية، وتدهور أحوال النسق التعليمي؛ علاوة على توتر مناخ الحرية الأكاديمية. في حين أفصحت التحليلات الإحصائية عن وجود علاقة دالة عند مستوى ٠,٠٥ بين هذا البعد وعوامل بنوية أخرى: كتدهور أحوال المشتغلين بالبحث العلمي اقتصاديا، واجتماعيا، وانخفاض درجة الطموح، والميل إلى النقل والتكرار أكثر من الإبداع نتيجة الافتقار إلى مهارات التمكن من ابتكار معارف جديدة، تستطيع قيادة المجتمع العربي نحو بناء وتأسيس مجتمع المعرفة.

٤- حجم الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير ومستواها

يعد حجم الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير المؤشر الرئيس في الحكم على واقع منظومة إنتاج المعرفة الإبداعية، وقد عكست التقارير القطرية العربية ضالة حجم الإنفاق، والذي لم يتعدى ٠,٢ من إجمالي الإنفاق العام. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن إدراك الباحثون العرب، ووعيمهم بمدى ضالة المخصصات المالية، واتجاهات الإنفاق على نشاطات البحوث، تعكسها بيانات الجدول التالي.

جدول رقم (٦)

القوة النسبية والمتوسط والانحراف المعياري لطبيعة الإنفاق على البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين العرب

رقم العبارة	التعليق	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
44	ضآلة نسبة الإنفاق على أنشطة البحث العلمي من إجمالي المخصصات	193	23	5	84.66	0.13482	1
43	عدم كفاية نسبة المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير من إجمالي الدخل القومي بالدول العربية مقارنة بالدول الأخرى	173	41	7	92	0.146497	2
48	لا يوجد تشجيع وتحفيز لمؤسسات القطاع الصناعي في تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير	150	58	13	101.66	0.16189	3
46	تسيطر الدولة على مصادر التمويل لأنشطة البحث العلمي والتطوير	136	55	30	112	0.178344	4
45	الدولة هي المصدر الوحيد للإنفاق على أنشطة البحث بالوطن العربي	130	55	36	116	0.184713	5
47	تتباين الدول العربية فيما بينها بخصوص معدلات الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير	114	70	37	121.66	0.193737	6
النتيجة	مجموع	896	302	128	628	القوة النسبية: 0.15	
	القيمة الصغرى للبعد: 6	المتوسط الحسابي: 8.5				الانحراف المعياري: 2	
	القيمة الكبرى للبعد: 18						

ويتضح من بيانات الجدول، ضعف انخفاض معدلات الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير في الوطن العربي، وفقا لرأي العاملين في حقل الإنتاج العلمي الإبداعي، حيث بلغ متوسط هذا البعد ٨,٥ ، بانحراف معياري ٢، مسجلا بذلك قوة نسبية لا تتعدى ٠,١٥ ، بالنسبة لإجمالي العينة وفقا لمقياس المتوسط الوزني. وقد جاء متغير ضالة نسبة الإنفاق على النشاط البحثي من إجمالي المخصصات في المرتبة الأولى من حيث التأثير السلبي؛ وعدم كفاية نسبة المخصصات المالية للبحث والتطوير في المرتبة الثانية من حيث

التأثير؛ و ضعف تشجيع وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص الصناعي في دعم أنشطة البحث العلمي بالمركز الثالث؛ ثم جاء متغير انحسار الإنفاق في مصدر وحيد وهو الدولة، وسيطرتها على مصادر التمويل لأنشطة البحث المرتبتين الرابعة والخامسة؛ أما تباين معدلات الإنفاق بين الدول العربية وتفاوتها فقد جاء ضعيف التأثير مسجلا الترتيب الأخير من حيث التحديات لمنظومة الإبداع العلمي.

وكشفت التحليلات الإحصائية للعوامل المحددة لانخفاض مستوى حجم الإنفاق على إنتاج المعرفة المتجددة وتوليدها عن وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين هذا البعد، وبين كل من: تدهور أحوال البنية الاقتصادية، وتبعية الأنساق الاقتصادية العربية، وكذلك شكلية النظم التعليمية وعدم وفائها بمتطلبات تأهيل وتدريب الكوادر العلمية القادرة على التفكير الابتكاري، وضعف مكونات السياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج العلم وهشاشتها، وضعف حالة آليات الإبداع العلمي «نظم الرعاية والدعم»؛ بينما اتضح وجود علاقة ارتباط دالة عند مستوى ٠,٥ فقط بين انخفاض مستوى حجم الإنفاق على النشاط الإنتاجي العلمي، وكل من ضعف التنظيمات القانونية الحاكمة لنشاطات البحث العلمي ونظم تمويله، والقيود المفروضة على العلماء وتقييد حرياتهم في التعبير عن الرأي، في حين لم تتضح علاقات تأثير دالة بالنسبة لعوامل: الخصائص المرتبطة بالمشتغلين بإنتاج المعرفة العلمية المتجددة، وخصائص الأنساق الأسرية والإعلامية، وربما يعود ذلك لعدم ارتباط هذه الأنساق بعدد التمويل والإنفاق على عمليات إنتاج العلم.

هـ- الاستثمار في أنشطة البحث العلمي

إذا كانت المعرفة المتجددة هي العنصر الحاكم للاقتصاديات العالمية الآن، والمحددة لتوجهاتها، فإن الاستثمار في أنشطة توليد المعرفة الجديدة والمبتكرة، يعد من العناصر الفاعلة في ذلك، ويصبح الاستثمار في هذا المجال ضامنا لنجاحاته. وعلى ذلك، تميل الاقتصاديات العالمية الآن إلى توجيه استثماراتها نحو توليد الابتكارات والإبداعات العلمية الجديدة، إلا أن الوضع بالمجتمعات العربية يشير إلى عكس ذلك، فمازال المستثمرون العرب بعيدين عن الوعي بالاستثمار في العلم، ويؤكد ذلك ما توضحه استجابات الأكاديميين العرب لمتغيرات بعد الاستثمار كما يتضح من الجدول التالي:-

جدول رقم (٧)

القوة النسبية والمتوسط والانحراف المعياري للاستثمار في مجال البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين العرب

الترتيب	الوزن المرجح %	متوسط التكرارات المرجحة	لا لوافق	إلى حد ما	لوافق	المتغير	رقم العبارة
4	0.202532	101.3	149	61	11	تعمل الدول العربية إلى تعزيز الاستثمار في مجالات البحث العلمي والتطوير محليا	49
3	0.208528	104.3	131	88	2	تلتزم الدولة في الوطن العربي إلى الاستثمار في إنشاء مراكز متميزة للبحث والإبداع العلمي	50
2	0.216522	108.3	119	100	2	يزداد اتجاه الدول العربية إلى الاستثمار في بناء قواعد علمية تكنولوجية مؤهلة	51
1	0.372418	186.3	21	62	138	تفضل الدول العربية تعزيز الاستثمار في إنتاج المعرفة على استيراد المعرفة والتكنولوجيا	52
القوة النسبية: 0.19		500.33	420	311	153	مجموع	النتيجة
		المتوسط الحسابي 6.7				القيمة الصغرى للبعد 4	
		الانحراف المعياري 1.3				القيمة الكبرى للبعد 12	

توضح بيانات الجدول تأكيد الأكاديميين العرب على الانخفاض النسبي لوقائع الاستثمارات في مجالات البحث وتطوير المعرفة الإبداعية، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي قدره ٦,٧، وانحراف معياري قدره ٤,١، علماً بأن القيمة العظمى هي ١٢، والقيمة الصغرى ٤، وقد إتضح أن قوته النسبية لا تتعدى ١٩,٠ بالنسبة لأبعاد المقياس ككل، وإن كان يوضح أفضلية هذا البعد بالنسبة لمقياس خصائص منظومة إنتاج المعرفة الابتكارية. وأفصحت نتائج الدراسة الميدانية عن تأثير متغير ضعف اتجاه الدول العربية إلى تعزيز الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير على المستوى المحلي، مسجلة المرتبة الأولى في التحدي لنمو العلم، ثم يأتي ضعف اتجاه الدول العربية إلى الاستثمار في إنشاء مراكز بحثية متخصصة قادرة على إنتاج معرفة تقانية قادرة على تأسيس مجتمع المعرفة في المرتبة الثانية، بالإضافة إلى الميل للاستثمار في بناء قواعد علمية مؤهلة في المرتبة الثالثة. أما تفضيل استيراد المعرفة العلمية والثقافة، فقد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير مسجلة درجة إيجابية أعلى. وبناء على ذلك، فإن إجماع المستثمرين العرب عن ارتياد مجال العلم يظل عائقاً أمام السعي نحو بناء مجتمع المعرفة العربي المنشود.

وقد كشفت التحليلات الإحصائية للعلاقات الارتباطية بين الإجماع عن الاستثمار في العلم، وخصائص السياق الاجتماعي العربي للإبداعية، حيث تبين وجود علاقات ارتباطية دالة عند مستوى ٠,١ بين هذا الإجماع، وبعض العوامل وهي: ضعف فاعلية التنظيم القانوني لنشاطات البحث العلمي؛ وضعف الثقة في الخصائص المميزة للسياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج العلم، ومؤسسات التعليم؛ بالإضافة إلى انخفاض فاعلية آليات الإبداع العلمي، لاسيما نظم الحرية، والدعم والرعاية. كما تبين وجود علاقة ارتباط دالة عند مستوى ٠,٥ لكل من خصائص البنية الثقافية بالمجتمع العربي وقدرتها على نشر ثقافة الاستثمار في مجالات الإنتاج العلمي.

و- التنظيم القانوني لأنشطة البحث والتطوير

تعد القواعد التنظيمية الحاكمة لأداء المؤسسات الإنتاجية عامة، ومؤسسات إنتاج المعرفة خاصة الضمان الأساسي لفعالية نشاطاتها، والموجه لأداء الباحثين من جهة، وتأمين تشجيع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى هذه المؤسسات من جهة أخرى. واللافت للنظر أن كافة المؤسسات بالمجتمعات العربية، أضحت مؤسسات بيروقراطية تعمل وفق قواعد قانونية، ولوائح تنظيمية؛ إلا أن فاعلية استخدام تلك القواعد وتوظيفها لتحقيق الأهداف مازالت بعيدة عن الأهداف المنشودة؛ ويتضح ذلك في مؤسسات إنتاج المعرفة العلمية، حيث كشفت بيانات الدراسة الميدانية، ضعف فاعلية التنظيمات القانونية الحاكمة لمراكز إنتاج المعرفة، يمكن توضيحها من خلال بيانات جدول (٨).

توضح بيانات الجدول إدراك الأكاديميين العرب لانخفاض مستوى فاعلية النظم القانونية، وضعف قدرتها على تنشيط وحماية نشاطات البحث العلمي، لا سيما في مراكز البحوث المنوطة بإنتاج المعرفة المتجددة القادرة على النهوض بمجتمع المعرفة، واقتصادياتها. وقد أفصحت نتائج الدراسة حصول بعد التنظيم القانوني لأنشطة البحث على متوسط ٧,٩ بانحراف معياري قدره ٢,٢، وهو مؤشر يشير إلى فاعلية متوسطة نسبياً، وتحتاج إلى زيادة تفعيل، لا سيما وأن القوة النسبية لهذا البعد لم تتعدى ١٩,٠ بالنسبة لإجمالي العينة. وقد أوضحت نتائج الدراسة فاعلية متغير النقص في وجود قوانين لتفعيل دور القطاع الخاص بتمويل البحوث الإستراتيجية محتلاً المرتبة الأولى كتحدٍ للإبداع العلمي، ومتغير انخفاض فاعلية القواعد واللوائح المنظمة

جدول رقم (٨)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتنظيم القانوني للبحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المتغير	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
55	تتوافر قوانين لتسهيل دور القطاع الخاص في تمويل البحوث الاستراتيجية	5	37	179	89.3	0.151841	2
54	فاعلية القوانين واللوائح المنظمة لأنشطة البحث العلمي	4	55	162	94.67	0.160907	3
56	تتوافر قوانين مشجعة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي لأنشطة البحث وتوليد المعرفة العلمية وتوظيفها	3	63	155	96.7	0.151841	1
53	توجد معايير محددة واضحة لأداء مراكز إنتاج المعرفة العلمية	7	56	158	97	0.164873	4
57	تتوافر قوانين لحماية إبداعات الباحثين العرب وابتكاراتهم	7	77	137	104	0.176771	5
58	تتوافر قوانين لتنظيم استيراد التلكنة وحمايتها بالمول العربية	23	53	145	106.7	0.181303	6
النتيجة	مجموع	49	341	936	588.3333	القوة النسبية: 0.19	
	القيمة الصغرى للبعد 6	المتوسط الحسابي: 7.9					
	القيمة الكبرى للبعد 18	الانحراف المعياري: 1.3					

لأنشطة البحث بالمؤسسات العلمية في المرتبة الثانية، ثم النقص الحاد في وجود قوانين تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في توليد معارف علمية مبتكرة، تسهم في بناء مجتمع المعرفة في المرتبة الثالثة، وجاء النقص في وجود معايير محددة وواضحة تحكم أداء مراكز إنتاج المعرفة في المرتبة الرابعة؛ أما الضعف في توافر قوانين لحماية الإبداعات والابتكارات؛ وكذا تنظيم استيراد التلكنة فقد كانت اضعف التأثيرات في إعاقه الإبداع العلمي.

وكشفت التحليلات الإحصائية عن وجود علاقات ارتباطية دالة بين ضعف توافر القواعد والقوانين التنظيمية لنشاطات البحث العلمي، وتدهور أحوال السياقات التنظيمية للمؤسسات الأكاديمية بالمجتمعات العربية، وضعف فاعلية نظم الإعلام في نشر ثقافة الاستثمار في العلم، وعدم إثارة قضايا الإبداع العلمي ومحدداته القانونية، الأمر الذي يصعب من إمكانية قيام النسق العلمي بأداء دوره نحو قيادة مجتمع المعرفة. وبناء على المؤشرات السابقة، يؤكد العلماء العرب على ضعف وهشاشة منظومة إنتاج المعرفة العلمية الإبداعية من حيث انخفاض كفاية المنتج العلمي، وبعده عن الإبداعية، وضالة الإبداع العلمي ممثلاً في انخفاض كفاءات القوى البشرية العاملة في البحث والتطوير، وكم منشوراتهم الإبداعية، ونوعيتها؛ بالإضافة إلى النقص الواضح في براءات الاختراع، علاوة على ضالة حجم الاستثمارات، وضعف المخصصات المالية لعملية إنتاج المعرفة من إجمالي الإنفاق على المؤسسات العلمية؛ الأمر الذي يشير إلى ضرورة البحث عن بدائل وحلول للخروج من هذه الأزمة إذا ما أردنا الانتقال إلى مجموعة الدول القائمة على مجتمع المعرفة.

٣- تصورات الأكاديميين للسياق الإبداعي العلمي وتحدياته بالوطن العربي

أ- تحديات ترتبط بالمشتغلين بالبحث وإنتاج المعرفة العلمية

تتوقف جودة المنتج العلمي وكفايته على مستوى ونوعية العاملون في البحث والتطوير، وما يحكمهم من أنساق قيمية توجه سلوكياتهم ونشاطاتهم الإنتاجية، علاوة على طموحاتهم وميلهم إلى النجاح المستمر، والظروف المعيشية التي تميزهم. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أهمية السياقات الشخصية في تحديد نوعية ودرجة الإنتاجية العلمية المتجددة (جودة، ٢٠٠٤ & Kith et al، ٢٠٠٢). وقد كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب عن أحوال الباحث العربي على المستويات المعرفية والإبداعية، ضعف التكوين والإعداد الأكاديمي اللازم للتمكن من إبداع معرفة جديدة وتوليدها، وسيادة نسق قيمي معوق لتوليد المعرفة الإبداعية، وتدهور الأحوال المعيشية للباحث العربي، علاوة على المشكلات الحياتية التي تحيط به، وتعوقه عن التفكير العلمي الذي يقوده إلى ابتكار معارف جديدة، ويمكن للباحث عرض هذه النتائج من خلال جدول (٩).

تعكس بيانات الجدول إدراك الأكاديميين العرب للتحديات المتعلقة بالخصائص الذاتية للمشتغلين بالبحث والتطوير، مؤكدين أن هناك تدهور واضح في الظروف والأحوال الشخصية للباحث العلمي، وتقف وراء حالة التقهقر في النهوض علمياً ومعرفياً بالوطن العربي؛ لقد كشفت النتائج الإمبريقية من خلال مقياس التحديات المرتبطة بالباحث العلمي حصول هذا البعد على متوسط حسابي قدره ٢٧ بانحراف معياري ٨,٦، علماً بأن الدرجة العظمى للبعد ٤٤، مما يشير إلى التحسن النسبي على درجات المقياس؛ وقد حصل هذا البعد المتعلق بخصائص المشتغلون بإنتاج المعرفة المتجددة الإبداعية على متوسط وزني «قوة نسبية» ١٨، بالنسبة لأبعاد المقياس ككل.

وبالتأمل في الترتيب الوزني للمتغيرات المؤثرة في هذا البعد تلاحظ، أن الخصائص المعرفية، والقدرات والطاقة الإبداعية كانت أقل الأبعاد تأثيراً في انخفاض درجة المقياس، بمعنى أن الأكاديميون العرب يرون أن المشتغلين بالبحث والتطوير بالبلدان العربية يملكون من المهارات والقدرات البحثية ما يؤهلهم لابتكار المعارف التقنية القادرة على النهوض باقتصاديات أقطارهم؛ إلا أن هذه الطاقات والإمكانات مكبلة بقيود موضوعية تتصل بالظروف المعيشية المحيطة بهم، وما تخلفه من نزعات تتسم بالإحباط والإحجام عن الإبداع العلمي. لقد كشفت البيانات أن متغيرات: افتقار الباحث العربي للقدرات والامكانات الإبداعية، والقصور المعرفي لدى الغالبية من الباحثين العرب، وضعف الالتزام بأخلاقيات الإنتاج العلمي، وقصور الامكانات والقدرات، وضيق نطاق الإطلاع والانفتاح على التراث العالمي، وانخفاض مستوى أداء الباحثين العرب؛ وافتقارهم للمهارات اللازمة لإنتاج المعرفة الجديدة، وضعف تمكنهم من مهارات إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المستجدة - سجلت جميعاً - ترتيباً متأخراً في الترتيب الوزني، حيث حققت درجات عليا على مقياس المتوسط الوزني كترجيح التكرارات، مما يشير إلى انخفاض تأثيراتها في المتوسط العام والوزني للمقياس، ويكشف أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً من ذلك في انخفاض درجة المقياس.

وقد أوضح مقياس المتوسطات المرجحة أن العوامل الأكثر انخفاضا تمثلت في الخصائص المرتبطة بالأحوال والظروف المعيشية مسجلة الرتب الأخيرة على مقياس الترتيب الوزني في التأثير، حيث حصلت على درجات عالية بمتوسطات عالية؛ بينما تمثلت هذه العوامل المنخفضة والمؤثرة في تدهور إنتاجية الباحث

جدول رقم (٩)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بوضعية الباحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

الترتيب	الوزن العرجح %	متوسط التكرارات العرجحة	لا أولئك	إلى حد ما	أولئك	المتغير	رقم العبارة
1	0.044628	88.33333	4	36	181	ضعف رواتب المشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة بالمدول العربية	74
2	0.046817	92.66667	9	39	173	معاناة الباحث العلمي العربي من كثرة المشكلات الحياتية	75
3	0.046986	93	11	36	174	تدني الأحوال والظروف المعيشية للفئوية من الباحثين العرب	73
4	0.047322	93.66667	15	66	104	غلبة القيم المادية على قيم العلم والمعرفة لدى المشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة العلمية	72
5	0.047828	94.66667	4	55	162	الشعور بالإحباط الدائم لدى المشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة	70
6	0.053722	106.33333	13	72	136	شعور الباحث العربي بضعف التقدير والاحترام الاجتماعي	71
7	0.057764	114.33333	18	86	117	ميل الباحث العلمي العربي إلى التقليد ومحاكاة البحوث الغربية	66
8	0.058942	116.6667	27	75	119	انخفاض درجة الطموح العلمي لدى الباحث العلمي العربي	64
9	0.058942	116.6667	16	97	108	ارتقاء درجة الميل إلى النقل والتكرار دون الإبداع في إنتاج المعرفة	68
10	0.059784	118.33333	25	84	112	ضعف التمكن من مهارات إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المستعجلة	69
11	0.061805	122.33333	39	68	114	انكثار الباحث العلمي العربي للمعارف اللازمة لإنتاج بحوث المعرفة العلمية الجديدة	65
12	0.063658	126	34	89	98	انخفاض مستوى أداء الباحث العربي	60
13	0.066015	130.6667	24	123	74	ضيق نطاق الإطلاع والانفتاح على التراث العلمي العالمي	67
14	0.069889	138.33333	33	128	60	ضعف التكوين الأكاديمي للباحث العلمي العربي	62
15	0.070057	138.6667	43	109	69	ضعف الالتزام بالخطوات البحث العلمي وإنتاج المعرفة	63
16	0.071068	140.6667	39	123	59	القصور المعرفي لدى الفئوية من الباحثين العرب	61
17	0.074773	148	72	79	70	انكثار الباحث العربي للمفردات والإمكانات الإبداعية	59
		1979.33334	426	1365	1930	المجموع	
القوة النسبية للبيعه 0.18		المتوسط = 27			القيمة الصغرى للبيعه 17		النتيجة
		الانحراف المعياري 6.8			القيمة الكبرى للبيعه 44		

العربي كما ونوعا في: ضعف الرواتب في المرتبة الأولى، والمعاناة من كثرة المشكلات الحياتية، وتدني الأحوال والظروف المعيشية لغالبية الباحثين العرب، في الترتيب الثاني بمتوسطات وزنية لا تتعدى ٠,٠٤ ، وقد ترتب على تدهور الظروف المعيشية للباحث العربي سيادة أنساق قيمية معكوسة، تعكس القيم السائدة بالنظام الرأسمالي العالمي، حيث جاءت غلبة القيم المادية على قيم العلم والمعرفة لدى المشتغلين بإنتاج المعرفة الإبداعية في مقدمة النسق القيمي المميز لهم، والاهتمام بتأمين الأوضاع المعيشية لهم ولأسرهم مسجلة العامل الرابع في التأثير المنخفض، يليه في المركز الخامس سيادة قيم الإحباط، واللامبالاة الدائمة، والإحساس بضعف التقدير والاحترام الاجتماعي، وانخفاض درجة الطموح العلمي، والميل إلى النقل والتكرار

دون محاولة التفكير والإبداع في العلم مسجلة الرتبة من الرابعة إلى التاسعة، وبمتوسطات وزنية منخفضة؛ الأمر الذي يشير إلى تفاعل الظروف المعيشية وتدهورها وقدرتها على تشكيل منظومة قيم تصبح عائقاً أمام دفع الباحث العربي على الإبداع وابتكار حلول جديدة، تمكن مجتمعاتنا العربية من الانتقال إلى مجتمع المعرفة واقتصادياتها.

وقد كشفت التحليلات الإحصائية للعلاقات الارتباطية عن وجود علاقات ارتباطية دالة عند مستوى ٠,٠١، وبين ارتفاع درجة التحديات المتعلقة بخصائص المشتغلين بإنتاج المعرفة وتوليدها وبعض العوامل الأخرى على رأسها، خصائص البيئة التنظيمية للمؤسسات التي يعملون بها، وضعف التكوينات الاقتصادية وتبعيتها، وتكاملها مع النظم الغربية، وعدم وفائها بمتطلبات الأفراد؛ واستمرار حالة التدهور في البنية الثقافية للمجتمعات العربية وما تحتويه من تناقضات، وما تعكسه على الأنساق الأسرية؛ وتركيز النظم الإعلامية على مجالات الفن والدعاية والموضوعات المبتذلة وتمجيد القائمين بها مع البعد عن الموضوعات العلمية، وضعف نظم رعاية المبدعين العرب، وشعورهم بالقصور العام نحو دعمهم ورعايتهم وتقديرهم.

ب- تحديات مرتبة بالسياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج المعرفة الإبداعية

إذا كان الباحث العلمي هو محور ارتكاز عملية الإنتاج الإبداعي باعتباره القوى العاملة العلمية، فإن المناخ التنظيمي الذي يعمل فيه الباحث بكل مكوناته؛ وتمثل بيئة إنتاج العلم الشرط الموضوعي الضروري لدفع الطاقات الإبداعية على النمو والظهور في صورة منتجات حقيقية، يمكنها أن تسهم في التقدم، وبناء مجتمع المعرفة المنشود؛ لقد أشارت دراسات كل من (Cole, ١٩٧٩؛ Reskin, ١٩٧٧؛ Allison, ١٩٩٠؛ Kith et al, ٢٠٠٢؛ جودة، ٢٠٠٧)؛ إلا أن السياقات التنظيمية للمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً محورياً في طبيعة ونوعية المنتج العلمي؛ فالسمعة الأكاديمية للمؤسسة العلمية، ومكانتها، ونمطها، وبرامجها المعتمدة، وسياساتها، ولوائحها التنظيمية، ونشاطاتها الأكاديمية، ونظم الإشراف السائدة بها، وما تملكه من موارد، وما يسود فيها من مناخ اجتماعي بين الهيئة الأكاديمية، وفرص النشر والاستحقاق المؤسسي جميعها مؤشرات تلعب دوراً مميزاً في تحديد وتحسين الإنتاجية العلمية بشكل عام؛ ذلك أن كم ونوعية المنتجات العلمية محكومة بالبيئة التنظيمية للمؤسسات العلمية والجامعات (Zuckerman, ١٩٨٧؛ Kith, ٢٠٠٢؛ Callon, ١٩٩٢؛ Woolgar, ١٩٨٦؛ Latour, ٢٠٠٢؛ ٣). وكشفت الدراسة الميدانية عن ضعف السياقات التنظيمية للمؤسسات العلمية والأكاديمية بالمجتمعات العربية، يوضحها الجدول (١٠).

لقد كشفت الدراسة الميدانية عن حصول البعد المتعلق بالسباق التنظيمي لإنتاج العلم على درجة معقولة نسبياً أعلى من المتوسط، حيث سجل متوسطاً قيمة ٥١ بانحراف معياري ١١، وقوة نسبية مقدارها ٠,١١، ويشير ذلك إلى وجود بعض العوامل التي تمثل تحدياً سياقياً أمام محاولات العلماء والباحثون لإنتاج المعرفة العلمية المبتكرة، في حين وجود عوامل أخرى تسهم في زيادة أداء وفاعلية مؤسسات الإنتاج العلمي.

• لقد سجلت العوامل التنظيمية والإدارية المرتبة الأولى في التحديات الوجيهة لإنتاج المعرفة الإبداعية القادرة على بناء مجتمع المعرفة منها: سيطرة الجوانب الإدارية بالمؤسسة العلمية، لا سيما الجامعات على الجانب الأكاديمي، حيث احتلت المرتبة الأولى في استجابات الأكاديميين العرب؛ وغلبة الطابع الإداري على نشاطات المؤسسة، والعزلة؛ يليها غياب قنوات وجسور التواصل بين الباحثين من التخصصات المختلفة في المرتبة الثانية، وغياب

آليات تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على التأليف والنشر العلمي، مع زيادة العبء التدريسي الذي يلتهم معظم أوقات الباحثين، واعتبار النشاط التدريسي هو المهمة الرئيسية للجامعة، وضعف توجيه الاهتمام بالجانب البحثي، وتحويل أعضاء هيئة التدريس إلى مجرد موظفين إداريين ملتزمون بساعات الدوام الرسمي يومياً بصرف النظر عن وجود محاضرات تدريسية للأساتذة، علاوة على تحميل عضو هيئة التدريس بأعمال وأعباء إدارية تلتهم جزء من وقته، وتبعده عن التفكير أو التواصل مع الإبداع المعرفي، الأمر الذي يقلل من الإنتاجية الإبداعية لأعضاء هيئة التدريس، وضعف الإسهام في توليد المعرفة ونشرها، ومن ثم بناء مجتمع المعرفة.

جدول رقم (١٠)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بالسياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج المعرفة من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المعيار	أولئك إلى منه ما	2 أولئك	متوسط الترددات المرجعة	الوزن الموزع 1	الترتيب
80	سيطرة الجانب الإداري بالمؤسسة العلمية على الجانب الأكاديمي	178	39	89.33333	0.023442	1
93	قوايا وديور التواصل بين الباحثين من تخصصات مختلفة	179	34	90.33333	0.023927	2
97	قوايا للتطوير أعضاء هيئة التدريس، والإسهامات على التأليف والنشر	176	39	90.66667	0.024016	3
86	زيادة العبء التدريسي على أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات العربية يقلل من إنتاجيته البحثية والإبداعية	170	45	92.66667	0.024545	4
85	التركيز على أنشطة التدريس بالمؤسسات وضعف توجيه الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير المعرفة العلمية	169	46	93	0.024634	5
98	ندرة وجود مراكز تنويع الاتصال والتنسيق بين أنشطة البحث العلمي الجامعي ومراكز الإنتاج بالمؤسسات والاستفادة من نتائجه	167	50	93	0.024634	6
99	عدم ربط موضوعات البحوث الجامعية بأهداف التنمية ومراكز الإنتاج الصناعي - أو الخدمات	162	59	93.33333	0.024722	7
89	قاية الطابع الإداري على نشاطات المؤسسة الجامعية بالوطن العربي	164	48	94.33333	0.024987	8
90	تحميل عضو هيئة التدريس بأعمال إدارية تؤثر على إنتاجيته العلمية	161	48	97.66667	0.02587	9
96	طريق وشعور نظم تدريس القوى البشرية من المشتغلين بالعلم	165	40	97.66667	0.02587	10
91	إمكان دعم إداري وإدارية لتدريب الباحثين - تبعدهم عن الإنتاج العلمي	155	56	99	0.026223	11
95	ضعف فاعلية مراكز البحوث بالمؤسسات وشكلها (مجرد هيئات)	156	52	99.66667	0.026399	12
101	محدودية تعاون التخصصات العلمية بالبحث العلمي بالمؤسسات الجامعية	148	68	99.66667	0.026399	13
81	عدم ملاءمة قواعد الترقية الأكاديمية للمعشور الإبداع العلمي	150	60	101	0.026753	14
79	محدود القوايا والنواتج المنطقية لأنشطة البحث العلمي إنتاج المعرفة	141	74	102.33333	0.027106	15
83	ضعف نظم الإشراف العلمي على البحوث العلمية بالمؤسسات العلمية	138	80	102.33333	0.027106	16
87	انعدام الوقت المخصص للبحث أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات العربية	144	67	102.66667	0.027194	17
105	ندرة علاقات التسلسل والسيطرة بين الرؤساء والمدرسين داخل مؤسسات إنتاج المعرفة العلمية	150	53	103.33333	0.027371	18
82	قصور البرامج الأكاديمية والمراكز العليا بالمؤسسات العلمية	143	66	103.66667	0.027459	19
92	محدود نظم والنواتج الترقيات وعدم تشجيعها للإنتاج الإداري	145	62	103.66667	0.027459	20
100	قوايا التعمير لبحوث أعضاء هيئة التدريس	142	65	104.66667	0.027724	21
103	لتخلص درجة التنسيق والتكامل بين المشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة	136	77	104.66667	0.027724	22
104	لتخلص روح العمل الفردي بين المشتغلين بالبحث العلمي وإنتاج المعرفة	135	77	105.33333	0.0279	23
102	ندرة وجود المنهجية الشاملة بين المشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة	128	80	109	0.028872	24
76	تقصير مؤسسات العلم وإنتاج المعرفة لتأسيس عملية واحدة المعامل	114	93	110.66667	0.029313	25
84	تقصير مخرجات الإشراف العلمي بالشكلية والدينامية	117	93	112	0.029666	26
107	لتخلص أشكال التعاون بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والمؤسسات العلمية	123	81	112	0.029666	27
78	عدم وضوح المعايير المرتبطة بأنشطة البحث العلمي داخل مؤسسات العلم	112	98	112.66667	0.029843	28
94	قوايا لحد البحوث المشتركة والبحث الفردي بالمؤسسات العلمية	112	98	113.66667	0.030108	29
108	ندرة تكلفة التحيز والمعاصرة داخل مؤسسات إنتاج المعرفة العلمية	122	73	115.33333	0.030549	30
110	لتخلص بعض أشكال السطو والسرقات العلمية بين البعث في الوسط العلمي	110	95	116	0.030726	31
106	لتكرار أشكال الصراع بين أعضاء الهيئة الأكاديمية بالمؤسسات العلمية	111	88	117.66667	0.031167	32
77	تكرار التفرقات الفئوية والسرقة لأنشطة البحث والتطوير داخل مؤسسات إنتاج المعرفة	102	105	118	0.031236	33
109	تدوير أشكال من الاستغلال لوجود البعث داخل المؤسسات العلمية	94	113	120.66667	0.031962	34
88	بإعطاء تدعيم أداء أعضاء هيئة التدريس على مهارات التدريس وتطوير المقررات الدراسية	104	82	124.33333	0.032933	35
111	تسود ثقافة المنافسة بين المشتغلين بالبحث العلمي	99	77	129.33333	0.034257	36
	المجموع	3624	438	3775.333		
النتيجة	القيمة الصغرى للبعد 34			المتوسط = 51		القوة النسبية للبعد 0.11

الجامعي ومراكز الإنتاج والخدمات بالمجتمع، والاستفادة من نتائجها بنسبة ٧٥٪، مسجلة المرتبة السادسة من بين التحديات، الأمر الذي أدى إلى ضعف الميل نحو ربط موضوعات البحوث الجامعية بقضايا التنمية، ومراكز الإنتاج الصناعي. كما أفصحت البيانات الأمبيريقية عن ضعف فاعلية مراكز البحوث الموجودة ببعض الجامعات العربية، ووصفها بأنها مجرد هياكل تنظيمية تقتصر إلى وجود سياسة بحثية واضحة، وندرة وجود استراتيجيات بحثية تتواصل مع قضايا التنمية بالمجتمعات العربية؛ باستثناءات قليلة نتيجة لفقر الموارد المالية، والامكانات البحثية الماهرة، وغلبة الموظفين الإداريين، وإيغال مهام البحث فيها لهؤلاء الموظفين، الأمر الذي يفقد إنتاجية هذه المراكز لمعايير الجودة، والجدة والأصالة، ومن ثم الابتكارات القابلة للتوظيف.

• ضعف نظم التدريب السائدة بالمؤسسات الأكاديمية، حيث أكدت ١٦٥ بنسبة ٧٤,٦٪ من العينة على ضعف برامج التدريب المقدمة لإعداد وتأهيل الباحثين، مسجلة الرتبة العاشرة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية ضعف مهارات التفكير الإبداعي لدى البعض من الباحثين؛ علاوة على قصور البرامج الأكاديمية، وشكلية نظم الإشراف العلمي للدراسات العليا بالمؤسسات الجامعية، وضعف قدرتها على تأهيل وإعداد الكوادر البحثية القادرة على إنتاج المعرفة العلمية وتوليد الابتكارات المؤهلة لبناء مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة.

• اغتصاب الإبداعية مبكراً داخل مؤسسات إنتاج المعرفة الإبداعية، حيث تميل بعض المؤسسات إلى إيغال المهام القيادية ذات الأعباء الإدارية المعقدة إلى شباب الباحثين حديثي التخرج، وإغراقهم في أمور إدارية ومسؤوليات جمّة، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل اهتماماتهم من التركيز على الإبداع والإنتاج العلمي والنشر إلى التركيز على إثبات الذات في المنصب القيادي، لا سيما وأن بعض الجامعات لا تربط الوظيفة القيادية بالدرجة العلمية مما يقلل من فرص الإبداع وآلياته، وضعف الاهتمام بالتطور الأكاديمي للباحث العلمي والبقاء مدة طويلة عند الدرجة العلمية الأولى (بعد الدكتوراه) دون السعي نحو الترقى الأكاديمي من خلال الإنتاج والنشر العلمي، ومن ثم يفقد المجتمع العربي عدداً من إبداعات القوى العاملة في مجال البحث والتطوير، وتصبح كمية المنتجات العلمية العربية غير متناسبة من حجم العلماء الفعلي. لقد أكد ١٥٥ بنسبة ١,٧٠٪ أكاديميا على ذلك مسجلة الرتبة ١١ من عدد ٣٧ عبارة للبعد، ويرتبط بهذا العامل الخاص بتجسيم الإبداعية العلمية، ما يسود من قواعد للترقى الأكاديمي، وضعف ملاءمتها لمستوى الإبداع العلمي؛ حيث أكد ١٥٠ أكاديميا بنسبة ٦٧,٨٪ على ذلك مسجلة الرتبة ١٤.

• ضعف تفعيل المخصصات المالية للبحث العلمي بالجامعات، حيث أكد ١٤٨ باحثاً بنسبة ٦٦٪ على ذلك، وأن معظم المخصصات المالية للبحث تظل دون الاستغلال أو التوظيف في مشروعات بحثية تنموية، أو استراتيجية نتيجة ندرة وجود سياسة بحثية منظمة بمعظم الجامعات العربية، وغلبة الطابع الإداري على نشاطاتها، وإحجام الكثير عن طرح مشروعات بحوث جادة تستطيع الجامعات قبول تمويلها، وجمود القوانين واللوائح المنظمة لنشاطات البحث العلمي وإنتاج المعرفة بنسبة ٦٢,٤٪، لا سيما بالجامعات مقارنة بمراكز البحوث القومية؛ وربما يعود ذلك إلى تركيز النشاط الجامعي على التدريس، وندرة الوقت المخصص للأكاديميين للبحث وإنتاج المعرفة ونشرها؛ علاوة على غياب التمويل لبحوث أعضاء هيئة التدريس.

• سيادة مناخ اجتماعي سلبي داخل المؤسسات العلمية، ومراكز إنتاج المعرفة العلمية بالأقطار العربية حيث كشفت الدراسة عن تأكيد حوالي نصف عينة الدراسة على انتشار بعض العوامل السلبية التي تشكل تحدياً أمام فاعلية أداء المؤسسات من بين هذه العوامل على الترتيب حسب الأوزان النسبية:-

- انخفاض درجة التنسيق والتكامل بين التخصصات المختلفة، وانخفاض روح العمل الفريقي بين المشتغلين بالبحث العلمي وإنتاج المعرفة الإبداعية.

- ندرة وجود المنافسة الشريفة حول أسبقية الاستحقاق العلمي على حد تعبير ميرتون كحافز لإنتاج المعرفة المتجددة، والحصول على تسجيل براءات الاختراع، لا سيما داخل التنظيمات الجامعية.

- انخفاض أشكال التعاون بين أعضاء الهيئة الأكاديمية، حيث تأتي متسقة مع انخفاض روح العمل الفريقي، وغياب التنسيق والتواصل نتيجة سيادة قيم الأنانية، وضعف الميل إلى الإنتاج العلمي، وتغلب القيم المادية على القيم العلمية والمعرفية. ويمكن تفسير غياب العمل الفريقي، ومن ثم التعاون والتواصل بين أعضاء الهيئة العلمية بندرة وجود أنماط من البحوث العلمية المشتركة وتقديم الدعم الفني والمالي لها.

- اتساقا مع كل ما سبق، كشفت الدراسة الميدانية عن وجود بعض الممارسات السلبية داخل السياق التنظيمي لمؤسسات إنتاج العلم - رغم تحفظ البعض من الباحثين ذكرها- ومنها: ظهور بعض أشكال التحيز، وبعض أشكال السطو والسرقات العلمية بين البعض من العاملين في حقل إنتاج العلم والإبداع، ووجود أشكال من الاستغلال لجهود الآخرين؛ بالإضافة إلى تزايد أشكال الصراع، والمؤامرات بين البعض داخل المؤسسات الأكاديمية، ومراكز إنتاج المعرفة المتطورة.

وقد كشفت التحليلات الإحصائية باستخدام معامل ارتباط بيرسون عن وجود علاقات ارتباطية دالة عند مستوى ٠,١ بين ضعف بنية السياقات التنظيمية لمؤسسات إنتاج المعرفة الإبداعية وهشاشة الأنساق الاقتصادية بالأقطار العربية، وضعف قدرتها على تقديم التمويل المناسب لأنشطة البحث والتطوير؛ وضعف البنية الثقافية وتأخرها، واحتوائها على أشكال من التناقض الثقافي، بما في ذلك ثقافة الأسرة وما يسود فيها من مناخ اجتماعي يعكس آثاره على طبيعة التعامل بين العاملين في مؤسسات إنتاج المعرفة؛ بالإضافة إلى ضعف قدرات وإمكانيات الأنساق التعليمية في الوفاء بمتطلبات إنتاج الإبداعات العلمية؛ علاوة على الضعف الواضح في آليات الإبداع العلمي على المستوى الاجتماعي؛ في حين كشفت التحليلات عن وجود علاقة ارتباط دالة عند مستوى ٠,٥ بين ضعف السياقات التنظيمية وانخفاض درجة الحرية في التعبير عن الرأي والبحث. وبناء على ما سبق يتضح ضعف بنية السياقات التنظيمية للمؤسسات المنوط بها إنتاج وتطوير المعرفة الثقافية وتوليد الابتكارات المؤهلة للانتقال على المجتمع القائم على اقتصاديات المعرفة؛ وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (جودة، ٢٠٠٤ & ٢٠٠٢).

ج- التحديات المتعلقة بالتكوين الاجتماعي العربي وعلاقتها بالإبداع العلمي

يمثل التكوين الاجتماعي السياق الأوسع لعملية الإنتاج العلمي، ويؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسات الإنتاجية العلمية وما يدور فيها من نشاطات بحثية، وممارسات اجتماعية من قبل المشتغلون بالعلم، وإنتاج المعرفة الإبداعية، وعلى ذلك فإن التقدم أو التأخر في مجال الإنتاجية العلمية يعبر بالضرورة عن تقدم أو تأخر السياق الاجتماعي الأوسع، ومدى فاعلية أنساقه المجتمعية المختلفة، ويضم السياق الأوسع للعلم عامة وعملية إبداع المعرفة العلمية خاصة: الأنساق الاقتصادية والثقافية والأسرية والتعليمية والإعلامية والسياسية، إضافة إلى آليات هذه الأنساق في تشجيع ودعم ورعاية الإبداع ونظم تقدير

واحترام الإبداعية.

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود قصور وتحديات مرتبطة بالسياق الأوسع ومكوناته تقف عائقاً أمام تحقيق النسق العلمي العربي لتجاوز حالته الراهنة، والقدرة على إنتاج معرفة تقانية تستطيع الانتقال بالمجتمعات العربية إلى مستوى المجتمعات القائمة على اقتصاد المعرفة، ويعرض الباحث لخصائص الأبنية الاجتماعية العربية، ومدى فاعليتها في تنشيط عملية إنتاج المعرفة الإبداعية على النحو الآتي:-

١ - البنية الاقتصادية العربية

تمثل الأنساق الاقتصادية المحور الرئيسي لكافة النشاطات، والوفاء بمتطلبات واحتياجات كافة الأنساق الأخرى بالمجتمع؛ ويتوقف نجاحه في تحقيق هذه الوظيفة على نمط قوى الإنتاج السائدة مستواها، ودرجة استقلالها وعدم تبعيتها؛ وعلى ذلك فإن درجة تطور النسق العلمي ونشاطاته المختلفة، لا سيما منظومة إنتاج المعرفة الإبداعية واستدامتها تتوقف على درجة تطور النظام الاقتصادي. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن إدراك الأكاديميين العرب لضعف مستوى قوى الإنتاج الاقتصادية، ومن ثم انخفاض مستوى النظم الاقتصادية العربية رغم تباينها، وانعكاس ذلك على نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة الإبداعية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (١١)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بالأنساق الاقتصادية العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المتغير	الواثق	إلى حد ما	لا	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
116	تعجز الاقتصادات العربية عن التمويل المطلوب لإنتاج المعرفة التقانية	131	64	9	95.33	0.190	1
115	تؤثر الأوضاع الاقتصادية في كفاءة مراكز إنتاج المعرفة العلمية	161	51	9	96.66	0.193	2
114	تسود علاقات التبعية بين معظم الاقتصادات العربية والدول الغربية	156	59	6	97.33	0.194	3
113	تفتقر الاقتصادات العربية إلى علاقات التكامل الاقتصادي	152	65	4	98	0.196	4
112	هشاشة النظم الاقتصادية وتكسب أساليب الإنتاج	114	97	10	112.6667	0.225	5
النتيجة	المجموع	714	336	38	499.9867		
	القيمة الصغرى للبعد 5	المتوسط = 7					
	القيمة الكبرى للبعد 15	الانحراف المعياري 2.1					
					القوة النسبية للبعد 0.19		

توضح بيانات الجدول انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي حسب تعبيرات العلماء العرب في تنشيط حركة إنتاج المعرفة الإبداعية، حيث حصل هذا البعد على متوسط ٧ بانحراف معياري ١,٢ علماً بأن القيمة العظمى ١٥؛ وقد سجل هذا البعد قوة نسبية قدرها ١٩,٠؛ كما توضح البيانات الامبيريقية التأثير الواضح للمتغيرات الخمس رغم تباين الترتيب ونسب شبه متساوية. لقد جاء متغير عجز الاقتصاديات العربية عن التمويل المطلوب لإنتاج المعرفة التقانية في المرتبة الأولى، حيث أكد ١٣١ أكاديمياً بنسبة ٢,٥٩%؛ إضافة إلى تأكيد ٢٩% على عجزها عن التمويل إلى حد ما، وبذلك يرى ٨٨% من العينة على عجز الاقتصاديات العربية عن الوفاء بمتطلبات تمويل أنشطة إنتاج المعرفة الإبداعية ويكاد يتقارب؛ كما أكدت الغالبية من العاملين

في حقل الإنتاج العلمي على أن الأوضاع الاقتصادية ذات تأثير واضح على كفاءة مراكز إنتاج المعرفة التقانية محتلة المرتبة الثانية؛ وتأكيدهم على تبعية النظم الاقتصادية العربية للنظم الغربية وتكاملها مع النظام الرأسمالي العالمي في المرتبة الثالثة، ومن ثم تبعية تلك الأنظمة . كما أوضحت البيانات الإمبريقية تأكيد الغالبية على افتقار اقتصاديات العربية إلى علاقات التكامل العربي إلى جانب هشاشتها وتناقض أساليب الإنتاج، الأمر الذي يقلل من قدرتها على دفع عجلة النهوض بأنشطة البحث والتطوير التقاني، ومن ثم صعوبة تأسيس وبناء مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة.

وكشفت التحليلات الإحصائية للعلاقات الارتباطية باستخدام معامل ارتباط بيرسون عن وجود علاقات ارتباط دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين هشاشة وضعف الأبنية الاقتصادية في تطوير مجتمع المعرفة وبين سيادة ثقافة تقليدية تميز الأبنية الثقافية، والبنية التعليمية والإعلامية. وعلى ذلك تمثل النظم الاقتصادية العربية بوضعها الراهن تحدياً أمام الإبداع العلمي ومن ثم تطوير مجتمع المعرفة.

٢- البنية الثقافية العربية

تلعب البنية الثقافية بمحتوياتها ومضامينها دوراً هاماً في تحديد عمليات التفكير لدى الأفراد القائمين بهذه البنية؛ وحيثما تقع البنية الثقافية تحت سطوة الهيمنة الثقافية لمجتمعات أخرى؛ وتخضع لتبعيتها تضحى معتمده إلى حد ما على مضمون الثقافة الخارجية، وتستدعي عناصرها في تسيير الحياة والتفاعل بين الناس، بالإضافة إلى أن التبعية الثقافية للخارج تضعف قدرة الثقافة المحلية على الاستمرار والتجديد الذاتي والمساهمة في إشباع الحاجات الروحية والمادية لمجتمعاتها، وإثراء الحضارة الإنسانية (عبدالمعطي، ١٩٩٣، ٢٠٧)؛ لقد اتضح هذا الضعف في قدرة الثقافة العربية على التجديد الذاتي، وتضائل فرص الإبداع في المجتمع العربي، وانخفاض معدلات الإنجازات الإبداعية (جلبي، ٢٠٠٥، ٨٣)، لا سيما في مجال العلم والتقانة. إن التبعية الثقافية تؤدي إلى السيطرة على العقول ونفي بعض القيم الأصيلة والإبقاء على القيم التقليدية المعوقه للتفكير العلمي المبدع، وضعف القدرة على العطاء الفكري الأصيل، وغلبة طابع النقل والتقليد على طابع الابتكار والتجديد. وقد كشفت الدراسة الميدانية ضعف وهشاشة البنى التقانية العربية في إمكانية تطوير قيم تدعو إلى التفكير الناقد والإبداعي في العلم، حيث تسود في البنى الثقافية قيما تقليدية وأوضاع تتحدى الانطلاق نحو العطاء والتجديد يمكن للباحث عرضها من خلال جدول (١٢).

اتضح من الجدول الضعف النسبي لقوة البنى التقانية العربية كما يراها الأكاديميون العرب، حيث حقق هذا البعد متوسط حسابي قدره ١٠ بانحراف معياري ٣,١ وهو متوسط معقول نسبياً؛ وبقوة نسبة قدرها ١٩,٠ على مقياس الوزن المرجع ورغم هذا التحسن النسبي لحالة البنى الثقافية العربية؛ إلا أن استجابات الأكاديميين عكست سيادة قيم تمثل تحدياً للعطاء العلمي والتجديد وهي على الترتيب من حيث التأثير السلبي وفقاً للمتوسطات المرجحة (الوزنية): استمرار ارتفاع معدلات الأمية في الدول العربية، حيث تشكل وتحدد طبيعة المتلقي للإبداعات الفكرية عموماً، والإبداعات العلمية على وجه التحديد؛ وقد سجلت أقل الأوزان النسبية، الأمر الذي يشكل تحدياً قوياً للعطاء المتجدد؛ يليها ميل الكثير من أبناء المجتمعات العربية إلى التمسك بالقديم والتقوقع في عباته مهما كان تأثيره، ومن ثم تكبيل العقل ببعض القيود القديمة (الرجعية)، والتي تحد من فاعلية الإبداع الفكري؛ يليها في المرتبة الثالثة استمرار لتكريس ثقافة الطاعة والخضوع، والالتزام بما هو قائم دون الخروج عن المألوف ومحاولة الإبداع ، وجاء استمرارية التفكير الغيبي،

والتفسيرات الغائبة لدى البعض في المرتبة الرابعة؛ وارتبط بذلك تأكيد الأكاديميين العرب على انتشار ثقافة الخرافة والأساطير بين البعض من أبناء المجتمعات العربية ومنهم المثقفين أيضاً؛ وجمود في المعتقدات لديهم، الأمر الذي يعطل من بزوغ الطاقات والاستعدادات الإبداعية العربية، والتي تقود إلى النهوض بمجتمع المعرفة العربي المنشود.

جدول رقم (١٢)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بالبنية الثقافية العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المتغير	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
117	مزالمت الأمية تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للمجتمعات العربية	153	48	18	101	0.134967	1
120	هناك ميل لدى البعض بالتمسك بالحرفي بالتقديم مهما كان تأثيره	81	111	21	122	0.163029	2
121	استمرارية تكريس ثقافة الطاعة والخنوع والالتزام بما هو قائم	112	68	41	123.6667	0.165256	3
119	يغلب على تفكير الأفراد بمجتمعاتنا التفسيرات الفلانية والغيبية	53	121	30	128.3333	0.171492	4
118	تنتشر ثقافة الخرافة والأساطير داخل المجتمعات العربية	78	113	30	131.3333	0.175501	5
122	جمود في المعتقدات لدى الغالبية من أفراد المجتمعات العربية	68	101	52	142	0.189755	6
	المجموع	545	562	192	748.333		
النتيجة	القيمة الصغرى للبعد = 6	المتوسط = 10		القوة النسبية للبعد = 0.19			

وكشفت التحليلات الإحصائية وجود علاقات ارتباطية عند مستوى ٠,٠١ بين سيادة حالة التبعية الثقافية وسيادة القيم المعطلة للإبداع والعطاء العلمي، وبين بعض العوامل هي: تدهور أوضاع البنية الأسرية وما يسود فيها من قيم للتنشئة الاجتماعية وضعف فاعلية نظم التعليم، وعدم تقديم محتويات تعليمية تستطيع أن تشكل قيماً مستنيرة تقود العقل العربي نحو التفكير الناقد، والعطاء الفكري والابتكار؛ بالإضافة إلى انحسار فرصة التعبير الحر والخوف وإشاعة مناخ يقلل من عرض الرأي بحرية ودون خوف من السلطة. علاوة على النقص الحاد في مجالات الدعم والرعاية للعطاءات الإبداعية.

٣- البنية الأسرية

تعد الأسرة عنصراً جوهرياً ضمن السياق الاجتماعي الأوسع؛ وعلى ذلك فإن خصائص البنية السائدة تحدد وتعكس خصائص السياق الاجتماعي من جهة، كما تحدد سمات وقدرات الأفراد من جهة أخرى؛ من خلال آلية التنشئة الاجتماعية الوظيفية الرئيسية المنوطة بها. ومن المتوقع أن يكون للبنية الأسرية، وأسايبها في التنشئة الاجتماعية أثراً واضحاً في تكوين الأفراد وتنمية ما لديهم من قدرات وطاقات إبداعية من جهة

وتأهيلهم ليصبحوا متلقين للإبداعات من جهة أخرى، وتعكس كثير من الدراسات العلمية حول الأسرة العربية سيادة حالات الضعف للتكوين الأسري بالمجتمع العربي، وبعدها عن التطورات الحاصلة في العالم، وصعوبة وفائها بمتطلبات أبنائها؛ الأمر الذي يؤدي إلى انشغال الآباء عن القيام بالدور المتوقع في إعداد وتأهيل أبنائهم على التفكير السليم، وصقل الاستعدادات والطاقات الإبداعية (إبراهيم، ١٩٨٣)؛ علاوة على استخدام أسلوب الشدة وندرة استخدام الوسائل التشجيعية على التعبير الحر، ومن ثم ضعف توافر المناخ المناسب لتنمية القدرات الإبداعية (جلبي، ٢٠٠٥، ١٠٨). وقد كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب عن إدراكهم لضعف البنية الأسرية في توفير بيئة مناسبة لحفز وشحن الإبداع، يمكن للباحث عرضها من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (١٣)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بالنسق الأسري
بالأقطار العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	التفكير	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
124	تكرس عملية التنشئة الاجتماعية بالأسرة العربية ثقافة الإتكالية	131	79	11	107.3333	0.183685	1
123	تفتقر البنية الأسرية بالمجتمعات العربية إلى توفر مناخ مناسب لتنمية القدرات الإبداعية	120	85	16	112.6667	0.192812	2
125	لا تشجع وضعية التنشئة الاجتماعية بالأسرة العربية على السلوك القائم على الإنجاز	111	102	8	113	0.193383	3
127	لا تشجع البنية الأسرية على التفكير المغاير، والتعبير الحر، وإبداء الرأي	107	78	36	123.6667	0.211637	4
126	تتسم العلاقات الأسرية بالأسرة العربية بالتسلطية وفرض الرأي	78	124	19	127.6667	0.218483	6
المجموع					584.3333		
النتيجة	القيمة الصغرى للبعد= 5	المتوسط الحسابي= 8			القوة النسبية للبعد= 0.18		
	القيمة الكبرى للبعد= 15	الانحراف المعياري= 2.6					

يتضح من الجدول التحسن الملحوظ في أوضاع الأسرة العربية بشكل عام من وجهة نظر العينة؛ حيث بلغ متوسط هذا البعد ٨ درجات بانحراف معياري ٦, ٢ علماً بأن القيمة الصغرى ٥، والعظمى ١٥، في حين بلغت القوة النسبية للبعد ككل ١٨, ٠ وهي تشير إلى الانخفاض النسبي للبعد بالنسبة لإجمالي العينة، الأمر الذي يشير إلى استمرار إعاقة الاستعدادات والطاقات البشرية الإبداعية الكامنة في نفوس الأفراد، ومن ثم صعوبة ظهور منتجات إبداعية تسهم في تأسيس مجتمع المعرفة المنشود.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية عن سيادة ثقافة الإتكالية بالأسرة العربية، واتجاه عملية التنشئة نحو تدعيمها، مسجلة المرتبة الأولى بين العوامل؛ أما العامل الثاني المميز لحالة ضعف البنية السرية بالأقطار العربية هو افتقارها إلى توفير المناخ الملائم لتنمية القدرات الإبداعية وندرة وجود آليات لتشجيع السلوك

القائم على الإنجاز ورعاية الإبداعية نتيجة وضعية التنشئة وأساليبها المتبعة. وجاءت عوامل: التسلط وفرض الرأي والقصور في إتاحة فرص التعبير والتدريب على التفكير المغاير للأفراد داخل الأسرة كصفة مميزة للبنية الأسرية بالأقطار العربية في المرتبة السادسة من حيث التأثير، وبناءً على ذلك يتضح استمرارية ضعف البنى الأسرية العربية عن دفع وتهيئة الإنسان العربي للعطاء الفكري عامة ومن ثم الإبداع العلمي.

وكشفت التحليلات الإحصائية للعلاقات الارتباطية باستخدام معامل ارتباط بيرسون عن وجود علاقات ارتباطية عند مستوى ٠,٠١ بين استمرارية الضعف في بنية الأسرة العربية ووظائفها في دعم وتشجيع التفكير الإبداعي وبين عوامل بنيوية أخرى هي: تبعية النظام الإعلامي للإعلام الغربي، وعجزه عن تقديم ثقافة بديلة مشجعه ومؤهلة لفهم أساليب التفكير الناقد، وتقديمها لمنتجات إعلامية تخاطب الفرائز أكثر من مخاطبة العقل، وتوجيه الأسر إلى أساليب تدعو إلى كيفية مساعدة أبنائها على نمو ملكاتهم وقدراتهم الإبداعية الكامنة؛ وكذا الارتباط الدال مع ضعف البنى الثقافية وما يسودها من قيم تدعو إلى الاتكالية والخوف والتسلط والاعتماد على التفكير غير العلمي؛ علاوة على ضعف وهشاشة النظم الاقتصادية وتبعيتها للنظم الاقتصادية الغربية وما تستورده من ثقافات مغايرة تنسحب على أوضاع الأسرة العربية، وأساليبها في تنشئة الأفراد.

٤ - البنى التعليمية

تمثل نظم التعليم الجهاز الأساسي في عملية تشكيل العقول وإعدادها لابتكار الأفكار وتعتمد النظم التعليمية على مجموعة من الآليات لصقل وتدعيم أساليب التفكير الإبداعي كهدف رئيسي من أهدافها أن الدول التي تستطيع النهوض بنظمها التعليمية هي الدول التي حققت معدلات عالية من إنتاج ونشر المعرفة، ومن ثم الدخول في إطار المجتمعات القائمة على اقتصاديات المعرفة، وإذا شاهدنا مجتمعات مثل - اليابان - على سبيل المثال لا الحصر، تتيح للطفل خلال سنوات ما قبل المدرسة نوعاً من التعبير الابتكاري، وحل المشكلات، ومنح تلاميذ المرحلة الثانوية والجامعية أهمية للتفكير الحدسي والتجريبي، مع تهيئة الظروف الميسرة لهذا النوع من التفكير عن طريق التدريب على المثابرة والتعلم الذاتي والتعلم بالاكتشاف.

غير أن الدراسات السابقة تشير إلى خبرة مغايرة للمواقف التعليمية بالأقطار العربية، حيث التركيز على التحصيل والتذكر والتلقين للمعلومات واسترجاعها ومراكمة المعلومات والمعارف التي لا تؤدي إلى إبداع، بل تولد آلات ذهنية تعيد إنتاجها في صورة قريبة من الأصل مع بقائها خارج الذات (حجازي، ١٩٩١، ١٧).

وقد كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب لسياق الإبداع عن استمرارية حالة الضعف للبنى التعليمية بالأقطار العربية، يمكن توضيحها من خلال مؤشرات جدول (١٤).

يبين الجدول التحسن الملحوظ في أداء نظم التعليم العربية مع وجود تفاوتات بين الأقطار، حيث سجل هذا البعد متوسطاً قيمته ٨ بانحراف معياري ٢,٦ مشيراً إلى قوة نسبية على قياس المتوسط الوزني قيمتها ١٨,٠ وهي قوة ضعيفة، علماً بأن الدرجة الدنيا ٥، والعظمى ١٥، ويشير ذلك إلى وجود عوامل مؤثرة في فاعلية أداء النظم التعليمية وانخفاض كفاءتها في اكتساب المعرفة الإبداعية وأوضحت الدراسة الميدانية عن تأثير العوامل الآتية على الترتيب وهي: استمرارية ثقافة الحفظ والتلقين داخل المؤسسات التعليمية،

وضعف البنى التعليمية على اكتساب ثقافة الإبداع في المرتبة الثانية من التأثير، واتسام المناخ الجامعي العربي بالتسلط الإداري وشيوع القيود الروتينية التي تحد من حركية أعضاء هيئة التدريس، وافتقار تلك البنى الجامعية إلى آليات تمكن وتشجع الطلاب على التفكير الإبداعي في إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات؛ في حين إتضح ضعف تأثير أسلوب فرض الرأي من قبل الأساتذة على الطلاب وفرض معارفهم دون الاهتمام بالمشاركة والبحث والإطلاع.

جدول رقم (١٤)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بالأنساق التعليمية بالأقطار العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

الترتيب	الوزن الموزع %	متوسط التكرارات المرجحة	لا أوافق	إلى حد ما	أوافق	المتغير	رقم العبارة
1	0.164	97.66667	2	68	151	ما زالت ثقافة التلقين والحفظ هي الغالبة في التعليم بالوطن العربي.	128
2	0.198	117.66667	28	76	117	لا تساعد البنية المدرسية والجامعية بالوطن العربي على اكتساب المعرفة الثقافية	129
3	0.201	119.66667	35	68	118	يتسم المناخ الجامعي بالوطن العربي بالتسلط الإداري والقيود الروتينية التي تحد من حركة أعضاء هيئة التدريس.	132
4	0.206	122.66667	23	101	97	يفتقر التعليم الجامعي بالوطن العربي إلى تنمية القدرة على حل المشكلات	131
5	0.227	135	39	106	76	يتمسك المدرسون وأساتذة الجامعات بفرض الرأي وفرض معارفهم دون الاهتمام بالمشاركة والبحث والإطلاع.	130
		592.66	127	419	559	المجموع	
		القوة النسبية للبعد = 0.18		المتوسط الحسابي = 8		القيمة الصغرى للبعد = 5	النتيجة

وبناء على ذلك، يتضح استمرارية الأسلوب التقليدي في اكتساب المعرفة، وضعف قدرة البنى التعليمية على تأسيس مجتمع المعرفة العربي المنشود. وقد كشفت التحليلات الإحصائية لمصفوفة الارتباط «بيرسون» عن وجود علاقات ارتباط دالة عند مستوى ٠,٠١ بين القصور والضعف في بنية التعليم بالأقطار العربية وبين تدني أحوال النظم الاقتصادية وتبعيتها، وضعف الوفاء بمتطلبات نظم التعليم من المخصصات المالية، ومن ثم الإنفاق على نشاطاتها، لا سيما نشاطات البحث والإبداع المعرفي؛ بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط أيضا مع بعدي: ضعف مناخ الحرية، وندرة فرص الحوار والتعبير الحر؛ علاوة على النقص في الدعم والرعاية ونظم التقدير؛ الأمر الذي يشكل تحدياً أمام قدرة المجتمعات العربية على النهوض والسعي نحو تأسيس مجتمع المعرفة.

٥ - خصائص البنى الإعلامية العربية

تلاعب النظم الإعلامية بوسائلها الجماهيرية المختلفة دوراً هاماً في الارتقاء بمنظومة الفكر والثقافة

على المستوى العام. وترتبط فرصة الإبداعات الفكرية على مستوى تطور النسق الإعلامي السائد، إلى جانب الأنساق الكبرى الأخرى. كما تتوقف فرص توافر عقول إبداعية على مستوى ونوعية أداء مؤسسات النسق الإعلامي. لقد أشارت الدراسات السابقة حول الأنساق الإعلامية العربية إلى افتقادها لمناخ الحرية، ومعاناة رجال الإعلام والمشتغلين فيه من كثرة القيود والقوانين التي تحد من حركتهم وحريتهم، وقدرتهم على التعبير الحر الصريح للقضايا، وإمكانية إبداء الرأي إلا في حدود ضيقة، والاكتفاء بعرض ما هو جاهر ومعد (علي، ١٩٩٢، ١٠٨)؛ نتيجة ملكية معظم المؤسسات للحكومات؛ ومن ثم الاهتمام بالجوانب السياسية والدعائية، والتحرك في دائرة تسليط الضوء على نشاطات وتنقلات أصحاب السلطة، مما يفقدها تخصيص وقت كافي للتوعية والتثقيف؛ علاوة على عدم السماح بالتعبير الإعلامي والفكري إلا بما يؤيد التوجهات الفكرية والإيديولوجية للدولة، ومن ثم الحد من حرية التعبير الفكري (بوجلal، ١٩٩١، ٥٠)، وإطلاق العنان للقدرات والامكانات الإبداعية للظهور في صورة منتجات إبداعية.

وقد كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب لسياق الإبداع العلمي عن استمرارية وجود تلك المعوقات والتحديات التي تقف عائقاً أمام الأنساق الإعلامية العربية في سعيها نحو التثقيف وتنوير العقل، ومن ثم ضعف القدرة على الإسهام في بناء مجتمع المعرفة؛ ويمكن عرض هذه الخصائص المميزة للبنى الإعلامية العربية من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (١٥)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بالبنى الإعلامية بالأقطار العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المتغير	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
139	تركز برامج وسائل الإعلام العربية على عرض القضايا العلمية ومناقشتها أكثر من التسلية والمتعة	14	24	183	91	0.132847	1
138	تعطي وسائل الإعلام أولوية للإبداعات العلمية والمبدعين العرب	13	33	175	93.33333	0.136253	2
134	تتيح وسائل الإعلام العربية حرية الحوار والتعبير الصريح	8	61	152	99.33333	0.145012	3
133	تلتزم وسائل الإعلام العربية بنشر معلومات تستطيع تشكيل تصورات وأفكار إبداعية للجمهور	10	58	153	99.66667	0.145499	4
136	تعتمد وسائل الإعلام بإيراد جهود المبدعين العرب علمياً	8	62	151	99.66667	0.145499	5
137	تعرض وسائل الإعلام العربية لأشكال القدوة العلمية على الجمهور	8	62	151	99.66667	0.145499	6
135	تؤثر بالمجتمعات العربية نظم لحماية حقوق المبدعين في مختلف مجالات الإعلام	6	74	141	102.3333	0.149392	7
المجموع		67	374	1106	684.99		
النتيجة	القيمة الصغرى للبعد = 7	المتوسط الحسابي = 9.2					القوة النسبية للبعد = 0.15
	القيمة الكبرى للبعد = 21	الانحراف المعياري = 2.7					

لقد اتضح انخفاض مستوى البنية الإعلامية العربية، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي ٢,٩ بانحراف معياري ٧,٢ علما بأن القيمة العظمى للبعد ٢١؛ مسجل وزنا نسبيا مقداره ١٥,٠ مما يشير إلى استمرار هشاشة وضعف البنى الإعلامية في تقديم منتج إعلامي يستطيع أن يقود إلى بناء مجمع المعرفة على اعتبار أن الإعلام من أهم الآليات لنشر المعرفة ودعم الإبداع. وقد أفصحت الدراسة الميدانية عن عوامل تمثل تحديا أمام أداء وفاعلية البنية الإعلامية تتمثل في: ضعف ميل وسائل الإعلام العربية إلى عرض القضايا العلمية ومناقشتها مع غلبة وطغيان الموضوعات المتصلة بالتسلية والمتعة ومغازلة الغرائز، إلى جانب الاهتمام بالموضوعات الفنية ذات الطابع الهش والتي تركز على الأغاني والرقص المبتذل، مسجلة بذلك الترتيب الأول ضمن عوامل ضعف البنى الإعلامية العربية. كما جاءت في المرتبة الثانية، اتساقا مع العامل الأول، تهميش وسائل الإعلام للأعمال الإبداعية في مجال العلم، و ضعف الاهتمام بتقديم وإظهار المبدعين العلميين. كنوع من التقدير مقارنة بالفنانين وغيرهم. كما تبين أن ثالث العوامل التأثيرية في ضعف وسائل الإعلام بالارتقاء بالإبداعية، ضعف التزامها بنشر معلومات وأفكار، أو تقديم موضوعات تستطيع تشكيل تصورات وأفكار إبداعية لدى المشاهدين؛ يليها ضعف أداء وسائل الإعلام نحو إبراز جهود المبدعين العرب في المجال العلمي، مقارنة بإبراز الإبداعات والمبدعين في مجالات الفن والأدب مسجلة المرتبة الرابعة من حيث التحدي، تتسق معها غاب نسبي لوسائل الإعلام - باستثناءات لبعض القنوات الفضائية - كقناة الجزيرة- في عرض نماذج القدوة من العلماء العرب كألية لتشجيع الإبداعات العلمية، وحث الباحثين على الإنتاجية الإبداعية؛ بالإضافة إلى ضعف توافر نظم لحماية حقوق ملكية المبدعين العرب داخل قنوات النشر الإعلامي.

وقد كشفت التحليلات الارتباطية للعوامل المجتمعية عن وجود علاقات ارتباط موجب عند مستوى ٠,٠١ بين تدهور حال البنى الإعلامية وبعض الأنساق الأخرى أهمها: نظم دعم ورعاية الإبداع، ونظم التقدير والاحترام المقدم للمبدعين؛ علاوة على انخفاض درجة الحرية والتعبير عن الرأي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (نعيم، ١٩٩٣) من أن وسائل الإعلام المختلفة تكاثفت مع النظم التعليمية في وأد الإبداعية لدى المواطنين ودعمت إلغاء العقل والتفكير، فهي تفرض الرأي والموقف، ولا تشجع على الحوار والنقد وإظهار الرأي الآخر.

٦- مناخ الحرية السائدة كآلية من آليات الإبداع العلمي

تتزايد فرص الإبداع مع نمو إتاحة حرية التعبير، كما تتوقف حرية التعبير على مدى انتشار قيم الحرية والتعبير والعلانية والشفافية والنقد البناء وإبداء الرأي والاختيار وتوافر أساليب الحماية، وتأكيد حقوق الإنسان؛ كما تتأكد حرية التعبير في ظل انحسار المحرمات والحواجز والخوف واللامبالاة في السياق الثقافي العربي، لقد أشارت دراسة (سليمان، ١٩٨٥، ٣٠-٣٤) إلى أن مجتمعاتنا العربية لا تقبل إلا التوافق مع المجموع والانصياع المطلق للمسلمات والمقررات المألوفة، وتعتبر المخالفة في الرأي - وأن كانت إلى الأفضل - مجرد هرطقة وانشقاقات؛ كما تميل الثقافة العربية إلى تأكيد الامتثال والطاعة دون إبداء الرأي وعدم الخروج عن المؤلف (إبراهيم، ١٩٨٥: ١٩٨١).

وقد كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب لسياق الإبداع العلمي عن استمرار وضعية الثقافة العربية على حالها - رغم التحسينات والانفتاح - مما يؤثر على إطلاق العنان للعقل، وصعوبة

تشكيل مناخ حر يدفع الأفراد عامة والمشتغلون بالعلم والفكر خاصة إلى التفكير الناقد والخروج عن المألوف وتشكيل منتجات إبداعية تستطيع تأسيس مجتمع المعرفة العربي؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (١٦)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بمناخ الحرية وآليات الإبداع بالأقطار العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المتغير	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
141	لا توجد موضوعات أو قضايا محرمة في المجتمعات العربية	4	56	161	95	0.138282	1
145	يشعر المشتغلون بالعلم بالأمان وعدم التهديد عند معالجة قضايا بحثهم	7	82	132	105.6667	0.153809	2
142	هناك مساحة واسعة للعلماء والمشتغلين بالعلم لإبداء الرأي والتعبير الصريح	31	69	121	117.3333	0.170791	3
144	توفر المجتمعات العربية نظم لحماية الحريات الأكاديمية للعلماء والباحثين	31	69	121	117.3333	0.170791	4
143	يسمح للمشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة بالنقد الموضوعي في كافة القضايا	32	68	121	117.6667	0.171276	5
140	يتمتع المشتغلون بالبحث العلمي بقدر وفير من الحرية في اختيار موضوعات البحوث	31	119	71	134	0.195051	6
	المجموع	136	463	727	687		
النتيجة	القيمة الصغرى للبعد= 6	المتوسط الحسابي = 9					القوة النسبية للبعد 0.17
	القيمة الكبرى للبعد= 17	الانحراف المعياري= 8.2					

يوضح الجدول انخفاض درجة الحرية والتعبير الحر الصريح رغم ظهور بعض المنابر الحرة للتعبير؛ ومواجهتها لتحديات كثيرة. لقد حصل هذا البعد على متوسط قدره ٩ بانحراف معياري ٨, ٢ علما بأن الدرجة العظمى ١٧؛ مسجلا وزن نسبي قدره ١٧, ٠ فقط، مما يشير إلى استمرارية القيود على حرية التفكير وشيوع ثقافة الخوف لدى المبدعين. وقد أوضحت الدراسة الميدانية عدة مؤشرات مؤثرة على ضعف مناخ الحرية السائد بالثقافة العربية من بين هذه المؤشرات على الترتيب: فرض قيود على بعض الموضوعات، ووجود قضايا غير قابلة للنقاش «محرمت»، ثم شعور المشتغلون بالبحث العلمي وإبداع المعرفة العلمية بالتهديد وعدم الآمان والخوف عند معالجة قضايا وموضوعات بحثهم، تليها في المرتبة الثالثة عدم وجود مساحة مناسبة للعلماء والمشتغلين بالعلم لإبداء رأيهم في قضايا المجتمع. ثم جاءت في المرتبة الرابعة ضعف توافر نظم لحماية الحريات الأكاديمية للعلماء والباحثين وان وجدت، تبقى شكلية دون تفعيل؛ في حين لم يتضح التأثير في اختيار موضوعات البحوث وتوافر قدر مناسب للعلماء والباحثين في اختيار الموضوعات التي يودون دراستها، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (جودة، ٢٠٠٧ & ٢٠٠٤).

وقد كشفت التحليلات الإحصائية للعلاقات الارتباطية بين الأنساق الاجتماعية الكبرى ونسق الحرية عن وجود علاقات ارتباط دالة عند مستوى ٠,٠١، بين انخفاض مستوى ودرجة مناخ الحرية وبين توافر نظم لدعم وحماية وتقدير المبدعين. وبناء على ذلك، إذا ما استمر الحال على هذا الوضع المميز لمناخ الحرية والقيود المفروضة على حرية البحث والتعبير، تبقى المنظومة الثقافية العربية بوضع يصعب عليها أن ترقى بمستوى إنتاج المعرفة الإبداعية، ومن ثم صعوبة تأسيس مجتمع المعرفة المنشود.

٧- آليات الدعم والتقدير للإبداع العلمي بالوطن العربي

أشارت الدراسات العلمية إلى أن فرص الإبداع تزداد مع توافر أساليب الدعم والتقدير والتشجيع، وأن المبدعين يتحفزون للإنجاز الإبداعي استجابة للدعم الاقتصادي من جهة، والطلب الاجتماعي من جهة أخرى، علاوة على التقدير الاجتماعي والاحترام. ويرى (جلبي، ٢٠٠٥، ٧٠) أن التاريخ عرف أربعة أنظمة للدعم والرعاية هي: الدعم المالي، والأكاديمي، والشخصي، والحر. وقد كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين العرب عن إدراكهم وشعورهم بنقص الرعاية والتقدير والتشجيع في مجال الإبداع العلمي، يمكن عرضها في الجدول التالي:-

جدول رقم (١٧)

القوة النسبية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المرتبطة بمناخ الحرية وآليات الإبداع بالأقطار العربية من وجهة نظر الأكاديميين العرب.

رقم العبارة	المعيار	لوانق	إلى حد ما	لا لوانق	متوسط التكرارات المرجحة	الوزن المرجح %	الترتيب
147	تتوافر معايير واضحة ومقبولة لتقييم الإنجازات العلمية ومنح المكافآت	2	29	190	84.666	0.140177	6
149	تقدم المؤسسات المختلفة بالمجتمعات العربية المكافآت المناسبة للمبدع في مجال العلم	0	46	175	89	0.147351	5
146	تتوافر بالمجتمعات العربية نظم لرعاية المبدعين بمختلف مجالات العلم	0	52	169	91	0.150662	1
151	يلقى المبدعون العلميون الاحترام والتقدير الأدبي الكافي في الدول العربية	7	76	138	103.6667	0.171634	4
148	يلقى المبدعون في مجال العلم التشجيع من الدولة في المجتمعات العربية	5	101	115	110.66	0.183223	3
150	لا توجد تحيزات في منح الجوائز وتوزيع المكافآت لمستحقيها بالدول العربية	45	64	112	125	0.206954	2
النتيجة	المجموع						
القيمة الصغرى للبعد = 6		المتوسط الحسابي = 9.3			القوة النسبية للبعد = 0.15		
القيمة الكبرى للبعد = 15		الانحراف المعياري = 2.2					

يتضح من الجدول انحدار مستوى نظم الدعم والتقدير للنشاطات الإبداعية، حيث أتضح حصول هذا البعد على متوسط قدره ٩,٣ بانحراف معياري قدره ٢,٢ علما بأن القيمة العظمى للبعد ١٥ وحصوله على زن نسبي قوته ١٥,٠ فقط. وهي قوه نسبية تشير إلى الضعف الشديد في دعم الجهود الإبداعية

العربية. ومن مؤشرات ذلك الضعف كما أوضحتها الدراسة الميدانية حسب الترتيب: ضعف توافر معايير واضحة ودقيقة لتقييم الإنجازات الإبداعية بالأقطار العربية في المرتبة الأولى؛ وضآلة تقديم المؤسسات مكافآت مناسبة لتشجيع الإبداعات المبتكرة في مجال العلم في المرتبة الثانية من حيث التأثير؛ ثم تأتي في المرتبة الثالثة ندرة وجود نظم فعالة لرعاية الإبداعات بمختلف المجالات العلمية، يليها ضعف تقديم الدولة التشجيع والتقدير للعلم، باستثناءات قليلة، والتي تقوم فيها الدولة بالأقطار العربية بتأسيس الجوائز التقديرية قليلة، إلا أن الملاحظ أن الحيادية والنزاهة في منح الجوائز تثير الجدل بين الكثيرين من العلماء والعاملين بالبحث والتطوير، حيث أكد غالبية أفراد العينة على التحيز، وضعف العدالة في منح الجوائز، وتوزيع المكافآت لمستحقيها بالدول العربية، إلا أن هذا كان أضعف العوامل المؤثرة في انخفاض درجة نظم الدعم والتقدير الاجتماعي.

وكشفت التحليلات الإحصائية عن وجود علاقة ارتباطية دالة عند مستوى ٠,٠١ لانخفاض درجة الدعم والتقدير والرعاية للإبداع وتشجيعه وكافة الأبعاد الأخرى لمقياس تحديات السياق الإبداعي العلمي، لا سيما مناخ الحرية والشفافية والديمقراطية، وتدهور أحوال التعليم والإعلام وضعف البنى الثقافية، وهشاشة النظم الاقتصادية وانعكاس كل ذلك على انخفاض كم وجودة المنتجات العلمية الإبداعية، خاصة في ظل تدهور أحوال السياقات التنظيمية للجامعات ومراكز إنتاج العلم.

وبناء على ذلك، ومع انخفاض كفاءة الأنساق الاجتماعية الكبرى وهشاشتها، فإن هذه البنى الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية والسياسية بخصائصها الراهنة تبقى في مجملها تحدياً موضوعياً أمام محاولات الإبداع، ومعوقاً لظهور ونمو الطاقات الإبداعية وتحولها إلى منتجات إبداعية علمية تستطيع النهوض بالمجتمع العربي إلى مستوى مجتمع المعرفة المنشود.

خامساً: استخلاصات البحث

١- إن مؤشرات نشر المعرفة الإبداعية وإنتاجها - في غالبية البلدان العربية - تشير إلى تبديد حقيقي لموارد الاستثمار في البنى التحتية، ورأس المال الثابت خاصة الصناعية منها، حيث أن الزيادات المتحققة في القدرات الإنتاجية نتيجة لتلك الاستثمارات المرافقة لنقل وامتلاك وسائل الإنتاج وتقاناتها سرعان ما تتعرض للتقادم فتصبح منتجاتها غير قادرة على المنافسة حتى في السوق المحلية، أمام تطور تقاني مستمر نتيجة نظم الابتكار في الدول المتقدمة وهذا يعني استمرار شراء البلدان العربية للقدرات الإنتاجية مع التقادم المستمر لتقاناتها. وتأسيساً على ما تقدم، فإن عمليات نقل وتوطين التقانة وإنتاج المعرفة، إذا ما خضعت لسياق تنظيمي محفز يقوم على روابط قوية بين مؤسسات البحث والتطوير والابتكار الوطنية من جهة وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، يمكن أن تتيح فرص واسعة وحقيقية لتوليد التقانة وتنمية قدرات الابتكار الوطنية.

٢- في ظل التحولات المتسارعة للاقتصاد العالمي، وسيطرته على كافة الاقتصاديات بالدول النامية، وإضعاف قواها، والإبقاء عليها بحالتها الراهنة، لاتقوى على أن تفي بمتطلبات مجتمعاتها، ومن ثم استمرار حالة ضعف البنيات العلمية والتكنولوجية بالأقطار النامية، بما فيها الأقطار العربية؛ وهذا ما يفسر ما كشفت عنه الدراسة الميدانية لطبيعة وخصائص منظومة إنتاج المعرفة عامة، والمعرفة التطبيقية على وجه التحديد، كما عبرت

عنها استجابات الأكاديميين العرب حول وضعية منظومة إنتاج المعرفة العلمية:

- التوجه نحو التوسع الكمي، رغم قصور الموارد، ومن ثم انخفاض جودة كل من مراكز البحث والجامعات باعتبارها مؤسسات إنتاج المعرفة، والاهتمام بالكم على حساب الكيف في النشاطات العلمية، وتركيز غالبيتها على البحوث الأساسية، مع ضعف الاهتمام بالبحوث التطبيقية وتوظيفها في مجالات التنمية من خلال ابتكار تقانات متجددة.

- إدراك الأكاديميين العرب لضآلة عدد العلماء والمهندسين مقارنة بالدول الأخرى عالمياً وإقليمياً، وضعف نظم التدريب وقدرتها على إعداد وتأهيل باحثين يستطيعون التعاطي مع التقنيات المعلوماتية المتطورة، وتوظيفها في توليد أفكار جديدة قابلة للتطبيق.

- مع ضعف قدرة مؤسسات إنتاج المعرفة العلمية في تقديم منتجات إبداعية تعجز عن جذب انتباه مؤسسات الإنتاج الصناعي، تبقى العلاقات التكاملية بين مراكز إنتاج المعرفة ومراكز الإنتاج الصناعي والخدمات ضعيفة، الأمر الذي يزيد من إحجام المستثمرين عن الدخول باستثماراتهم في مجال النشاطات البحثية والتطوير بالدول العربية؛ علاوة على ضعف ميل الدولة إلى الإقدام على الاستثمار في مجالات العلم، رغم إنشاء المراكز العلمية المتعددة بالجامعات وخارجها؛ وتفضيل استيراد المعرفة والتقانة على الاستثمار في إنتاجها محلياً.

- ومما يزيد من ضعف الميل نحو الاستثمار في مجالات البحث العلمي، ما كشفت عنه الدراسة من ضعف واضح في البيئة القانونية المنظمة لنشاطات البحث والتطوير، وندرة وجود قوانين وقواعد تمثل بيئة مشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتنظم حماية المعرفة الإبداعية، واستيراد التقانة بالدول العربية، ناهيك عن ضعف وضوح المعايير الحاكمة لنشاطات المؤسسات العلمية.

- وبناء على ما سبق، كشفت الدراسة عن وعي الأكاديميين العرب بانحسار فرص التمويل، وضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي - رغم تباين الدول العربية فيما بينها-؛ ومن ثم عدم كفاية نسبة المخصصات المالية للنشاطات البحثية والتطوير من إجمالي الدخل القومي بالدول العربية مقارنة بالدول الأخرى.

٣- ونتيجة لضعف وهشاشة منظومة إنتاج المعرفة الإبداعية بالدول العربية، تبقى حالة المنتج العلمي الإبداعي في وضع يصعب معه القدرة على الإسهام في بناء مجتمع المعرفة (بالإبداع في توليد منتجات معرفية متجددة ونشرها، والحصول على براءات الاختراع)، ومن ثم الانتقال إلى مجتمع اقتصاد المعرفة (بتطبيق المعرفة وتوظيفها في الحصول على منتجات تخدم مجالات التنمية). لقد كشفت الدراسة عن وجود موقف سلبي للأكاديميين العرب حيال وضعية الإنتاجية العلمية وخصائصها وابتعادها عن المستوى المؤهل للوصول إلى مجتمع المعرفة، حيث تبين ضآلة حجم الإنتاج الإبداعي وكفايته في العلم، وقلة تناسب هذا الكم الإنتاجي مع عدد العلماء العرب العاملين في البحث والتطوير، وعدم تناسبه بين التخصصات المتباينة؛ مع التذبذب الواضح في معدلات الإنجاز فيه بصورة منتظمة.

أما من ناحية كيف ونوعية المنتج العلمي الإبداعي العربي، فقد كشفت الدراسة عن سعي غالبية البحوث العلمية نحو توليد معارف هادفة، تمكنها من ربط نشاطاتها بأهداف التنمية، حيث يميل معظمها إلى

التكرار وإعادة الإنتاج، وتفتقد في معظمها إلى الجودة في الأداء، والجدة والأصالة في الابتكارات؛ الأمر الذي أدى إلى تأكيد غالبية أفراد العينة على أن وضعية المنتجات الإبداعية بحالتها الراهنة في العلم لا تقوى على النهوض بالمجتمع العربي إلى مستوى مجتمع المعرفة المنشود، واقتصادياتها إلا إذا ما اتخذت السياسات والاستراتيجيات الكبرى اللازمة لدفع كافة الأنساق الاجتماعية لمساندة البحث العلمي والتطوير.

٤- كشفت الدراسة عن مجموعة من التحديات البنائية التي تشكل عائقاً أمام الوصول بالمنتج إلى مستوى النهوض بمجتمع المعرفة، تمثلت في:-

التحدي الأول: يتعلق بالمشتغلين بالبحث والتطوير الإبداعي: لقد تبين أن الوطن العربي يضم مجموعة بشرية قادرة على قيادة عملية إنتاج المعرفة بكفاءة، ولا ينقصها سوى الإمكانيات المادية، وإتاحة الفرصة للإبداع، حيث عكست الدراسة إقرار الأكاديميين العرب بأن العلماء والباحثين لديهم ما يؤهلهم لقيادة المجتمع نحو اقتصاد المعرفة، بدليل قدرتهم على قيادة الإبداع العلمي حينما ينتقلون لسياقات اجتماعية أخرى توفر لهم الشروط اللازمة والمهينة لانطلاق الطاقات الإبداعية، ومن ثم إبداع معرفة تقانية تتجاوز شروط الاستحقاق العلمي العالمي، ومتوجة بالجوائز التقديرية العالمية. وبناءً على ذلك، كشفت الدراسة عن تدني الظروف والأحوال المعيشية لكثير من الأكاديميين العرب مقارنة بالعاملين في مجالات أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالإحباط، والحرمان من حقوقهم، والانخراط في البحث عن أعمال أخرى مساعدة لتأمين معيشتهم ومعيشة أسرهم، ومن ثم الانصراف عن النشاط البحثي وضعف الإسهام العلمي الإبداعي المؤهل لتشكيل اقتصاد المعرفة بالوطن العربي.

التحدي الثاني: يتمثل في ضعف بنية السياقات التنظيمية لمؤسسات إنتاج المعرفة العلمية، حيث أكدت غالبية عينة الدراسة على أن البنيات التنظيمية تفتقر إلى وجود سياسات علمية واضحة المعالم، والتغيرات الفجائية والتخبط والتضارب في تنفيذ استراتيجياتها، نتيجة افتقادها إلى معايير واضحة لنشاطات البحث العلمي؛ وطفغان الجوانب الإدارية على أعمال وأنشطة البحث العلمي من حيث الأداء، والتمسك الحرفي بالقوانين، رغم تقادم تلك القوانين واللوائح التنظيمية للنشاط العلمي. كما كشفت الدراسة عن ضعف السياقات الجامعية العربية، لاسيما في الجانب المتعلق بالبحث العلمي وإنتاج المعرفة، حيث تبين تأكيد غالبية أفراد العينة على قصور البرامج، وضعف نظم التدريب بالدراسات العليا، وغياب نمط البحث الفريقي كمجال لتدريب صغار العلماء، وغياب جسور التواصل بين التخصصات المختلفة، إضافة إلى فقدان التواصل بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات بربط بحوثها بخدمات التنمية؛ علاوة على ضالة المخصصات المالية للبحث الجامعي، مع انعدام تمويل بحوث أعضاء هيئة التدريس. ويضاف إلى ذلك، ضعف نظم الإشراف العلمي، وقصور في المهام. وعلى مستوى العاملين في البحث الجامعي اتضح، تأكيد العينة على قلة الوقت المخصص للبحث العلمي نتيجة التركيز على التدريس، وزيادة العبء الدراسي واعتباره الأساس الرئيس في تقييم أداء الأساتذة، إضافة إلى شيوع مناخ اجتماعي يفتقد إلى المنافسة الشريفة بين الأكاديميين وانتشار بعض المشاعر المتسمة بالغيرة.

كما كشفت الدراسة عن نتيجة هامة تتعلق بطبيعة السياقات التنظيمية لبعض الجامعات العربية وهي: اغتصاب الإبداعية لدى شباب العلماء، حيث يتم تعطيل طاقاتهم الإبداعية، وتحويل قدراتهم وتوظيفها في مجالات أخرى عن طريق تحميلهم مهمات إدارية ومناصب قيادية في مقببل حياتهم الأكاديمية، تلك

المناصب المثقلة بالمتاعب، ومن ثم التهام أكبر قدر من وقتهم، وتعطيل إبداعاتهم العلمية والتوقف عن إنتاج المعرفة، رغم أن السنوات الأولى بعد الدكتوراه هي سنوات الإخصاب الإبداعي باعتبارها آلية للترقي الأكاديمي على الأقل.

التحدي الثالث: يتعلق بوضعية البنيات الاجتماعية الكبرى وخصائصها على المستوى الأوسع، وآلياتها المستخدمة في تحفيز الإبداعية عامة والإبداعية في إنتاج المعرفة العلمية خاصة، حيث أفصحت الدراسة الميدانية عن استمرارية حالة الضعف لقوى البنى الاجتماعية العربية من وجهة نظر العلماء، وضعف قدرتها في الوقت الراهن على النهوض بمجتمع قائم على اقتصاد المعرفة؛ ويتضح ذلك فيما يأتي:-

- لقد اتضح تأكيد عينة الدراسة على: ضعف وهشاشة النظم الاقتصادية العربية، وفقدانها لعمليات التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي، والتبعثر في نشاطاتها، والميل إلى تأكيد استمرار اندماجها وتكاملها مع النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي ينعكس على ضعف قدرة تلك النظم الاقتصادية عن الوفاء بالمتطلبات المالية لأنساق المجتمع الأخرى، ومن ثم ضالة المخصصات المالية للإنفاق على نشاطات البحث والتطوير وإنتاج المعرفة التقنية المؤهلة لارتياح مجتمع المعرفة.

- استمرار تبعية البنى الثقافية العربية للنموذج الثقافي الغربي واحتواءها على أشكال التناقض والتفصيل والازدواجية الثقافية، حيث نجد استمرار الارتفاع في معدلات الأمية وانتشار بعض نماذج التفكير الخرافي والتفسيرات الغيبية؛ مع استمرار ثقافة الطاعة والخضوع والالتزام الحرفي بما هو قائم.

- ضعف أداء الأنساق الأسرية لوظائفها، وضالة قدرتها على خلق مناخ أسري مشجع على نمو الطاقات والاستعدادات الإبداعية، نتيجة القصور في التنشئة الاجتماعية وآلياتها لتربية الإبداع وتنميته، وضعف التشجيع على التفكير المغاير وإبداء الرأي، وشيوع التسلبية في الرأي، الأمر الذي يقلل من فرص الإبداع.

- كما تتسم النظم التعليمية العربية بالاعتماد على سياسات وأساليب تشجع على تكريس ثقافة التلقين والحفظ، وافتقارها إلى التدريب على أساليب حل المشكلات بالتفكير الإبداعي.

- كما تتسم الأنساق الإعلامية العربية بالتبعية للإعلام العربي، واهتمامها بتقديم مضمون إعلامي تميل برامجه إلى إعلاء القيم المبتذلة التي تغازل الغرائز وتهدف إلى المكسب السريع، دون إعطاء اعتبارات مساوية للموضوعات المتصلة بالعلم والمشتغلين به- باستثناءات طفيفة - وافتقارها لتقديم مضمون إعلامي يعرض ويقدم لنماذج من القدوة العلمية العربية يمكن للأفراد والباحثين العرب الاقتداء بهم، وتشجيعهم على الإنتاج الإبداعي؛ علاوة على افتقار ذلك المضمون الإعلامي إلى برامج هادفة يتم من خلالها تقديم معلومات ومعارف تساعد على إثراء المعارف والأفكار الإبداعية لدى الأفراد؛ كما عكست الدراسة تأكيد الأكاديميين العرب على أن وسائل الإعلام يغلب عليها فرض الرأي والموضوع وضعف التعبير الصريح واهتمامها بمجالات الفن والأدب دون إفساحها مجالاً للإبداع العلمي والمشتغلين به.

- وعلى مستوى آليات الإبداع تبين تأكيد عينة الدراسة على ضعف تمتعهم بقدر وفير من الحرية

الأكاديمية وشعورهم بأن هناك بعض الموضوعات محرمة على البحث، وضعف السماح لهم بالنقد الموضوعي، مع غياب نظم لحماية الحريات الأكاديمية والشعور بالتهديد والخوف عند معالجة تلك القضايا. كما كشفت الدراسة عن ضعف مجالات الدراسة والتقدير والدعم لنشاطات الإبداع العلمي، مع ندرة وجود معايير واضحة لتقييم المنتجات الإبداعية نتيجة التحيز في تقييم ومنح الجوائز التشجيعية والتقديرية.

إنّ ما يسهم إسهاماً خطيراً في تبعيتنا الاقتصادية والعلمية والتقنية، إنما يتجلى في الانقسام والفُرقة والتركيز على الناحية القطرية، وتجنب العمل العربي المشترك، مع أنّ العالم المعاصر يتجه كلّهُ للتقارب والتكثّل وإزالة الحواجز الاقتصادية والجمركية وحتى السياسية والحدودية (وهو ما حصل في الاتحاد الأوروبي).

سادساً: توصيات ومقترحات البحث

١. تنسيق الجهود والطاقت العربية وتكاملها لإقامة البنية الاجتماعية- الاقتصادية والعلمية والحضارية، الذين يشكّلون كتلة متكاملة ذات أبعاد جيو- استراتيجية شاملة وقادرة إقليمياً ودولياً؛ فالمشكلة ليست مشكلة علم وثقافة، بل هي قاعدة مجتمعية من شأنها استيعاب معطيات العلوم المعاصرة وإدخالها في نسيج المجتمع، والاستفادة منها في إنتاج معارف جديدة. علاوة على التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي، وتنويع البنى الاقتصادية والأسواق والاتوجه نحو الموارد القابلة للتجدد اعتماداً على القدرات التقنية والمعرفية.

٢. السعي نحو توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير في جميع النشاطات المجتمعية؛ وذلك عن طريق وضع رؤية إستراتيجية للبحث والتطوير تتبناها القيادة الرشيدة في الدول العربية، تبدأ أولاً بوضع استراتيجية على مستوى كل قطر عربي، وترتكز على أهمية الأخذ بالتطورات العلمية والتكنولوجية، وضرورة تحديد وتوفير البنية التحتية الضرورية لموارد إنتاج المعرفة وتطبيقاتها وخدماتها، والمقصود هنا هو عدم المساومة بما هو ضروري واستراتيجي لأي نمو في مجال إنتاج المعرفة وتخزينها واستغلالها. فالمطلوب هنا هو إنشاء البنى الأساسية لمجتمع المعرفة، والتمثلة في تدبير الموازنات الكافية، وبناء مراكز الأبحاث والتدريب، وتأسيس شبكات الاتصال لربط المنظومة ببعضها، وتأهيل القوى البشرية العاملة في البحث، وغير ذلك من المستلزمات الضرورية.

٣. توفير البيئة الحاضنة لتطبيقات التكنولوجيا والمشاريع المستندة إليها، والتي تشمل تأهيل الموارد البشرية في مجال إنتاج المعرفة التقنية الإبداعية، ورفع مستوى الوعي والثقافة المعلوماتية لدى شرائح المجتمع، وإنشاء بنية اتصالية متكاملة.

٤. إطلاق المشاريع والمبادرات في مجال الإبداع العلمي والبحث والتطوير، أو المشاريع المستندة إليها ممثلة في مؤسسات ومراكز المعرفة، ودعم صنع القرار، والحكومات الإلكترونية الاتحادية والمحلية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، وإطلاق سوق إقليمية للمعرفة الابتكارية؛ إضافة إلى تطبيقات المعرفة العلمية في كافة مجالات الإنتاج والخدمات.

٥. بلورة بيئة قانونية حديثة تشجع على الإبداع؛ وجذب الاستثمار في مجالات البحث والتطوير، ومكافحة

القرصنة الفكرية، وتوفير الدعم السياسي لإنتاج ونشر واستخدام المبتكرات التكنولوجية الحديثة في إنتاج المعرفة العلمية التطبيقية.

٦. إن إحراز تطور ملحوظ في مجال استثمار العلم لتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بالسياق الاجتماعي والتاريخي لتطور المجتمعات العربية، ورؤيته للمستقبل، وهي رؤية تستند للانفتاح على العالم والنهل من إنجازاته العلمية والتكنولوجية مع المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع.

٧. الحرص على تأكيد ضمان الجودة والاعتماد في مجال البحوث، والالتزام بالمعايير العالمية في نشر المعرفة العلمية وتطبيقاتها، وهو ما أكدت عليه شهادات تقارير المؤسسات الدولية ومراكز البحوث؛ مع السعي نحو الحصول على أكبر قدر من براءات الاختراع.

٨. التخلص من أنماط التفكير غير العلمي، وذلك بتأسيس نموذج ثقافي معرفي عربي أصيل ومستنير، يعتمد على صحيح الدين، وحفز الاجتهاد وتكريمه؛ وإطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جاد في ميدانها؛ واستحضار إضاءات التراث المعرفي العربي وإدماجها في بنية النموذج المعرفي؛ وإثراء التنوع الثقافي داخل الأمة العربية ودعمه والاحتفاء به من خلال حماية جميع الثقافات الفرعية لأبنائه، بل ودعم فرص ازدهارها وتلاقحها؛ وأخيراً الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها؛ وتوظيف كل ذلك في تدعيم وتشجيع الإبداعية لدى الأفراد.

٩. حرص المجتمعات العربية بمؤسساتها (الأسرية - الثقافية - الإعلامية - السياسية - الخ) على تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية، وحب الانتماء لثقافتهم وتقاليدهم كي يصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعهم؛ وإتاحة الفرص أمامهم للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم عبر قنوات الاتصال المتاحة، وتمكينهم من مهارات التفكير الإبداعي، وتهئية الظروف المواتية لظهور إبداعاتهم في صور من النتاجات التي يمكن تطبيقها. ذلك، إن بيئة الإبداع في مجتمع المعرفة تتطلب توفير فرص الابتكار في جميع القطاعات المستندة إلى المعرفة المتجددة، على اعتبار أن طاقات الأفراد الإبداعية كفيلة ببلورة خيارات بديلة لتوظيف هذه المعرفة في التنمية والتقدم، ولكي يكون الإبداع ملهما للتغيير، عليه أن يستند إلى بيئة بحثية نشطة.

١٠. تطوير النظم التعليمية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع، واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة، وتحسين النوعية في جميع مراحل التعليم، وإيلاء عناية خاصة للتعليم العالي، لاسيما بالجامعات وتحسين سياقاتها التنظيمية، وضرورة إشراك مراكز البحوث والدراسات بالجامعات والمعاهد العليا وخارجها بصناعة المعلومات وإنتاج المعارف العلمية، من خلال تأسيس بيئة مواتية لمواكبة عصر المعرفة والتفاعل معه وفق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة. إعطاء أولوية للتعليم في.

١١. تحسين الأوضاع المعيشية للقوى البشرية العاملة بالبحث والتطوير، وتهئية المناخ الملائم لمزاولة إبداعاتهم، سعياً نحو القضاء على العوامل الطاردة للأدمغة والكفاءات العلمية، واستفادة المجتمعات الغربية من إبداعاتهم بعدما تكلفت المجتمعات العربية عبء تعليمهم وتأهيلهم؛ وللمحد من هجرة الأدمغة والكفاءات العربية، يمكن القيام بالخطوات التالية:-

أ- رفع ميزانية البحث العلمي بالأقطار إلى مستوى المعدلات العالمية على الأقل، وتقديم الامتيازات

المالية والاجتماعية للعلماء والباحثين كأفراد ومؤسسات، وهو اتجاه أخذت تنتهجه بنجاح ملحوظ بعض الدول العربية (كدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية).

ب- الاستفادة النسبية من الكفاءات والأطر العلمية المهاجرة، من خلال تنظيم مؤتمرات للمغتربين في الوطن الأم (وهو ما تقوم به سورية في العقد الأخير بصورة دورية وفعالة)، وطلب مساعدتهم وخبراتهم، وتبادل المشورة معهم، سواء بصدد الإطلاع على أحدث وسائل المعالجات الطبية والدوائية، أو بشأن نقل الخبرات العلمية والتقانة، أو حتى بغرض المشاركة المالية والاقتصادية في تنفيذ المشاريع الحيوية.

ج- التعاون العربي في إقامة مشروعات ومراكز أبحاث علمية وجامعية تطبيقية، بغرض تكوين كفاءات عربية خبيرة للتخفيف من حدة سلبات هجرة الأدمغة والكفاءات العربية إلى البلدان الغربية؛ علاوة على تبادل الخبرات واجتذاب الكفاءات المهاجرة للإشراف على البحوث وإنشاء المراكز العلمية وفق الأساليب العلمية المتطورة.

د- تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية وتوفير المتطلبات اللازمة، لخلق بيئة ملائمة لربط العلم وأطره البشرية المؤهلة بسياسات تنموية شاملة، تقوم أساساً على الاستفادة القصوى من الطاقات والكفاءات العربية، التي ما تزال موجودة بالوطن العربي، ومنحها الفرصة الكاملة للمشاركة الحقيقية في جهود التنمية كي لا تلحق بالكفاءات العربية التي هاجرت إلى البلدان الغربية.

هـ- إن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعارف وتداولها فحسب، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقدر وتحترم من ينتج هذه المعارف ويستغلها في المجال الصحيح؛ علاوة على توفير نظم لرعاية المبدعين ودعمهم، وتقدير إبداعاتهم

١٢. وبما أنه لا يمكن لأي قطر عربي أن يكون مكتفياً بذاته فيما يتعلق بمتطلبات طاقته العلمية والاختصاصية والتقنية، فإن ذلك من شأنه أن يلزم البلدان العربية بالتنسيق والتعاون فيما بينها، لا سيما في ميدان البحث العلمي، والإفادة القصوى من الكفاءات والقدرات العلمية والعربية، التي تبحث عن عمل مناسب لاختصاصاتها، وظروف معيشية وإنسانية ملائمة. فالحل ليس بإنشاء مؤسسات ذات أبنية فخمة وتأثيث غال، أو تجهيزات تقنية حديثة، وليس في استيراد التكنولوجيا المتقدمة، وإنما في نهضة حضارية تنموية مدروسة على أساس قومي، انطلاقاً من وحدة التاريخ والجغرافيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية والهوية المشتركة والتحديات الواحدة، الموجهة ضد العرب جميعاً، فالبعد القومي للنهضة المجتمعية - الاقتصادية، والاستثمار العربي المشترك لمواردنا الضخمة، هما العاملان اللذان يمهّدان الطريق لإبداع علمي عربي قوي في مختلف المجالات، دون تجاهل تجارب المجتمعات الأخرى. وبذلك نواجه التحدي العلمي - التقني الراهن كجزء من التحدي الحضاري الشامل.

المراجع:

١. إبراهيم، عبدالستار (٢٠٠٢) الإبداع: قضايا وتطبيقاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢. إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٥) الأسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد (٧٧)، يوليو ١٩٨٥، بيروت.
٣. أبوزيد، احمد (٢٠٠٣) مجتمع المعرفة، مجلة العربي، عدد نوفمبر ٢٠٠٣، الكويت.
٤. أحمد، سمير نعيم (١٩٩٢) الانحراف بالإبداعية في الوطن العربي: إعاقة المستقبل، ندوة عاطف غيث العلمية ١٩٩٢، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
٥. إسماعيل، زكي محمد (١٩٨٩) دراسات أنثروبولوجية، الإبداع والبناء الثقافي والاجتماعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية.
٦. البكري، سعد الحاج (٢٠٠٤) نحو بناء مجتمع المعرفة: مسألة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني والأربعون، فبراير ٢٠٠٦، الرياض.
٧. البكري، سعد الحاج (٢٠٠٤) دعم الابتكار وتوظيفه في بناء مجتمع المعرفة، مجلة الفيصل، العدد الثاني، العدد الثاني، أغسطس-أكتوبر، الرياض.
٨. الحاج، عبدالرحمن (٢٠٠٧) اقتصاد المعرفة
٩. الذوايدي، محمود (٢٠٠٦) الجوانب المنسية في دراسة العبقورية الخلدونية، مجلة البحرين الثقافية، العدد ٤٤، أكتوبر ٢٠٠٦، المنامة.
١٠. الرازي، محمد بن أبي بكر (١٩٣٩) مختار الصحاح، ط ٥، القاهرة، المطابع الأميرية.
١١. الشهبان، نوفل قاسم (٢٠٠٧) فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وانعكاساتها عربياً: تركيا مثلاً، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٣، ربيع ٢٠٠٧.
١٢. ألكسندر، وروشكا (١٩٨٩) الإبداع العام والخاص، ترجمة غسان أبوفخرو، سلسلة علم المعرفة، عدد ١٤٤ ديسمبر، الكويت.
١٣. الغزي، رياض & آخرون (٢٠٠٦) التخطيط والتنظيم والإدارة وآليات العمل في المؤسسات البحثية ومتطلبات تطويرها، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق ٢٤-٢٦ أيار ٢٠٠٦، دمشق.
١٤. الفيل، محمد رشيد (٢٠٠٠) البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوي، عمان.
١٥. الفيومي، أحمد المقري (د.ت)، المصباح المنير، الجزء الأول، المكتبة العلمية، بيروت.
١٦. الهمشري، عمر أحمد (١٩٩٤)، معوقات الإبداع الإداري لدى العاملين في المكتبات المتخصصة في الأردن، دراسات، م ٢١، العدد الرابع، الأردن.
١٧. بدوي، أحمد زكي (١٩٩٠) معجم مصطلحات الدراسات الإنسانية والفنون، القاهرة، دار الكتاب العربي.

١٨. بدوي، أحمد زكي (١٩٨١) معجم مصطلحات التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي.
١٩. بلال، أحمد (١٩٩١) البحث العلمي العربي: واقع، ومردوده، وتطلعات مستقبلية، شؤون عربية، عدد ٦٥، نيسان، ١٩٩١، القاهرة.
٢٠. بن سينا، أبي علي (١٩٦٢) الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا، الجزء الثالث والرابع، دار المعارف بمصر، القاهرة.
٢١. بوجلال، عبدالله (١٩٩١) الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت.
٢٢. بورديو، بيار (٢٠٠٢): محاولات لاتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، ترجمة احمد حسان، ميريت، القاهرة.
٢٣. تركماني، عبدالله (٢٠٠٤) مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي، تونس.
٢٤. جابر، عبد الحميد جابر & ككافي، علاء الدين (١٩٨٩) معجم علم النفس والطب النفسي، ج ٢، القاهرة، دار النهضة العربية.
٢٥. جودة، عبد الوهاب (٢٠٠٧) لسياق الأكاديمي وحالة البحث الجامعي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث «التعليم المفتوح ومتطلبات مجتمع المعرفة»، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مايو ٢٠٠٧، القاهرة.
٢٦. جلبي، علي عبدالرازق (٢٠٠٥) الإبداع والنقد الاجتماعي: دراسات معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢٧. جلبي، علي عبدالرازق ٠ (١٩٩٦) فرص الإبداع والثقافة العربية: تحليل بنائي تاريخي، بحث مقدم إلى ندوة دور المدرسة والأسرة والمجتمع في تنمية الابتكار، كلية التربية، جامعة قطر، الدوحة. (منشور في كتاب: الإبداع والنقد الاجتماعي: دراسات معاصرة، مرجع سابق).
٢٨. جلبي، علي عبدالرازق ٠ (١٩٩٦) المثقفون والإبداع في الوطن العربي، بحث مقدم إلى ندوة عاطف غيث العلمية السنوية «علم الاجتماع وآفاق التنمية البشرية في العالم العربي»، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
٢٩. حجازي، مصطفى (١٩٩١) تربية الإبداع: مشروع من أجل المستقبل، المؤتمر التربوي السنوي السابع، أبريل ١٩٩١، وزارة التربية والتعليم، دولة البحرين.
٣٠. حمادة، محمد عبدالله (١٩٩٠) دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تنمية القدرات الإبداعية للطفل، مؤتمر الطفل العربي مبدعا، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة.
٣١. حواس، محمود (٢٠٠٥) اقتصاد المعرفة، الحوار المتمدن، العدد: ١٣٩٣، ديسمبر. <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=51766>
٣٢. دوجان & باهر (١٩٩١) الابتكار في العلوم الاجتماعية: الهامشية الخلاقة، ترجمة: محمود الذواودي، دار الساقى، دمشق.
٣٣. دياب، محمد (٢٠٠٠) اقتصاد المعرفة، مجلة البلاغ، «www. Alblagh.org.allrights»

٣٤. ديفد، بول & فوراي، دومنيك (٢٠٠٣) مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، ترجمة مني عبدالظاهر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١، مارس ٢٠٠٢، اليونسكو
٣٥. سليمان، عبدالله (١٩٨٥) عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، المجلد (١٣)، الكويت.
- «w.caucus.net/papers-articles/sabril.htm»
٣٦. سليمان، عبدالله (١٩٨٥) عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، المجلد (١٣)، ربيع ١٩٨٥، الكويت.
٣٧. سويف، مصطفى (د.ت) العبقرية في الفن، المكتبة الثقافية، القاهرة.
٣٨. صيدم، صبري (٢٠٠٤) العرب في زمن المعرفة والمعلومات، ٢٠٠٤/٨/١٢
٣٩. عاقل، فاخر (١٩٨٣) الإبداع وتربيته، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين.
٤٠. عساف، عبدالمعطي (١٩٩٥) مقومات الإبداع الإداري في المنظمات المعاصرة، الإداري، السنة ١٧، العدد ٦٢، معهد الإدارة، مسقط.
٤١. علي، محمد اسماعيل (١٩٩٣) الإعلام العربي والوعي التنموي، مجلة الوحدة العربية، العدد ٩٢، مايو، الدار البيضاء.
٤٢. عوض، عادل، وسامي عوض (١٩٩٨) البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، عدد ٤٤، الإمارات، أبو ظبي.
٤٣. عيسى، حسن أحمد (١٩٩١) الإبداع والتعليم العام، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.
٤٤. كيلا،
٤٥. لام، أليس (٢٠٠٢) نماذج التعلم والابتكار المجتمعية البديلة في الاقتصاد المعرفي، ترجمة أمين عبدا لاه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٧١، مارس ٢٠٠٢، اليونسكو.
٤٦. قنوع، نزار وآخرون (٢٠٠٥) البحث العلمي في الوطن العربي: واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، محلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٤ اللاذقية، سورية.
٤٧. مجمع اللغة العربية (١٩٩٣) المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة.
٤٨. ميلز، رايت (١٩٨٦): الخيال السوسيولوجي، (ترجمة عبدالباسط عبدالمعطي، وعادل الهواري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٤٩. هاف، توبى (١٩٩٧): فجر العلم الحديث، الجزء الأول، عالم المعرفة، العدد ٢١٩، الكويت، مارس، ١٩٩٧.
٥٠. هلال، هاني (٢٠٠٧) وضعية منظومة العلوم والتكنولوجيا في مصر، لقاء مع برنامج القصة وما فيها،

التليفزيون المصري، نوفمبر، ٢٠٠٧.

٥١. هيجان، عبدالرحمن (١٩٩٩) المدخل الإبداعي لحل المشكلات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض.

٥٢. وهبة، مراد (١٩٩٠) الإبداع وفلسفته، دار العالم الثالث، القاهرة.

53. Barber B. (1965), The Sociology of Science, in Merton Robert K. et al (1965), Sociology Today, V1, Problems and Prospects, The Academy Library, Harber& Row Publishers, New York and Evanston.

54. Barsons T, (1971) The Institutionalization of Scientific Investigation, In Barber B, Sociology of Science.

55. Bourdieu P, (2004) Science of Science and Reflexivity, Translation by Richard Nice, Distributed for The Polity Press. { <http://www.press.uchicago.edu/cgi-bin/hfs.cgi/0016443/.ctl> }

56. Csikszentmihalyi, M (1996) Creativity: Flow and The Psychology of Discovery and Invention, New York: Harper Collins Publishers, Inc.

57. Dalton, Benjamin (2004) Creativity, Habit, and the Social Products of Creative Action: Revising Joas, Incorporating Bourdieu, Sociological Theory, Vol. 22, No. 4 (Dec., 2004), pp. 603-622.

58. Dogan, Matti et Paher Robert (1991) l'Innovation Dans Les Sciences Social: La Marginalite> Cre>atrice, Presses Universities de France, Paris 1991.

59. Edward, J. M () Creativity, Social Aspects,

60. Evans James R. (1991) Creative Thinking in the Decision Management Sciences, Cincinnati, Ohio: South- Western Publishing Co.

61. Foltyn, J.(1993) Technologies – New Topical Issues of Development Economics», Trialogue Review, Vol 1, No 2.

62. Goldner, A. (1970), The Sociologist as Partisan: Sociology and Welfare State, In Douglas, Jack D., (ed), The relevance of Sociology, Appleton- century Crofts, Mevedith Corporation, new York.

63. Guilford, J.p. (1986) Creative Talents: Their Nature, uses and Development, Buffalo, New York: Barely Cimited.

64. Gundry, Lisa K., Charles W. Prather and Jill R. Kikul (1994). «Building The Creative Organization». Organizational Dynamics. V. (22). No. (4) pp. (223-).

65. Horheimer M, (1972) «Notes on Science and the Crisis, In, Critical Theory», Selected Essay, Sudbury Press, New York.

66. Joas, Revising(2004) Creativity, Habit, and the Social Products of Creative Action: Revising Joas, Incorporating Bourdieu, Benjamin Dalton, Sociological Theory, Vol. 22, No. 4 (Dec., 2004), pp. 603622-
67. Katz, Hilary Einhorn (1995) Mood and divergent thinking: One role of affect in creativity, Doctor of Philosophy, Case Western Reserve University, Psychology, 1995.
68. Kevin Dunbar (1999) Scientific Creativity, From the Encyclopedia of Creativity , Academic Press, vol 1, 1379 -1384.
69. Khazanchi, Shalini (2005) A «Social Exchange» Model of Creativity, PhD, University of Cincinnati, Business Administration: Business Administration, 2005.
70. Khazanchi, Shalini (2005) A «Social Exchange» Model of Creativity, PhD, University of Cincinnati, Business Administration: Business Administration, 2005.
71. Kith, etall. (2002) The Context of Scienthfhc Achivement: Sex Status, Organizational Environments and The Timing of Publiction On Scholarship Outcoms, Social Force, Jun2002, Vol. 80, Issue4.
- 72.
73. Kitcher, Philip (1993) The Advancement of Science, New Yourk: Oxford University Press.
74. Lawley, E. L, (1994), The Sociology of Culture in in Computer-Midiated Communication: Antenatal Exploration {<http://www.itcs.com/elawley/bourdieu.html>}
75. Lynch, Brenda (2005) Generating creative ideas at work: a qualitative study of an advertising agency and a state rehabilitation agency, Doctor of Philosophy, Ohio State University, Communication, 2005.
76. Mead, Margret (1969) Creativity In Cross Cultural Perspective, In: Anderson, H; Creativity and Its Cultivation, New York, Harper& Row Press.
77. Merton R.K, (1973), The Sociology of Science: Theoretical and Empirical Investigation, Chicago Press, Chicago.
78. Mills c. R (1975) «The Professional Ideology of Social Pathology (in Larry T: Sociology of Sociology), Company Inc.
79. OECD, (1996) The Knowledge-Based Economy, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris.
80. Pachana, Nancy Ann (1992) Related factors in creativity, dream recall and relaxation ability, Doctor of Philosophy, Case Western Reserve University, Psychology, 1992.
81. Shirley D,(1986), « Article Review and Appropriation of Piere Bourdieu>s Analysis

of Social and Cultural Reproduction, Journal of Education, Vol168, N2, Jul, Boston University.

82. Stein, Morris I. (1991): "Creativity is People". Leadership and Organization Development Journal, (21), pp (4- 10).

83. Torrance, E.p. (1993) The Nature of Creativity as Manifest Testing, In R.J. Sternberg (Ed.), The Nature of Creativity. (pp.43 -75)- New York: press Syndicate of The University of Cambridge.

84. Torrance, E. p. (1988): "The Nature of Creativity as Manifest in Testing, In R. J. Sternberg" (Eds.,) The Nature of Creativity, Contemporary Psychological Perspectives. NY: Cambridge University Press.

85. Yaokun Yang () The Rationality of Scientific Discovery: The Aspect of the Theory of Creation, Hubei University and Cheng Liangdao Hubei Normal University.

أوراق اليوم الثالث

تجربة جامعة الملك عبدالعزيز في التحول نحو مجتمع المعرفة

أ.د. عصام بن يحيى الفيلاي

مستشار التخطيط الإستراتيجي - مكتب مدير جامعة الملك عبدالعزيز
المملكة العربية السعودية

مقدمة

يمر العالم بمرحلة تحول اقتصادي (Economic Transformation) كتلك التي شهدناها في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عندما تحول الاقتصاد العالمي من الاقتصاد الزراعي والذي يعتمد على عنصري الإنتاج: الأرض والعمل إلى الاقتصاد الصناعي والذي يعتمد على عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال إذ يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة تحول جديدة تحل فيها المعارف والمعلومات بدلاً من الطاقة ورأس المال كمحور ارتكاز رئيسي للتنمية ليصبح .. القرن الحادي والعشرين بمثابة قرن التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

وعلى الرغم من أن مصطلح ومفهوم: الاقتصاد القائم على المعرفة قد نشأ في النصف الثاني من القرن العشرين إلا أن الارتفاع الواضح في الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والذي برز بوضوح بالمجتمعات المتقدمة في نهاية القرن العشرين أدى إلى تسارع كبير في التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، والذي يتوقع أن يأخذ مداه خلال القرن الحادي والعشرين، نتيجة لتزايد المنافسة، وللاعتقاد أن تلك الزيادة التي حدثت في الإنتاجية، ترجع إلى حد كبير إلى الأثر التراكمي الناشئ عن هذا التحول.

تحقيقاً لمتطلبات مجتمع المعرفة شرعت جامعة الملك عبدالعزيز في العمل نحو التحول إلى جامعة

بحثة حيث التوازن بين :

١. العملية التعليمية

٢. البحث العلمي

٣. خدمة المجتمع

وذلك من خلال المسارات التالية:

- مسار التخطيط الإستراتيجي
- مسار الشراكات الإستراتيجية
- مسار الإصدارات ونشر ثقافة المعرفة
- مسار الكيانات الإستراتيجية

المسار الأول للتحويل نحو مجتمع المعرفة

التخطيط الاستراتيجي

لقد كان لجامعة الملك عبدالعزيز الريادة في وضع سلسلة من الخطط الإستراتيجية من أجل التحويل إلى جامعة بحث على المستويات التالية:

الجامعة ككل - قطاع البحث العلمي - قطاع الدراسات العليا - القطاع الطبي - القطاع الهندسي - التواصل الإعلامي مع المجتمع
فيما يلي ألقى الضوء على بعض هذه الخطط:

الخطة الإستراتيجية للجامعة

وصف حالة النجاح

- أن تصبح جامعة الملك عبدالعزيز الرائدة في كافة برامجها على مستوى المملكة والعالم العربي
- أن يكون خريج الجامعة بتكوينه الخلقى والعلمى والمهارى محل تقدير وثقة المجتمع ومؤثراً في تنميته
- أن تكون مخرجات الجامعة الأخرى محل ثقة المجتمع لما تتسم به من اتقان مهني وتميز مهاري وسمو أخلاقي
- أن تحقق الجامعة الشراكة الإستراتيجية الرائدة مع مؤسسات وقطاعات المجتمع للإسهام في التنمية وصولاً إلى مجتمع قائم على المعرفة من خلال: الدراسات والبحوث والاستشارات - الحدائق العلمية في مجال تميزها
- حاضنات الأعمال
- أن تحقق الجامعة مكانة مرموقة على مستوى العالم العربي في تقديم برامج تعليمية عن طريق التعليم عن بعد واستخدام أفضل التقنيات المتاحة
- وقد عملت الجامعة على الأخذ بمقومات نجاح جامعات البحث في المحاور الثلاثة التالية من خطتها الإستراتيجية:

المحور الأول للخطة الإستراتيجية للجامعة

الاعتماد الأكاديمي والجودة الشاملة

الاعتماد الأكاديمي لبرامج الجامعة

أنشئت وحدة التقويم الأكاديمي في ٣ / ٨ / ٢٠١٤ هـ، تعمل للحصول على الاعتماد الأكاديمي والمهني لبرامج الكليات والاعتماد المؤسسي للجامعة وقد تم من ذلك :

• حصلت كلية الهندسة على شهادة الاعتماد الأكاديمي من المنظمة العالمية للاعتماد الأكاديمي ABET لكافة برامجها العلمية الاثنى عشر (وهي بذلك تكون الجامعة الأولى خارج الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ هذا العدد من الاعتمادات في نفس الوقت).

• مختبر الكيمياء الحيوية بكلية الطب أول مختبرات تحرز المركز الأول في الجودة النوعية الخارجية على مستوى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٩٩ م وحتى الآن

• حصول برنامج الدبلوم التربوي عام ١٤٢٧ هـ على شهادة اعتماد وتحقيق معايير هيئة الأمم المتحدة من قبل المنظمة البريطانية العلمية لجودة التعليم (IQA) والتابعة لمنظمة اليونسيف، وبعد أول برنامج دبلوم تربوي يحصل على الاعتماد المعترف به عالمياً

• حصول كلية الاقتصاد والإدارة عام ١٤٢٦ هـ على القبول المبدئي للاعتماد الأكاديمي الدولي من منظمة (ASCSB)

مجال الجودة

• حصول المستشفى الجامعي على المركز الأول في اختبارات الجودة النوعية للمختبرات على مستوى المملكة والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية (EQAS) في عام ٢٠٠٤ م

• حصول المستشفى الجامعي على المركز الأول في اختبارات الجودة النوعية للمختبرات على مستوى المملكة والخامس على المستوى العالمي في مجال الهرمونات، وقد أجريت المسابقة بواسطة مختبرات (BIO RAD) العالمية في أمريكا ٢٠٠٥ م

• حصول برنامج الجودة الشاملة على شهادة الإيزو (ISO 2000:9001) في عام ١٤٢٦ هـ، وأصبح البرنامج مؤهلاً لتأهيل الجهات الأخرى للحصول على شهادة الإيزو

• وقد حصلت القطاعات التالية على شهادة الإيزو (ISO 2000:9001) من مكتب فيرتاس للجودة الدولية في المملكة المتحدة:

مركز تقنية المعلومات عام ١٤٢٦ هـ - مركز تطوير التعليم الجامعي عام ١٤٢٧ هـ - معهد البحوث والاستشارات عام ١٤٢٧ هـ - كلية العلوم عام ١٤٢٧ هـ - الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية عام ١٤٢٨ هـ - عمادة القبول والتسجيل عام ١٤٢٨ هـ

• حصول مركز تقنية المعلومات على شهادة الجودة من قبل الهيئة العالمية لنظم الجودة والإدارة في الولايات

المتحدة الأمريكية (ANAB) في عام ١٤٢٧ هـ

- حصول الجامعة على الجائزة العربية للتشغيل والصيانة (جائزة الحريري) التي تمنح من المعهد العربي للتشغيل والصيانة لمهندس الصيانة التميز (منحت في العام ١٤٢٧ هـ) لمدير إدارة الصيانة العامة بالجامعة المهندس فرحان البليهد

المحور الثاني للخطة الإستراتيجية للجامعة

تنويع مصادر ومحاوِر البحث العلمي

البحث العلمي

رغبة في تفعيل دور البحث العلمي في خدمة المجتمع والوطن وتوظيف الإمكانيات المتاحة في الارتقاء بالجامعة، ورغبة في الوصول إلى مجتمع المعرفة تمت الخطوات التالية:

١ - رسم خطة إستراتيجية للبحث العلمي

قامت وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بتنفيذ مشروع التخطيط الاستراتيجي لمستقبل البحث العلمي في الجامعة حيث تم صياغة الرؤية المستقبلية للبحث العلمي بالجامعة ورسالته وتحديد الهدف البعيد وكان وصف حالة النجاح للخطة على النحو التالي:

الرؤية:

تفعيل مناخ بحثي متميز، الرقي بالعملية التعليمية والمعرفة الإنسانية في ضوء القيم الإسلامية، استشراف قضايا المجتمع والإبداع في حلها

وصف حالة النجاح:

أن يصبح المناخ العلمي والبنية التحتية العلمية الحديثة في الجامعة قادرين على الاستحواذ على نشاط البحث العلمي، وترجمة الأبحاث إلى براءات اختراع ومنتجات منافسة... وأن يصبح الانتماء إلى جامعة الملك عبدالعزيز دلالة الأداء العلمي المتميز على مستوى العالم الإسلامي، وأن تصبح مخرجاتها المتنوعة المطلب الأول لمؤسسات المجتمع المختلفة.

٢ - الدخول في منافسات على المستوى الوطني والدولي ومنها:

- فوز الجامعة بأربعة مشاريع في مشروع آفاق للتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في المملكة هي: البحث العلمي، الدراسات العليا، التعليم الهندسي، خدمة المجتمع
- فوز الجامعة بإنشاء مراكز تميز بحثية في مجال :
البيئة - مجال الأبحاث الجينية (الجينوم الطبي) - التقنيات متناهية الصغر (النانو)
- تفعيل دور الجامعة كبيت خبرة في الأبحاث، الاستشارات، الإعارات، الإشراف العلمي
- تدشين الوقف العلمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبد العزيز
- الاهتمام بزيادة الكراسي العلمية الممولة في الجامعة، حيث تم تمويل ما يلي: كرسي هشاشة العظام،

كرسي سابل لأبحاث الحفازات الكيمائية، كرسي الدراسات القرآنية، كرسي أبحاث الايدز، وكرسي أمراض الخراف.

٣ - تطوير قطاعات البحث العلمي لخدمة محاور الخطة الإستراتيجية على النحو التالي:

- مركز البحوث والتتمية
- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
- مركز الملك فهد للبحوث الطبية
- محطة البحوث الزراعية بهذا الشام
- مركز أبحاث المياه
- معهد البحوث والاستشارات
- مركز البحوث بكلية الآداب
- عمادة البحث العلمي (مجلس البحث العلمي سابقاً)
- مركز التميز للجينوم الطبي
- مركز تميز التقنيات المتناهية الصغر (النانو)
- مركز التميز للدراسات البيئية

كما تم اعتماد مجالات التميز البحثي على مستوى الجامعة على النحو التالي:

١. الحج والعمرة
٢. الأمراض الوافدة والمستوطنة في بيئة الحج والعمرة
٣. الاقتصاد الإسلامي
٤. البيئة ومكافحة التلوث
٥. النقل والمرور
٦. استكشاف الموارد الطبيعية
٧. أبحاث المياه

المحور الثالث للخطة الإستراتيجية للجامعة

الشراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة العامة والخاصة

لتحقيق مضامين الخطة الإستراتيجية للجامعة للتحويل نحو جامعة بحثية فقد تم عقد شراكات متنوعة مع قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية والقطاعات الدولية

وهو يمثل المسار الاستراتيجي الثاني نحو التحول إلى مجتمع المعرفة

المسار الثاني للتحول نحو مجتمع المعرفة الشراكات الإستراتيجية

جعلت الجامعة محور الشراكة والتكامل أحد محاور خطتها الإستراتيجية من خلال المساهمة الإيجابية والفعالة في التحول نحو مجتمع المعرفة حيث حددت الهدف العام لهذا المحور في أن تكون الجامعة الأولى في المملكة من حيث عدد الشراكات والتكامل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية ولتحقيق ذلك فقد سعت الجامعة إلى:

(أ) التعرف على الخبرات والتجارب العالمية في مجال تفعيل الشراكات

للتعرف على الخبرات والتجارب العالمية العلمية في مجال تفعيل مشاركة الجامعات في التحول نحو مجتمع المعرفة من خلال الزيارات الميدانية حيث قامت وفود من الجامعة بزيارة العديد من الدول مثل استراليا وماليزيا وكوريا واليابان والصين ودول مجموعة أوروبا الغربية وغيرها وذلك من أجل التعرف على تجارب هذه الدول في إنشاء وإقامة: الحداثق العلمية، المناطق التقنية، مقومات نجاحها

سمات الحداثق العلمية ومناطق التقنية والحاضنات التجارية

- تمثل حلقة وصل بين الجامعات والقطاعين العام والخاص
- تحتضن الابتكارات وتطورها وتنقل التقنية من معامل التجارب وبوتقة النظريات إلى منتجات
- مخرجاتها تحقق النمو الاقتصادي وتفتح فرص العمل للخريجين وتدعم مؤسسات الأعمال
- تفتح المجال للبحوث النابعة من البيئة لسد حاجات المجتمع وتدعم رسالة وأهداف الجامعة

دوافع إنشاء الحداثق العلمية

- خلق فرص عمل جديدة لإنعاش الاقتصاد
- الرغبة في ولوج شريحة من الصناعات السريعة النمو مثل الكمبيوتر والبرامج التقنية الحيوية
- خلق روابط بين الشركات والمصانع ومؤسسات التدريب

مهام حداثق المعرفة في جامعة الملك عبدالعزيز

- تنفيذ وتبني برامج الحاضنات التكنولوجية
- وسيلة فعالة لدعم المراكز البحثية والبنية التحتية للجامعة
- يؤدي إلى تكوين مجموعات بحثية متفرغة لكل مجال تميز
- يدعم رعاية الكفاءات العلمية من الأساتذة والطلبة لتلبية احتياجات القطاعات الحكومية والخاصة
- يستقطب طلاب الدراسات العليا من السعوديين وغير السعوديين

- يساهم في إيجاد مناخ بحثي متميز بالجامعة وإنشاء المدارس البحثية وأن تصبح الجامعة مركز خبرة فنية وبشرية متخصصة
- يحقق التعامل مع البحث العلمي من خلال أنظمة مالية وإدارية أكثر مرونة
- يساهم في وضع خطط لتسويق الأبحاث واغتنام الفرص البحثية والإمكانات المتاحة لدى القطاع الخاص لدعم برامج الدراسات العليا
- يمحو النظرة السلبية نحو الجامعة من قبل القطاع الخاص ويعرفه بإمكانيات البحث العلمي والمرونة التعاقدية مع الجامعة
- يحقق تقديم دورات متخصصة للباحثين لمساعدتهم في كيفية الاستفادة من المنح الأولية
- يحفز الكفاءات البحثية للمشاركة في برامج المنح الخارجية المختلفة
- يحقق التوافق مع احتياجات ومتطلبات القطاع الخاص الحكومي
- يحقق مرجعية الجامعة في قاعدة المعلومات ربطها بحثياً مع الجامعات والمراكز البحثية المرموقة
- يحقق للجامعة حضور فعال في المؤتمرات والملتقيات العلمية المحلية والدولية
- يقود للاهتمام ببرامج الترجمة والتعريب
- ومن الفعاليات التي قامت بها جامعة الملك عبدالعزيز لتحقيق الشراكة وتطويرها مع قطاعات المجتمع المختلفة
- (ب) تنفيذ بعض الفعاليات والبرامج مثل:
- ١ - ورش العمل
- تحديد آفاق الشراكة بين جامعة الملك عبدالعزيز والقطاع الخاص
- مقومات نجاح المجمعات التقنية ودور جامعة الملك عبدالعزيز في دعم مبادرات القطاع الخاص في إنشاء هذه المجمعات.
- ٢ - الدراسات
- إعداد سلسلة دراسات عن التجارب الناجحة للجامعات العالمية في المشاركة للتحويل نحو مجتمع المعرفة
- ٣ - الشراكات
- تطوير العديد من الشراكات مع قطاعات متنوعة من المجتمع من أجل الوصول إلى متطلبات مجتمع المعرفة منها على سبيل المثال:
- ٣-١ الشراكة مع الهيئة العليا للسياحة
- في إطار منظومة متعددة المراحل لتطوير آليات الشراكة المؤسسية والسياحة القيمة ومن أجل التعاون على تنمية السياحة وبناء مجتمع المعرفة فقد تم إبرام مذكرات تفاهم لتقديم الاستشارات والدورات

التدريبية ومذكرات تفاهم وشراكة بين الهيئة العليا للسياحة وجامعة الملك عبدالعزيز من أجل تشجيع فعاليات وتطبيقات السياحة القائمة على المعرفة والتي تعتمد على التطوير التقني وجذب البيئة والمناسبات الثقافية بشكل رئيس

٢-٣ الشراكة مع الهيئة العامة للاستثمار

لقد كان للجامعة مبادرات إيجابية للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستمر في المملكة قائم على المعرفة ومن هذه المبادرات الدراسات وورش العمل الخاصة باختيار المجالات الاستثمارية الرئيسية والواعدة

من هنا كانت الشراكة مع الهيئة العامة للاستثمار لتقويم فرص الاستثمار في المجالات التي تدعم بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة فقد تم اقتراح تنظيم فعاليات مشتركة بين الهيئة العامة للاستثمار وجامعة الملك عبدالعزيز، والتي قد يكون من أبرزها:

- القيام بالدراسات الإستراتيجية والاقتصادية لتطوير المجمعات التقنية بصورها المختلفة.
- القيام بالدراسات الميدانية للوقوف على الفرص الجديدة للاستثمار
- الدراسات الخاصة بتصميم وتقويم المشروعات التي تقدم إلى الهيئة العامة للاستثمار
- الإشراف الفني على تنفيذ المشروعات وفقاً للمعايير التي تحددها الهيئة لضمان نجاحها وتحقيق المصلحة الوطنية

٣ - ٣ الشراكة مع الهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة

التنمية المستدامة لبيئة الحج والعمرة هي القضية الرئيسية التي تتمركز حولها المحاور البحثية من أجل الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية

٤-٣ الشراكة مع الهيئة العامة للطيران المدني

والتي تهدف إلى تطوير آليات للشراكة الوطنية بين المؤسسات الحكومية والجامعات والشركات العاملة في مجال أبحاث وتطوير تقنيات الطيران ليس فقط بغرض التكامل بينها لتحقيق أهداف تلك المؤسسات ولكن أيضا بهدف التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية والتي قد يواجهها الوطن في هذا المجال ومن ثم ..

فإن آفاق الشراكة التي اقترحتها الجامعة بينها وبين الهيئة العامة للطيران المدني يمكن تناولها على مستويين:

المستوى الأول: مستوى التكامل بين الهيئة والجامعة

المستوى الثاني: المستوى الاستراتيجي والذي يعني بالتعامل مع التحديات على المستوى الوطن

ومن أمثلة الشراكة على مستوى التكامل بين الهيئة والجامعة: تشييد وتطوير منشآت ومرافق

النقل الجوي بالمملكة ، تطوير خدمات النقل الجوي، صيانة الطائرات ومعدات النقل الجوي، الممرات الجوية، وقوانين الطيران المدني

إلى جانب ذلك فإن تطوير الشراكة على المستوى الاستراتيجي (المستوى الثاني) يعتبر أكثر أهمية .. خاصة وأن الشراكة على المستوى الاستراتيجي تتعامل مع تحديات تواجه الوطن ككل، ولعل من أبرز تلك التحديات :

أ- توفير الأمن والسلامة لصناعة النقل الجوي، والأخذ بأسباب الوقاية من كوارثها

ب- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للسياحة، والذي يعد النقل الجوي من ركائزها

ج- تنمية الاستثمار وفقاً لإستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والتي تعتمد النقل كأحد المحاور الإستراتيجية التي يوجه إليها الاستثمار بالمملكة

٣-٥ الشراكات الأخرى القائمة بين الجامعة وبعض قطاعات المجتمع:

• أمانة منطقة مكة المكرمة في مجال : الدراسات البيئية ذات العلاقة بالمنطقة

• شركة سابك : لتطوير تقنيات الصناعات البترولية الأساسية في المملكة

• القطاع الخاص بما يخدم بيئة منطقة مكة المكرمة: في مجال المياه والطاقة والإسكان والخدمات في المشاريع

٣-٦ الشراكة بين جامعة الملك عبدالعزيز ومجموعة متنوعة من القطاعات

كما اقترحت جامعة الملك عبدالعزيز تأسيس آليات فعالة لبناء شراكة مثمرة مع مجموعة من القطاعات مجتمعة لإحداث نقلة نوعية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة .. مثل:

• تطوير مبادرة مشتركة بين كل من: الهيئة العامة للطيران المدني، وجامعة الملك عبدالعزيز، والهيئة العليا للسياحة لتقديم نماذج رائدة للتنمية السياحية

• القيام بالدراسات المشتركة بين كل من: الهيئة العامة للطيران المدني، وجامعة الملك عبدالعزيز، والهيئة العامة للاستثمار لتقويم جدوى الاستثمار في المجمعات التقنية التي تخدم قطاع النقل الجوي بالمملكة

• تنمية الكوادر العلمية والفنية التي يتطلبها قطاع النقل الجوي من خلال: الكراسي العلمية، برامج الدراسات العليا، الحاضنات التقنية، الدورات التدريبية والبرامج المكثفة

• إنشاء مركز لأبحاث النقل الجوي بالاشتراك مع الجامعات والمؤسسات الدولية المتخصصة، في إطار مجالات التميز التي تبنتها الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز

• حاضرة المستقبل

حاضرة المستقبل نموذج للشراكة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات التعليم العالي لإنشاء مدينة للعلوم والأبحاث والتقنية بمدينة الشميسي بمكة المكرمة حيث أن منطقة مكة المكرمة تتمتع بإمكانات ملائمة لإقامة مدينة علمية للأبحاث والتقنية وذلك من حيث الموقع والبنية العمرانية والبيئة الطبيعية والجيولوجية

والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية. وتفعيلاً لهذه الإمكانيات وتوافقاً مع السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا تبنى مجلس منطقة مكة المكرمة فكرة إقامة مدينة تقنية ذات تمويل ذاتي بمنطقة الشميسي بمنطقة مكة المكرمة

• سطوح منى المعلقة (مقصد)

وهي ثمرة جهد طويل بين جامعة الملك عبدالعزيز وشركة زينل للصناعات المحدودة وجامعة غرب أونتاريو بكندا لتطوير نموذج لحل مشكلة الإسكان في منطقة منى وباقي المشاعر المقدسة يتناسب مع بيئة وطبيعة المنطقة والضوابط الشرعية، بالشراكة مع الهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة والقطاع الخاص مما يساهم في زيادة المساحة المخصصة للفرد الواحد.. ولإجمالي عدد المستفيدين .. بالإضافة إلى توفير المساحات اللازمة لكافة أنواع الخدمات.

٣-٧ الشراكة القائمة مع بعض المنظمات الأهلية الدولية

• الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية لنقل التقنية وتوطينها

في مجال تقنيات البحث العلمي والدراسات البيئية البحرية والأمراض الوافدة والمستوطنة في بيئة الحج والعمرة

• الشراكة مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية

في مجال التخطيط الاستراتيجي لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية

الرؤية (وصف حالة النجاح) لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية

أن تكون الهيئة مرجعية للأعمال الخيرية والإنسانية، والاختيار الأول للمتبرعين، وتعنى بالوقف والاستثمار المحترف لتنفيذ برامجها ومشروعاتها لتنمية المجتمعات، من خلال القوى البشرية المؤهلة، والتحالفات الإستراتيجية.

• الشراكة مع الندوة العالمية للشباب الإسلامي

في مجال التخطيط الاستراتيجي ومعالجة مشكلات الشباب

رؤية الندوة العالمية للشباب الإسلامي

• استشراف قضايا الشباب والإبداع في التعامل معها

• العمل بلا كلل لإعداد شباب إسلامي ذو تميز فكري وسمو أخلاقي ، يتفاعل مع معطيات العصر وفق شمولية ووسطية الإسلام..

كما شاركت الجامعة في وضع مشروع تجريبي مقترح للندوة العالمية للشباب الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات والتخطيط بإمارة مكة المكرمة لمعالجة مشكلات الشباب بأنماطهم وفئاتهم وأعمارهم المختلفة والتي تعوق نهضتهم

م	الأنماط المختارة	12 - 15 عام	16 - 18 عام	19 - 25 عام
1	المتفاعل يحمل قيم ومبادئ بقوة ويعمل على نشرها	—	ندرة البرامج الثقافة وضعف التدريب	انعدام الخطط والأهداف وظهور البطالة
2	الإيجابي لديه استعداد متمسك بالقيم والمبادئ - لديه استعداد إيجابي	ندرة البرامج التي تعزز الإيجابية	حجب الثقة والتعامل بنظرة الاتهام والجهل بالأنظمة العامة	قلة الفرص التعليمية والتسرب الدراسي
3	سلبي ومفترب غير مهتم - غير مبالي - غير مكثرث بالقيم الاجتماعية والمؤسسات القائمة	متابعة القنوات الهائبة	عدم وجود برامج وأنشطة وخدمات وأماكن ترفيهية	متابعة البرامج السطحية والهائبة والتواصل معها
4	منحرف ومتطرف رائض للقيم الاجتماعية والمؤسسات القائمة	التفكك الأسري وقياب الحوار	ضعف العدالة الاجتماعية و غياب الحوار الأسري والمجتمعي	عدم ملائمة برامج التعليم لمتطلبات السوق والإحباط من أوضاع المسلمين

المسار الثالث للتحويل نحو مجتمع المعرفة

الإصدارات ونشر ثقافة المعرفة

سلسلة نحو مجتمع المعرفة

سعت جامعة الملك عبدالعزيز في مساهمتها للتحويل نحو مجتمع المعرفة إلى تحديد معالم ولبنات هذا المجتمع من خلال مناظير متنوعة ومتوازنة لهذا المجتمع وبما ينسجم مع متطلبات المجتمع العربي السعودي ويتناغم مع معانياته وثوابته، فبادرت بإجراء عدة دراسات متخصصة تتناول المقومات الأساسية التي تشكل دعائم مجتمع المعرفة . وتصدر الجامعة هذه الدراسات العلمية تباعاً ضمن سلسلة (نحو مجتمع المعرفة)

ومن إصدارات هذه السلسلة :

(١) مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية - ١٤٢٥ هـ

تقدم هذه الدراسة عرضاً لدور المعلومات والمعرفة في التنمية المجتمعية التي تحققت عبر القرون إبان أزدهار الحضارة العربية ومقومات مجتمع المعرفة ودعائم المعرفة الرقمية والأسس التي يمكن أن يبني عليها مجتمع

المعرفة العربي والاقتصاد العربي والرؤية المستقبلية للتعليم العالي العربي في مجتمع المعرفة.

(٢) الحدائق العلمية والمناطق التقنية - ١٤٢٥ هـ

ويتناول هذا الإصدار الأنواع المختلفة للحدائق العلمية والمناطق التقنية وتقديم مقترحات لتطوير مفهوم هذه الحدائق والمناطق التقنية والتوصية بإنشاء حدائق علمية ومناطق تقنية بالمملكة بما يتناسب مع بيئتها لمعالجة القضايا الملحة ودور جامعة الملك عبدالعزيز في ذلك

(٣) حاضنات الأعمال - ١٤٢٦ هـ

تستعرض هذه الدراسة نشأة وتطور الحاضنات وأنواعها وخدماتها وفوائدها وتقديم توجيهات لإنشاء حاضنات جديدة في المملكة.

(٤) البحث الإداري العربي .. الواقع والمأمول - ١٤٢٦ هـ

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأصيل البحث الإداري العربي وبلورة رؤية واضحة تجاه ذلك والمساهمة في زيادة الوعي بأهميته والمعوقات التي تحول دون تطبيقه.

(٥) الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث - ١٤٢٦ هـ

تستعرض هذه الدراسة تطور التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية وصور هذه الشراكة وأساليب تمويل القطاع الخاص لأبحاث الجامعة وعقبات التعاون بين الجانبين وسبل تفعيل هذه الشراكة.

(٦) دليل التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات التعليم العالي - ١٤٢٦ هـ

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير الأدوات والنماذج التي تستخدم في بناء الرؤية الاستراتيجية بمؤسسات التعليم العالي وفي اختيار الاستراتيجيات المناسبة وكيفية تأهيل فريق التخطيط الاستراتيجي.

(٧) تطوير التقنية ودورها في تحقيق التنمية الوطنية - ١٤٢٦ هـ

تتناول هذه الدراسة دور التقنية في التنمية الاقتصادية وعوامل تطوير التقنية ومعوقات الاستفادة منها في تحقيق هذه التنمية.

(٨) الجامعات الإلكترونية - ١٤٢٦ هـ

تناول هذا الإصدار الجوانب المتشعبة للجامعات الإلكترونية وعرض خصائصها ودوافع إقامتها والحاجة لإنشائها كآلية لتقديم التعليم عن بعد وإيجابيات وسلبيات ذلك ومراحل تطور ونمو وفكرة الجامعة الإلكترونية

(٩) الحكومة الإلكترونية - ١٤٢٧ هـ

يتناول هذا الإصدار نشو وتطوير فكرة الحكومة الإلكترونية كولييد طبيعي لثورة المعلومات وصورها المختلفة وكيفية تكوينها وتحويل القطاعات الحكومية إلى حكومة إلكترونية واستعراض تجارب الدول في ذلك وكيفية إنشاء الحكومة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية

(١٠) جامعات البحث - ١٤٢٧ هـ

يلقي الضوء على مقومات النجاح والعقبات التي تواجه جامعات البحث ومدى إمكانية تحويل الجامعات التعليمية

إلى جامعات بحث للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

(١١) التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول - ١٤٢٧ هـ

يتناول هذا الإصدار عرضاً شاملاً للتنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول وتشخيص واقع المجتمع العربي بسلبياته وإيجابياته مما يتعلق بهذه التنمية وأسباب ضعفها مع تحديد للقوى الكامنة والفرص التي يمكن أن تدفع بها قدماً.

(١٢) العمل عن بعد - ١٤٢٧ هـ

العمل من المنزل أصبح شائعاً في كثير من المهن والأعمال الحرة مثل التسويق والسمسة والاستشارات والمحاسبة وأنضم إليها مؤخراً العاملون في تقنية المعلومات وأثبتت التجربة نجاح هذا النظام وفوائده وتتناول هذه الدراسة خلفيات العمل عن بعد وخصائصه واستفادة المرأة من ذلك

(١٣) مكافحة الفقر - ١٤٢٧ هـ

من القضايا الملحة التي شغلت بال العالم وهذه الدراسة تتناول خلفيات مشكلة الفقر ومسبباتها وتداعياتها وطرق مكافحتها مع تناول مكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية

(١٤) منظمة التجارة العالمية - ١٤٢٨ هـ

تتضمن هذه الإصدار دراسة مفصلة عن كيفية الاستفادة من منظمة التجارة العالمية في العالم العربي بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ومناقش ومسالب الانتماء لهذه المنظمة والحركات المناهضة لها مع دراسة تداعيات عضوية المملكة العربية السعودية للمنظمة

(١٥) التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية للمدن - ١٤٢٨ هـ

والذي يوضح الجوانب الهامة في عملية التخطيط العمراني الإستراتيجي مع عرض لبعض النماذج العالمية حتى يمكن الاستفادة منها في التخطيط الاستراتيجي العمراني لمدن المملكة

(١٦) تنظيم براءات الاختراع في الجامعات السعودية - ١٤٢٨ هـ

والذي يعمل على تنمية الوعي العام داخل الجامعات بطبيعة براءات الاختراع، ووضع الآليات الواضحة والمحددة لتوثيقها ومتابعتها

المسار الرابع للتحويل نحو مجتمع المعرفة

إنشاء الكيانات الإستراتيجية

إن جامعة الملك عبدالعزيز تعتبر الرائدة (بيت خبرة) في تأسيس الجامعات الجديدة وبصفة خاصة في المجالات التالية: إدارة المشاريع وتطوير البنى التحتية - إعداد المناهج الأكاديمية المتوافقة مع احتياجات المنطقة - تأهيل وتدريب الكوادر الأكاديمية والإدارية.

كما أنها عمدت على نقل خبراتها إلى الجامعات الناشئة وبصفة خاصة في المجالات التالية: تقنية المعلومات - الإدارة الإلكترونية - القبول والتسجيل الإلكتروني - إغارة أعضاء هيئة التدريس ونقل خدمات بعضهم

وذلك تفعيلاً لمضامين الشراكة بينها وبين تلك الجامعات مما يساهم في التحول نحو مجتمع المعرفة من خلال : برامج التدريب والتأهيل - برامج خدمة المجتمع - برامج البحث العلمي.

١ - إنشاء الجامعات الجديدة

أشرفت جامعة الملك عبدالعزيز على إنشاء عدد من الجامعات الحكومية والخاصة والتي من المتوقع أن تخدم قضية التنمية وتساعد في التحول نحو مجتمع المعرفة وفقاً للضوابط التالية :

- توفير متطلبات الاعتماد الأكاديمي لكافة البرامج المستحدثة في الجامعات الجديدة
- أن تكون البرامج الأكاديمية لكل جامعة جديدة منسجمة مع بيئة المنطقة واحتياجاتها
- توفير البيئة الاجتماعية والثقافية والأكاديمية المناسبة لاستقطاب الكفاءات العلمية والإدارية والطلاب للانضمام لهذه الجامعات الجديدة
- ومن ذلك : جامعة أم القرى بمكة المكرمة - جامعة طيبة بالمدينة المنورة - جامعة جازان - جامعة تبوك - جامعة الحدود الشمالية

وهي مازالت تشرف على جامعة جازان وتبوك والحدود الشمالية.

كما تشرف الجامعة علمياً على العديد من المعاهد والكليات الخاصة والأهلية والحكومية وتعمل على تطوير مناهجها بما يخدم التحول نحو مجتمع المعرفة.

٢ - منظومة الأعمال والمعرفة

قامت الجامعة بإنشاء منظومة الأعمال والمعرفة كمنظومة علمية وعملية وفق مواصفات عالمية للإبداع والابتكار ونقل وتوطين وتطوير التقنية بشراكة وتكامل بين الجامعة وبين الأعمال الوطنية وتوفير بيئة متكاملة لاحتضان الكفاءات المتميزة من طلاب الجامعة وخريجها وأعضاء هيئة التدريس بها للحصول على المعرفة وتسخيرها للبحث والتطوير والتفوق والإبداع العلمي وتشمل منظومة الأعمال والمعرفة النشاطات التالية:

- بيوت الخبرة : لتوظيف قدرات أعضاء هيئة التدريس والاستفادة من خبراتهم في تقديم خدمات واستشارات للمجتمع
- حاضنات الأعمال : للمشاريع الإبداعية للطلاب والخريجين والتي تزودها الجامعة بآليات النجاح .
- حقائق المعرفة : لإشراك الجهات الخارجية للاستفادة من إمكانات الجامعة.
- المعامل المركزية : لخدمة نشاطات الجهات الأخرى للمنظومة وتقديم حلول علمية وعملية لمشاكل مؤسسات المجتمع في مجال التحليل والقياس والمعايرة والاختبارات وتفسيرها .

الخاتمة

وبعد ، فإن الإنجازات التي تم استعراضها فيما سبق لا تمثل إلا لقطة واحدة من لقطات متتابعة لمناشط متنوعة تسعى الجامعة من خلالها إلى :

• نشر ثقافة المعرفة

• والتحول بالمجتمع إلى مجتمع المعرفة

• والاقتصاد إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

بالشراكة والتعاون مع كافة المعنيين والمهتمين بهذا المجتمع سواء من القطاع الحكومي أو الخاص أو الأهلي.

ولمعرفة أثر تلك المناشط على المجتمع داخل وخارج الجامعة - بما ينسجم مع اهتماماته المتنوعة - ويلتقي مع عناصر الوعد الذي التزمت الجامعة بتقديمه للمجتمع من خلال خطتها الإستراتيجية المتمثلة في التالي:



قامت الجامعة بصياغة خطة إستراتيجية للتواصل الإعلامي بينها وبين المجتمع وعينت في مرحلتها الأولى بصياغة مكونات وعناصر السمة الجوهرية للجامعة

مهام تنفيذ السمة الجوهرية :	
تحديد عناصر الوعد الذي تضمنته الرؤية المستقبلية والخطة الاستراتيجية للجامعة	المهمة الأولى
تحديد المجتمع الداخلي واهتماماته والإنجازات التي تتبناها	المهمة الثانية
تحديد المجتمع الخارجي واهتماماته والإنجازات التي تتبناها	المهمة الثالثة
تحديد المنافسين	المهمة الرابعة
القطر والبيئة الإقليمية والدولية التي تؤثر على اختيار المجتمع	المهمة الخامسة
مقومات تميز الجامعة التي تدعم مصداقية عناصر الوعد	المهمة السادسة
سياغة الوعد الذي تقدمه الجامعة لمجتمعها المستهدف	المهمة السابعة
رسم خارطة الذهنية للجامعة	المهمة الثامنة
سياغة الهدف العام للخطة الاستراتيجية للإعلام	المهمة التاسعة

أما في المرحلة الثانية من الخطة الإستراتيجية للتواصل الإعلامي فقد عنت المنهجية بتطوير الإستراتيجيات من خلال التحليل البيئي الثنائي للمسارات الأساسية للخارطة الذهنية للجامعة

أما في المرحلة الثالثة من الخطة الإستراتيجية للتواصل الإعلامي فقد عنت المنهجية باقتراح البرامج والمشروعات التي تهتم بـ التطوير والإبراز لتلك البرامج والمشروعات ذات العلاقة بالمسارات الأساسية للخارطة الذهنية للجامعة

وفي المرحلة الرابعة من الخطة الإستراتيجية للتواصل الإعلامي فقد عنت باقتراح وثيقة الخطاب الإعلامي ذات العلاقة بالمسارات الأساسية للخارطة الذهنية للجامعة وذلك من خلال العناصر التالية:

- مكونات الخطاب الإعلامي
- مضمون الخطاب الإعلامي
- وسائل التواصل الإعلامي مع المعنيين
- وختاماً

نرجو أن نكون قد وفقنا في هذا العرض بتقديم نموذج من نماذج الشراكة الفاعلة والمؤثرة للجامعات في بناء مجتمعاتها وفق مقتضيات الحاضر ومتطلبات المستقبل وصولاً إلى مجتمع معرفي واقتصاد قائم على المعرفة
والله من وراء القصد ...

Academic Literacy and University Language Education Programs

Abdul Gabbar Al-Sharafi, Ph.D

English Department

College of Arts and Social Sciences - Sultan Qaboos University

I. Introduction

I. 1. Rationale

Academic literacy and information literacy are interrelated in the sense that academic literacy is the use of information available in various forms to achieve academic purposes such as writing academic research projects. Both forms of literacy are advanced levels of literacy and they both entail higher levels of language proficiency. Most Arab ESL learners come to a stage of language learning where they are expected to read and write academic research. For them, this is a turning point that demarcates their general English education and academic language education. However, if they have not received sufficient training in the skills of academic writing particularly those of designing a piece of language for a specific audience and more importantly arguing from sources, they fall victims of making use of unacknowledged sources and fall short of fulfilling target audience expectations. The information that is available on the web is seen by these learners as being always accurate, reliable and credible. Therefore, they tend to take it, make use of it without questioning. Due to lack of paraphrasing, summarizing and proper citation skills, these learners end up using other people's ideas as if they are their own. This problem is caused by deficient lower levels of literacy, inadequate training on academic literacy skills and aggravated by the easy access to information that technology has made available to everyone.

Key words

Literacy, academic literacy, information literacy, critical reading, metacognition, learning strategies, community based literacy

I. 2. Aim of the Study

This paper investigates the notion of academic literacy. It focuses on the skill of academic reading among adult Arab ESL learners. The paper proposes four levels of literacy. Level one is the "Learn to Read Literacy". Level two is the "Read to Learn Literacy". Level three is the "Learn to Learn Literacy". Level four is the "Academic Literacy". This paper argues that these four levels of literacy are interdependent. The paper argues that adult Arab ESL learners' level of academic literacy skills is weak and it attributes this weakness to two main causes.

- First, there is general weakness among adult Arab ESL students in the three lower levels of literacy.
- Second, there is less instruction and less training offered to these students in academic literacy skills.

The paper aims to validate these two main hypotheses. In section 2, the paper, therefore, offers an overview of the concept of literacy in its four levels. This section provides a general exposition of how the four levels of literacy are interdependent and offers a specific characterization of academic literacy as the most advanced level of literacy for which the three lower levels contribute. In section 3, the paper discusses some of the findings relevant to adult Arab ESL learners' deficiencies in reading to prove the weakness issue. In section 4, the paper offers a detailed account on academic literacy and discusses the set of characteristics defining an academic literate person. In addition, this section proposes a unified treatment between academic literacy and what is known as information literacy and treats the two as one phenomenon under the heading of academic literacy.

II. Literacy: An Overview

Traditionally, literacy has been viewed as the mastery of the two main skills of reading and writing. Reading is seen as the ability to decode written language and writing as the ability to code language into visual representation. Gee (1996: 39) argues that this traditional definition 'rips literacy out of its sociocultural contexts and treats it as a social cognitive skill with little or nothing to do with human relationships. It cloaks literacy's connections to power, to social identity and to ideologies, often in the service of privileging certain types of literacies and certain types of people'.

The treatment of literacy as the ability to read and write without explicit

reference to the socio-cultural forces that regulate and govern the context in which this reading or writing takes place has led scholars interested in this phenomenon to take a scio-cultural approach to literacy. Scholars such as Rumelhart (1977), Barton, (1994) Cazden (1988), (1992), Luke (1988), Cook-Gumperz (1986) among others, argue against the trend that tends to personalize the acts of reading and writing. These skills are not individual, biological or personal but rather collective, social and historical.

Based on this, we can actually distinguish four basic types of literacy. The first one is the "Learn to Read", Level 1 literacy, which is the primary threshold level of literacy in which one learns how to decode written language. This begins with phonemic awareness which involves the social practices that take place at home before one goes to formal schooling, the ways in which people speak to the child and the patterns of orality the child is exposed to at home. These are said to be important in raising the child's awareness that words are made up of syllables and syllables are made up of sounds, and the fact that sounds can be arranged in different ways to make different words; the duality function of language as some have called it, (cf. Aitchison 1996, and Yule (1996). Then comes the phonics stage where children are exposed to sound-letter patterns and relationships. In L1 settings, this has always been carried out in an interactive manner, i.e. simultaneously moving from bottom to top and from top to bottom because the child learns the letter when he or she is already familiar with the sound and has already had some kind of experience with the sound because he has used this sound for at least three or four years before being introduced to its written form.

In most L2 settings, however, the situation is different. Most second language learners are introduced to both modes of language expression at the same time. This makes the process a bottom-up process par excellence, i.e. in the restricted sense. In these settings, language classes begin by teaching the alphabet in both spoken and written form. In this case, the learner is restricted to the here and now, i.e. confined to the context of learning and not much interactive networking takes place because there isn't much prior knowledge activation apart from experiences encountered in the acquisition of L1. These experiences might facilitate L2 learning and sometimes they may hinder L2 learning. In this first level literacy in its restricted sense, little if any attention is given to higher skills of reasoning, activation of general schematic knowledge and holistic processing of context-motivated meaning. The argument is that this overemphasis on bottom-up processing skills, such as phonics, morphological recognition of word structure as well as syntactic parsing of clauses and sentences, is characteristic of many language programs at school or university as will be shown later in the course of this paper. Although they provide us with the threshold level of literacy, bottom- up processing skills do not take us far enough in mastering academic literacy skills.

The second type of literacy is the "Read to Learn" literacy. This is Level 2 literacy which concerns the reading comprehension skills that make reading a rewarding experience and a life-long pursuit that goes beyond the reading or language class to become a life habit to acquire knowledge in general. Here readers employ the skills they acquired beginning with decoding skills and ending with higher level comprehension and critical skills in order to acquire knowledge in other fields. This is the actual utilization of the skill of reading in real life situations to acquire knowledge independently. Our educational institutions, schools or universities offering language programs are not providing students with the necessary skills that make them independent and active readers. As it will be shown later in this paper, many English Department students in the Arab world are still lagging behind in terms of mastery of advanced reading comprehension skills. Students are still restricted to tasks of surface direct comprehension questions for which students employ rather superficial reading strategies like matching words in the question with similar words in the text. If indirect questions are given, students face difficulties because they don't employ holistic schematic structure strategies.

The third type of literacy is the "Learn to Learn" literacy and this concerns the extent of exposure students of reading programs have to conscious instruction of the various reading strategies that successful readers employ when reading. This advanced level of critical thinking where students are expected to think about how they think and to learn about how they learn, seems to be missing in many language programs. As will be shown later, the strategies that were found to distinguish good readers from poor ones (c.f. Carrell (1992), Chen (1990), Raymond (1993), Davis (1987)) are neglected and students do not get sufficient explicit instruction and training on learning strategies. They also do not seem to be generally encouraged to step out of "themselves" and critically assess their own learning experience and their use of strategies.

The fourth type of literacy to be outlined in this paper is the "Academic Literacy" and this, level 4 literacy, is the level in which readers reach such a high level of language proficiency where they can actually assume the role of active social agency as active participants in production, storage, retrieval and exchange of information for academic purposes. Language learners who reach this level should meet certain standards which are going to be discussed later in section four of this paper.

III. Findings of ESL Literacy Studies

This section reviews some of the findings of ESL literacy studies relevant to the course of this paper.

"Learn to Read Literacy" Fluency and Automaticity in Word Recognition

While it may be thought that adult Arab learners of English have no problems in level one literacy which is "Learn to Read", this, in fact, is not entirely true because these, as will be shown below, still experience problems of lack of automaticity and fluency in decoding and sight reading. This causes difficulties for these students and prevents them from reaching higher level comprehension skills because they still struggle with the basic decoding skills. Difficulties in automatic word recognition significantly affect a reader's ability to effectively comprehend what they are reading (Lyon, 1995; Torgeson, Rashotte, and Alexander, 2001). Even small challenges with word recognition and identification can distract attention from understanding the underlying meaning, obstruct the fluency of reading, and make readers reread certain parts of the text to reach a better understanding. This obviously slows the reading process and in many situations demotivates students from completing the reading task.

Reading activities provided to Arab learners of English, according to Atari (2003: 192 -193) 'contain the same words and phrases as those that appear in the reading passage. As a result, students respond correctly by matching words and phrases in the question to words and phrases in the passage and thus receive high comprehension scores'. This superficial matching reading strategy and the high scores obtained by students doing these tasks portray a false picture of these students' reading comprehension competence. These superficial matching reading strategies lead students nowhere when it comes to reading comprehension. Atari adds that these activities test isolated details of facts that can be answered correctly by understanding only a word or phrase. It can also be argued that students' failure to answer implicit comprehension questions can be attributed to problems they face with basic decoding and recognition of meaning units and structures in the passage which is a basic problem at this threshold level of literacy. It should be noted that Atari conducted his study referred to above on Saudi university students on a B.A. translator training program and not on primary school students.

"Read to Learn Literacy" and Critical Thinking

Reading to learn is the level of literacy where learners read independently and actively. Many ESL readers find it difficult to cope with reading tasks because of various reasons. Some scholars in the field attribute these problems to L1 reading habits. They argue that ESL reading problems are actually reading problems and not language problems, (c.f. Jolly 1978, Coady 1979, and Goodman 1973). On the other hand, some literacy scholars have taken the opposite direction and claimed that reading problems are due to the fact that students' lower level literacies may not be fully developed, so they have problems of basic comprehension skills and awareness of useful reading strategies, (c.f. Yorio 1971; Ulijn 1978; Alderson, Bastien and Madrazo 1977). So for this second trend, ESL reading problems are

essentially language proficiency problems attributed to lack of competence in the target language. A third party attributes those learners' difficulties to their social environment. Specifically, these ESL learners may have problems related to the amount of reading in English taking place at home and in the community at large. In an international survey reported by Thorndike (1973) it was found that home and family background provided 'an appreciable prediction of the reading achievement of individual students – and an even more substantial prediction of the average reading achievement of children in a school' (p. 177).

With regard to Arab ESL learners, these three views apply together. First, their L1 reading strategies and reading habits are weak because reading is not emphasized in the Arabic curriculum as a threshold skill and a key to all learning. Based on my observation of some Arabic school textbooks, reading in Arabic is not stressed in the curriculum and reading strategies are not clearly taught. Students are not given sufficient support to scaffold their reading ability. There is some obvious lack of reading instruction as such in the native language. As to the other view presented above, the results of Atari's study (2003) referred to in the previous section offer a proof that target language competence among Arab ESL learners is a major challenge. The third view of the social dimension of reading is clearly visible in the fact that reading is not a habit that is nurtured in our homes and communities. This in fact creates a 'chicken – egg' situation as it becomes difficult to decide whether it is the lack of reading as a home practice that makes Arab ESL learners poor readers, or is it the lack of competence in the target language that causes them to read less at home.

The three views about low literacy seem to apply together to Adult Arab ESL learners. This leads them to be seriously challenged when it comes to the higher levels of literacy like metacognition and academic literacy. All these reasons lead to less critical thinking in adult Arab ESL reading as this is a higher order skill that can be fulfilled only after the basic skills are mastered. Only when learners become fluent readers and master automatic word recognition skills, can they step forward to think critically about what they read. But if they have difficulties making sense of the surface linguistic meaning of the text, how can we expect them to think critically about what they read?

Luke (2004: 26) maintains that <to be critical is to call up for scrutiny whether through embodied action or discourse practice, the rules of exchange within a social field. To do so requires an analytic move to self position oneself as Other'. This means that during the reading process, critical readers usually take different roles in relation to the text they read and the writer they interact with. In this kind of active social exchange, the critical reader has to have two main things. First, the critical reader has to be aware of the rules of exchange within that particular social field. Second, the critical reader has to know how to scrutinize these rules and norms. It seems that it is

this knowledge and skills that ESL learners need to have to reach this level of literacy and the question that poses itself in this regard is how much of this knowledge our students actually have and how much training is offered to them in these skills. The answer to these two questions is probably the key to understanding the problem and to finding solutions to it.

Stein (1997: 9) argues that 'to read critically is to use decoding and pre-reading strategies to comprehend and interpret text – distinguish fact from opinion, understand different text perspectives and compare personal knowledge and experiences to other information sources'. One of the main emphases here is training ESL learners on pre-reading strategies. This is crucial to critical reading because these strategies activate certain expectations and the reader proceeds through the text trying to satisfy these expectations. Expectation setting is essentially positioning oneself as «Other» which is the view stressed by Luke above. Fulfilling expectations is one of the main tasks critical readers pursue while reading. If these expectations are not met then the text author is questioned and in this way, the whole set of prejudices, ideologies and perspectives of the author are put to scrutiny in the light of the expectations.

Within this framework of understanding, the level of "read to learn literacy" is critical for adult Arab ESL learners and should be an integral part of any literacy program where learners do not focus only on the mechanics of grammar and surface features of content of written texts, but on the way different identities are constructed in text and on the ways readers position themselves while reading in relation to these identities. Of an equal importance is the degree to which we as ESL readers activate a variety of expectations; namely, genre and register expectations, audience expectations, content expectations, rhetorical expectations and culture expectations about the text that help in scrutinizing whether these expectations are fulfilled or not. The main focus here should be on three main issues:

- Adult Arab ESL learners' acquisition of knowledge of the norms and principles of exchange within a particular social field and across social fields
- Training for adult Arab ESL learners on how to set these norms and principles as expectations
- Training for adult Arab ESL learners on how to scrutinize these norms and principles

"Learning to Learn Literacy" Metacognition and Strategy Instruction.

Metacognition can be defined as the ability to think about knowing, to learn about thinking, to control learning, to know about knowing, to think about thinking, to learn about learning and to think about learning. In short, metacognition is the

process in which people monitor their own learning to assess and adjust the strategies they use to learn. The importance of training students to reflect on their own way of learning and creating opportunities for these students to learn how they learn cannot be disputed particularly as we are moving towards the actual implementation of the notion of personalized education and learner autonomy. Learners are responsible for their learning and they should be trained on how to manage, monitor, assess and modify their own learning strategies to suit their learning styles.

Carrell (1985) conducted a study to investigate whether explicit instruction of certain reading strategies enhances ESL reading. Her subjects were a heterogeneous group 25 high intermediate proficiency ESL students, enrolled in level 4 in the intensive English program at Southern Illinois University at Carbondale. The native languages of these subjects were as follows: Chinese 5 students, Arabic 5, Bahasa Malaysian 4, Japanese 3, Indonesian 3, Korean 2, Spanish 2 and Turkish 1. The results derived from Carrell's study are, in her words 'promising' because they demonstrate 'that explicit, overt teaching about the top-level rhetorical organization of texts can facilitate ESL students' reading comprehension as measured by quantity of information recalled' (p: 741)

In (1992), Carrell conducted another study to examine the relationship between students' awareness, (i.e. conscious training) of text structure and information recall of ESL students. Forty-five high intermediate level intensive English program (IEP) students of different language backgrounds, were given a compare-contrast and a collection passage to read, and then they were asked to write down recalls immediately after finishing each passage. Awareness of text structure was measured by students' organization in written recall and open-ended questions that called for explicit identification of the structures in the passages. It was found that:

1. Students who knew the structure of the text used the same organization in their recalls, and those who did not use the text structure in the recalls were found to be unaware of the concept of text structure.
2. Students who used the text structure to organize their recalls recalled more total ideas (quantity) as well as more main ideas (quality) than those who did not.
3. More top-level idea units were recalled from the compare-contrast structure than from the collection passage.

Based on these three observations, Carrell concluded that awareness of text structure which is the result of direct instruction and overt teaching resulted in quantitatively and qualitatively better recall. This feeds directly into the argument of this paper which is that ESL students have problems in basic literacy skills because they are not given direct, explicit and overt instruction on reading comprehension strategies.

Raymond (1993) carried out a study in which he used the same framework which Carrell used. Raymond used forty-three students of high-intermediate level in French at University of Ottawa. Prior to the study, students took a test to make sure they had similar reading proficiency. The students were randomly divided into a control group and an experimental group. The experimental group received 5 hours of instruction on text structure and the training was spread over two weeks and focused on the expository text structure and the signal words and expression as well rhetorical organization strategies associated with this type of text structure. The aim of this training was to facilitate information recall. The control group followed the conventional question-answer routine. Results were as follows:

1. The experimental group responded more positively to all the questions assessing their perception.
2. On the grounds that the macrostructure of texts would develop as more time was spent on reading, reading time of experimental and control groups in pre-and post-tests was examined, and no significant difference was found.

Atari (2003) investigated the following reading strategies in Saudi EFL students reading.

- Anticipate content
- Recognize text structure
- Integrate information
- Question information in the text
- Interpret the text
- Use of general knowledge and associations
- Comment on behavior or process
- Monitor comprehension
- Correct behavior
- React to text

The results of Atari's study show that Saudi English Department students do not only suffer from problems at the basic level of comprehension but they also tend to employ very minimally reading strategies that are expected to facilitate reading as a habit and to enhance independent reading as a personal pursuit. Atari's results show that the strategies of "anticipation of content" and "recognition of text structure" are minimally used by these Saudi students. This clearly shows that these students do not make use of these important top-level strategies because of two reasons. First, these students are yet to wrestle with rather basic readings strategies like word recognition and sight reading and fluent identification of high frequency words. This obviously prevents them from reaching a high proficiency level that allows them to

identify text-structure and genre membership. Second, these students are not given the sufficient conscious and explicit training on using these strategies.

IV. Academic Literacy

Academic literacy is defined by the Adolescent English Language Learners Literacy Advisory Panel, cited in Short and Fitzsimmons (2007: 2) as follows:

1. It includes reading, writing, and oral discourse
2. It varies from subject to subject
3. Requires Knowledge of multiple genres of text, purposes for the text use and text media
4. It is influenced by students' literacies in contexts outside of school.
5. It is influenced by students' personal, social cultural experiences.

The view that language skills should be taught in an integrative way expressed in the first point of the definition above need not be emphasized here because it is self-explanatory and the separation between these skills should only be for analytic purposes and not for pedagogical purposes. The point to be raised here though is to what extent this principle is evident in curriculum planning and course description and more importantly in coordination committees in English Departments across the Arab world. There are still those who emphasize the separation between these skills even inside the classroom.

Academic literacy is about reading and writing skills applied to specific domains of use. So to be academically literate is to be able to interact naturally with the norms of exchange and social and academic interaction conventions established within disciplines. The question here is how much training is offered to adult Arab ESL learners on the rules and principles of writing academic papers in their fields of study. For example, the students in the English Department at Sultan Qaboos University take different specializations like education, literature, linguistics, and translation. How much training is given to these students on academic literacy conventions and expectations in these different areas of specialization. No doubt there are different academic expectations among these different academic subjects, and ESL learners need to be exposed to these various genres of writing and be trained on how to incorporate these conventions into their own writing.

Looking at textbooks used to teach advanced writing or academic writing in many Departments of English throughout the Arab world, once can easily notice that these still follow a text-typology approach in curriculum planning and syllabus distribution. They emphasize the various modes of writing that reflect certain rhetorical patterns like descriptive, narrative, expository, compare/contrast, cause/

effect and argumentative essay. Although this rhetorically based approach is useful for beginning students who need to know how to organize textual material to express certain textual intentions, it is not adequate in advanced academic writing courses which necessarily require target situation norms and expectations. The text-typology approach to the classification of texts is, not helpful enough because, according to Hatim and Mason (1990: 138), <the problem is that, however the typology is set up, any real text will display features of more than one type>. It is rare that a text is purely narrative or descriptive.

The need arises, therefore, for a social and cultural typology based on the rules of use in target situations across disciplines. There is need for a genre-based typology in academic writing courses instead of a text-typology approach. The genre-based typology which concerns the conventional forms associated with social domains or registers is more realistic in attending to the skills Arab adult ESL learners need to address audiences in specific fields than the text-based typology.

Making use of learners' home literacy practice, the point mentioned in the definition of academic literacy above, tends to be undermined by many literacy scholars especially those who work in the area of second language literacy. The reason is that there has always been a tendency among instructors of English as a second language to avoid any contact between the learners and their past in order to avoid L1 interference and transfer of previous learning experiences which were believed to cause confusion. This tendency has deprived ESL learners from a rich reservoir of experiences and literacy practices that enhance academic literacy practices in the second language. Community-based literacy reflects to a great extent the personal, social and cultural experiences of students and these directly contribute to the process of identification and analysis of these literacy practices to determine the status of the learners> projected literacy in the second language.

According to Gee (1996: 23) a study conducted in (1986) by the National Assessment of Educational Progress (NAEP) in the USA, found that young adult learners in the US do not have a problem of illiteracy as about 80% of them were able to read and write. The problem, however, appears when tasks given to these learners take an academic nature. Here the percentages drop dramatically specially among the non-mainstream groups who do not receive sufficient support at home or their schools. For example, 'only 10% of the white, only about 3 percent of the Hispanics and 1 percent of the African-Americans could generate an unfamiliar theme from a short poem or orally interpret distinctions between two types of employee benefits'.

Miguel and Nelson (2007) conducted a study to investigate the challenges native speakers of English face while writing their doctoral theses. They conclude that the problems include:

1. framing a real-world issue as a research problem that can be investigated

2. structuring the text so that the literature contextualizes and illuminates that problem.

If identifying a viable research problem is a problem for students whose mother tongue is English, then it is only natural to expect that this crucial academic skill is going to be one of the main challenges ESL learners face in academic writing. The main problem students taking the academic research project course in the Department of English at Sultan Qaboos University, according to the instructors of this course and based on the frequent visits of these students to me personally to help them find an appropriate research topic, is finding an appropriate research issue that can be used as a research problem. In this course, there is no sufficient time for the students to try out topics and then change after sometime down the road. This means that these students have to be trained before hand on how to formulate a research problem. In other words, they should come to the research project module ready with topics which they have selected before hand and also read about in the summer break.

Cummins (1984) distinguishes between two types of English proficiency. The first one is called BICS, basic interpersonal communicative skills. The second one is CALP, which is cognitive academic language proficiency. Cummins comments that BICS refers to surface fluency that is not cognitively demanding, while CALP refers to cognitive linguistic competence, which is closely related to the development of higher literacy skills. We have to distinguish therefore between general language skills courses and academic skills. The latter are more challenging not only for ESL learners but also for native speakers of English as we have seen in Miguel and Nelson's statement above. In academic literacy courses, the focus should be on the acquisition and mastery of academic skills like summarizing, paraphrasing, analyzing, incorporating secondary materials into the main line of argument, arguing from sources, quoting and citing sources. These skills cut across text-typology classification and lie at the heart of discipline or situation specific prerequisites not text-based rhetorical features that relate to general language proficiency.

Harely et al. (1990) examined the relationship between age on arrival, length of residence and interdependence of literacy skills in English and Japanese among Japanese immigrant students in Toronto. The results showed that students needed at least four years to attain grade norms on English academic tasks. Similar results are obtained by Cummins (1984: 133) who maintains that it took immigrant students who arrived in Canada at age 6 or 7, between five and seven years to approach grade norms in English academic skills. Academic literacy is attained at a later stage after general proficiency is achieved. ESL learners need more time to reach this level of academic literacy and the focus should be on how information available in various forms can be used for academic purposes.

As stated earlier, academic literacy and information literacy are interrelated. According to the Report of the American Library Association Presidential Committee on Information literacy (1989) cited in Shinew, D. M. and S. Walter 2003: 8), to be an information literate, a person must be able to recognize when information is needed and have the ability to locate, evaluate and use effectively the needed information'. Recognizing the need for information is perhaps the most challenging obstacle confronting ESL learners when they come to do serious academic work. The link between academic literacy and information literacy is undermined in many language education programs. A student who faces basic problems in reading a source, will not be expected to make good use of it to meet specific academic expectations. Locating information is a skill that is largely ignored in university education. Students face difficulties not in finding information but in filtering the enormous amount of information available. Students need to be trained on how to be selective and how to make informed decisions on the right and reliable information they can use in their academic writing tasks. Another aspect of information literacy that is crucial to academic writing is the effective use of information. Students sometimes do not know the reason why they are quoting an authority or citing a source. They fail to incorporate secondary materials and other people's opinions into the main line of their argument.

V. Conclusion

This paper argued that academic literacy stands on three lower levels of literacy. Problems in any of these three levels of literacy will eventually influence acquisition and mastery of academic literacy skills. The paper argued that problems adult ESL learners face when they are given academic writing tasks can be attributed to two sources: lower level deficiencies and less training in academic skills.

Basic reading and writing strategies such as, sound-letter matching techniques, automatic recognition of word form and structure, fluent sight reading and basic comprehension skills are seen to be crucially important components of any program the <learn to read> literacy offered to Arab ESL learners. Similarly, critical reading skills such as analyzing meaning, explicitly supporting analysis with examples, connecting the text to the world and synthesizing and examining information, should characterize any reading and writing courses that aim to develop type two literacy, which I have called <read to learn> literacy. Teaching students how they learn is argued in this paper to be an indispensable component of teaching students reading and writing skills. This is the metacognitive dimension of learning, which I have called <learn to learn literacy>.

Academic literacy is argued to depend heavily on the mastery of the three lower levels of literacy and it concerns the ability to recognize the need for information, locate it, retrieve it and use it effectively and ethically to achieve specific

academic purposes. Therefore, this paper argued that academic literacy skills are actually information-centered. Unlike general English literacy courses, academic reading and writing courses expect students to recognize the need for information, locate it and use it effectively and ethically. So, as far as academic writing courses are concerned, there should not be any separation between academic literacy and information literacy because the main focus of academic literacy is to use information available in different forms to achieve academic purposes.

References

- Aitchison, J. (1995) *Linguistics: An introduction*. London: Hodder & Stoughton.
- Aldreson, J. C., Bastien, S. and Madrazo, A-M (1977) (A Comparison of Reading Comprehension in English and Spanish) Research and Development Unit Report No. 9, mimeo, UNAM, Mexico City.
- Atari, O. (2003) (A preliminary investigation of Saudi Students) Strategies in EFL Reading', *International Journal of Arabic-English Studies (IJAES)*, vol. (4).
- Barton, D. (1994) *Literacy: An Introduction to the Ecology of Written Language*, Oxford: Oxford Blackwell.
- Carrell, P. L. (1985) (Facilitating ESL reading by teaching text structure). *TESOL Quarterly*, 19 (4), 727 -752.
- Carrell, P. L. (1992) Awareness of text structure: Effects on recall>. *Language Learning*, 42, (1), 1- 20.
- Cazden, C. (1988) *Classroom Discourse: The Language of Teaching and Learning*. Portsmouth: NH, Heinemann.
- Cazden, C. (1992) *Whole Language Plus: Essays on Literacy in the United States and New Zealand*. New York: Teachers College Press.
- Chen, D. (1990) (Effects of formal schema and metacognition on reading comprehension of Chinese and English expository texts by Chinese readers). Ph.D. dissertation. University of Minnesota.
- Coady, J. (1979) (A Psycholinguistic Model of the ESL Reader.) In R. Mackay, B.
- Barkman and R. R. Jordan (eds.), *Reading in a Second Language*. Rowley, Mass.: Newbury House, 5- 12.
- Cook-Gumperz, J. (1986) (ed.) *The Social Construction of literacy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cummins, J. (1984) *Bilingualism and Special Education: Issues in Assessment and*

Pedagogy. Clevedon, Avon: Multilingual Matters.

Davis, J. N. (1987) Effects of knowledge of text structure on comprehension of expository prose reading in a foreign language. Ph.D. dissertation. University of Minnesota.

Gee, J. P. (1996) Social Linguistics and Literacies: Ideology in Discourses. London: Routledge.

Goodman, K. S. (1973) (Psycholinguistic Universals of the Reading Process.) In F.

Smith (ed.), Psycholinguistics and Reading. New York: Holt, Reinhart and Winston, 2129-.

Harley, B., Allen, P., Cummins, J. and Swain, M. (eds.) (1990) The Development of Second Language Proficiency. Cambridge: Cambridge University Press.

Hatim, B. and I. Mason (1990) Discourse and the Translator. London: Longman.

Jolly, D. (1978) (The Establishment of a Self-access Scheme for Intensive Reading), Paper presented at the Goethe Institute, British Council Colloquium on Reading, Paris, October, 1978.

Luke, A. (1988) Literacy, Textbooks and Ideology. London: Falmer Press.

Luke, A. (2004) 'Two takes on the critical'. In B. Norton & K. Toohey (Eds.) Critical pedagogies and language learning (pp. 21 -19). Cambridge: Cambridge University Press.

Lyon, G.R. (1995) (Towards a definition of dyslexia). Annals of Dyslexia, 45 : 327-.

Migule, C. S. & C. D. Nelson (2007) 'Key writing challenges of practice-based doctorates'. Journal of English for Academic Purposes, 6 (2007), 71 – 86.

Raymond, P. M. (1993) The effects of structure strategy training on the recall of expository prose for university students reading French as a second language. Modern Language Journal, 77 (4), 445- 458.

Rumelhart, D. E. (1977) Introduction to Human Information Processing. New York: Wiley.

Shinew, D. and S. Walter (2003) (eds.) Information Literacy Instruction for Educators: Professional Knowledge for an Information Age. New York: Haworth Information Press.

Short, D. J. and Fitzsimmons, S. (2007) Double The Work: Challenges and Solutions to Acquiring Language and Academic Literacy for Adolescent English Learners. A report to Carnegie Corporation New York.

Stein, S. (1997) Equipped for the future. A reform agenda for adult literacy and lifelong learning. Washington, DC. National Institute for Literacy.

Thorndike, R. L. (1973) Reading Comprehension Education in Fifteen Countries: International Studies in Evaluation, III. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), Wiley.

Torgesen, J.K., Rashotte, C.A., and Alexander, A.W. (2001). Principles of fluency instruction in reading: Relationships with established empirical outcomes. In M. Wolf (Ed.), Dyslexia, fluency, and the brain. Timonium, MD: York Press.

Ulijn, J.M. (1978) (Conceptualization in Second Language Reading). Paper Presented at the 5th International Congress of Applied Linguistics, Montreal, August, 1978.

Yorio, C. (1971) (Some Sources of Reading Problems for Foreign Language Learners.) Language Learning, 21, 107115-.

Yule, G. (1996) The Study of Language (2nd ed). Cambridge: Cambridge University Press.

دراسة تقييمية للمواكبة بين الإعداد الذي توفره كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس لخريجها في عصر المعرفة واحتياجات سوق العمل العماني: تحديات ومنافذ للمستقبل *

د. عبد المجيد صالح بوعزة د. نعيمة حسن جبر

أساتذة مشاركون بقسم علم المكتبات والمعلومات

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

مقدمة الدراسة وخلفياتها:

تعيش البلدان العربية - بما في ذلك الخليجية منها - تغيرات اجتماعية عكسها سوق العمل الذي بدأ يفرز احتياجات جديدة واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة لها، من خلال مخرجاته. ويقتضي هذا الوضع استحداث أنماط تعليمية جديدة تساهم في توفير عمالة ذات كفاءة عالية ومناسبة. وقد انتبه البواب إلى ذلك. فلاحظ أنه إذا بقي النظام التعليمي السائد في البلدان العربية على أوضاعه، دون تغيير، فسيتحول إلى عائق تنموي. ذلك أن مخرجاته لن تستطيع تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة (البواب، ١٩٨٨). وهذا يعني إن مهمة النظام التعليمي لم تعد تنحصر في إشباع الرغبة في التعليم، أي تلبية الطلب الاجتماعي، بل صارت مهمته الأولى هي تأدية دور مجتمعي تنموي شامل يوازن بين الطلب الاجتماعي، واحتياجات الاقتصاد الحديث. وهذا المطلب الراهن يستوجب تحويل التعليم إلى أداة فاعلة في عملية التنمية. وهذا لا يتحقق إلا بإعادة النظر في التعليم، من حيث الأهداف، والمناهج، والأساليب، حتى تتواءم مخرجاته مع سوق العمل المتحرك باستمرار. وذلك هو المخرج الوحيد لتحقيق تنمية علمية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية. وهذه التنمية لا تحصل إلا بالاعتماد على الكفاءات العالية من خريجي الجامعات الذين يجب إعدادهم حسب مناهج تعليم جامعي راقية، وتدريب على البحث العلمي الجاد والهادف. ولا يتسنى للتعليم خدمة أغراض التنمية إلا إذا كانت له خطة دقيقة، ورؤية واضحة. فتكون مناهجه، وأساليبه تسعى إلى تحقيق تلك الغاية. ولكي تتجاوب تلك المناهج مع تلك الخطة، يجب - كما يرى

أنجزت هذه الدراسة بتمويل خاص من جامعة السلطان قابوس، ويحمل هذا المشروع رقم 01/99/ART/INFO/IG

طارق السويidan - تغيير مناهج التعليم وتحديثها باستمرار، زيادة على توفير المعلومات العلمية الجديدة التي تحصل في ميدان البحث العلمي العالمي في مجال الثقافة والمجتمع والاقتصاد (السويidan، ٢٠٠١).

إن المعرفة العلمية والتكنولوجية المتجددة باستمرار صارت تحكم التطور المستمر في التعليم. وليس هذا في مجال العلوم الصحيحة والتكنولوجية فحسب، بل وكذلك في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وحتى في الآداب. وطالما أن المجتمع صار يخضع في حياته إلى هذه المعرفة المتجددة، فقد صار من الضروري أن تستجيب كليات الآداب و العلوم الاجتماعية - بجميع أقسامها واختصاصاتها - إلى هذا الواقع، حتى يتمكن سوق العمل من استيعاب خريجيه. بل يمكن القول إن كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانيات مطالبة اليوم أكثر من غيرها بتجديد نفسها في أسرع وقت ممكن حتى لا تجد نفسها عاجزة على الاستجابة لسوق العمل.

ومما زاد الوضع صعوبة أن هذه الكليات صارت تواجه بعض المشاكل المالية. وهي ليست وحدها التي تواجه هذه التحدي. بل إن مؤسسات التعليم العالي - بصفة عامة - بدأت تواجه هذه المشكلة بسبب عجزها عن مواكبة التغيرات المستمرة في المعرفة والتكنولوجيا التي تتطلب أموالاً ضخمة لمسيرة البحث العلمي في هذه المجالات. وهذا هو الواقع الذي دفع ستانكيويزي Stankiewicz إلى اقتراح إقامة شراكة بين الجامعات والقطاع الخاص - منذ عقدين من الزمن - مبرراً أن ذلك يساعد على توفير مصادر مالية بديلة أو مساندة للجامعات. وذلك بالحصول على منح بحثية، في ظل تناقص الدعم الحكومي لها والاقتطاعات التي تشهدها ميزانياتها (Stankiewicz, 1986).

هذا وإن سلطنة عمان ما فتئت تسعى - في خطتها التنموية - إلى اعتبار التعليم قاعدة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى تركيز الاهتمام بالتعليم عمودياً بنشره في أرجاء السلطنة، وعمودياً بإعداد المؤسسات التعليمية، بدءاً بالأساسي إلى الجامعي. ولم تتأخر الدولة في توفير الأموال اللازمة، حتى بلغت مخصصات التعليم - عام ٢٠٠١ وحده - (٢٧,٥١ ٪) من الميزانية العامة.

ولئن كانت كلية الآداب والعلوم الاجتماعية حديثة - مثل سائر كليات جامعة السلطان قابوس - إذ يرجع تأسيسها إلى سنة ١٩٨٧، فإن خريجي أقسامها (التاريخ والجغرافيا، واللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والآثار، وعلم الاجتماع، والإعلام، والمسرح) قد بلغ عددهم ١٢٠٧ خريجاً وخريجة إلى غاية ٢٠٠٠ م (عمادة القبول و التسجيل، ٢٠٠٠).

هذا العدد الكبير جدير بأن نرصد مدى استيعاب سوق العمالة له. والدراسة التي نحن بصدها تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن محاولة التعرف إلى مسألة المواءمة بين الإعداد الذي توفره هذه الكلية وبين احتياجات سوق العمل المحلي. وقد سعت الدراسة بالتحديد إلى الإجابة على أسئلة البحث التالية:

١ - ما مدى مواءمة الإعداد الذي توفره أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية لاحتياجات سوق العمل العماني من وجهة نظر خريجي تلك الأقسام؟

٢ - ما مدى مواءمة الإعداد الذي توفره أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية لاحتياجات سوق العمل العماني

من وجهة نظر أرباب العمل ؟

٣- كيف تطورت احتياجات سوق العمل العماني من خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ ؟

٤- كيف ستتطور احتياجات سوق العمل العماني من خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ ؟

٥ - ماذا يقترح الخريجون وأرباب العمل لتطوير الدراسات بأقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية؟

مصطلحات الدراسة :

أرباب العمل: الجهة أو الطرف الذي يشغل خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية سواء كان فردا أو مؤسسة حكومية أو خاصة.

خريجو كلية الآداب والعلوم الاجتماعية: الحاصلون على بكالوريوس في أحد تخصصات الكلية (التاريخ، الجغرافيا، اللغة الإنجليزية، اللغة العربية، علم الاجتماع، الخدمة الاجتماعية، الفنون المسرحية، علم الآثار).

المواءمة بين إعداد الخريجين واحتياجات سوق العمل: المضاهاة أو التطابق أو الانسجام بين المعارف التي يكتسبها الطالب أثناء دراسته الجامعية وبين المهارات التي يبحث عنها سوق العمل.

أهمية الدراسة و أهدافها :

تكمن أهمية الدراسة في أنها ستساعد على تحقيق المقاصد التالية :

١ - تحديد نقاط القوة والضعف التي تتسم بها البرامج التدريسية التي توفرها أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

٢- التعرف إلى الأداء المهني لخريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

٣ - التعرف إلى احتياجات سوق العمل لخريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في الماضي واستشرافها في الفترة القادمة .

وبديهي أن كل ذلك سيساعد على تحقيق المقاصد التالية :

١ - إعادة هيكلة البرامج الدراسية بأقسام الكلية بدعم نقاط القوة، وبتلافي نقاط الضعف فيها.

٢ - العمل على إعداد خريجين تتوفر فيهم الموصفات التي يبحث عنها سوق العمل العماني؛ وبالتالي العمل على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع العماني .

٣ - دعم التخطيط لمخرجات التعليم العالي في سلطنة عمان بما يقلص من الفائض عن احتياجات سوق العمل، و الحد من معدل البطالة .

٤ - جعل خريجي تلك الأقسام قادرين على مجابهة التحديات التي تطرحها العولمة ومجتمع المعرفة.

الدراسات السابقة :

إن الموضوع الذي نجن بصدد دراسة جانب منه - رغم أهميته الأكيدة - فإن الدراسات التي تمت في حقله، ونشرت محدودة، خصوصاً تلك المتعلقة بالعالم العربي بما في ذلك سلطنة عمان. وقد أفضى تقصي تلك الدراسات إلى استرجاع بعضها. فمنها دراسة كارنيان وآخرون (Caranuana et al) حول أداء الجامعات التي لها اتجاهات تسويقية. واعتمد الباحثون مقياس كوهلي (Kohli) وآخرين الذي طبقوه على القطاع التجاري، وقاموا بتعديله كي يتلاءم مع قطاع التعليم. وأفضت الدراسة إلى نتائج تبرز وجود علاقة بين التوجه التسويقي للأقسام الأكاديمية بالجامعات وأدائها. وأشارت النتائج إلى أن جميع البيانات من سوق العمل وبثها داخل الأقسام الأكاديمية يعتبر عاملاً ضرورياً يتيح للأقسام المذكورة تلبية حاجات المجتمع، وهو ما ينعكس إيجابياً على أدائها. كما كشفت النتائج أن الاتجاهات التسويقية لمؤسسات التعليم العالي لها ارتباط إيجابي بقدرتها على الحصول على تمويل لمشاريعها من قبل القطاع الخاص (Caranuana et al, 1998).

وأنجز بيكر وآخرون (Baker, Gilbreath, and Stone) دراسة أبرزت أن السوق العالمي الحالي يتجه نحو التداخل الموضوعي بين التخصصات وهو ما يخدم المهارات الوظيفية المطلوبة. ومع ذلك مازالت العديد من مؤسسات التعليم في أمريكا تنتج مهارات متخصصة ومغلقة على نفسها مما يجعلها غير ملائمة لاحتياجات المجتمع وسوق العمل.

وبناء على ذلك ركزت الدراسة على استطلاع ممارسات التعليم العالي في أمريكا، من حيث تفاعل حقول المعرفة وتداخلها مع بعضها البعض مقارنة مع ممارسات مدارس إدارة الأعمال في بريطانيا وأوروبا بهدف معرفة ملائمة إعداد الخريجين وتأهيلهم واستشراف دور مؤسسات الأعمال في إسناد التأهيل.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الخريجين في بريطانيا وأوروبا أكثر تأهيلاً من نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل في مجال إدارة الأعمال واحتياجاته بسبب حرص مؤسسات إدارة الأعمال البريطانية والأوروبية على التداخل الموضوعي أكثر من المدارس الأمريكية.

وقد اعتمد أصحاب هذه الدراسة - لجمع البيانات المتعلقة بوجهة نظر أرباب العمل في مجال إدارة الأعمال حول المهارات التي يكتسبها الخريجون الجدد ومواءمتها مع احتياجاتهم في سوق العمل - أسلوب المقابلة المباشرة مع المديرين التنفيذيين لـ (١٢) شركة وردت أسماؤها ضمن قائمة الشركات الألف الأكثر ثراء (Fortune 1000 List).

وانتهت هذه الدراسة إلى ضرورة التحديث المستمر للمهارات التي يجب أن يحصل عليها الخريج من تعليمه المتضمن الاتصالات وفرق العمل والقيادة (Baker, Gilbreath, and Stone, 1998).

وأعدت ميزكاسي (Mizikaci) دراسة أكدت على ضرورة التحديث في التعليم العالي لتحقيق درجة من الرضا العالي للخريجين. وقد اقتضى هذا التحديث التخلي عن النموذج التقليدي للتعليم الذي ينظر فيه للطلاب على أنهم مجرد متلقين، غير فاعلين، إذ يقتصر دورهم - في العملية التعليمية - على أخذ المعلومات دون تحليل أو نقد. ودعت الباحثة مؤكدة على ضرورة الانتقال إلى نموذج آخر يوفر فرصاً للدافعية وزيادة الحماس نحو الأنشطة الحية والتعليم الذاتي. وهو نموذج يشجع الطلاب على التحليل والاستنباط، بما ينسجم

مع التغيير في احتياجات سوق العمل وتوقعات المجتمع وقطاع إدارة الأعمال.

ويهتم النموذج الأخير بفلسفة النظام وقيمه ومعايير لغة في التعليم الذي يركز على الخدمات والتوقعات المستقبلية للمهارات المكتسبة المتعلقة بالاتصالات وفرق العمل والقيادة والقرارات المعتمدة على المعرفة. ولتحقيق ذلك توصي الدراسة بالاهتمام بالتقييم النوعي للتعليم طبقا لمعايير ومقاييس محددة مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل متعددة مثل ثقافة المؤسسة ضمن سوق العمل وقيمتها وسياساتها وفلسفة التعليم وجدوى تطبيق المهارات التي اكتسبها الخريج. ويتم التقييم على أساس معرفة مدى مواءمة مؤهلات الخريج مع العوامل التي تعتمد عليها مؤسسات سوق العمل وفقا لاحتياجاتها (Mizikaci, 2006).

وأعد الضرمان دراسة حول التأهيل العلمي والمهارات المهنية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات من منظور قطاع التوظيف في السعودية. وجاءت الدراسة استجابة لشكوى قطاع التوظيف في المملكة. وهي شكوى سببها تدني مستوى التأهيل العلمي والمهني لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات. ووجد الباحث أن الضرورة تدعو إلى إجراء هذه الدراسة لاستطلاع وجهات نظر المسؤولين في قطاع التوظيف بشأن نوع التأهيل المطلوب في سوق العمل ومستواه.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: التأكيد على مهارات تقنيات المعلومات، وإتقان اللغة الإنجليزية، والعلم بالإدارة العصرية، والقدرة على استخدام قواعد البيانات، باعتبارها من أكثر المهارات التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات، منها ما يتعلق بقطاع التوظيف مثل إعادة توصيف الوظائف ومسمياتها. ومنها ما له صلة بالمهارات التدريسية مثل التأكيد على الجوانب التطبيقية. ولكن الدراسة لا تعطي تصورا يتعلق بالربط بين تلك المهارات المطلوبة والمقررات المتاحة ضمن أقسام المكتبات والمعلومات (الضرمان، ٢٠٠٥).

وأعدت المعمري دراسة حول خريجي جامعة السلطان قابوس هدفت إلى استطلاع الصعوبات التي يواجهها الخريجون في البحث عن وظيفة أو في توظيف المعرفة التي اكتسبوها خلال دراستهم. ولإجراء ذلك تم توزيع استبانة على عينة قوامها ٣٥٠ خريجا من مختلف التخصصات أفضت إلى عدد من النتائج من أهمها:

- أن ٢٧,٥٪ من الخريجين قد واجهوا صعوبات في الحصول على عمل لعدم تناسب تخصصهم مع حاجة سوق العمل.

- أن ٥٨,٦٪ من الخريجين يعتقدون أنهم درسوا مقررات غير ضرورية ولم يشعروا بحاجتهم إليها أو استثمارها في سوق العمل.

- بناء على هذه النتائج يرى ٩٣,١٪ منهم ضرورة استبدال تلك المقررات بأخرى يكتسبون منها مهارات عملية تتعلق باستخدام الحاسوب أو اللغة الإنجليزية أو مهارات الاتصال والإدارة.

وتأسيسا على ذلك قدمت الباحثة عددا من التوصيات، منها:

- استحداث تخصصات جديدة تتناسب مع سوق العمل.

- الاهتمام بالتدريب العملي والجوانب التطبيقية.
- طرح مقررات جديدة ترتبط بمهارات الاتصال.
- تعزيز المقررات المطروحة فيما يتعلق باستخدام الحاسوب واللغة الإنجليزية. (المعمري، ٢٠٠٠)
- وهدف دراسة القدس وبدر إلى استطلاع واقع خريجي كلية الآداب بجامعة السلطان قابوس وسوق العمل في سلطنة عمان. اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على:
 - إحصاءات تم استقاؤها من جامعة السلطان قابوس
 - دراسة استطلاعية أجرتها لجنة تنظيم اليوم المفتوح لخريجي كلية الآداب عام ١٩٩٧.
- وخلصت الدراسة إلى أن مجموع خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧ يتشكلون بنسبة ٤٨,٥% من الذكور و ٨٦ أو ما يعادل ٥١,٥% من الإناث، و أن ٩٠,٣% من هؤلاء الخريجين يعملون بالقطاع الحكومي لأسباب تعزى لارتفاع الأجور وتزايد فرص الترقية والعلاوات وامتيازات الإجازات والبعثات (القدس وبدر، ١٩٩٨).
- أما دراسة بوعزة وجبر فقد ركزت على قياس المواءمة بين إعداد مختصي المكتبات والمعلومات وحاجة سوق العمل في سلطنة عمان. وقد اتجهت في القياس إلى اتجاهين: الأول من حيث وجهة نظر الخريجين، والآخر من وجهة نظر أرباب العمل. وللقيام بذلك، اعتمدت عينة من الخريجين قوامها (٩٧) خريجا وخريجة من مجموع (٢٣٥) خريجا خلال الفترة من ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٠. وبلغ عدد أرباب العمل الذين يعمل معهم الخريجون الذين شملتهم الدراسة ٤٠ مشاركا كان من بينهم ٣٥ عمانيا و ٥ من الوافدين يعملون ب ٤٠ مؤسسة حكومية. تكمن أهمية الدراسة، كما حددها الباحثان في المرونة وتوفير أداة قياسية للمساعدة في تحقيق المقاصد التالية:
 - النظر في إعادة هيكلة المنهاج الدراسي بالقسم في ضوء المقترحات التي أفرزتها وجهات نظر الخريجين وأرباب العمل من ناحية والتطورات العالمية للمهنة من ناحية أخرى.
 - العمل على تكوين خريجين تتوفر فيهم مواصفات الوظائف المطلوبة في سوق العمل، وبالتالي تلبية الاحتياجات الفعلية لذلك السوق.
 - دعم خطط التخطيط لمخرجات التعليم العالي في سلطنة عمان من حيث العرض والطلب بهدف الحد من معدلات البطالة.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن المحصلة الدراسية لخريجي قسم علم المكتبات والمعلومات عموما جيدة حيث سجلت المتوسطات الحسابية المتعلقة بالخبرات والمهارات والمعارف المكتسبة من الدراسة أقصى ارتفاع لها (٢,٥) في مستوى التمكن من المعلومات التخصصية. وقد أعطت الدراسة تفسيرا لهذه المحصلة مرتبطا بالخبرات التدريسية المتوفرة في القسم والأهمية التي يتمتع بها التخصص في سوق العمل بما يعزز الرغبة لدى الطلبة في اختيار التخصص بالرغم من الضعف الملموس في مهارات اللغة الإنجليزية.
- وقد كان تقييم أرباب العمل للخريجين إيجابيا بشأن الانسجام بين مهاراتهم المهنية والمهارات

القيادية والشخصية المطلوبة، مثل: المقدرة على التعاون والعمل الجماعي، وإعداد التقارير، وتنظيم العمل، والمقدرة على التحاور، وحضور الذات. ومن ناحية أخرى تجلّى ارتفاع نتائج تقييم أرباب العمل لأداء الخريجين في مستوى المهارات المتعلقة بتقديم خدمات المعلومات والخدمات الفنية حيث وصل المتوسط الحسابي (٤,٥) في بعض الأحيان (بوعزة و جبر، ٢٠٠٢).

المنهجية والإجراءات

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة :

تألف مجتمع الدراسة من خريجي أقسام التاريخ، والجغرافيا، واللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والآثار، وعلم الاجتماع، والمسرح والإعلام خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ م، ومن أرباب العمل - أي المسؤولين بمؤسسات يعمل بها خريجو الأقسام المذكورة. وقد بلغ العدد الإجمالي للخريجين ١٢٠٧ خريجاً وخريجة (إحصائيات عمادة القبول والتسجيل، ٢٠٠٠). وقد اعتمدت الدراسة على عينة من هؤلاء الخريجين بلغت ٩٧ خريجاً وخريجة موزعين على النحو التالي:

جدول رقم (١)

توزيع الخريجين المشاركين في الدراسة

من التخصصات الأخرى حسب الجنس والعمر والحالة الاجتماعية وسنة التخرج

النسبة	العدد	المتغيرات
النسبة	العدد	الجنس
150.5	49	ذكر
149.5	48	أنثى
النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية
157.7	41	أعزب
142.3	56	متزوج
النسبة	العدد	سنة التخرج
17.2	7	1991
16.2	6	1992
16.2	6	1993
18.2	8	1994
111.3	11	1995
115.5	15	1996
113.4	13	1997
114.5	14	1998
19.3	9	1999
18.2	8	2000

وقد بلغ عدد أرباب العمل الذين شملتهم الدراسة (٢٥)، ويتوزعون على النحو التالي كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول رقم (٢)
توزيع أرباب العمل المشاركين في الدراسة
حسب نوع المؤسسة والمنصب الإداري والجنسية وعدد العاملين والخريجين بالمؤسسة

المتغيرات	العدد	النسبة
المؤسسة		
حكومية	25	100%
المنصب		
إداري متوسط	25	100%
الجنسية		
عماني	21	84%
وافد	4	16%
عدد العاملين بالمؤسسة		
الحد الأقصى	610	4%
الحد الأدنى	5	8%
عدد خريجي الجامعة العاملين بالمؤسسة		
الحد الأقصى	20	4%
الحد الأدنى	1	4%

أداة الدراسة:

تم تجميع بيانات الدراسة بواسطة استبانتين وزعت أولاهما على الخريجين، ووزعت الاستبانة الثانية على أرباب العمل.

وتضمنت الاستبانة الأولى جزئين. اهتم الجزء الأول منهما بجمع معلومات ذاتية حول الخريج مثل الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وسنة الالتحاق وسنة التخرج. وعني الجزء الثاني المكون من سبعة أسئلة بجمع معلومات عن الخبرات والمهارات والمعارف التي اكتسبها الخريج أثناء دراسته بأحد أقسام الكلية، وعن تقييمه لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية، ومدى استفادته منها، والمسائل والقضايا الأكاديمية التي جابهها أثناء فترة الدراسة، ورأيه في جوانب القوة والضعف في التخصص، واقتراحاته لتطوير التدريس بالقسم المعني بالأمر.

وتكونت الاستبانة الثانية من جزئين: هدف الجزء الأول منهما إلى جمع معلومات عامة حول نوع المؤسسة التي يعمل بها رب العمل والمنصب الذي يشغله وجنسيته والعدد الإجمالي للعاملين بالمؤسسة وحصّة خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية منهم، وسعى الجزء الثاني إلى جمع بيانات حول تقييم أرباب العمل لأداء خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في ضوء المهارات الشخصية والقيادية والمهنية والقدرة على إنجاز العمل، وتطور احتياجات المؤسسة لخريجي الكلية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠م، وتقدير تلك الاحتياجات بالنسبة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م، ورأي أرباب العمل بخصوص جوانب القوة والضعف في إعداد خريجي الكلية واقتراحاتهم لتطوير إعداد طلبة الكلية.

صدق الأداة وثباتها:

لجأ الباحثان إلى عشرين محكما يعملون بقسمي المناهج وعلم النفس ومركز الأبحاث التربوية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس لتقييم صدق استبانتي الدراسة. وقد تم الأخذ بملاحظاتهم في تعديل الاستبانة. وتم استخراج معمل كرونباخ كمؤشر لثبات المقياس، وكانت النتيجة ألفا = (٠,٧٩) بالنسبة للاستبيان الأول و (٠,٧٧) بالنسبة للاستبيان الثاني. واعتبرت هذه النتيجة مقبولة فيما يتعلق بثبات المقياس.

المعالجة الإحصائية:

تم تفريغ إجابات الطلبة وإدخالها في الحاسوب لمعالجتها إحصائياً باعتماد نظام (EXCEL) للتحليل الإحصائي، واستخرجت التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري للإجابة عن أسئلة الدراسة.

نتائج الدراسة وتحليل بياناتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

للإجابة على السؤال الذي غايته التعرف إلى وجهة نظر الخريجين بخصوص مدى مواءمة الإعداد الذي توفره أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس واحتياجات سوق العمل العماني، فقد استخدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري. وتلخص الجداول أرقام (٣ - ٣٤) النتائج المتعلقة بهذا الجزء من السؤال الأول.

جدول رقم (٣)

تقييم خريجي قسم الآثار للمحصلة الدراسية

٢	درجة التحقق		الخبرات والمعارف والمعارف
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي (من 3)	
1	0.5	2.2	التمكن من المعلومات والمعارف
2	0	2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص
3	0.57	2.5	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص
4	0.57	2.5	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي
5	0.5	2.2	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها
6	0	3	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية
7	0.5	1.7	درجة ملائمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل
8	0.5	2.7	زيادة الدافعية إلى التعلم الذاتي
9	0.57	2.5	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقتك التخصصية

جدول رقم (٤)

تقييم خريجي قسم الآثار لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	3	0
2	المناقشة الصفية	1.7	0.5
3	الزيارات والرحلات	2.7	1
4	كتابة التقارير والبحوث	2.5	0.57
5	عرض موضوع داخل الصف	3	0.57
6	قراءة مراجع إضافية	2.7	0
7	الوسائل التعليمية	2.5	0.57
8	التدريب العملي	2.5	0.5

جدول رقم (٥)

تقييم خريجي قسم الآثار لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	1.5	0.5
2	المناقشة الصفية	2	0.5
3	الزيارات والرحلات	2.5	0.57
4	كتابة التقارير والبحوث	1.7	0.81
5	عرض موضوع داخل الصف	2.7	0.57
6	قراءة مراجع إضافية	2.7	0.81
7	الوسائل التعليمية	2.5	0
8	التدريب العملي	2	0.5

جدول رقم (٦)

تقييم خريجي قسم الآثار لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

م	القضايا والمسائل الأكاديمية	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
		متوسط التقييم من (5)	الانحراف المعياري
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	1.5	0.81
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	2	0.57
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	2	1.5
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية.	2.2	0.95
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	4	0.5
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على المقررات الخارجية للطلاب	3.5	1.29
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	3.2	1.25
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في خطة الدراسة	2.2	0.95

جدول رقم (٧)

تقييم خريجي قسم علم الاجتماع للمحصلة الدراسية

م	الخبرات والمعارف والمعارف	درجة التحقق	
		المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري
1	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية	2.3	0.54
2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص	1.8	0.6
3	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص	2.3	0.79
4	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي	1.9	0.59
5	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها	2.1	0.73
6	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية	1.3	0.55
7	درجة ملاءمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل	1.4	0.63
8	زيادة الدافعية إلى التعليم الذاتي	2.2	0.59
9	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقافتك التخصصية	2.2	0.79

جدول رقم (٨)

تقييم خريجي قسم علم الاجتماع لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.4	0.89
2	المناقشة الصفية	2	0.90
3	الزيارات والرحلات	1.4	0.99
4	كتابة التقارير والبحوث	2.5	0.79
5	عرض موضوع داخل الصف	1.6	0.72
6	قراءة مراجع إضافية	1.8	0.81
7	الوسائل التعليمية	1.2	0.78
8	التدريب العملي	1.4	0.93

جدول رقم (٩)

تقييم خريجي قسم علم الاجتماع لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.4	0.57
2	المناقشة الصفية	2.2	0.96
3	الزيارات والرحلات	2	0.72
4	كتابة التقارير والبحوث	2.2	0.62
5	عرض موضوع داخل الصف	2	0.79
6	قراءة مراجع إضافية	2	0.81
7	الوسائل التعليمية	1.5	0.50
8	التدريب العملي	1.1	0.66

جدول رقم (١٠)

تقييم خريجي قسم علم الاجتماع لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

م	القضايا والمسائل الأكاديمية	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	4	0.85
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	3.6	0.94
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	2.7	1.07
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	2.2	0.76
5	درجة تعميل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	3.6	0.77
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب	2.2	1.17
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	3.7	1.21
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية	3.1	1.18

جدول رقم (١١)

تقييم خريجي قسم اللغة العربية للمحصلة الدراسية

م	الخبرات والمهارات والمعارف	درجة الاستفادة	
		المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري
1	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية	2.4	0.52
2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص	1.7	0.66
3	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص	2.3	0.70
4	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي	2	0.5
5	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها	2.4	0.52
6	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية	1.1	0.35
7	درجة ملائمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل	1.7	0.70
8	زيادة الدافعية إلى التعلم الذاتي	2.3	0.70
9	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقافتك التخصصية	2.1	0.60

جدول رقم (١٢)

تقييم خريجي قسم اللغة العربية لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.6	0.5
2	المناقشة الصفية	2.2	0.66
3	الزيارات والرحلات	0.6	0.86
4	كتابة التقارير والبحوث	2.1	0.33
5	عرض موضوع داخل الصف	1.7	0.66
6	قراءة مراجع إضافية	1.8	0.60
7	الوسائل التعليمية	1.6	1
8	التدريب العملي	1.4	1.23

جدول رقم (١٣)

تقييم خريجي قسم اللغة العربية لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.3	0.70
2	المناقشة الصفية	2.4	0.52
3	الزيارات والرحلات العلمية	1.8	0.60
4	كتابة التقارير والبحوث	2.1	0.78
5	تقديم موضوع داخل الصف	2.1	0.60
6	قراءة مراجع إضافية	2.2	0.44
7	الوسائل التعليمية	2.2	0.66
8	التدريب العملي	2.3	0.70

جدول رقم (١٤)

تقييم خريجي قسم اللغة العربية لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

٣	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية		
	متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري	
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	3.8	0.92
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	4	1.11
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	3	1.32
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	2.7	1.39
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	3.4	1.13
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب	2.6	1.41
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	3.4	1.66
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية	3.5	1.01

جدول رقم (١٥)

تقييم خريجي قسم التاريخ للمحصلة الدراسية

٣	درجة الاستفادة		
	المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري	
1	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية	3	0
2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص	2	0
3	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص	3	0
4	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي	2.5	0.57
5	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها	2.5	0.57
6	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية	1.2	0.5
7	درجة ملائمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل	2.5	1
8	زيادة الدافعية إلى التعليم الذاتي	2.7	0.5
9	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقافتك التخصصية	2.5	0.57

جدول رقم (١٦)

تقييم خريجي قسم التاريخ لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.6	0.5
2	المناقشة الصفية	2.2	0.66
3	الزيارات والرحلات	0.6	0.86
4	كتابة التقارير والبحوث	2.1	0.33
5	عرض موضوع داخل الصف	1.7	0.66
6	قراءة مراجع إضافية	1.8	0.60
7	الوسائل التعليمية	1.6	1
8	التدريب العملي	1.4	1.23

جدول رقم (١٧)

تقييم خريجي قسم التاريخ لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	3	0
2	المناقشة الصفية	2.5	0.5
3	الزيارات والرحلات العلمية	1.5	1
4	كتابة التقارير والبحوث	3	0
5	تقديم موضوع داخل الصف	1.5	0.57
6	قراءة مراجع إضافية	2.5	0.5
7	الوسائل التعليمية	2.2	0.95
8	التدريب العملي	0.7	0.5

جدول رقم (١٨)

تقييم خريجي قسم التاريخ لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

م	القضايا والمسائل الأكاديمية	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	1.5	0.5
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	4.2	0.81
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	4	0.95
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	3.7	1.5
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	3.7	0.95
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب	2.7	1.25
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	3.7	1.5
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية	3.7	1.25

جدول رقم (١٩)

تقييم خريجي قسم الفنون المسرحية للمحصلة الدراسية

م	الخبرات والمعارف والمعارف	درجة الاستفادة	
		المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري
1	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية	2.2	0.44
2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص	1.7	0.66
3	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص	2.4	0.72
4	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي	1.8	0.78
5	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها	2.3	0.5
6	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية	1.2	0.66
7	درجة ملائمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل	1.2	0.44
8	زيادة الدافعية إلى التعليم الذاتي	2.4	0.52
9	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقافتك التخصصية	2.3	0.70

جدول رقم (٢٠)

تقييم خريجي قسم الفنون المسرحية لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.5	0.52
2	المناقشة الصفية	2.4	0.52
3	الزيارات والرحلات	1	0.70
4	كتابة التقارير والبحوث	2	0.5
5	عرض موضوع داخل الصف	1.6	0.5
6	قراءة مراجع إضافية	1.5	0.52
7	الوسائل التعليمية	1.3	0.86
8	التدريب العملي	1.2	0.97

جدول رقم (٢١)

تقييم خريجي قسم الفنون المسرحية لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.6	0.5
2	المناقشة الصفية	2.3	0.5
3	الزيارات والرحلات العلمية	1.5	0.52
4	كتابة التقارير والبحوث	2.4	0.72
5	تقديم موضوع داخل الصف	2.1	0.33
6	قراءة مراجع إضافية	2.2	0.83
7	الوسائل التعليمية	1.3	0.5
8	التدريب العملي	2.5	1.42

جدول رقم (٢٢)

تقييم خريجي قسم الفنون المسرحية لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

م	القضايا والمسائل الأكاديمية	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	علاقتك بأعضاء التدريس في القسم	4.6	0.70
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	3.2	0.97
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	2.7	0.66
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	2.7	0.70
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية .	3	1.5
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات واجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب .	2.4	1.01
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته .	3	1.58
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية .	2.5	1.19

جدول رقم (٢٣)

تقييم خريجي قسم الإعلام للمحصلة الدراسية

م	الخبرات والمهارات والمعارف	درجة الاستفادة	
		المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري
1	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية	2.7	0.46
2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص	2.2	0.75
3	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص	2.4	0.62
4	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي	1.8	0.63
5	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها	2.3	0.60
6	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية	1.3	0.47
7	درجة ملائمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل	2.0	0.74
8	زيادة الدافعية إلى التعليم الذاتي	2.0	0.74
9	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقافتك التخصصية	1.8	0.63

جدول رقم (٢٤)

تقييم خريجي قسم الإعلام لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.7	0.43
2	المناقشة الصفية	2.0	0.65
3	الزيارات والرحلات	1.1	0.52
4	كتابة التقارير والبحوث	1.5	0.61
5	عرض موضوع داخل الصف	1.6	0.86
6	قراءة مراجع إضافية	1.4	0.87
7	الوسائل التعليمية	1.4	0.87
8	التدريب العملي	1.7	0.46

جدول رقم (٢٥)

تقييم خريجي قسم الإعلام لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.5	0.61
2	المناقشة الصفية	2.2	0.77
3	الزيارات والرحلات العلمية	1.4	0.50
4	كتابة التقارير والبحوث	1.9	0.65
5	تقديم موضوع داخل الصف	1.9	0.74
6	قراءة مراجع إضافية	1.8	0.80
7	الوسائل التعليمية	1.6	0.70
8	التدريب العملي	2.0	0.52

جدول رقم (٢٦)

تقييم خريجي قسم الإعلام لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

م	القضايا والمسائل الأكاديمية	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	4.2	0.91
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	3.8	0.92
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	2.7	0.1.2
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	2.5	1.2
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	3.4	0.94
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وأجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب	2.5	1.1
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	3.8	1.05
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية	3.3	0.99

جدول رقم (٢٧)

تقييم خريجي قسم اللغة الإنجليزية للمحصلة الدراسية

م	الخبرات والمعارف والمعارف	درجة الاستفادة	
		المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري
1	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية	2.4	0.60
2	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص	1.6	0.58
3	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص	2.2	0.71
4	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي	2.1	0.80
5	اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها	2.5	0.60
6	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية	2.4	0.69
7	درجة ملازمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل	1.8	0.80
8	زيادة الدافعية إلى التعليم الذاتي	2.2	0.65
9	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقلتك التخصصية	2.0	0.84

جدول رقم (٢٨)

تقييم خريجي قسم اللغة الإنجليزية لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.8	0.37
2	المناقشة الصفية	2.0	1
3	الزيارات والرحلات	0.26	0.56
4	كتابة التقارير والبحوث	2.1	0.83
5	عرض موضوع داخل الصف	2.1	0.73
6	قراءة مراجع إضافية	1.8	0.76
7	الوسائل التعليمية	1	0.88
8	التدريب العملي	0.68	1

جدول رقم (٢٩)

تقييم خريجي قسم اللغة الإنجليزية لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.7	0.45
2	المناقشة الصفية	2.5	0.69
3	الزيارات والرحلات العلمية	1	0.23
4	كتابة التقارير والبحوث	2.1	0.68
5	تقديم موضوع داخل الصف	2.1	0.73
6	قراءة مراجع إضافية	2.1	0.87
7	الوسائل التعليمية	1.4	0.61
8	التدريب العملي	3.7	0.69

جدول رقم (٣٠)

تقييم خريجي قسم اللغة الإنجليزية لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

٢	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
	متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	3.7 1.32
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	3.7 1.24
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	3 1.33
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	2.6 1.34
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	3.6 0.89
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب	2.7 1.18
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	3.8 1.32
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية	3.3 0.89

جدول رقم (٣١)

تقييم خريجي قسم الجغرافيا للمحصلة الدراسية

٣	درجة الاستفادة		الخبرات والمعارف والمعارف
	المتوسط الحسابي (من 3)	الانحراف المعياري	
1	2.6	0.54	التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية
2	1.8	0.44	معرفة المستجدات الحديثة في التخصص
3	2.6	0.54	اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص
4	2.2	0.5	القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي
5	1.4	0.89	اكتساب العرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها
6	1.8	0.44	التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية
7	1.6	0.54	درجة ملائمة المقررات التي درستها لاحتياجات سوق العمل
8	2.6	0.54	زيادة الدافعية إلى التعليم الذاتي
9	2	70	درجة إسهام البحوث والتكليفات التي قمت بها في زيادة ثقافتك التخصصية

جدول رقم (٣٢)

تقييم خريجي قسم الجغرافيا لدرجة استخدام أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة في القسم

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستفادة	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.4	0.54
2	المتقنة الصفية	2.2	0.44
3	الزيارات والرحلات	2.8	0.44
4	كتابة التقارير والبحوث	2.6	0.89
5	عرض موضوع داخل الصف	2	0.70
6	قراءة مراجع إضافية	2.2	0.83
7	الوسائل التعليمية	2.4	0.89
8	التدريب العملي	1.6	0.54

جدول رقم (٣٣)

تقييم خريجي قسم الجغرافيا لدرجة استفادتهم من الأساليب والأنشطة التعليمية

م	الأسلوب والنشاط	درجة الاستخدام	
		متوسط الاستفادة (من 3)	الانحراف المعياري
1	المحاضرة	2.6	0.54
2	المتقنة الصفية	2.8	0.44
3	الزيارات والرحلات العلمية	3	0
4	كتابة التقارير والبحوث	2.4	0.54
5	تقديم موضوع داخل الصف	2.2	0.44
6	قراءة مراجع إضافية	2.4	0.54
7	الوسائل التعليمية	2.4	0.89
8	التدريب العملي	2	0.70

جدول رقم (٣٤)

تقييم خريجي قسم الجغرافيا لبعض القضايا والمسائل الأكاديمية أثناء الدراسة في القسم

م	تقييم القضايا والمسائل الأكاديمية	
	متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	علاقاتك بأعضاء التدريس في القسم	4.2 0.44
2	مدى تعاون أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة	3.8 0.83
3	درجة الإشراف الأكاديمي على الطلبة	3.2 0.44
4	قدرة المشرف الأكاديمي على توجيهك في حل مشكلاتك الدراسية	2.8 0.83
5	درجة تمثيل الامتحانات لما درسته وتعلمته ضمن المقررات الدراسية	3.7 0.5
6	درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على القراءات الخارجية للطلاب	3.2 0.83
7	درجة رضاك عن التخصص الذي درسته	4 1
8	نسبة المقررات التخصصية التي درستها مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية	3.6 0.89

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

لتوفير عناصر أجوبة لسؤال البحث الثاني الذي يرمي إلى التعرف إلى كيفية تقييم أرباب العمل لأداء خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وتلخص (٣٥ - ٣٧) النتائج المتعلقة بهذا السؤال.

جدول رقم (٣٥)

تقييم أرباب العمل للمهارات الشخصية لخريجي التخصصات الأخرى

م	المهارات	التقييم	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	المبادرة الشخصية	3.9	1.18
2	سرعة الاستجابة	4	1.17
3	الانتماء الوظيفي والتوجه المهني	4.2	0.77
4	القدرة على الاتصال والعلاقات العامة	3.7	1.42
5	استعداده لتقبل النقد والاقتراحات	4.2	1.16
6	المظهر الشخصي	4.3	1.1
7	الحماس ودافعية العمل	4.2	0.89

جدول رقم (٣٦)

تقييم أرباب العمل للمهارات القيادية لخريجي التخصصات الأخرى

م	المهارات	التقييم	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	المقدرة على تشخيص المشاكل وحلها	3.9	0.99
2	المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات	3.8	0.86
3	المقدرة على إعداد التقارير والنشرات الإخبارية	3.9	0.80
4	المساهمة الفعالة في تصميم أدوات العمل	3.9	0.96
5	المقدرة على التعاون والعمل الجماعي	4	0.73
6	المقدرة على تنظيم العمل	3.9	1.05
7	المقدرة على التدريب	3.9	0.97
8	المقدرة على التحاور وحضور الذات	3.8	0.92
9	المقدرة على تبني التغيير	3.8	0.99

جدول رقم (٣٧)

تقييم أرباب العمل للمهارات المهنية لخريجي التخصصات الأخرى

م	المهارات	التقييم	
		متوسط التقييم (من 5)	الانحراف المعياري
1	الكفاءة المهنية	4	0.79
2	إمكانية الاعتماد عليه في تنفيذ المهام	4	0.92
3	المبادرة الشخصية	3.8	0.89
4	كفاءة الإنتاجية في مجال العمل	4	0.82
5	الاستعداد الذاتي في إتاحة المعلومات للآخرين	3.8	0.96
6	المقدرة على استخدام تقنيات المعلومات	3.6	1.33
7	المرونة في مجالات التغيير في مجال العمل	3.9	0.82
8	الاستعداد المستمر للتعليم والتدريب	4	0.92

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

للإجابة على السؤال الثالث الذي يسعى إلى معرفة كيفية تطور احتياجات سوق العمل من خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ م، فقد تم احتساب التكرارات والنسب المئوية، ويلخص الجدول ٣٨ النتائج المتعلقة بهذا السؤال .

جدول رقم (٣٨)
تطور احتياجات سوق العمل لخريجي التخصصات الأخرى

السنة	العدد	النسبة المئوية
1991	5	3.8 %
1992	6	4.5 %
1993	4	3 %
1994	9	6.8 %
1995	14	10.6 %
1996	21	15.9 %
1997	16	12.1 %
1998	17	12.9 %
1999	20	15.2 %
2000	20	15.2 %
المجموع	132	100 %

تظهر النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (٣٨) أن حاجات سوق العمل العماني لخريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠، قد تطورت بشكل تصاعدي إلى غاية ١٩٩٨، ثم شهدت استقراراً في أواخر التسعينيات وبداية القرن الواحد والعشرين. وقد تعزى هذه الظاهرة إلى ازدياد الحاجة للكوادر المؤهلة جامعياً. وذلك استجابة للنمو المضطرد الذي شهده الاقتصاد العماني خلال هذه الفترة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

لتوفير عناصر أجوبة للسؤال الرابع الذي يحاول استشراف احتياجات سوق العمل العماني من خريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ م، فقد تم احتساب التكرارات والنسب المئوية، ويخلص الجدول (٣٩) النتائج المتعلقة بهذا السؤال.

جدول رقم (٣٩)

استشراف احتياجات سوق العمل لخريجي التخصصات الأخرى

السنة	العدد	النسبة المئوية
2001	29	24.8 %
2002	22	18.8 %
2003	23	19.6 %
2004	19	16.3 %
2005	24	20.5 %
المجموع	117	100 %

يبين الجدول رقم (٣٩) أن احتياجات سوق العمل العماني لخريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية خلال السنوات الخمس القادمة (٢٠٠١-٢٠٠٥) ستبلغ أوجها خلال سنة ٢٠٠١. ثم ستبدأ بالانخفاض إلى غاية ٢٠٠٤. ثم ستعاود الارتفاع خلال ٢٠٠٥. وقد تعزى هذه الظاهرة إلى تشبع القطاع الحكومي من هؤلاء الخريجين. ويمكن إرجاع ارتفاع تلك الحاجات من جديد خلال سنة ٢٠٠٥ إلى تنامي الدور الذي سيبدأ القطاع الخاص يلعبه في مجال توظيف هؤلاء الخريجين.

مناقشة النتائج :

١- الآثار:

تبدو المحصلة الدراسية لقسم الآثار جيدة إجمالاً حيث بلغت أوجها في مستوى «التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية» (٣ من ٣). وبلغت أدنى حد لها في مستوى «درجة ملاءمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل» (١,٤ من ٣). وتعزى هذه الظاهرة إلى أن نسبة هامة من بين أساتذة قسم الآثار ممن يتقنون الإنجليزية لإعداد محاضراتهم. أما تدني تقييم الخريجين لـ «درجة ملاءمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل» فيعود إلى محدودية الوظائف المتاحة أمام خريجي القسم في سوق العمل العماني، حيث لم يتمكن السوق إلا من استيعاب نسبة محدودة منهم مما اضطر البعض إلى البحث عن وظائف في قطاعات أخرى غير الآثار.

وفيما يتعلق بتقييم هؤلاء الخريجين لدرجة استفادتهم من أساليب التعليم وأنشطته في العملية التدريسية أثناء الدراسة بالقسم، فإنه يتضح أن هؤلاء الخريجين أبدوا رضا كاملاً عن المحاضرة والزيارات والرحلات والعروض داخل الصف. وفي المقابل تدنى رضاهم عن الإشراف الأكاديمي ونسبة المقررات التخصصية التي درسوها مقارنة بالمقررات غير التخصصية ضمن الخطة الدراسية. وقد يعود انخفاض درجة

رضا خريجي قسم الآثار عن الإشراف الأكاديمي إلى أن عددًا من المدرسين بالقسم جاؤوا من جامعات عربية وأجنبية تتبع نظاما في الإشراف الأكاديمي تختلف عن النظام المعمول به بجامعة السلطان قابوس، وهو ما جعلهم في البداية يلاقون بعض الصعوبات للتكيف مع هذا النظام. بينما قد يعزى تدني رضا خريجي قسم الآثار عن نسبة المقررات التخصصية مقارنة بالمقررات غير التخصصية في الخطة الدراسية، إلى عدم فهمهم لطبيعة التخصص نفسه الذي يتداخل مع تخصصات أخرى مثل التاريخ واللغات والبيئة، وغيرها. وعليه، فالخطة الدراسية في علم الآثار في حاجة أكيدة لتعكس هذا التداخل.

٢- علم الاجتماع:

تبدو المحصلة الدراسية لقسم علم الاجتماع متوسطة إجمالاً حيث بلغت أوجها في مستوى «العلاقة الموجودة بين أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع الطلبة» (٤ من ٥) «والتمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية» (٤, ٢ من ٣). وفي المقابل تدنت هذه المحصلة إلى أدنى مستوى لها فيما يتعلق بـ «التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية» (٧, ١ من ٣). وتعتبر العلاقة الجيدة بين أعضاء هيئة التدريس وطلبتهم ظاهرة صحية تستحق التنويه لأنها تؤثر إيجابياً على التحصيل الدراسي للطلاب وتجعله ينمو في بيئة تعليمية مواتية. أما تدني تمكن الطلبة من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية فقد يعزى إلى أن معظم الهيئة التدريسية التي كانت تعمل بالقسم جاءت من بلدان عربية حيث يعتمد التدريس فيها على اللغة العربية وعلى استخدام مراجع باللغة العربية بشكل أساسي. فبديهي في مثل هذه الحالة أن يكون التركيز على اللغة العربية في العملية التدريسية دون الاهتمام باللغات الأخرى بعامة، واللغة الإنجليزية بخاصة.

كما أظهرت النتائج تدني درجة رضا خريجي قسم علم الاجتماع عن درجة مواءمة المقررات التي درسوها لحاجات سوق العمل. وقد تعود هذه الظاهرة إلى طغيان الجانب النظري على المقررات التي تدرس بالقسم قبل استحداث تخصص الخدمة الاجتماعية. وقد تسببت هذه الظاهرة (طغيان الجانب النظري على المقررات المطروحة) في تدني الطلب على هؤلاء الخريجين من قبل سوق العمل. وهو ما قلص - بشكل ملحوظ - فرصهم في الحصول على وظائف أسوة بزملائهم في بعض التخصصات الأخرى، مثل علم المكتبات والمعلومات بالرغم من الحاجة الفعلية لهم في سوق العمل.

٣- اللغة العربية :

جاء تقييم خريجي قسم اللغة العربية لمحصلتهم الدراسية متدنياً نسبياً. وتجلي هذا التدني في بعض المستويات من أهمها «التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية» الذي نال (١, ١ من ٣). ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء تركيبة أعضاء الهيئة التدريسية بالقسم حيث لا يتقن عدد هام منهم لغة ثانية باستثناء القليل منهم الذين درسوا في جامعات أجنبية مثل بريطانيا. وقد تعزى هذه الظاهرة أيضاً إلى اعتقاد عدد من هؤلاء المدرسين أن تدريس اللغة العربية لا يحتاج إلى لغة ثانية. وبديهي أن مثل هذا الاعتقاد لا يتماشى مع الواقع الذي يحتم على الجامعي إتقان لغة ثانية - حداً أدنى - حتى يتمكن من مواكبة التطورات التي تحصل في مجال تخصصه وفي التخصصات الأخرى ذات العلاقة.

وليس من التكرار التذكير بأن الفترة الأخيرة من هذا العصر صارت تتميز بتداخل مجالات المعرفة

المختلفة، وبتشابكها مع بعضها البعض. وقد نتج عن ذلك أن تخصص اللغات أصبح يتقاطع مع تخصصات أخرى مثل علم المعلومات والاتصال وعلم الاجتماع وعلم النفس واللسانيات، يأخذ منها بقدر ما يعطيها. وقد أثر عدم «التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية» سلبيا على المحصلة المعرفية التي اكتسبها خريجو قسم اللغة العربية، حيث لوحظ انخفاض في درجة إلمامهم بالمستجدات الحديثة في التخصص الذي نال (١,٧ من ٣) ضمن تقييم الطلبة.

وأظهرت نتائج الدراسة انخفاضا في مستوى «درجة ملاءمة المقررات التي درستها لحاجات سوق العمل». وقد تعود هذه الحالة إلى عدم اهتمام القسم بما فيه الكفاية بإكساب طلبته بعض المهارات العملية التي يبحث عنها سوق العمل مثل «كتابة التقارير» و «إعداد محاضر الجلسات» و «ترجمة الوثائق»، وغيرها من المهارات الأخرى التي من شأنها أن تزيد من الطلب على خريجي قسم اللغة العربية في القطاعين الحكومي والخاص.

٤ - قسم التاريخ :

تبدو المحصلة الدراسية لخريجي قسم التاريخ جيدة إجمالاً حيث بلغت في بعض جوانبها مثل «التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية». و «اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص» و «درجة الاستفادة من أسلوب المحاضرة» (٣ من ٣). وفي المقابل أبرزت هذه النتائج تدنياً في بعض الجوانب التدريسية الأخرى مثل «التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية» الذي نال (١,٢ من ٣). و «التدريب العملي» الذي حصل على (١,٤ من ٣)، و «تقديم موضوع داخل الصف» الذي سجل (١,٥ من ٣).

ويمكن تفسير هذه النتائج الإيجابية في ضوء توفر بيئة تدريسية تتمتع بكفاءة وخبرة جيدة، وهو ما انعكس إيجابياً على تمكن الطالب من المعلومات والمفاهيم التخصصية، وعلى اكتساب اتجاهات إيجابية نحو التخصص، وعلى استفادته من أسلوب المحاضرة. وفيما يتعلق ببعض أوجه القصور التي أشارت إليها النتائج مثل محدودية «تمكن الطالب من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية»، فيمكن أن تعزى إلى تركيبة هيئة التدريس بالقسم في بداياته. فقد كانت هذه الهيئة تتسم بوجود عدد مهم من الأساتذة الذين جاؤوا من بعض البلاد العربية، وهم لا يتقنون سوى لغة واحدة، أو أن تمكنهم من لغة ثانية كان محدوداً. وبديهي أن يكون التركيز على تمكين الطالب من الإلمام بمصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية محدوداً، ولا يعتبر من أولويات القسم. يضاف إلى ذلك - كله - ضعف مستوى الطلبة القادمين من التعليم الثانوي في مستوى اللغة الإنجليزية. فمثل هذه العوامل لا تساعد على الرفع من مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية.

وبخصوص انخفاض جرة التدريب العملي بقسم التاريخ فقد يعود إلى عاملين أساسيين، يتمثل أولهما في كثرة عدد الطلبة في الصف الواحد. فيكون من الصعوبة أن يتعامل معهم الأستاذ بإعطاء تدريبات عملية لكل واحد منهم. وأما ثاني هذه العوامل فقد يرجع إلى ميل بعض الأساتذة إلى سرد الأحداث التاريخية في المحاضرة بدلا من تكريس الجهد لإعطاء الطالب نصوصاً ووثائق تاريخية يتخذها الطلبة مادة للتحليل والنقد - بمساعدة الأستاذ - حتى يتمكنوا من الوصول إلى تفسير الأحداث تفسيراً منطقياً.

٥- قسم الفنون المسرحية:

تبدو المحصلة الدراسية لخريجي قسم الفنون المسرحية متفاوتة. وعليه، يلاحظ المتمعن في هذه المحصلة أنها مرتفعة وجيدة في بعض جوانبها. من ذلك أن مستوى الإفادة من أسلوب المحاضرة نال ٢,٦ من ٣ (٨٦,٦٪). وتحققت الإفادة من كل من «اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص» و «كتابة البحوث» و «المناقشة الصفية» من وجهة نظر الخريجين بنسبة ٢,٤ من ٣ (٨٠٪).

وفي المقابل انخفضت هذه المحصلة لتصل إلى ١ من ٣ (٣٣,٣٪) بالنسبة «للزيارات والرحلات». وبلغ تقييم هؤلاء الخريجين «للتدريب العملي» ١,٢ من ٣ (٤٠٪). واستقر تقييمهم لاستخدام «الوسائل التعليمية» عند ١,٣ من ٣ (٤٣,٣٪). وحصلت «درجة اعتماد أسئلة الامتحانات وإجاباتها على القراءات الخارجية للطالب» على ٢,٤ من ٥ (٤٨٪).

وقد يعزى التقييم المرتفع للإفادة من أسلوب المحاضرة إلى أن القسم استقطب نخبة من الأساتذة المختصين في فنون المسرح بمختلف أشكالها مثل التمثيل والإخراج والديكور من ذوي الخبرة المشهود لهم بها. ومن شأن ذلك أن يضيف قيمة على المحاضرات التي يلقونها على طلبتهم. وقد كان لهؤلاء الأساتذة دور فاعل في إكساب طلبة قسم الفنون المسرحية التوجه المهني والإيجابي نحو أهمية التخصص، وتنمية قدراتهم في الكتابة المسرحية، والمناقشة الصفية.

وفيما يتعلق بدرجة رضا الخريجين عن الزيارات والرحلات العلمية فيمكن تفسير ذلك في ضوء عدم وجود مساح عمانية مجهزة فنيا وعلميا بالشكل اللائم بما يسمح بالتطبيق العملي مما يضطر القسم إلى اللجوء إلى قاعة المؤتمرات بالجامعة وتطويعها كقاعة مسرح لتقديم على ركحها عروض مشاريع للطلاب.

وبخصوص عدم رضا خريجي قسم الفنون المسرحية عن جرعة التدريب العملي. فيمكن تفسير ذلك بأن الفترة الأولى من الدراسة (الفصلان الأول والثاني) تخصص لتوفير خلفية معرفية لدى الطالب بما في ذلك تاريخ المسرح، بدءا بالمسرح اليوناني، مروراً بالمسرح الروماني، إلى غاية المسرح المعاصر. وعليه، فإن الدراسة تخلو خلال هذه الفترة من أي تدريب عملي.

وفيما يتعلق بانخفاض درجة اعتماد أساتذة القسم على الوسائل التعليمية فيمكن أن يعزى ذلك إلى تعود البعض منهم على أسلوب المحاضرة دون دعمها بوسائل التعليم الحديثة. وبالتالي فإنهم يجدون صعوبة في اكتساب مهارات تؤهلهم للاستخدام الفاعل لمثل هذه الوسائل. يضاف إلى ذلك أن البعض منهم قد لا يرى فيها جدوى كبيرة.

٦- قسم الإعلام:

تبدو المحصلة الدراسية لخريجي قسم الإعلام جيدة في بعض جوانبها ومتدنية في بعض جوانبها الأخرى. وعليه، سجلت على التوالي الخبرات والمهارات والمعارف التالية التي حصل عليها هؤلاء الخريجون ارتفاعاً ملحوظاً في:

- التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية (٢,٧ من ٣)

- اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص (٢,٣ من ٣)

- المحاضرة (٢,٥ من ٣)
- درجة رضا الخريج عن التخصص الذي درسه (٣,٨ من ٥)
- وفي المقابل تدنت بعض الجوانب الأخرى مثل:
- الزيارات والرحلات (١,١ من ٣)
- التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية (١,٣ من ٣)
- قراءة مراجع إضافية (١,٤ من ٣)
- استخدام الوسائل التعليمية (١,٤ من ٣)
- وتتناغم هذه النتائج مع نقاط الضعف التي لمسها أصحاب المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة والقائمون على الاتصال. وهي نقاط عبروا عنها خلال الحلقة النقاشية حول «مستقبل العمل الإعلامي في القطاعين العام والخاص» التي دارت يوم الأحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ (مكتب التوجيه الوظيفي، ٢٠٠٢). وقد ناقش أصحاب المؤسسات الإعلامية العمومية العامة والخاصة والقائمون على الاتصال بعض النقاط المهمة مثل:
- التركيز الكبير على الجانب النظري في الإعلام.
- إهمال الجانب العملي الذي يؤثر سلباً على كفاءة الخريج وقدرته على أداء مهامه الإعلامية.
- ضعف الثقافة الإعلامية لدى الخريجين مثل: الجغرافيا السياسية، أسماء المنظمات الدولية ووظائفها، وتحليل اتجاهات الرأي العام.
- ضعف اللغة العربية لدى الخريجين بشكل ملفت للنظر.
- عدم الإلمام باللغة الإنجليزية التي تعتبر من أهم أدوات العمل الإعلامي.
- عدم وجود أو تبني استراتيجية واضحة لصياغة الخبر أو كتابة تقرير لدى خريجي الإعلام.
- انعدام القدرات الوظيفية المتمثلة في أدوات التفكير وأساليب التحليل والإبداع في التفكير وغيرها.
- عدم الإلمام بالإعلام العسكري وطرق البحث والتحليل.
- ويمكن فهم هذه النتائج إذا ما وضعت في السياق التاريخي للقسم. فقد كان القسم في بداياته يركز أساساً على الجانب النظري في الإعلام. وعليه، فقد كانت جرعة التدريب العملي سواء ضمن المقررات الدراسية أو خارجها محدودة. وهو ما نتج عنه إعداد خريجين يفتقرون إلى المهارات العملية التي يبحث عنها سوق العمل العماني. كما أن وجود عدد مرتفع من الأساتذة القادمين من بعض البلاد العربية الذين لا يتقنون اللغة الإنجليزية إلا بشكل محدود لم يساعد الطالب على التمكن من مصطلحات التخصص بهذه اللغة. يضاف إلى كل ذلك أن بعض الأساتذة القادمين من بعض البلدان العربية لم يعملوا على تحفيز الطالب على القيام بقراءات إضافية للتوسع في مادة المقرر. فقد كانوا يعتبرون الكتاب الدراسي المقرر مقدساً يغني عن سواه. كما أن البعض منهم قد جعل من مؤلفاته كتباً دراسية لكل المقررات التي كان يدرّسها.

وقد استفاد القسم من النتائج التي أفضت إليها تلك الحلقة النقاشية في إعداد خطة دراسية جديدة تعكس ما يصبو إليه أصحاب المؤسسات الإعلامية وكذلك القائمون على الاتصال. وإذا ما نفذت هذه الخطة بنجاح فإنها ستساعد على تلافي معظم أوجه القصور التي كانت تنتم بها الخطة القديمة.

٧- قسم اللغة الإنجليزية :

في ضوء تقييم الخريجين تبدو المحصلة الدراسية لطالب قسم اللغة الإنجليزية جيدة عامة. فقد بلغ معدل «التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية» (٢,٤ من ٣) و«اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها» (٢,٥ من ٣). كما سجل معدل الاستفادة من المحاضرة (٢,٧ من ٣) وذلك المتعلق بالإفادة من «المناقشة الصفية» (٢,٥ من). كما بلغ معدل رضا طالب قسم اللغة الإنجليزية عن التخصص الذي اختاره (٣,٨ من ٥). وفي المقابل تدنى تقييم خريجي القسم لبعض الجوانب من أهمها استخدام «الوسائل التعليمية» (١ من ٣) و«الزيارات والرحلات» (١,٤ من ٣).

وقد تعزى مظاهر القوة التي أشار إليها الخريجون في العملية التدريسية بقسم اللغة الإنجليزية إلى كون القسم قد استقطب أساتذة على درجة عالية من الكفاءة. يضاف إلى ذلك التنوع في تركيبة الهيئة التدريسية بالقسم حيث يعمل به أساتذة ينحدرون من بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا والهند ومن بعض البلدان العربية مثل الأردن وفلسطين وتونس والمغرب بالإضافة إلى العمانيين. وقد كان لعامل الكفاءة وتنوع الخبرة أثره في إثراء العملية التدريسية والإدارية بالقسم.

وفيما يتعلق بتدني رضا الخريجين عن الوسائل التعليمية المستخدمة في العملية التدريسية فقد يرجع إلى اعتماد الأساتذة الطرق التقليدية في التدريس أي المحاضرة. ويجد الطالب في ذلك رتبة يمكن تفاديها باستخدام المساندات السمعية والبصرية والإلكترونية، خاصة أن مثل هذه الوسائل أصبحت مستخدمة على نطاق واسع في التخصصات الأخرى بالكلية مثل علم المعلومات والإعلام، وغيرها.

وبخصوص «الزيارات والرحلات» والتي أدت ندرتها إلى عدم رضا الخريجين، فإن ذلك يعود إلى طبيعة الدراسة بالقسم التي تركز على تدريس اللغة الإنجليزية وآدابها، وهو أمر لا يتطلب الكثير من الزيارات والرحلات. ويبدو أن تقييم الخريجين لهذا الجانب يفترق إلى المنطق وينم عن عدم الوعي بطبيعة التخصص.

وفي المقابل نجد أن هؤلاء الخريجين قد أثاروا ضمن إجاباتهم عن السؤال المفتوح نقطة في غاية الأهمية في هذا المجال، فهم يقترحون تنظيم تدريب عملي بإحدى الدول الناطقة بالإنجليزية بما يساعد الطالب على تنمية قدراته ومهاراته في اللغة الإنجليزية شفاهيا وكتابيا.

٨- الجغرافيا :

تشير نتائج تقييم الخريجين إلى أن المحصلة الدراسية التي يكتسبها طالب قسم الجغرافيا جيدة عامة. وبناء على ذلك نالت الجوانب التالية تقييما جيدا من قبل الخريجين:

- التمكن من المعلومات والمفاهيم التخصصية (٢,٦ من ٣)
 - اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو أهمية التخصص (٢,٦ من ٣)
 - زيادة الدافعية نحو التعليم الذاتي (٢,٦ من ٣)
 - القدرة على ربط المعلومات النظرية بالواقع العملي (٢,٢ من ٣)
 - درجة رضا الخريج عن التخصص الذي درسه (٤ من ٥)
- وفي المقابل جاء تقييم خريجي قسم الجغرافيا لبعض الجوانب الأخرى متوسطاً أو متدنياً مثل:
- معرفة المستجدات الحديثة في التخصص (١,٨ من ٣)
 - التمكن من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية (١,٨ من ٣)
 - اكتساب المرونة في التفكير من خلال المقررات التي درستها (١,٤ من ٣)
 - التدريب العملي (١,٦ من ٣)

تبرز هذه النتائج أن قسم الجغرافيا ممثلاً في هيئته التدريسية قد نجح في مجالات مهمة مثل زيادة الدافعية نحو التعلم الذاتي. وتعزى هذه الظاهرة إلى التنوع الذي أصبحت تتميز به تركيبة أعضاء هيئة التدريس بالقسم الذي بات يضم أساتذة من بلدان عربية مختلفة بالإضافة إلى العمانيين بعد أن كانت حكرًا على الأساتذة القادمين من بلد عربي واحد. يضاف إلى ذلك أن القسم أصبح يمتلك عدداً من مختبرات الحاسوب والخرائط. فمن شأن هذه العوامل أن تساعد على زيادة الدافعية نحو التعلم الذاتي، وأن تسهم في زيادة درجة رضا الخريج عن التخصص الذي درسه.

وعلى صعيد آخر جاء تقييم خريجي قسم الجغرافيا لبعض الجوانب الأخرى ذات العلاقة بالمحصول الدراسية متوسطاً أو منخفضاً نسبياً. وعليه، يبدو أن التمكن المحدود من مصطلحات التخصص باللغة الإنجليزية قد أثر سلباً على مواكبة الطلبة للمستجدات الحديثة في التخصص مما جعلها محدودة. وبديهي أن يحصل ذلك لأن مواكبة التطورات الحديثة التي تجد في الجغرافيا، وفي أغلب التخصصات الأخرى يحتاج إلى الإلمام باللغة الإنجليزية. ويبدو أن ذلك قد حصل لأن الهيئة التدريسية السابقة بالقسم كان معظمها لا يتقن اللغة الإنجليزية إلا بشكل محدود.

وفيما يتعلق بتقييم الخريجين للتدريب العملي فيبدو أن ذلك جاء نتيجة لقلة المعامل والمختبرات عند إنشاء القسم، أي في الفترة التي استقبل فيها دفعاته الأولى.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

يجيب ملخص نتائج الأسئلة المفتوحة على السؤال البحثي الخامس المتعلق باقتراحات كل من الخريجين وأرباب العمل لتطوير الدراسة بأقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

١ - النتائج المتعلقة بالخريجين:

الآثار :

نقاط القوة :

١ . الجوانب العملية والعمل الميداني

جوانب الضعف :

١ . قلة العمل الميداني

٢ . ضعف استخدام التقنيات الحديثة في التخصص

٣ . قلة المواد باللغة الإنجليزية

٤ . اعتماد عدد من المقررات على الحفظ بدرجة كبيرة وعدم إتاحة الفرصة لإبداع الطالب

المقترحات :

١ . ربط التخصص بسوق العمل

٢ . أن يكون هنالك رقيباً للأستاذ المحاضر حيث هنالك عدد من الأساتذة من ذوي المستوى الأكاديمي

المتدني ولا يعرف الطالب لمن يشتكي

٣ . تكثيف اللغة الإنجليزية

٤ . زيادة عدد المقررات التي تهتم بالأعمال الأثرية الميدانية

٥ . فتح المجال للدراسات العليا

٦ . استخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة

الجغرافيا :

نقاط القوة :

١ . التطبيق العملي أثناء الدراسة

٢ . المزيد من الاهتمام بالجغرافيا الاقتصادية

٣ . إكساب الطلبة مهارات رسم الخرائط

٤ . التركيز على مواد التخصص

٥ . زيادة البحوث المتعلقة بالمقررات التي توسع في الخلفية العلمية للطالب

نقاط الضعف :

١ . الاعتماد الكبير على الدراسة النظرية

٢ . قلة استخدام تقنيات الحاسوب والنظم الجغرافية

٣ . عدم وجود عدد كاف من المعامل الخاصة بالجغرافيا

٤ . صعوبة الربط بين النواحي النظرية والعملية

٥ . كثافة حجم المنهج الدراسي ضمن المقرر الواحد

٦ . الاعتماد الكبير في الدراسة على الكتب المنهجية بينما تعتمد البحوث على النقل وليس على الجانب

العملي الميداني

٧. عدم اعتماد الأسلوب العلمي في تقييم الطالب

المقترحات :

١. أن تستقل كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بمناهجها عن مناهج كلية التربية
٢. أن تركز التقارير والبحوث على العمل الميداني والتطبيق العملي لا على القص واللصق من الكتب والإنترنت
٣. تمكين الخريجين من التواصل واستخدام المكتبة
٤. تقليص عدد المقررات الاختيارية والتركيز على التخصص
٥. توفير أكثر من معمل محوسب للجغرافيا و مختبر خاص برسم الخرائط
٦. توظيف الحاسوب في الدراسة.
٧. الإكثار من الرحلات والزيارات الميدانية

اللغة الإنجليزية:

نقاط القوة:

١. دراسة الترجمة
٢. يعطي القدرة على التعامل مع شريحة من غير المتحدثين باللغة العربية.
٣. ينتج مجالا أكبر للعمل
٤. التمكن من قواعد اللغة الإنجليزية
٥. المناقشة الصفية التي يتيحها المحاضر للطالب.
٦. البحث الجماعي.
٧. الأدب الإنجليزي غني جداً وهيئة التدريس ذات مستوى عال
٨. يهتم بالجانب المعرفي والأكاديمي
٩. قوة المقررات الدراسية
١٠. المرونة في التفكير والتحليل بلغة أجنبية
١١. اكتساب لغة عالمية وإتقانها
١٢. دراسة الأدب العالمي
١٣. التعمق في اللغة الإنجليزية تحديثاً وكتابة

نقاط الضعف:

١. بعض المقررات تحتاج إلى دراسة أعمق لأنها في صلب التخصص من ذلك أن مسرحيات شكسبير لا تعطى الأهمية التي تستحقها.
٢. فتح مجال التخصص في الترجمة
٣. عدم الاهتمام بمادة الترجمة كمادة تخصصية رئيسية خلال الفصول الدراسية
٤. الاكتفاء بإلقاء المحاضرات و إجراء الامتحانات مثلما يتم في المدارس حيث أن الأسئلة لا تتضمن

الإبداع

٥. لا يكلف الطالب بإعداد الدراسات المقارنة في مجال الأدب (الإنجليزي والعربي)
٦. التعامل مع المقرر كمنهج دراسي دون الاهتمام بالجانب الأكاديمي (أسلوب الإلقاء وليس الحوار والبحث)
٧. ابتعاد الطالب عن مكتبة الجامعة
٨. عدم ملاءمة عدد من المقررات لسوق العمل كدراسة الأدب الإنجليزي والأمريكي بشكل مفصل
٩. عدم تنظيم دورات صيفية
١٠. مناقشة البحوث العلمية باللغة الإنجليزية
١١. افتقار الطالب للقاعدة اللغوية التي تمكنه من الاستمرار في مسيرته التعليمية بالقسم وهذا ما يدفعهم إلى هجرة التخصص بعد فترة قصيرة من قبولهم فيه
١٢. اهتمام المحاضرين برصد درجات الطالب أكثر من الاهتمام برفع مستواه
١٣. انعدام العنصر الإرشادي أو التوجيهي من جانب المحاضر
١٤. عدم وجود دراسة للماجستير أو دبلوم ترجمة

المقترحات:

١. إنشاء قسم لدراسة الترجمة
٢. أن يكون جزء من دراسة الطالب في بلد ناطق باللغة الإنجليزية
٣. فتح مجال أوسع للتدريب
٤. تبسيط المفاهيم والمصطلحات وفتح نوافذ عالمية باستخدام الإنترنت
٥. تشجيع اللقاء المتواصل بين المرشد والطالب لمتابعة أدائه الأكاديمي وتحفيزه على رفع مستواه
٦. إجراء مسابقات بين المجموعات
٧. التركيز على مواد التخصص والإكثار منها
٨. التركيز على الوسائل المتقدمة في التدريس
٩. عقد دورات صيفية
١٠. إدراج مقرر عملي في التخصص.
١١. إعطاء فرصة للطلاب لزيارة دولة ناطقة باللغة الإنجليزية كتدريب عملي.
١٢. إدخال مقررات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل.
١٣. أن يقدم المحاضر عناصر (headlines) للمحاضرة القادمة وعلى الطلبة جمع المعلومات وقراءة نصوص وكتب ذات صلة لربط الطالب بالمكتبة.
١٤. ربط الطالب بالمجتمع من خلال المشاركة في الأنشطة كتلك التي تنظمها السفارات.
١٥. إتاحة الفرصة أمام الطالب للتدرب على ترجمة مواد ذات علاقة بالجهات الحكومية والخاصة وتقديم تقرير عنها للجهات المعنية بغرض التقييم مما يفتح آفاقاً لالتحاق بسوق العمل
١٦. إصدار نشرات محلية باللغة الإنجليزية
١٧. الحث على القراءة الإضافية وحذف المواد الثانوية

الإعلام:

نقاط القوة :

١. استخدام الوسائل الإعلامية
٢. التعاون بين قسم الإعلام والمكتبات
٣. التركيز على المعلومات الجديدة التي لم يسبق دراستها في الثانوية
٤. الجانب النظري ممتاز ويتصف بالشمولية
٥. التعاون الواضح بين أعضاء هيئة التدريس
٦. التخصص مطلوب في سوق العمل وله مجال واسع ومتشعب
٧. تخرج الطالب وهو ملم بالعمل الصحفي بخاصة وبالجوانب الإعلامية بعامة
٨. من التخصصات الهامة التي تتطلب الجرأة والنشاط
٩. يحقق الحوار المباشر مع أفراد المجتمع على جميع المستويات
١٠. معرفة ما يجري حول العالم من تغيير
١١. الإلمام بقوانين الصحافة في العالم وممارسة المهنة
١٢. جعل الخريج إنساناً واعياً مدركاً لما يدور حوله من قضايا معاصرة و قادراً على التحليل المنطقي وبأسلوب علمي

نقاط الضعف:

١. قلة التدريب العملي
٢. قدم بعض مساقات التدريس
٣. اعتماد رئيس القسم على الطريقة المدرسية واقتصره على تدريس مؤلفاته
٤. ليس هنالك اهتمام واضح بالبحوث العلمية
٥. عدم وجود مواد إعلامية كافية لدراسة قوانين الصحافة والإعلام بشكل عام في السلطنة
٦. ضعف مستوى عدد من أعضاء الهيئة التدريسية
٧. عدم وجود تخصص فرعي
٨. عدم كفاية دروس اللغة الإنجليزية واستخدام الكمبيوتر
٩. طغيان الجانب النظري وإدراج مقررات لا تضيف شيئاً للطالب
١٠. توفر الوسائل التعليمية ولكنها لا تستخدم بالشكل الأمثل
١١. قلة التركيز على الجوانب العملية
١٢. قدم المقررات الدراسية وضعف اللغة الإنجليزية في التدريس
١٣. ضعف المتابعة في التدريب العملي
١٤. ضعف اللغة العربية التي يتطلبها العمل الإعلامي وكذلك الشأن بالنسبة للغة الإنجليزية
١٥. قلة الرحلات والزيارات الميدانية
١٦. التدريب العملي عبارة عن زيارات للمواقع دون عمل حقيقي
١٧. قلة المراجع الأجنبية والخارجية (خارج الكتب المقررة)

١٨. تخصص عام يقتضي الفصل بين الصحافة، والإذاعة، والعلاقات العامة

المقترحات :

١. التركيز على الجوانب العملية والاهتمام بمتابعتها
٢. التركيز على دراسة بعض المقررات باللغة الإنجليزية
٣. تشجيع الزيارات بين الجامعات العربية
٤. تشجيع المنافسات والمسابقات بما يخدم المنهج الدراسي
٥. التدريب على طرق الإعلان في مختلف المؤسسات الإعلامية وشركات الإعلان
٦. إضافة مواد إعلامية باللغة الإنجليزية بحيث يستطيع الطالب صياغة خبر بلغة أجنبية قدر الإمكان
٧. التعرف على واقع الإعلام المحلي بكل قنواته والإطلاع على قانون المطبوعات والنشر
٨. إضافة مواد متخصصة كمادة الإعلام الاقتصادي والإعلام السياحي
٩. إتاحة الفرصة لتغطية المؤتمرات والندوات والفعاليات أثناء التدريب الإعلامي
١٠. تنظيم محاضرات لمتخصصين من وزارة الإعلام (دائرة المطبوعات والنشر)
١١. توفير وسائل تعليمية إيضاحية
١٢. فتح مجال التأهيل التربوي
١٣. تركيز التدريب على: كتابة النصوص
- الإخراج الإذاعي
- التحرير الإخباري الصحيح
- إكساب مهارات المذيع الناجح
١٤. تشجيع التخصص الفرعي
١٥. دعوة الخريجين لحضور ندوات ومحاضرات لتحديث معلوماتهم ومعارفهم
١٦. إقرار التدريب الصيفي
١٧. إنشاء كلية خاصة بالإعلام
١٨. التعامل مع الطالب على أنه صحفي قادر، وذلك بالعمل على إكسابه المقدرة على الحوار والتخاطب مع الجمهور، لا على أنه تلميذ أمام أستاذ أكاديمي .

اللغة العربية :

نقاط القوة:

١. فهم معاني النصوص الأدبية وتحليلها
٢. التدريب العملي في المدارس
٣. الجوانب الأدبية في مجال النقد والنواحي النظرية جيدة
٤. النحو والصرف والعروض
٥. المناقشة داخل الصف
٦. الاهتمام بكتابة البحوث
٧. تعاون الأساتذة

٨. الطريقة الإلقائية لبعض الدكاترة

٩. المواد الإضافية خارج التخصص

نقاط الضعف :

١. لا يدرس النحو بطريقة علمية
٢. طريقة التدريس تشبه التدريس بالمدارس
٣. حشو ذهن الطالب بأكثر كمية من المعلومات
٤. عدم مساهمة الجديد في المجال الأدبي واللغوي، وإدراجه ضمن المقررات
٥. التكوين المعرفي التقليدي للأساتذة
٦. أساليب التقويم تقليدية
٧. عدم الاهتمام باستخدام التكنولوجيا الحديثة
٨. الاعتماد على الطرق التقليدية في التدريس
٩. دراسة بعض المقررات التي لم تحقق الفائدة في الواقع العملي
١٠. عدم اهتمام المشرف الأكاديمي بإرشاد الطالب وتوجيهه
١١. عدم توفير مراجع إضافية تخدم التخصص
١٢. قلة الرحلات الميدانية
١٣. ضعف بعض المدرسين عند إلقاء المحاضرة
١٤. عدم تدريس مقرر الخط العربي
١٥. عدم إتاحة الفرصة لتعليم الطالب الإملاء؛ فهناك عدد من الخريجين ضعاف في الكتابة وهم في ميدان التعليم
١٦. نقص في الجوانب التطبيقية

المقترحات :

١. إعراب بعض الآيات القرآنية
٢. إعداد بحوث في النقد والتحليل
٣. دخول التخصص برغبة
٤. طرح مقرر الخط العربي
٥. رفع كفاءة الطالب في مجال الكتابة والإملاء السليمة
٦. تعويد الطالب على قراءة النصوص الأدبية
٧. ابتكار الطالب للوسائل التعليمية التي تفيد التخصص
٨. إجراء اللقاءات مع الخريجين وأصحاب التخصص بشأن تطوير المناهج
٩. توفير الكتب التي تخدم التخصص
١٠. التأكيد على النوعية في المقررات وليس الكمية
١١. عدم الاعتماد على الامتحانات كأساس لتقويم الطالب
١٢. الاهتمام بالبحوث العلمية واستخدام التكنولوجيا

١٣. تنويع طرق التدريس والاعتماد على التعلّم الذاتي بدلا من التلقين
١٤. الاهتمام بالقراءات الخارجية ومتابعة ما يستجد في مجال التخصص
١٥. اختزال بعض المواد والتركيز على تلك التي تكتسي أهمية خاصة
١٦. التبادل العلمي مع الجامعات والكليات الأخرى

الفنون المسرحية:

نقاط القوة:

١. المعلومات التاريخية حول بدايات المسرح (اليوناني - الروماني)
٢. إتاحة الفرصة أمام الطالب لكتابة النصوص الدرامية
٣. النقاش والحوار في المحاضرات مما يفتح المجال لتنمية القدرات الطلابية الثقافية والمعرفية
٤. الممارسة العملية في القسم
٥. التعرف على مصطلحات جديدة في التخصص
٦. الاعتماد على الذات في نقد الأعمال وعدم الاعتماد على المذكرات فقط
٧. التعرف إلى روائع المسرح العالمي
٨. العمل الجماعي لجميع شعب القسم
٩. كفاءة أعضاء هيئة التدريس

نقاط الضعف:

١. قلة الدراسة العملية لاكتساب المهارات المطلوبة
٢. عدم وجود مراجع كافية
٣. عدم تعاون بعض المسؤولين في العمادة لعدم موافقتهم على تنظيم زيارات لجهات خارج الجامعة
٤. الاعتماد على الدراسة النظرية بدرجة أكبر من العملي
٥. قلة التدريبات العملية وربطها بالمنهج باستثناء الفصول الأخيرة
٦. عدم الاحتكاك بعناصر وإمكانيات المسارح كفنيات الإضاءة والصوت
٧. محدودية التواصل مع الجهات الفنية المختلفة كمسارح الشباب والإذاعة والتلفزيون

المقترحات:

١. زيادة جرعة الجانب العملي والتقليل من المقررات الاختيارية ومتطلبات الجامعة
٢. توفير الإمكانيات الفنية التي تساعد الطالب على الإبداع الفني
٣. إشراك الطالب كل حسب تخصصه في كيفية التصميم (الديكور، الحركة، إلى غير ذلك)
٤. التركيز على المسرح العماني والخليجي لقربه من المجتمع
٥. تنظيم زيارات متواصلة مع الهيئات الفنية في السلطنة
٦. عرض مسرحيات متواصلة داخل الفصول أو في القاعات
٧. إلغاء التخصص لأنه غير مطلوب في سوق العمل
٨. إتاحة التخصص المبكر واعتماده من الفصل الثاني

٩. زيادة التطبيقات العملية

١٠. يجب أن يعتمد القسم على الموهبة وليس على النسبة التي تحدد الدخول للقسم لكي يتسنى له تأهيل كوادر موهوبة راغبة

التاريخ :

نقاط القوة:

١. التعمق في الدراسة
٢. الاستفادة من التاريخ في الحياة العملية من حيث ربط الدرس بالمواد التخصصية
٣. زيادة المعلومات التخصصية مقارنة بخريج كلية التربية
٤. إتاحة التخصص لفرصة التعمق في الجانب الثقافي والحضاري وتوسيع المعارف

نقاط الضعف:

١. لا يخدم التخصص حاجات سوق العمل سوى في مجال التعليم
٢. يحتاج إلى مقرر باللغة الإنجليزية كما هو الحال في بقية أقسام كلية الآداب
٣. اعتماد المحاضر على الإلقاء، وعدم إتاحة المناقشة الصفية لكثرة عدد الطلبة

المقترحات :

١. الاهتمام بالجانب العملي وإعطائه ما يستحق من عناية
٢. اعتماد الوسائل التعليمية الحديثة
٣. وضع معايير علمية للبحث وأن لا يكون الهدف هو إسقاط فرض يقتصر على تقديم البحث دون الاهتمام بالمضمون
٤. التحويل على النصوص الإنجليزية لتحقيق إمكانية لقراءتها والاستفادة منها، بدل مطالبة الطالب بترجمة نصوص من الكتب مما يدفع الطالب إلى الاستعانة بمتترجمين لصعوبة الأمر بالنسبة إليه
٥. استحداث دبلوم تخصص في مجال من مجالات التاريخ
٦. ربط المواد التخصصية بالحياة العملية وتطويرها .

الاجتماع:

جوانب القوة:

١. الصلة الوثيقة بالمجتمع
٢. إثراء الرصيد المعرفي والثقافي للطلاب
٣. الحاجة للتخصص في سوق العمل مقارنة بالتخصصات الأخرى (باستثناء المكتبات)
٤. تحفيز الطلاب على التفكير والنقد البناء وطرح الأسئلة ومعايشة الواقع
٥. إعطاء الطالب نظرة واقعية عن المجتمع والمشاكل الاجتماعية
٦. إعطاء الطالب فكرة عن المؤسسات الاجتماعية الحديثة
٧. التعرف إلى سائر الدراسات الاجتماعية الحديثة

٨. وجود عدد من أعضاء هيئة التدريس المتمكنين علمياً
٩. الرحلات والزيارات هي التي ساعدت على فهم حقيقة التخصص
١٠. تعاون الأساتذة مع الطلبة

جوانب الضعف:

١. التدريس باللغة العربية فقط
٢. الاهتمام بالمقرر الدراسي (الكتاب وكأنه شيء مقدس)
٣. قلة الاهتمام بالبحوث الميدانية الاجتماعية
٤. الاعتماد في الامتحانات على الجوانب النظرية الطويلة (التركيز على الكمية، وليس على النوعية)
٥. عدم وجود المراجع المتخصصة وخصوصاً المترجمة منها حيث أن الكتب التي تدرس تعود إلى الستينيات والسبعينيات
٦. اعتماد الجوانب النظرية أكثر من المطلوب
٧. البحث المتعلق بالتخرج في السنة الرابعة غير كاف
٨. الكتب والمراجع المستخدمة لا تربط مادتها العلمية بالمجتمع العماني
٩. طرح مقررات إجبارية لا تمت بصلة للتخصص ولافائدة منها
١٠. كثرة المقررات النظرية، بينما التخصص يعتمد على البحث العلمي
١١. عدم وجود التفرع في التخصصات داخل القسم بما يتناسب مع سوق العمل
١٢. ضعف دراسات الحالة
١٣. ضعف مقررات علم النفس التي يحتاج إليها التخصص
١٤. مجال التدريس لا ينسجم مع مجال العمل
١٥. لم يساعدنا بحث التخرج في التخصص
١٦. إهمال الجانب العملي
١٧. إهمال المستجدات في التخصص
١٨. عدم ربط التخصص بالواقع
١٩. قلة المناهج المتعلقة بحل المشكلات
٢٠. ضعف مهارات اللغة الإنجليزية
٢١. دراسة نظرية بحتة غير مجدية في سوق العمل
٢٢. نقص في مواد الخدمة الاجتماعية التي تؤهلنا لوظيفة الأخصائي الاجتماعي تلبية لحاجة سوق العمل
٢٣. ضعف ارتباط المعلومات بالواقع في المجتمع المحلي
٢٤. ضعف مهارات اللغة الإنجليزية
٢٥. ضعف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المجتمع لفتح آفاق جديدة للالتحاق بسوق العمل
٢٦. بدء العمل بمشاريع التخرج في السنة الثالثة مبكراً والمفروض تحويلها إلى السنة الرابعة باعتبارها خلاصة للتجربة التعليمية
٢٧. انعدام حاجة سوق العمل للتخصص لعدم الاكتراث بمشاكل المجتمع المحلي الاجتماعية
٢٨. قلة الاعتماد على الوسائل التعليمية الحديثة والجوانب العملية

٢٩. محاضرات نظرية دون أساليب عملية أو نقاشية

* ونلاحظ أنه تكاد الاستمارات تتفق على النقاط التالية:

١. التركيز على النظري دون العملي
٢. اللغة الانجليزية
٣. المقررات الدراسية لا تتعلق مباشرة بحاجة لسوق العمل المحلية
٤. الاعتماد على الكتب ذات المعلومات القديمة، فضلا عن إهمال الأساليب التعليمية الحديثة

المقترحات :

١. تدريس عدد من المقررات باللغة الإنجليزية
٢. التركيز على التعامل مع المواضيع التي يدرسها الطالب من زاوية بحثية، بدلا من حصرها في كتب منهجية جاهزة يتم تلقينها الطالب
٣. الاهتمام بالدراسة الميدانية حيث أن الخريج في النهاية هو باحث اجتماعي
٤. أن يكون هنالك اهتمام باستخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية
٥. تحقيق التواصل مع الأقسام الأخرى في الجامعة
٦. إيجاد الشفافية في تناول الموضوعات البحثية
٧. الالتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحوث والدراسات والتقارير
٨. الاهتمام بالبحث العلمي مع ضرورة التركيز على المجتمع العماني
٩. الاستفادة من الزيارات العلمية لتوفير مادة بحثية يُستفاد منها في القسم
١٠. التركيز على الجانب العملي
١١. أن يبدأ التخصص في السنة الأولى
١٢. تكثيف الجوانب العملية والبحثية
١٣. تنويع التجارب المختلفة دون التركيز على مدرسة معينة
١٤. تبادل الزيارات الخارجية مع دول مجلس التعاون
١٥. التخصصات الفرعية ضمن قسم الاجتماع مثل (أخصائيين اجتماعيين - أخصائيين نفسيين)
١٦. بدء التدريب العملي مبكرا
١٧. العمل على المواءمة بين مجالات التدريب ومهارات الطالب وحاجة سوق العمل
١٨. تشكيل لجنة من الجامعة لزيارة الخريجين في مواقع عملهم للتعرف إلى آرائهم
١٩. تنظيم دورات تدريبية لزيادة خبرات الخريجين وتحديث معلوماتهم و معارفهم
٢٠. الاستفادة من الإنترنت والتطبيق العملي
٢١. تدريب الخريجين
٢٢. طرح تخصصات فرعية وفقا لحاجة سوق العمل
٢٣. ورش عمل للخريجين للتواصل معهم
٢٤. إضافة مقررات جديدة للقسم بهدف تحقيق المواءمة مع سوق العمل
٢٥. تدريس عدد من المقررات باللغة الإنجليزية

٢٦. زيادة عدد المقررات التي تعتمد على الجوانب العملية ومواد علم النفس
٢٧. الابتعاد عن التنظير وفتح مجال للمناقشة الصفية في تناول القضايا الاجتماعية
٢٨. تجديد أساليب التعليم باستعمال الطرق الحديثة مثل الاعتماد على الإنترنت، والزيارات الميدانية

٢- النتائج المتعلقة بأرباب العمل

أرباب العمل :

نقاط القوة :

يتميز الخريجون حسب أصحاب العمل بالصفات التالية:

١. توفر إطار معرفي جيد لديهم
٢. لديهم استعداد دائم للعمل ورغبة التغيير للأفضل
٣. القدرة على التفاعل والتعامل مع الآخرين
٤. المساهمة في إعداد التقارير والتعميمات المتعلقة بالعمل
٥. دراستهم في بلدهم في واقع مجتمعهم ومعتقداته وتقاليده
٦. الحماس لممارسة العمل على أرض الواقع
٧. الجد والنشاط فيما يوكل إليهم من مهام
٨. الانتماء الوظيفي والتوجه المهني
٩. المقدرة على التعامل مع المراجعين بشكل جيد
١٠. الرغبة في تجديد أساليب العمل وأدواته
١١. التفكير الإبداعي
١٢. الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية (أثناء العمل)
١٣. القابلية للتدريب
١٤. القدرة على النقد
١٥. الرغبة في التعلم (الدراسات العليا)
١٦. سرعة الاستجابة لجوانب التنوع في العمل
١٧. القدرة على التحليل الإيجابي لكثير من المفاهيم العصرية
١٨. الرغبة في التعلم المستمر
١٩. عدم التقيد بالروتين اليومي
٢٠. الاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات المختلفة
٢١. القدرة على إعداد التقارير
٢٢. القدرة على التعاون والعمل الجماعي
٢٣. القدرة على التكيف مع متطلبات الوظيفة التي قد تكون متوافقة مع التخصص الدقيق

نقاط الضعف:

١. عدم الإلمام بتقنيات الحاسب الآلي
- التركيز بشدة

٢. ضعف اللغة الإنجليزية التركيز بشدة
 ٣. عدم ربط واقع التخصصات باحتياجات سوق العمل
 ٤. الدراسة نظرية بحتة دون تطبيق عملي مما يجعل الخريج غير قادر على الربط بينهما
 ٥. ضعف استخدام تقنيات المعلومات واللغة الإنجليزية؟
 ٦. النقص في الخبرة العملية أثناء فترة الدراسة
 ٧. عدم التخصص أثناء الدراسة فالدراسة في قسم الصحافة والإعلام على سبيل المثال عامة دون تخصص
 ٨. محدودية اعتماد الطالب على نفسه أثناء الدراسة مكتفيا بما يُقدم له من معلومات و جنوحه إلى عدم القراءة الاضافية التي تكسبه معارف أثرى و أعمق
 ٩. عدم مواكبة مخرجات الكلية للتطورات العملية والعلمية المعاصرة
 ١٠. ضعف مهارات الطلبة في مجال البحث واستخدام المكتبة
 ١١. ضعف المبادرة الشخصية
 ١٢. ضعف القدرة على التحاور
 ١٣. عدم تكافؤ فرص التوظيف أمام الخريجين
 ١٤. حصول الخريجين على وظائف بعيدة عن تخصصاتهم
- مقترحات لتطوير تأهيل طلبة الكلية:
١. تكثيف العمل الميداني من خلال ممارسة فعلية للأعمال التطبيقية
 ٢. إعطاء الطالب ثقة أكبر في نفسه وألا يكون متلقيا منفذا فقط
 ٣. فتح باب الابتكار والتحديث أمامه دون قيود
 ٤. تطوير سماته الشخصية القيادية وإبرازها
 ٥. تشجيع الطلبة على التدريب العملي في مؤسسات القطاعين العام والخاص
 ٦. إضافة مقررات في الحاسوب واللغة الإنجليزية
 ٧. مواكبة الطالب للتطورات العالمية الحديثة عبر الإنترنت واستخدام الحاسوب
 ٨. إرساء توازن بين الجوانب العملية و النظرية في المنهج الدراسي
 ٩. التنسيق مع المؤسسات الحكومية بشأن برامج التدريب المكثف
 ١٠. إدخال تجارب السلطنة وسياساتها التطبيقية خصوصا في مجال الإعلام
 ١١. تبادل الزيارات بين طلبة أقسام الكلية والكليات المماثلة بالجامعات العربية
 ١٢. الوقوف على خبرات الآخرين الذين سبقونا في المجال
 ١٣. مواكبة الكلية للتطورات العلمية والعملية
 ١٤. إلغاء أسلوب التلقين القديم
 ١٥. تشجيع الطلبة على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية
 ١٦. التدريب الصيفي في الهيئات الحكومية والقطاع الخاص
 ١٧. متابعة الخريجين
 ١٨. ربط المنهج بواقع السلطنة للتأقلم مع سوق العمل بسرعة دون مواجهة صعوبات

١٩. ضرورة الأخذ بآراء الطلبة من خلال المقابلات
٢٠. التواصل مع الخريجين من خلال الندوات والمؤتمرات
٢١. إصدار نشرات علمية محكمة وإيصالها إلى الخريجين

خلاصة الدراسة و توصياتها:

- يجدر التنويه في البداية أن العديد من المقترحات التي وردت على لسان الخريجين أصبحت قيد التطبيق تدريجيا ابتداء من الخطة الدراسية المطورة للعام ٢٠١٤، من ذلك:
- ١- برنامج الترجمة ضمن قسم اللغة الإنجليزية يمنح بكالوريوس في الترجمة.
 - ٢- استحداث دراسة الماجستير والدبلوم في الترجمة.
 - ٣- استحداث قسم العمل الاجتماعي إضافة إلى قسم علم الاجتماع لتلبية حاجات سوق العمل من المرشدين التربويين على وجه الخصوص ضمن قطاع التربية والتعليم.
 - ٤- طرح مقررين لاستخدام الحاسوب وهما (COMP1010 و COMP2010) على مستوى الكلية والجامعة.
 - ٥- زيادة جرعة التدريب العملي بقسم الإعلام وإقرار التدريب الصيفي فيه.
 - ٦- تشكيل لجنة مهتمة بتطوير الخطط الدراسية في أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية لمناقشة الخطط والتطورات وحاجات الخريجين من المعارف النظرية والعملية.
 - ٧- زيادة عدد معاميل الحاسوب وتحديث أجهزتها لتتوافق مع المتطلبات التطبيقية في الأقسام العلمية وخصوصا ما يتعلق بمعمل الجغرافيا الذي تضمن برمجيات معينة في التخصص وفي نظم المعلومات الجغرافية.

أما النتيجة الأهم المستخلصة من البيانات التحليلية التي توصلنا إليها في هذه الدراسة فإنها تبرز - بصفة عامة - في أن الإعداد الذي توفره أقسام كلية الآداب والعلوم الاجتماعية يتواءم - جزئيا - مع احتياجات سوق العمل العماني. ويمكن اعتبار هذه النتيجة طبيعية لأن هدف الجامعة الأساس هو تمكين الطالب من اكتساب المهارات والخبرات الضرورية وفق المنظومة العلمية العالمية، وحسب الطرق التي تمكنه من الملاءمة - بعد التخرج - بين ما اكتسبه من كفاءة علمية وما يتطلبه سوق العمل. ولهذا يجب الإقرار بأن الجامعة لا يمكنها أن تصوغ الطالب حسب شروط سوق العمل بالضبط، وأن يكون جاهزا تماما لتلك الشروط، ومطابقا لها. إلا أن هذا لا يعني أن الجامعة ليست مسؤولة على مواكبة سوق العمل، فهي مطالبة إلى أن تسعى دائما إلى تدريب الطالب لتقليص المسافة الفاصلة بين التعليم الجامعي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وقد أثبتت هذه الطريقة جدواها في بلد رائد مثل اليابان (هاشيموتو، ٢٠٠٠م)

أما ما نرى ضرورة التذكير به في هذا السياق أنه يجب على مؤسسات التعليم العالي - بما في ذلك كليات الآداب والعلوم الاجتماعية - أن تعتمد فلسفة تربوية فعالة، وأن تتخذ جملة من الخطوات العملية التي من شأنها أن تضيف المرونة والفاعلية على برامجها حتى تمكن خريجها من القدرة على مواكبة احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتغير المتواصل. وهذا يعني العمل الجاد على تمرينهم على اكتساب المهارات والكفاءات اللازمة، مع ترسيخ عقلية العمل المستمر على تعزيز تلك المهارات وترقيتها. وهذه المهارات

هي:

- جعل الطالب يشعر بالثقة بالنفس (self-confidence) وذلك بتعزيز قدرته على حل المشاكل واستخدام مهاراته في بيئات عمل مختلفة.
- إكساب الطالب القدرة على التكيف (adaptability) المستمر. وذلك بترسيخ حبّ التعلّم الذاتي لديه، حتى يتمكن من مجابهة التغيّر الذي يشهده العمل، في طبيعته، وفي نظامه.
- جعل الطالب يشعر بالارتياح التقني (technical comfortability) وذلك بالتأكيد على التطبيقات العملية لتكنولوجيا المعلومات، وفقاً لتخصصه، وحاجاته في العمل.
- تعزيز التوجه المهني (professional orientation) لدى الطالب حتى يكون عنصراً فاعلاً في المهنة التي سيمارسها، بل يجب أن يكون مساعداً على إيجاد حاجات يفتقر لها سوق العمل، إذ أن التعليم الإبداعي - وليس التعليم الحرّفي - هو الذي يطور حاجات السوق. وليس العكس، كما هو الظن!
- وخلاصة القول أنه يمكن تحقيق كل الأهداف المشار إليها أعلاه إذا ما عملت كليات الآداب والعلوم الاجتماعية على ترسيخ مهارات التفكير (thinking) والتعلّم (learning) والاتصال (communication) لدى الطالب (Vondran ١٩٩٠)، مع الالتزام بمبدأ المراجعة الدورية للمناهج الدراسي، بعد رصد التطورات التي يشهدها سوق العمل .
- وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي :
- ربط المناهج الدراسية بالواقع العملي من خلال التطبيقات والزيارات العلمية والتدريب الميداني.
- اعتماد أساليب فاعلة لتسويق خريجي الكلية في سوق العمل بعامة، وفي القطاع الخاص بخاصة بتنظيم يوم مفتوح سنوي دوري للخريجين يشارك فيه أعضاء هيئة التدريس بمختلف الأقسام والخريجون وأرباب العمل.
- دعم تعليم اللغة الإنجليزية بأقسام الكلية باعتمادها لغة للتدريس في عدد من المقررات.
- تنظيم يوم لكل تخصص بالكلية بفرض توعية أفراد المجتمع العماني بأهمية هذه التخصصات باعتبارها أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- إنشاء قاعدة بيانات عن خريجي الكلية لتسهيل مهمة متابعتهم والتواصل معهم.
- إنشاء موقع لكل قسم على شبكة الإنترنت لإحاطة خريجيه بأخبار القسم وما يستجد من تطورات في المجال على المستوى العربي والدولي.
- الزيادة في جرعة التدريب العملي سواء كان ذلك ضمن المقررات أو خارجها أو خلال الإجازة الصيفية وذلك بتشجيع التدريب التطوعي في ولايات السلطنة جميعاً.
- زيادة التركيز على تدريس المقررات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات ضمن تخصصات الكلية.
- العمل على إتاحة التخصص الفرعي في التأهيل التربوي لتمكين خريجي الكلية الذين يرغبون في العمل بالمؤسسات التعليمية من التجاوب مع البيئة التربوية.
- تحديث مقررات متطلبات الكلية والجامعة لتشمل مجالات مهمة في الإدارة والاتصال والبحث العلمي لتمكين

طلبة الكلية من التعايش مع متطلبات سوق العمل في العصر الحالي، عصر إدارة المعرفة.
- تنظيم دورات تدريبية لخريجي الكلية بغرض تحديث معارفهم وإتاحة فرص التعليم المستمر أمامهم.

المصادر:

- . إحصائيات عمادة القبول و التسجيل ٢٠٠٠
- . البواب، نبيل. يعقوب. (١٩٨٨). مستقبل التعليم والبطالة في الوطن العربي. الكويت، المعهد العربي للتخطيط.
- . بوعزة، عبد المجيد و نعيمة حسن جبر (٢٠٠١). «دراسة تقييمية للمواءمة بين إعداد مختصي المعلومات واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان». المجلة العربية للأرشيف والتوثيق و المعلومات ١٠ (١١-١٢): ٤٣-٦٨.
- . الدقس، محمد عبد المولى سعد عيد بدر. (٢٨-٢٩ إبريل ١٩٩٨). متخرجو كلية الآداب وسوق العمل في سلطنة عمان. متخرجو كلية الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة.
- . السويديان، طارق. (٢٠٠١/٢/٢١). أزمة التعليم في العالم العربي ومخاطرها على مستقبل الأمة. برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة.
- . الضرمان، فالح. عبد الله. (٢٩-٣١. اغسطس ٢٠٠٥). التأهيل العلمي والمهارات المهنية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات من منظور قطاع التوظيف في السعودية. لالمؤتمر السنوي لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي. الامارات العربية المتحدة، العين.
- . المعمري، وفاء سعيد مرهون. (٢٠٠٠). دراسة استطلاعية حول أوضاع خريجي جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان، مكتب التوجيه الوظيفي.
- . مكتب التوجيه الوظيفي. (الأحد، أكتوبر ٢٠٠٢، ٢٠٠٢). تقرير حول الحلقة النقاشية مستقبل العمل الإعلامي في القطاعين العام والخاص
- . هاشيموتو، ماسانوري. (٢٠٠٠). لتعليم في اليابان الحديثة : التعليم النظامي والتعليم خلال العمل أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

. Academic Planning Statement #2. University of Wisconsin System." The Application of Job Market and Planning." <http://www.uwsa.edu/acadaff/acps/acps2.htm>

. Baker, Randolph T., Glenn Gilbreath and Warren S. Stone (1998). «The Interdict plenary needs of Organization: Are New Employees Adequately Equipped?» Journal of Management Development 17(3): 219 -232.

. Caruana, Albert, B. Ramaseshand and Michael. T. Ewing (1998). « Do universities that are more market oriented perform better? .» International Journal of Public Sector Management 11(1): 55 -70.

- . Maceviciute', Elena (2000). Survey of the Labor Market for Information specialists in Lithuania. <http://www.Shelf.ac.uk/~is/publications/infres/paper44.html>
- . Mizikaci, Fatma (2006). "A system Approach to Program Evaluation Model for Assurance in Education. 14(1:) 37- 53.
- . Moore, Nick (1982) Enquête sur les Besoins en Main d'œuvre des Bibliothèques et du secteur de l'Information dans la Région des Caraïbes. Paris: UNESCO, PP.61-82/ Ws/15.
- . Norodni Plan Zamestnanosti (1999) Ceske Republiky. National Employment Plan. http://www.mpsv.cz/scripts/1ssz/norodni-plan/plan_eng.asp#uvod.
- . Vondran, Raymond (1990). «Rethinking Library Education in the Information Age» Journal of Library Administration 11(ns ¾): 27 -44.

الراعي الفضي



الراعي الذهبي



الراعي الماسي



الراعي الماسي



مجموعة
سهييل
بهوان